
كولن فلِنت
جغرافية الحرب والسلام
من معسكرات الموت إلى الحراك الدبلوماسي
(الجزء الثانى)
ترجمة
عاطف معتمد
عزت زيان
كرم أبوسحلى
ريهام أبو دنيا
المركز القومي للترجمة
2765



في عالم يموج بالحروب والصراعات يقدم هذا الكتاب قراءة للخلفيات المكانية (الجغرافية) التي تقف وراء موجات الحرب ونوبات السلام. يستعين الكتاب بالأسس المنهجية وحزمة من المذاهب الفلسفية والأبعاد التاريخية لفهم أسباب وتداعيات الحرب والسلام. يعرج الكتاب على أقاليم جغرافية ومشكلات متنوعة من إندونيسيا وكمبوديا والهند والصين في الشرق إلى المكسيك في الغرب مرورا بأفغانستان والشيشان وفلسطين والبوسنة وكوسوفو. لا يقنع الكتاب بمعالجة القضايا الأصولية للحدود والتخوم والفضاءات المكانية المتنازع عليها تقليديا، بل يلج إلى قضايا حديثة في مقدمتها قضايا النوع، وحركات السلام، والجغرافيا الجديدة للحراك الدبلوماسي، وتغير هوية الأحلاف العسكرية بعد نهاية الحرب الباردة وعالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. الكتاب مؤلف من عشرين فصلا يمثل كل واحد منها عملا علميا وثقافيا مميزا.

جغرافية الحرب والسلام

من معسكرات الموت إلى الحراك الدبلوماسي

(الجزء الثاني)

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2765
- جغرافية الحرب والسلام: من معسكرات الموت إلى الحراك الدبلوماسى (الجزء الثانى)
- كولن فلِنت
- عاطف معتمد، وكرم أبو سحلى، وعزت زيان، وريهام أبو دنيا
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب:

The Geography of War and Peace:
From Death Camps to Diplomats – First Edition
Edited by: Colin Flint
First Edition was originally published in English in 2004, this translation is published by arrangement with Oxford University Press

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

جغرافية الحرب والسلام

من معسكرات الموت إلى الحراك الدبلوماسى

الجزء الثاني

تحرير: كولن فلنت

ترجمة

عاطف معتمد   كرم أبو سحلى

عزت زيان   ريهام أبو دنيا



2017

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

فلنت، كولن
جغرافيا الحرب والسلام من معسكرات الموت إلى الحراك الدبلوماسي (الجزء الثانى)/ تحرير: كولن فلنت؛ ترجمة : عاطف معتمد ؛ كرم أبو سحلى
ط ١ ـ القاهرة : المركز القومي للترجمة، ٢٠١٧
٥٢٤ ص، ٢٤ سم
١ ـ الجغرافيا السياسية
٢- الحرب والسلام
(أ) فلنت، كولن (محرر)
(ب) معتمد ، عاطف (مترجم مشارك)
العنوان ٣٢٠.٩

رقم الإيداع: ٢٦٨٣٧/ ٢٠١٦
الترقيم الدولي: 7 -977-90-4520 - 978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

الفصل الحادي عشر

جغرافية "حروب الموارد"

بقلم: فيليب لي بيلون PHILIPPE LE BILLON

ظهرت المنافسة على الموارد الطبيعية بشكل جلي خلال تفسيرات النزاعات المسلحة، بدءًا من مخاوف مالتوس المتعلقة بنمو السكان وندرة الأراضي وصولا إلى مصالح الأمن القومي المرتبطة بالموارد التي تعد "استراتيجية" بسبب استخداماتها الصناعية أو العسكرية، كالنفط واليورانيوم[1]. وتعتبر إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية وتحويل الطبيعة إلى سلع قابلة للتداول عملية سياسية في جوهرها، يمكن للقوة العسكرية أن تلعب فيها دورا من حيث فرض الهيمنة أو مقاومتها. وقد كانت الموارد حاضرة خلف النزعات الانفصالية المسلحة داخل إندونيسيا ونيجيريا، ومحاولات الضم القسري التي تعرضت لها كل من الكويت وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والحروب الأهلية التي طال أمدها في أنجولا والفلبين، والانقلابات في إيران وفنزويلا. ويُزعم أن الإرهاب الإسلامي الأصولي الذي ضرب الولايات المتحدة منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين كان بمثابة "رد فعل" متعلق بالنفط إلى حد ما: بسبب نشر الولايات المتحدة قوات عسكرية في المملكة العربية السعودية، والانتقادات التي وجهت ضد فساد الأنظمة الخليجية، بجانب كون هذا النمط، مما يثير السخرية، جزءا من التمويل الذي أُتيح للجماعات الإرهابية.

يبحث هذا الفصل العلاقة بين الموارد والصراعات المسلحة، مع التركيز على السلع المتداولة قانونيا في الأسواق الدولية (مستثنيا بهذا المخدرات. وما يرتبط أيضا بهذه السلع من المياه والأراضي، في الصراع

الإسرائيلي- الفلسطيني على سبيل المثال) وعلى الموارد المستخرَجة مثل النفط والمعادن والأخشاب على وجه الخصوص. وبعيدا عن التناول البسيط لما يسمى بحروب الموارد بصفتها أنماطا عنيفة من السلوك التنافسي، يرى هذا الفصل أن استغلال الموارد والاعتماد عليها في العديد من البلدان المنتجة يلعبان دورا في خلق محفزات وفرص للتنمية غير المتوازنة، وسوء الإدارة، والحكم القسري، والتمرد، والتدخل الأجنبي. ومع ذلك، فهذه العلاقة لا تعد منهجية: حيث إن كلا من التاريخ، والثقافة السياسية، والمؤسسات، والجوار الإقليمي، بالإضافة إلى مكانة البلد في الاقتصاد العالمي، يلعبون دورا في هذه العلاقات. كما يترك ربط الموارد بالصراع المسلح آثارًا على نوعية مسار الصراع تتجلى في تأثيرها على الدوافع، والاستراتيجيات، وقدرات المتحاربين. فالأهداف العسكرية تمثل فرصا لقيام الأعمال التجارية وليس لتحقيق الأهداف السياسية، في حين يمكن حساب تكلفة توريط الخصوم من حيث العائد المادي الناتج عن الصراع. وتستكشف الأجزاء التالية وجهات النظر المتنافسة حول الموارد والصراعات، والدور الذي يلعبه الاعتماد على الموارد في أسباب كل من النزاعات الداخلية والدولية، والسبل التي قد يتفاعل بها استغلال الموارد الطبيعية مع مسار النزاعات(٢).

فرضيات حروب الموارد

إن الموارد الطبيعية "قد استُخدمت في الماضي،" كما ذكر بيتر جليك، "وسيتم استخدامها في المستقبل، بوصفها أدوات للحرب أو أهدافا لها، وباعتبارها أهدافا استراتيجية تشن الحروب من أجلها(٣)." وبالرغم من ذلك، هناك الكثير من الجدل حول الروابط بين الموارد الطبيعية، والصراعات، والعنف.

لقد شهد التفكير الاستراتيجي المتعلق بالموارد هيمنة من قبل معادلة تربط ما بين التجارة والحرب والسلطة، والتي تتمحور حول الموارد الخارجية الثمينة والملاحة البحرية. فالتجارة والحرب كانتا على ارتباط وثيق خلال الفترة التجارية في القرن الخامس عشر. فقد سعت القوى البحرية إلى جمع "ثروات العالم"، التي كانت في شكل معادن نفيسة في معظمها، حيث غدت هذه المعادن نقطة ارتكاز محورية لموازين القوى[٤]. فكان المال هو"عصب الحرب؛" وكما يرى الفيلسوف السياسي ريمون آرون في شرحه لفكر كارل فون كلاوزفيتس، أصبحت التجارة هذه المرة "استمرارا للحرب بوسائل أخرى[٥]." وبما أن القوة البحرية نفسها قد استندت إلى إمكانية الحصول على الأخشاب، فقد أصبح توفير هذه الموارد هو الشغل الشاغل للقوى الأوروبية الكبرى ابتداء من القرن السابع عشر، مما أدى إلى إنشاء التحالفات في الخارج ونمو التجارة، وحتى بناء الإمبراطورية. فانتهجت إنجلترا على وجه الخصوص سياسة البحار المفتوحة بكل السبل الممكنة مما أدى إلى تدخلات مسلحة عدة في بحر البلطيق.

ومع نمو وتيرة التصنيع وتزايد الاعتماد على المواد المستوردة خلال القرن التاسع عشر، كثفت القوى الغربية من سيطرتها على المواد الخام. وقد أدى هذا في النهاية، جنبا إلى جنب مع العديد من العوامل الأخرى كالأيديولوجيات والشأن السياسي، إلى التنازع الامبريالي على الكثير من باقي بلدان العالم. كما أثرت المبادرات الامبريالية الأخيرة في الاستراتيجية البروسية لتعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي عن طريق ضمان الحصول على الموارد التي يوفرها "المجال الحيوي"، في حين هدد الدور المحتمل للسكك

الحديدية، والذي سمح بالتحكم البري في الموارد عبر القارات، مكانة القوى البحرية، وكان الدافع وراء فكرة احتواء قوى "قلب العالم" التي نادى بها هالفورد ماكيندر في مطلع القرن العشرين[٦]. وقد عززت أهمية الموارد المستوردة، ولاسيما النفط، من فكرة الموارد كنقطة ضعف خلال الحرب العالمية الأولى، والتي تأكدت ثانية خلال الحرب العالمية الثانية. وقد استمر التفكير الاستراتيجي المتعلق بالموارد خلال فترة الحرب الباردة في التركيز على خطر تزايد الاعتماد على الموارد، وعلى النظر في احتمالات نشوب صراعات دولية إثر التنافس على إمكانية الحصول على الموارد الرئيسية[٧].

في هذا الصدد، يلفت مايكل كلير، أستاذ العلوم السياسية، النظر إلى نمو الاستهلاك الجماهيري وتحول الشئون الدولية إلى النزعة الاقتصادية في تسعينيات القرن العشرين، كما يوضح أن "حروب الموارد" تتمحور "بدرجة كبيرة حول السعي وراء أو الاستحواذ على المواد الحرجة"، حيث يؤدي هذا، إلى جانب التضخم السكاني والنمو الاقتصادي، إلى التوسع المستمر بحثا عن المواد الخام، والنقص المتوقع في الموارد، والتنازع على ملكيتها[٨]. ومن هنا تشكل كل من النزعة الاستهلاكية والطلب على الطاقة المتزايدين في آسيا مصادر للقلق بشكل خاص فيما يتعلق بالخليج الفارسي، ومنطقة بحر قزوين، وبحر الصين الجنوبي. فحتى في حال تمكن قوى السوق والتقدم التكنولوجي من تخفيف بعض هذه المشاكل، فلا يزال كلير متشائما بشكل أساسي، نظرا لاستعداد الدول التي تطلب الموارد أو تستوردها، وخاصة الولايات المتحدة، لتأمين حصولها على الموارد من خلال القوة العسكرية، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي في الكثير من المناطق المنتجة.

وبعد تجاهل طويل من قبل التفكير الاستراتيجي حول الموارد والأمن والذي يركز على المستوى العالمي، فإن الفرضيات الجديدة قد ركزت منذ سبعينيات القرن العشرين على خطر التدهور البيئي السريع وأثره على المجتمعات المحلية وأدت إلى إعادة تعريف الأمن القومي(٩). فجاء مفهوم "الأمن البيئي" ليعكس أفكارا مرتبطة بالتكافل العالمي، اتضحت من خلال مناقشات حول الاحتباس الحراري، والحدود البيئية للنمو، وعلاقتها بالهجرات غير المنضبطة وعدم الاستقرار السياسي الذي من شأنه أن يؤثر على كل من الجنوب والشمال(١٠). كما أكد هذا المفهوم، إلى جانب تأكيده على "الأمن الإنساني"، على المصالح الأمنية للأفراد وليس الدول فقط، لا سيما في أوساط الفقراء في البلدان النامية(١١). إن "الحرب الخضراء" المرتبطة بالخطاب الأمني البيئي تؤكد على أن ندرة الموارد المتجددة، مثل المياه والأراضي، أو الغابات، غالبا ما تشكل توترا كامنا يساهم في العنف بين الأفراد أو بين الطوائف، ما قد يصل إلى حروب أهلية(١٢). ومع زيادة الطلب واستنفاده للموارد البيئية، تزداد سيطرة الجماعات المهيمنة على الموارد مع الضغوط السكانية والاحتكاكات الاجتماعية، مما يؤدي إلى إضعاف المؤسسات، والتشظي الاجتماعي، وفي نهاية المطاف، إلى الصراعات العنيفة(١٣). ففي رواندا، تم ربط الحرب الأهلية والإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤(١٤) بارتفاع العنف الأسري والعنف بين الأفراد اللذيْن تفاقما بسبب تزايد عدد السكان، والنزاعات المنتشرة على الأراضي، وتزايد عدم المساواة، وخطر عدم امتلاك الأراضي.

وتُولي معظم التحليلات اهتماما خاصا بتاريخ الظروف البيئية المحلية والمؤسسات الاجتماعية المنوطة بتوزيع الموارد، مع التأكيد على أهمية إحداث تحولات في سياسة الأراضي. فقد لعبت الأزمة طويلة الأمد المتعلقة بزراعة

الكفاف في مرتفعات بيرو، والتي نجمت عن تهجير السكان الأصليين من الهنود إلى الأراضي النائية خلال الفترة الاستعمارية وتفاقمت بعد ذلك بسبب النمو السكاني والإصلاحات الزراعية غير الفعالة في سبعينيات القرن العشرين، دورا كبيرا في تمرد منظمة "الدرب المضيء"(١٥). وعلى نحو مشابه، تم اعتبار التوترات القائمة حول الأراضي الزراعية المحدودة الواقعة على ضفاف النهر في الصومال، والتي تفاقمت بسبب التلاعب في التشريعات الخاصة بالأراضي التي اتبعتها سياسات الرئيس "سياد بري" كاستراتيجية لتعزيز نظامه، من بين الديناميكيات الاجتماعية الرئيسية الكامنة وراء الحروب الطائفية التي دمرت جنوب الصومال في تسعينيات القرن العشرين(١٦).

وفي حين توجد أدلة مقنعة حول التهميش البيئي، والمظالم، وأشكال المقاومة الشعبية، بما في ذلك العنف، إلا أن بعض الحجج تقاوم فرضية الحرب الخضراء. ويمكن للسوق وآليات التضامن خلق توازن إلى حد ما لمجابهة الندرة المحلية، كما يمكنهما تحفيز وتسهيل الابتكارات والتحولات في الموارد وسبل العيش. وفي هذا الصدد، يمكن لندرة الموارد والضغط السكاني أن يؤديا إلى الابتكار الاجتماعي والاقتصادي، والذي يشتمل على تنويع الاقتصاد، ما قد يؤدي غالبا إلى زيادة الأمن الغذائي والتوزيع أكثر عدلا للسلطة في المجتمع(١٧). ويصب هذا في صالح الدور الذي تلعبه المؤسسات الاجتماعية فيما يخص العوامل البيئية الحتمية. لذا فستبدو مقولة تلك الحجة القائلة بأن وجود فجوة تتعلق بالابتكار من شأنها أن تعوق آليات التكيف تلك لأن "الندرة ستجعل في الغالب من التسامح والكرم والتعاون أمورا أقل وفرة". لكن هذه الحجة رغم ما تبدو عليه من قبول تبدو أيضا خطيرة من حيث تعميمها الثقافي والمؤسسي(١٨). ولقد ندد النقاد كثيرا بالافتراضات الكامنة في

المالتوسية الجديدة والتحيز الغربي فيما يخص أجندة الأمن البيئي والحروب الخضراء، مؤكدين على أهمية العلاقات غير المتكافئة للسلطة داخل المجتمعات المحلية وعلى الاقتصاد السياسي العالمي، خاصة من خلال الشركات العابرة للقوميات للصناعات الاستخراجية، وأيضا على خصوصية موقع العنف "المتجذرة في التاريخ المحلي والعلاقات الاجتماعية، والتي ترتبط مع ذلك بعمليات أكبر من التحولات المادية وعلاقات السلطة[١٩]."

ومع انحسار الحرب الباردة في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وتكريس المزيد من الاهتمام مجددا لنتائج الحرب الأهلية وآلياتها الداخلية، أسفرت وجهة النظر القائلة بأن بعض بلدان الجنوب قد وقعت ضحية للتدهور البيئي عن الجدل الدائر حول ظهور تَدافُع من نوع جديد من قبل أمراء الحرب المحليين والقوى الإقليمية على الموارد الجديدة[٢٠]. ووفقا لحجة "حرب الجشع"، لا يعد التمرد شكلا عنيفا من أشكال الاحتجاج الناتجة عن المظالم، بل هو طريقة عنيفة لإيجاد الأرباح. وبدلا من أن يكون التمرد مدفوعا بدوافع سياسية، يعكس التمرد فرصة لاغتنام الإمكانات المربحة من خلال السلب والنهب على نطاق واسع[٢١]. ومن هذا المنطلق، تندلع الحروب مدفوعة بالجشع وبإتاحة الفرصة لنهب موارد طبيعية وفيرة وقابلة للتداول التجاري العالمي، وليس بالمظالم المتعلقة بالموارد الشحيحة، والتي غالبا ما تكون مرتبطة بسبل عيش الكفاف.

يعد النفط والألماس والأخشاب من بين الموارد التي تُصنف في معظم الأحيان على أنها من بين السلع الرئيسية التي ربما تؤجج حروب الجشع[٢٢]. ولسهولة فرض الضرائب عليها، تعد مثل هذه الموارد بمثابة جائزة السيطرة على الدولة أو الأراضي، مما يزيد من ثم من مخاطر الصراعات التي

يحركها الجشع في حين تمد الجماعات المسلحة "بالغنيمة" اللازمة لشراء المعدات العسكرية(٢٣). فقد ازدهرت الجماعات المتمردة في كمبوديا وليبيريا والفلبين من خلال قطع الأشجار الاستوائية ذات القيمة الاقتصادية. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فكانت الرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها، مثل الألماس والكولتان والذهب والأخشاب، تحفز الأطراف المسئولة عن استمرار الصراع وتمولها(٢٤).

لكن نظرا للغياب العام للممولين الأجانب في معظم نزاعات ما بعد الحرب الباردة، إلى جانب الافتقار إلى التأييد الشعبي لشن الحرب، يضطر المتحاربون إلى الاعتماد على مصادر تمويل تقوم على التجارة أو النهب، والتي غالبا ما تستهدف الموارد الطبيعية المتاحة. هذا لا يعني أن المتحاربين "جشعين" بشكل منظم أو أن هناك من الأجندات الاقتصادية ما يحركهم، بل يعني تأقلمهم مع بيئتهم الاقتصادية الجديدة. علاوة على ذلك، يكشف التفسير الغربي للتمرد في المناطق النائية من العالم على أنه تمرد يحركه الجشع عن الخوف من "الانتقام الفوضوي للفقراء الراغبين في الثراء،" الأمر الذي يتوافق مع تأميم الأصول الغربية المحلية بواسطة العديد من حركات التحرير في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وأخيرا، يعتمد مفهوم كل من الجشع والمظالم على السياق الثقافي، وغالبا ما يوجد هذان المفهومان معا كوجهين لعملة واحدة: فهما يعبران عن علاقة قائمة على الاستغلال يكون فيها الجشع وجها ومظالم الآخرين وجها آخر. ومن ثم فإن الحد الفاصل بين حركة تمرد قائمة على المظالم وأخرى قائمة على الجشع هو خط ضبابي غير واضح، ذلك لأن كثرة الدوافع والقيود الفردية بالغة التباين كثيرا ما تؤثر في شكلها واتجاهها.

وتؤكد المعاينات الكمية المتعلقة بمدى توافر المــوارد والــصراعات المسلحة على ارتباط وفرة موارد السلع الأولية بارتفــاع خطــر التعــرض لاندلاع الحرب، في حين أن الندرة البيئية ترتبط فـــي معظمهـــا بانخفـــاض مستويات العنف. ويجد عالما الاقتصاد بول كوليير وأنكه هوفلر أن مصدري السلع الضخمة أكثر عرضة لاندلاع الصراع المسلح[٢٥]. ويبلغ هذا الخطــر أقصاه عندما تصل نسبة صادرات السلع الأولية إلى ٢٦٪ من إجمالي الناتج المحلي (GDP)، مع نسبة خطورة تصل إلى ٢٣٪، مقابل نسبة ٠,٥٪ ببلــد مماثل ليس به صادرات لسلع أولية. فتنخفض نسبة المخاطرة، وهو ما يفسره كوليه بكون الدول غنية بما يكفي للدفاع عن نفــسها أو لــردع المعارضـــة المسلحة. فكثير من هذه الدول هي دول منتجة للنفط، وفي وضع يمكنها من "شراء" السلام الاجتماعي من السكان القليلين نسبيا عن طريــق الأجنــدات الشعبية والاختيار المشترك للأعداء السياسيين. وبخصوص مــدة النـــزاع، وليس اندلاعه، لا يجد كوليير ما يربط المدة بالاعتماد على الموارد، في حين يرى علماء آخرون، ومعظم أدبيات دراسة الحالة، أن اســتمرار الحــصول على موارد وفيرة وقيمة يطيل أمد الحرب[٢٦]. وعند فحصه لتوافر المـــوارد بشكل أعم، وليس لمستوى اعتماد التصدير على السلع الأولية، يجــد أســتاذ العلوم السياسية إندرا دي سويسا أن وفرة الموارد المتجددة في الدول الفقيرة وندرة الموارد غير المتجددة في جميع البلدان تزيــد مــن احتمــال انــدلاع الصراعات المسلحة[٢٧]. وفيما يتعلق بالحروب القائمة على ندرة المــوارد، يكون لانخفاض مستويات العنف (من ٢٥ إلى ١٠٠٠ حالة وفاة من جــراء المعارك سنويا) علاقة إيجابية بالتدهور البيئي[٢٨]. ومع ذلك، لا ترتبط ندرة الموارد المتجددة بارتفاع خطر الصراع المسلح[٢٩].

بين لعنة الموارد وحروب الموارد

نظرا للتنوع الكبير بين البلدان الغنية والفقيرة بالموارد فليس لدينا أية علاقة حتمية منهجية بين الموارد "الوفيرة جدا" أو"القليلة جدا" ووقوع الصراعات المسلحة. فلو أن الاعتماد على الموارد، وليس وفرة أو ندرة الموارد، يربطها بالحرب، فإن قول كولبير بأن الاعتماد على السلع الأولية يعد "أقوى عوامل الخطر" التي تتسبب في نشوب حرب أهلية هو أمر يحتاج إلى إعادة النظر. كما تعد الثقافة الاقتصادية والسياسية، والبيئة المؤسسية، والشخصيات الفردية التي توجِد الموارد وتديرها، محليا ودوليا، بمثابة عوامل أساسية؛ ولكن هل توجد "لعنة موارد" مجردة بمنأى عن سياقات خاصة؟ إن الصراعات المعاصرة المرتبطة بالموارد هي أيضا صراعات متجذرة في التاريخ العنيف لاستخراج الموارد الذي يتسم بالنزعة التجارية، والرأسمالية الكولونيالية، والفساد الحكومي المستفحل للدولة على التوالي، سواء كانت هذه الموارد عبارة عن عبيد، أو مطاط، أو أراض زراعية، أو نفط. لكن هل تتسم قطاعات الموارد على وجه الخصوص بطبيعة أكثر ارتكازا على الصراع والعنف من غيرها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فبأي طريقة؟ فضلا عن ذلك، فإن الموارد تتيح سياقات وفرصا معينة للمتحاربين من خلال خصائصها المادية المختلفة، وأماكن وجودها، وأنماط إنتاجها؛ فكيف تتفاعل الموارد المختلفة مع الصراعات؟

ينبغي على أي إطار تحليلي بديل لما يسمى بحروب الموارد أن يكون بالغ الدقة فيما يخص العمليات التاريخية والهبات المتمثلة في الموارد الطبيعية التي تخلق حالة من الاعتماد على الموارد بالنسبة لبعض البلدان، وفيما يخص مواطن الضعف المرتبطة بها اقتصاديا وسياسيا. فغالبا ما يعكس الاعتماد على

الموارد علاقة متبادلة، وإن لم تكن متكافئة، بين العرض والطلب في الاقتصاد العالمي. أما على الصعيد الدولي، فيمكن لارتباطات السلع بين المنتجين والمستهلكين أن تعكس اعتمادا مزدوجا، كما هو الحال بالنسبة للبترول: فكثير من البلدان التي تعتمد على تصدير النفط تحقق بهذه الطريقة معظم عائداتها من العملات الأجنبية، في حين أن غالبية البلدان الأخرى تعتمد على واردات النفط لتلبية احتياجاتها من الطاقة(٣٠). كذلك يؤثر تركز العرض أو الطلب في أيدي عدد قليل من الدول أو الشركات على درجة الاعتماد. فعلى سبيل المثال، يتم التحكم إلى حد كبير في إنتاج وتسويق الألماس الخام من خلال اتفاقية احتكارية بين المنتجين والمشترين تحت إمرة شركة الماس دي بيرز De Beers الجنوب إفريقية، والتي أسسها في البداية سيسيل رودس Cecil Rhodes الامبريالي البريطاني. وقد عزز الاعتماد الذي أحدثته شركة دي بيرز لفترة طويلة من سيطرتها على مدن التعدين، أو السياسة الإقليمية، أو أسعار الألماس في العالم(٣١). إن تدفق الموارد الذي عبر عنه مثل هذا الاعتماد هو جزء لا يتجزأ من علاقات الاستغلال الأوسع نطاقا بين المركز والأطراف ومن حالات الاعتماد في الدول النائية المنتجة(٣٢).

إن للاعتماد على الموارد تبعاته السياسية والاقتصادية المهمة، حيث يخلق هذا الاعتماد سياسات ذات خصوصية مكانية، كما يؤثر على مسار التنمية في المناطق المنتجة(٣٣). كما ترتبط الهيمنة على صادرات السلع الأساسية في أي اقتصاد بشكل عام بضعف النمو الاقتصادي، وتدني مستويات المعيشة، والفساد، وإفشال العملية الديمقراطية إلى حد كبير، وجميعها عوامل من شأنها أن تزيد من المظالم، ومن احتمالية تمرد الدولة أو من المنافسة السياسية العنيفة(٣٤). وكما لاحظ عالم الاقتصاد السياسي مايكل مور من قبل،

فإن العديد من الدول الفقيرة المتأثرة بالصراعات "تعيش على 'دخل غير مكتسب' إلى حد كبير - لاسيما من الموارد المعدنية ومعونات التنمية - ولذا يكون لديها حوافز محدودة لمساومة مواطنيهم على الموارد، أو لتدشين أو احترام العمليات الديمقراطية حول الإيرادات والنفقات العامة[٣٥]." وبسبب اعتمادها بشكل أساسي على شبكات من المنتفعين المعتمدين على الموارد. تصبح هذه الدول وحكامها عرضة للصدمات الاقتصادية بشكل خاص، مثل انخفاض الأسعار، أو التحولات السياسية، كالتحول الديمقراطي[٣٦]. فبينما تسمح إيجارات الموارد لبعض حكام العالم الثالث بالحفاظ أحيانا على استقرار سياسي نسبي - لو لم يكن من خلال الديموقراطية - يؤدي الضغط المتزايد من قبل تراجع عائدات الصادرات من الموارد، فضلا عن معدلات التبادل التجاري، والتكيف الهيكلي، والضغط في اتجاه التحول الديمقراطي من قبل الجهات الدولية المانحة، وإحباط الكتلة السكانية المتزايدة من الشباب، إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي[٣٧]. وفي هذا السياق، تصبح حتى "الأنظمة الاستبدادية المستقرة" التي تقوم على عائدات تصدير الموارد عرضة لمواجهة "سياسة الفشل"، أي وجود نمط من عدم الاستقرار السياسي الذي ينتج عن فشل الحكومات المتعاقبة في بناء قاعدة دعم لأنفسهم بشكل قابل للتطبيق، نظرا لوضع البلد في الاقتصاد العالمي، مما يؤدي، وبشكل منهجي، إلى خيبة الأمل، والمعارضة، والتحول السياسي من خلال طرق انتخابية و/أو عسكرية[٣٨]. فكثيرا ما تحولت "سياسات الفشل" في مثل هذه السياقات، والتي اتسمت بها العديد من أنظمة الحكم في دول العالم الثالث في كثير من الأحيان، إلى "سياسة غنائم" ركزت على القطاعات الاقتصادية المربحة المتبقية، مثل المعادن والأخشاب الثمينة، والتي تتطلب حدا أدنى من الاستثمارات.

ينبغي أيضا على الإطار التحليلي لحروب الموارد أن يولي اهتماما بظروف استغلال الموارد، والنزاعات، وأشكال العنف المرتبطة بها. فكثيرا ما تنشأ صراعات التوزيع المتعلقة بملكية الموارد الطبيعية، وتخصيص الإيرادات، والعوامل الخارجية السلبية التي تولدها بين الدولة، وقطاعات الأعمال، والمجتمعات المحلية. ويمكن قراءة معظم هذه الصراعات بسهولة ضمن شبكة تتألف من ثنائيات السيطرة العامة في مقابل السيطرة الخاصة وسيطرة المجتمعات المحلية في مقابل سيطرة الدولة المركزية. لكن كثيرا ما تحمل هذه التصنيفات تبسيطا مفرطا؛ فما أكثر الشخصيات العامة التي تسيطر على المصالح الخاصة وما أكثر زعماء "المجتمع المحلي" الذين يحمون مصالح ذات نطاق ضيق للغاية. ومن ثم يتوجب على أى تحليل للصراعات أن يكون حساسا للسياقات المحلية وتاريخها، فضلا عن القيم الثقافية والممارسات الاجتماعية.

ففي بابوا غينيا الجديدة على سبيل المثال، انسحب فرانسيس أون، أحد ملاك الأراضي المحليين في جزيرة بوجانفيل، في نوفمبر عام ١٩٨٩، من اجتماع حول التقييم البيئي عُقد في منجم بانجونا الضخم للنحاس والذهب، الذي قدم ما يقرب من نصف عائدات التصدير لبابوا غينيا الجديدة خلال السنوات العشرين التي سبقت الاجتماع. كان استشاريو التعدين قد رفضوا مطالبة المجتمع المحلي بتعويض عن التلوث الكيميائي بناءً على عدم كفاية الأدلة العلمية. ومع عدم وجود أسلحة أخرى غير المتفجرات التي سرقوها من شركة التعدين، قام أونا وملاك أراض آخرون مسلحون، في غضون أيام، بتفجير العديد من الأعمدة الكهربائية في موقع المنجم، مطالبين، وبجرأة، بـ ١١ مليار دولار كتعويضات بيئية، وإغلاق المنجم، والانفصال عن بابوا

غينيا الجديدة[٣٩]. وتحول النزاع بسبب القمع والحصار من قبل الحكومة إلى حرب أودت بحياة ربما أكثر من ١٠,٠٠٠ شخص خلال العقد الـــذي تـــلا نشوب النزاع.

وبالإضافة إلى قضايا التوزيع، تشتمل المصادر الأخرى المحتملة للصراع، والتي تنجم بشكل مباشر أو غير مباشر عن استغلال الموارد، على فقدان سبل المعيشة المحلية بسبب التغيرات التي تطرأ على استخدام الأراضي، أو التلوث، أو التهجير القسري، وكذلك إعادة توزيع فرص العمل، والمشاركة في إدارة الموارد. وتعمل التغيرات التي تطرأ على الوضع الاجتماعي، والنظام، والقيم داخل المجتمعات المحلية والناتجة عن إتاحة الفرص الاقتصادية الجديدة، والأنشطة الاجتماعية، بما في ذلك الاستهلاك المفرط للجماعات الثرية، على تفاقم التصدعات الاجتماعية. فغالبا ما تؤدي الهجرة المدفوعة بتنمية الموارد والتوسع الحضري السريع إلى إهدار الخدمات المحلية والفرص الاقتصادية، كما يمكنها أن تؤدي أيضا إلى حالة من التوتر بين القادمين الجدد والسكان المحليين. وكذلك يمكن أيضا للانتهاكات على أيدي قوات الأمن، مثل التشريد القسري وتطبيق القانون بالقوة، أن تكون مصدرا رئيسيا للمظالم والتصعيد العنيف للصراعات.

وكثيرا ما ينطوي استغلال الموارد على أشكال معينـــة مـــن العنـــف الشخصي/الجسدي والبنيوي، مثل الاستيلاء على الموارد، أو التلاعب فـــي الأسعار، أو العمل القسري، أو نزوح السكان، فضلا عـــن فـــرض الـــنهج العسكري القانوني وغير القانوني على حد سواء لمخططات الاستغلال. حيث يؤدي إنتاج فضاءات السلطة وفضاءات المقاومة فيما يتعلق باستغلال الموارد إلى تحديد، عبر ممارسات مادية وتصورية، جغرافيات العنف داخل وخارج مواقع الاستغلال[٤٠]. وعلى الرغم من أن التمرد المسلح واسع النطاق هـــو عادة ما يكون استثناءً بالمقارنة بالمشاريع الاجتماعية الأخرى، مثل الإسكان،

وأشكال المقاومة ذات المستوى المنخفض، كالسرقة، أو أشكال التعبير السلمي عن المظالم، مثل المظاهرات واحتلال الأراضي، فإن جغرافيات العنف هذه تشكل الأساس الذي قد تصبح عليه النزاعات المسلحة بديلا قابلا للتطبيق، بل و"مبررا"(٤١).

وقد نظمت جماعات الدفاع الذاتي وحركة زاباتيستا(*) تمردا شبه مسلح في ولاية تشياباس المكسيكية للرد على السياسة الاقتصادية المحلية الراسخة، والتي تقوم على انتزاع الملكية وإهمال مجتمعات السكان الأصليين، ولتحدي "النظام النيوليبرالي العالمي" الذي ساندها، ولجذب انتباه الحكومة ووسائل الإعلام كوسيلة لتحسين موقفهم في التفاوض(٤٢). فكان العنف المحدود في تلك الحالة أداة للنفوذ والتعبير السياسيَيْن، وليس أسلوبا مباشرا لإعادة توزيع الأراضي. وتشتمل الصراعات واسعة الانتشار القائمة على استغلال النفط في منطقة دلتا النيجر على قضايا مثل التلوث الناجم عن التسربات والحرائق النفطية، وانعدام فرص العمل المحلية والخدمات العامة، والتشريد القسري، ومخاطر الحرائق والانفجارات، فضلا عن القمع الوحشي. وبسبب استخدامها كمبرر للمقاومة السياسية والمسلحة، بجانب الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية، فلقد غذت هذه القضايا البيئية أو الاجتماعية شكلا معينا من أشكال "العنف

(*) زاباتيستا **Zapatista** جيش زاباتيستا للتحرر الوطني (اختصارا **EZLN**): جماعة يسارية ثورية مقرها تشياباس **Chiapas**، الولاية الواقعة في أقصى جنوب المكسيك. ومنذ ١٩٩٤، كانت الجماعة في حرب علنية ضد "حكومة المكسيك"، بالرغم من أن هذه الحرب كانت غير عنيفة ودفاعية أساسا ضد اقتحامات عسكرية أو شبه عسكرية للولاية. وقد استمدت الجماعة اسمها من إيميليانو زاباتا **Emiliano Zapata** (١٨٧٩-١٩١٩) المصلح الزراعي وقائد جيش تحرير الجنوب خلال الثورة المكسيكية، وتعتبر نفسها وريثته الأيديولوجية. وترتبط الحركة نفسها بالحراك الاجتماعي الأوسع المناهض للعولمة والليبرالية الجديدة، وتحاول فرض السيطرة المحلية على مواردها المحلية، خاصة الأرض الزراعية. (المترجم)

النفطي" والذي يتراوح من العنف الاجتماعي للفساد والقمع والإجرام إلى العنف البيئي المرتكب ضد البيئة ومستخدميها[٤٣]. كما يزيد إغلاق مواقع المشروع من خطر اندلاع النزاع من خلال رفع معدلات البطالة وكثافة موجات الهجرة، من بين عوامل أخرى. ولذا ينبغي على الجانب الأخير من الإطار التحليلي لحروب الموارد، والذي سنتناوله في الجزء التالي، النظر في كيفية تأثير جغرافية الموارد واستغلالها على مسار هذه الحروب[٤٤].

الطبيعة والموارد وجغرافية الحرب

يميل المتحاربون إلى استخدام أي وسيلة متاحة لتمويل الحرب أو الاستفادة منها. لكن بإمكان الخصائص المحددة والجغرافيا الخاصة بمورد من الموارد أن توفر سياقا يؤثر على الصراع. فخلال أربعين سنة من الصراعات في أنجولا، قامت الحركة المسلحة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنجولا (حركة يونيتا[*]) باستخدام مصادر تمويل يتراوح تنوعها من الدعم

[*] يونيتا UNITA "الاتحاد القومي للاستقلال الكامل لأنجولا" (يونيتا) (بالبرتغالية: União Nacional para a Independência Total de Angola) ثاني أكبر حزب سياسي في أنجولا. وقد تأسس في ١٩٦٦، وحارب مع "الحركة الشعبية لتحرير أنجولا" (MPLA) في حرب استقلال أنجولا (١٩٦١ــ ١٩٧٥)، ثم حارب ضد هذه الحركة في الحرب الأهلية التي أعقبتها (١٩٧٥ــ ٢٠٠٢). وكانت هذه الحرب واحدة من أبرز مشاهد الحرب الباردة (الحرب بالوكالة)، حيث كانت يونيتا تتلقى المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا، بينما كانت الحركة الشعبية تتلقى الدعم من الاتحاد السوفيتي وحلفائه. تشكلت يونيتا بقيادة جوناس سافمبي Jonas Savimbi منذ تأسيسها حتى وفاته في ٢٠٠٢. وأصبح أسياس ساماكوفا Isaías Samakuva خليفته في رئاسة يونيتا. وبعد وفاة سافمبي، تخلت يونيتا عن الكفاح المسلح وشاركت في سياسة الانتخابات. وحصل الحزب على ١٦ من ٢٢٠ مقعدا في الانتخابات النيابية في ٢٠٠٨. (المترجم)

الخارجي من الصين والعديد من الدول المنحازة للغرب، إلى الاستثمارات الدولية، والذهب، والأخشاب، والحياة البرية، والألماس. ولكن في سياق ما بعد الحرب الباردة، هيمنت جغرافيا النفط والألماس على اقتصاد الحركة المتمردة واقتصاد الحكومة[٤٥]. وفي حين استفادت الحكومة في لواندا من استخدامها شبه الحصري لحقول النفط المتواجدة في الخارج مما يحميها من هجمات المتمردين، احتفظت يونيتا طوال فترة الحرب بالقدرة على الوصول إلى حقول الألماس المنتشرة على مساحة شاسعة من الأرض مما أثبت مدى صعوبة السيطرة التامة عليها من قبل الحكومة. وعلى نحو مشابه، كانت شبكات تجارة النفط متاحة فقط للحكومة المعترف بها في لواندا، في حين استفادت يونيتا من تعاملاتها مع عدد لا يحصى من مهربي الألماس، وتجاره، وتجار المجوهرات، الذين قاموا بنقل الألماس من ساحات المعارك إلى مراكز التسوق. وكنتيجة لإضفاء هذا الطابع الإقليمي على اقتصاديات الحرب وشبكاتها الخاصة التي ربطت أماكن استخراج الموارد بأماكن الاستهلاك، استفاد الطرفان من التدفق المستمر للعائدات خلال ٢٦ عاما من الحرب الأهلية التي قامت بتدمير أنجولا وأسفرت عن وفاة أكثر من نصف مليون شخص.

تبرز الموارد الطبيعية بشكل خاص في اقتصادات الحرب، ليس فقط لكونها المورد الاقتصادي الوحيد غالبا في البلدان الفقيرة، حيث تندلع معظم الحروب، بل لكونها ذات موقع ثابت، في مناطق نائية في كثير من الأحيان، مما يجعلها عرضة للنهب أو الاستنزاف، كما أن البنى التحتية اللازمة لفرض الضرائب عليها، أو استغلالها، أو المتاجرة بها غالبا ما تكون ضئيلة. وعلى عكس التصنيع، والزراعة إلى حد ما، فلا يمكن نقل الأنشطة الاستخراجية إلى مكان آخر. وقد تُقرر شركات الصناعات الاستخراجية عدم الاستثمار بسبب

الحرب أو التخلص من عملياتها الجارية، ولكنها تسعى بصفة عامة للحفاظ على فرص حصولها على الموارد وحماية استثماراتها من خلال دفع أموال لمن هم في السلطة تتراوح من بضع دولارات من أجل السماح لشاحنة ما بالعبور من نقطة تفتيش إلى عدة ملايين من الدولارات من أجل تقديم تنازلات، مع دفع مكافآت للأطراف المتحاربة للحصول على توقيع ما أو منح قروض لضمان استغلال الموارد مقدما. علاوة على ذلك، يمكن أن يستمر استغلال الموارد في كثير من الأحيان طوال فترة الصراع، إما من خلال الحماية العسكرية للبنية التحتية أو لأن وسائل الاستثمار المنخفض تثبت أنها مجدية تجاريا. وليس من المحتمل أن يسارع المستثمرون بإعادة بناء مشروع تعدين يكلف عدة ملايين من الدولارات بعد تدميره، بعكس قبول صغار رجال الأعمال والشركات الصغيرة، وهو الأكثر احتمالا، لمخاطر الحصول على الأخشاب والمعادن الغرينية عالية القيمة التي يمكن استخلاصها مع الحد الأدنى من النفقات والاتجار فيها دون الحاجة إلى إمكانيات نقل كبيرة.

على الرغم من أن البيئة الغنية بالموارد تعد مواتية لتمويل التمرد بشكل عام، فإن الفرص المتاحة للحكومة أو الجماعات المتمردة للوصول إلى عائدات الموارد الطبيعية تعتمد أيضا على عدة عوامل أخرى، تشتمل على القدرة على تأمين مواقع الموارد، والتي غالبا ما تكون عرضة للخطر بسبب وجود قوات أمن حكومية ضعيفة الرواتب وغير منضبطة، وكذلك وجود مستويات عالية من السطو المسلح والإجرام المرتبطين بالتهميش؛ والمكان والأسلوب المحددين لاستغلال الموارد، واللذين يحددان إمكانية الحصول على الموارد من خلال الإنتاج أو السرقة أو الابتزاز؛ والخصائص المادية وإمكانات تسويق الموارد، والتي تساعد على تحديد إمكانية وصول المتحاربين إلى الأسواق؛ وأخيرا على ممارسات وتواطؤ قطاعات الأعمال، والتي ستحدد سهولة سيطرة المتحاربين

على الموارد. ولخصائص الموارد وجغرافيتها أهمية خاصة (انظر جدول ١). فالاستثمارات المطلوبة، والمطالب التكنولوجية للاستغلال، ونسبة السعر/الوزن هي ما يحدد ماهية الفرص المتاحة لقوات المتمردين. كما تؤثر أيضا التسهيلات التجارية، كالنقل بالشاحنات والشبكات المالية الدولية، على إمكانية الحصول على العديد من السلع. ففي مناطق مثل إفريقيا الوسطى، كان من شأن تدهور البنى التحتية للنقل أن يحُد من الاستغلال المجدي اقتصاديا للموارد الأكثر قيمة والأكثر قابلية للنقل، خاصة المعادن النفيسة وشبه النفيسة.

جدول (١): إمكانية وصول القوات المتمردة إلى الموارد

	إمكانية وصول القوات المتمردة			متوسط السعر
الموارد	الاستثمار	السرقة	الابتزاز	(دولار/كم)(**)
الأحجار الكريمة والمعادن الغرينية	مرتفع	مرتفع	مرتفع	20-500.000
الأخشاب	متوسط	متوسط	مرتفع	0.1
السلع الزراعية	متوسط	متوسط	متوسط	1.5 (البن)
حقول النفط البري	منخفض	متوسط	مرتفع	0.12
الألماس في الأعناق البركانية	منخفض	متوسط	متوسط	500,000
التعدين الجوفي	منخفض	منخفض	متوسط	2 (النحاس)
حقول النفط البحري	منخفض	منخفض	منخفض	0.12

(**) السعر تقريبي في الدول المنتجة خلال تسعينيات القرن العشرين.

هذا ويمكن تمييز الموارد أيضا على أساس قربها من مركز السلطة، من الناحيتين المكانية والسياسية. فالموارد القريبة تكون على مقربة من مركز السلطة ومن ثم أقل عرضة للنهب من قبل المتمردين من تلك القابعة بالقرب من الحدود التي تقطنها جماعات تفتقر إلى التمثيل السياسي الرسمي. فالموارد البعيدة تقع في المناطق النائية على طول الحدود، مما يسهل اختراقها، أو داخل نطاق جماعات اجتماعية مهمشة سياسيا أو معارضة للنظام القائم. وبالنسبة لموارد النفط، ففي حين أنها تبعد عادة عن العاصمة، فإن الدولة تنتبه لحمايتها، ولذا يصعب الاستيلاء عليها أو نهبها على نطاق واسع من قبل قوى المعارضة لأن الشركات لن تتعامل إلا مع حكومة معترف بها. ورغم ذلك، فلا تزال المنشآت البرية، خاصة خطوط الأنابيب، عرضة لمخططات الابتزاز. فالموارد تكون أكثر عرضة للنهب من قبل جماعات المتمردين إذا كانت ذات قيمة عالية، ويمكن نقلها بسهولة، وتحتل مساحة كبيرة من الأراضي بدلا من منطقة صغيرة من الممكن الدفاع عنها بسهولة أكثر. كما يعتمد حصول المتمردين على الموارد أيضا على درجة مركزية وميكنة الإنتاج.

كما يوجد تمييز آخر واسع النطاق يتعلق بطبيعة وتركيز الموارد من حيث الخصائص الفيزيائية، والانتشار المكاني، والروابط الاجتماعية والاقتصادية بين الموارد المنتشرة والموارد مركزية (نقطية) التوزيع[٤٦]. فالموارد المنتشرة تنتشر على نطاق أوسع وتشتمل بشكل أساسي على موارد تُستغل على مساحات واسعة، غالبا بواسطة صناعات تعتمد على كثافة أقل من رأس المال ولديها إمكانية توظيف قوة عاملة كبيرة. ويشمل هذا النوع صناعات الأحجار الكريمة، والمعادن الغرينية، والأخشاب، والمنتجات الزراعية، والأسماك. أما الموارد النقطية فتتركز في مناطق محدودة، وتضم بشكل خاص الموارد التي يمكن استغلالها من قبل الصناعات الاستخراجية القائمة على رؤوس الأموال الضخمة، مثل التعدين الجوفي أو التنقيب عن النفط، والتي توظف عادة قوة عاملة صغيرة.

وكما لاحظ عالم الاجتماع ديفيد كين، يصبح احتمال حدوث أعمال عنف ذات دوافع اقتصادية بين المتمردين أكبر عندما يكون العائد المحتمل كبيرا وعندما "يمكن استغلال الموارد الطبيعية بالحد الأدنى من التكنولوجيا ودون الحاجة إلى السيطرة على رأس مال أو آلات الدولة[٤٧]." ينطبق هذا الوصف تماما على الألماس الغريني وبالتالي فليس من المفاجأة أن يطلق عليه لقب "أفضل صديق لحرب العصابات"، وأن حوالي ثلثي البلدان الفقيرة المنتجة للألماس الغريني قد تضررت من النزاعات المسلحة. ففي أنجولا، وفر استغلال الألماس ما يناهز ٣ مليارات دولار من العائدات لحركة تمرد يونيتا بقيادة جوناس سافيمبي خلال تسعينيات القرن العشرين[٤٨]. وعلى نحو مماثل، فإن السيطرة على أكثر المناطق إنتاجا للألماس في سيراليون ربما تكون قد أمدت الجبهة المتحدة الثورية (RUF) بمئات الملايين من الدولارات خلال نفس الفترة[٤٩]. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية، تعمل عدة فصائل متمردة كوسطاء من أجل السيطرة على الألماس عن طريق المصالح الأوغندية، في حين منحت الحكومة الجيش الزيمبابوي بعضا من أفضل التنازلات المتعلقة بالألماس في مقابل الحصول على دعمه. ولكونه صغير الحجم وخفيف الوزن ومن السهل إخفاؤه ، فضلا عن كونه غير مميز وقابل للتداول على نطاق عالمي، فليس من السهل أن يصبح الألماس الغريني عرضة للوقوع تحت سيطرة الحكومة وتفتيشات المعابر الحدودية. ولذا، يمثل الألماس أيضا "العملة المفضلة" لغسيل الأموال وتمويل الأنشطة السرية، بما في ذلك تلك الأنشطة الخاصة بالجماعات الإرهابية الإسلامية مثل القاعدة[٥٠]. كما يستخدم الألماس، مثله مثل الذهب، في أغراض غسيل الأموال الخاصة بالأنشطة الإجرامية، بما في ذلك عصابات تهريب المخدرات. كما أن المتطلبات التقنية المنخفضة المستخدمة في عملية استخراج الألماس تُسهل من الاستغلال غير المشروع من قبل شبكات المنقبين، والتجار، والعصابات المسلحة، فضلا عن تواطؤ السلطات المدنية والعسكرية. فليس من المدهش إذن أن يؤدي مثل هذا

الوضع إلى تقلص سيادة الدول وحكمها النافذ. وقد أوجدت النخب الحاكمة كرد فعل أشكالا من الملكية منفصلة عن الجهاز القانوني والمؤسسي للدولة، عن طريق إنشاء آليات موازية في أغلب الأحيان للتدخل والسيطرة في القطاع الخاص أو غير الرسمي للألماس. فزعمت حركة الجبهة المتحدة الثورية في دعايتها، قائلة: "عندما يتم العثور على حجر كريم ثمين، يقفز [الرؤساء] إلى الطائرة، منطلقين إلى أوروبا لبيع الألماس، ولا يثقون بأحد غير أنفسهم[٥١]."

تستطيع جغرافية الموارد أن تؤثر إلى حد ما على نوع الصراعات المسلحة وديمومتها. وليس للأمر علاقة بإمكانية اعتبار الصراعات في البلدان المنتجة للنفط بأنها انشقاقات أو انقلابات لكون النفط موردا نقطيا، بل إن الموارد تضع سياقا للتعبئة السياسية، فضلا عن استراتيجية وتكتيكات وقدرات المتحاربين. وبعبارة أخرى، نظرا لاحتمالية وجوب استجابة وتأقلم الصراعات مع خصائص الموارد المتاحة التي قمنا بعرضها سالفا (الموارد المركزية في مقابل الموارد المنتشرة، والموارد القريبة في مقابل البعيدة)، فإن بعض أنواع الصراعات تكون أكثر عرضة للاندلاع من غيرها، (انظر جدول ٢).

الموارد والانقلابات

نظرا لأن الموارد النقطية التوزيع عادة ما تكون أقل عرضة للنهب من الموارد المنتشرة، ونظرا لأن الاستغلال والتجارة يعتمدان في الغالب على الاعتراف السياسي الدولي لحشد المستثمرين للتعامل مع الأسواق، فمن السهل كثيرا وصول الحكومات إليها بعكس الحركات المتمردة. ففي حالة قطاعات الاستثمارات العالية في الطاقة والمعادن، يتمكن المتمردون من الاستيلاء عليها بالفعل فقط حينما يكون الموظفون أو البنى التحتية عرضة للهجمات، كما هو الحال مع خطوط الأنابيب أو السكك الحديدية. وفي حالة

عدم وجود مصادر بديلة للتمويل وأساس سياسي للانفصال، فإن أفضل خيار متاح لحركة المعارضة المسلحة هو الاستيلاء على الدولة من خلال إحداث انقلاب في العاصمة.

من الواضح أن الصراعات بين السياسيين المتنافسين في جمهورية الكونغو (برازافيل) في الفترة بين ١٩٩٣-١٩٩٤ و١٩٩٧، والتي وقعت في إطار التحول الديمقراطي الفاشل، كانت بمثابة تَنافُس على سلطة الدولة والذي تَفاقَم بسبب السيطرة على قطاع النفط البحري الذي كان يمثل ٨٥٪ من عائدات التصدير. فكان حدوث النزاعات في شكل محاولات لإحداث انقلاب في العاصمة أمرا متوقعا في هذا السياق، وكان ينبغي على حكومة الرئيس باسكال ليسوبا أن تنتصر بسرعة في الحرب من خلال سيطرتها على عقود النفط والقوة العسكرية المرتبطة بها. وبالرغم من ذلك، فقد استمرت الحرب لمدة خمسة أشهر في عام ١٩٩٧ قبل انتهائها لصالح الرئيس السابق دنيس ساسومن خلال أقلمة الصراع عن طريق التدخل العسكري للحكومة الأنغولية. كما كانت الحكومة الأنجولية حريصة على حماية جيبها الغني بالنفط، لكونها حليفة للزعيم نغيسو، في منطقة كابيندا المجاورة، حيث تصدى الانفصاليون لحكمها منذ الاستقلال، وعلى الحيلولة دون استخدام الكونغو كمنصة تجارية لصفقات الألماس في مقابل السلاح الخاصة بحركة يونيتا. وقد حدثت أزمة برازافيل، والتي دمرت جزءا كبيرا من العاصمة وخلّفت وراءها آلاف القتلى، بسبب عدة عوامل. أولا، لم يشترك جزء كبير من الجيش في الصراع، في حين حظى نغيسو بتأييد آخرين له، لكونه نصيرهم السابق والمنتسب إليهم عرقيا. ثانيا، استفاد الطرفان المتنافسان من الحصول على عقود النفط، حيث فُضّل نغيسو على ليسوبا، كما يقال، من قبل شركة النفط الفرنسية المسيطرة على قطاع النفط وقامت قنوات موازية بدعم مشتريات نغيسو للأسلحة[٥٢]. أخيرا، وعلى مستوى الشارع، تغيرت طبيعة

الصراع بسرعة نظرا لاستفادة الميليشيات المختلفة التي كانت تدعم السياسيين من عمليات السلب والنهب في العاصمة. كما استخدم الشباب من جميع الأطراف في المناطق الحضرية الصراع السياسي للطعن في شرعية النخبة السياسية الفاسدة، والتي سادت ونهبت البلاد لأكثر من ثلاثين عاما(٥٣). فأصبح النهب معروفا باسم "قتل الخنزير(*) "killing the pig أو"الحصول على حصة في نكوسا (**)(٥٤)".

جدول(٢) العلاقة بين خصائص الموارد ونوع الصراع

خصائص الموارد	الموارد النقطية التوزيع	الموارد المنتشرة
قريبة	**السيطرة الحكومية/الانقلاب** الجزائر (الغاز) الكونغو – برازفيل (النفط) كولومبيا (النفط) العراق – الكويت (النفط) اليمن (النفط)	**تمرد الفلاحين/الجماهير** السلفادور (القهوة) غواتيمالا (أرض زراعية) المكسيك – تشياباس (أرض زراعية) السنغال – موريتانيا (أرض زراعية)

(*) في بعض الثقافات الغربية يمثل الخنزير رمزا للادخار والاقتصاد الموزون. ومن ثم فإن كثيرا من خزانات الأطفال لادخار الأموال تأخذ شكل الخنزير. وحين يودع المرء أمواله للاستثمار في مشروع مضمون الربح فكأنه يودعه في خزانة الخنزير، ومن ثم فإن العبارة "قتل الخنزير" تعني فتح الخزانة والحصول منها على الأرباح والأموال المودعة بعد تضاعفها (المترجم).

(**) نكوسا Nkossa بئر بترولي بحري يقع في المياه العميقة للكونغو، على مسافة ٥٠–٦٠ كم من الساحل، وهو أحد أكبر الآبار البحرية في العالم. (المترجم)

بعيدة	انشقاق	أمراء حرب
	أنجولا/كابندا (النفط) الشيشان (النفط) أندونسيا - آتشيه دار السلام - تيمور الشرقية - بابوا الغربية (النفط، والنحاس، والذهب) المغرب/الصحراء الغربية (الفوسفات) نيجيريا/بيافرا (النفط) بابوا غينيا الجديدة/بوغانفيل (النحاس) السودان (النفط)	أفغانستان (الأحجار الكريمة، والخشب) أنجولا (الألماس) بورما (الخشب) كامبوديا (الأحجار الكريمة، والخشب) جمهورية الكونغو الديمقراطية (الألماس، والذهب) ليبيريا (الخشب، والألماس) الفلبين (الخشب) سيراليون (الألماس)

الموارد وأمراء الحرب

يمكن استغلال الموارد المنتشرة وتسويقها بسهولة أكبر من الموارد النقطية من قبل الجماعات غير الشرعية، لا سيما إذا كانت بعيدة عن مركز السلطة. وهذا هو الحال عادة مع الألماس الغريني أو الغابات التي تقع على طول ما يسمى بالمناطق الحدودية سهلة الاختراق، ومن هنا جاء ارتباطها بأشكال من السيطرة المتعلقة بأمراء الحرب والقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية. فبينما تحاول حركات التمرد عموما الإطاحة بالنظام الحالي، فإن وجود الموارد المنتشرة المتاحة (أو "القابلة للنهب") والبعيدة عن مركز السلطة يمكنه أن يوفر نقطة تراجع في حالة الفشل قابلة للتطبيق من الناحية

الاقتصادية. بالتالي، تُنشئ الجماعات المتمردة مناطق سيادية بحكم الواقع يتم فرضها من خلال العنف ويتم تحديدها من خلال توفر الفرص اللازمة لقيام الأنشطة الإجرامية والتجارية مثل مناطق التعدين أو الغابات أو شبكات التهريب.

وفي ليبيريا، قامت محاولة تشارلز تايلور للاستيلاء على السلطة في عام ١٩٨٩ في بادئ الأمر باستهداف العاصمة مونروفيا. وعلى الرغم من فشله في الاستيلاء على القصر الرئاسي بسبب تدخل القوات الدولية، فقد نجح مع ذلك في ترسيخ حكمه "لليبيريا العظمي" والسيطرة على قطاعات مدرة للربح مثل الأخشاب والمطاط، فضلا عن البنية التحتية الرئيسية مثل ميناء بوكانان، ذى الأهمية المحورية لصادرات خام الحديد[٥٥]. لم يكتف تايلور بوضع يده على موارد ليبيريا، بل امتد ذلك إلى سيراليون المجاورة، حيث مكنه دعمه للجبهة المتحدة الثورية (RUF) من الحصول على الألماس. وعلى نحو مشابه، كانت الجبهة المتحدة الثورية قادرة على مساندة حرب العصابات التي استهدفت بشكل أساسي السكان المدنيين خلال تسعينيات القرن العشرين بفضل سيطرتها على مناطق استخراج الألماس، فضلا عن الذهب والمحاصيل النقدية. وفي الفلبين، ساندت ضرائب قطع الأخشاب المربحة العديد من الجماعات المتمردة وحولت بعضا من المعارضة السياسية إلى جماعات تبحث عن المصلحة الشخصية[٥٦].

الموارد والحركات الانفصالية

إن لمعظم محاولات الانفصال أساس تاريخي، لكن ثروة الموارد تعطي لحركات المعارضة المحلية حافزا قويا للانفصال. فوجود حقول النفط الرئيسة بين السكان المهمشين سياسيا واقتصاديا من قبل الحكومة المركزية، كما هو الحال بالنسبة للشيعة والأكراد في جنوب وشمال العراق، على

التوالي، يمكنه أن يكون عاملا قويا في السياسة الداخلية والإقليمية. فلكي يكون لهم نقطة دخول إلى الموارد النقطية التي تتطلب استثمارات واسعة النطاق في حالة عدم وجود دعم من الدولة المركزية، تحتاج الفئات المهمشة إلى الحصول على حقوق السيادة على الموارد لأنفسهم، وبالتالي فهم أكثر عرضة للانخراط في التوجه الانفصالي من انخراطهم في شكل الحكم المرتبط بأمراء الحرب أو الانقلاب إذا كانوا غير قادرين أو غير راغبين في السيطرة على مركز السلطة القائم. وعلى الرغم من صعوبة، وإن لم يكن استحالة، الحصول على الموارد النفيسة من خلال الاستغلال المباشر أو السرقة أو الابتزاز، فإن وجودها (أو في بعض الحالات "أسطورة الثراء السريع" الذي ستقدمه للجميع) هو أداة قوية للتبرير والحشد السياسيين، كما تعتبر العائدات المستقبلية المحتملة مصدرا إضافيا للتحفيز.

لقد أرست التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتطوير صناعة الفوسفات المهمة في الصحراء الغربية، على سبيل المثال، "الأساس لنشأة الحركة القومية الحديثة، والتي ولت أنظارها صوب إنشاء دولة قومية مستقلة[٥٧]." وعندما أدرك الصحراويون أن هناك أملا في قيام دولة بإمكانها أن تكون متقدمة اقتصاديا أو حتى مزدهرة، ساعد مجرد الافتراض بأن المغرب تسعى إلى الاستيلاء على ثرواتهم المعدنية المكتشفة حديثا في تعبئة المقاومة المسلحة. ويمكن أيضا للحركات الانفصالية المسلحة أن تظهر نتيجة الأثر الاجتماعي البيئي أو إعادة توزيع الثروة المرتبطة بالتنمية التجارية للموارد. حيث كان للحركة الانفصالية في إقليم آتشيه[*] جذور تاريخية في

---

[*] آتشيه Aceh إقليم في إندونيسيا، يقع في الطرف الشمالي من جزيرة سومطرة. وكان هذا الإقليم يعرف سابقا باسم آتشيه دار السلام (١٥١١ــ ١٩٥٩). ويوجد في ولاية آتشيه أعلى نسبة من السكان المسلمين في إندونيسيا، والذين يعيشون أساسا حسب قواعد وتقاليد الشريعة. ويعتقد أن آتشيه كانت أول مكان استقر فيه الإسلام في=

السلطنة المستقلة، والتي كانت مهيمنة إلى أن هزمها الهولنديون عسكريا في أواخر القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فقد تزامن تشكيل حركة آتشيه الحرة (GAM) مع استغلال احتياطيات الغاز الرئيسة في وقت مبكر من سبعينيات القرن العشرين، فزعم "إعلان الاستقلال" الخاص بحركة آتشيه الحرة عام ١٩٧٦ أن ١٥ مليار دولار من العائدات السنوية كانت تستخدم حصريا لصالح "الاستعماريين الجاويين الجدد[٥٨]." فكان استغلال الأراضي والموارد الأخري، مثل الأخشاب، من قبل قطاعات الأعمال الخاضعة لهيمنة جاوا مصدرا من مصادر تأجيج الصراع.

كان أيضا لجزيرة بوغانفيل Bougainville تاريخها الانفصالي القائم على تميز الموقع الجغرافي والهوية. ومع ذلك، فإن مطالبة السياسيين المحليين "بوضع خاص"، يشتمل على مخصصات تمويل ملائمة خلال الفترة الانتقالية نحو الاستقلال، قد ركزت بشكل واضح على الأهمية الاقتصادية للذهب في الجزيرة ومنجم النحاس في بانغونا. فقد ارتبطت الأجندة الانفصالية التي وُضعت عام ١٩٨٩ من قبل مجموعة أونا فرنسيس بتأثير التنقيب عن النحاس، والتعويض، وإغلاق المنجم، فضلا عن ارتباطها بتأثير "حكومة بابوا غينيا الجديدة التي لا تعمل على الحفاظ على حياتنا، بل على حماية قلة من القادة الأثرياء والرجال البيض[٥٩]." أما أونا، مُعاين المناجم السابق، فهو ساكن محلي وليس مالكا لمنطقة التعدين. وعلى هذا النحو، لم يكن بيده فعل شيء حيال تخصيص صندوق ائتماني جديد من قبل المنجم في

=جنوب شرق آسيا. ففي أوائل القرن السابع عشر، كانت سلطنة آتشيه أغنى وأقوى ولاية زراعية في إقليم مضيق ملقا. وتتمتع آتشيه بتاريخ طويل من الاستقلال السياسي والمقاومة العنيفة لسيطرة الغرباء، بما في ذلك الاستعمار الهولندي السابق والحكومة الإندونيسية. وتتمتع آتشيه بموارد طبيعية وفيرة، تشمل النفط والغاز الطبيعي، حيث تعتبر بعض التقديرات احتياطيات الغاز في آتشيه الأكبر في العالم. (المترجم)

عام ١٩٨٠ لتعويض المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من أن أجندة أونا "تُفهم بشكل منطقي على أنها جزء من صراعه على الأرض مع أقربائه. . . ذلك الصراع الذي تتسم به ثقافة ناسيُويْ Nasioi [المحلية]،" كان للتحليل الذي قدمه صدى على الرغم من ذلك في جميع أنحاء المجتمع المحلي في ناسيوي، لا سيما بعد بدء عمليات القمع من قبل القوات الحكومية[٦٠].

الموارد وتمرد الفلاحين

غالبا ما تكون الموارد المنتشرة التي تشمل أعدادا كبيرة من المنتجين هي الأكثر عرضة للاقتران بأعمال الشغب في مراكز السلطة المجاورة، مثل عاصمة الإقليم أو عاصمة الدولة، وتقترن أيضا بدعم تمرد الفلاحين أو الجماهير الذي ينطوي على قضايا طبقية أو عرقية. وقد أدي تشريد الفلاحين أو استبعادهم من قبل الشركات الزراعية وكذلك ظروف العمل السيئة في المزارع الكبيرة إلى التعبئة السياسية والتوسع في النضالات الثورية في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وفي نيكاراجوا، كان عدم امتلاك الأراضي والإهمال من قبل الدولة والإقصاء أو التهميش داخل الخطط المحلية المنوطة بضبط علاقة الراعي بالعميل بمثابة حافز قوي لدعم الفلاحين للثورة الساندينية[*]. وبدلا من

[*] جبهة التحرير الوطني ساندنيستا (بالإسبانية: Frente Sandinista de Liberación Nacional, FSLN) حزب سياسي اجتماعي ديمقراطي في نيكاراجوا. ويسمى أعضاؤها "الساندنيستا" على اسم أوجوستو سيزار ساندينو Augusto César Sandino، الذي قاد مقاومة نيكاراجوا للاحتلال الأمريكي في الثلاثينيات. حكمت الجبهة نيكاراجوا من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠، وفي الانتخابات العامة في نيكاراجوا في ٢٠٠٦، أعيد انتخاب رئيس الجبهة السابق دانيل أورتيجا Daniel Ortega رئيسا لنيكاراجوا ثم أعيد انتخاب أورتيجا والجبهة ثانية في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر ٢٠١١. (المترجم).

التوفير السريع لقطع أرض مفردة، عزز إنشاء المزارع التابعة للدولة من قبل النظام السانديني الروابط بين بعض الرعاة من ملاك الأراضي وعملائهم من الفلاحين، وزاد سريعا من دعمهم ومشاركتهم في حركة كونترا التي ترعاها الولايات المتحدة[٦١]. وفي سياق التحول الديمقراطي والتراجع الاقتصادي الذي نجم عن انخفاض أسعار الكاكاو وتصفية صندوق دعم السلع الذي نصح بهما كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن قضية العمالة المهاجرة المرتبطة بالزراعة قد استخدمت لتحقيق مكاسب سياسية في ساحل العاج في أواخر تسعينيات القرن العشرين. ورغم تركيز وسائل الإعلام على محاولات الانقلاب في العاصمة، فقد كان العمال المهاجرون أيضا هدفا لأعمال العنف، بما في ذلك التهجير القسري.

وليس من المحتمل أن يكون للأشكال القسرية التي يقوم بها أمراء الحرب جدوى اقتصادية مقارنة بأشكال التمرد القائمة على المشاركة، وذلك بسبب الحاجة لتحمل أعباء قدر كبير من طاقة العمل وصعوبة السيطرة على العمال في مناطق شاسعة. ويمكن فرض ظروف العبودية والسيطرة على مجريات العمل من خلال احتجاز الرهائن لفترات قصيرة، ولكن لا يمكن الإبقاء على هذه الظروف على المدى الطويل، كما هو الحال في معظم النشاطات الاقتصادية التي تنطوي على السلب والنهب. ومع مرور الوقت، ولتقليل التحديات على مستوى القاعدة الشعبية، يصبح الفصيل المسلح في أغلب الأحيان بمثابة حماية للسكان المحليين، حتى ولو كان ذلك بشكل أقرب إلى جماعات المافيا منه إلى دولة الرفاه. فقد قامت القوات المسلحة الثورية في كولومبيا (فارك)، على سبيل المثال، بتوفير الحماية للفلاحين على صعيد ملكية الأراضي، وضمان حد أدنى لأسعار كل من الكوكا والمنتجات الزراعية[٦٢]. وبينما كان هناك توجه نحو المزيد من الأنشطة الإجرامية في الآونة

الأخيرة، كان قيام قوات "فارك" بالحفاظ على التوازن بين التهديدات والحوافز الاقتصادية لكي تدعم إنتاجية الفلاحين ضروريا لاستمرار الحركة الثورية منذ تأسيسها في خمسينيات القرن العشرين. وعلى نحو مشابه، كان توسع الجيش الشعبي الجديد في الفلبين في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين إلى حد كبير نتيجة لعلاقة تكافلية بينه وبين شعب من الفلاحين كانت زراعة الكفاف لديه مهددة من قبل الأعمال التجارية الزراعية، وشركات قطع الأشجار، ومشروعات الطاقة الكهرومائية. فقدم الجيش الشعبي الجديد بديلا لنظام فرديناند ماركوس، والذي كان قد فقد شرعيته بل وحضوره في وسط المجتمعات الريفية. ومع ذلك، قامت كل من قوات "فارك" والجيش الشعبي الجديد بتوفير معظم الدعم والتمويل من خلال فرض الضرائب ومخططات الابتزاز المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، ومزارع الماشية، والمزارع، وقطع الأشجار، والتعدين على التوالي.

الموارد والتدخلات الأجنبية

توجد الموارد والتدخلات الأجنبية في جميع أنواع النزاعات المسلحة التي فصلناها سابقا والتي تنطوي في كثير من الأحيان على السيطرة غير المباشرة على "الموارد الاستراتيجية"، كالنفط أو الرواسب المعدنية الرئيسة وكذلك على حماية المصالح التجارية الكبرى والاستراتيجية. ويعد إنتاج النفط من قبل دول الخليج الفارسي أمرا محوريا في الاقتصاد الدولي، كما أن السياسة الدولية والإقليمية قد تأثرت بشدة من جراء المسائل المتعلقة بالحصول والسيطرة على هذا "الذهب الأسود." ولقد انطبق هذا بشكل خاص على تأثير الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة، وعلى الرغم من أن "غزو" أو"تحرير" العراق من قبل هذين البلدين في عام

٢٠٠٣ لا يجب قراءته من خلال وجهة نظر تبسيطية للحرب باعتبارها حربا من أجل النفط، فإن الموارد النفطية الإقليمية تمثل عامل تحفيز رئيسيا من حيث الأمن الاقتصادي والقومي(٦٣). فالعراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، كما يتطلب النفط العراقي ميزانية أقل فيما يتعلق باستثماره، في حين أن ثروته الاقتصادية قد تجعل منه عدوا محتملا قويا محصنا ضد نفوذ الولايات المتحدة الذي تمارسه عادة من خلال قدرتها المالية عبر المعونات أو الأسواق، أو عبر المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي. وعلى هذا النحو، كان الدعم الأمريكي الضمني للانقلاب قصير الأمد من قبل كبار رجال الأعمال والضباط العسكريين ضد هوجو شافيز رئيس فنزويلا المنتخب ديمقراطيا في ١٢ أبريل ٢٠٠٢ يعبر عن انعدام الثقة في نظام حكومة يمثل المورِّد الرئيسي للنفط.

وقد يعكس التدخل الأجنبي أيضا مصالح تجارية راسخة في سياق إقليمي، مثل غزو العراق للكويت الذي كان مدفوعا جزئيا بنزاع حول ملكية حقل النفط الممتد عبر البلدين، أو الوجود و"التمويل الذاتي" لقوات من زيمبابوي ورواندا وأوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر تسعينيات القرن العشرين. وقد تتدخل الأطراف الخارجية كذلك في المحاولات الانفصالية من خلال استغلال اختلاف الهويات السياسية المحلية لضمان الحصول على الموارد. كما أدى اكتشاف الذهب والألماس في أواخر القرن التاسع عشر في جمهوريات البوير(*)، والتي

(*) البوير Boer كلمة هولندية وأفريكانية تعني الفلاح، وهي تشير إلى سلالة المستوطنين المتحدثين بالهولندية في حدود الكيب الشرقية في جنوب إفريقيا خلال القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى الذين تركوا مستعمرة الكيب خلال القرن التاسع عشر للاستقرار في ولاية أورانج الحرة، والترنسفال (اللتين كونتا ما يعرف بجمهوريتي البوير) وبدرجة أقل في ناتال. وكانت دوافعهم الأساسية إلى الخروج من الكيب تتمثل في الهرب من الحكم البريطاني، والابتعاد عن الحروب الحدودية المستمرة بين الحكومة الامبريالية البريطانية والقبائل المحلية على الحدود الشرقية. وكانت جمهوريات=

أُنشئت حديثا في جنوب إفريقيا، إلى مقاومة أقوى ضد ضمها من قبل بريطانيا وإلى التدفق الهائل للمنقبين البريطانيين إليها على حد سواء. لكن رفض سلطات البوير منح الحقوق السياسية لهؤلاء الدخلاء البريطانيين حدا برجال الأعمال البريطانيين، مثل سيسيل رودس، مؤسس شركة الماس دي بيرز De Beers، إلى تسليح ميليشيات المستوطنين البريطانيين وعجل بنشوب حرب البوير[٦٤].

كما كان الدافع وراء انفصال بيافرا في نيجيريا وقمع الحكومة لها، على الرغم من الطابع السياسي، هو احتياطي النفط المحلي إلى حد كبير. فقد ساندت المصالح النفطية الفرنسية محاولة انفصال بيافرا، وبدأ الجيش النيجيري القتال في يوليو عام ١٩٦٧ "بعد أكثر من شهر من إعلان الاستقلال ولكن بعد أيام فقط من موافقة شركة شل . . . على دفع حقوق الملكية لبيافرا بدلا من نيجيريا[٦٥]." وفي أثناء الاضطراب الناجم عن استقلال الكونغو البلجيكية، ساندت المصالح التجارية الأنجلوساكسونية والبلجيكية الحريصة على تأمين سيطرتها على مناجم النحاس في مقاطعة كاتانغا الحركة الانفصالية بزعامة تشومبي مويس، والتي أثارت اشتباكات عسكرية بين المرتزقة الأجانب الممولين من قبل الشركات وقوات الأمم المتحدة الذين دافعوا عن وحدة البلد[٦٦]. وفي الآونة الأخيرة، صاحب انفصال المقاطعات الشرقية بحكم الواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٨ جدال صاخب حول مدى اشتمال قوانين المواطَنة الكونغولية وحقوق السكان ذوي الأصول الرواندية على حق هؤلاء في الحصول على الأراضي والموارد المعدنية[٦٧].

=البوير (التي تسمى أحيانا دول البوير) جمهوريات مستقلة ذات حكم ذاتي، كونها الفرع الحدودي الشمالي الشرقي من السكان الناطقين بالهولندية (الأفريكانية Afrikaans) في شمال شرق ولاية الكيب وأسلافهم في المناطق الشمالية والشرقية مما يعرف الآن بدولة جنوب أفريقيا. (المترجم)

مسار الصراع المسلح وأمده

يؤثر مدى توافر الموارد والتنافس للسيطرة عليها على الصراعات في نواح كثيرة. فالموارد الطبيعية يمكنها مساندة الطرف الأضعف، والسماح له بمواصلة القتال، واستمرار حصوله على أحد مصادر الثروة، وبالتالي إطالة أمد الصراع. وعلاوة على ذلك، ولأن للأرباح أولوية على السياسة، يصبح لمخاطر الصراع دوافع تجارية متزايدة، ذلك لأن المتحاربين مدفوعين في المقابل بمصالح شخصية اقتصادية. كما أن لهذه التطورات تأثيرها الكبير على تنظيم وتماسك الحركات المسلحة، وبالتالي على مسار الصراع ومدته. ومع ذلك، لا ينتج عن ذلك تلقائيا أن تكون الحرب أقصر أمدا أو أن يكون تأثيرها أكثر اعتدالا على السكان حال عدم وجود موارد. وفي واقع الأمر، قد يكثف المتحاربون اليائسون غير القادرين على الحصول على الموارد من ضراوة القتال والهجمات على المدنيين.

وبما أن الموارد الطبيعية تعد ذات أهمية مالية في نظر المتحاربين، تصبح الأنشطة العسكرية مُركزة على المناطق ذات الأهمية الاقتصادية. ولهذا تأثير خطير على مواقع انتشار القوات العسكرية وشدة المواجهات. فتسعى الجماعات المتمردة إلى إقامة معاقل دائمة أو مناطق "انعدام الأمن" أينما توجد الموارد وطرق النقل كجزء من استراتيجيات حرب العصابات ذات القدرة العالية على التنقل، وتركيز القوات، واتخاذ المواقع على طول الحدود الدولية. وتحاول القوات الحكومية منع ذلك بشكل عام عن طريق توسيع نطاق مكافحة التمرد في هذه المناطق، وتنطوي محاولاتها على تهجير السكان وتسكينهم في الضواحي في بعض الأحيان. غير أن القوات الحكومية

تشارك في أعمال النهب في كثير من الحالات. ورغم ذلك، فإن التأثير الكلي للموارد الطبيعية غير واضح في مثل هذه السياقات. فمن ناحية، يمكن للموارد أن تكثف من حدة المواجهات على المناطق المهمة اقتصاديا. وقد حدث ذلك في سيراليون حيث الصراع على أفضل مناطق الألماس، وفي كمبوديا للسيطرة على بضع أمتار مربعة من الأخشاب. ومن ناحية أخرى، يمكن للجماعات المسلحة أن تكتفي "بطريق مسدود مريح" تتمكن من خلاله الأطراف المتصارعة من تأمين صفقات إنتاج وتسويق الموارد التي تمثل لهم منفعة مشتركة. وغالبا ما تنطوي السيطرة على الأراضي من قبل الفصائل المختلفة أو عبور الحدود الدولية على تواطؤ غير متوقع من "أعداء" أو أعضاء في المجتمع الدولي خاضعين لعقوبات اقتصادية. ففي كمبوديا، استفادت جماعة الخمير الحمر(*) المتمردة بشكل غير مباشر من إذن التصدير الذي منحته الحكومة للشركات التايلاندية التي كانت تعمل في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الخمير الحمر(٦٨). كما قامت الجماعة المتمردة بجمع

(*) الخمير الحمر **Khmer Rouge** أطلق هذا الاسم (والذي يكتب بالإنجليزية **Red Khmers**) على أتباع الحزب الشيوعي الكمبودي في كمبوديا. وقد تأسس هذا الحزب في ١٩٦٨ كفرع للجيش الشعبي الفيتنامي في فيتنام الشمالية. وكان الحزب الحاكم في كمبوديا من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩، بقيادة بول بوت، نوون شيا، يينج ساري، سون سين، وخيو سامفان. وكان اسم الدولة تحت حكم الخمير الحمر من ١٩٧٥ وحتى ١٩٧٩ هو كمبوديا الديمقراطية. واشتهرت هذه المنظمة بسبب سياستها في الإبادة الجماعية. إذ إن محاولاتها في الإصلاح الزراعي أدت إلى انتشار المجاعة، بينما أدى إصرارها على الاكتفاء الذاتي المطلق ـــ حتى في إنتاج وتوزيع الدواء ـــ إلى وفاة الآلاف من أمراض يمكن علاجها مثل الملاريا. وكان كوادرها ينفذون الإعدام الارتجالي والتعذيب ضد العناصر التي تعتبر مناهضة، أو أثناء تطهير صفوفها الداخلية في ١٩٧٥ و١٩٧٨، والتي اعتبرت بمثابة إبادة جماعية. وبحلول ١٩٧٩، هرب زعماء الخمير الحمر من البلاد. وحلت المنظمة ذاتها رسميا في ١٩٩٩. (المترجم)

الرسوم من شركات الأخشاب التي أعطتها الحكومة ترخيصا وفرضت عليها ضرائب. فكانت هذه الرسوم ضرورية لإبقاء مجموعات صغيرة من الخمير الحمر بعيدا عن قواعدها(٦٩). وبينما استفاد كل من الحكومة والمتمردين من قطع الأشجار، لم يبادر أي من الجانبين بتغيير الوضع الراهن.

وبعيدا عن هذه التأثيرات المالية والعسكرية، يمكن للموارد أن تطيل أيضا من الصراعات عن طريق توفير شبكات من الدعم السياسي، بما في ذلك "دبلوماسية الموارد الخاصة." ففي أنجولا، لم يسمح ألماس يونيتا لحركة التمرد بشراء الأسلحة وحسب، بل قام أيضا باجتذاب الدعم الدبلوماسي واللوجستي من الزعماء السياسيين الإقليميين(٧٠). وعلى الجانب الآخر من هذا الصراع، اكتسبت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA) وُدَّ القوى الغربية الكبرى وشركات نفطها سريعا بمجرد إنشائها، لدرجة أن يونيتا قد خسرت الانتخابات وأصبحت غير قادرة على بلوغ السلطة من خلال الوسائل العسكرية. وفي كمبوديا، استفاد الخمير الحمر من دعم الجيش التايلاندى الفاسد أو السياسيين الذين استخدموا عائدات قطع الأخشاب لتمويل حملاتهم الانتخابية.

وأخيرا، يمكن لثروة الموارد أن تطيل أمدَ الصراع عن طريق إضعاف احتمالات السلام عبر وساطة طرفٍ ثالث. فالحصول على الموارد يعد بمثابة عنصر شقاق بين اللاعبين الدوليين. كما تميل الجهات الفاعلة الثنائية إلى استيعاب المصالح المحلية من أجل الحصول على منافع تجارية لشركاتها، خاصة في قطاعات اقتصادية استراتيجية مثل النفط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة المتحاربين على الاستفادة من التدفقات المالية الخاصة يقلل من النفوذ المحتمل للوكالات المتعددة الأطراف (على سبيل المثال، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة)، والذي تمارسه هذه الوكالات من خلال المنح

والقروض. ففي العديد من الصراعات المسلحة المعاصرة، حصلت تدفقات رأس المال الخاص على أهمية أكبر من المساعدات الخارجية، وخاصة بالمقارنة مع صراعات فترة الحرب الباردة.

على الرغم من أن ثروة الموارد تميل إلى إطالة أمد الحروب، كذلك يمكن أن تجعلها أقصر أمدا بطرق عدة. فبمقدور ثروة الموارد أن تؤدي إلى تركز ساحق للإيرادات لصالح طرف واحد، كما فعل النفط في الحكومة الأنجولية. كما أن زيادة فرص حصول الحكومة على قدر أكبر من الموارد يدفع بجماعات المتمردين للانشقاق عن الحكومة، أو إيجاد دافع لإجراء مفاوضات سلام، أو استدراج قادة المتمردين إلى العاصمة. ويمكن لمشاكل توزيع السلطة والتشظي أن تؤثر على حركات التمرد إثر تدفقات الموارد "من أسفل إلى أعلى[٧١]." ففي حال لم تكن القيادة قادرة على احتكار وسائل التبادل (كالمركبات، والمطارات، والطرق، والحسابات المصرفية، وأذون التصدير، والوسطاء، والمستوردين) بين مُورَد الموارد وعملائه، فإن الفضاء الاقتصادي يكون متاحا لحلفائها وتابعيها كي يصبحوا مستقلين من خلال الأنشطة التجارية أو الجنائية القائمة على الموارد المحلية. ويمكن للمخاطرة الكامنة في الاعتماد الخاص أن تقوض الثقة بين أعضاء الجماعة المسلحة. وبشكل أكثر شمولية، من المرجح أن يضعف نمط تدفق الموارد هذا من الانضباط والتسلسل القيادي. وعلى خلاف ذلك، يمكن للقادة الحفاظ على تماسك حركاتهم المسلحة عندما يُغذى الصراع بموارد خارجية – مثلما حدث أثناء الحرب الباردة – من خلال فرض قيود مشددة على تدفق الموارد الخارجية لحلفائهم وأتباعهم. كما يمكن أن يُفضي التواطؤ في تجارة الموارد بين "الأعداء" إلى اتفاقات سلام محلية وانشقاقات. ففي كمبوديا، أشار أحد

زعماء الخمير الحمر إلى أن "المشكلة الكبرى في الحصول على تمويلنا من قطاع الأعمال لدينا [بدلا من الصين] هي منع انفجار الحركة لأن الجميع يرغب في القيام بأعمال تجارية وقد خاطر الجنود بالقيام بالمزيد من الأعمال التجارية أكثر من القتال(٧٢)." ولمنع مثل هذا الانفجار، أو التشظي، قامت الخمير الحمر بتقديم الدعم الكامل للجنود وأسرهم وأحكمت قبضتها على التجارة والتحركات عبر الحدود.

أخيرا، قد تصبح الجماعة المسلحة التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية عرضة لفقدان الدعم الشعبي والشرعية السياسية في حال تصويرها من قبل عدوها على أنها مجرد جماعة من قطاع الطرق أو المجرمين مدفوعة بمصالح شخصية اقتصادية أكثر من المُثل السياسية. وهكذا فإن تجاهل الممارسات "الإجرامية" المماثلة من جانب المسئولين الحكوميين أو الجماعات شبه العسكرية يُسَهل بدوره فرض العقوبات والعزلة السياسية على حركات التمرد، مثل الجبهة المتحدة الثورية (RUF)، والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنجولا (يونيتا)، والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك). ويمكن بالطبع لمثل هذه السياسات أن تؤدي إلى تهميش فرصة التوصل إلى حل سياسي للصراع لصالح الخيار العسكري.

الخاتمة

ما لم يكن لدينا مؤسسات قوية واقتصاد متطور، فمن المحتمل أن تؤدي ثروة الموارد إلى سوء في الإدارة، وأزمة اقتصادية، وشكاوى من السكان بدافع آمالهم الكبيرة المرتبطة بوجود فرص الثراء المرتبطة بنوع ما

من الموارد. وعلى الرغم من أن لعنة الموارد ليست بالأمر الحتمي، فإن توافر ريع كبير للموارد يخدم هيكلة اختيار الحكام وصياغة تحالفات قوية بين النخب المحلية والمصالح التجارية الأجنبية، مما يقلل من فرص المساءلة السياسية. وغالبا ما يقوم الحكام في سعيهم للوصول إلى السلطة بالاستيلاء على ريع الموارد وإعادة توزيعه على حساب الكفاءة السياسية والديمقراطية، واضعين بالتالي قوته التقديرية وإيجاراته غير الثابتة في قلب النظام السياسي على نحو خطير. وفي حين لا يعد الاقتصاد الغني بالموارد الطبيعية شرطا ضروريا أو كافيا لوجود حكم متخلف من الناحية السياسية وما ينتج عنه من صراعات، فإنه يستطيع تهيئة الوضع لذلك.

كذلك يرسم استغلال الموارد ذاتها الظروف والدوافع – كتفاقم السياسة التنافسية، والفساد، وانهيار الدولة على الصعيد المؤسسي، ونزع الشرعية عن احتكار الدولة لاستخدام القوة، ونشوء الطائفية مما يؤدي إلى النزاعات المسلحة المحلية. وغالبا ما يصبح العنف، في هذه السياقات، الوسيلة الرئيسية للعمل السياسي، أو التراكم الاقتصادي، أو مجرد البقاء على قيد الحياة. وعلى هذا المنوال، لا يمكن أن ترتبط الحروب ببساطة بجشع المتمردين حول فرص الاستيلاء على الموارد. ولكن مع تفاقم عدم الاستقرار السياسي إلى صراع مسلح واسع النطاق، تلعب الموارد الطبيعية غالبا دورا استراتيجيا في تحفيز وتمويل المتحاربين قبل أن يبدأ الصراع وأثناء وقوعه على حد سواء. وعلى الرغم من عدم وجود علاقة حتمية، يمكن للموارد أن تشارك في تشكيل نوعية النزاع المسلح الناشب، والأهداف الإقليمية للمتحاربين، وعلاقاتهم بالسكان، ومدة الصراع وحدته. كما تستطيع الموارد

أيضا أن تؤثر في التماسك الداخلي للحركات المسلحة، مما يؤدي أحيانا إلى تفككها، وكذلك إلى حالات من التواطؤ بين الخصوم.

وبسبب دورها الرئيسي كوسيط بين أماكن استخراج الموارد والأسواق، فإن الأعمال التجارية غالبا ما تدعم الأنظمة الاستبدادية بل ومجرمي الحرب. وفي معظم الحالات، تسعى الأعمال التجارية إلى الحفاظ على وجود نظام سياسي مُجدٍ ومستقر بدلا من التدخل في عملية تحول ديمقراطي هم ليسوا بمؤهلين للانخراط فيها لا من الناحية الشرعية ولا السياسية، حتى لو فضلت العديد من الأعمال التجارية نظاما ديمقراطيا يسود فيه حكم القانون. وبسبب حذرها من المجهول، غالبا ما ترتاب الأعمال التجارية من الأنظمة الديمقراطية الوليدة لخشيتها من عدم استقرار سياسي أكبر وإعادة التفاوض حول العقود (وربما دفع رشى)، وحدوث أعمال عنف تهدد استثماراتها. وفي حال كانت الأنظمة الديمقراطية القوية أكثر استقرارا من الأنظمة الاستبدادية، فإن مخاطر عدم الاستقرار والصراع يكونان أعلى في الواقع في النظم الديمقراطية الناشئة التي تمر بنفس عمليات نقل السلطة[٧٣]. ففي سياق الاضطرابات المدنية التي أثرت على المنطقة المنتجة للنفط في النيجر، وفي أعقاب إعدام للناشطين المحليين من قبل نظام أباشا، قال أحد مديري شركة شل في نيجيريا بصراحة: "لكي تؤسس شركة تجارية تحاول أن يكون لها استثمارات، فأنت في حاجة إلى بيئة مستقرة. والنظم الديكتاتورية تستطيع أن توفر لك ذلك[٧٤]."

المشكلة، رغم ذلك، هي أن الأنظمة الاستبدادية قد أصبحت غير مستقرة بشكل متزايد نتيجة للضغط الدولي والمحلي من أجل الديمقراطية، والانتقال إلى اقتصاديات السوق التي تتنافس على السوق العالمي، وانخفاض

أسعار السلع الأساسية، وانخفاض المساعدات الدولية. وبما أن معظم الدول التي تعتمد على الموارد تميل إلى أن تكون استبدادية، فمن غير المستغرب إذا أنها، كمجموعة، تكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار السياسي. وفي المقابل، يقدم الاقتصاد السياسي والتوزيع الإقليمي لاستغلال الموارد والتجارة تعريفا جزئيا لجغرافية الحرب.

الهوامش

(١) تشير الصراعات المسلحة إلى انتشار العنف المادي المنظم، وتشمل الانقلابات، الإرهاب، والصراعات المسلحة داخل الدول وفيما بينها. ويؤدي تفصيل العديد من الصراعات المسلحة المعاصرة إلى ظهور مدى يتراوح ما بين اللصوصية والجريمة المنظمة والصراع المسلح. وفي هذا المجال، فإن معيار العدد السنوي لضحايا المعارك (مثلا ٢٥ أو ١٠٠٠) ومعيار الدافع السياسي، ليسا مفيدين دائما؛ لأن عدد ضحايا العنف يمكن أن يكون أكبر في "وقت السلم" منه في "وقت الحرب" (مثل السلفادور، وجنوب أفريقيا) وكذلك تلعب الدوافع الاقتصادية دورا مهما.

(٢) من أجل تحليل وتفسير أكثر تفصيلا للمبادرات التي تهدف إلى منع أو إنهاء الحروب الناجمة عن الموارد، انظر: لو بيلون "تأجيج الحرب".

(٣) جلايك "البيئة والأمن"، ص ٢٢.

(٤) ليسر "الموارد والإستراتيجية"، ص ٩.

(٥) آرون "السلام والحرب"، ص ٢٤٤ــ ٢٤٥.

(٦) ماكيندر "المحور الجغرافي للتاريخ"؛ أوتواتيل "الجيوبوليتيكا النقدية"، ص ٣١٤.

(٧) ويستنج "الموارد العالمية والصراع العالمي"، كتر "استغلال وحفظ وصيانة الموارد الطبيعية".

(٨) كلير "حروب الموارد، ص ١٠ــ ٢٥.

(٩) براون "إعادة تعريف الأمن القومي"؛ ماتيوس "إعادة تعريف الأمن".

(١٠) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"؛ مايرز "الأمن المطلق".

(١١) بالنسبة لمفهوم الأمن البشري، انظر: باريس "الأمن البشري".

(١٢) انظر: بينيت، جرينوور، وبيشلر "لماذا يسبب الحلول البيئي العنف"؛ سليمان "الإيكولوجيا، والسياسة، والصراعات العنيفة"؛ هومر ديكسون "البيئة، والندرة، والعنف".

(١٣) هومر ديكسون "البيئة، والندرة، والعنف"، ص ١٧٧.

(١٤) آندريه و بلاتو "علاقات الأرض في ظل الضغوط التي لا تحتمل".

(١٥) مكلنتوك "لماذا يتمرد المزارعون".

(١٦) بستمان وكاسانيللي "الصراع على الأرض في جنوب الصومال".

(١٧) بوسيروب "شروط نمو الزراعة"؛ سميث "إعادة النظر في الندرة والنمو"؛ تيفن، مورتيمور، وجيشوكي "المزيد من الناس، والقليل من التعرية"؛ ليش و ميرنز "تمدد الأرض".

(١٨) هومر ديكسون "البيئة، والندرة، والعنف"، ص ٤٤.

(١٩) دالبي "الأمن البيئي"؛ جون بارنت "معنى الأمن البيئي"؛ جيدكس "تمرد الموارد"؛ بيلوسو و واتس "البيئات العنيفة"، ص ٣٠.

(٢٠) أنان "أسباب الصراع"؛ رينو "سياسات أمراء الحروب والدول الأفريقية".

(٢١) جروسمان "نموذج التوازن العام للتمرد"؛ كين "الوظائف الاقتصادية للعنف في الحروب الأهلية".

(٢٢) لو بيلون "الإيكولوجيا السياسية للحرب".

(٢٣) كولييه "الأسباب السياسية للصراعات الأهلية"؛ فيرهيد "الصراع على الموارد الطبيعية والبيئية".

(٢٤) بيان رئاسي بتاريخ ٢ يونيو ٢٠٠٠، (S/PRST/2000/20) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، نيويورك.

(٢٥) كولييه "الأسباب السياسية للصراعات الأهلية"، ص ١٤٧. تشمل مجموعة البيانات ٥٢ حربا حدثت في الفترة ١٩٦٠ــ ١٩٩٩.

(٢٦) كولييه، هوفلر، وسودربورن "في استمرار الحرب الأهلية"؛ فيرون "لماذا تستمر بعض الحروب الأهلية أطول كثيرا من غيرها؟"، ص ٣٤. تشمل مجموعة البيانات ١٢٢ حربا أهلية في الفترة ١٩٤٥ــ ١٩٩٩.

(٢٧) سويسا "العنف الإيكولوجي". تشمل مجموعة البيانات صراعات بها أكثر من ٢٥ من ضحايا المعارك، فيما بين ١٩٨٩ــ ٢٠٠٠.

(٢٨) هوج وايلنجسن "ما وراء الندرة البيئية".

(٢٩) سويسا "العنف الإيكولوجي"، ص ٢٧.

(٣٠) ومع ذلك، ترتبط "تبعية الموارد" في هذا الفصل بحالة تبعية الدول المنتجة، وليس المستهلكة.

(٣١) كارستنز "شركة الماس"؛ هارت "الماس".

(٣٢) تخرج مناقشة المفهوم السياسي الاقتصادي "للتبعية" عن نطاق هذا الفصل، ولذلك انظر: هاوت "الرأسمالية والعالم الثالث".

(٣٣) كارل "لغز الوفرة"؛ أوتي "وفرة الموارد والتنمية الاقتصادية".

(٣٤) ساكس وفارنر "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"؛ لايته وفايدمان "هل تفسد الطبيعة الأم"؛ سويسا "العنف الإيكولوجي"؛ روز "القطاعات الاستخراجية والفقراء".

(٣٥) مور "انخفاض التنمية السياسية"، ص ٣٨٩.

(٣٦) لو بيلون "شراء السلام أم تأجيج الحرب".

(٣٧) بالنسبة لحالة سيراليون، انظر: رينو "الفساد وسياسة الدولة في سيراليون"؛ ريتشاردز "الحرب على الغابة المطيرة".

(٣٨) تيلور وفلنت "الجغرافيا السياسية"، ص ٣٧٤.

(٣٩) كونيل "تأثير منجم بانجونا"، ص ٤٣.

(٤٠) بايل وكايث "المقدمة".

(٤١) سكوت "أسلحة الضعفاء"؛ كوك، "الهشاشة، والسيطرة، ونخيل الزيت في سرواك".

(٤٢) هارفي "تمرد تشياباس".

(٤٣) واتس "العنف النفطي".

(٤٤) لو بيلون "الإيكولوجيا السياسية للحرب".

(٤٥) لو بيلون "الاقتصاد السياسي للحرب في أنجولا"، ص ٦٧.

(٤٦) آوتي "وفرة الموارد والتنمية الاقتصادية"، ص ٦.

(٤٧) كين "الوظائف الاقتصادية للعنف في الحروب الأهلية"، ص ٤١.

(٤٨) جلوبال ويتنس "التجارة الوعرة"، ص ٤.

(٤٩) سمايلي، جبيري، و هازليتون "صميم الموضوع".

(٥٠) فرح "أموال القاعدة مرتبطة بتجارة الماس".

(٥١) "طريق إلى الديمقراطية: نحو سيراليون جديدة"، الجبهة المتحدة الثورية.

(٥٢) بورتير "١٩٩٧"، مقابلة مع باسكال لوسوبا في لندن في ٢٠٠٢. ونظرا لأن نجويسو كان يسيطر على شمال البلاد، كان يستطيع أيضا أن يستفيد من عوائد شحن صادرات الأخشاب عبر الجابون والكاميرون.

(٥٣) بورتير "١٩٩٧"، ص ٧.

(٥٤) نكوسا Nkossa كان اسم حقل نفطي منح حديثا لشركة النفط "إيلف أكويتين" الفرنسية. بازنجويسا جانجا "الميلشيات السياسية في المواجهات"، ص ٥٢.

(٥٥) إيليس "قناع الفوضى".

(٥٦) دانجويلان فيتوج "سياسة قطع ونقل الأشجار".

(٥٧) هودجس "الصحراء الغربية"، ص ٧.

(٥٨) نادر الدين "قضايا وسياسات الإقليمية في إندونيسيا".

(٥٩) ورد في: كونيل "بوجينفي"، ص ٨. وانظر أيضا: بوج "استخراج المعادن والتدهور البيئي والحرب".

(٦٠) كلاكستون "بوجينفي" ص ١٩٨٨ـــ ١٩٩٨.

(٦١) هورتون "مزارعون تحت السلاح"، ص ١٥٥.

(٦٢) لابروس "كولومبيا بيرو".

(٦٣) بيرجن "الجائزة".

(٦٤) باكينهام "حرب البوير".

(٦٥) أرباتوف "النفط كعامل في السياسة والعمل الاستراتيجي"، ص ٣٤.

(٦٦) بالانسي ولاجرانج "الشعوب المتمردة"، ص ٤٤٦ـــ ٤٤٨.

(٦٧) مقابلة مع الأستاذ سيفيرين موجانجو، جامعة بوكافو الكاثوليكية، أبريل ٢٠٠٢.

(٦٨) لو بيلون "الإيكولوجيا السياسية للتحول".

(٦٩) مقابلات مع جنود وقادة الخمير الحمر السابقين، بيلين و ألونج فنج، يناير ٢٠٠١.

(٧٠) الأمم المتحدة "تقرير مجموعة الخبراء".

(٧١) بالنسبة إلى العنف من أسفل لأعلى، انظر: كين "الوظائف الاقتصادية للعنف في الحروب الأهلية".

(٧٢) مقابلة مع المؤلف، كمبوديا، يناير ٢٠٠١.

(٧٣) هيجر وآخرون "نحو سلام أهلي ديمقراطي".

(٧٤) هامر "نفط نيجيريا: رجل مشنوق ومشاهد يعرقله النفط"، ص ٥٨ـــ ٦٩.

المراجع

André, Catherine, and Jean-Philippe Platteau. "Land Relations under Unbearable Stress: Rwanda Caught in the Malthusian Trap." *Journal of Economic Behavior and Organization* 34 (1998): 69–115.

Annan, Kofi. *The Causes of Conflict and the Promotion of Durable Peace and Sustainable Development in Africa.* New York: United Nations, 1998.

Arbatov, Alexander A. "Oil as a Factor in Strategic Policy and Action: Past and Present." In *Global Resources and International Conflict: The Environmental Factors in Strategic Policy and Action*, ed. Arthur H. Westing, 21–37. Oxford: Oxford University Press, 1986.

Aron, Raymond. *Peace and War.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1966.

Auty, Richard. "Natural Resources and Civil Strife: A Two-Stage Process." *Geopolitics*, 9 (2004): 29–49.

Auty, Richard M., ed. *Resource Abundance and Economic Development.* Oxford: Oxford University Press, 2001.

Baechler, Gunther. "Why Environmental Transformation Causes Violence: A Synthesis." *Environmental Change and Security Project Report* 4 (spring 1998). Washington, DC: The Woodrow Wilson Center, 24–44.

Balancie, Jean-Marie, and Arnaud de La Grange. *Mondes rebelles: Guerres civiles et violences politiques.* Paris: Michalon, 1999.

Barnett, Jon. *The Meaning of Environmental Security: Ecological Politics and Policy in the New Security Era.* London: Zed, 2001.

Bazenguissa-Ganga, Rémy. "Les Milices Politiques dans les affrontements." *Afrique Contemporaine* 186 (1998): 46–57.

Bennett, Olivia, ed. *Greenwar: Environment and Conflict.* London: Panos, 1991.

Besteman, Catherine, and Lee V. Cassanelli, eds. *The Struggle for Land in Southern Somalia: The War behind the War.* Boulder, CO: Westview, Press, 1996.

Boge, Volker. "Mining, Environmental Degradation, and War: The Bougainville Case." In *Ecology, Politics, and Violent Conflict*, ed. Mohamed Suliman, 211–228. London: Zed, 1999.

Boserup, Ester. *The Conditions of Agricultural Growth: The Economics of Agrarian Change under Population Pressure.* London: Allen and Unwin, 1965.

Brown, Lester R. *Redefining National Security.* Washington, DC: Worldwatch Institute, 1977.

Carstens, Peter. *In the Company of Diamonds: De Beers, Kleinzee, and the Control of a Town.* Athens: Ohio University Press, 2001.

Claxton, Karl. "Bougainville, 1988–98." *Canberra Papers on Strategy and Defence* 130 (1998).

Collier, Paul. "Economic Causes of Civil Conflict and Their Implications for Policy." In *Turbulent Peace: The Challenges of Managing International Conflict*, ed. Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, and Pamela Aall, 143–162. Washington, DC: United States Institute for Peace Press, 2001.

Collier, Paul, Anke Hoeffler, and Mans Söderbom. *On the Duration of Civil War.* World Bank Policy Working Paper 2861. 2001. Washington, DC: World Bank.
Connell, John. "The Panguna Mine Impact." In Bougainville: *Perspectives on a Crisis*, ed. Peter Polomka, 43–52. *Canberra Papers on Strategy and Defence* 66 (1990).
Cooke, Fadzilah Majid. "Vulnerability, Control, and Oil Palm in Sarawak: Globalization and a New Era?" *Development and Change* 33 (2002): 189–221.
Cutter, Susan L. "Exploiting, Conserving, and Preserving Natural Resources." In *Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the Twenty-first Century*, 2nd ed., ed. George J. Demko and William B. Wood, 171–191. Boulder, CO: Westview, 1999.
Dalby, Simon. *Environmental Security.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 2002.
Dañguilan-Vitug, Marites. *The Politics of Logging: Power from the Forest.* Manila: Philippine Center for Investigative Journalism, 1993.
Ellis, Stephen. *The Mask of Anarchy: The Destruction of Liberia and the Religious Dimension of an African Civil War.* London: Hurst, 1999.
Fairhead, James. "The Conflict over Natural and Environmental Resources." In *The Origins of Humanitarian Emergencies: War and Displacement in Developing* Countries, ed. E. Wayne Nafziger, Frances Stewart, and Raymo Vayrynen, 147–178. Oxford: Oxford University Press, 2000.
Farah, Douglas. "Al Qaeda Cash Tied to Diamond Trade." *Washington Post*, November 2, 2001, A01.
Fearon, James D. "Why Do Some Civil Wars Last So Much Longer Than Others?" Paper presented to the conference "Civil Wars and Post-conflict Transition," University of California, Irvine, May 18–20, 2001.
Gedicks, Al. *Resource Rebels: Native Challenges to Mining and Oil Corporations.* Cambridge, MA: South End, 2001.
Gleick, Peter H. "Environment and Security: The Clear Connections." *Bulletin of the Atomic Scientists* 47 (1991): 18–22.
Global Witness. *A Rough Trade: The Role of Companies and Governments in the Angolan Conflict.* London: Global Witness, 1998.
Grossman, Hershel I. "A General Equilibrium Model of Insurrections." *American Economic Review* 8 (September 1991): 912–921.
Hammer, Joshua. "Nigeria Crude: A Hanged-Man and an Oil-Fouled Landscape." *Harper's.* Vol. 292, Issue 1753.
Hart, Matthew. *Diamond : A Journey to the Heart of an Obsession.* New York: Walker, 2001.
Harvey, Neil. *The Chiapas Rebellion: The Struggle for Land and Democracy.* Durham, NC: Duke University Press, 1998.
Hauge, Wenge, and Tanya Ellingsen. "Beyond Environmental Scarcity: Causal Pathways to Conflict." *Journal of Peace Research* 35 (1998): 299–317.
Hegre, Håvard, Tanja Ellingsen, Scott G. Gates, and Nils Petter Gleditsch. "Toward a Democratic Civil Peace? Democracy, Political Change, and Civil War, 1816–1992." *American Political Science Review* 95 (2001): 33–48.
Hodges, Tony. *Western Sahara: The Roots of a Desert War.* Westport, CT: Lawrence Hill, 1983.
Homer-Dixon, Thomas. *Environment, Scarcity, and Violence.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Horton, Lynn. *Peasants in Arms: War and Peace in the Mountains of Nicaragua, 1979–1994*. Athens: Ohio Center for International Studies, 1998.
Hout, Wil. *Capitalism and the Third World: Development, Dependence, and World System*. Aldershot: Elgar, 1993.
Karl, Terry L. *The Paradox of Plenty: Oil Booms, Venezuela, and Other Petro-states*. Berkeley: University of California Press, 1997.
Keen, David. *The Economic Functions of Violence in Civil Wars*. Adelphi Paper 320. Oxford: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1998.
Klare, Michael T. *Resource Wars: The Changing Landscape of Global Conflict*. New York: Holt, 2001.
Labrousse, Alain. "Colombie-Pérou: Violence politique et logique criminelle." In *Economie des guerres civiles*, ed. François Jean and Jean-Christophe Rufin, 382–421. Paris: Hachette, 1996.
Leach, Melissa, and Robin Mearns, eds. *The Lie of the Land: Challenging Received Wisdom on the African Environment*. Oxford: James Currey, 1996.
Le Billon, Philippe. "The Political Ecology of Transition in Cambodia, 1989–1999: War, Peace, and Forest Exploitation." *Development and Change* 31 (2000): 785–805.
Le Billon, Philippe. "Angola's Political Economy of War: The Role of Oil and Diamonds, 1975–2000." *African Affairs* 100 (2001): 561–584.
Le Billon, Philippe. "The Political Ecology of War: Natural Resources and Armed Conflicts." *Political Geography* 20 (2001): 561–584.
Le Billon, Philippe. "Buying Peace or Fuelling War of Buying Peace: The Role of Corruption in Armed Conflict." *Journal of International Development* 15 (2003): 413–426.
Le Billon, Philippe. *Fuelling War: Natural Resources and Armed Conflicts*. Oxford: Oxford University Press/International Institute of Strategic Studies, 2003.
Leite, Carlos, and Jens Weidmann. *Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth. International Monetary Fund Working Paper WP/99/85*. 1999. Washington, DC: International Monetary Fund.
Lesser, Ian O. *Resources and Strategy: Vital Materials in International Conflicts, 1600–Present Day*. Basingstoke: Macmillan, 1989.
Mackinder, Halford. "The Geographical Pivot of History." *Geographical Journal* 23 (1904): 421–437.
Mathews, Jessica T. "Redefining Security." *Foreign Affairs* 68 (spring 1989): 162–177.
McClintock, Cynthia. "Why Peasants Rebel: The Case of Peru's Sendero Luminoso." *World Politics* 37 (1984): 48–84.
Moore, Michael. "Political Underdevelopment: What Causes Bad Governance?" *Public Management Review* 3 (2001): 385–418.
Myers, Norman. *Ultimate Security: The Environmental Basis of Political Stability*. New York: Norton, 1993.
Nazaruddin, Sjamsuddin. "Issues and Politics of Regionalism in Indonesia: Evaluating the Acehnese Experience." In *Armed Separatism in Southeast Asia*, ed. Joo-Jock Lim and Vani Shanmugaratnam, 111–128. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1984.
Ó Tuathail, Gearóid. *Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.
Pakenham, Thomas. *The Boer War*. London: Weidenfeld and Nicolson, [1979] 1997.

Pakenham, Thomas. *The Boer War.* London: Weidenfeld and Nicolson, [1979] 1997.
Paris, Roland. "Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?" *International Security* 26 (2001): 87–102.
Peluso, Nancy L., and Michael Watts, eds. *Violent Environments.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 2001.
Pile, Steve. "Introduction." In *Geographies of Resistance*, eds. Steve Pile and Michael Keith, 1–32. London: Routledge, 1997.
Pourtier, Roland. "1997: Les raisons d'une guerre 'Incivile.'" *Afrique Contemporaine* 186 (1998): 7–32.
Reno, William. *Corruption and State Politics in Sierra Leone.* Cambridge: Cambridge University Press, 1995.
Reno, William. *Warlord Politics and African States.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998.
Revolutionary United Front. www.rufp.org/Documents/footpaths/footpaths.htm (accessed May 22, 2003).
Richards, Paul. *Fighting for the Rain Forest: War, Youth, and Resources in Sierra Leone.* Oxford: James Currey, 1996.
Ross, Michael L. *Extractive Sectors and the Poor.* Oxfam America Report. New York: Oxfam, 2001.
Sachs, Jeffrey D., and Andrew M. Warner. *Natural Resource Abundance and Economic Growth.* National Bureau of Economic Research Working Paper 5398. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 1995.
Scott, James C. *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance.* New Haven, CT: Yale University Press, 1985.
Smillie, Ian, Lansana Gberie, and Ralph Hazleton. *The Heart of the Matter: Sierra Leone, Diamonds, and Human Security.* Ottawa: Partnership Africa Canada, 2000.
Smith, V. Kerry, ed. *Scarcity and Growth Reconsidered.* Baltimore: Johns Hopkins University Press for Resources for the Future, 1979.
Soysa, Indra de. "Ecoviolence: Shrinking Pie, or Honey Pot?" *Global Environmental Politics* 2 (November 2002): 1–34.
Suliman, Mohamed, ed., *Ecology, Politics, and Violent Conflicts.* London: Zed, 1998.
Taylor, Peter J., and Colin Flint. *Political Geography: World-Economy, Nation-State, and Locality.* 4th ed. Harlow, UK: Prentice Hall, 2000.
Tiffen, Mary, Michael Mortimore, and Francis Gichuki. *More People, Less Erosion: Environmental Recovery in Kenya.* Chichester: Wiley, 1994.
Ullman, Richard H. "Redefining Security." *International Security* 8 (summer 1983): 129–153.
United Nations. *Report of the Panel of Experts on Violations of Security Council Sanctions against UNITA.* S/2000/203. New York: United Nations Secretariat, 2000.
Watts, Michael. "Petro-violence: Community, Extraction, and Political Ecology of a Mythic Commodity." In *Violent Environments*, ed. Nancy L. Peluso and Michael Watts, 189–212. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2001.
Westing, Arthur H., ed. *Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategy Policy and Action.* Oxford: Oxford University Press, 1986.
World Commission on Environment and Development. *Our Common Future.* Oxford: Oxford University Press, 1987.
Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power.* New York: Simon and Schuster, 1992.

الفصل الثاني عشر

الأبعاد المكانية لحروب المخدرات

بقلم: ميشيل شتينبرج وكينت ماثيوسن

MICHAEL K. STEINBERG & KENT MATHEWSON

لقد أصبحت القاعدة العامة في اللحظة الراهنة والألفية الجديدة (على الأقل حتى الآن) هى أن "العالم تغير بعد ١١ سبتمبر." فبعد التركيز عليها وتضخيمها، وتصوير وسائل الإعلام لها، ترددت أصداء أحداث سبتمبر لعام ٢٠٠١ بضخامة واضحة وتمزق النسيج الجيوسياسي العالمي بطريقة تستحق المقارنة بمعركتي ووترلو في يونيو ١٨١٥ وسراييفو في يونيو ١٩١٤. ففي كل حالة على حدة، يقال إن حقبة تاريخية قد انتهت؛ الأولى من خلال معارك تقليدية بما يتوافق مع اتفاقيات السلام التي أنهت عدة عقود من الصراع العالمي، والاثنتان الأخريان بواسطة أعمال إرهابية عجلت من نشوب حروب كبرى متفاوتة في حدتها وفتراتها المحتملة إلى حد كبير. ولكل من نقاط التحول في التاريخ العالمي هذه، بالتأكيد، طابعها الخاص، وديناميكياتها، وسياقاتها التي تتجاوز بشكل عام المكونات الأصغر التي تشكل تقاطعات المخدرات، والحرب، والسلام.

ومع ذلك، كان الدور الذي لعبته المؤثرات العقلية واحدا من العوامل الثابتة وغير الملحوظة في تاريخ الحرب وجغرافيتها خلال نصف الألفية الماضية. فباستثناء حروب الأفيون بين الصين وبريطانيا (في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر)، تم التغاضي عن المخدرات إلى حد كبير، باعتبارها أدوات مساعدة أو عقبات، ناهيك عن كونها عوامل مسببة للحرب. وحتى اللمحة الخاطفة، التي سترد هنا، يجب عليها وضع خطوط عريضة لموضوع يستحق اهتماما متعمقا. أما هنا فليس لدينا إلا المساحة التي تمكننا من الإشارة إلى بعض الحالات الرئيسة ودراسات الحالة الواعدة. وقد يجد الباحثون مستقبلا في هذه الحالات والدراسات نقاط انطلاق مفيدة.

تشير الأحداث الثلاثة المحورية المشار إليها سابقا، بالإضافة إلى أكتوبر ١٤٩٢ باعتباره سابقة ولحظة فارقة رابعة، إلى تقسيم زمني خماسي يقدم طريقة ملائمة لتأطير العلاقات التاريخية المختلفة بين المخدرات والحرب.

اتسمت العلاقات المتنوعة بين المخدرات والحرب قبل التوسع الأوروبي عبر الأطلسي والاندلاع المتزامن للرأسمالية في جميع أنحاء العالم بطابع محلي، ومتفرد، وخاص إلى حد كبير. ومع ظهور شبكات التجارة ذات المسافات الطويلة التي أسستها الرأسمالية التجارية، نزعت السلع الأساسية، مثل السكر والتوابل الاستوائية، فتيل توسعات الإمبراطوريات الأوروبية، وأثارت الحروب من جزر الهند الشرقية إلى جزر الهند الغربية، إلى جانب حروب أخرى في الشمال والجنوب. فكانت التوابل الاستوائية (قشرة جوزة الطيب، وجوزة الطيب، والقرفة، وما إلى ذلك) وسكر القصب من كماليات الحياة بالنسبة للنخبة في زمن كولومبوس، وكانت تُستهلك بشكل واضح ولكن أيضا بشكل منفصل، أي كمؤثرات خفيفة تستخدم منفردة بدلا من مزجها كتوابل أو إضافات غذائية، كما هي العادة حاليا. وقد جادل مينتز وآخرون بأن السكر والتوابل الاستوائية كانت بمثابة مخدرات أكثر منها مواد غذائية في أواخر العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث[١]. وقد جاء التنويع وإضفاء الطابع الديمقراطي على استهلاكها في وقت لاحق، نحو نهاية وليس بداية هذا العصر. ولقد كان نصف القرن الذي اتسم بالحرب المتواصلة تقريبا، والذي انتهى بمعاهدة سلام فيينا في عام ١٨١٥، يمثل ذروة أحداث ثلاثة قرون من الصراع الإمبراطوري في نواحٍ كثيرة، ذلك الصراع الذي غذته المنافسات الإقليمية على مستوى القاعدة. وفي المقابل، كانت السلع التي تمحورت حولها هذه المعارك المتعلقة بالأرض والعمل، في أكثر الأحيان، عبارة عن مؤثرات عقلية "خفيفة" مثل التوابل الاستوائية، والسكر، والتبغ، والشاي، والقهوة.

وفي القرن الذي تلا عام ١٨١٥، طورت أوروبا التي تحولت سريعا إلى الصناعة هي وقواعدها الاستيطانية (أمريكا الشمالية وأستراليا) أشكالا جديدة من التوسع الإمبريالي. اشتملت هذه الأشكال على استخدام المخدرات "القوية" (الأفيون في المقام الأول) لإسقاط أسوار الإمبراطوريات القديمة المتصلبة مثل إمبراطورية مانشو الصينية[٢]، ومنتجات الكحول، والسكر، والتبغ المُنتج على نطاق واسع للحد من زيادة السكان الأصليين أو دمجهم في شبكات تبادل السلع. كما تم تطوير عدد من المخدرات الجديدة ذات التأثير العقلي في الوقت ذاته، سواء كانت اصطناعية أو مشتقة من مصادر نباتية طبيعية، ومن ثم تم تسويقها لكل من سكان المستعمرات والمدن الكبرى. اشتملت هذه المخدرات على مشتقات الأفيون، مثل المورفين (١٨٠٥)، والهيروين (١٨٩٨)، والكوكايين المشتق من الكوكا (١٨٦٠)، والمواد الاصطناعية، مثل الباربيتورات (١٩٠٣). بالإضافة إلى ذلك، انتشرت بعض الأشكال التقليدية لتعاطي المخدرات، التي كانت لفترة طويلة جزءا من المعين الثقافي لشعوب كولونيالية معينة، من خلال مسارات إمبريالية إلى أراض جديدة، بما في ذلك المدن الكبرى. ويعد القنب الهندي والأفيون أمثلة رئيسية في هذا السياق، خاصة من خلال توسط شتات العمالة الهندية، والعربية، والصينية خلال القرن التاسع عشر[٣]. وباستثناء القيود المحلية والخطابة الانتقادية من قبل بعض الجهات، تمتع تعاطي وتجارة المخدرات في كل من المراكز الإمبريالية وأطرافها خلال أواخر القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين بقبول سياسة عدم التدخل، بل وحتى الترويج لها.

لم يكن عام ١٩١٤ مؤشرا لبداية الحرب العالمية الأولى والظروف الناجمة التي أدت إلى ظهور الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية

باعتبارها أحدث المرشحين لمكانة المهيمن الإمبريالي العالمي وحسب، ولكنها شهدت أيضا بدء المرحلة الأولى لما سيطلق عليه بعد خمسين عاما "الحرب على المخدرات." وعلى الرغم من أن هذا الجزء المتعلق بالتاريخ الأشمل لصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم لم يكتب بعد، فإنه لمن الواضح أن الحملات الموسعة خلال القرن الماضي لمراقبة وقمع الاتجار غير المشروع في المخدرات ستكون بمثابة عوامل حاسمة في هذه العملية. ففي عام ١٩١٤، وضع قانون هاريسون للمخدرات الكوكايين والأفيون تحت السيطرة الفيدرالية للولايات المتحدة. وقد أذن هذا القانون، واتفاقيات لاهاي للأفيون (١٩١٢، ١٩١٣) التي عجلت بصدوره، ببدء حقبة جديدة مُنعت فيها على نحو متزايد المؤثرات العقلية أو نُظم تداولها من قبل الحكومات الوطنية، وليس عن طريق القانون أو العرف المحلي(٤). فكان هذا تراجعا مفاجئا في المواقف والسياسات المتعلقة بتعاطي وتنظيم تداول المخدرات، والتي ظلت قيد الاتباع حتى سنوات قليلة مضت. وقد عكس هذا التراجع، جزئيا، توجهات "تقدمية" في حركة الإصلاح في سبيل الوصول بالتجاوزات الجامحة للرأسمالية إلى حالة من الاعتدال، كما كان بمثابة تجلٍ أعمق للتيارات "الأخلاقية" الفاعلة، خاصة تلك التي تجلت في استعداد المجتمع الأمريكي لضم القناعات الدينية الأصولية إلى خطوات تمكن التدخل المتزايد للدولة في الشئون الخاصة والشخصية. وبشكل مجرد، لا ينبغي أن يُعد حظر المشروبات الكحولية في الولايات المتحدة خلال العقد الثاني من القرن العشرين على أنه مجرد تجربة فاشلة. بل يمكن النظر إليه بالأحرى على أنه المرحلة الثانية مما يبدو الآن على أنه "حرب [مفتوحة] على المخدرات." فمنذ إلغاء قانون فولستد في عام ١٩٣٣ وحتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين (المرحلة الثالثة)، توسعت "الحرب على

المخدرات" لتشمل مواد محظورة جديدة، كالقنب الهندي في المقام الأول. ومع الظهور المدوي للهواة الجدد لاستهلاك المخدرات خلال ستينيات القرن العشرين، وجدت الدولة نفسها في موضع دفاع إلى حد كبير، ومن ثم قامت بشن حملات للاحتواء المحلي بدلا من التنسيق لحرب واسعة النطاق.

وقد بدأت "الحرب [الرسمية] على المخدرات" بمرسوم أصدره ريتشارد نيكسون في عام ١٩١٧. ففي غضون ثلاث سنوات، كانت الولايات المتحدة غارقة في حالة من الركود أشعل فتيلها تثبيت أسعار البترول والاعتماد عليه (والذي يعد، من الناحية الوظيفية، مادة تسبب الإدمان في المجتمعات الصناعية الحالية)، كما تورطت في حرب لا يمكن الفوز بها على ما يبدو في جنوب شرق آسيا. وفي الواقع، أشار المعلقون في ذلك الوقت إلى الاستخدام المتزايد للقنب الهندي والأفيون من قبل القوات الأمريكية، معتبرين ذلك إحدى العقبات التي تحول دون النجاح العسكري في فيتنام[٥]. وفي هذا السياق، قدمت الحرب على المخدرات فرصا جديدة لتعبئة الموارد، ولمزيد من العسكرة لقوات الأمن الداخلية (الشرطة المحلية)، وكذلك الخارجية (وكالة مكافحة المخدرات). وقد بدت الحرب على المخدرات في البداية أكثر ميلا إلى الناحية الكلامية منها إلى الواقعية. فخلال العقود الثلاثة الماضية (المرحلة الرابعة)، كان هناك جدل محتدم حول أوجه النجاح أو الفشل التي حققتها حروب المخدرات. وبالرغم من ذلك، فالأمر الذي لا ريب فيه هو أن الدولة قد قامت بتحقيق مكاسب على كل المستويات من حيث تقديم الحجج وإنشاء البنية التحتية اللازمة لشن حرب دائمة ضد المخدرات، ومنتجيها، وموزعيها، ومستهلكيها.

أخذت إدارة كارتر في أواخر سبعينيات القرن العشرين استراحة قصيرة من الحرب على المخدرات، بل إنها أبطلت بعض السياسات والنواحي الأمنية المتعلقة بالمخدرات، ولكن، ومع أوائل ثمانينيات القرن العشرين، تم استئناف الحرب على المخدرات بشكل كامل في ظل إدارة ريجان. فقد أخذ أتباع ريجان، الذين تسلحوا بشعارات مناهضة للمخدرات ("قل لا للمخدرات") وبالعجز في الميزانيات المؤيدة لمكافحة المخدرات ("قل نعم")، المعارك إلى مستويات ونطاقات جديدة من المكيدة والتدخل. وقد وفرت الحملات المناهضة للمخدرات في إدارتي ريجان وجورج بوش الأب، في نواحٍ كثيرة، محكات اختبار للأبحاث والتنمية، كما كانت بمثابة كواليس لحرب عالمية مقبلة على الإرهاب. وعلى نطاق الأفراد، كان تتبع أباطرة المخدرات في كولومبيا، مثل بابلو اسكوبار، بالتكنولوجيا العالية، وإلقاء القبض أو القضاء عليهم بالتكنولوجيا البسيطة، أول الإرهاصات الدالة على الملاحقة المستمرة لعناصر القاعدة وحلفائها في المستقبل. وعلى نطاق الدول ذات السيادة، يماثل الغزو "الاستباقي" لبنما لإلقاء القبض على زعيمها المتورط في تجارة المخدرات، مانويل نورييجا(*)، في كثير من جوانبه غزو العراق في عام

(*) مانويل نورييجا Manuel Noriega ولد مانويل أنتونيو نورييجا في ١١ فبراير ١٩٣٤، وكان عسكريا وسياسيا سابقا في بنما. وكان الحاكم العسكري للبلاد من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩. وخلال غزو الولايات المتحدة لبنما في ١٩٨٩، سقط من السلطة وأسر واعتقل كأسير حرب، ونقل إلى الولايات المتحدة. حيث حوكم على ثمان تهم بتهريب المخدرات وغسيل الأموال في أبريل ١٩٩٢. وانتهى حكم السجن الأمريكي على نورييجا في ٢٠٠٧، وكان ذلك متوقفا على نتيجة طلب تسليمه إلى كل من فرنسا وبنما، لاتهامه غيابيا بالقتل في ١٩٩٥، وغسيل الأموال في ١٩٩٩. وتم تسليمه إلى فرنسا في أبريل ٢٠١٠، ووصل إلى باريس في ٢٧ أبريل ٢٠١٠، وبعد إعادة محاكمته كشرط لتسليمه، ثبت أنه مذنب، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات في يوليو ٢٠١٠. ومنح سراحا مشروطا في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١، لتسليمه ليقضي سجنا بعشرين عاما في بنما، ووصل إلى بنما في ١١ ديسمبر ٢٠١١. (المترجم).

٢٠٠٣، ولكن بصورة مصغرة. وفي نفس الوقت الذي كانت تدار فيه مناورات الجوار هذه، أصبح التشابك بين صناعة المخدرات والإرهاب الدولي أكثر وضوحا على مختلف المستويات. فقد ظهرت أدلة قوية على ارتباط بارونات الكوكايين في كولومبيا بشبكات كونترا الإرهابية. كما تم الكشف عن صلات مماثلة، لكنها أقل تأكيدا إلى حد ما، في أعقاب جلسات الاستماع بشأن علاقة إيران بكونترا فيما يخص ("السلاح مقابل الرهائن"). كما يُزعم أنه قد تم تسهيل مقايضات حركة حماس للهيروين والحشيش كجزء من التعاملات المعقدة التي شارك فيها مسئولون رفيعو المستوى في عدة حكومات. وقد اتبعت، بطبيعة الحال، سياسة مكافحة المخدرات في ظل إدارة كلينتون، على الصعيدين الداخلي والخارجي، المسار الذي تبنته الإدارات الجمهورية السابقة، وإن كانت قد استعرضت قوتها بدرجات أقل في بعض الجوانب.

أتاح العالم الذي ورثه جورج بوش الابن فرصا جديدة، أو ضرورات، كل حسبما يرى، لدمج الحرب على المخدرات مع الحرب الشاملة على الإرهاب. فقد زادت حكومتا كلينتون وجورج بوش الابن قبل ٠٩/١١ من حدة تورط الولايات المتحدة في الحرب الأهلية في كولومبيا من خلال تدخلها لمكافحة المخدرات وصولا إلى مستويات تعيد إلى الأذهان التورط الأمريكي في فيتنام في عهد كينيدي. وفجأة أوقفت أحداث ٠٩/١١ هذا الزخم بعد أن عطلت على ما يبدو التدخل العسكري الأمريكي المباشر في كولومبيا بشكل مؤقت. وقد أدى واقع أفغانستان ومعادلاته المعقدة الخاصة التي تجمع بين إنتاج المخدرات وتجارتها، والحرب الأهلية، والشبكات الإرهابية، إلى الحد من زخم الحرب على المخدرات في الخارج، على الأقل في مسرح الأحداث هذا. ولذا فمن المفهوم أن الحفاظ على السلام الهش في أفغانستان كان له

الأولوية على تخليص المنطقة من إنتاج وتجارة الأفيون. فحلت حرب العالم على الإرهاب، فيما يبدو، محل الحملة العالمية لمكافحة المخدرات على المدى القصير.

ويمكننا أن نتوقع، في ضوء "السلام" الذي يلي الحرب الحالية في العراق، أن الحملتين سوف تصبحان متكاملتين على نحو متزايد، بل وربما تندمجان. فيمكننا بسهولة تصور حرب عالمية متحدة على المخدرات والإرهاب. وقد تم بالفعل اختبار جهود معتدلة في هذا الاتجاه عن طريق الإعلانات التليفزيونية التي تتهم مستهلكي المخدرات غير المشروعة باعتبارهم داعمين نشطين لشبكات المخدرات الإرهابية ولو بغير قصد. ولفهم أفضل للروابط بين المخدرات والحرب، وكيف يمكن ضم الحرب على المخدرات إلى الحرب على الإرهاب، فإن التاريخ الحديث لأفغانستان وكولومبيا يقدم دراسات حالة رئيسة. وبالرغم من حظوة هذين المكانين بالأهمية الإخبارية الأكبر في هذا الصدد خلال السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك، فقد شهدت مناطق أخرى ظروفا مشابهة، ولم يزل يقدم البعض الآخر شروطا مسبقة لارتباطات مستقبلية بين إنتاج المخدرات وتجارتها، والحرب والإرهاب، وتدخلات القوى العظمى.

المخدرات والصراع في السياسة الخارجية الأمريكية

لقد ركزت الحرب الأخيرة في أفغانستان لفترة وجيزة الاهتمام الأوروبي والأمريكي على محنة المزارعين الأفغان، ومشاركتهم في إنتاج خشخاش الأفيون، وكيف أن أرباح إنتاج الخشخاش قد ساهمت في النزاعات الماضية والحالية في أفغانستان. فكان أحد الموضوعات التي تناولتها وسائل

الإعلام هو كيفية وسبب عودة هؤلاء المزارعين فورا إلى زراعة الخشخاش بعد حل حكومة طالبان الأفغانية إثر مواجهة القصف الأمريكي والمكاسب الإقليمية لتحالف الشمال(٦). ولم يغب الاعتماد على الخشخاش لحظة عن أعين القادة السياسيين الغربيين. فقد ناقش رئيس الوزراء البريطاني توني بلير والرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش مؤخرا العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي في أفغانستان وإنتاج خشخاش الأفيون. وقد تعهد كلاهما بجعل أفغانستان ما بعد الحرب خالية من الأفيون، بعد أن أصبح من الواضح أن إنتاج الأفيون يغذي الصراعات العسكرية في أفغانستان فضلا عن أماكن أخرى. ومع ذلك، فقد طرح استئصال هذا النشاط الزراعي وعدم الاستقرار السياسي المصاحب له تحديات كثيرة أمام أفغانستان في فترة ما بعد الحرب وغيرها من المناظر الطبيعية لإنتاج نباتات المخدرات. ولكي نفهم أسباب زراعة الناس لنباتات المخدرات، لابد أن نبدأ في فهم القوى الهيكلية الموجودة حاليا وفي الماضي القريب، والتي غالبا ما تترك للمزارعين قليلا من الخيارات الاقتصادية الأخرى. كما يجب علينا إدراك الدور البارز - وقد يقول البعض الدور المهيمن - الذي لعبته الدول الصناعية المتقدمة في إيجاد هذه الهياكل.

فبينما يُستشهد الآن بالأفيون في أفغانستان والكوكا في كولومبيا على أنهما تهديدات كامنة للأمن القومي الأمريكي، والتي تتطلب من ثم عملا عسكريا ومساعدة عاجلة، فإن الحكومة الأمريكية قد تبنت و/أو تجاهلت بهدوء هذه النباتات في الماضي عندما خدمت هذه النباتات مصالح حلفاء الحرب الباردة. وفي بعض الحالات، أثرت سياسات الولايات المتحدة بشكل مباشر خلال السنوات الخمسين الماضية على إنشاء أو توسيع المناظر الطبيعية لإنتاج نباتات المخدرات في وسط وجنوب شرق آسيا، كما حرضت على تجارة المخدرات في أمريكا اللاتينية(٧).

كانت هذه العلاقة، المتناقضة في ظاهرها، واضحة بشكل خاص خلال العقود الأخيرة في أفغانستان وباكستان، وهما من الدول المحورية في "الحرب [الحالية] على الإرهاب" التي تشنها الولايات المتحدة. وهناك مرحلتان رئيسيتان لإنتاج الخشخاش في تاريخ أفغانستان الحديث، كانت الأولى خلال الحرب ضد الاحتلال السوفيتي (١٩٧٨- ١٩٨٩)، والثانية في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي (من ١٩٨٩ إلى الوقت الحاضر)، التي اتسمت بالحرب الأهلية شبه المستمرة. ولقد تم تعزيز المساعدات العسكرية الأمريكية المباشرة للمجاهدين من دخل إنتاج وتجارة الأفيون والهيروين خلال المرحلة الأولى. وعلى الرغم من كون حكومة الولايات المتحدة على علم ودراية بهذا الأمر، فإنه قد تم تجاهله إلى حد كبير بسبب الأهداف الجيوسياسية للحرب الباردة. وعلى نحو مشابه، كان لدوائر المخابرات العسكرية والباكستانية المشتركة (ISI) دور بارز في تسهيل هذا الإنتاج وتلك التجارة[٨]. ووفقا لتشارلز كوجان، مدير المخابرات الأمريكية السابق لشئون العمليات في أفغانستان، "كانت مهمتنا الرئيسة هي إلحاق الضرر قدر الإمكان بالسوفيت. في حين لم يكن لدينا في الواقع الموارد أو الوقت الكافيَيْن للتحقيق في تجارة المخدرات. ولسنا بحاجة للاعتذار عن هذا كما أعتقد. فلكل موقف تداعياته. . . ونعم، كان هناك تداعيات في مجال المخدرات. ولكن تم إنجاز الهدف الرئيسي. فقد غادر السوفيت أفغانستان[٩]."

وبينما كانت زراعة الأفيون سمة بارزة في الثقافة والظروف الثقافية في كل من أفغانستان وباكستان لعدة قرون، إن لم يكن لآلاف السنين، فإن الإنتاج تفجر أثناء الصراع الأفغاني- السوفيتي. فعلى سبيل المثال، قامت باكستان، في عام ١٩٧١، بإنتاج ٩٠ طنا من الأفيون، بينما تضاعف الإنتاج

عشرة أضعاف خلال العقد التالي(١٠). ولم يكن هذا التضخم الكبير ممكنا بدون مساعدة من الجيش الباكستاني والمخابرات، مما يدل على تواطؤ من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. فلقد ساعدت الحكومة الأمريكية، من خلال تجاهل التضخم السريع في إنتاج خشخاش الأفيون وصناعة الهيروين في هذه المنطقة، في خلق ظروف لتوطيد إنتاج الخشخاش والاعتماد عليه. ونظرا لتفشي الحرب في هذه المنطقة، فقد تم تدمير البنية التحتية الزراعية، مثل أعمال الري والبساتين، رغم أن بعضها كان قائما لعدة قرون. ومن ثم تأكد أن زراعة خشخاش الأفيون هي بمثابة الحل المثالي لاستبدال المحاصيل. وبسبب تكيفها السابق بطرق عدة مع الظروف الناجمة عن الحرب، فقد أصبح خشخاش الأفيون جزءا لا يتجزأ بشكل أكبر من المنظر الطبيعي الريفي. كما تم تعزيز تجارة الأفيون في المقابل عن طريق الاستفادة من الشبكات التجارية التي أنشأها تجار الأسلحة. ففي حين كانت الأسلحة تتدفق إلى أفغانستان عن طريق باكستان، تدفق أيضا الأفيون والهيروين من خلال نفس الطرق وعبر نفس التجار.

وقد ظل الأفيون طوال المرحلة الثانية مصدر تمويل رئيسيا للحرب. فقد قامت حركة طالبان خلال حربها ضد التحالف الشمالي بجمع "ضريبة" أفيون من زارعي الخشخاش لملء الخزائن بعد أن قطعت بقية دول العالم، باستثناء باكستان والمملكة العربية السعودية، العلاقات الاقتصادية والسياسية معها. وفي أوائل عام ٢٠٠١، قبلت طالبان ٤٠ مليون دولار من الولايات المتحدة في مقابل وقف زراعة خشخاش الأفيون. وكان هذا تغيير فعالا في السياسة على المدى القصير: حيث تم تخفيض إنتاج الأفيون بنسبة تصل إلى ٩٠٪ وفقا لبعض التقديرات. وقد رجح مراقبون آخرون أن هذا التوقف قد

سمح ببساطة لطالبان أن تبيع الأفيون المخزون بأسعار أفضل بكثير. علاوة على ذلك، قامت طالبان بعد ٠٩/١١ بالتخلي عن حظر الإنتاج وتشجيع الزراعات مرة أخرى. وبالإضافة إلى فرض طالبان ضرائب على الأفيون كي تمول عملياتها، فقد شارك تحالف الشمال أيضا في إنتاج الأفيون وصادراته لتمويل جهود الحرب(١١). ولم يكن لهزيمة طالبان تأثير كبير على إنتاج الأفيون الأفغاني وتجارته، غير أنه لم تعد هناك ضرائب وقوانين فعالة من قبل السلطات المركزية.

على الرغم من أن حركة طالبان ولدت جزئيا من رحم التيارات الأكبر التي أنتجت الحركات الأصولية الإسلامية المسلحة في أواخر القرن العشرين، فقد كانت أيضا صنيعة دوائر المخابرات المشتركة الباكستانية إلى حد كبير. فقد كانت حركة طالبان مصممّة أصلا لمحاربة الشيوعية من خلال دعم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ولكن انقلب السحر على الساحر حينما ثبت أنها أكثر قوة وخطورة مما أرادها صناعها أن تكون في الأساس. يتوجب علينا النظر رغم ذلك فيما إذا كانت طالبان لتصبح المادة الأساسية لنشرات الأخبار المسائية في الولايات المتحدة دون حصولها على مساعدات أولية من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ومكاسب مالية غير متوقعة من إنتاج خشخاش الأفيون. فبعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي وفتُر اهتمام الولايات المتحدة بأفغانستان، حل الدخل الناتج عن إنتاج الأفيون في أفغانستان محل التمويل العسكري الذي سبق أن وفرته القوى العظمى خلال الحرب الباردة. وهكذا أصبح خشخاش الأفيون خلال الثلاثين عاما الماضية المصدر الأكثر وثوقا وإدرارا للدخل في أفغانستان التي مزقتها الحرب. فأصبحت أفغانستان أكبر منتج للأفيون في العالم نتيجة لزيادة الاعتماد

المتبادل بين خشخاش الأفيون والحرب[١٢]. وقد توقف ارتفاع معدل الإنتاج بسبب الإطاحة بحركة طالبان والغزو الأمريكي للعراق. ومع ذلك، يبدو أن المزارعين قد استأنفوا زراعة خشخاش الأفيون. كما أنه من غير المحتمل أن يتغير هذا في المستقبل القريب نظرا للمناخ السياسي والبيئي والاقتصادي غير المستقر، مما يهيئ الظروف لاستمرار إنتاج الأفيون والتقلبات المتعلقة بإنتاجه في أفغانستان.

حالات متوازية

إن وجود مظاهر من الحالة الأفغانية في بلدان أخرى هو أمر محتمل، غير أنه لا يوجد بلد به مثل هذه العلاقات المعقدة بين الكيانات الحكومية، والحرب والتمرد، وإنتاج وتجارة المخدرات بنفس الوضوح أو العمق المتجذر[١٣]. وقد اشتركت كل من بورما، وفيتنام، ولاوس في جنوب شرق آسيا، وكولومبيا، وبيرو، ونيكاراجوا في أمريكا اللاتينية في أوقات مختلفة في العقود العديدة الماضية في ظروف متشابهة من الحرب الأهلية والتمرد الذي قام إنتاج وتجارة المخدرات بتغذيتها جزئيا. وهناك عدة أمثلة بارزة من بين هذه الدول توضح مساعدة وتحريض سياسات الولايات المتحدة على إنتاج نباتات المخدرات بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

أولا، بعد هزيمة القوميين على يد الشيوعيين الصينيين في عام ١٩٤٩، قام الآلاف من القوات القومية بالفرار إلى هضبة شان في بورما الشمالية. وفي محاولته لزعزعة الاستقرار، وربما للإطاحة بالشيوعيين، أمر الرئيس ترومان وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بتسليح وتدريب هذه

القوات بغرض القيام بعمليات التوغل في الصين مستقبلا. وسرعان ما تحولت هذه القوات إلى إنتاج الأفيون، كما هو الحال في أفغانستان حاليا، لتوفير الدعم المالي لعملياتها[١٤]. وقد فشلت عمليات التوغل في الصين فشلا ذريعا في عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ مما حدا بالمخابرات المركزية الأمريكية لسحب الدعم. في وقت لاحق، قام جيش بورما بطرد قوات القوميين في عام ١٩٦١. ومن بورما انتقل القوميون إلى تايلاند، حيث أعادوا إنشاء مملكة الأفيون الخاصة بهم بالتواطؤ مع المسئولين العسكريين التايلانديين (وهم حلفاء الولايات المتحدة كذلك). فقامت فلول قوات القوميين بالسيطرة على تجارة الأفيون في هذه المنطقة حتى ثمانينيات القرن العشرين. وقد وضعت هذه العلاقة بين الأفيون والتسلح والحرب في شمال بورما، وفي تايلاند في وقت لاحق، الأساس لتنمية منطقة المثلث الذهبي الشهير. فقد كانت هذه المنطقة، إلى جانب أفغانستان، مسئولة عن غالبية الإنتاج العالمي من الأفيون والهيروين منذ ستينيات القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، ارتفع إنتاج الأفيون على هضبة شان من ١٨ طنا في عام ١٩٥٨ إلى ما بين ٤٠٠ و٦٠٠ طن في ١٩٧٠ [١٥]. ولا تزال هذه المنطقة مرتعا للنزاعات العرقية العنيفة القائمة على التمويل الآتي من الأفيون، خاصة في ميانمار، حيث اعتمدت المجموعات العرقية المختلفة وحكومة ميانمار على إنتاج الأفيون بشكل حصري تقريبا لتعزيز جهودهم العسكرية[١٦].

كما كانت سنوات حرب فيتنام في لاوس وفيتنام (وتحديدا في ستينيات القرن العشرين) مثالا آخر على العلاقة بين السياسة الأمريكية وإنتاج الأفيون. فقد مكنت المخابرات المركزية الأمريكية الحلفاء المحليين، مثل قبائل همونج Hmong التي تنتمي لمجموعة قبائل التلال، من التوسع في

زراعة الأفيون التقليدية الخاصة بهم وتصديره وذلك لتمويل الجهود العسكرية ضد القوات اللاوسية وقوات فيتنام الشمالية الشيوعية[١٧]. ولم تقاتل القوات الهمونجية شبه المسلحة القوات الشيوعية وحسب، بل قامت أيضا بتوفير معلومات استخباراتية وإنقاذ طيارين أمريكيين بعد إسقاط طائراتهم. وفي مقابل المساعدة التي قدمها، منحت المخابرات المركزية الأمريكية فينغ باو، ضابط الجيش الملكي اللاوسي (والمنتمي عرقيا للهمونج)، سلطات واسعة في الوطن الذي ينتمي إليه شعب الهمونج عرقيا في شمال لاوس، بما في ذلك السيطرة على المجال الجوي. فسيطر باو على كل ما يدخل المنطقة ويخرج منها، بما في ذلك الأفيون والهيروين[١٨]. فكانت هذه المساعدة بمثابة أحد أكثر الأمثلة وضوحا للسياسات الخاطئة فيما يتعلق بتجارة المخدرات. وفي لاوس، استُخدمت طائرات المخابرات الأمريكية، والتي تغير اسمها إلى "الخطوط الجوية الأمريكية"، لحمل الهيروين إلى منافذ التوزيع في جنوب فيتنام حيث يتم بيعه بعد ذلك إلى القوات الأمريكية. ومرة أخرى، تلقت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية هذا الأمر على أنه من قبيل الأضرار التبعية ولم تفعل شيئا لوقف هذه التجارة. فبحسب المفتش العام لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، "إن تورط الكثيرين من الضباط في الماضي في تجارة المخدرات أمر معروف جيدا، ولكن حسن نياتهم . . . قد سهل كثيرا من الأنشطة العسكرية للعناصر غير النظامية التي دعمتها الوكالة[١٩]." وبينما بدأت الولايات المتحدة في الانسحاب من الهند الصينية، تكبدت همونج خسائر فادحة على أيدي القوات الشيوعية المنتصرة[٢٠]. وكما هو الحال في أفغانستان، ساعدت حكومة الولايات المتحدة على خلق نطاقات لإنتاج المخدرات وإنشاء شبكات توزيعها في جنوب شرق آسيا من خلال سياسات حربها الإمبريالية.

وعلاوة على ما سبق، تقدم أمريكا اللاتينية أمثلة أخرى للعلاقة بين المخدرات، والحرب، والسياسة الخارجية الأمريكية. فعلى سبيل المثال، وأثناء حرب الكونترا في نيكاراجوا في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، كان مسئولون في المخابرات الأمريكية على علم باستفادة زعماء بعينهم في كونترا من عائدات المخدرات الكولومبية عن طريق السماح لمهربي المخدرات باستخدام القواعد الجوية في أمريكا الوسطى الواقعة على الطريق المؤدي إلى الولايات المتحدة. وقد طُرحت في وقت لاحق الادعاءات القائلة بأن المخابرات الأمريكية قد سمحت بعلم منها بدخول الكوكايين إلى الولايات المتحدة لكي يتم توزيعه في الأحياء المتواجدة في مراكز المدن من قبل حلفاء كونترا والمسئولين الذين كانوا يعيشون في الولايات المتحدة، لا سيما في لوس أنجلوس. وفي حين لم يتم العثور على "الأدلة القاطعة" التي أشارت إلى تورط المخابرات الأمريكية في مؤامرة من هذا القبيل، لم يقر المسئولون في المخابرات الأمريكية بأنهم كانوا على علم بمساعدة بعض زعماء كونترا على دخول الكوكايين إلى الأراضي الأمريكية[٢١]. مرة أخرى، وكما هو الحال في البلدان المذكورة آنفا، قامت المخابرات المركزية الأمريكية ببساطة بتجاهل حقيقة أن الجماعات التي أوجدتها ودعمتها الولايات المتحدة إلى حد كبير كانت تخرق القانون الأمريكي والقانون الدولي.

في كولومبيا الحالية، تقوم جماعة المعارضة الماركسية المعروفة باسم القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (فارك FARC) بتمويل عملياتها العسكرية إلى حد كبير من الأرباح الناتجة عن الكوكا التي تُزرع وتُعالج داخل أراضيها. وكنتيجة لذلك، وبخلاف الأمثلة السابقة، أصبحت نباتات المخدرات، في كولومبيا اليوم، عدوا للولايات المتحدة بسبب تمويلها لعمليات القوات المعارضة لحلفاء

الولايات المتحدة (الحكومة الكولومبية). ففي كولومبيا، ما كان يعتبر يوما على أنه "تداعيات" زراعة (نباتات المخدرات) في أجزاء أخرى من العالم أصبح الآن سببا كافيا لتخصيص مليارات الدولارات في شكل مساعدات عسكرية وعسكريين أمريكيين. فبجانب قوات فارك، بدأت الجماعات شبه العسكرية التي لها علاقات مع الجيش الكولومبي أيضا في الاستفادة من تجارة المخدرات التي نشأت في أراضيها بشكل فعال. ولذا، فإن الحرب على المخدرات هي الآن خيار يتبناه الجيش، كما تدل على ذلك "خطة كولومبيا"، وهي صندوق بقيمة مليارات الدولارات من المساعدات العسكرية المخصصة لمحاربة كل من حرب العصابات والمخدرات. لقد استمر الجيش الأمريكي والمخابرات الأمريكية بفضل هذا الخيار يستفيد من إنتاج المخدرات، وإن كان بشكل غير مباشر، من خلال ميزانيات أكبر ونفوذ سياسي أعظم في واشنطن. فعلى سبيل المثال، كان البنتاجون، كما ورد في مقالة في صحيفة نيويورك تايمز (في ٢٤ يناير، ٢٠٠٢)، يسعى لتحقيق زيادة تبلغ ٤٨ مليار دولار أو أكثر في ميزانية عام ٢٠٠٣. ولقد أعطت الأحداث الأخيرة في أفغانستان وكولومبيا الثقة للبنتاجون في قدرته على الحصول على دعم أكبر من الكونجرس الأمريكي في هذه اللحظة. مرة أخرى، قامت زراعة نباتات المخدرات بتأجيج هذين الصراعين جزئيا.

المزايا التنافسية لزراعة المخدرات

يتوجب النظر في الأنشطة السياسية والعسكرية التي وُصفت في الأجزاء السابقة على مستوى المزرعة. وبعبارة أخرى، كيف يمكن للظروف الموصوفة سابقا أن تؤثر في اتخاذ القرار على مستوى المزرعة؟ فالحرب لا

تخلق ظروفا آمنة في أي مكان، وخاصة في المناظر الطبيعية الزراعية، حيث يحتاج المزارعون بالتأكيد إلى الوقت لجني ثمار عملهم. ولذلك، فمن المحتمل أن يختار المزارعون العقلاء، في البيئات غير الآمنة، المحاصيل التي تُدر أكبر عائد في أقصر وقت، والمحاصيل التي تحتاج أقل عدد من المتطلبات، والمحاصيل التي عليها طلب ثابت، حتى في الأوقات المضطربة. إن المزارعين الذين يزرعون نباتات المخدرات ليسوا بالضرورة مزارعين جشعين، فهم نادرا ما يكونون هؤلاء الأفراد الذين يحققون أرباحا طائلة من سلسلة السلع المرتبطة بتجارة المخدرات. فعلى سبيل المثال، خلَّص تقرير صادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ إلى أن مزارعي الأفيون الأفغاني قد حصلوا على أقل من ١٪ من الأرباح، في الوقت الذي وصلت فيه سلعتهم إلى شوارع أوروبا[٢٢]. وبالتالي فإن تصوير وسائل الإعلام للمزارعين الأفغان على أنهم أفراد جشعون هو تصوير غير دقيق إلى حد كبير. عوضا عن ذلك، غالبا ما تكون نباتات المخدرات، في المناظر الطبيعية ذات الظروف المتقلبة، بمثابة الطريقة الوحيدة لكسب المال في اقتصاد عالمي يعتمد على النقد بشكل متزايد.

ففي أفغانستان، على سبيل المثال، أصبحت زراعة خشخاش الأفيون الدعامة الاقتصادية بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية غير المستقرة خلال العقدين الماضيين. ينطبق الشيء ذاته على زراعة الكوكا في مناطق مختلفة من سفوح جبال الأنديز في أمريكا الجنوبية. فقد هرع المزارعون الأفغان إلى زراعة هذا المحصول بعد أيام من تلاشي حظر طالبان على إنتاج الأفيون نتيجة للانحسار السريع في سلطتها.

لكن لماذا عاد المزارعون إلى هذا المحصول الخطير؟ إن لمعظم نباتات المخدرات، خاصة خشخاش الأفيون، مزايا تنافسية على محاصيل التصدير التقليدية المشروعة. أولا، يعد خشخاش الأفيون من النباتات شديدة القدرة على الاحتمال، قادرا على النمو في بيئات تتراوح من مرتفعات المناطق الاستوائية المنخفضة إلى المناطق الجبلية المعتدلة. فعلى الرغم من قدرة الخشخاش على التكيف، فإنه يترعرع في ظروف جبلية معتدلة[٢٣]. والجدير بالذكر أن تضاريس أفغانستان تسيطر عليها المناظر الطبيعية الجبلية في ثلثي مساحتها الواقعة في الشمال، مما يوفر بيئات مناسبة لا متناهية لزراعة الخشخاش. ثانيا، في حين تتطلب الكثير من المحاصيل أمطارا وأنظمة حرارية معينة حتى تثمر، فإن خشخاش الأفيون ينمو في ظروف تتراوح بين الأجواء الرطبة إلى الصحراوية ومن المناطق المدارية إلى سفوح المرتفعات. وبالنظر إلى أن الكثير من أراضي أفغانستان هي أراض صحراوية أو شبه قاحلة، يجد الخشخاش مرة أخرى مساحات واسعة من البيئة المناسبة لنموه. وقد اكتسبت هذه القدرة على التكيف أهمية خاصة في السنوات الأخيرة حيث كانت أفغانستان في خضم موجة جفاف شديدة دامت عدة سنوات، مخلفة دمارا زراعيا في أعقابها حيث ذبلت المحاصيل الأقل تحملا، مثل القمح. لذا فإن هذه القدرة على التكيف هي عامل أساسي في فهم سبب نمو خشخاش الأفيون الآن في دول تتراوح من أفغانستان إلى المكسيك. بالإضافة إلى ذلك، وعلى عكس المحاصيل الأخرى مثل المانجو، أو قصب السكر، أو الزهور - وهي محاصيل كثيرا ما تُطرح في المشروعات التنموية لاستبدال زراعة الأفيون - فإن الأفيون المنتَج من نبات الخشخاش غير

معرض للتلف ومُركّز، ولذا فمن السهل نسبيا تخزينه، وإخفاؤه، وتصديره. وعلى عكس محاصيل التصدير التقليدية، التي يصاب الكثير منها بالعطب أو التلف وهي في طريقها إلى السوق، فنادرا ما يتلف الأفيون والهيروين عند نقلهما. وبعبارة أخرى، فإن الأفيون والهيروين لا يتهشما أبدا ونادرا ما يفسدا، بعكس المنتجات المشروعة التي تنتج في العالم الثالث.

ثمة ميزة أخرى في الخشخاش، وهى أنه يمكن زراعته في أنواع مختلفة من التربة (حتى التربة التي تعتبر فقيرة بالنسبة لمحاصيل أخرى)؛ كما يمكن زراعته بشكل مستمر لسنوات عديدة. فالخشخاش يزرع في لاوس، كما تقول شركة ويسترميور في تقريرها، في نفس الحقول لمدة تصل إلى عشرين عاما[٢٤]. وفي هذا الصدد، يعد الخشخاش أسمى بكثير من محاصيل الحبوب التقليدية، مثل الذرة أو أرز الأراضي الجافة. والكوكا بالمثل هي شجيرة يمكن جني أوراقها على مدار السنة عاما بعد عام، على عكس معظم المحاصيل المشروعة الأخرى المدعومة في جهود التنمية. وأخيرا، فإن العديد من نباتات المخدرات، مثل خشخاش الأفيون والكوكا، هي نباتات معروفة جيدا للسكان المحليين لعدة قرون. هذه العلاقة العميقة الإثنونباتية هي علاقة مهمة لسببين. أولا، وببساطة، يعرف السكان المحليون كيفية زراعة هذا النبات، على عكس الكثير من المحاصيل التي أدخلتها منظمات التنمية العابرة. ويعد هذا أمرا مهما لاسيما في المناطق الفقيرة غير المستقرة سياسيا، حيث لا يملك الأفراد على الأرجح القدرة أو إمكانية الحصول على المستلزمات الضرورية، مثل المبيدات الحشرية والأسمدة للمحاصيل المطروحة. كما أن الخط الفاصل بين الحياة والموت غالبا ما يكون ضئيلا للغاية في أماكن مثل أفغانستان خلال أوقات الاضطراب، وبالتالي، فمن غير

المحتمل أن يجرب المزارعون زراعة محصول جديد ليس مألوفا لديهم. ثانيا، يعد هذا النبات مقبولا من الناحية الثقافية للشعوب المحلية. فلا يُنظر إلى خشخاش الأفيون في جزء كبير من آسيا، وإلى الكوكا في جبال الأنديز بأمريكا الجنوبية، بنفس الطريقة التي يتم تصويرهما بها في الحملات المناهضة للمخدرات في الولايات المتحدة. فبينما قد لا يكون الفلاحون على علم بأن هذه النباتات ستتحول إلى مواد خطرة في وقت لاحق، فالنبات نفسه لديه تاريخ ثقافي وبيئي طويل بين القوم المحليين يجعله بمثابة جزء من الجوهر الثقافي والبيئي[٢٥]. وبالتالي فعندما تُستهدف نباتات المخدرات من قبل سلطات الحظر، فإنها غالبا ما تصبح رموزا قوية للمقاومة، أو كما وصفها سكوت، "أسلحة الضعفاء[٢٦]." ويمكن رؤية رمز المقاومة هذا في بوليفيا اليوم، حيث يغلق أعضاء اتحاد مزارعي الكوكا الطرق السريعة ويشتبكون مع الشرطة بشكل روتيني.

إن الجمع بين خصائص الخشخاش تلك (وخصائص مماثلة للكوكا) والظروف السياسية والاقتصادية والبيئية غير المستقرة في أفغانستان، فضلا عن كولومبيا، وميانمار، وبيرو، يجعل الأمل في مستقبل خال من الأفيون والكوكا أمرا مشكوكا فيه. وهذا، بدوره، يعني على الأرجح أنه سيكون مستقبل غير مستقر سياسيا في هذه الدول كذلك.

تهميش المزارعين

يعد تهميش المزارعين سببا آخر وراء تقدم وتوسع منتجي نباتات المخدرات. فعلى سبيل المثال، مرت أفغانستان، من الناحية الاقتصادية، بعقود من حرب "الأرض المحروقة" التي تركت القليل من البنية التحتية التي

من شأنها تمكين المزارعين من توصيل منتجاتهم المشروعة إلى الأسواق. ومرة أخرى، يتغلب الأفيون على هذه المشكلة. فنظرا لثبات ارتفاع أسعاره والطلب عليه، نادرا ما اضطر المزارعون إلى مغادرة قراهم للبحث عن مشترين. فقد كانت الاتحادات الاحتكارية الدولية للمخدرات تقوم بإرسال مبعوثيها إلى القرى لشراء المحصول من مكانه أو ببساطة تعقد اتفاقا دائما لشراء كل الأفيون المنتج. ولا تقتصر هذه العلاقة على أفغانستان. فهناك ترتيبات مماثلة تجمع بين مُزارعي نباتات الماريجوانا Marijuana المخدرة وأطراف داخل السوق في جنوب بليز(٢٧). في هذا المشهد، تقوم القوى التي تحرك اقتصاد الماريجوانا بمد المزارعين بجميع المستلزمات الضرورية (البذور، والأسمدة، والشاحنات، وما إلى ذلك) كما تدفع نقدا وبشكل مباشر للمزارع في قريته عند حصاد المحصول، وبالتالي تقضي على النفقات المحتملة التي يتكبدها المزارعون لإيجاد سوق أو مشتر لمحاصيلهم.

ثانيا، كثيرا ما تتذبذب أسعار السلع البديلة لنباتات المخدرات بشدة وفقا لتقلبات أمزجة المستهلكين في العالم. فالطلب على سلع مثل البن والموز قابل للتغير أكثر من أسعار الخشخاش أو الكوكا. وبعبارة أخرى، بينما قد يجد مستهلكو الموز منتجات بديلة في حالة ارتفاع أسعاره بشكل كبير، يكون مدمنو الكوكايين أكثر ولاء لسلعتهم. بالتأكيد سوف يسعى المدمنون لإيجاد بدائل في نهاية المطاف، ولكن إدمانهم يجعلهم مستهلكين أكثر ولاء بكل ما تحمله الكلمة من معنى. وفي حين اعتاد عشرات الملايين من المستهلكين في جميع أنحاء العالم على هذه المنشطات، فمن الجلي أن طاقتها الإدمانية لا تقارن مع الأفيون أو نبات الكوكا. ويعد الوضع الحالي في بيرو مثالا

ممتازا. فمن خلال المساعدة المالية من قبل الولايات المتحدة، تم التوسع في زراعة البن كجزء من استراتيجية استبدال محصول الكوكا في تسعينيات القرن العشرين، والتي اقترنت بزيادة تجريم الكوكا. كما انخفض محصول الكوكا في بيرو بنسبة الثلثين في نفس الفترة. ومع ذلك، يبدو أن المزارعين يعودون الآن إلى زراعة الكوكا بفضل أسعار البن الآخذة في الانخفاض وصولا إلى أدنى مستوياتها التاريخية[٢٨]. وفي الوقت ذاته، ارتفعت الأسعار المدفوعة مقابل أوراق الكوكا بشكل كبير من ٨ دولارات لكل ٢٥ رطلا في عام ١٩٩٧ إلى ٤٠ دولارا لنفس الكمية في عام ٢٠٠٢ [٢٩]. فقد اقترنت توسعات حقول الكوكا في بيرو مع النشاط المتزايد لفلول الجماعة الماوية المتمردة (المعروفة باسم الدرب المضيء).

ويعد الدور الذي يلعبه الضغط السكاني عاملا آخر مؤثرا في عملية صنع القرار في المناظر الطبيعية الزراعية للفلاحين. فقد أدت الضغوط المتزايدة على موارد الأراضي المتاحة إلى إرغام الفلاحين على البحث عن المحاصيل التي تدر عائدات أكبر من قطع أرض أصغر. ففي جواتيمالا، على سبيل المثال، ازداد عدد السكان من خمسة ملايين في عام ١٩٥٠ إلى اثني عشر مليونا في عام ٢٠٠٠. ويعد هذا النمو مهما بشكل خاص في المرتفعات الغربية المنكوبة بفعل الفقر. ففي عام ١٩٧٩، اعتبرت ٨٨٪ من مَزارع جواتيمالا أصغر من أن توفر احتياجات أسرة نموذجية، في حين كانت هناك زيادة بنسبة ٦٠٪ في عدد من المَزارع الأصغر من ٣,٥ هكتار فيما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٩[٣٠]. ومن المؤكد أن سوء توزيع موارد الأراضي يسهم في تحقيق هذا الضغط، غير أن النمو السكاني قد زاد رغم

ذلك من الضغوط الواقعة على مساحة الأرض المتاحة لأصحاب الحيازات الصغيرة بشكل كبير. ومن ثم كان على المزارعين، حينما تقسم الأراضي بفعل توراثها عبر الأجيال، البحث عن مصادر دخل بديلة. ففي جواتيمالا، انتهى المطاف بالكثيرين إلى العمل في مزارع بعيدة، لكن الخشخاش يساعد في حل معضلة بعض المزارعين لأنهم يستطيعون كسب مال أكثر من خلال زراعة مساحات صغيرة من الأرض بالخشخاش من أى محصول آخر يزرعونه في الوقت الحالي. وبينما يعد إنتاج الخشخاش في جواتيمالا صغيرا في الوقت الحاضر، إلا أن هناك احتمالا قائما بزيادة الإنتاج في المستقبل. ومن الواضح أن ما يدفع المزارعين لزراعة نباتات المخدرات ليس هو النمو السكاني وحسب، لكن النمو السكاني سيلعب في المستقبل دورا مهما في بعض الدول على الأرجح.

الأمر التالي هو وجود المناظر الطبيعية الثقافية المرتبطة بالسكان الأصليين والأقليات العرقية، والتي غالبا ما تتداخل مع المداخن المنبعثة من إنتاج المخدرات، على هامش الاقتصادات الوطنية. فغالبا ما لا تكون هناك فرص كافية إلى جانب الزراعة لإنتاج ما يكفي السكان، وليست هناك بالمثل فرص عمل إلا بأجور متدنية في المزارع التجارية (والتي استحوذت على معظم الأراضي الزراعية الأكثر إنتاجية)، أو المشاركة في الفرص الاقتصادية المتفرقة من دورات الازدهار والكساد. ومع ذلك، فمع استمرار وجودها على الهامش الاقتصادي للاقتصادات الوطنية، يتزايد اعتماد معظم الجماعات الأصلية على الدخل النقدي، ولذا يتم دمجها في اقتصادات السوق نظرا لتأثير السياسات الاقتصادية ذات التوجه الليبرالي الجديد على المناظر

الطبيعية المرتبطة بزراعات الكفاف النائية سابقا. وبالتالي فإن إنتاج نباتات المخدرات يعد مناسبا بشكل جيد كي يصبح نشاطا ذي أهمية اقتصادية متزايدة. على سبيل المثال، يعتبر المثلث الذهبي موطنا لكثير من قبائل التلال التي كثيرا ما عانت من التمييز من قبل الثقافات السائدة على الصعيد الوطني في ميانمار وتايلاند، بينما في أمريكا الوسطى، تُنتج الماريجوانا والخشخاش في المناظر الطبيعية النائية في المايا، وهي نفس المناظر الطبيعية في جواتيمالا حيث قامت الحكومة بأعمال إبادة جماعية عسكرية في ثمانينيات القرن العشرين، وحيث يسود الفقر المدقع(٣١). وبالتأكيد يساعد البُعد الجغرافي لهذه المناطق في تعزيز إنتاج المخدرات. لكن في الوقت ذاته، يحبط البعد المكاني أشكال التنمية الأخرى. فغالبا ما تكون جهود التنمية التي يتم إطلاقها في المشهد الثقافي للأقليات العرقية والسكان الأصليين عابرة وتفتقر بشكل عام إلى مراعاة التقاليد المحلية الثقافية والبيئية. وعلاوة على ذلك، يتم الترويج للعديد من هذه المشاريع التنموية من قبل المبشرين الأجانب الذين يهدفون بشكل أساسي إلى طمس الممارسات والمعتقدات الثقافية والبيئية المحلية(٣٢).

ويعد المنظر الطبيعي الماوي في جنوبي بليز، والذي كان منطقة محورية في إنتاج الماريجوانا في ثمانينيات القرن العشرين، بمثابة مثال مهم على كيفية قيام هذه الظروف بتهميش المزارعين ودفعهم إلى سلسلة السلع المرتبطة بإنتاج نباتات المخدرات. فالمنظر الطبيعي في المايا يعد موطنا للعديد من الأمثلة على الفشل السابق للجمعيات التعاونية وغيرها من جهود التحديث الزراعي(٣٣). فقد فشلت الجهود السابقة التي ركزت على إنتاج العسل، وتربية الخنازير، والذرة، والأرز، والفول، في إيجاد التوليفة النادرة

لانتظام الإنتاجية العالية، وارتفاع الطلب، وارتفاع أسعار السلع، وسهولة الوصول إلى الأسواق، (وهي نادرة في العديد من المناظر الطبيعية الاستوائية). وقد احتوت الماريجوانا على كل هذه الخصائص، فكانت بالتالي جذابة جدا للمزارعين الذين شهدوا فشل جهود التنمية مرات عديدة فيما مضى، نظرا لسوء التخطيط، أو انعدام البحوث، أو غيرها من العوامل التي تساعد على تقييد النجاح أو الفشل في علم اقتصاد التنمية الزراعية[٣٤].

كان ينظر للماريجوانا من قبل مزارعي المايا على أنها مصدر "الثراء السريع،" على عكس أي محصول آخر يزرع في تلك المنطقة. ونتيجة لذلك، وفي منتصف ثمانينيات القرن العشرين، كانت بليز تنتج سنويا حوالي ١٣٠٠ طن من الماريجوانا، مما جعلها خامس أكبر منتج للماريجوانا في العالم في ذلك الوقت[٣٥]. ويعد هذا رقما مذهلا بالنظر إلى أن إجمالي عدد سكان البلاد في ذلك الوقت لم يكن أكثر من 150.000 نسمة بشكل عام. ومن ثم كانت بليز، من خلال مقاييس الفرد الواحد، أكبر منتج للماريجوانا في العالم. ولهذه الكمية الكبيرة دلالتها ذلك لأن الماريجوانا لم تكن تُزرع على مستوى المزَارع واسعة النطاق أو لم تكن تحت سيطرة عدد قليل من العائلات أو المصالح التجارية. عوضا عن ذلك، كان المزارعون ذوي الحيازات الصغيرة يزرعون كل هذه الكمية تقريبا في المناطق الريفية من بليز (وأسهمت مناطق أخرى في البلاد غير جنوب المايا بكميات كبيرة، بقيادة المنطقة الشمالية على طول الحدود المكسيكية). ولذا فإن العدد الكلي القليل للسكان في بليز، مقرونا بكمية الماريجوانا الكبيرة التي يتم إنتاجها، يشير إلى أهمية الماريجوانا وشعبيتها بين مزارعي بليز في ثمانينيات القرن العشرين.

وقد تحول هذا الازدهار الاقتصادي القائم على زراعة الماريجوانا في نهاية المطاف إلى كساد عندما بادرت الولايات المتحدة بالقيام بحملة رش جوي للماريجوانا المزروعة مع الذرة، وهو المحصول الغذائي الرئيسي، بجانب الزيادة الكبيرة في أشكال الاعتقالات، والغرامات، وسجن المنتجين. ومع ذلك، لم تزل الماريجوانا تُزرع على نطاق صغير، كما قام المزارعون بالتعبير عن رغبتهم في المشاركة في إعادتها مرة أخرى إذا ما أتيحت لهم الفرصة حيث إن فرص كسب الدخل النقدي داخل قُراهم، مجددا، هي فرص قليلة.

ويمثل صغار المزارعين جهات فاعلة رشيدة في اختيار مكان استثمار العمالة وغيرها من المستلزمات مثل الأسمدة. ونظرا إلى أن سلعا قليلة فقط في جنوب بليز وأماكن أخرى هي القادرة على منافسة، الدخل الثابت للماريجوانا أو نباتات المخدرات الأخرى في العديد من المناطق بدول العالم الثالث، فليس من المستغرب إذا تَقبُّل العديد من صغار المزارعين للسلع غير المشروعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الجماعات المنتمية للسكان الأصليين والأقليات العرقية مهمشة سياسيا، وبالتالي فهم يستفيدون من البنية الاقتصادية والسياسية الوحيدة المتاحة في الوقت الراهن من خلال زراعتهم لنباتات المخدرات، حتى وإن كانت غير مشروعة. ويضرب هذا الصراع سياسات التنمية المعاصرة في مقتل. فمن ناحية، تؤكد الحكومات الوطنية، ووكالات التنمية الدولية، والاتفاقيات التجارية الدولية على الأسواق "العالمية" ومناطق التجارة الحرة، ولكن في كثير من السياقات المتعلقة بالسكان الأصليين والأقليات العرقية في العالم الثالث، تكون هذه الاتفاقيات والسياسات ذات طابع مابعد حداثي حيث لا يقوى المزارعون في الوقت الحاضر على المنافسة وكسب ما يكفيهم في ظل الاقتصاد العالمي الجديد.

تنطلق إحدي طرق النظر إلى إنتاج الفلاحين لنباتات المخدرات من منظور ثقافي وسياسي بيئي. فيسعى علم البيئة الثقافي، في جوهره، إلى دراسة عمليات التكيف التي تتأقلم من خلالها المجتمعات، عبر ممارسات الكفاف، مع البيئة المحلية[٣٦]. وعادة ما يحدث التغيير التَكَيفي في ظل حالات من التوتر أو عدم التوازن مثل تلك التي تمثلها الاضطرابات المناخية والديموغرافية وغيرها، بما في ذلك الصراعات، والحروب على وجه الخصوص. لذلك، يقوم المزارعون القائمون على زراعة نباتات المخدرات بفعل ما ينبغي على الأطراف الفاعلة القيام به بالضبط في المناظر الطبيعية غير المستقرة أو التي تطرح بدائل اقتصادية قليلة – زراعة محاصيل قادرة على التكيف ومطلوبة بشكل ثابت. إن هذه الأطراف الفاعلة تستجيب للمطالب والهياكل ذات التوجه العالمي، فضلا عن الظروف البيئية والسياسية والاقتصادية المحلية. ومثلما يعد خشخاش الأفيون سلعة مثالية في نواحٍ كثيرة، فإن مزارعي الخشخاش هم الرأسماليون المثاليون، نظرا للبِنَى الاقتصادية العالمية الحالية، والظروف على مستوى المزرعة في دول مثل أفغانستان وكولومبيا.

ولكن حتى مع تعزيز الولايات المتحدة ونظيراتها للتنمية الرأسمالية النيوليبرالية العالمية في أرجاء العالم البعيدة، ومع تكيف الفلاحين الناجح مع هذه السياسات، وإن كان بصورة غير مشروعة، فإن الولايات المتحدة تستهدف الجهات الفاعلة ذات النطاق الصغير في هذا المجال برغم مناورة هؤلاء الأفراد ضمن هذا النظام العالمي بالوسيلة الوحيدة المتاحة. وبدورها تقوم هذه السياسات، بتهميش المزارعين وتعميق حدة الفقر، ما يؤدي إلى

زيادة وطأة الظروف المعيشية التي تدفع المزارعين نحو هذا المحصول الخطير وحسب. لذا ينبغي على الدول الصناعية المتقدمة أن تسأل، عوضا عن ذلك، عن كيفية مساعدة المزارعين على التكيف مع السوق العالمية المتنامية والمنافسة فيها.

هل من نهاية لحرب المخدرات؟

ينتج المزارعون نباتات المخدرات نتيجة لمجموعة من البنى الكلية والخطط السياسية في الماضي والحاضر، بالإضافة إلى استراتيجيات التكيف على مستوى المزرعة. فهل تستمر هذه العوامل الكلية والجزئية في جذب مزيد من المزارعين لهذا المحصول الخطير في المستقبل؟ يبدو أن الإجابة هي: نعم، نظرا إلى الاتجاهات العالمية الحالية. فعلى سبيل المثال، ازدادت إمدادات العالم من الأفيون بصورة مطردة خلال العقود القليلة الماضية، من ١٢٠٠ طن في عام ١٩٧١ إلى ٦١٠٠ طن في عام ١٩٩٩ [٣٧]. وقد ازداد الإنتاج لعدة أسباب. أولا، تزايد عدم الاستقرار السياسي، وهو عامل رئيسي في تهيئة الظروف الجزئية المناسبة لإنتاج نباتات للمخدرات، في جميع أنحاء العالم على ما يبدو. فانتهاء الحرب الباردة لم يسفر عن سلام عالمي، بل قام، عوضا عن ذلك، بإطلاق العنان للعديد من الحروب الأهلية الإثنية المستندة إلى الثقافة، خصوصا الدينية منها في كثير من المناطق، بما في ذلك جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا، ومنطقة البلقان، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا، وبعض أجزاء من أمريكا اللاتينية. وتؤدي هذه الصراعات إلى عدم الاستقرار، مما يفسح المجال لقيام أنشطة غير مشروعة مثل إنتاج وتجارة

المخدرات. وقد تحولت بعض الأطراف الفاعلة داخل هذه الصراعات، مثل تلك الموجودة في أفغانستان وكولومبيا، إلى زراعة نباتات المخدرات كمصادر لتمويل عملياتها السياسية والعسكرية، مما جعلها جزءا لا يتجزأ من المشهد الطبيعي المحلي(٣٨).

وعلى ما يبدو لم يتعلم مخططو السياسة الخارجية للولايات المتحدة الكثير من القرارات السابقة التي أدت إلى خلق أو توسع نطاقات المنظر الطبيعي لإنتاج نباتات المخدرات. وها هي الولايات المتحدة تتورط، مرة أخرى، عسكريا في أفغانستان وها هي تسلح وتساعد الجماعات التي تستفيد في الوقت الحاضر، واستفادت في الماضي القريب، من إنتاج الأفيون. إن تورط الولايات المتحدة في أفغانستان قد أجبرها على تَقبُّل دول آسيا الوسطى المجاورة والمتورطة في تجارة المخدرات غير المشروعة، بينما أدت محاولاتها لتدمير محصول الكوكا في كولومبيا إلى ارتفاع أسعار أوراق الكوكا بشكل أساسي وتحفيز التوسع في إنتاج الكوكا في مواقع جغرافية أخرى مثل بيرو، حيث تعيد جماعة "الدرب المضيء" تنظيم ذاتها على ما يبدو من خلال الدعم المالي الذي يوفره إنتاج الكوكا(٣٩). وفي أفغانستان، بالمثل، أدت الحرب الأخيرة وما نجم عنها من تعطيل لزراعة خشخاش الأفيون، إلى رفع أسعار الهيروين على مستوى العالم، مما حفز التوسع في زراعة الخشخاش في تايلاند والمثلث الذهبي في ميانمار(٤٠).

وفي نفس الوقت الذي تزداد فيه وتتراجع زراعة الكوكا وخشخاش الأفيون وفقا لطلب السوق والجهود الرامية إلى قمعها، مهدت صناعة الكوكايين والهيروين غير المشروعة، وعلى نطاقات واسعة، الطريق نحو

تنويع المنتجات. فمع تَوفُّر المختبرات جيدة التجهيز، والقوى العاملة، وشبكات التوزيع، فليس من المستغرب أن يتم تطوير منتجات وأسواق جديدة. فعلى سبيل المثال، كانت مختبرات الهيروين في المثلث الذهبي تُنتج، خلال العقد الماضي أو نحو ذلك، مادة الميثامفيتامين المستمدة من نبتة شجرة العلندا البرية، والتي يتم تجميعها من مقاطعة يونان في الصين. وقد تبنت العديد من قطاعات المجتمع في جنوب شرق آسيا هذا المنتج الجديد نسبيا لأغراض نفعية في كثير من الأحيان، مثل تمكين سائقي الشاحنات أو عمال المصانع من العمل لساعات أطول. كما أزعج الاستخدام واسع النطاق والمتزايد لهذه المادة العديد من السلطات المحلية. ومن ثم شرعت تايلاند في حملة مثيرة للجدل للقضاء على تجار الميثامفيتامين (بالإضافة إلى مستخدميها في بعض الأحيان). فكانت السلطات المحلية تعدم في الحال أي شخص متورط أو قبض عليه بتهمة الاتجار في الياي با (الاسم المحلي للميثامفيتامين). وعلى الرغم من احتجاجات المدافعين عن حقوق الإنسان، اعتبارا من مطلع أبريل ٢٠٠١، فقد تم إعدام ٢٠٠٠ من التجار المشتبه بهم دون محاكمة[٤١]. كما يقال إنه قد تم وضع ٤٠,٠٠٠ شخص آخرين على قوائم المراقبة الحكومية. وسواء كان ذلك من قبيل توقع أو تكرار لعقيدة الولايات المتحدة المتعلقة "بالحق في شن حرب وقائية" لمحاربة الإرهاب الدولي، فإن الحكومة التايلاندية تتحاشي المعايير الدولية في حربها الداخلية لمكافحة المخدرات. وقد يتنبأ المرء بأن هذا المسلك سيصبح أكثر انتشارا، وإن لم يكن مقبولا بشكل عام، ذلك لأن الحدود الفاصلة بين الحرب العالمية على الإرهاب والحروب المحلية على المخدرات أصبحت ضبابية أكثر من أي وقت مضى.

إن التقاطعات بين المخدرات والحرب لها تاريخ طويل ومعقد. وقد ركزنا على عدد قليل فحسب من مظاهرها الحالية، خاصة تلك التي تشمل المزارعين المنتجين في المناطق القليلة الموثقة توثيقا جيدا. ومن شأن أى تحليل أكثر اكتمالا للمشهد المعاصر أن يُدرج استخدام مختلف أنواع المخدرات كأدوات مساعدة في المعركة. ففي أحد طرفي هذه السلسلة المتواصلة، نجد أن العديد من الجنود الأطفال الذين أُجبروا على الاشتراك في الحروب الأهلية المتسلسلة والمستمرة في غرب أفريقيا قد عملوا بالمخدرات، خصوصا الأمفيتامينات والكوكايين والكحول، كما أُجبروا على المشاركة في ارتكاب فظائعها. وفي الطرف الآخر، كانت الأمفيتامينات السبب الظاهري للقصف "غير المقصود" باستخدام التكنولوجيا العالية من قبل الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة لقوات حفظ السلام الكندية في أفغانستان. فالمؤثرات العقلية المتنوعة، بما في ذلك التبغ والكافيين (في القهوة، والشوكولاتة، والشاي، ومشروبات الكولا)، والأمفيتامينات كالمنشطات، والمواد الأفيونية، والعديد من المواد التركيبية ذات الصلة مثل المسكنات، تعد أدوات مساعدة لا غنى عنها في الحرب الحديثة. وعلى الرغم من أن الكحول كان بلا شك من المحفزات الشائعة في الحرب في فترة ما قبل العصر الحديث، فمن المعروف أيضا أن المهلوسات مثل فطر الأمانيتا موسكاريا Amanita muscaria (المستخدم في مناورات الفايكنج الهمجية) أو الحشيش (في بعض فيالق الاغتيال الإسلامية المعروفة باسم "الحشاشين") كانت جزءا من مجموعة أدوات القتال في بعض تقاليد المحاربين. وبعيدا عن الاستخدام الموسع للمخدرات ذات التأثير العقلي من جانب المقاتلين الفرادى في الكثير من الحروب الحديثة، إن لم يكن جميعها، كانت هناك بعض

المحاولات منذ ستينيات القرن العشرين (في فيتنام والبوسنة بشكل أكثر وضوحا) لاستخدام المخدرات مثل غاز "بي زد" (وهو مادة نشطة شبيهة بالأتروبين)، كعناصر كيميائية هجومية لإعاقة وتعجيز جنود العدو في ساحة المعركة. وعلى الرغم من تعارض استخدام المواد الكيميائية "غير القاتلة" كأسلحة للحرب مع المحظورات الحالية ضد الحرب الكيميائية بشكل عام، فإنها باب تساؤل مفتوح على مصراعيه وسوف يدعو إلى التجريب في المستقبل دون أدنى شك.

وكما أن القضاء على الحروب في عصرنا هذا يعد وهما (للأسف)، فمن الوهم أيضا الاعتقاد بأنه سيتم القضاء على نباتات المخدرات تماما. ففي الوقت الحالي، يزداد الطلب على المشتقات مثل الهيروين والكوكايين بدرجة يصعب معها القضاء عليها. ومع ذلك، فمن شأن المساعدة في خلق الظروف التي تطمئن الأسر الزراعية على مستقبلها أن تقلل من حجم الدمار الذي تسببه هذه السلعة على بقية أشكال الإنتاج. ولا يمكن أن يتحقق هذا من خلال العمل العسكري، أو الإكراه أو التجريم. بل يجب أن تُسمَع أصوات المزارعين المنتجين لمعرفة السبب وراء زراعتهم لهذه المحاصيل، ولسماع انتقاداتهم الحالية لمشاريع التنمية البديلة، والسماح لهم بالتعبير عن رؤاهم الخاصة المتعلقة بالبدائل التي يعتقدون أنها ستنجح[٤٢]. وستساعد هذه الأفكار في الحد من تدفق المخدرات من مراكز الإنتاج الحالية بطرق أقل تكلفة، فيما يتعلق بالمعاناة البشرية والتدهور البيئي، من تلك الوسائل المستخدمة حاليا.

الهوامش

(١) منتس "الطلاوة والسلطة"؛ شيفلبوش "مذاقات الفردوس"؛ كورترايت "قوى العادة".
(٢) بروك وواكاباياشي "أنظمة الأفيون".
(٣) روبن "القنب والثقافة".
(٤) ووكر "الأفيون والسياسة الخارجية".
(٥) مكوي "ثقافة الهيروين".
(٦) بالدأوف "الخشخاش الأفغاني يمكن أن يزدهر ثانية"، ص ١.
(٧) روبرت وكول "الولايات المتحدة تتدنى فترتشي من تجارة المخدرات الأفغانية"؛ لنتنر "بورما في ثورة"؛ مكوي "المهمة الفاشلة"؛ جودسون "حرب أفغانستان التي لا تنتهي".
(٨) مكوي "المهمة الفاشلة".
(٩) المرجع السابق، ص ١٣٢.
(١٠) المرجع السابق.
(١١) جودسون "حرب أفغانستان التي لا تنتهي".
(١٢) المرجع السابق.
(١٣) مكوي "ملك ملوك المخدرات"؛ شتاينبيرج "القادة، والعصابات، والمخدرات، وصناعة الحروب في العالم الثالث".
(١٤) لنتنر "بورما في ثورة".
(١٥) مكوي "ملك ملوك المخدرات"؛ مكوي "المهمة الفاشلة".
(١٦) لنتنر "بورما في ثورة"؛ بينارد "علاقات بورما"؛ مكوي "سياسة الهيروين"؛ ماير و بارسينين "شبكات الدخان".
(١٧) كونبوي وموريسون "حرب الظل"؛ مكوي "سياسة الهيروين".
(١٨) مكوي "ملك ملوك المخدرات".
(١٩) مكوي "المهمة الفاشلة"، ص ١٢٣.
(٢٠) هاميلتون ميريت "جبال مأساوية"

(٢١) ويب "التحالف الأسود".

(٢٢) مكوي "حافز الحظر".

(٢٣) بوث "الأفيون".

(٢٤) ويسترماير "الأفيون وشعب لاوس"، ص ١١٥ــ ١٣٢.

(٢٥) جادي "الطبيعة والثقافة في الإنديز".

(٢٦) سكوت "أسلحة الضعفاء".

(٢٧) شتاينبيرج "نطاق الماريجوانا".

(٢٨) كراوس "المزارعون البؤساء وحرب بيرو الإمبريالية على الكوكا"؛ فوريرو "المزارعون في بيرو يعودون ثانية إلى محصول الكوكا".

(٢٩) فوريرو "المزارعون في بيرو يعودون ثانية إلى محصول الكوكا".

(٣٠) شتول "بين جيشين"، ص ٢٢٥ــ ٢٢٦.

(٣١) لوفل "الجمال الضار".

(٣٢) شتاينبيرج "الإيكولوجيا السياسية، والتغير الثقافي، وأثرهما".

(٣٣) ويلك "الإيكولوجيا المنزلية".

(٣٤) شتاينبيرج "نطاق الماريجوانا".

(٣٥) تاسويل "الماريجوانا"، ص ٥.

(٣٦) ستيوارد "نظرية التغير الثقافي".

(٣٧) مكوي "حافز الحظر"، ص ٢٤.

(٣٨) شتاينبيرج "القادة، والعصابات، والمخدرات، وصناعة الحروب في العالم الثالث".

(٣٩) فوريرو "المزارعون في بيرو يعودون ثانية إلى محصول الكوكا".

(٤٠) رويترز "حرب أفغانستان تزيد إنتاج الأفيون في تايلاند وميانمار".

(٤١) المرجع السابق.

(٤٢) هوبس "الميادين المضطربة".

المراجع

Baldauf, S. "Afghan Poppies May Bloom Again." *Christian Science Monitor*, November 23, 2001, 1.

Booth, M. *Opium: A History*. New York: St. Martin's Press, 1998.

Brook, T., and B. Tadashi Wakabayashi, eds. *Opium Regimes: China, Britain, and Japan, 1839–1952*. Berkeley: University of California Press, 2000.

Conboy, K., and J. Morrison. *Shadow War: The CIA's Secret War in Laos*. New York: Palidan Press, 1995.

Courtwright, D. T. *Forces of Habit: Drugs and the Making of the Modern World*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.

Forero, J. "Farmers in Peru Are Turning Again to Coca Crop." *New York Times*, February 14, 2002, 3.

Gade, D. W. *Nature and Culture in the Andes*. Madison: University of Wisconsin Press, 1999.

Goodson, L. P. *Afghanistan's Endless War: State Failure, Regional Politics, and the Rise of the Taliban*. Seattle: University of Washington Press, 2001.

Hamilton-Merritt, J. *Tragic Mountains: The Hmong, the Americans, and the Secret Wars for Laos, 1942–1992*. Bloomington: Indiana University Press, 1999.

Hobbs, J. J. "Troubling Fields: The Opium Poppy in Egypt." *Geographical Review* 88 (1998): 64–88.

Krauss, C. "Desperate Farmers Imperil Peru's Fight on Coca." *New York Times*, February 23, 2001, 4.

Lintner, B. *Burma in Revolt: Opium and Insurgency since 1948*. Bangkok, Thailand: Silkworm, 1999.

Lovell, W. G. *A Beauty That Hurts: Life and Death in Guatemala*. 2nd ed. Austin: University of Texas Press, 2000.

McCoy, A. W. *The Politics of Heroin: CIA Complicity in the Global Drug Trade*. 2nd ed. New York: Lawrence Hill, 1991.

McCoy, A. W. "Lord of Drug Lords: One Life as Lesson for U.S. Policy." *Crime, Law, and Social Change* 30 (1999): 301–331.

McCoy, A. W. "Mission Myopia: Narcotics as Fallout from the CIA's Covert Wars." In *National Insecurity: US Intelligence after the Cold War*, ed. C. Eisendrath, 118–148. Philadelphia: Temple University Press, 2000.

McCoy, A. W. "The Stimulus of Prohibition: A Critical History of the Global Narcotics Trade." In *Dangerous Harvest: Psychoactive Plants and the Transformation of Indigenous Landscapes*, ed. M. K. Steinberg, J. J. Hobbs, and K. Mathewson. New York: Oxford University Press, 2004: 24–111.

Meyer, K., and T. M. Parssinen. *Webs of Smoke: Smugglers, Warlords, Spies, and the History of the International Drug Trade*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1998.

Mintz, S. W. *Sweetness and Power: The Place of Sugar in Modern History*. New York: Viking, 1985.

Renard, R. D. *The Burmese Connection: Illegal Drugs and the Making of the Golden Triangle*. Studies on the Impact of the Illegal Drug Trade, vol. 6. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1996.

Reuters. 2002. "Afghan War Hikes Thai, Myanmar Opium Production." www.reuters.com/printerfriendly.jhtml?StoryID=502113 (January 9, 2002; accessed January 12, 2002).
Rubin, V., ed. *Cannabis and Culture*. The Hague: Mouton, 1975.
Rupert, J., and S. Coll. "U.S. Declines to Probe Afghan Drug Trade." *Washington Post*, May 13, 1990.
Schivelbusch, W. *Tastes of Paradise: A Social History of Spices, Stimulants, and Intoxicants*. Translated by David Jacobson. New York: Palidan, 1992.
Scott, J. C. *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*. New Haven, CT: Yale University Press, 1987.
Steinberg, M. K. "Political Ecology, Cultural Change, and Their Impact on Swidden-Fallow Agroforestry Practices among the Mopan Maya in Southern Belize." *Professional Geographer* 50 (1998): 407–417.
Steinberg, M. K. "Generals, Guerillas, Drugs, and Third World War-Making." *Geographical Review* 90 (2000): 260–267.
Steinberg, M. K. "The Marijuana Milpa: Agricultural Adaptation in a Changing Economic Landscape." In *Dangerous Harvest: Psychoactive Plantso and the Transformation of Indigenous Landscapes*, ed. M. K. Steinberg, J. J. Hobbs, and K. Mathewson. New York: Oxford University Press, 2004, 167–181.
Steward, J. *The Theory of Culture Change*. Urbana: University of Illinois Press, 1995.
Stoll, D. *Between Two Armies in the Ixil Towns of Guatemala*. New York: Columbia University Press, 1993.
Taswell, R. "Marijuana: An Overview." *Cultural Survival Quarterly* 9 (1985): 5.
Walker, W. O., III. *Opium and Foreign Policy: The Anglo-American Search for Order in Asia, 1912–1954*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1991.
Webb, G. *Dark Alliance: The CIA, the Contras, and the Crack Cocaine Explosion*. New York: Seven Stories Press, 1998.
Westermeyer, J. "Opium and the People of Laos." In *Dangerous Harvest: Psychoactive Plants and the Transformation of Indigenous Landscapes*, ed. M. K. Steinberg, J. J. Hobbs, and K. Mathewson. New York: Oxford University Press, 2004, 115–132.
Wilk, R. R. *Household Ecology: Economic Change and Domestic Life among the Kekchi Maya in Belize*. Tucson: University of Arizona Press, 1991.

الفصل الثالث عشر

الملاحة فى أنهار خطرة

حروب وصراعات المياه

بقلم: ليلا هاريس LEILA HARRIS

لن ينتهي الجدل حول مدى ما ستسهم به ندرة المياه مستقبلا في تفاقم الصراع والحروب العنيفة. ففي العقد الماضي، كان هناك انتشار لكتب ذات عناوين مثل: "حروب المياه: الصراعات القادمة في الشرق الأوسط"، و"أنهار الصراع: نزاعات المياه الدولية في الشرق الأوسط"، و"أنهار النار: الصراع على المياه في الشرق الأوسط". ولا شك أن هناك المزيد تحت الإعداد أو في المطابع.[١] ويساهم هذا الفصل بتقييم نقدي لبعض الأفكار الرئيسة في هذه الأدبيات، ويساهم أيضا بعدة مفاهيم وأمثلة، من أجل نقل وإعادة تشكيل بعض الأسس والفرضيات المشتركة في المناقشات الدائرة. وبالتحديد، فإن مفهوم "المقياس الجغرافي scale" يستخدم للدعوة إلى فكرة موسعة عن "الصراع الاجتماعي السياسي" المرتبط بمصادر المياه للتغلب على الضعف الكامن في تفاهمات "الحرب" و"السلام" الثنائية التي تركز على الدولة.

وفي ظل الطبيعة المتغيرة للصراعات المعاصرة، فإن "السلام" لا يمكن فهمه على أنه يعني غياب الحرب. فهناك شعوب عديدة، وأساليب حياة، وأماكن، واقتصادات تتصف بالانتشار والصراع المستمر. وسواء كانت الاضطرابات تأخذ شكل حرب العصابات في المدن، وتكرار حالات الموت التي يمكن تجنبها والناتجة عن عدم الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، أو الصراع على الوصول إلى الموارد المهمة واقتسامها، فإن أوقات "السلام" تتصف بصفة عامة بعدم الاستقرار السياسي والموت والتعرض للخطر

والمشاكل الأخرى التي ترتبط عادة بحالة الحرب.[٢] وكذلك فإنه بسبب الارتباطات بين البيئات والشعوب والأماكن، نجد أن الصراعات في مواقع معينة لا يمكن تجريدها من المواقف والأوضاع في مواقع ونطاقات أخرى. وحتى إذا كانت الدولة ليست في حالة "حرب"، فإن أوضاع استخدام الموارد أو الوصول إليها يمكن أن تتصف بطرق مهمة بالصراع السياسي الاجتماعي، سواء الصراعات السابقة أو الحالية عبر المواقع والنطاقات الأخرى. ولكن المنظور متعدد النطاقات - الذي يظهر الجغرافيا المتعددة والمتشابكة "للمياه والصراع" عبر النطاقات التاريخية والجغرافية وبين المواقع والأطراف المتعددة - يمكن أن يؤدي إلى التخفيف من ذلك.

الجغرافيا المتغيرة لموارد المياه

نظرا لأن المياه تمثل موردا أساسيا تعتمد عليه الحياة، فإن الوصول إلى المياه العذبة الآمنة والنظيفة يمثل قضية ذات أهمية كبيرة. فكل عام يموت ما يقرب من عشرة ملايين نسمة من الآثار الصحية التي كان يمكن تجنبها لمياه الشرب غير الآمنة والظروف الصحية غير المناسبة، خاصة في الدول النامية.[٣] ونظرا لأهمية المياه لكل أشكال الحياة والنظم الاجتماعية الاقتصادية المتشابكة (من الزراعة إلى المصايد والأنشطة الصناعية)، عادة ما يثور الجدل حول ما إذا كانت الندرة المستقبلية المتعلقة بكمية ونوعية المياه العذبة المتاحة يمكن أن تؤدي إلى "حروب موارد" بين الدول.[٤] إذ يقول البعض إنه حتى بدون صراعات عنيفة علنية، فإن الظروف والاستخدامات المتغيرة وتوافر المياه العذبة يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات

اجتماعية كبيرة أو هجرات يمكن أن تؤدي بدورها إلى تفاقم الصراع الاجتماعي السياسي، إما داخل أو بين الدول.[٥] ويتمثل الفرض الشائع المشترك بين هذه الرؤى في أنه مهما اختلفت المظاهر الخاصة، فإن حالة ووفرة المياه العذبة يمكن أن تتدهور مستقبلا، بما يترتب عليه من نتائج مدمرة للنظم الاقتصادية والحيوية الطبيعية.

وفي الواقع، فإنه في غياب معجزات تقنية أو إعادة هيكلة اجتماعية اقتصادية شاملة، يبدو مستقبل موارد المياه العذبة كئيبا فعلا. ويقدم جلايك Gleick عدة اتجاهات مربكة بالنسبة إلى الوضع الراهن للمياه العذبة في العالم: زيادة الطلب الفردي على المياه، وانخفاض توافر المياه للفرد، وتسارع سحب المياه الجوفية، وزيادة حدوث الأمراض التي تنقلها المياه، ونقص مياه الشرب النقية لأكثر من مليون نسمة.[٦] وفي الحقيقة، تقدر الأمم المتحدة أن الطلب على المياه العذبة سيزيد عن العرض في أكثر من ٥٢ دولة بحلول سنة ٢٠٢٥.[٧] ومع تزايد أعداد السكان، وزيادة استهلاك وتلوث موارد المياه، وعدم اليقين مستقبلا بشأن التغير المناخي أو العوامل الأخرى، فإن كل هذه الاتجاهات يمكن أن تتصف بحدة أكثر وضوحا في العقود القادمة.

لقد أجبر الوضع الحالي والمتوقع للمياه العذبة الكثير من الباحثين على التأمل. إذ إن اقتباسات شهيرة كتلك التي أعلنها في ١٩٨٥ بطرس بطرس غالي، وزير الدولة الأسبق للشئون الخارجية في مصر، "إن الحرب القادمة في الشرق الأوسط ستندلع على المياه"،[٨] رددها سياسيون كثيرون معاصرون، مع اتفاق عام على أن المستقبل الجيوبوليتيكي سيظل معتمدا على القدرة على إدارة موارد المياه العذبة النادرة والحفاظ عليها. فأحواض الأنهار

المشتركة في إقليم الشرق الأوسط، والتي يشار إليها غالبا بالنسبة إلى ارتفاع احتمال "حروب المياه" مستقبلا، تشمل كلا من نهر الأردن الذي تشترك فيه إسرائيل والأردن وسوريا والفلسطينيون؛ وحوض دجلة والفرات، المشترك بين تركيا وسوريا والعراق؛ ونهر النيل في شمال إفريقيا، وغيرها. ومع ذلك، لا تقتصر قائمة مناطق الصراع الساخنة القائمة والمحتملة على المياه على الشرق الأوسط. فقد ظهرت صراعات محتملة أخرى تتعلق بالمياه، من أنهار كلورادو إلى حوض الميكونج(*)، أو جانج(**) - براهمابوترا.[9] وبينما

(*) الميكونج Mekong هو أطول نهر في جنوب شرق آسيا (٤,٣٥٠ كم = ٢,٧٠٠ ميل)، ينبع من جنوب مقاطعة كنجهاي في الصين، ويجري جنوبًا خلال شرق التبت وعبر مرتفعات مقاطعة يونان، وبعد ذلك يسير مع جزء من الحدود بين ميانمار (بورما) ولاوس ثم بين لاوس وتايلاند. وهو يجري عبر لاوس وكمبوديا قبل أن يدخل ويصب في بحر الصين، مكونًا دلتا جنوب مدينة "هوتشي منه" في فيتنام. وتطل مدينتا فنتيان في لاوس وبنوم بنه في كمبوديا على ضفافه. وقد تبنت لجنة الميكونج الدولية (١٩٥٧) مشروعًا للاستفادة من نهر الميكونج في توليد الطاقة الكهرومائية وأغراض الري.

(**) الجانج Ganges (بالهندية جانجا) نهر في شمال الهند وبنجلاديش يبلغ طوله ٢٥٠٠ كم، وهو نهر مقدس لدى الهندوس. ويتكون من خمسة روافد تنبع من ولاية أوتار براديش، ويجري جهة الجنوب الشرقي عبر عدة ولايات هندية هي: أوتار براديش وبيهار والبنغال الغربية. ويلتقي بنهري ميغنا وبراهمابوترا في وسط بنجلاديش ليصب في خليج البنغال مكونًا دلتا باتساع ٣٥٤ كم (٢٢٠ ميلًا) تشترك فيها بنجلاديش والهند؛ لذا فإن سهله الفيضي يعد الأخصب والأكثر سكانًا على مستوى العالم. ويستحم في مياهه ملايين الهندوس سنويًا في أماكن مقدسة لديهم تعرف باسم «ترتاس»، والكثير منهم يلقي برماد جثث موتاهم في مياه النهر، ومن ثم تنتشر معابد إحراق جثث الموتى على طول ضفافه. (المترجم).

لا أتجاهل المدى العالمي وأهمية العلاقات المحتملة بين المياه والصراع، إلا أنني سأركز على أمثلة من الشرق الأوسط في هذا الفصل.[١٠]

المياه مقابل الصراع، أم المياه مقابل السلام؟

على نحو ما أشرنا سلفا، تم تنظير العلاقة بين ندرة موارد المياه والصراع منذ زمن.[١١] فبالنسبة لموارد المياه العذبة بالتحديد، لدينا أكثر من ٢٠٠ من نظم الأنهار العالمية مشتركة بين عدة دول، وهذه بمثابة جغرافية اعتماد متبادل يعتقد البعض أنها يمكن أن تؤدي إلى عدم توافق الأهداف والنتائج بين الدول. ولكي نقدم مثالا واحدا على تخطيط موارد المياه في دولة، والذي يمكن أن يكون له مضامين مهمة لكل دول الحوض، فإن استمرار قيام تركيا بإنشاء السدود وتطوير نهري دجلة والفرات يمكن أن يؤدي إلى تناقص تدفق الفرات بحوالي ٤٠% إلى سوريا و٨٠% إلى العراق.[١٢] إذ إن التخطيط والتنفيذ المستمر لمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) الكبير الذي تنفذه الدولة، استمر في تغيير النهرين بلا توقف، بالرغم من الآثار الحادة المحتملة على جيران تركيا. ويوضح هذا المثال تماما أن جغرافية موارد المياه، التي غالبا ما تكون مشتركة بين عدة دول وأطراف ومصالح، يمكن أن تؤدي إلى نتائج خطيرة في المستقبل. ويتزايد تعقيد الموقف بسبب صعوبات ومخاطر جيوبوليتيكية أخرى، والتي من أهمها الوضع الراهن في العراق. ومع وضع هذه العوامل في الحسبان، يسهل تخيل أن العلاقات بين الدول المشتركة على ضفاف الأنهار يمكن أن تتدهور في المستقبل وأن تؤدي إلى صراعات عنيفة.[١٣]

وتوضح أدبيات المياه والصراع ككل وجود احتمال مماثل للصراع في عدد من أحواض الأنهار المشتركة الأخرى. حيث يتوقف العديد من هذه المناقشات على الاعتقاد بأن زيادة الندرة وعلاقات الاعتماد المتبادل المتعلقة بالجغرافيا المتغيرة لموارد المياه ستؤدي إلى صراع وتوتر سياسي كبير بين الدول، وتعتبر الحرب أكبر نتيجة خطيرة محتملة. ففي حالة دجلة والفرات، يشار إلى حقيقة أن العراق حشد من قبل قوات على الحدود السورية لمعارضة استمرار بناء السدود، كسبب للقلق بشأن مستقبل هذا الحوض تحديدا.[١٤]

وقد أبرز المؤلفون أيضا العلاقات بين المياه والصراع بعرض الصراعات التاريخية التي دخلت فيها المياه. فمثلا، تناول لونرجان Lonergan، بروكس Brooks، وولف Wolf، أهمية موارد المياه كدافع لحرب ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل لاحقا لجنوب لبنان أو الضفة الغربية، وتساءلوا عما إذا كانت هذه الصراعات مدفوعة جزئيا بمحاولات إسرائيل السيطرة على موارد المياه الحيوية.[١٥] وذكر لو بيلون Le Billon عناصر مختلفة قليلا من العلاقات بين الموارد والصراع، واستنتج أن "الصراعات المسلحة والموارد الطبيعية يمكن أن يرتبطا مباشرة بطريقتين أساسيتين: الصراعات المسلحة المدفوعة بالسيطرة على الموارد، والموارد المؤثرة على تمويل الصراعات المسلحة"، وأن الوصول إلى الموارد ربما يحدد أنواع الصراعات المحتملة.[١٦] ومن خلال هذه الأنواع من النقاشات واسعة النطاق، فإن الأدبيات المشتركة بين المياه والصراع ككل تظهر أهمية أوضاع واحتياجات ومتطلبات موارد المياه للحروب والتوترات الجيوبوليتيكية التاريخية والمستقبلية بين الدول.

وبالإضافة إلى التركيز على دور ندرة المياه في الصراعات الماضية والمستقبلية، كان هناك أيضا تركيز مواز على أهمية المياه كمورد نادر يمكن أن يثبت أنه جوهري لتحقيق السلام والتعاون بين الدول. فمثلا، استكشف كايي Kaye وكالي Kally، وفيشيلسون Fishelson دور مفاوضات المياه في عملية السلام العربي الإسرائيلي،(١٧) وكذلك حرر أميري Amery وولف Wolf مجموعة متعددة الرؤى عن المياه والسلام، مع تركيز خاص على حوض الأردن.(١٨)

وكدليل على الطرق التي يمكن أن تثبت بها المياه أهميتها في تحقيق السلام والتعاون، فقد كان هناك اعتراف بأن المياه كانت واحدة من القضايا العملية الخمس ذات الأهمية لكل من العرب وإسرائيل خلال عملية السلام في أوائل التسعينيات، مما أدي إلى تشكيل مجموعة عمل خاصة عن المياه.(١٩) وكما يقول لوفي Lowi، فإن الاعتقاد بأن موارد المياه يمكن أن تعمل على دعم علاقات التعاون بين الخصوم، يعكس الحركة الوظيفية السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. حيث كانت هذه الحركة تزعم أن الدول المتنافسة يمكن أن تكون قادرة على تحقيق التعاون في المجالات التقنية، مع احتمال أن يؤدي هذا التعاون إلى "ربط الدول معا بحيث تتراجع أهمية الخلافات السياسية".(٢٠)

وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود أدلة تدعم هذه الدعاوى، فقد اعتمدت الدبلوماسية الأمريكية على فرضيات مماثلة في الماضي وشجعت جهود "المياه من أجل السلام"، خاصة في الشرق الأوسط. فتحت قيادة أيزنهازر، شجعت الولايات المتحدة "التنمية الموحدة لموارد المياه في إقليم

وادي الأردن"، وواصلت إدارة كارتر التعاون بشأن مشروع سد المقارن على نهر اليرموك. وكان هذان المشروعان يتسمان بالأمل في أنه إذا كانت الدول المتنازعة تستطيع الاتفاق حول المشاركة في المياه، فإن هذا التعاون التقني يمكن أن يدعم التقارب السياسي ويزيد التعاون السلمي بين الخصوم.(٢١) والشيء المهم في هذا الأمر هو أنه زرع الأمل في أن التبادل يمكن أن يبني الثقة ويظهر المنافع المحتملة من التعاون بصفة عامة.

ويفسر دانيل هيليل Daniel Hillel دبلوماسية "المياه مقابل السلام" بقوله: "يمثل الوضع الهيدروليكي تحديا وفرصة في ذات الوقت. إذ إن المياه يمكن أن تحفز وتسهل عملية السلام، وتخفف المواقف المتشددة، وتسهل الانتقال إلى التعاون الإقليمي. ويمكن أن يكون التعطش إلى المياه أكثر قوة من الدافع إلى الصراع".(٢٢) وفي الحقيقة، يقدم هيليل أفكارا عن خطة شاملة للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، يمثل التعاون المتعلق بالمياه فيها حجر الزاوية. واعترافا بأن جهودا مماثلة فشلت في الماضي، فإنه يقول إن حيوية قضايا المياه مستقبلا يمكن فهمها الآن بطريقة أفضل، و"إن قضية السلام في الشرق الأوسط أكثر أهمية من أن تترك للعوام أو السياسيين. ولابد لحل المشاكل على المستوى العملي أن يقوم بدوره كل فرد من الخبراء الفنيين من الهيدرولوجيين، الزراعيين، والمهندسين المتخصصين".(٢٣)

وتتفاعل هذه الفكرة المفيدة المتعلقة بزيادة دور العلماء والمهندسين مع فكرة أخرى في أدبيات المياه والصراع. حيث تفصل دراسات عديدة سيناريوهات تتعلق بمتطلبات المياه مستقبلا، وتحلل بعناية توازنات واحتياجات المياه، في محاولات للوصول إلى حلول للمشاكل الاجتماعية السياسية التي

يمكن أن تظهر في العقود القادمة.[٢٤] وهكذا فإن مثل هذه الأعمال غالبا ما تركز على الترتيبات الهيدرولوجية والمؤسسية التي يمكن أن تشجع على الوصول إلى المياه بصورة أكثر عدالة أو ملاءمة للاحتياجات بين الأطراف المختلفة، وتقدم اقتراحات لترتيبات المشاركة الممكنة التي يمكن أن تساعد على تجنب الصراعات مستقبلا.[٢٥] وبالرغم من الاهتمامات المختلفة للمؤلفين بشأن ما إذا كانت مصادر المياه المتغيرة يمكن أن تثير الصراع أو تشجع السلام أو تشجع الابتكارات المؤسسية، فإن كل المؤلفين يتفقون على أن المياه تعتبر جوهرية للاقتصادات والمؤسسات المستقبلية والاستقرار السياسي والنتائج الجيوبوليتيكية.

وبالرغم من تعقيد وتنوع الاتجاهات والنتائج المحتملة التي يركز عليها مختلف المنظرين، يظل هناك تشاؤم كامن في تقييمات عديدة، مع وجود أدلة تجريبية قليلة نسبيا تساند احتمالات "المياه من أجل السلام". حيث تدعي لوفي أن جهود "المياه من أجل السلام" غير متوقعة، على الأقل في سياق الصراعات طويلة الأجل في الشرق الأوسط. فمثلا، تقول لوفي: إن التعاون في موضوع مياه الأردن يصعب التوصل إليه في غياب حل للصراع العربي الإسرائيلي. ويقدم كليوت Kliot استنتاجات مماثلة بشأن أثر الصراعات الكبيرة على التعاون، ويعتمد على مثال نظام نهري الأردن واليرموك، ليقول إنه عندما تتورط الدول في صراعات حول "السياسات العليا"، فإنها لا تميل إلى التعاون في قضايا "السياسات الدنيا"، مثل تطوير مصادر المياه في حوض مشترك.[٢٦]

ولكن نفس دراسات الحالة التي درستها لوفي وكيلوت تعطي بعض المؤشرات على العكس تماما. فمن خلال تقديم أدلة على اقتراح أن ندرة المياه يمكن أن تشجع على تعاون أكبر بين الخصوم، يفصل سوسلاند Sosland الترتيبات طويلة الأجل غير الرسمية بين إسرائيل والأردن فيما بين ١٩٦٧ و١٩٩٤. فبعد حرب ١٩٦٧، حدثت في أعقاب استيلاء إسرائيل على سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان والقدس الشرقية تغيرات كبيرة في هندسة السياسة المائية.[٢٧] إذ إن إسرائيل سيطرت على طبقات المياه الجوفية في الضفة الغربية التي تمثل ربع مصادر المياه العذبة الحالية لإسرائيل، بينما يضمن احتلال مرتفعات الجولان سيطرة إسرائيل على أعالي نهر الأردن، وبالتالي بسط نفوذ إسرائيل على الضفة الشمالية لليرموك.[٢٨] ومن المنظور الأردني، فإن الجار الشريك في نهر اليرموك تغير من سوريا إلى إسرائيل، مما جعل نهر اليرموك مصدر مياه متنازعا عليه لكل الدول المعنية. ويوثق سوسلاند ظهور تعاون غير رسمي وسري بين الأردن وإسرائيل على تقسيم مياه اليرموك استجابة لهذه الجغرافيا الجديدة لمصدر المياه. ففي كل عام من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٤ كان الخبراء الفنيون من البلدين يلتقون سرا على ضفاف النهر لمناقشة توزيع مياه الصيف بغرض الحفاظ على نسب توزيع المياه، بحيث يذهب ٣٠% إلى إسرائيل، بينما يذهب ٧٠% إلى الأردن.[٢٩] ومن المثير للسخرية أن هذه الترتيبات غير الرسمية حدثت في الوقت الذي رفضت فيه الأردن الاعتراف دوليا بإسرائيل، وبالتالي رفضت أية دبلوماسية أو مفاوضات رسمية. وبالرغم من هذا الوضع السياسي الهش، والعداوات الدبلوماسية الرسمية، والصعوبات المستمرة المتعلقة بنظام النهر ذاته، تحقق قدر ما من التعاون.

ويقدم هذا المثال دليلا مفيدا على احتمالات "المياه من أجل السلام" ويؤيد أيضا الأعمال الأخرى المتعلقة بالموارد المشتركة التي تشير إلى أن آليات الترتيبات غير الرسمية يمكن أن تكون أكثر مرونة ونجاحا من الاستراتيجيات والمؤسسات الرسمية.[٣٠] ففي هذه الحالة، ستفرض استراتيجيات التعاون الرسمي صعوبات على الدول المتشاطئة، خاصة إذا انكشف تعاون الأردن مع إسرائيل للجيران العرب الآخرين. وكذلك تسمح مرونة الترتيبات غير الرسمية للفنيين بالتكيف مع المتطلبات السنوية والموسمية وأوضاع النهر المتغيرة. وتأكيدا لدعاوى أن استراتيجيات إدارة الموارد التعاونية يمكن أن تدعم الثقة والتعاون بين مختلف الأطراف بصفة عامة،[٣١] أظهر سوسلاند أيضا بناء الثقة والتعاون الذي كان المهندسون قادرين على تحقيقه عبر الزمن. وفي الواقع، لم يعد المرافقون العسكريون يرافقون المشاركين، وتحققت الثقة الأساسية للحفاظ على السرية التي سمحت للأردن باستمرار المشاركة. وفي ضوء أهمية كل هذه العوامل، يقول سوسلاند: إن الثقة والتعاون المشترك الذي تطور خلال هذه الاجتماعات السرية مهد الطريق أمام معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية التي وقعت فعلا في ١٩٩٤، واحتوت نصا جيدا يتعلق بالمياه. واختصارا، فإن دراسة نظام إدارة نهر اليرموك غير الرسمية تؤكد صحة الدعاوى بشأن فعالية آليات الحكم الذاتي ومؤسسات إدارة الموارد غير الرسمية، وتقدم أيضا بعض الأدلة على الأنماط الخاصة لتحسين الاتصال وبناء الثقة وتبادل المعلومات التي يمكن أن تشجع على دعم علاقات التعاون بين الخصوم.

وبالرغم من الآفاق التي تفتحها هذه الأمثلة، فإن التركيز على الأفكار العامة للأمن يشير إلى أنه "في العقود القادمة ربما يشهد العالم زيادة مطردة في حدوث الصراع العنيف الناتج على الأقل جزئيا عن الندرة البيئية.[٣٢] واتساقا مع هذه الفكرة، يركز المنظر هومر ديكسون Homer-Dixon على العلاقات بين الضغوط المتعلقة بالموارد والصراع السياسي الاجتماعي، بالرغم من أنه يصرح بصعوبة تحديد علاقة سببية. حيث يوضح عمله أن المياه العذبة عبارة عن مورد يؤدي إلى الصراع بصفة خاصة، ويبرز خصائص سياق دراسات الحالات، ويشير إلى عدم العدالة بالنسبة إلى كيفية ظهور القضايا المتشابهة في السياقات المختلفة ــ أي كل العوامل التي تبرز أهمية الجغرافيا- حيث كتب، "يحتمل أن تتأثر الدول النامية عاجلا وبشدة مقارنة بالدول المتقدمة".[٣٣] وتؤكد نتائجه احتمال الصراع العنيف بسبب الموارد، والذي يتضح في دراسات المياه والصراع الأخرى. ولكنه يركز بصفة خاصة على الجغرافيا غير العادلة لكيفية احتمال ظهور هذا. وقد تعاني السياقات الأقل تطورا من صراعات أكثر حدة، وذلك في ضوء الغياب النسبي للقدرة التكيفية الاقتصادية الاجتماعية والمؤسسية على تخفيف آثار تغيرات الموارد. ولذلك تعتمد الجغرافيا المتغيرة لموارد المياه والجغرافيا الصاعدة للمياه والصراع على الكمية والنوعية المتغيرة لموارد المياه، وعلى الاعتبارات المتعلقة بالمقاومة الاقتصادية الاجتماعية والتكيف المؤسسي. فمن الواضح أن هذه العلاقات ليست معقدة فحسب، بل إنها متشابكة أيضا مع مجموعة من العوامل التاريخية والسياقية.

وفي الواقع، فإن أحد أسباب اختلاف الرؤى حول ما إذا كانت ندرة المياه يمكن أن تؤدي إلى المزيد من الصراع، أو يمكن أن تشجع السلام بين الأطراف، يتمثل في التغير الزماني والمكاني للحالات موضع الدراسة سواء كانت تاريخية أم افتراضية. إذ إن تأثير السياق والتعقيدات المرتبطة بالمكان للعمليات والقضايا المرتبطة بالمياه تعتبر جوهرية، وتشير إلى أن مثل هذه العمليات محددة ومتغيرة أيضا تاريخيا وجغرافيا. وكذلك، كما لاحظ هومر ديكسون، لا يحتمل أن تكون موارد المياه العامل النشط الوحيد الذي يحدد فعلا النتائج الاجتماعية السياسية، ولكن الأكثر احتمالا أن تكون أحد العوامل العديدة التي تتفاعل مع العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى.[٣٤] ويشير هذا إلى الطرق التي تدخل بها المياه بالضرورة في شبكات معقدة من العمليات الاجتماعية والسياسية والإيكولوجية والحيوية الطبيعية. ونظرا لأن المياه ترتبط بكل جوانب الحياة، فهي تحقق التكامل أيضا من حيث العمل كوسيط حيوي بين النظم والعمليات المتنوعة.[٣٥]

وهكذا تشير الطبيعة المعقدة والتكاملية لجغرافيات المياه العذبة إلى الحاجة إلى تخطي تنظيرات المياه والصراع التي تحافظ على الفصل المصطنع بين أفكار الحرب والسلام. حيث تحتاج مفاهيم وتعريفات الحرب والسلام إلى إعادة تنظير وتعديل، حتى تتناول الطبيعة المتغيرة والمتحركة للجغرافيات المعولمة باستمرار. إذ إن السلام لا يعني مجرد غياب الحرب ببساطة.[٣٦] حيث تندلع الحرب على مراحل مختلفة وأقل تحديدا، وتتضمن نقل وانتشار أطراف دولية وغير دولية، وتربط موضوعات اجتماعية واقتصادية وسياسية بين أماكن بعيدة.

وكذلك، فإن الغالبية العظمى من الأخلاقيات البشرية لا ترتبط بالضرورة بالحرب. ففي الحقيقة، يمكن أن يكون الموت أكثر ارتباطا بجغرافية الفقر والمرض المرتبط به، وبعدم الوصول إلى الموارد، منه بالصراع أو العنف (راجع أزمة الإيدز في إفريقيا، مع الوفيات المتوقعة التي لا يمكن حصرها في العقود القادمة). إذ إن تجاربنا وأفكارنا عن الحرب أو السلام غير عادلة جغرافيا أيضا، بل إنها شديدة التغير داخل المواقع الجغرافية القريبة. فمثلا، وحتى خلال "حالة الحرب"، مثل حرب الخليج في أوائل التسعينيات، أو التدخلات الأمريكية المعاصرة في أفغانستان والعراق، كانت الحرب تعني أشياء مختلفة جدا لكل منا، وذلك حسب الموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي. فمن الواضح أن هذه الصراعات لها أهمية متباينة لكل من الجنود القادمين من خلفيات فقيرة، وأصحاب الأعمال الذين يستفيدون من التعاقدات أو الإنفاق العسكري، أو لنشاط السلام في مواقع بعيدة عن المخاطر المتعلقة بالحرب. ويمكن تجربة جغرافيات السلام من خلال طرق متباينة أيضا. وعندما تضاف نطاقات تفاعل أخرى، مثل العنف الداخلي، إلى هذا التحليل، فإن أفكار "السلام"، و"العنف" أو "الحرب" تأخذ مسحة مختلفة تماما.

وفي ضوء هذه التغيرات وهذه التجارب المتزامنة والمتباينة للحرب والسلام، فإن جهود الفصل المعرفي لآثار جغرافيات موارد المياه المتغيرة من حيث الحرب والسلام تعتبر محل تساؤل كبيرا. وكذلك، فإن المسألة تصبح أكثر تعقيدا عندما نعتبر أن أهمية الأطراف غير الدولية لجغرافيات الحرب والسلام تقوض نطاق الدولة كمنظار أولي يمكن من خلاله تقييم تفاعلات المياه والصراع. وبدلا من محاولة عزل نقطة نهاية واحدة (الحرب

أو السلام)، يمكن أن نبرز التحليلات التي تظهر التفاعل المعقد والمتغير والمتبادل بين النتائج السلمية والصراعية. وكما تظهر المناقشة التالية للاتجاه متعدد النطاقات لهذه المسائل، فإن جغرافية موارد المياه المتغيرة يمكن أن تشمل مختلف علاقات "الصراع". ويكون الأمر كذلك إذا فهمنا الصراع بصورة أوسع على أنه يشمل عدم الاتساق والاختلاف بالنسبة لنتائج ومواقف وتجارب استخدامات المياه المتغيرة. ولكن طبيعة هذه الصراعات عبر المواقع والنطاقات قد لا تكون منظورة أو قابلة للعزل مثل "الحرب"، ولكن يمكن أن يكون لها نتائج مهمة للأفراد والحياة والأمن الغذائي أو مشاهد الأرض.

أدوات المفاهيم: جغرافيات المياه والصراع

في ظل هذه التعقيدات وعلاقات السياق المتشابكة، التي تزداد قوة بسبب التعقيدات الطبيعية الحيوية والجيوكيماوية للنظم المائية ذاتها، فإن الاهتمام بقضية المياه والصراع يستفيد من الاتجاهات التي تتبع التفاعلات والعلاقات بين الأطراف والعمليات المتنوعة. ومن حيث الجوهر، فإن هذا يمثل دعوة للاتجاهات الجغرافية والتاريخية لدراسة المياه والصراع التي تتبع العلاقات المعقدة بين الصراعات والقضايا المتعلقة بالمياه بالمعنى الإيكولوجي والطبيعي الحيوي والاجتماعي السياسي. حيث تبتعد هذه الاتجاهات عن التحليلات الخطية ذات التركيز الوحيد على أطراف ونطاقات الدول التي تحاول أن تحدد نتائج فردية ترتبط بأوضاع واستخدامات معينة للمياه. فبدلا من محاولة تتبع السببية الخطية، نجد أن توضيح تعقيد القضايا والتفاعلات المتضمنة بالنسبة للمياه والصراع سيقدم أساسا لتفاهمات أكثر ثراء للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والمؤسسية المرتبطة بأوضاع واستخدامات المياه مستقبلا.

وحتى ننتقل إلى مثل هذا التقسيم لجغرافيات المياه والصراع، سوف أعتمد على مفهوم "النطاق" الذي يساعد على الانتقال في شروط الحوار من الفكرة البسيطة لسؤال: "هل تؤدي ندرة المياه إلى الصراع؟" إلى اهتمام أوسع بالعلاقات المتعددة المعقدة والغامضة بين جغرافيات موارد المياه والصراعات الاجتماعية السياسية. حيث يكشف هذا الاتجاه أن الصراع جوهري لنظم وآليات المياه، بالرغم من أن شكل وموقع أو مظهر الصراع يمكن أن يتغير ويتطور، خاصة مع تغير موارد المياه ذاتها. وتعتمد المناقشة التالية أساسا على نموذج لنهري دجلة والفرات في جنوب شرق تركيا.

النطاق الجغرافي للصراع Scale

كانت فكرة النطاق موضوع اهتمام تجريبي ونظري متزايد في الجغرافيا وغيرها. حيث يعتبر النطاق مناسبا لكل من النظم والعمليات الجغرافية الطبيعية والبشرية، ولذلك فإنه له مجموعة من التعريفات والتفاهمات. ولأغراض هذه المناقشة، فإنني استخدم مفهوم النطاق للإشارة إلى كل من "النطاق الجغرافي"، أي المدى المكاني لظاهرة أو عملية، و"النطاق العملي" أي المستوى الذي تعمل عليه العمليات المعنية.(٣٧) وتعتبر الأفكار الزمنية للنطاق مناسبة أيضا لموارد المياه، خاصة عندما نتناول الطرق التي يمكن أن تتأثر بها موارد المياه بالصراعات الماضية (مثل جغرافية موارد المياه الحالية في الشرق الأوسط في ضوء حرب ١٩٦٧) أو الطرق التي يمكن من خلالها أن تؤثر موارد المياه على الصراعات الاجتماعية السياسية في المستقبل (مثل احتمالات "حروب المياه"). ومع ذلك، ولأغراض هذه المناقشة، فإنني أركز على

النطاق الجغرافي أساسا، مع اهتمام بسيط بالجوانب الزمنية. وبينما تختلف تعريفات وتفاهمات النطاق، فإنه من الضروري أن نركز على أن النطاقات تعتبر مركبة، مما يعني أنها غير ثابتة، ولكنها تتغير بالنسبة إلى أحداث وعمليات معينة، بل إنه يمكن حتى التلاعب بها أو نكرانها أو استغلالها لأهداف معينة.

وهناك صلات قليلة واضحة بين فكرة النطاق الجغرافي وموارد المياه. فمثلا، وجهت أعمال كثيرة حديثة الاهتمام إلى الحاجة إلى مراعاة العمليات المتعلقة بالمياه عبر الأحواض المتكاملة، بدلا من الاعتماد على الحدود الجيوبوليتيكية المجزأة أو غير المتوافقة التي تعرض للنظم الهيدرولوجية المعقدة والمترابطة.[٣٨] إذ إن الاهتمام بالنطاقات والعمليات على مستوى الأحواض سيشمل كل تجمعات المياه وروافد النظم النهرية المترابطة، بالإضافة إلى الأطراف والعمليات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بها. أما بالنسبة إلى حوض نهر معين، فإن هذا يمكن أن يتضمن الاهتمام بنظم ومؤسسات سياسية مختلفة تعمل على مستوى القرية أو الإقليم أو الدولة، أو الإقليم الذي يضم الدول (مثل الاتحاد الأوروبي أو كل الدول التي تشترك في حوض نهري معين)، وحتى النطاقات العالمية.[٣٩] فمثلا، يتأثر الاهتمام بموارد المياه في غرب الولايات المتحدة بالمؤسسات والعمليات الحيوية الطبيعية التي تعمل على نطاقات متعددة، بما في ذلك تأثير ظاهرة النينو على التساقط وذوبان الجليد، والتشريعات السياسية والمؤسسية المختلفة المتضمنة مع تكامل واستخدام نظم نهرية معينة (من المدن إلى الولايات، ومن الولايات المتحدة إلى المكسيك). حيث تعمل هذه العمليات والمؤسسات والتفاعلات

أيضا على تحديد وتركيب النطاقات المناسبة جزئيا. وفي حالة حوض دجلة والفرات، تركز تحليلات عديدة للتغيرات المرتبطة بالمشروع التركي الذي تقوده الدولة على الأطراف والعمليات المرتبطة بالحوض كله. وفي بعض الحالات كان هذا على حساب الاهتمام المناسب بالعمليات التي تعمل على ساحات أخرى وداخل مناطق جغرافية صغيرة، مثل داخل الإقليم الجنوبي الشرقي في تركيا ذاتها.

ويؤدي الاهتمام بالنطاقات المتعددة للتحليل إلى ظهور مجموعة من القضايا والاحتمالات المختلفة على السطح. ففي الإقليم الجنوبي الشرقي في تركيا، يمكن أن يشمل تحليل القرار الأصوب دراسة آثار الري على الاقتصادات والإيكولوجيات المحلية داخل إقليم الأناضول الجنوبي الشرقي، أو بالنسبة إلى المستخدمين أعلى وأسفل النهر في شبكات الري المنشأة حديثا (بدلا من التركيز فقط على الآثار أعلى وأسفل النهر داخل حوض النهر بصفة عامة). وبدلا من ذلك، يمكن توجيه الاهتمام إلى نطاقات الدولة، مثل دراسة آثار تغيرات النهر على تركيا ككل. إذ إن الإحصاءات التي يشار إليها عادة بأن حوض دجلة والفرات يمثل ٢٨% من إمكانات المياه العذبة في تركيا، وأن أكثر من ربع الكهرباء الهيدروليكية التركية سيقدمه هذان النهران،[٤٠] تعتبر مثالا واضحا يبرز ويؤكد ميزات تحليلات نطاق الدولة. ويمكن أن يشمل نطاق تحليل الحوض الإقليمي مراعاة الآثار بالنسبة لكل الأطراف الثلاثة، وربما مع التركيز على التكلفة بالنسبة للمستخدمين أسفل النهر، كما ذهب كثير من التحليلات.[٤١] ويمكن أن تؤثر العمليات على النطاق العالمي كثيرا على الاستخدامات أو الأوضاع المتغيرة للأنهار، مثل

التغير المناخي والآثار الهيدرولوجية المرتبطة به، أو الأنماط المتغيرة للتجارة أو المفاوضات السياسية المتعلقة بترشيح تركيا المقترح لعضوية الاتحاد الأوروبي. وكما توضح هذه الأمثلة، فإن مياه دجلة والفرات تؤثر وتتأثر بالعمليات والمؤسسات والأطراف عبر نطاقات متعددة. وفي بعض المعاني، يمكن أيضا أن يكون للاستخدامات والأوضاع المتغيرة لنظام دجلة والفرات مضامين تتعلق بإعادة التعريف والارتباطات بالنطاقات ذاتها. فمثلا، يمكن أن يصبح حوض دجلة والفرات ككل أكثر أهمية وملاءمة مع تأثير السحب المستمر أعلى النهر على النظام ككل، وفرض اهتمام أكبر على مستوى نطاق الحوض ككل. وبدلا من ذلك، فإن تنمية تركيا الاقتصادية المرتبطة بتغيير نظم الأنهار يمكن أن تشجع على إعادة تعريف النطاقات القارية، عندما تحاول تركيا الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

ويمكن فهم كل من هذه النطاقات الوظيفية بمعزل عن الآخر إلى حد ما، ولكن يجب أن تفهم أيضا على أنها ترتبط بعمليات وأطراف ونظم عبر كل نطاقات التحليل الأخرى. وبالنسبة إلى موضوع جغرافيات المياه والصراع، فإنني أقول إن تبني تحليل متعدد النطاقات يراعي نطاقات الاهتمام المتعددة وتفاعلاتها، يكشف أن الصراع يعتبر جوهريا دائما تقريبا بالنسبة للاستخدامات والتغيرات المتعلقة بموارد المياه. وكما يصف هاريس،[٤٢] فإن تناول المياه والصراع عبر نطاقات التحليل يكشف أنه حتى بدون مضامين مباشرة للعنف أو الحرب، فإن استخدامات المياه والوصول إليها غالبا ما تتضمن "جغرافيات الصراع" بشكل أو آخر.[٤٣] إذ إن جغرافيات الصراع هذه يمكن أن يكون لها العديد من المظاهر، من "الحرب"

العلنية (الماضية والحاضرة والمستقبلة) إلى التوترات والصراعات داخل القرى أو الأسر حول استخدامات موارد المياه. ويكشف الاهتمام بالعلاقات والعمليات عبر النطاقات الزمنية والمكانية المتعددة أن "الصراع" جوهري لاستخدام موارد المياه وأوضاعها، بالرغم من أن النطاق العملي أو أطراف أو مواقع هذه الصراعات يمكن أن تنتقل أو تتغير مع الزمن، أو بالنسبة إلى التغير في مورد المياه ذاته.

ويمكن أن نوسع هذا المفهوم للصراع المرتبط بموارد المياه ليشمل أيضا الاحتياجات والمتطلبات الإيكولوجية. وبهذا المعنى، يمكن أن نفهم الصراع بطريقة مختلفة، ليشمل كيف أن الاستخدامات البشرية أو تدهور نوعية المياه يمكن أن تتعارض مع الاحتياجات والمتطلبات الأخرى، مثل الحفاظ على مصايد الأسماك، أو الحفاظ على التكامل الطبيعي لنظام النهر. وبهذه الطريقة فإن التنظير الموسع للمياه والصراع يرتبط مباشرة بأفكار وانتقادات "الاستدامة"، مع اعتبار الصراع كمظهر أو دليل على عدم توافق أهداف ونتائج الاستدامة المتنوعة.[٤٤] وبعبارة أخرى، فإنه في غياب الاستدامة الكلية، حيث تستمر كل جوانب النظام بدون إضرار أحدها بالآخر، سيكون هناك صراع بشكل أو بآخر.[٤٥]

ويكشف تطبيق مفهوم جغرافيات المياه والصراع على حوض دجلة والفرات مواقع وأمثلة متعددة للصراع بالإشارة إلى كل من النطاق الجغرافي والنطاق الزمني.[٤٦] حيث يهدف التغيير الكبير الذي تستهدفه تركيا للأنهار إلى خدمة مجموعة من المقاصد،[٤٧] منها توفير مياه الري لمناطق زراعية قريبة، مع تحويلات من الأنهار لري حوالي مليوني هكتار. ومن بين الصراعات

الأخرى التي تظهر، فإن الري يُمَكِّن من سيطرة القطن والمحاصيل الأخرى كثيفة المياه، ويقلل احتمالات الاعتماد على تربية الحيوان واستراتيجيات المعيشة البديلة الأخرى. وقد خلقت جماعات مستخدمي المياه الصاعدة المصممة لإدارة البنية التحتية للري توترات سياسية جديدة حول من الذي يجب أن يدير موارد المياه، مع وجود صراعات كبيرة بالنسبة إلى الفساد المرتبط بهذه الآليات "الديمقراطية" لإدارة المياه. وهناك صراع نطاقي آخر يظهر بين متطلبات واستخدامات الري المباشرة، والاستدامة طويلة الأجل لمياه الشرب. حيث يعاد ملء خزانات المياه الجوفية بمياه ري ملوثة بالمبيدات الحشرية والمخلفات الزراعية الأخرى، وقد تهدد هذه التغيرات إمدادات مياه الشرب لأمد طويل.

ويمكن اعتبار صراعات أخرى مناسبة لنطاق القرية في المجتمعات "المستفيدة" التي تلقت مياه الري مؤخرا. حيث يمكن أن تتضمن اعتبارات نوعية على مستوى الأسرة، أو صراعات تتعلق بتوقيت وإطلاق مياه الري للمحاصيل المختلفة. فمثلا، تدور مشروعات الري الحالية في سهل حرَّان قرب الحدود مع سوريا حول إنتاج القطن، وليس التوقيت والموسمية المناسبة للفلفل الحار والمحاصيل الأخرى التي تزرعها النساء أساسا.(٤٨) ويمكن كشف هذا التعدد للصراعات بين الاستخدامات والأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة للمياه من خلال الاهتمام الصريح بنطاقات التحليل المتعددة. وتوضح هذه الأمثلة فائدة استخدام مفهوم موسع للصراع عبر المواقع والنطاقات. إذ إن القيام بذلك يسترعي الاهتمام أيضا بالشبكة المعقدة من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيكولوجية المناسبة لتغير استخدامات وأوضاع المياه. فإذا كنا أكثر قدرة على تنظير هذه

العلاقات المتبادلة، حتى وإن كان بصورة جزئية، فإننا يمكن أن نكون أكثر قدرة على فهم تنوع وتعقد الطرق التي تدخل من خلالها موارد المياه في الصراع — في الماضي أو الحاضر أو المستقبل أو عبر المواقع ونطاقات التحليل.

ويكشف الاهتمام بنطاق "دولة" تركيا مجموعة أخرى من الصراعات المترابطة بالنسبة إلى جغرافية موارد المياه المتغيرة. وتشمل منافع هذه التغيرات توفير الكهرباء المائية، والمنافع الاقتصادية المحتملة للزراعة المروية، وحتى احتمالات انخفاض الهجرة من الريف إلى المدينة مع تحسن إمكانات الدخل في المناطق الريفية. ومع ذلك، تظهر هذه التغيرات بصورة مختلفة تماما في أماكن أخرى، إذ إن قرى كاملة اختفت لإفساح الطريق أمام أعمال البنية الأساسية الضخمة. وتوضح هذه الاختلافات بين الأماكن - بالنسبة إلى التكاليف والعوائد المتباينة للتحولات المتعلقة بالمياه - مفهوم جغرافيات المياه والصراع، وذلك بالكشف عن الصراعات بين المصالح والأطراف عبر المواقع في هذه الحالة.

وهناك أيضا صراعات أخرى أكثر عنفا تعمل عبر نطاقات متعددة تناسب جغرافيات موارد المياه المتغيرة للأنهار. ويمثل تطوير نهري دجلة والفرات حجر الأساس في مشروع "تنمية إقليمية متكاملة" يهدف إلى التنمية الاقتصادية لإقليم الأناضول الجنوبي الشرقي للتغلب على التباينات طويلة الأجل بين هذا الإقليم وبقية تركيا.[٤٩] والأهم من ذلك أن هذا الإقليم هو الإقليم الإداري الوحيد الذي به غالبية كردية، وكان محور صراع أهلي مستمر خلال العقود العديدة الماضية بين الانفصاليين الأكراد والقوات الحكومية.[٥٠] ولذلك كانت جهود التغلب على التخلف الاقتصادي في الجنوب

الشرقي تهدف جزئيا إلى معالجة التباين الاجتماعي الاقتصادي الذي أشعل التطلعات الانفصالية الكردية خلال العقود العديدة الماضية. وهكذا فإن جغرافيات المياه والصراع في هذه الحالة ترتبط بصورة معقدة بين التغيرات الحالية في النظام النهري والتواريخ الماضية للصراع العنيف. وكذلك فإن المسألة الكردية يمكن أن تطفو على السطح على نطاق الحوض، وذلك لأن العلاقات بين الانفصاليين الأكراد واستخدامات المياه بين الدول المتشاطئة كانت متشابكة استطراديا ودبلوماسيا. وفي بعض الأوقات، كانت تركيا ترفض التفاوض على قضايا المياه مع غياب التزامات سوريا أدنى النهر بقطع الدعم عن الانفصاليين الأكراد.

وفي تقييمات التغيرات في دجلة والفرات، ركزت معظم التحليلات حتى الآن على القضايا المتعلقة بالحوض كله، خاصة ميزانيات المياه لكل طرف، والآثار الناتجة عن انخفاض التدفق للجيران أسفل النهر.[٥١] ويوازي التركيز على التفاعلات بين الدول والعلاقات الدبلوماسية في حالة دجلة والفرات الاتجاه العام في أدبيات المياه والصراع لصالح نطاقات الدولة والأطراف مقابل النظم والعمليات الممكنة. ولكن التركيز الضيق والأحادي غالبا على نطاقات وعمليات الدول يقيد قدرتنا على فهم تعقيد وتباين جغرافيات المياه والصراع، ويعتبر مسئولا جزئيا عن التركيز المفرط على حالات الحرب بين الدول، والتي تؤدي إلى ضعف التفوق النظري للعلاقات المتشابكة بين المياه والصراع.

وكما تظهر المناقشة السابقة للطرق التي يمكن أن تتشابك بها المياه والصراع عبر النطاقات الأخرى، فإن الاتجاه متعدد النطاقات يمكن أن يثري

هذه المناقشات. حيث يسمح الاهتمام بالعمليات والعنف بين الدول والاعتبارات التاريخية والعوامل الأخرى لنا بمراعاة العلاقات المتشابكة بين المياه والصراع. فمن خلال العمل على أسس فكرة جغرافيات المياه والصراع لفهم العمليات والعلاقات متعددة النطاقات عبر السياقات والأطراف، يمكننا تناول قضايا مثل "كيف يمكن أن تؤثر استخدامات المياه المتغيرة على السياسات والنتائج على النطاق المحلي في جنوب شرق تركيا؟"، "كيف يمكن أن تؤثر الاستخدامات أو المسحوبات الحالية أو الماضية على الأوضاع والإمكانات المستقبلية بالنسبة للقضية الكردية؟" أو "كيف يمكن أن تؤثر العمليات على النطاق العالمي على استمرار تنمية تركيا المخططة لنظام دجلة والفرات؟"

وقد درس الجغرافيون أيضا فكرة "سياسات النطاق"، حيث يمكن تكوين أو تغيير نطاقات معينة عن طريق أطراف مختلفة تبحث عن تحقيق أهداف سياسية محددة.[٥٢] ويمكن أن يتجسد المثال على ذلك في الطرق التي يظهر بها نطاق الدولة مرارا وتكرارا لبسط سيطرة وشرعية الدولة على إقليم معين. وهناك مثال واضح على المركبات السياسية للنطاق في سياق دجلة والفرات. ففي تصوير تركيا للقضايا المتعلقة بتطوير النهرين، بما في ذلك تقييمات تدفق النهرين، غالبا ما كان النهران مرتبطين ويعتبران كحوض واحد. فمثلا، يقول بيلن Bilen إن "متوسط إمكانات المياه السنوية لدجلة والفرات يبلغ معا حوالي ٨٧,٧ بليون متر مكعب".[٥٣] ويقول أيضا "من المضلل أن نركز على نهر الفرات أو نهر دجلة بمعزل عن بعضهما البعض. فهذان النهران يشكلان حوضا واحدا له إمكانات سنوية قدرها ٨٧,٢ بليون متر مكعب، ويجب اعتبارهما جزءا من نفس النظام. فليس هناك حاجز

طبيعي بين هذين النهرين، وهما يقتربان من بعضهما في الأراضي العراقية".[٥٤] ويقرر أيضا عند نقاط مختلفة أن هناك "مياها فائضة" في دجلة بحيث يمكن تحويل هذه المياه إلى الفرات لتلبية احتياجات النظام ككل (مثل التحويلات التي تجري فعلا بين النهرين في العراق). ومع ذلك، فإنه عندما نفكر في تقسيم الإسهامات والتدفقات السنوية بين الدول المشاركة في نظم النهرين،[٥٥] يتضح أن ربط النهرين معا كحوض واحد متكامل من الناحية التحليلية له أيضا مضامين سياسية كبيرة.

وتثار فكرة "الإسهامات" في نظم الأنهار عادة بالنسبة إلى الأنهار المشتركة، وتتضمن أن أقاليم معينة تساهم في تدفقات الأنهار بناء على أساس المصادر أو الروافد الأصلية لنهر معين. وقد أصبحت فكرة الإسهامات مناسبة في الاعتبارات القانونية الدولية بالنسبة إلى مصادر الأنهار المشتركة، بالرغم من وجود حجج أخرى بناء على "الحاجات" أو "الاستخدام التاريخي" أو العوامل الأخرى. ويكشف النظر إلى كل من النهرين على حدة أن تركيا تمثل "المساهم" الرئيس في الفرات، ولكنها ليست كذلك بالنسبة إلى دجلة. وعندما ننظر إلى النهرين معا كحوض مشترك، كما يقول بيلن وكما يقول المخططون الأتراك غالبا، فإن هذا يؤيد الدعاوى التركية بشأن النهرين، لأن تركيا تساهم بمقدار ٥٢,٩% من تدفقات النهرين المشتركة. ولذلك فإن هذه التركيبات النطاقية تدعم "حقوق" تركيا في تطوير كلا النهرين. وهذا جانب آخر من الطرق التي يؤثر بها النطاق على كيفية فهمنا وتحليلنا للعلاقات بين المياه والصراع، بل إنه يوضح فائدة حساسية النطاق لفهم جغرافيات الماء والصراع.

ويكشف التركيز على هذه الأنواع من الأمثلة عن توتر وغموض متعدد بالنسبة إلى جغرافيات المياه والصراع. فهناك احتمال أن يؤدي توفير مياه الري والتغيرات الأخرى المتعلقة بالمياه داخل تركيا إلى انخفاض الصراع، إذا خففت التطلعات الانفصالية الكردية. ويمكن أن يحدث هذا بالتزامن مع احتمالات تصاعد الصراع بين تركيا وجيرانها أسفل النهر: سوريا والعراق. ولذلك فإن العلاقة بين المياه والصراع في هذه الحالة يمكن أن تكشف عن توترات وتناقضات عبر المواقع والنطاقات. أما داخل تركيا، فإن منافع توفير مياه الري تسير أيضا في تناغم مع الصراعات الظاهرة الجديدة. إذ إن توفير مياه الري للمناطق الزراعية يؤدي إلى صراعات بين استراتيجيات الحياة الممكنة المختلفة، وبين توفير مياه الري ونوعية مياه الشرب، أو حتى بين أعضاء الأسرة عندما يحاول الناس التفاوض على القيود والإمكانات الجديدة المرتبطة بمشهد المياه المعدل. إلا أن هذه الأنواع من الصراعات ليست منظورة ولا متفجرة مثل حروب المياه أو العنف بين الدول، ولكن النتائج يمكن أن تكون عظيمة الأهمية بالنسبة لأفراد معينين. إذ إن الصراعات بين الأنشطة المعيشية المحتملة المختلفة، والاستخدامات المختلفة، واختلاف الوصول إلى الموارد، وحالة الحرب بين الدول، يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات طويلة الأجل وتدهور الموارد وزيادة المرض أو الوفاة. وتصبح الجهود المبذولة للتمييز بين أنواع معينة من الصراعات عن غيرها أقل أهمية مع تزايد فهم تعقيد القضايا والمسائل التي تحيط باستخدام وتدهور وتغير موارد المياه.

وكما أننا لا نستطيع أن نفهم تماما الطبيعة المتغيرة لجغرافية موارد المياه للأحواض بدون الإشارة إلى الصراع الكردي المستمر، فإننا لا نستطيع أيضا أن ندرك التغيرات الحالية والمستقبلية للأنهار بدون الاهتمام بالصراعات الأخرى، خاصة حرب الخليج في أوائل التسعينيات، وضمان العقوبات ضد العراق، وغزو واحتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة حاليا. فمن الواضح حتى للمراقب العابر أن هذه الصراعات أثرت على الإمكانات الجيوبوليتيكية لاستمرار تركيا في تطوير واستخدام الأنهار. وإذا لم تكن هناك الحرب الإيرانية- العراقية، وحرب الخليج، والتوترات بين العراق والحلفاء الغربيين لتركيا (حيث يؤثر كل منها على الوضع الجيوبوليتيكي والعسكري للعراق) هل كان يمكن أن تتحرك تركيا بشجاعة في محاولة لتغيير موارد المياه في الحوض؟ وهل كان الضغط على تركيا بالنسبة إلى استخدامات الأنهار سيتغير مع زيادة تدخل الولايات المتحدة في مستقبل العراق؟

ولذلك فإن استخدام مفهوم النطاق يلقي الضوء على مسألة المياه والصراع بعدة طرق. إذ إن الاتجاه متعدد النطاقات يؤيد فكرة أنه بدلا من التركيز على الحرب، يعتبر المفهوم الواسع للصراع مناسبا جدا لفهم الطرق التي تدخل بها المياه في تغيير جغرافيات الحرب والسلام. حيث يتجدد احتمال حدوث انتشار العنف بين الدول أو داخل الدول حتى في غياب الصراع العلني بين الدول، بسبب الاتجاه متعدد النطاقات الذي يرفض تفضيل نطاقات الدولة فقط في التحليل. ويدعم هذا الاقتراح من خلال عمل هومر ديكسون الذي يشير أيضا إلى أن تدهور الموارد المهمة قد لا يؤدي إلى عنف علني، ولكنه يمكن أن يشجع ويطيل الاضطرابات الاجتماعية

والسياسية المهمة، أو التوترات والصراعات بين الدول.(٥٦) فكما نرى من الأمثلة التاريخية، فإن الصراع العرقي أو الصراعات المماثلة داخل الدول يمكن أن تكون أكثر استمرارا وأصعب حلا مقارنة بحالة الحرب بين الدول. وتعتبر القضية الكردية المزمنة أو الوضع الإسرائيلي - الفلسطيني مجرد مثالين. ويمكن أن نتصور أيضا أنه كما أن الدول ليست الأطراف المهمة الوحيدة، فإن الحرب ليست النتيجة المهمة الوحيدة التي يمكن أن تنتج من تغيير الأوضاع والوصول إلى المياه. إذ إن الاضطرابات الاجتماعية السياسية الأخرى وأوضاع واستخدامات المياه، يمكن أن يكون لها أهمية خاصة لأفراد معينين، أو لأنماط معيشية معينة، أو لمستقبل مؤسسات وهياكل الدولة، والمصالح الأمنية.(٥٧) حيث يكشف الاهتمام الصريح بالأطراف والقضايا والعمليات متعددة النطاقات أن الصراع غالبا ما يكون جوهريا لجغرافيات موارد المياه، بالرغم من أن مدى ونطاقات ومسارات جغرافيات المياه والصراع يمكن أن تتغير.

وفي الظاهر، ينبع اهتمامنا بالعلاقة بين المياه والصراع من الاهتمام بالحد من الخسائر البشرية، والحد من تدهور النظم الطبيعية، واستنزاف الموارد، وآثار حالة الحرب الأخرى. فإذا كان اهتمامنا يتعلق بهذه الأهداف، فإن هذا يشير إلى أننا يجب أن نهتم بالصراعات العديدة المتعلقة بالمياه، والتي يمكن أن يكون لها مضامين بالنسبة إلى الرفاهية البشرية وتكامل الموارد. وكما ذكرنا في المقدمة، فإن عدم الوصول إلى مياه الشرب النظيفة يؤثر على حياة الكثيرين سنويا أكثر من حالة الحرب، ولكن إذا قارنا جهودنا لتخفيض المخاطر المرتبطة بمياه الشرب غير الآمنة بالنفقات العسكرية، أو

بالجهود المبذولة لإحباط التهديدات "الإرهابية" (على الأقل في حالة الولايات المتحدة)، سنجد أن تباينات التوترات والتكاليف كبيرة. فإذا كانت الاستخدامات غير المستدامة لموارد المياه يمكن أن تؤدي إلى توترات اجتماعية سياسية، أو توترات في القدرة على الحفاظ على النظم الإيكولوجية للمياه العذبة،[٥٨] فإن هذا يمكن أن يعني أن "السلام" الحقيقي الدائم لن يتحقق ما دامت الموارد الجوهرية للرفاهية والحياة الإنسانية - مثل المياه - ليست متاحة بصورة مستمرة وعادلة. واختصارا، قد لا يكون هناك احتمال للسلام بدون استدامة موارد المياه.

بقية الاعتبارات: المكان، والحدود، والإقليم

إن الحرب عملية مكانية بطبيعتها. إذ إن خوض الحروب لا يقتصر على تكتيكات ومناورات مكانية معينة، بل إنه غالبا ما يحدث صراحة بسبب السيطرة والمطالب المكانية والإقليمية، وفي الواقع، غالبا ما تكون الحروب بمثابة جهود لتثبيت أو رسم أو توسيع الحدود، أو مطالب دول أو مصالح أو أطراف معينة. وكما ذكرنا بالنسبة إلى نتائج حرب ١٩٦٧ في الشرق الأوسط، فإن مثل هذه المفاوضات على الأقاليم غالبا ما تكون شكلا أو موضوعا بمثابة مفاوضات على جغرافيات موارد المياه والحدود.[٥٩] فقد ذكر كثيرون أن استيلاء إسرائيل على مناطق حيوية في الحروب المتوالية كان استراتيجيا جدا من حيث السيطرة على موارد المياه. ومؤخرا، كان احتلال جنوب لبنان يضمن الوصول إلى منابع نهر الأردن. وبينما يدور حوار ساخن حول قضية ما إذا كانت ندرة موارد المياه مستقبلا ستؤدي إلى

الحرب، هناك أمثلة عديدة على الحروب والصراعات الماضية التي كانت ترتبط بشدة بالاهتمام بالسيطرة على موارد المياه والوصول إليها. إذ إن ما يجعل الإقليم مغريا للدولة قد يتمثل في سكانه أو ثرواته المعدنية أو موارده الأخرى مثل المياه.

وقد ذكر البعض أن الحملات المستمرة في العراق، للحفاظ على السيطرة على الشمال الذي يسيطر عليه الأكراد، أو الجهود العسكرية المماثلة للقوات التركية للحفاظ على جنوب شرق تركيا، كانت مدفوعة جزئيا بجهود الحفاظ على سيطرة الدولة على الإقليم المتنازع عليه والموارد الرئيسة الموجودة فيه (النفط والماء على التوالي). وكانت المياه تستخدم أيضا كأداة لزعزعة معارضي أنظمة معينة. ففي حالة العراق أيضا، أصبح التلاعب بمياه النهر لتجفيف المستنقعات الجنوبية، وبالتالي حياة عرب السبخات المتميزين من الناحية الإثنية(*)، موضوع تحقيق لجنة دولية تحت شعار محاولة "إبادة جماعية". وتجسد هذه الحالات كيف أن المياه - مثل الموارد الحيوية الأخرى - ترتبط ارتباطا وثيقا بالمكانية والحدود والإقليمية، وبجغرافية الحرب والسلام بالتبعية.

وترتبط هذه العمليات بالمكان، وتتحدد بالإقليم، ولكن هناك أيضا طرقا ينفصل بها الصراع والمياه وجغرافيات الصراع انفصالا جغرافيا في نفس الوقت. إذ إن مشروعات البنية التحتية الكبرى، سواء في جنوب شرق تركيا أو جنوب غرب الولايات المتحدة، تتغلب بصورة متزايدة على الحدود أو

(*) أي عرب "الأهوار" في جنوب العراق، والصحيح أنهم متميزون مذهبيا (أغلبية على المذهب الشيعي) وليس إثنيا كما ذهب المؤلف. (المترجم)

القيود الجغرافية المرتبطة باستخدامات موارد المياه، ذات المضامين المهمة للزراعة وهجرة السكان أو الجغرافيات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المتغيرة الأخرى. وكذلك أصبحت الحرب أقل تركيزا على الأقاليم، لأنها تدور بصورة متزايدة في الإعلام وفي الشوارع الحضرية، أو من خلال شبكات عالمية يمكن أن تكون ساعية وراء تحقيق أهداف أيديولوجية، وليس أي ثمن إقليمي. ولا تزال الطبيعة المتغيرة للصراع والمياه تفرض اقتراحات أخرى بشأن مسائل العلاقات بين المياه والصراع. ففي حالة الإرهاب البيولوجي والتهديدات الأخرى من جانب أطراف صغيرة النطاق، أو جماعات أقليات، أو الشبكات العالمية، يمكن أن تكون موارد المياه أهدافا أولية للهجمات المستقبلية. إذ إن التحالفات الجديدة المرتبطة "بالحرب على الإرهاب" أو الناتو لها أيضا مضامين للجغرافيات المتباينة للوصول إلى موارد المياه (راجع أيضا تطوير تركيا لحوض دجلة والفرات، الذي تعزز بقوة بتحالفها مع الناتو والولايات المتحدة).

وتسهل الجغرافيا دراسة هذه العمليات، ليس من خلال دراسة الحيز والمكانية فحسب، ولكن من خلال إظهار العلاقات والصلات بين القضايا والعمليات والأطراف والأماكن أيضا. إذ إن المسائل المتعلقة باستخدام وتوافر واستقرار موارد المياه تعتبر أقل اهتماما بمواقع ظهور النظم النهرية على الخرائط بالمعنى الساكن، كما هو الحال بالنسبة للإحصاءات التي يشار إليها غالبا عن عدد الأحواض النهرية المشتركة عالميا. وبدلا من ذلك، تهتم هذه المسائل بصورة متزايدة بالجغرافيات الحركية والمتغيرة لكيفية تحويل وتعديل واستخدام المياه العذبة وارتباطها بالنظم الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية المعقدة. حيث تتمتع المياه العذبة بمعنى وأهمية جديدة بالنسبة إلى هذه الجغرافيات الصاعدة المتعددة، سواء بالنسبة إلى شبكات الإرهاب العالمية، أو الجغرافيات الاقتصادية المتغيرة بالنسبة للتجارة والتمويل، أو العمليات الأخرى. حيث تظهر هذه العمليات بصورة متزايدة في أماكن غير محددة تبدو منفصلة إقليميا أحيانا، ومع ذلك تحافظ في نفس الوقت على وجودها المكاني المتميز - وذلك غالبا من خلال جغرافيات متميزة ومتفاوتة كثيرا- ويساعد الاهتمام بجغرافية ونطاق وخصوصيات وتباينات "المكان" بالنسبة إلى موارد المياه على إبراز هذه التعقيدات، ويساعد على تحديد وإظهار العلاقات المعقدة والمتغيرة بين المياه والصراع.

الهوامش

(١) بولوخ درويش "حروب المياه"؛ شابلاند "أنهار الصراع"؛ سوفر "أنهار الحرب".

(٢) راجع الفصل الرابع من الكتاب الذي بين أيدينا.

(٣) جلايك "مياه العالم"، ص ٣٩.

(٤) انظر مثلا: شويمان وشيفلر "المياه في الشرق الأوسط"؛ أو سوفر "أنهار الحرب". ولن أفصل الحوارات المتعلقة "بالأمن البيئي"، والتي غالبا ما تدور حول ما إذا كان يجب تناول القضايا البيئية في مجال الأمن، بما في ذلك العلاقة بين البيئة والدراسات الأمنية، والآثار البيئية للمركب العسكري والأمني، والحوارات التي تحاكي السؤال الرئيس في أدبيات المياه والصراع: هل ستؤدي التغيرات البيئية والندرة البيئية القادمة إلى صراعات عنيفة؟ حيث تركز الأدبيات بصفة خاصة على نطاق التفاعل بين الدول، وغالبا ما يكون لها اهتمامات أمريكية وأوروبية وعسكرية (انظر: ماتيوس "إعادة تعريف الأمن"؛ ماتيو "البيئة كقضية أمن قومي"؛ دويدني وماتيو "الأراضي المتنازع عليها"؛ دالبي "الأمن البيئي"؛ ليفي "هل البيئة قضية أمن قومي؟"؛ دمتروف "المياه والصراع والأمن"، لمناقشة هذه الحوارات).

(٥) هومر ديكسون "البيئة والندرة والعنف".

(٦) جلايك "مياه العالم"، ص ١ ــ ٢.

(٧) ماتيو "البيئة كقضية أمن قومي"، ص ١٠٩.

(٨) ورد في: فيسيلند "مياه الشرق الأوسط ــ المورد الحيوي".

(٩) انظر مثلا: كرو وسلطانة "النوع والطبقة والوصول إلى المياه" لمناقشة قضايا نهر الجانج؛ وسنيدون "صراعات المياه وأحواض الأنهار"؛ ونجويين "نهر ميكونج والصراع على الهند الصينية" لمناقشة قضايا نهر الميكونج.

(١٠) إنني أفعل ذلك لثلاثة أسباب رئيسة: التركيز الشديد على هذا الإقليم في أدبيات المياه والصراع، الجغرافيا الخاصة للإقليم باعتباره شبه جاف غالبا والذي يتصف بتاريخ شهير وكثيف من الصراعات، واهتماماتي البحثية التي تركز على تغير أوضاع واستخدامات المياه في حوض دجلة والفرات.

(١١) يصوغ مؤلفون آخرون هذه الأسئلة بصورة مختلفة. فمثلا، يصوغ هومر ديكسون في "البيئة والندرة والعنف" السؤال من منظور الندرة ويحاول أن يعرض طرقا متعددة يمكن من خلالها تعريف أو معاناة الندرة (من استيلاء النخبة على الموارد، إلى "الندرة البسيطة" المرتبطة بتدهور الموارد)، وكيف يمكن أن يرتبط هذا بالصراع. وبدلا من ذلك، يركز لو بيلون في "الإيكولوجيا السياسية للحرب" على تبعية الموارد، أو مخاطر العنف المرتبط بموارد معينة. ولكن هذه الصياغات المختلفة للمسألة ليست متعارضة بالضرورة، ولكنها تمثل جوانب مختلفة لكيفية تنظير العلاقة بين الموارد والصراعات. وانظر أيضا بيلوسو وواتس "البيئات العنيفة" لمناقشة أكثر عمومية للعنف وصلته بالتغير البيئي وقضايا الإدارة.

(١٢) هيل "أنهار جنة عدن"، ص ١٠٩ــ ١١٠.

(١٣) بيشورنر "المياه والاضطراب في الشرق الأوسط"؛ لوفي "أنهار الصراع وأنهار السلام"؛ شويمان وشيفلر "المياه في الشرق الأوسط".

(١٤) مكفري "المياه والسياسة والقانون الدولي"، ص ٩٣.

(١٥) لونرجان وبروكس "الخط الفاصل"؛ وولف "السياسة المائية على نهر الأردن".

(١٦) لو بيلون "الإيكولوجيا السياسية للحرب"، ص ٥٨٠.

(١٧) كايي "ما وراء المصافحة"؛ كايي وفيشلسون "المياه والسلام".

(١٨) أميزي وولف "المياه في الشرق الأوسط".

(١٩) لوفي "أنهار الصراع وأنهار السلام"؛ وولف "السياسة المائية على نهر الأردن".

(٢٠) لوفي "أنهار الصراع وأنهار السلام"، ص ٢٣.

(٢١) المرجع السابق؛ هيل "أنهار جنة عدن"، ص ١٦٨؛ وقد أسست حكومة الولايات المتحدة "برنامج التعاون الإقليمي" في أوائل الثمانينيات لدعم المزيد من السلام في

الشرق الأوسط من خلال التعاون الفني، وذلك بين العلماء والمهندسين من الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر. وكان الهدف العام من البرنامج تخفيف التوترات الاجتماعية والسياسية في الإقليم من خلال تصميم وتدعيم وتنفيذ مشروعات التعاون الفني والخدمات التي ستفيد الدول والمنظمات المتعاونة بصورة واضحة. حيث كانت الموارد المائية تحديدا تعتبر حاسمة في التقريب بين الدول. أبل "تأثير التعاون الفني".

(٢٢) هيل "أنهار جنة عدن"، ص ٢٨٣.

(٢٣) المرجع السابق، ٢٨٥.

(٢٤) بيلين "تركيا وقضايا المياه في الشرق الأوسط"؛ كولارز وميتشل "نهر الفرات ومشروع تنمية جنوب شرق الأناضول".

(٢٥) بيسواس "إدارة الموارد المائية الدولية"؛ كباروجلو وأونفر "الإطار المؤسسي"؛ كباروجلو "بناء نظام لحوض نهري دجلة والفرات". ومع ذلك، وفي بعض الحالات، تستخدم هذه الأنواع من التقييمات "الفنية" لتأييد موقف طرف معين من استخدام الموارد. (انظر مناقشة حجج بيلين مؤخرا في هذا الفصل عن نطاق التلاعب في توصيف قضايا واستخدامات موارد المياه).

(٢٦) كليوت "بناء نظام قانوني".

(٢٧) سوسلاند "المتنافسون المتعاونون". وانظر أيضا: وولف "السياسة المائية على نهر الأردن"؛ أميري و ولف "المياه في الشرق الأوسط".

(٢٨) سوسلاند "المتنافسون المتعاونون".

(٢٩) المرجع السابق. ومن الطريف جدا أنه خلال هذه الفترة من الاتفاق السري بين الدول، كانت إسرائيل تقول علنا إنه يحق لها أكثر من المتفق عليه في المفاوضات السرية، وتقول إنها يجب أن تحصل حتى على ٤٠% من مياه اليرموك خلال شهور الصيف.

(٣٠) أوشتروم "حكم العوام".

(٣١) براندت، مورجان، و جيرباخ "الصراعات على الموارد الطبيعية".

(٣٢) هومر ديكسون "البيئة والندرة والعنف".

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) سنيدون وآخرون "المياه المتنازع عليها"، ص ٦٦٤.

(٣٦) يتداخل هذا مع تنظيرات السلام "السلبي" في مقابل السلام "الإيجابي". حيث يشير "السلام السلبي" إلى مجرد غياب الحرب، حيث لا يحدث عنف عسكري منظم. ولكنني أرى أنه في ظل تزايد الروابط بين الشعوب والأماكن بسبب العولمة المتزايدة، يصعب التفكير في هذه المفهوم للسلام، أنه كان هناك الكثير من الحروب المتكررة والمتواصلة طوال معظم القرن الماضي. وحتى إذا كان هذا العنف يبدو مقصورا على إقليم معين أو على عدد محدود من الأطراف، فإن مضامينه وصلاته بالأماكن أو الاقتصادات أو الموارد الأخرى تجعل من الصعب تصور هذا المفهوم للسلام. وكذلك تشير فكرة "السلام الإيجابي" إلى بعض الحجج التي أقدمها في هذا الفصل أيضا. حيث تتضمن فكرة السلام الإيجابي مفهوما أكثر شمولا للسلام، بحيث تتخطى حدود غياب العنف الصريح لتشمل غياب العنف البنيوي، مثل إنكار الحقوق أو أمراض يمكن منعها. انظر: باراش وفيبل "دراسات السلام والصراع". وأنا أحاول أن أربط فكرة السلام الإيجابي الواسع بقضايا موارد المياه من خلال هذه المناقشة، وما يترتب على ذلك من إعادة تنظير الصراع المتضمن في هذه المفاهيم الواسعة بما ينطبق على أدبيات المياه والصراع.

(٣٧) للمناقشة، انظر: مارستون "البناء الاجتماعي للنطاق"؛ ديلاني ولايتنر "البناء السياسي للنطاق".

(٣٨) غالبا ما تقرر هذه الحجج الحاجة إلى الاعتراف بالوحدات "الإيكولوجية" أو "الهيدروليكية" أو "الجغرافية الإيكولوجية" التي لا تخدمها الحدود السياسية والمؤسسية جيدا. حيث ترى هذه الحجج أن نظام "الدول" يفسد التكامل والتماسك الإيكولوجي (من حيث التخطيط المتكامل بالنسبة للنظم البيئية). وربما تتدهور الدول أيضا، لأن العمليات الإيكولوجية لا تعترف بالحدود السياسية أيضا. وكما ذكر دمتروف في كتابه "المياه والصراع والأمن"، ص ٦٨٤، "يتعارض المدى المستمر للنظم الإيكولوجية

الطبيعية مع التقسيم الإقليمي للوحدات السياسية" ويمثل عقبة أمام الإدارة الفعالة، ويمثل تهديدا محتملا لتكامل الدولة.

(٣٩) سوينجيدوو "الحداثة والاختلاط" لمناقشة النطاقات الهيدروجيولوجية والاجتماعية السياسية المناسبة لإدارة المياه وقضايا الصراع.

(٤٠) أونفر "مشروع جنوب شرق الأناضول"، ص ٤٥٦.

(٤١) مثلا: بولوخ ودرويش "حروب المياه" أو لوفي "أنهار الصراع وأنهار السلام".

(٤٢) هاريس "المياه وجغرافيات صراع مشروع جنوب شرق الأناضول".

(٤٣) يعرف تعبير "جغرافيات الصراع" بمعنى غير تخصصي ليشير إلى مدى من الصراعات المتشابكة التي ترتبط بموقع أو مكان معين وتختلف عبر النطاقات، بما في ذلك طرق تأثير هذه الصراعات على الجوانب الأخرى للجغرافيات المتصلة. ولذلك فإن دراسة جغرافيات صراع جنوب شرق تركيا ستشمل تقييمات لكيفية تركيب هذا الإقليم بالنسبة إلى الصراعات السابقة (حروب استقلال تركيا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية والاضطرابات الإقليمية المتقطعة التي ميزت تاريخ الجمهورية التركية) والصراعات الحالية والمستمرة (تلك المتعلقة بالقضية الكردية والعراق المجاورة). إذ إن كل هذه الصراعات أثرت على جغرافية الإقليم بصورة كبيرة، بل وساعدت على بلورة نطاق وفكرة الإقليم الجنوبي الشرقي ذاته. وأنا أثير جغرافيات المياه والصراع كامتداد لهذا المفهوم لتوضيح التفاعل بين استخدامات المياه والوصول إليها وتكاملها، والجوانب المختلفة المتشابكة متعددة النطاقات للصراع، والتي تميز وتنتج جغرافيات (ونطاقات) معينة. انظر: هاريس "المياه وجغرافيات صراع مشروع جنوب شرق الأناضول".

(٤٤) انظر: ليلا "التنمية المستدامة"؛ أو سنيدون "الاستدامة في الاقتصادات الإيكولوجية، والإيكولوجيا، وطرق الحياة" من أجل مراجعات نقدية للاستمرارية.

(٤٥) على نحو ما جاء في: هاريس "المياه وجغرافيات صراع مشروع جنوب شرق الأناضول"، يمكن أن نقرأ أوضاع واستخدامات موارد المياه المتغيرة في جميع أنحاء العالم لنكشف "صراعات الاستمرارية" – أي الصراعات بين مختلف أفكار ومثل

الاستمرارية من أساليب الحياة إلى التكامل الإيكولوجي. حيث يتسق هذا مع الحجج المتعلقة "بالأمن البيئي"، حيث تمتد فكرة الأمن من التركيز المحدود على الصراع العنيف إلى المفاهيم الواسعة للأمن، والتي تشمل الاضطرابات البيئية والاجتماعية التي يمكن أن ترتبط بالموارد المتدهورة، ومن ثم تربط الأمن البشري بصحة النظم الإيكولوجية. وبالنسبة للمياه والصراع بصفة خاصة، يذكر دمتروف في "المياه والصراع والأمن"، ص ٦٨٣، أنه حتى بدون الصراع بين الأطراف، فإن التكامل الإيكولوجي يمكن أن يتضرر عندما تعطي الأطراف المختلفة أولوية للحاجات البشرية على المصالح والاستخدامات الأخرى المحتملة للمياه.

(٤٦) هاريس "المياه وجغرافيات صراع مشروع جنوب شرق الأناضول".

(٤٧) لمراجعة برامج هذه المشروعات انظر أونفر "مشروع جنوب شرق الأناضول".

(٤٨) انظر أيضا: هاريس "الري والنوع والجغرافيات الاجتماعية للمشهد المتغير".

(٤٩) أونفر "مشروع جنوب شرق الأناضول".

(٥٠) كيريسكي وونرو "القضية الكردية وتركيا".

(٥١) بيشورنر "المياه والاضطراب في الشرق الأوسط"؛ جلايك "مياه العالم".

(٥٢) هيرود "العمل كوسيط للعولمة وكوسيط عالمي"؛ هيرود "العمل كتطبيق عملي مكاني".

(٥٣) بيلين "تركيا وقضايا المياه في الشرق الأوسط"، ص ٥٦.

(٥٤) المرجع السابق، ص ٨٢.

(٥٥) المرجع السابق، ص ٦١.

(٥٦) هومر ديكسون "البيئة والندرة والعنف"، ص ١٧٩.

(٥٧) المرجع السابق. وهاريس "المياه وجغرافيات صراع مشروع جنوب شرق الأناضول".

(٥٨) سنيدون وآخرون "المياه المتنازع عليها". يقول المؤلفون في هذا المقال إنه في ضوء الجوانب الطبيعية الحيوية لموارد المياه، يجب توجيه اهتمام متزايد إلى العمليات الإيكولوجية والطبيعية الحيوية والكيماوية لتحسين فهم المياه والصراع.

وبصفة خاصة، هناك سبب لتوسيع المفهوم بقوة ليتخطى الاهتمام بالصراعات البشرية، ليشمل أيضا الصراع القائم بين استخدامات ومتطلبات النظم الإيكولوجية المختلفة.

(٥٩) لمناقشة العلاقات بين المياه والصراعات السابقة في حوض الأردن انظر: وولف "الإقليم "الهيدرواستراتيجي" في حوض نهر الأردن"، حيث يحاول وولف اختبار ما إذا كانت المياه هي العامل الوحيد الذي أدى إلى الصراع.

المراجع

Abel, R. *The Influence of Technical Cooperation on Reducing Tensions in the Middle East.* Lanham, MD: University Press of America, 1997.

Amery, H., and A. Wolf. *Water in the Middle East: A Geography of Peace.* Austin: University of Texas Press, 2000.

Barash, D., and C. Webel. *Peace and Conflict Studies.* Thousand Oaks, CA: Sage, 2002.

Beschorner, N. *Water and Instability in the Middle East.* London: Brassey's for the International Institute of Strategic Studies, 1992.

Bilen, Ö. *Turkey and Water Issues in the Middle East.* Ankara: Southeastern Anatolia Project (GAP) Regional Development Administration, 1997.

Biswas, A. K. "Management of International Water Resources: Some Recent Developments." In *International Waters of the Middle East: From Euphrates-Tigris to Nile*, ed. A. K. Biswas, 185–203. Bombay: Oxford University Press, 1994.

Brandt, L. K., J. Morgan, and L. Gerlach. *Conflicts over Natural Resources: A Discussion of Positive Outcomes.* Discussion Paper, Strategic Management Research Center. Minneapolis: University of Minnesota, 1991.

Bulloch, J., and A. Darwish. *Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East.* London: Gollancz, 1993.

Cox, K. "Spaces of Dependence, Spaces of Engagement, and the Politics of Scale; or, Looking for Local Politics." *Political Geography* 17 (1998): 1–23.

Crow, B., and F. Sultana. "Gender, Class, and Access to Water: Three Cases in a Poor and Crowded Delta." *Society and Natural Resources* 15 (2002): 709–724.

Dalby, S. *Environmental Security.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 2002.

Delaney, D., and H. Leitner. "The Political Construction of Scale." *Political Geography* 16 (1997): 93–97.

Deudney, D., and R. Matthew. *Contested Grounds: Security and Conflict in the New Environmental Politics.* Albany: State University of New York Press, 1999.

Dmitrov, R. "Water, Conflict, and Security: A Conceptual Minefield." *Society and Natural Resources* 15 (2002): 677–691.

Gleick, P. H. *The World's Water: The Biennial Report on Freshwater Resources (1998–1999).* Washington, DC: Island, 1998.

Harris, L. "Water and Conflict Geographies of the Southeastern Anatolia Project." *Society and Natural Resources* 15 (2002): 743–759.

Harris, L. "Irrigation, Gender, and the Social Geographies of the Changing Landscape." *Environment and Planning D: Society and Space*, forthcoming.

Herod, A. "Labor as an Agent of Globalization and as a Global Agent." In *Spaces of Globalization: Reasserting the Power of the Local*, ed. K. Cox, 167–200. New York: Guilford, 1997.

Herod, A. "Labor's Spatial Praxis and the Geography of Contract Bargaining in the US East Coast Longshore Industry, 1953–1989." *Political Geography* 16 (1997): 145–170.

Hillel, D. *Rivers of Eden: The Struggle for Water and the Quest for Peace in the Middle East.* New York: Oxford University Press, 1994.

Homer-Dixon, T. *Environment, Scarcity, and Violence.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Kally, E., and G. Fishelson. *Water and Peace: Water Resources and the Arab-Israeli Peace Process.* Westport, CT: Praeger, 1993.

Kaye, D. *Beyond the Handshake: Multilateral Cooperation in the Arab-Israeli Peace Process, 1991–1996*. New York: Columbia University Press, 2001.

Kıbaroğlu, A. *Building a Regime for the Tigris-Euphrates River Basin*. New York: Kluwer International Law, 2002.

Kıbaroğlu, A., and O. Ünver. "An Institutional Framework for Facilitating Cooperation in the Euphrates-Tigris Basin." *International Negotiation* 5 (2000): 311–330.

Kirişci, K., and G. M. Winrow. *The Kurdish Question and Turkey: An Example of Trans-state Ethnic Conflict*. London: Cass, 1997.

Kliot, N. "Building a Legal Regime for the Jordan-Yarmouk River System: Lessons from Other International Rivers." In *The Peaceful Management of Transboundary Resources*, ed. G. Blake, W. Hildesley, M. Pratt, R. Ridley, and C. Schofield, 187–202. Boston: Graham and Trotman, 1995.

Kolars, J. F., and W. A. Mitchell. *The Euphrates River and the Southeast Anatolia Development Project*. Carbondale: Southern Illinois University Press, 1991.

Le Billon, P. "The Political Ecology of War: Natural Resources and Armed Conflicts." *Political Geography* 20 (2001): 561–584.

Lélé, S. "Sustainable Development: A Critical Review." *World Development* 19 (1991): 607–621.

Levy, M. "Is the Environment a National Security Issue?" *International Security* 20 (1995): 35–62.

Lonergan, S., and D. Brooks. *Watershed: The Role of Fresh Water in the Israeli-Palestinian Conflict*. Ottawa: International Development Research Center, 1994.

Lowi, M. "Rivers of Conflict, Rivers of Peace." *Journal of International Affairs* 49 (1995): 123–144.

Marston, S. A. "The Social Construction of Scale." *Progress in Human Geography* 24 (2000): 219–242.

Matthew, R. A. "The Environment as a National Security Issue." *Journal of Policy History* (2000): 101–122.

Matthews, J. "Redefining Security." *Foreign Affairs* 68 (1989): 162–177.

McCaffrey, S. C. "Water, Politics, and International Law." In *Water in Crisis: A Guide to the World's Freshwater Resources*, ed. P. Gleick, 92–104. New York: Oxford University Press, 1993.

Nguyen, T. *The Mekong River and the Struggle for Indochina: Water, War, and Peace*. Westport, CT: Praeger, 1999.

Ostrom, E. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Peluso, N., and M. Watts, eds. *Violent Environments*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2001.

Scheumann, W., and M. Schiffler, eds. *Water in the Middle East: Potential for Conflicts and Prospects for Cooperation*. Berlin: Springer, 1998.

Shapland, G. *Rivers of Discord: International Water Disputes in the Middle East*. New York: St. Martin's, 1997.

Sneddon, C. " 'Sustainability' in Ecological Economies, Ecology, and Livelihoods: A Review." *Progress in Human Geography* 24 (2000): 520–549.

Sneddon, C. "Water Conflicts and River Basins: The Contradictions of Comanagement and Scale in Northeast Thailand." *Society and Natural Resources* 15 (2002): 725–742.

Sneddon, C., L. Harris, R. Dmitrov, and U. Ozesmi. "Contested Waters: Conflict, Scale, and Sustainability in Aquatic Socioecological Systems." *Society and Natural Resources* 15 (2002): 663–675.

Sofer, A. *Rivers of Fire: The Conflict over Water in the Middle East.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1999.

Sosland, J. "Cooperating Rivals: The Water Scarcity Threat in the Arab-Israeli Arena—The Yarmouk River Case." Paper presented at the International Studies Association, Minneapolis, Minnesota, 1997.

Swyngedouw, E. "Modernity and Hybridity: Nature, Regeneracioismo, and the Production of the Spanish Waterscape." *Annals of the Association of American Geographers* 89 (1999): 443–465.

Ünver, I. H. O. "Southeastern Anatolia Integrated Development Project (GAP), Turkey: An Overview of Issues of Sustainability," *Water Resources Development* 13 (1997a), 187–207.

Ünver, I. H. O. "Southeastern Anatolia Project (GAP)." *Water Resources Development* 13 (1997b): 453–483.

Vesilind, P. "Middle East Water—Critical Resource." *National Geographic* (May 1993): 38–71.

Wolf, A. *Hydropolitics along the Jordan River: Scarce Water and Its Impact on the Arab-Israeli Conflict.* Tokyo and New York: United Nations University Press, 1995.

Wolf, A. " 'Hydrostrategic' Territory in the Jordan Basin: Water, War, and Arab-Israeli Peace Negotiations." In *Water in the Middle East: A Geography of Peace*, ed. H. Amery, and A. Wolf, 63–120. Austin: University of Texas Press, 2000.

الفصل الرابع عشر

أيديولوجيا المكان والنزاع بين الدول

اعتبارات مقارنة

بقلم: أليكسندر مارفي ALEXANDERB. MURPHY

نحن نحيا فى عالم غير مستقر على الإطلاق؛ حيث تزخر الصحف بقصص عن تهديدات إرهابية ومخزونات من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والجهود التى تبذلها الدول للحصول على الأسلحة النووية. وفى نفس الوقت تستمر النزاعات القديمة داخل الدول وفيما بينها فتتحكم فى حياة من يعيشون فى أوضاع متنوعة كما هو الحال فى إسرائيل وفلسطين وجنوب السودان والحدود الهندية الباكستانية وداخل كولومبيا. وتتسم القضايا التى تكمن وراء هذه النزاعات بنفس التنوع الذى يميز أوضاعها الجغرافية، ويجمعها أمر واحد وهو المنطق الإقليمى لنظام الدولة الحديثة.

قد تبدو العبارة التى سبق ذكرها بديهية بالنسبة للصراعات التى تقع داخل الدولة فيما بين المجموعات العرقية أو بالنسبة للصراعات الحدودية بين الدول نظرا للارتباط الواضح بين هذه النزاعات والمدى الإقليمى للدولة الحديثة. ومع ذلك فحتى الأنشطة الإرهابية الدولية المرتبطة ببعض الحركات أو التنظيمات مثل تنظيم القاعدة لا يمكن فهمها دون الرجوع إلى المعايير الإقليمية الدولية السائدة. ويرجع ذلك إلى أن النظام الجغرافى السياسى يعد محفزاً أساسيا بالنسبة لمثل هذه التنظيمات وكذلك لأن الردود الدولية على الأعمال الإرهابية تأتى فى أحيان كثيرة من داخل الدول ومن خلالها. فلنتأمل على سبيل المثال ملابسات الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. فمن بين الأسباب المعلنة لهذه الهجمات كان السبب الرئيسى هو الشعور بتآكل السيادة السياسية والثقافية فى

العالم الإسلامى، والذى يرمز إليه مثلا وجود قواعد عسكرية أمريكية فى المملكة العربية السعودية وعدد من أنظمة الحكم العلمانية ذات التوجهات الغربية فى المنطقة. وعلى الطرف الآخر من المعادلة، جاء رد الإدارة الأمريكية فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى صورة تركيز اهتمامها على "إحداث تغيير فى نظام الحكم" فى أفغانستان أولاً ثم العراق.

وفى ضوء هذه الخلفية تتضح أهمية السعى إلى فهم المنطق الإقليمى لنظام الدولة الحديثة ودورها فى أنماط النزاعات المختلفة. ولقد شهدت العقود الأخيرة أعمالاً كثيرة فى هذا الإطار. ولقد أولى الباحثون الذين قاموا بالتركيز على مفهوم الدولة القومية اهتماما كبيرا للفجوة بين إدراك الواقع والواقع ذاته والتى تكمن وراء المفهوم وألقوا الضوء على تأثيرها الذى يشكل ضررا على الدول ذات التنوع الثقافى[١]. لقد أدى تجدد الاهتمام بطبيعة السيادة إلى ظهور أدبيات تتقصى الأصول الاجتماعية وعواقب تنظيم سطح الأرض إلى مجموعة من الفضاءات غير المتداخلة ذات الاستقلال القانونى[٢]. قامت الدراسات المتعلقة بإقليمية الدولة بإلقاء الضوء على العمليات التى يتم من خلالها ترسيم حدود الدول[٣]، كما ألقت الضوء أيضا على المفاهيم السائدة عن الشرعية والتى تؤثر فى سبل وأماكن متابعة المطالبات الإقليمية[٤]. ولقد تناول كثيرون السبل التى اختارت من خلالها منظومة الدولة ذاتها الخيال الجغرافى مما جعل من الدولة وحدة تحليل مميزة وأخفى طبيعة وأهمية الأنماط والعمليات التى تتجاوز حدود الدولة[٥].

قام البحث الأكاديمى فى هذا الإطار بوضع الحراك الإقليمي ذي الصبغة العامة لنظام الدولة الحديثة تحت مظلة التمحيص، وسعى العديد من المعلقين إلى وضع دراساتهم حول صراعات محددة فى إطار هذا الحراك[٦].

ولقد أظهروا بذلك أهمية تجاوز نطاق الدولة فى دراسات الحرب والسلام. ونظرا للاهتمام المتزايد بعمليات التفاعل التى تتكشف على نطاق الدولة ونطاقات أكبر فإنه من الأهمية بمكان أن نأخذ فى الاعتبار الطريقة التي يتم بها وضع المفاهيم الخاصة بالنطاق الأكبر لهذه العمليات. فحتى يومنا هذا ينصب جل الاهتمام على العمليات التى تظهر على النطاق العالمى (مثل العولمة الاقتصادية والترتيبات الجيوسياسية العالمية)، مصحوبة بتحليل الوسائل التى تشكل هذه العمليات من خلالها أعمال الدولة. وثمة عمليات أخرى توحد العديد من الدول ولكنها لا تظهر على النطاق العالمى (مثل العمليات المرتبطة بالجهود المبذولة لإقامة تحالفات بين دول بعينها تقوم على قواسم سياسية أو اقتصادية أو ثقافية مشتركة وملموسة). وتتم هذه العمليات بين كل من النطاق العالمى ونطاق الدولة ولذلك يمكن تسمية هذه العمليات باسم العمليات ذات النطاق المتوسط mesoscale.

تأتى أهمية التركيز على النطاق المتوسط نتيجة لحقيقة أن بعض الدول، وليس جميعها، تتقاسم الفهم الإقليمى الذى يؤثر على طريقة رؤيتهم للحدود. وتلعب الصور المجيدة التى يرسمها شعب إحدى الدول أو الإمبراطوريات لأسلافه دورا مهما فى إضفاء الشرعية على مطالبات إقليمية محددة لعدد من الدول. فلا يمكن فهم الأيديولوجية الإقليمية اليونانية الحديثة دون الرجوع إلى الدور الرمزى الذى يمنحه اليونانيون لليونان القديمة، على النحو ذاته الذى يضع فى إطاره المصريون والإيرانيون والصينيون أيديولوجياتهم الإقليمية فى ضوء الحدود السياسية الإقليمية لدولهم القديمة. ولكن بعض الدول مثل السودان وإندونيسيا وتشيلى تفتقر إلى مثل هذه المرجعيات التاريخية تماما مما يعنى أن المطالبات الإقليمية فى الحالة الثانية تقتضى أن تقوم على أسس

مختلفة عن نظيراتها فى اليونان ومصر والصين وأن تصحبها مضامين واضحة لأنواع المطالبات الإقليمية التى قد أو سوف يسعون لتحقيقها.

تشير الأمثلة السابقة إلى أن هناك ما نتعلمه من خلال دراستنا للنطاق المتوسط. فبحكم التعريف تسير العمليات الخاصة بالنطاق المتوسط فى إطار المنطق الأكثر عمومية لنظام الدولة الحديثة، فإن هذه العمليات لا تتواجد فى أى مكان آخر. فهى نتاج التلاقى بين المنطق الإقليمى لنظام الدولة الحديثة والظروف المشتركة بين العديد من الحالات وليس جميعها. يحدد هذا الفصل – فى ضوء دراسة منشورة عام ٢٠٠٢ [٧]– مجموعة من الظروف المتعلقة بالنطاق المتوسط والتى تؤثر على تطور ما أطلق عليه "أنظمة الشرعية الإقليمية" داخل الدول. وتتألف هذه الأنظمة من المؤسسات والممارسات والمحادثات التى تهدف إلى إضفاء الشرعية على تصور إقليمى محدد لدولة ما. وبعد دراسة طبيعة هذه الظروف سيتناول الفصل تأثيراتها بالنسبة للصراعات الحدودية التقليدية بين الدول ثم تأثيراتها بالنسبة للصراعات التى تمثل تحديا لاستقرار النظام الدولى المعاصر.

تأثير النطاق المتوسط على إقليمية الدولة

يرتبط تطور نظام الدولة الحديثة ارتباطا وثيقا بظهور مفهومين لهما دلالة إقليمية واضحة وهما السيادة والدولة القومية. يفترض المفهوم الأول مسبقا وجود عالم من الفضاءات القانونية المنفصلة والتى تتمتع بالحكم الذاتى من الناحية النظرية فيما يتعلق ببعضها البعض. أما المفهوم الثانى فيفترض وجود صلة مكانية بين نمط الفضاءات المنفصلة (أى الدول) على سطح

الأرض وتوزيع الشعوب التى يجمعها شعور بالتاريخ الثقافى المشترك والرغبة فى تولي زمام أمورهم (أى الأمم بالمعنى الأصلى للكلمة). وعلى الرغم من تنوع الأدبيات التى تتناول الجوانب المتعلقة بهذين المفهومين(٨) فثمة إجماع واسع النطاق حول دلالتهما الأساسية بالنسبة لنظام الدولة الحديثة. ففى بعض النواحى العامة يمثل هذان المفهومان القواعد – أو على الأقل الأهداف – التى تحكم الممارسة الشرعية للسلطة داخل الدولة.

يشير ما سبق إلى أن مفهوميّ السيادة والدولة القومية يحددان الجهود التى تبذلها الدولة لكسب السلطة وممارستها داخل إطار الساحة الدولية. قد تختلف أنظمة الدول السياسية والجغرافيات الثقافية الداخلية والاحتمالات الاقتصادية على نحو كبير ولكن ترتبط شرعيتها كدول بالأفكار الإقليمية المعيارية التى تتعلق بهذين المفهومين (أى أنه ينبغى أن تكون الدول أقاليم منفصلة وأن يكون نمطها انعكاسا للأمم). وبالتالي، فإن أولئك المشاركين فى بناء الدولة (وفى بعض الأحيان يطلق على ذلك بناء الأمة) يسعون إلى تأييد فكرة أن إقليم الدولة ما هو إلا إقليم منفصل ويجسد (وعلى الأقل يستطيع أن يجسد) أمة واحدة. ويفسر ذلك اعتياد النخب السياسية داخل الدول على الرجوع إلى الطابع الموحد لأراضى الدولة بغض النظر عن تنوعها المادى أو الاجتماعى أو الاقتصادى. وعلى نحو مماثل يفسر ذلك تطلع معظم النخب السياسية إلى الحديث نيابة عن الأمة – بالإشارة إلى جميع من يحيا داخل أراضى الدولة – بغض النظر عن الانقسامات العرقية القومية التى قد توجد داخلها.

إن التركيز على طبيعة الجدل الدائر حول هذا النوع له آثار واضحة على فهم بناء أنظمة الشرعية الإقليمية. فمثل هذه الأنظمة تمثل عنصرا

حاسما فى بناء الدولة نظرا لدورها فى إثبات وتبرير الأساس الإقليمى الخاص الذى يدعم قومية الدولة. وهذه الأنظمة بالطبع جزء لا يتجزأ من المجهود المبذول لتعزيز قومية الدولة. تفترض الأيديولوجية القومية افتراضا مسبقا تمايز إحدى الجماعات البشرية وأحقيتها فى السيطرة على شئونها الخاصة. وتقع التفاهمات الإقليمية فى قلب هذه المخاوف؛ حيث تقوم بدور رمزى ورئيسى فى بناء هوية الجماعة والحفاظ عليها، كما ينظر إليها باعتبارها ضرورية لقدرة الجماعة على ممارسة حق تقرير المصير. ومن هنا تنبني الحركات القومية وتستمر حول إطار التمثيلات الإقليمية الخاصة. ويؤدى التأكيد المتكرر على هذه التمثيلات على صفحات الكتب المدرسية وجدران المكاتب الحكومية وطوابع البريد ومن خلال وسائل الإعلام إلى تعزيز مفاهيم الهوية القومية بصورة مستمرة(٩).

نظرا لضرورة تطوير أنظمة الشرعية الدولية فى بيئة معيارية تمتاز بوحدة إقليمية وعرقية وثقافية فإن هذه الأنظمة لا تلعب وفقاً لهذه المعايير. ومع هذا فإن النخب السياسية للدولة تتخذ أوضاعا مختلفة تماماً فى جهودهم لتعزيز مفاهيم الوحدة سواءً كانت إقليمية أم عرقية وثقافية وذلك لأن بعض الدول شهدت تطورا فى الأماكن التى ترسخت فيها مفاهيم محددة للوحدة، بعكس بعض الدول الأخرى. إن إدراك "الأوضاع" المختلفة للدول فى هذا الصدد يقدم رؤية نافذة حول النطاق المتوسط الذى يؤثر على إقليمية الدولة.

لا تقع دولتان بالطبع فى نفس الموقف عند بناء أنظمة الشرعية الإقليمية ولكن ثمة مجموعة من التفاهمات التاريخية الجغرافية المحددة التى ترتبط بتنمية بعض (وليس جميع) الدول التى تطلب النخب السياسية مساعدتها الفاعلة

نظرا لتعبيرها الواضح عن المعايير الإقليمية لنظام الدولة الحديثة. وتقترح دراسة الجدل الدائر المتكرر فى الخطاب الخاص بقومية الدولة أنواع التفاهمات التاريخية الجغرافية التى تتناسب مع هذه المعايير[١٠]:

١- تمثل الدولة موطنا تاريخيا لمجموعة ثقافية عرقية متميزة (مثل فرنسا، بولندا)

٢- الدولة وحدة بيئية مادية مميزة (مثل المجر، أستراليا)

٣- تعد الدولة تجسيدا حديثا لكيان سياسى إقليمى قديم (مثل مصر، منغوليا)

يجب أن نؤكد على أن كل ذلك يعد جدلا أيديولوجيا مما يعنى أنه ليس بوسعنا افتراض أنه يعكس بالضرورة واقعا تاريخيا أو جغرافيا تجريبيا. أو بقول آخر فإن هذا الجدل الأيديولوجى وسيلة لإضفاء المثالية على الظروف التاريخية والجغرافية لتعزيز مفاهيم الوحدة. وفى الوقت نفسه لا تستطيع النخب السياسية تقديم الحجج التى تسير عكس اتجاه التفاهمات السائدة حول الظرف التاريخى والجغرافى. فعلى سبيل المثال لا يستطيع قادة الحكومة فى نيجيريا التأكيد بسهولة على أن بلدهم موطن لمجموعة ثقافية عرقية واحدة، مثلما يعجز نظراؤهم فى المكسيك عن الادعاء بأن بلدهم تشكل وحدة بيئية مادية، أو القادة السياسيون فى تشيلى أن يؤكدوا على أن دولتهم تمثل تجسيداً حديثا لدولة أو إمبراطورية تاريخية عظيمة.

إن المقصود هنا هو أن أنظمة الشرعية الإقليمية تتأثر بالسياق الجغرافى والمحور الأيديولوجى الذى تتطور من خلاله. ويستطيع بعض قادة

الدول (بل يقومون بذلك بالفعل) اللجوء إلى الحجج المتعلقة بالأهمية الثقافية العرقية التاريخية لبلدهم، بينما يسلط البعض الضوء على الوحدة البيئية المادية للدولة ويلفت الآخرون الانتباه إلى التشكيلات السياسية الإقليمية المسبقة التى أدت إلى قيام دول حديثة مما أثار الكثير من الجدل. كما يستطيع القادة فى دول بعينها الاعتماد على أكثر من خطاب فى هذا الصدد (مثل اليابان بوصفها موطناً عرقيا وثقافيا ووحدة بيئية مادية). وعلى العكس من ذلك لا يستطيع العديد من قادة الدول الالتفات إلى أى من هذه الحجج (مثل قادة العديد من دول المستعمرات السابقة فى إفريقيا). من الممكن إذا أن نفكر فى وضع أنظمة الشرعية الإقليمية فى إطار أربعة نطاقات متوسطة وهى النطاقات الثلاثة السابقة وفئة رابعة تمثل عدم توافر الحجج الثلاث السائدة بشأن الوحدة الثقافية أو الطبيعية أو السياسية المسبقة.

لا يمكن التأكيد على نحو كاف بأن هذه دراسة تصنيفية للأيديولوجيات التى تضرب بجذورها فى الجغرافيا وليست ذات صلة بأى واقع جغرافى. فالدول التى تطالب بوطن ذي مرجعية عرقية واحدة لا تتسم تقريبا بالتجانس العرقي، كما أن المجموعات العرقية التى يفترض إقامة هذه الدول حولها تمثل فى ذاتها بنى اجتماعية متداخلة[١١]. وعلى نحو مماثل فإن ما يشكل وحدة طبيعية هو عقلية الرائى، ويظل المدى الذى ينظر من خلاله للدول الحديثة على أنها تمثل سليلا مباشرا للدول أو الإمبراطوريات القديمة قضية غير محسومة. إن الهدف من الدراسة التصنيفية هو تعزيز التفكير حول المكان الذى تستخدم خلاله النخب السياسية ظروفا إنسانية أو جغرافية مادية معينة لتعزيز أنظمة الشرعية الإقليمية، وهو ما يمثل نقطة الانطلاق للتفكر بشأن مدى تأثير اختلاف مواقف الدولة والإقليم على الساحة العالمية للحرب والسلام.

التأثير على النزاعات الحدودية

خلال الخمسين سنة الماضية كانت الحدود المتنازع عليها فى صميم أغلب النزاعات التى نشبت بين الدول[١٢]. وتتراوح خلافات الحدود بين جدال حول قطع إقليمية صغيرة بطول الحدود الدولية (مثل شيلى والأرجنتين) والحالات التى تسعى خلالها الدول إلى إحداث تغيير كبير فى ترتيب الخريطة السياسية (كما فى حالة الهند وباكستان). وينطوى عدد من هذه الحالات على أقاليم ذات قيمة اقتصادية أو استراتيجية واضحة، إلا أن الكثير منها لا يعبأ بذلك على الإطلاق. فلماذا هذا القتال بين الهند وباكستان أحيانا حول مناطق نائية لا يسكنها الكثيرون؟ ولم سعت فنزويلا للمطالبة بأحقيتها فى جزء كبير من جويانا على الرغم من أن جزءا كبيرا من الإقليم المعنى غير صالح للسكن وعلى الرغم أيضا من الضغوط الدولية على فنزويلا للتنازل عن ذلك؟ ليس بوسع المرء الإجابة عن هذه التساؤلات دون أن يأخذ فى الاعتبار أنظمة الشرعية الإقليمية التى تشكل الإطار العام لهذه النزاعات.

تستند أنظمة الشرعية الإقليمية إلى تفاهمات معينة تتعلق باستحقاق الدولة لقطعة معينة على سطح الأرض، وبالتالى تعود جذور ذلك الشعور بالاستحقاق إلى الصورة المتخيلة للدولة. ويحدث ذلك عندما يبدأ تفعيل ظروف النطاق المتوسط سالفة الذكر والتى تؤثر على إقليمية الدولة. فدولة مثل أنجولا والتى تحررت من عباءة الحكم الاستعمارى البرتغالى فى إفريقيا وشملت إقليما ظن الكثيرون طوال فترة طويلة أنه متنوع على الصعيدين العرقى والمادى ليس بوسعها إلا أن ترى نفسها وحدة جغرافية منحها إياها القدر والقوى الخارجية[١٣]. وفى ظل هذه الظروف فإن معارضة السيطرة

الداخلية كانت المحفز الرئيسى لحركة استقلال أنجولا، وكان يتعين بناء نظام الشرعية الإقليمية للدولة الوليدة حول البناء الجغرافى الوحيد وهو الإقليم الذى تم منحه للبرتغال فى المؤتمر الذى عقد عام ١٨٥٥ فى برلين. وبالإضافة إلى ذلك فنظرا لعدم تغير الشخصية المكانية لذلك الإقليم منذ ذلك الوقت (باستثناء حالة بسيطة واحدة) فثمة أساس للنزاع حول حدود أنجولا الدولية. وليس من المستغرب إذا إن أنجولا لم تدخل فى أى صراعات حدودية مع جيرانها. (فانتشار النزاع داخلها شأن آخر بالطبع).

على النقيض من ذلك، فلنأخذ فى الاعتبار النزاعات الإقليمية طويلة الأمد بين كل من اليونان وتركيا. فلقد تركزت هذه النزاعات على الجزر قبالة ساحل تركيا الغربى، وعلى نحو غير مباشر، على جزيرة قبرص[١٤]. فثمة أبعاد استراتيجية وإقليمية واضحة لهذه النزاعات؛ حيث يوجد نفط فى الجرف القارى قبالة ساحل تركيا الغربى على سبيل المثال. ومع هذا فإن النزاعات تضرب بجذورها أيضا فى أنظمة الشرعية الإقليمية التى شهدت تطورا فى كل من تركيا واليونان الحديثتين. ففى حالة اليونان ثمة رباط لا ينفصم بين هذا النظام وفكرة أن اليونان الحديثة تمثل امتدادا لإمبراطورية عظمى وقديمة[١٥]. وفى ظل هذه الظروف لا يمكن تقييم رد فعل اليونان إزاء الغزو التركى لقبرص عام ١٩٧٤ فى إطار اقتصادى أو استراتيجى. وكما تؤكد وزارة الخارجية اليونانية بوضوح فى ورقة بحثية حول خلفية السياسة الخارجية لقبرص:

لقد ارتبط اسم قبرص دائما بكل من الأساطير اليونانية (ولعل أشهرها أنها مسقط رأس أفروديت) والتاريخ. فلقد استقر الآخيون اليونان فى قبرص

فى العام ١٤٠٠ قبل الميلاد تقريبا. وكانت الجزيرة جزءا لا يتجزأ من عالم هوميروس الذى استخدم بالطبع كلمة "قبرص". ومنذ ذلك الحين مرت قبرص بنفس الأطوار التاريخية الكبرى التى مرت بها اليونان (مثل المدن المستقلة التى كانت تحت قيادة حكام مثل إفاجوراس الذى لعب دورا مهما فى تاريخ اليونان، والمشاركة فى الحملات التى قام بها الإسكندر الأكبر والفترة الهيللينية بقيادة خلفائه، والغزو الرومانى والإمبراطورية البيزنطية). وفى أعقاب أفول الإمبراطورية البيزنطية أصبحت جزيرة قبرص، شأنها شأن سائر اليونان، تحت الحكم الأجنبى ولا سيما الصليبيين [الفرنجة] عام ١١٩١ والأتراك عام ١٥٧١. ومع ذلك احتفظت الجزيرة بهويتها اليونانية على مر التاريخ حيث لم يطرأ أى تغيير على الدين والثقافة واللغة والوعى بالحضارة اليونانية للغالبية العظمى من سكانها وذلك على الرغم من موقعها الجغرافى غير المميز (بُعدها عن اليونان) والهجمات والاحتلال المتواصل ووجود لغات أجنبية وكذلك الديانات والحضارات التى خضعت لها طوال قرون عديدة[١٦].

من الواضح وجود مخاطرة فى هذا الصدد تختلف اختلافا كبيرا عن الوضع بطول حدود أنجولا. فنظرا لوجود اليونان الحديثة داخل الإطار العام الذى يتعلق باليونان القديمة على الصعيد السياسى والإقليمى والحدودى فإن القضايا المتعلقة بامتدادها الإقليمى تختلف تماما عن حالة أنجولا.

إذا كانت حالة اليونان وتركيا قد ألقت الضوء على الترتيبات التاريخية السياسية والجغرافية فى التعبير عن المطالب الإقليمية، فإن العلاقة بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا تقدم رؤية ثاقبة حول المشكلات الناجمة

عن عدم توافق حدود الدولة مع مزيج من المفاهيم البيئية والعرقية. فلقد سعى الأيرلنديون الذين حاربوا من أجل الاستقلال عن بريطانيا العظمى فى أوائل القرن العشرين إلى تخليص "أيرلندا" من السيطرة الخارجية(١٧). وإذا كانت حركة الاستقلال داخل الإطار الثقافى العرقى فحسب، فلربما كان من الأيسر قبول فكرة أن منطقة أيرلندا الشمالية التى وقعت تحت سيطرة المستوطنين البريطانيين (وهى منطقة أقل مساحة من أيرلندا الشمالية الحالية) لن تصير جزءاً من أيرلندا المستقلة، إلا أن الجزيرة كانت تعتبر وحدة طبيعية مما كان يعنى أن أى حل لا يتضمن الاستقلال التام للجزيرة كان يعد أمرا غير مرضٍ(١٨). ونتيجة لذلك شهد نظام الشرعية الإقليمية تطورا فى جمهورية أيرلندا حيث كان لهذا النظام جذور عميقة فى فكرة الوحدة العرقية الدينية الجزرية. وترتب على ذلك أن جمهورية أيرلندا لم تنظر إلى أيرلندا الشمالية كجزء من دولة مجاورة. ونظرا للعديد من الأسباب العملية لم تمارس جمهورية أيرلندا ضغطا شديدا للمطالبة بأيرلندا الشمالية، فإن مشاركتها المستمرة فى قضية شمال أيرلندا تصبح أمرا منطقيا عندما يتأمل المرء الأسس الأيديولوجية لنظام الشرعية الإقليمية الخاص بجمهورية أيرلندا.

إن الأمثلة السابقة تشير إلى أن تحديد وضع الدولة فيما يتعلق بالعناصر الأيديولوجية الأربعة ذات الجذور الجغرافية والتى سبق تناولها من الممكن أن يكون له عميق الأثر على قضايا الحدود المشتركة بين الدول. ومع ذلك فإن التركيز على هذه العناصر الخاصة بالنطاق المتوسط (على النقيض من وصف الحالات الفردية) يصبح منطقيا فقط عندما تطرح هذه العناصر رؤى ثاقبة حول النقاط المشتركة بين العديد من الحالات. ولا ينبغى أن نفكر بشأن هذه العناصر بطريقة حتمية فى بحثنا عن هذه النقاط

المشتركة. إن وجود نظام الشرعية الإقليمية يضرب بجذوره فى عنصر أو آخر لا يعنى أن الدولة ستتبنى بالضرورة موقفا خاصا فى مسألة الحدود بين الدول، وتخضع هذه الأمور على نحو حتمى لمجموعة من العوامل السياسية والثقافية والاقتصادية. وفى الوقت نفسه توحى هذه العناصر بمجموعة من الاتجاهات واسعة النطاق والتى قد تساعد على فهم أنماط النزاع الإقليمى بين الدول. وفيما يلى أكثر هذه الاتجاهات وضوحا:

- من المرجح أن يكون التوزيع العرقى الذى يعبر حدود الدول مصدرا للصراع الإقليمى بينها حيث تقع المجموعة العرقية المعنية فى بؤرة اهتمام نظام الشرعية الإقليمية لدولة واحدة.
- من المحتمل أن تكون الترتيبات الحدودية غير مستقرة على وجه الخصوص حيث تنتهك مفهوما ثابتا للوحدة البيئية المادية للدولة.
- إن الدول التي لديها أنظمة الشرعية الإقليمية التي ترتكز على تشكيل سياسى إقليمى موجود مسبقا تربطها على الأرجح علاقات صعبة مع الدول المجاورة التى تحتل مناطق تعتبرها أساسية فى التشكيل السياسى الإقليمى السابق أو حتى تطالب بها.
- ثمة احتمال أقل لوجود صراعات إقليمية بين الدول التى ليس بوسعها إعداد أنظمة الشرعية الإقليمية فى ضوء ما سبق والدول المجاورة إلا إذا كانت هناك دوافع اقتصادية أو سياسية قوية للمطالبة بالأحقية فى إقليم ما وبوسع قادة الدول أن يشيروا إلى بعض الترتيبات السياسية الموجودة أو تاريخ اكتشاف أو أول استخدام للإقليم مما يبرر الادعاء بأحقية الدولة فى هذا الإقليم.

ومن الممكن تقييم قابلية هذه الاتجاهات للتطبيق بتحليل بعض النزاعات الحدودية الكبرى التى شهدتها الخمسون سنة الماضية. فبدراسة هذه الحالات لا ينبغى أن نتوقع بالضرورة ظهور اتجاه معين كجزء من مبررات المطالب الإقليمية التى يتم التعبير عنها على الملأ. وكما سبق وطرحت فى مكان آخر[١٩]، فإننا نعيش فى حقبة لا تعتبر المطالبات الإقليمية القائمة بشكل واضح على التوزيعات العرقية أو المفاهيم البيئية المادية أمرا شرعيا، وإنما تميل المعايير الأيديولوجية والقانونية الدولية السائدة إلى ترويج المبررات التاريخية للمطالبات الإقليمية ("نحن لنا الحق فى هذا الإقليم وحرماننا منه ظلم كبير ومن حقنا استعادته"). ولا يعنى ذلك غياب عوامل أخرى. وتعد الفرص الاقتصادية أبرز هذه العوامل[٢٠] إلا أنه لا يمكن السعى وراء هذه المطالبات ذات الدوافع الاقتصادية فى ظل غياب أساس لتبريرها بما يتوافق مع المعايير الدولية السائدة أو فى حالة عدم ملائمتها مع الأفكار الإقليمية السائدة التى تتطور خلال نظام الشرعية الإقليمية. ونظرا لأن القضية الثانية تأتى فى جوهر هذا البحث فسينصب اهتمامى على تقييم ما إذا كان هناك دليل غير مباشر على أقل تقدير على أن أنواعا مختلفة من الأنظمة الشرعية الإقليمية تؤثر على النزاع الدائر بين الدول بما يتسق مع الاتجاهات التى تم تحديدها سلفا.

فيما يبدو أن معظم النزاعات العنيفة بين الدول التى شهدها العصر الحديث تؤكد الاقتراح الأول، أى أن التوزيعات العرقية التى تعبر حدود الدول هى على الأرجح مصادر للصراعات الإقليمية حيث تأتى المجموعة العرقية المعنية فى بؤرة اهتمام نظام الشرعية الإقليمية الخاص بإحدى

الدول. ومن الواضح أنه فى قلب الأيديولوجية التوسعية لألمانيا النازية يكمن "حق" ألمانيا المزعوم فى السيطرة على المناطق التى عاش فيها الألمان الأصليون[٢١]. وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية فقدت شرعيتها تلك المطالبات الإقليمية التى تستند بشكل واضح إلى أساس عرقى[٢٢]، إلا أن الفصل بين الحدود السياسية والعرقية قد لعب دورا بارزا فى العديد من النزاعات الإقليمية التى قامت فى الخمسين سنة الماضية بما فيها النزاع بين كل من الهند وباكستان وأرمينيا وأذربيجان.

لنتأمل النزاع الإقليمى بين أرمينيا وأذربيجان كى نفهم الصلات بين الأنماط العرقية وإقليمية الدولة. يتركز النزاع حول إقليم ناجورنو-كاراباخ وهى منطقة تبلغ مساحتها ٤٤٠٠ كيلومتر مربع وتقع في القوقاز الجنوبي بأذربيجان. ويشكل الأرمن ثلاثة أرباع سكان هذا الإقليم البالغ عددهم نحو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ودعم العديد منهم انتقال هذا الإقليم إلى أرمينيا قبل انهيار الاتحاد السوفيتى السابق[٢٣]. وفى عام ١٩٩١، فى أثناء تفكيك الاتحاد السوفيتى، صوّت سكان ناجورنو-كاراباخ بأغلبية واضحة على استقلاله. فما كان من قادة أذربيجان إلا أن رفضوا الاعتراف بنتيجة هذا التصويت، بل وقاموا بإلغاء الحكم الذاتى للإقليم فى أذربيجان. وسرعان ما نشب صراع وسارع الأرمن بتقديم العون إلى "الانفصاليين" فى ناجورنو-كارابخ. وكانت نتيجة ذلك خسارة أذربيجان ما يقرب من ٢٠% من أراضيها؛ ومنذ ذلك الحين أصبحت العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان تنذر باندلاع الحرب فى أى وقت[٢٤].

وفى جوهر هذا الصراع ثمة دولتان ممن لديهما أنظمة الشرعية الإقليمية ذات الجذور العميقة فى التفاهمات الثقافية العرقية. فكل من الأرمن والأذربيجانيين يدعون أن أسلافهم قد استقر بهم المقام فى هذا الإقليم وعملوا على تنميته، وتشير كلتا الدولتين إلى وجود "شعبيهما" فى الإقليم وذلك لتبرير ادعاءاتهما[٢٥]. ويرى الأرمن، كمنافسين فى الوضع الراهن، أن حدودهم مع أذربيجان قبل الاستقلال لا تعكس "الأمة" الأرمينية مما يمنحهم الحق بل والالتزام بالتدخل نيابة عن سكان إقليم ناجورنو-كاراباخ. إن هذه الظروف تشير على نحو واضح إلى التقلب المحتمل للتوزيع العرقى الذى يعبر حدود الدولة حيث تقع المجموعة العرقية المعنية فى بؤرة اهتمام نظام الشرعية الإقليمية فى دولة أو أكثر. إن عرض هذا الصراع فى ضوء أنظمة الشرعية الإقليمية للدولة يمدنا برؤى نافذة حول أسباب صعوبة هذا الصراع.

وإذا نقلنا اهتمامنا إلى الاتجاه المقترح الثانى - من المرجح أن تكون ترتيبات الحدود غير مستقرة على نحو خاص وذلك عندما تنتهك مفهوما ثابتا للوحدة البيئية المادية للدولة - فسنجد حالات متعددة تعطيه مصداقية. لقد عملت سيطرة الولايات المتحدة على جزء صغير من جزيرة كوبا (جوانتاناموا) على تعقيد العلاقات بين كلا البلدين. ولقد اعتبرت الأرجنتين أن سيطرة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند (قبالة ساحل جنوب شرق الأرجنتين) إهانة لها ومن ثم سعت إلى الاستيلاء عليها بالقوة فى عام ١٩٨٢ لكنها لم تنجح فى ذلك. ولم تكن هذه محاولة لدمج الشعوب التى تضامنت مع الأرجنتين حيث كان سكان هذه الجزر يتحدثون الإنجليزية وذوى أصول بريطانية، وإنما اعتبرتها الأرجنتين جزءا من أراضيها[٢٦]. وتمثل الجهود

التى بذلتها إسبانيا لكسب بعض السيطرة على جبل طارق مثالا آخر. فلقد كانت هذه المنطقة التى تبلغ مساحتها ٢ ميل مربع ذات قيمة استراتيجية كبرى في يوم ما، إلا أنها تتمتع بأهمية رمزية كبيرة فى الوقت الراهن(٢٧). ويدور التساؤل التالي: لماذا تمارس إسبانيا ضغطا شديدا من أجل قضيتها؟ إن الإجابة الواضحة تكمن في أن جبل طارق الذى يخضع لسيطرة المملكة المتحدة يقف فى صف المعارضة الواضحة لنظام الشرعية الإقليمية الذى يضرب بجذوره على نحو جزئي في المفهوم البيئى المادى لإسبانيا.

ولدى جميع الدول أنظمة من الشرعية الإقليمية التى يصحبها نوع من الأبعاد البيئية المادية وذلك لأنه بمجرد إقامة بنى إقليمية تحمل الدول فى طياتها شعورا بالطبيعية والبساطة. وعلى الامتداد العام من الممكن أن تقع الترتيبات أو التطورات التى تتحدى ذلك الشعور في بؤر الصراع حتى عندما لا تقوم الدولة بتطوير نظام الشرعية الإقليمية الذى تربطه صلة وثيقة بالتميز الطبيعى. وبالتالى فعندما تقف إسبانيا في مواجهة المملكة المتحدة لسيطرتها على جبل طارق تقف المغرب في مواجهة إسبانيا لسيطرتها على منطقتين صغيرتين في شمال المغرب (سبتة ومليلة)، بالإضافة إلى بعض الجزر غير المأهولة بالسكان والواقعة قبالة الساحل الشمالى للمغرب(٢٨).

يطرح الاتجاه الثالث للنطاق المتوسط احتمالية ارتباط الدول ذات أنظمة الشرعية الإقليمية التى تضرب بجذورها فى التكوينات السياسية الإقليمية الموجودة بعلاقات صعبة على نحو خاص مع الدول المجاورة التى تحتل الأقاليم التى تعتبرها نواة لوحدتها السابقة أو تطالب بها. مرة أخرى ثمة الكثير من الاقتراحات بوجود قدر من الأساس التجريبى لهذا الاتجاه.

وربما تعد الصين أكثر هذه الحالات وضوحا، حيث تم توريطها فى الكثير من النزاعات الإقليمية مع جيرانها بما فيها فيتنام واليابان (جزر سينكاكو) وروسيا والهند وبوتان[٢٩]. وتطرح قضايا فردية فى كل نزاع على حدود الصين، إلا أن كل ذلك يتوحد تحت مظلة الحس الصينى تجاه الإقليم الضارب بجذوره فى نظام الشرعية الإقليمية الذى يصغى باحترام شديد إلى الإمبراطورية الصينية القديمة. وعلى نحو مماثل تمثل كل من العراق وإثيوبيا فى نزاعاتهما الإقليمية مع دول الجوار مثالاً آخر للحس الإقليمى ذى الجذور التاريخية العميقة.

وعلى نحو ما يوضح التصنيف الرباعى للأيديولوجيات الإقليمية، لم تتطور الكثير من الدول حول العالم فى السياق التاريخى الجغرافى الذى يتلائم مع إقامة أنظمة الشرعية الإقليمية التى تستند إلى حس قوى بالوحدة العرقية أو المادية أو التاريخية السياسية. وتتركز هذه الحالات فى نصف الكرة الغربى وإفريقيا. لقد شهدت هذه الأقاليم العديد من النزاعات الحدودية ولذلك فإن افتقار نظام الشرعية الإقليمية إلى أساس عرقى أو مادى أو تاريخى سياسى لا يضمن علاقات سلمية مع دول الجوار. ومن ناحية أخرى فإن جغرافية النزاع الإقليمى بين الدول غير متكافئة فى هذه المنطقة. إن الدراسات التى أجراها كل من فان دير ووستن[٣٠] van der Wusten وتشالياند Chaliand وراجو Rageau[٣١] توضح أن النزاعات الحدودية فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية كانت منتشرة فى أمريكا اللاتينية على نحو يفوق بكثير انتشارها فى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التى تتأخر بدورها عن الشرق الأوسط وجنوب/جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بتقلب الحدود المشتركة بين الدول.

ويطرح الاتجاه الرابع للنطاق المتوسط والذى سبق عرضه في هذا الفصل رؤية حول الجغرافيا غير المتكافئة للنزاع على الحدود المشتركة بين الدول. فبخلاف نظيراتها فى أمريكا اللاتينية، من الممكن أن يشير عدد قليل نسبيا من دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى بعض الترتيبات السياسية أو ترتيبات التسوية التى من شأنها أن تبرر مطلبا إقليميا ما. ولقد ظهرت غالبية الدول فى هذا الإقليم فى الأماكن التى أنشأتها القوى الخارجية، واحتفظت بحدود جغرافية ثابتة من البداية لم تتغير بمرور الزمن[٣٢]. ومن هنا كان فى هذه الحالات احتمال ضعيف لإقامة نظام من الشرعية الإقليمية مدموجا بحس إقليمى يختلف عن الحدود الاستعمارية الموروثة. وتكمن أهمية ذلك فى النظر إلى الأماكن التى شهدت نزاعات إقليمية بين الدول فى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تقع هذه الحالات فعليا فى المناطق التى يرجع فيها التعديل أو الغموض الحدودى إلى الحقبة الاستعمارية.

ويمثل الصراع الإقليمى بين نيجيريا والكاميرون على شبه جزيرة باكاسى النوع الخاص بالصراع الإقليمى الأكثر شيوعا فى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتركز الصراع حول أرض صغيرة المساحة تمتد إلى خليج غينيا بطول الحدود بين البلدين مباشرة. ولقد أدى اكتشاف النفط قبالة ساحل شبه الجزيرة مباشرة إلى جذب اهتمام حكومتى نيجيريا والكاميرون، إلا أن الصراع قد تركز حول تعريف للحدود الذى ورد فى معاهدة عام ١٩١٣ والذى خضع لتفسيرات مختلفة. وطالبت المعاهدة برسم الحدود فيما يتعلق "بالمياه الصالحة للملاحة" فى القناة، ولكن فى أعقاب اكتشاف النفط تطور الجدل ليدور حول محددات "صلاحية الملاحة" والآثار التى قد تترتب على تعميق القناة. وأخيرا وبعد سلسلة من المواجهات بين الدولتين وصل النزاع

إلى محكمة العدل الدولية التى أصدرت حكما لصالح الكاميرون فى أواخر عام ٢٠٠٢[٣٣]. أصاب هذا الحكم نيجيريا بخيبة أمل واضحة، ولكن قد تتراجع أهمية هذا الصراع فى حالة تحقيق الأنشطة التى تقوم بها نيجيريا لاستغلال النفط على جانبها الحدودى استفادة من استقرار الإقليم فى نهاية الأمر. ومع ذلك فإن القضية الأكبر تكمن فيما تكشف عنه هذه الصراعات فيما يتعلق بالدول التى يتحتم عليها إقامة أنظمة الشرعية الإقليمية على أساس المناطق الإقليمية المفروضة عليها من الخارج. إن الغموض الذى يكتنف التكوين الدقيق لهذه المناطق هو ما يمهد الطريق أمام المطالب المتنافسة على الإقليم.

وتمثل أمريكا اللاتينية نقيضا تاما لإفريقيا جنوب الصحراء حيث إنها تعرضت لنزاعات إقليمية شديدة بين الدول على مر السنين. ومع ذلك فإن نمط الصراع الدائر بين الدول فى الإقليم يتسق مع الاتجاه الرابع الذى سبق وتناوله هذا الفصل حيث تطور النمط السياسى الحديث فى أمريكا اللاتينية على نحو مختلف تماما عن نظيره فى إفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من وجود عدة مناطق واسعة النطاق ومنظمة سياسيا ذات حدود متغيرة أو مرنة فى إفريقيا جنوب الصحراء قبل الاستعمار الأوروبى واسع النطاق للقارة، فإنه بإمكان عدد قليل من الدول الحالية أن ترجع بأصولها إلى هذه الأقاليم السياسية، كما تم وضع معظم الحدود الاستعمارية دون مناقشة تُذكر ولم تتغير هذه الحدود بمرور الزمن. وعلى النقيض من ذلك، تغيرت حدود معظم الوحدات الإدارية الإسبانية فى أمريكا الجنوبية خلال الاستعمار الإسبانى الذى دام طويلاً. ومن ثم فإن الباب كان مفتوحا على مصراعيه أمام التفسيرات التى تتنافس فيما بينها على الحقوق الإقليمية للدولة.

يعرض الصراع الطويل بين الإكوادور وبيرو الذى حظى بشهرة كبيرة والذى يدور حول منطقة فى شمال غرب بيرو وتقع غرب إيكويتوس مثالا تقليديا للنزاع الحدودى الذى خرج من التفاهمات المتناحرة للتاريخ السياسى الجغرافى الاستعمارى. ففى هذه الحالة لا يكمن النزاع فى موقع الحدود الإدارية فحسب ولكنه يتركز حول ادعاء الإكوادور بأن المستكشفين الذين أُرسلوا من كويتو (عاصمة الإكوادور) هم أول من اكتشفوا هذه المنطقة وطالبوا بها(٣٤). ولا تعتمد الإكوادور على هذه الحجة فحسب وإنما تسعى إلى إقامة هذا الادعاء على أساس الأرض التى منحها فيليب الثانى ملك إسبانيا فى القرن السادس عشر وكذلك بناءً على المعاهدة التى تم التوقيع عليها عام ١٨٢٩. غير أن "حجة اكتشاف هذه المنطقة" تقدم عنصرا يتجاوز التعديلات الحدودية أو الغموض الذى يكتنف هذه الحدود حيث توضح أنه فى بعض مناطق العالم التى ظهر فيها نمط سياسى فى سياق "الاكتشاف" والاستيطان لا ترتبط مفاهيم السيادة الإقليمية المستحقة بمجرد نمط سياسى إقليمى موروث. ومن الممكن أيضا أن يشكل تاريخ الاستكشاف جزءا من الصورة (مثل الولايات المتحدة فى توسعها تجاه الغرب).

إن ما يبدو واضحا فى جميع هذه الحالات هو عدم إمكانية فصل مطالب الدولة الإقليمية عن أنظمة الشرعية الإقليمية التى تمثل إطارا عاما لها. فهذه الأنظمة تستند إلى المفاهيم المقبولة الخاصة بطبيعة الدولة كبنية مكانية، وترتبط هذه المفاهيم بدورها بالتفاهمات التى يتم تلقيها حول الأسس المادية أو الثقافية أو التاريخية للدولة. علاوة على ذلك، فإنه بتطور أنظمة الشرعية الإقليمية للدولة تقوم هذه الأنظمة بتشكيل التصورات الجغرافية

لواضعى السياسات والمواطنين وتعزز الأفكار الإقليمية والتطلعات التى تكمن وراء جميع النزاعات الدائرة فيما بين الدول على إقليم ما. إن تحديد مكانة الدول فى الاقتصاد السياسى العالمى سيحدد على نحو واضح إذا كانت الأفكار والتطلعات الخاصة ستؤدى إلى صراع علنى أم لا، إلا أن فهم التأثيرات المعيارية على كل من الأفكار والتطلعات الخاصة من شأنه أن يلقى الضوء على طبيعة الصراع الإقليمى بين الدول وأسبابه.

آثار علوية وسفلية

إن أنظمة الشرعية الإقليمية، من حيث إنها شرعية، تشكل ملامح الدول ومن المرجح أن يكون لها تأثير مباشر على الصراعات الحدودية فيما بينها. ومع ذلك فإن لهذه الأنظمة أيضا تأثيرات ضمنية على الصراع على نطاقات أخرى. فعلى سبيل المثال من الممكن أن يكون لهذه الأنظمة تأثير مباشر على وضع الأقلية فى الدول، وذلك لأنها ترتكز على رؤية معينة حول ماهية إقليمية الدولة. ولذلك فمن المفيد النظر إلى أن التأثيرات المختلفة للنطاق المتوسط على إقليمية الدولة قد تتورط فى الصراعات التى تأتى فى أعلى وأسفل نطاق الدولة.

أما على نطاق الدولة الفرعية، فتحدد دراسة أُجريت عام ٢٠٠٢ حول الصراع العرقى داخل الدولة والمحتمل حدوثه فى آسيا مجموعة من الظروف الرئيسية التى تحفز على اندلاع صراع عرقى داخل الدولة[٣٥]. وتقترح الدراسة أن الصراع العرقى المحتمل تزيد احتمالاته عندما "تقع المجموعة داخل وحدة إقليمية تسيطر عليها مجموعة أخرى تعتبر هذه

المنطقة نطاقها الوحيد"[٣٦]. ومن الأرجح أن يحدث ذلك فى دولة لديها نظام للشرعية الإقليمية يستند على فكرة أن الدولة هى موطن تاريخى لمجموعة ثقافية عرقية متميزة. وتوجد بالتأكيد العديد من هذه الحالات التى اكتسبت خلالها الحركات المطالبة بالحكم الذاتى أو الاستقلال زخما فيما بين أقليات الدولة الفرعية فى الدول ذات أنظمة الشرعية الإقليمية التى تركز، على الأقل جزئيا، على الدولة كموطن عرقى. وتقدم دراسة ميكيسيل Mikesell ومارفي Murphy لتطور تطلعات الأغلبية مثالا تحليليا للعديد من الحالات التقليدية التى سيطرت خلالها الدعوات المطالبة بالحكم الذاتى والاستقلال على الحركات القومية فى الدولة الفرعية. ومن أمثلة هذه الحالات التامیل فى سريلانكا والباسك فى إسبانيا والسيخ فى الهند والأكراد فى "كردستان"[٣٧]. وتواجه الأقلية المعنية فى جميع هذه الحالات النخبة السياسية فى الدولة التى تُعرِّف الدولة إلى حد كبير فى ضوء الجماعة العرقية السائدة. وتعتبر الحالة الكردية أكثر تعقيدا حيث إنها تتعلق بعدة دول، إلا أن وضع الأكراد يتفق بكل تأكيد مع النمط العام.

تشير الأمثلة السابقة إلى أنه فى مجموعة متنوعة من الحالات من الممكن أن تكون أنظمة الشرعية الإقليمية ذات العنصر العرقى القوى عاملا محفزا على اندلاع الصراع. وعلى النقيض من ذلك فإن هذه الأنظمة التى تستند إلى مصطلحات بيئية مادية أو سياسية تاريخية لها تأثيرات ضمنية أقل وضوحا بالنسبة للوحدة الداخلية. ومع هذا فإنه بوسع هذه الأنظمة أن تزيد من صعوبة اعتراف النخب السياسية بالمطالبات الإقليمية لمجموعات الدولة الفرعية التى تعيش فى هذه الأقاليم التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من الدولة. إن

العنصر السياسى التاريخى فى نظام الشرعية الإقليمية فى الصين على سبيل المثال لا يعد مجرد قضية فى العلاقات الإقليمية التى تربطها بالدول المجاورة فحسب وإنما يوثر تأثيرا ضمنيا على الطريقة التى ترى بها الصين أراضيها الغربية وبخاصة التبت.

ولا يعنى ذلك أن الدول التى تفتقر إلى الأنظمة الشرعية الدولية الخاصة بها إلى أسس مادية أو تاريخية سوف تتنازل عن أرضها طوعا، إلا أن ذلك لا ينفى حدوثه فى حالات قليلة. ومع ذلك فإنه من الممكن ربط التردد فى نقل قوة أكبر إلى المناطق المحلية بالرؤية الإقليمية الراسخة للدولة. علاوة على ذلك ففى هذه الحالات النادرة التى سلّمت فيها الدول أراضيها دون أى تدخل عسكرى (مثل تشيكوسلوفاكيا قبل استقلال سلوفاكيا ويوغوسلافيا فيما يتعلق باستقلال سلوفينيا)، لم يكن الإقليم المعنى عنصرا جوهريا فى نظام الشرعية الإقليمية الذى يعرف بمصطلحات عرقية أو مادية أو سياسية تاريخية.

تتطور كذلك أنواع أنظمة الشرعية الإقليمية التى تناولها هذا الفصل فى بعض الظروف الجغرافية السياسية الإقليمية بل وحتى العالمية التى تشكل ملامح المشهد الراهن للحرب والسلام. لنتأمل على سبيل المثال القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة فى المملكة العربية السعودية. فلقد أنشئت هذه القواعد فى أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١ حيث اعتبرتها إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش آنذاك أمرا جوهريا يتعلق بالمصالح الأمنية الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك لم يعزز وجود هذه القواعد من أمن الولايات المتحدة وإنما أصابه بالضعف. فقد أولى زعماء تنظيم "القاعدة"

اهتمامهم بهذه القواعد لتأكيد ادعاءاتهم بسعى الولايات المتحدة وراء بسط سيطرتها على العالم الإسلامى[٣٨]، ولقد كانت القواعد العسكرية، وبوجه عام، عاملا محفزا لمعاداة الهيمنة الأمريكية فى هذا الإقليم.

توجد، بالطبع، أسباب معقدة تكمن وراء ردود الأفعال تجاه القواعد العسكرية الأمريكية فى المملكة العربية السعودية، إلا أنه من المفيد أن نتساءل حول ما إذا كانت ردود الأفعال هذه ستبقى كما هى إذا أقيمت فى عمان أو الإمارات العربية المتحدة. ومن المستحيل أن نعرف التأثيرات الضمنية المحتملة للمواقع البديلة لهذه المواقع العسكرية، إلا أن هناك الكثير مما يشير إلى أن رد الفعل قد يكون أقل حدة وذلك لعدم تمتع عمان والإمارات بنفس المكانة العرقية الثقافية والرمزية التى تتمتع بها المملكة العربية السعودية التى تقدم نفسها بوصفها موطن العالم العربى الإسلامى[٣٩]. ولقد وجدت هذه الرؤية الذاتية لنفسها حيزا فى نظام الشرعية الإقليمية السائد فى الدولة. وهكذا يتسنى للمملكة العربية السعودية أن تحتل مكانة خاصة فى تصورات أولئك الذين يسعون إلى استخدام العنف لتغيير الوضع الجغرافى السياسى الراهن. وتمشيا مع هذه الرؤية أظهر أسامة بن لادن بوضوح شديد أنه يطمح فى تحويل المملكة العربية السعودية إلى دولة إسلامية دينية تحافظ على أكثر الأماكن الإسلامية قدسيةً (مكة والمدينة) وذلك من خلال استبدال العائلة السعودية العلمانية المالكة بحكومة دينية وهابية[٤٠]. إن الجمع بين هذه الرؤية وفشل "الغرب" فى الاعتراف بقوتها يأتى فى قلب المواجهات الأخيرة التى وضعت تنظيم القاعدة والمتعاطفين معه فى منافسة مع الولايات المتحدة وبعض حلفائها.

إن بإمكان أنظمة الشرعية الإقليمية، فى سياق ضعيف بعض الشيء، أن تجد تعبيرا فى المواقف التى تتخذها الدول فى الساحة الدولية. وربما تعكس الجهود التى تبذلها تركيا مؤخرا لتعزيز الاتصالات مع العالم العثمانى السابق ولتعزيز الشعور بمركزية الدولة فى "العالم التركى" الأوسع الأهمية الدائمة للتكوينات السياسية الإقليمية السابقة بالنسبة للدولة التركية الحديثة[٤١]. ولا يشير ذلك إلى سعى تركيا وراء مشروع إقليمى توسعى وإنما يشير إلى جهود تركيا من أجل تحديد مصالح الدولة من خلال السبل التى تتسق مع نظام شرعيتها الإقليمية.

من الممكن أن تقود أنظمة شرعية إقليمية بعينها أيضا إلى رفض المبادرات التى تتناقض مع المبادئ الكامنة وراء هذه الأنظمة. إن فشل مبادرات التكامل الإقليمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على سبيل المثال قد يرتبط ارتباطا جزئيا بالأيديولوجيات الإقليمية المعارضة من جانب الدول المشاركة[٤٢]. ومن الممكن كذلك أن غضب الإيرانيين من إشارة الرئيس الأمريكى جورج بوش إلى "محور الشر" عام ٢٠٠٢ (الذى شمل العراق وإيران وكوريا الشمالية) لم يعكس شعورا بأن الدولة كانت تتعرض للظلم والإهانة فحسب وإنما كان يلقى بها في مصاف الدول التى تفتقر إلى الشرعية التاريخية والثقافية العرقية التى تتمتع بها إيران.

وتشير الأمثلة السابقة إلى أن الدعائم الأيديولوجية لأنظمة الشرعية الإقليمية للدولة لا تتعلق فقط بفهم المطالبات الإقليمية الخاصة للدولة. بالإضافة إلى ذلك تستطيع هذه الأمثلة أن تتسلل إلى الساحة الجغرافية السياسية بطرق عدة. ونستنتج من ذلك أنه إذا كنا بصدد اكتساب فهم أكبر لجغرافيا الحرب والسلام فيجب أن نأخذ فى الاعتبار الدعائم الأيديولوجية لإقليمية الدولة.

الخاتمة

كثيرا ما يتم تناول خرائط الدول على أنها مجموعة من الأماكن المحددة التى تمارس فيها السلطة[٤٣]. ومع ذلك يتجاهل هذا المنهج الأفكار والعمليات الإقليمية التى تؤدى إلى ظهور هذه الخريطة وتشكل شخصيتها ودلالتها. ومن الممكن دراسة هذه الأفكار والعمليات على نطاقات عدة ويقع فى بؤرة الاهتمام واحد منها وهو النطاق الذى يتطور خلاله نظام الشرعية الإقليمية القائم جغرافيا وتاريخيا. لا ينبغى علينا أن نقرأ ما سبق كمحاولة لتمييز هذا النطاق على النطاقات الأخرى؛ ففى نهاية الأمر لا يمكن الفصل بين فهم إقليمية الدولة وكل من القوى الهيكلية واسعة النطاق التى تمثل إطارا لإقليمية الدولة والظروف الخاصة بالحالات الفردية. إن التركيز على ظروف النطاق المتوسط والأيديولوجيات التى قام هذا الفصل بإلقاء الضوء عليها سوف يؤدى إلى اكتساب رؤية نافذة حول تعقيدات السلوك الخاص بإقليمية الدولة.

بعد هذه الميزة العامة يقدم نهج النطاق المتوسط الذى تبناه هذا الفصل وسيلة للتفكر بشأن أوجه الاتفاق والاختلاف التى تتخطى التصنيفات الدولية لمنظومة الدولة. وكثيرا ما تقسم الدول فى مجموعات، وهو ما نتعلم منه الكثير، وذلك بناءً على وضعها الاقتصادى الاجتماعى أو دورها فى الاقتصاد السياسى العالمى. ومع هذا فإنه من المرجح أن يضع هذا التقسيم دولاً مثل بيرو والجابون وميانمار (بورما) فى فئة واحدة. وعلى النقيض من ذلك، يقدم التركيز على أنظمة الشرعية الإقليمية رؤى ثاقبة حول الديناميات داخل هذه الدول التى تجد تعبيرا لها خلال المناهج المختلفة التى تتناول حدود الدولة ومنظورات مختلفة للقضايا الجغرافية السياسية واسعة النطاق. إن البحث فى هذه الديناميات والتأثيرات المحلية الواسعة على إقليمية الدولة تبشر بإثراء فهمنا لجغرافية الحرب والسلام.

الهوامش

(١) انظر مثلا: إيلي وساني "ظهور القومية"؛ باينر "تنظير القومية"؛ باريخ "تعريف الهوية القومية في مجتمع متعدد الثقافات"؛ أبادوراي "أسس الدولة القومية".

(٢) بيرشتيكر وفيبر "سيادة الدولة كمركب اجتماعي".

(٣) باسي "الأقاليم والحدود والوعي"؛ ساهلينز "الحدود".

(٤) مارفي "المبررات التاريخية للدعاوى الإقليمية".

(٥) تيلور "الدولة كحاوية"؛ تيلور "ما وراء الحاويات".

(٦) كليوت ووترمان "الجغرافيا السياسية للصراع والسلام".

(٧) مارفي "المطالب القومية بالإقليم في نظام الدولة الحديثة".

(٨) مثلا: مارفي "القانون الدولي ونظام الدولة ذات السيادة"؛ هوسون "الجغرافيا والهوية القومية"؛ كراسنر "السيادة".

(٩) ديكنك "الهوية القومية والرؤى الجيوبوليتيكية".

(١٠) هذه القائمة مبنية جزئيا على: مارفي "المطالب القومية بالإقليم في نظام الدولة الحديثة"، ص ٢٠٠ــ ٣٠٠.

(١١) بالنسبة إلى فكرة الدولة كمركب اجتماعي، انظر: جاكسون وبنروز "مركبات العرق والمكان والأمة"؛ كالهون "القومية"؛ ريجيل "تثبيت الحدود".

(١٢) انظر الدراسة الموسعة للصراعات الإقليمية "الحدود والنزاعات الإقليمية".

(١٣) أوكوما "أنجولا في ثورة"؛ برمنجهام "البرتغال وأفريقيا".

(١٤) باهشيلي "العلاقات اليونانية التركية منذ ١٩٥٥"، ص ١٩٠.

(١٥) انظر: كاسيميريس "أيها اليونانيون، توقفوا عن حمل الأضغان".

(١٦) دولة اليونان، وزارة الخارجية "قبرص: خلفية جغرافية وتاريخية ".

(١٧) أوهالوران "التقسيم وحدود القومية الأيرلندية"؛ أوناغ "استقلال أيرلندا ١٨٨٠ــ ١٩٢٣".

(١٨) كيرني "الجزر البريطانية"؛ كيوغ "أيرلندا القرن العشرين".

(١٩) مارفي "المبررات التاريخية للدعاوى الإقليمية".

(٢٠) جورتس وديهل "التغيرات الإقليمية والصراع الدولي"، ص ١٠٥ــ ١٢٦.

(٢١) جونن "أصول علم نفس النازية"، ص ٩٩ــ ١٣٦.

(٢٢) مارفي "نظام الدولة ذات السيادة كنموذج سياسي إقليمي".

(٢٣) مجلس أوروبا "تقرير عن الصراع في ناجورنو كاراباخ".

(٢٤) انظر: هيومان رايتس ووتش "أذربيجان".

(٢٥) انظر كارلي "، ناجورنو كاراباخ".

(٢٦) هاوس "مهمة لا تنتهي في جنوب الأطلنطي".

(٢٧) كارلين "أكثر الصراعات غباء على وجه الأرض"؛ "إسبانيا تبحث عن سيطرة مشتركة على جبل طارق".

(٢٨) "صراع على الصخور".

(٢٩) داي "الحدود والنزاعات الإقليمية"، ص ٢٧٩ــ ٣١٥.

(٣٠) فان دير فوستن "جغرافية الصراع منذ ١٩٤٥".

(٣١) شالياند وراجو "الأطلس الاستراتيجي"، ص ٤٧ــ ٥٠.

(٣٢) شاو "ملكية إقليم في أفريقيا"، ص ٣١ــ ٥١.

(٣٣) "الكاميرون ونيجيريا: التركيز على استجابة نيجيريا على حكم محكمة العدل الدولية على جزيرة باكاسي".

(٣٤) إيلبو "الخسائر الإقليمية والصورة القومية".

(٣٥) فولر وآخرون "احتمالات الصراع العرقي في الصين".

(٣٦) المرجع السابق، ص ٥٩٠.

(٣٧) ميكيسل ومارفي "إطار لدراسة مقارنة لتطلعات جماعة أقلية".

(٣٨) الجبهة الإسلامية العالمية "الجهاد ضد اليهود والصليبيين".

(٣٩) "لمحة عن المملكة العربية السعودية".

(٤٠) بفاف "تحالف غريب مع أعداء الحداثة السعوديين والباكستانيين".

(٤١) إيفيريد "مغازلة الإقليم".

(٤٢) درايسديل و بليك "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، ص ١٤٩ـ ١٩٠.

(٤٣) آجنيو "المصيدة الإقليمية".

المراجع

Agnew, J. "The Territorial Trap: The Geographical Assumptions of International Relations Theory." *Review of International Political Economy* 1 (1994): 53–80.

Appadurai, A. "The Grounds of the Nation-State: Identity, Violence, and Territory." In *Nationalism and Internationalism in the Post–Cold War Era*, ed. K. Goldmann, U. Hannerz, and C. Westin, 129–142. New York: Routledge, 2000.

Bahcheli, T. *Greek-Turkish Relations since 1955*. Boulder, CO: Westview, 1990.

Beiner, R. *Theorizing Nationalism* Albany: State University of New York Press, 1999.

Biersteker, T. J., and C. Weber, eds. *State Sovereignty as Social Construct*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Birmingham, D. *Portugal and Africa*. New York: St. Martin's, 1999.

Calhoun, C. J. *Nationalism*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997.

"Cameroon-Nigeria: Focus on Nigeria's Response to ICJ Ruling on Bakassi Peninsula." IRNNEWS. ORG, UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2002. www.irinnews.org/report.asp?ReportID=30415 (accessed January 28, 2003).

Carley, P. "Nagorno-Karabakh: Searching for a Solution." United States Institute of Peace Roundtable Report, Peaceworks no. 25. www.usip.org/pubs/pworks/pwks25/pwks25.html (December 1998; accessed February 22, 2003).

Carlin, J. "The Most Idiotic Quarrel on Earth—Spain and Britain Go Crazy over Gibraltar." *New Statesman*, April 2, 2001, 32–33.

Chaliand, G., and J.-P. Rageau. *A Strategic Atlas: Comparative Geopolitics of the World's Powers*. 2nd ed. New York: Harper and Row, 1985.

Council of Europe. "Report on the Conflict in Magorno-Karabahl." http://assembly.cue.int/documents/workingdocs/doc94/educ7182.htm (October 17, 1994; accessed February 22, 2003).

"Cyprus: Geographical and Historical Background." Hellenic Republic Ministry of Foreign Affairs. www.mfa.gr/english/foreign_policy/europe_southeastern/cyprus/background.html (accessed April 6, 2004).

Day, A. J., ed. *Border and Territorial Disputes*. 2nd ed., revised and updated. Detroit: Cale, 1987.

Dijkink, G. *National Identity and Geopolitical Visions: Maps of Pride and Pain*. London: Routledge, 1996.

Drysdale, A., and G. H. Blake. *The Middle East and North Africa: A Political Geography*. New York: Oxford University Press, 1985.

Elbow, G. S. "Territorial Loss and National Image: The Case of Ecuador." *Yearbook—Conference of Latin Americanist Geographers* 22 (1996): 93–107.

Eley, G., and R. G. Suny. *Becoming National: A Reader*. New York: Oxford University Press, 1996.

Evered, K. T. "Romancing the Region: Mapping the Discursive Terrains in Turkish Constructs of a 'Türk Dünyasi.'" Ph.D. diss., University of Oregon, 2002.

Fuller, G., R. Morrison, A. B. Murphy, and M. Ridgley. "Potential for Ethnic Conflict in China." *Eurasian Geography and Economics* 43 (2002): 583–609.

Goertz, G., and P. F. Diehl. *Territorial Changes and International Conflict*. New York: Routledge, 1992.

Gonen, J. Y. *The Roots of Nazi Psychology: Hitler's Utopian Barbarism*. Lexington: University Press of Kentucky, 2000.

Hooson, D. J. M., ed. *Geography and National Identity*. Cambridge, MA: Blackwell, 1994.

House, J. W. "The Unfinished Business in the South Atlantic: The Falkland/Malvinas Dispute." *Political Geography Quarterly* 2 (1983): 233–246.

Human Rights Watch. *Azerbaijan: Seven Years of Conflict in Nagorno-Karabakh.* New York: Human Rights Watch, 1994.

Jackson, P., and J. Penrose. *Constructions of Race, Place, and Nation.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994.

Kassimeris, G. "Greeks, Stop Bearing Grudges; An Arms Race with Turkey Is No Way Forward for Greece; Commentary." *Independent,* January 15, 1997, 13. Retrieved February 7, 2003 through Lexis-Nexis database.

Kearney, H. *The British Isles: A History of Four Nations.* New York: Cambridge University Press, 1989.

Keogh, D. *Twentieth-Century Ireland: Nation and State.* Dublin: Gill and Macmillan, 1994.

Kliot, N., and S. Waterman. *The Political Geography of Conflict and Peace.* London: Belhaven, 1991.

Krasner, S. D. *Sovereignty: Organized Hypocrisy.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Mikesell, M., and A. B. Murphy. "A Framework for Comparative Study of Minority-Group Aspirations." *Annals of the Association of American Geographers* 81 (1991): 581–604.

Murphy, A. B. "Historical Justifications for Territorial Claims." *Annals of the Association of American Geographers* 80 (1990): 531–548.

Murphy, A. B. "International Law and the Sovereign State System: Challenges to the Status Quo." In *Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the Twenty-first Century,* ed. G. J. Demko and W. B. Wood, 209–224. Boulder, CO: Westview, 1994.

Murphy, A. B. "The Sovereign State System as Political-Territorial Ideal: Historical and Contemporary Considerations." In *State Sovereignty as Social Construct,* ed. T. J. Biersteker and C. Weber, 81–120. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Murphy, A. B. "National Claims to Territory in the Modern State System: Geographical Considerations." *Geopolitics* 7 (2002): 193–214.

O'Halloran, C. *Partition and the Limits of Irish Nationalism: An Ideology under Stress.* Dublin: Gill and Macmillan, 1987.

Okuma, T. M. *Angola in Ferment: The Background and Prospects of Angolan Nationalism.* Boston: Beacon, 1962.

Oonagh, W. *Ireland's Independence, 1880–1923.* New York: Routledge, 2002.

Parekh, B. "Defining National Identity in a Multicultural Society." In *People, Nation, and State: The Meaning of Ethnicity and Nationalism,* ed. E. Mortimer, and R. Fine, 66–74. New York: Tauris, 1999.

Paasi, A. *Territories, Boundaries, and Consciousness: The Changing Geographies of the Finnish-Russian boundary.* New York: Wiley, 1996.

Pfaff, W. "A Strange Alliance with Saudi and Pakistani Foes of Modernity." *International Herald Tribune.* www.iht.com/ihtsearch.php?id=34162&owner=(International%20Herald%20Tribune)&date=20021224074103. (October 1, 2001).

"Profile of Saudi Arabia." Saudi Embassy. www.saudiembassy.net/profile/Saudi-Profileoo.htm (aceessed February 22, 2003).

"A Row over Rocks." *Economist.* www.economist.com/displayStory.cfm?Story_ID=S')H%24(PA7%20%23P!4%0A (July 19, 2002; accessed July 25, 2002).

Rygiel, K. "Stabilizing Borders: The Geopolitics of National Identity Construction in Tur-

key." In *Rethinking Geopolitics*, ed. S. Dalby and G. Ó Tuathail, 106–129. New York: Routledge, 1998.
Sahlins, P. *Boundaries: The Making of France and Spain in the Pyrenees*. Berkeley: University of California Press, 1989.
Shaw, M. *Title to Territory in Africa: International Legal Issues*. Oxford: Clarendon Press, 1986.
"Spain Seeks Joint Control of Gibraltar." *Commonwealth Law Bulletin* 23 (1997): 590.
Taylor, P. J. "The State as Container: Territoriality in the Modern State." *Progress in Human Geography* 18 (1994): 151–162.
Taylor, P. J. "Beyond Containers: Internationality, Interstateness, Interterritoriality." *Progress in Human Geography* 19 (1995): 1–15.
van der Wusten, H. "The Geography of Conflict since 1945." In *The Geography of Peace and War*, ed. D. Pepper and A. Jenkins, 13–28. Oxford: Blackwell, 1985.
World Islamic Front. "Jihad against Jews and Crusaders." www.fas.org/irp/world/para/docs/980223-fatwa.htm (February 23, 1998; accessed February 22, 2003).

الفصل الخامس عشر

السلام، والخدعة، وتبرير المطالب الإقليمية

حالة إسرائيل

بقلم: غازي وليد فلاح Ghazi-Walid Fallah

تزخر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة بصور للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ولحسن الحظ، هذه هي الطريقة التي يتعرض بها معظمنا لتجربة الحرب - أي من خلال التقديم الإعلامي والخطاب السياسي اللذين يُصاغان بعناية لاستجداء الدعم والتعاطف. ونظرا لما ذهب إليه والتسر بأن الحرب غير العادلة هي حرب كريهة[١]، وأن الصراعات تجرى داخل نطاق السياسة الأوسع للنظام المشترك بين الدول، فمن ثم تشتمل الجغرافيا السياسية للصراع على معركة تتعلق بتسليط الضوء على أهداف واستراتيجيات وتكتيكات الحرب لإضفاء "مستوى أخلاقي أعلى" عليها. وفي الغالب، تكون السياسة وليس ممارسة الحرب هي ما نقيمه ونستجيب له.

وبرغم أن هذا الفصل يلقي الضوء على التلاعب في الصورة الذهنية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، فإنه يهتم بالحقائق الوحشية "على أرض الواقع" والمتعلقة بتجليات وأسباب الصراع الجاري. كما يولي اهتماما خاصا بالطريقة التي يتم بها تصوير دولة فلسطين الجنينية على أنها فاشلة في القيام بالمهام "الأمنية،" التي تُفهم عموما على أنها من واجبات الدولة ذات السيادة، في حين أنها تواجه، في الوقت نفسه، القيود السياسية-الجغرافية التي تمنعها من ممارسة سلطاتها. وبينما يُحرم الفلسطينيون من أن يكون لهم دولة فاعلة، فقد مكّن إنشاء السلطة الفلسطينية هذا الكيان السياسي الجنيني من أن يتم وصفه بأنه "كيان مارق" ليس لديه الاستعداد لمنع الأعمال الإرهابية. وتوضح دراسة الحالة كيف أن الجغرافيا السياسية الداخلية للدولة تعتبر، من منظور

أنطونيو جرامشي، عنصرا أساسيا في ممارسة السلطة وإضعاف الخصوم السياسيين. وأخيرا، يسمح لنا تحليل هذا الصراع بأن نلاحظ كيف أن دينامية الحرب والسلام تستلزم تغيير الجغرافيات السياسية للصراع، لا سيما كيف تم تقييد الفلسطينيين من خلال إجبارهم على التخلي عن جغرافيا المقاومة الراسخة وإنشاء فضاء من سلطة الدولة في ظل القيود الجيوسياسية الشديدة.

الجغرافيا السياسية لمبادرات السلام

لقد تم تصور ثلاثة اقتراحات إقليمية لتسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بالوسائل السلمية وهي في انتظار تفعيلها منذ نهاية حرب الخليج في عام ١٩٩١، ولكن على الرغم من دخول العديد من الأطراف في هذه العملية، لم يكن هناك أي تقدم ملموس في أي من هذه الاقتراحات. ويمكن وصف هذه الاقتراحات لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط بأوصاف "الأرض مقابل السلام" و"السلام الشامل" و"السلام مقابل السلام". وينطوي كل من هذه الصيغ على مكونات إقليمية مختلفة يتم تفسيرها بشكل مختلف من قبل الأطراف المعنية.

كان مفهوم "الأرض مقابل السلام"، وما زال، هو الصيغة التي تتمتع بأعلى درجات القبول في المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والفلسطينيين. وهي تُعرف أيضا باسم حل الدولتين في الصراع الإسرائيلي= الفلسطيني. تدور هذه الصيغة حول إلزام إسرائيل بالامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ واللذين يدعوان

إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالقوة العسكرية في حرب يونيو عام ١٩٦٧، أي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة[٢]. وقد كانت إسرائيل، بشكل ملحوظ، في حالة خرق مادي لهذه القرارات لخمسة وثلاثين عاما. لكن بمجرد أن تمتثل إسرائيل لهذه القرارات، حسب ما يرد في الرواية، سيُعطى الفلسطينيون الفرصة لتحقيق تقرير المصير والسيادة على هذه الأراضي، والتي تشكل ٢٣٪ من وطنهم. وغني عن القول، يَنظر الشعب الفلسطيني وقيادته إلى هذا الحل على أنه تسوية إقليمية تاريخية، تسوية تعترف صراحة بسيادة إسرائيل على الـــ ٧٧٪ المتبقية من فلسطين كما هو محدد من قبل الانتداب البريطاني القديم. كما تُمثل هذه التسوية التاريخية، بشكل ملحوظ، جوهر خطاب الرئيس ياسر عرفات في تصريحه المتكرر عن "سلام الشجعان"، الذي كان يأمل أن يتوصل إليه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين في إطار اتفاقيات أوسلو لعامي ١٩٩٣ و١٩٩٥.

• يشير مصطلح "السلام الشامل" إلى أنه بمجرد حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس صيغة الأرض مقابل السلام، فلربما تصبح إسرائيل في وضع أفضل لتحقيق علاقات سلمية كاملة وشاملة مع بقية الدول العربية. لم يكن لدي معظم الدول العربية، باستثناء سوريا ولبنان، أي نزاع حدودي مع إسرائيل، وقد أكدت القمة العربية التيْ عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ مجددا على استعداد العرب للاعتراف بوجود إسرائيل في إطار ماعُرف بخطة السلام السعودية – وهي خطة تمت الموافقة عليها أيضا من قبل معظم الدول العربية[٣].

وخلافا للمفهومين السابقين، تحظى صيغة "السلام مقابل السلام" بتأييد كبير من المجتمع الدولي (من خارج دوائر معينة محافظة في الولايات المتحدة) وبرفض تام من قبل الفلسطينيين. فهذا المفهوم لا يرى حاجة لانسحاب إسرائيل من أي بقعة أرض اكتسبتها بالقوة من الفلسطينيين، ويذهب أيضا إلى أنه يتوجب على الفلسطينيين والعالم العربي قبول أو الرضوخ لهيمنة إسرائيل وسيطرتها على كل أراضي فلسطين من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط. فسوف "تقدم" إسرائيل السلام للعرب ولكنها لن تقدم لهم أرضا، وهي بذلك تتجاوز سعي الفلسطينيين إلى تقرير المصير وجميع قرارات الأمم المتحدة تماما. ولقد أصبحت هذه الصيغة تقريبا المخطط الضمني للحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة حزب الليكود في التعامل مع القضايا الفلسطينية على الرغم من التصريحات المتفرقة التي أدلى بها رئيس الوزراء، والتي تُعلن عن الاستعداد لقبول صيغة محددة يتوافر فيها الحد الأدنى من الدولة وفقا لأحكام إسرائيل[٤]. وبعيدا عن هذا الحل، هناك بعض القطاعات في الطبقة السياسية الإسرائيلية والجمهور تفضل بديلا لذلك، وهو عبارة عن سيناريو متطرف في الأساس يتضمن نقل الفلسطينيين بالقوة (أو باختيارهم) من فلسطين إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن، في مرحلة ما في المستقبل، حينما يتم وضع القاعدة السياسية لمثل هذه الخطوة الجذرية، وعندما يبدو الوقت ملائما لذلك[٥].

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الممارسات المكانية للهيمنة التي تمارسها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني، وقيادته، وفي دوائر نفوذهم، منذ اتفاقيات أوسلو الأولى والثانية (في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥) وصولا إلى

الوقت الحاضر. ويبدو لي أنه على الرغم من قيام إسرائيل بتبني صيغة "الأرض مقابل السلام" ظاهريا باعتبارها رمزا جيوسياسي في الوقت الذي شرعت فيه في إجراء محادثات سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣، كانت تصرفات إسرائيل على أرض الواقع منذ ذلك الحين في تناقض صارخ مع هذا الشعار. فقد بدأت وطورت، في آن واحد، سياسة مكانية للاستيلاء على مزيد من أراضي الفلسطينيين وزيادة أعداد المستوطنين في الضفة الغربية بأكثر من ١٠٠٪ خلال العقد الماضي، في نفس الوقت الذي تفتت فيه الفضاء الفلسطيني إلى رقع ممزقة من الأراضي[٦]، وهي سياسة هدفها الأساسي هو منع إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في نهاية المطاف بمجرد أن يتم الوصول إلى مرحلة التفاوض على الحل النهائي. ويتم التركيز هنا على تعبير "قابلة للحياة". كما أزعم.أيضا أن الحكومات الإسرائيلية الخمسة المتعاقبة منذ عام ١٩٩٣ (والتي ترأسها رابين، وشيمون بيريس، وبنيامين نتنياهو، وإيهود باراك، وآرييل شارون) لم تحدث قطيعة حقيقية مع المبدأ الأيديولوجي الجيوسياسي الصهيوني الذي دام لأكثر من ١٠٠ عام، والذي يدعو إلى خلاص أرض فلسطين المنتدبة بأكملها، أما الخلاص فهو مفهوم مثقل بإيحاءات لاهوتية متعلقة بالإيمان بالعصر الألفي السعيد، وهو يمثل، في الواقع، شكلا فريدا ومميزا من التحريرية الوحدوية. وبعبارة أخرى، لم تنظر هذه الحكومات إلى محادثات السلام مع الفلسطينيين باعتبارها غاية بل وسيلة، أي أداة من أدوات الخطاب التي تهدف إلى زيادة وتعزيز الهيمنة الإسرائيلية المكانية على الفضاء الفلسطيني (وهو الإقليم القومي والديني المفقود لفترات طويلة)، وإلى تحقيق الهدف الأصلي من الأجندة الصهيونية: خلاص أرض إسرائيل عبر انتزاعها من قبضة ساكنيها "الغرباء."

ومما لا شك فيه أن هناك تصريحات حتى على مستوى بعض القادة الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء، شارون، بشأن استعدادهم لقبول إقامة دولة فلسطينية. ومع ذلك، يبين تحليل سياسة الخداع عدم إمكانية أخذ هذه التصريحات على علاتها: فالأمر الحاسم هنا هو ما تعنيه كلمة "دولة." هل سيكون لهذا الكيان حرية التصرف، مثله مثل أي دولة أخرى في العالم، فيما يتعلق بقضايا السيادة والسيطرة الإقليمية على أراضيه؟ فلنأخذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال، إحدى الرؤي المتعلقة بقيام الدولة الفلسطينية التي طرحها شارون بعد انتخابه في الكنيست في ٢٨ يناير ٢٠٠٣، وهى عبارة عن تصريح كان المراد منه أن يكون واحدا من أكثر من ١٠٠ تعديل على خارطة الطريق من أجل السلام، والمدعومة أمريكيا، والتي تؤكد على أن: "فلسطين ستكون منزوعة السلاح تماما؛ وسيُسمح لها فقط بالاحتفاظ بقوات الشرطة والأمن الداخلي، ذات التسليح الخفيف؛ وستسيطر إسرائيل على كل من المداخل والمخارج والمجال الجوي للدولة؛ وسيُمنع الفلسطينيون تماما من عقد تحالفات مع أعداء إسرائيل[٧]." هذه هي بالضبط القيود المتنوعة والمماثلة لنموذج البانتوستان[*] التي حاول القادة والمفاوضون الإسرائيليون فرضها بشكل منهجي على قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. وتعد التجزئة الثلاثية الأخيرة لقطاع غزة بمثابة مزيد من التصعيد في هذا الاتجاه المكاني.

(*) استخدم مصطلح البانتوستان Bantustans لأول مرة في أربعينيات القرن العشرين ويقصد بـ "بانتو" الشعب وستان من الفارسية (أرض أو وطن). وأطلق المصطلح على ٢٠ مقاطعة خصصت لمعيشة الأفارقة السود في جنوب إفريقيا وناميبيا نتيجة سياسة التفرقة العنصرية (الأبارتهيد). ووزعت هذه المقاطعات مناصفة بين جنوب إفريقيا وجنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) وقسمت كل وحدة على أساس عرقي قبلي، وسمحت الحكومة العنصرية بمنح بعض مناطق البانتوستان سيادة اسمية ومنحت البعض الآخر حكما ذاتيا ، لكنها لم تحصل على استقلال رسمي. (المترجم)

وللإلقاء الضوء على استراتيجيات الخطاب المضللة هذه، ولفهم أفضل لأسباب إخفاق التقدم نحو السلام، فمن المفيد أن نرى هذه التركيبة المعقدة ضمن إطار مفاهيمي قادر على توضيح ممارسات السلطة والسيطرة المهيمنة. وللقيام بذلك، أنتوي هنا أن أتجاوز التفسير البسيط الذي يتكرر كثيرا في الولايات المتحدة وإسرائيل ومفاده أن باراك قدم عرضا سخيا لعرفات في كامب ديفيد ولكنه رُفض برمته، وأن الفلسطينيين تحولوا إلى العنف والإرهاب بعدئذ لتحقيق أهدافهم. ومن جانبهم، وفي الوقت الذي وافقت فيه منظمة التحرير الفلسطينية على الدخول في محادثات سلام مع إسرائيل، وبالتالي الاعتراف بوجودها، وهي خطوة ذات دلالة سياسية لإسرائيل، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية في الواقع على تحويل طبيعة الصراع من مقاومة عنيفة لسيطرة مؤقتة[٨]. ولكن بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر عام ٢٠٠٠ [٩]، عاد الصراع إلى خانة "المقاومة" المسلحة، وبمشاركة الجماهير الفلسطينية المتمردة ضد سلطة الاحتلال هذه المرة.

في هذا المنعطف الحرج، تعتبر اتفاقيات أوسلو ميتة على كل الأصعدة العملية، بعدما أبطلتها الأحداث. وهذا صحيح بالنسبة للجانب الإسرائيلي على الأقل بعد إعلان شارون المتكرر بأنه لم يعد ملتزما بالاتفاقيات، وبعد أوامره للدبابات والجنود الإسرائيليين بغزو مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وتدمير البيوت واغتيال الأسر. كان شعار هذا الهجوم على منطقة المنازل هو حصار مقر عرفات في رام الله، ذلك الهجوم الذي توغل حتى غرفة نومه. لقد تم فرض احتلال عسكري على أرض الواقع.

أوسلو واستراتيجية إسرائيل في السيطرة على الأرض

يسعى هذا الجزء إلى تسليط الضوء على جوانب معينة من ممارسات الهيمنة التي تستخدمها إسرائيل أثناء المفاوضات مع الفلسطينيين. تشتمل هذه الممارسات على استراتيجية تهدف إلى استغلال الأحداث لمصلحتها الخاصة، وإنكار وجود الجانب الآخر وتشويهه في بعض الأحيان لعدم الالتزام بقواعد اللعبة. ومع ذلك، تسعى إسرائيل في الوقت نفسه إلى تصوير نفسها كصانعة للسلام وتبدي قدرا كبيرا من المرونة وأنها على استعداد لاتخاذ قرارات "مؤلمة" لتحقيق سلام نهائي في المنطقة.

ولهذه الأساليب إطار جيوسياسي أكبر: فهي أساليب جوهرية للحفاظ على استمرار دعم الولايات المتحدة (في الدور الذي نصبت فيه نفسها بوصفها وسيطا دوليا للسلام) في الوقت الذي تتيح فيه الفرصة لإجراء محادثات سلام مع دول عربية أخرى مستقبلا. أما على المستوى المحلي، فتواصل إسرائيل استراتيجيتها الاستعمارية لدمج الأراضي الفلسطينية، مما يخلق ما تُسميه بالحقائق على أرض الواقع. ويبدو أن الطبقة السياسية في إسرائيل لم تفهم وجوب اشتمال تدابير بناء الثقة كذلك على جهود تتعلق بجعل الفلسطينيين يشعرون بأنهم يستفيدون من السلام.

يكمن السبب وراء هذه الأساليب في تحسين صورة السلطة الإسرائيلية في نظر الفلسطينيين وتقديم نفسها للفلسطينيين باعتبارها شريك مفاوضات صارم – صارم بقدر المستطاع حينما يتعلق الأمر بالأرض– يسعى إلى الاحتفاظ بأكبر قدر من الأرض قبل الوصول إلى المرحلة النهائية في المفاوضات[١٠]. يستند هذا النهج إلى تقييم مفاده أن الفلسطينيين مستعدون

للموافقة على "استغلالهم مؤقتا" في هذه المرحلة من المحادثات المؤقتة. وقد لعبت إسرائيل لعبة "اقبلوا به أو اتركوه." وإذا رفض الفلسطينيون ذلك، سيبقى الوضع على ما هو عليه دون أدنى تغيير. وفي تلك الأثناء، قامت إسرائيل بفرض سيطرتها على المزيد من الأراضي أكثر من أي وقت مضى، على أمل استخدامها "كورقة مساومة" في المفاوضات المستقبلية فيما يبدو.

على الجانب الآخر، تبني المفاوضون الفلسطينيون، مسترشدين في ذلك بياسر عرفات، مسارا مختلفا. فقاموا بالسعي إلى السيطرة في نهاية المطاف على أكبر قدر ممكن من الأرض التي توافق إسرائيل على الانسحاب منها عند بلوغ مرحلة "الحل النهائي." كذلك من شأن هذه الأراضي "المحررة" أن يكون لها قيمة عسكرية معينة في حال قيام جانب واحد بالإعلان عن قيام دولة فلسطينية. وقد ذُكرت هذه الفكرة بوضوح في فقرة نشرت على موقع حركة فتح على الإنترنت في عام ١٩٩٨، جاء فيها:

نحن في حركة فتح نعتبر يوم ٤ مايو ١٩٩٩ بمثابة اليوم التاريخي الذي سوف نحصل فيه على حقوقنا. . . . فإعلان دولتنا الوطنية، التي تشمل القدس، هو أمر حاسم بالنسبة لمستقبل الشعب الفلسطيني. ونحن نقوم باتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل هذا الإنجاز التاريخي بأقل الخسائر الممكنة. إن إعلان قيام الدولة، في وقت تسيطر فيه السلطة الوطنية الفلسطينية على ٣٪ من الضفة الغربية وحسب، كما هو الحال الآن، هو أضعف بكثير من إعلان صادر والسلطة الوطنية الفلسطينية تسيطر على ١٧٪، بالإضافة إلى أراض في المنطقة ب التي تمثل ٢٥٪ إضافية. ومن هنا ستعزز الأرض الإضافية موقفنا بشكل واضح في أي مواجهة[١١].

أما على الساحة الدولية، فكان من الضروري جدا لعرفات أن يكسب ثقة البيت الأبيض (كوسيط أساسي)، ولذا كان عرفات على استعداد لتقديم تنازلات معينة مادام أنها ستفهم على أنها مؤقتة ولن تُعرض موقف التفاوض الفلسطيني للخطر في المرحلة النهائية فيما بعد. باختصار، لقد فهم المفاوضون الإسرائيليون ضعف موقف عرفات السياسي على مستويين: من وجهة نظر واشنطن وفي الداخل بين الجماهير الفلسطينية. وقد حاولوا استغلال هذا الموقف الضعيف. فكانوا على استعداد لتشويه أو تعديل الاتفاقيات المبرمة كجزء من أساليبهم لدفع الجانب الفلسطيني في نهاية المطاف إلى قبول انسحاب إسرائيلي من الأراضي أقل مما تم الاتفاق عليه في أوسلو.

يُذكرنا كاكوفيتش Kacowicz بأن التغيير الإقليمي السلمي غالبا ما يحدث على الأرجح في حال وجود عدم تكافؤ للقوة بين الطرفين، ولكن ليس بالقدر الذي يسمح بحل من جانب واحد للمشكلة[١٢]. وثمة منظور آخر يتعلق بأسلوب إسرائيل في التفاوض مع الفلسطينيين يمكن وضعه داخل سياق الجغرافيا الدينامية لعلاقات القوة. فوفقا لنيتشمان Nietschmann، تمتلك الدولة وليست الأمة القدرة على تحديد القانون الدولي وليس مجرد وضع أجندة سياسية[١٣]. فالقدرة على وضع أجندة سياسية هي في حد ذاتها شكل من أشكال عدم اتخاذ القرارات التي يمكن لأحد الأطراف أن يرفض من خلالها مجرد النظر في المقترحات التي يتقدم بها الطرف الآخر أو حتى ينكر وجوده[١٤]. فعلى سبيل المثال، عندما تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٥، حاول الفلسطينيون التصدي لقضية الاستيطان على الفور، ولكن الولايات المتحدة أصرت على أن يتم تأجيل مثل هذه المناقشات[١٥]. ولم يكن أمام الفلسطينيين خيار غير الانتظار.

بدأت أولى ممارسات إسرائيل لفرض هيمنتها على محادثات السلام في اتفاقية أوسلو نفسها، حيث نجحت في تأجيل المفاوضات بخصوص ثلاثة من المسائل الشائكة المزعومة: القدس، ووضع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، ومصير اللاجئين الفلسطينيين(١٦). فكيف يتم تنفيذ هذا القرار "الخالي من القرار" على أرض الواقع؟ ينبغي علينا ملاحظة أن هذه القضايا الثلاث ترتبط بفضاء (أي أرض) كان من المقرر أن يتم تقسيمه أو مشاركته في وقت ما بعد انتهاء فترة ما يسمى بالسنوات الخمس الانتقالية. ولكن تم ترجمة هذا التأجيل إلى استراتيجية للمماطلة مقترنة بسباق استعماري للحصول على المزيد والمزيد من الأراضي لخلق واقع جغرافي لا رجعة فيه للتوسع الاستيطاني، الأمر الذي من شأنه أن يقلص تدريجيا مساحة الأراضي التي سيتم تقاسمها مع الفلسطينيين(١٧). وقد تضاعف عدد المستوطنين الإسرائيليين، وفقا لزونس، في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) منذ أن تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، بعضهم في المستوطنات الثلاثين الجديدة والباقي في توسعات المستوطنات القائمة. وقد ازداد عدد المستوطنين في القدس الشرقية الكبرى بنسبة الثلث على الأقل(١٨). ويكشف تقرير صادر عن منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) في ١٣ مايو ٢٠٠٢، حول سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، عن أنه في حين أن المناطق المُقامة في المستوطنات اليهودية تشكل فقط ١,٧٪ من أرض الضفة الغربية، فإن الحدود البلدية للمستوطنات أكبر منها بأكثر من ثلاثة أضعاف، أي ٦,٨٪. بينما تمثل المجالس الإقليمية اليهودية ٣٥,١٪ إضافية. وبالتالي يتم التحكم في إجمالي

٤١,٩٪ من المنطقة في الضفة الغربية من قبل المستوطنات اليهودية وسلطاتها[١٩]. مع الوضع في الاعتبار أن كل هذه المستوطنات غير شرعية في نظر القانون الدولي: فمن غير القانوني لأي بلد، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، أن يقوم بترحيل سكانه المدنيين إلى أراض تم الاستيلاء عليها بالقوة العسكرية[٢٠]. و من ثم يرقُب الفلسطينيون عملية التوسع الاستيطاني المستمر عبر مفاوضات مطولة بذعر شديد، حيث يقلل ذلك من المساحة التي يمكنهم التفاوض عليها في عملية المحادثات ذاتها. ولم تغير احتجاجاتهم للبيت الأبيض شيئا.

وقد تم تصنيف هذه السياسة الاستيطانية في الحديث المزدوج للدبلوماسية في ظل إدارة كلينتون على أنها ببساطة "غير مفيدة." وفي ظل إدارة جورج بوش الابن، وُصف التوسع الاستيطاني الإسرائيلي على أنه "استفزازي[٢١]." ومن المرجح أن يكون الخطاب الأكثر خداعا خلال مفاوضات السلام هو الوارد ضمنيا في اللغة المستخدمة لوصف المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية. فالمناطق المعنية هي "الأراضي المحتلة" وليس "الأراضي المتنازع عليها،" وهو مصطلح قدمه الإسرائيليون كما لو أنهم يطالبون باستحقاق ملكيتهم لأحد الأصول الإسرائيلية (العقارية) التي طُلب منهم نقل ملكيتها جزئيا أو كليا للفلسطينيين. هذا الإدراك المرتبط بالمكان هو ما عززته وسائل الإعلام الأمريكية المتأثرة بشدة بالخطاب الإسرائيلي. وكما لاحظ روبرت فيسك: "لقد تم اتباع نهج وزارة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، والذي يميل دائما نحو إسرائيل، بطريقة دنيئة من قبل معظم الصحفيين الأمريكيين. فبعد أسابيع فقط من صدور تعليمات للدبلوماسيين

الأمريكيين بالإشارة إلى الضفة الغربية المحتلة من قبل إسرائيل على أنها أرض "محل نزاع،" بدلا من"محتلة،" شرع الصحافيون الأمريكيون في استخدام نفس الكلمة بالضبط(٢٢). وهناك ملاحظة أخرى أبداها نايجل باري، يقول فيها:" نادرا ما يرد ذكر حقيقة انقضاء ٣٥ عاما من الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) كما لو كانت مسألة بلا مغزي حقيقي. ففي أسوأ الحالات، قُدم الاحتلال كما لو كان مجرد مسألة إدراكية. وقد طورت قناة الــــ سي إن إن الإخبارية ذلك في شكل من أشكال الفن، حيث تتحدث عما يعتبره الفلسطينيون احتلالا عسكريا. وهذا يحجب حقيقة مفادها أن المجتمع الدولي والقانون الدولي يعتبران الأراضي الفلسطينية أراضي محتلة(٢٣)".

في أي طريق تمضي بنا هذه الدلالات؟ لا شك أنها تصوّر إسرائيل دولة محاصرة تسعى إلى السلام وتقدم أراضيها قربانا لذلك. أما من الناحية العملية، فهي تريد الحصول على مجموعة من التنازلات (مكافأة ما) مقابل إعادة ما أخذته بالقوة. كان هذا الخطاب المضلل "للأراضي المتنازع عليها" مؤثرا عندما أُلقي اللوم على الرئيس عرفات بشكل كبير لعدم قبوله العرض السخي المزعوم الذي قدمه باراك في اتفاقية كامب ديفيد الثانية (يوليو ٢٠٠٠). وقد علق زونس على هذا بقوله: "حتى لو وافقت إسرائيل على الانسحاب من المناطق المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك القدس الشرقية، واعترفت بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، فليس من العدل تقديم ذلك على أنه فعل ينم عن سخاء كبير أو حتى تنازل هائل، حيث يتوجب على إسرائيل القيام بذلك(٢٤)."

لنستعرض بإيجاز نطاق نقل إسرائيل للأراضي إلى السيطرة والسلطة الفلسطينية على أساس الاتفاقيات وما تم تنفيذه فعليا على أرض الواقع. ولبلوغ هذه الغاية، هناك ثلاث اتفاقيات تستحق الاستعراض: اتفاقية أوسلو الثانية (أو طابا) الموقعة في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٩٥، ومذكرة واي ريفر (WRM) الموقعة في ٢٣ أكتوبر عام ١٩٩٨، ومذكرة تفاهم شرم الشيخ (SSM) الموقعة في ٤ سبتمبر ١٩٩٩. ولا ينبغي اعتبار اتفاقية أوسلو الثانية، على الرغم من قبول الجانب الفلسطيني بها، تسوية حقيقية من جانب الإحتلال، فقد كانت انعكاسا واضحا للعلاقة المبنية على القوة غير المتكافئة بين طرفي التفاوض في ذلك الوقت. حيث تعكس مجموعة الشروط التي فرضت عليها الأيديولوجيا الإسرائيلية المتأصلة "للرغبة في الأرض، ولكن ليس في الشعب[٢٥]." إن فحوى هذا الاتفاقية هى أنه من المزمع تقسيم المنطقة المحتلة بأكملها إلى ثلاث فئات ذات درجات مختلفة من السيطرة الإسرائيلية، إلى جانب نسبة مئوية ما من الأرض تنقل ملكيتها إلى السيطرة الفلسطينية في إطار زمني معين، غير أن كل ذلك يبقى معلقا في انتظار عدد من المطالب على السلطة الفلسطينية أن تلبيها أولا.

باختصار، تعد البنود التالية في اتفاقية أوسلو الثانية وثيقة الصلة بهذه المناقشة[٢٦]:

- قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المنطقة (أ) (السلطة الفلسطينية)، المنطقة (ب) (السلطة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية)، والمنطقة (ج) (السلطة الإسرائيلية).

- أن تنسحب القوات الإسرائيلية من مدن معينة من الضفة الغربية (بيت لحم، وجنين، ونابلس، وقلقيلية، ورام الله، وطولكرم) قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية باثنين وعشرين يوما (يناير ١٩٩٦).
- أن تجري عمليات إعادة انتشار إضافية من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب) على ثلاث مراحل في ستة أشهر في أعقاب الانتخابات الفلسطينية.
- أن تبدأ محادثات الوضع الدائم في موعد لا يتجاوز ٤ مايو ١٩٩٦. واشتمل الوضع النهائي على قضايا القدس، والمستوطنات، والحدود، واللاجئين.

فيما يتعلق بالبند الأول، تتكون المنطقة (أ) من ٣٪ من أراضي الضفة الغربية و ٦٠٪ في قطاع غزة. أما المنطقة (ب) الواقعة في الضفة الغربية، وهي تحت سيطرة مشتركة، فتتكون من ٢٧٪ من الأراضي، في حين تبلغ المنطقة (ج)، حيث تحوز إسرائيل السيطرة المدنية والأمنية على حد سواء، إجمالي ٧٠٪ من الضفة الغربية. وتبقي إسرائيل على سيطرتها الكاملة على القدس الشرقية، فضلا عن ٤٠٪ من قطاع غزة[٢٧].

وقد بدأ تنفيذ هذه الاتفاقية في نوفمبر عام ١٩٩٥ عندما انسحب الجيش الإسرائيلي من ست مدن فلسطينية. بينما كان من المقرر إعادة الانتشار من الخليل في ٣١ مارس ١٩٩٦، غير أنه قد تم تأجيلها. علاوة على ذلك، لم توقع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على اتفاقية الخليل التي تضمن تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من ٨٠٪ من مدينة الخليل، إلا في ١٥ يناير ١٩٩٧. أما الـ ٢٠٪ الباقية من المدينة فظلت تحت السيطرة الإسرائيلية، وهي

موطن لــ ٤٠٠ من المستوطنين الدينيين والقوميين الإسرائيليين ممن يعيشون وسط السكان الفلسطينيين البالغ عددهم حوالي 150,000 نسمة(٢٨).

إن المزيد من عمليات إعادة الانتشار كما ذكرنا من قبل، والذي خُطط لها أن تنتهي في أكتوبر ١٩٩٧، لم يتحقق. فلم "يحظ" الفلسطينيون سوى بالنزر اليسير من أراضيهم جراء اتفاقية أوسلو الثانية، كما أصبح عليهم أن يواجهوا في ذلك الوقت تحديا جديدا من قبل القيادة الإسرائيلية الجديدة التي رفضت احترام هذه الاتفاقية. وتم تنفيذ هذه الممارسة من قبل كل من رئيسي الوزراء نتنياهو وباراك اللذين حاولا أن ينأيا بأنفسهما عن اتفاقية أوسلو الثانية وفرضا شروطيهما الخاصة للتلاعب بالقيادة الفلسطينية وتوسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية الفعالة على الأراضي الفلسطينية.

نتج عن هذا المأزق مذكرتا واي ريفر (أكتوبر ١٩٩٨) وشرم الشيخ (٤ سبتمبر ١٩٩٩). وقد تم التوقيع على مذكرة واي ريفر في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨، لتسهيل تنفيذ اتفاقية أوسلو الثانية. ما يشغلنا هنا على وجه التحديد هو عبارة "المزيد من عمليات إعادة الانتشار." فقد وعدت مذكرة واي ريفر بالتنازل عن ١٣٪ من المنطقة (ج) للجانب الفلسطيني وذلك للتوافق مع المرحلتين الأولى والثانية المتعلقتين بعمليات المزيد من إعادة الانتشار. وكان من المقرر أن نقل نسبة الــــ ١٣٪ هذه على النحو التالي: ١٪ إلى المنطقة (أ) و١٢٪ إلى المنطقة (ب) (تخصص ٣٪ منها لتكون مناطق خضراء و/أو محميات طبيعية). بالإضافة إلى ذلك، ذكرت مذكرة واي ريفر أن ١٤,٢٪ من المنطقة (أ) سيتم ضمها للمنطقة (ب) كجزء من التطبيق السالف ذكره للمرحلتين الأولى والثانية المتعلقتين بعمليات المزيد من إعادة الانتشار. ولم يرد في مذكرة واي ريفر أي ذكر لتاريخ أو لنطاق إقليمي لإعادة الانتشار

الثالثة التي دعت إليها اتفاقية أوسلو الثانية التي تم تنفيذها في أكتوبر عام ١٩٩٧ [٢٩]. ومع ذلك، فلم يقم رئيس الوزراء نتنياهو بتنفيذ أي من هذه البنود الواردة في مذكرة واي ريفر على أرض الواقع.

قامت الحكومة الجديدة بقيادة إيهود باراك بتولي الحكم في ربيع عام ١٩٩٩، وكانت هناك توقعات جديدة من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين بأن باراك سوف "ينقذ" عملية السلام وأنه سيحاول الحصول على ميزات أكثر لإسرائيل من اتفاقية واي ريفر. فكان باراك في الواقع هو من فرض مذكرة شرم الشيخ، المعروفة أيضا باسم واي الثانية أو واي بلَس، على الفلسطينيين، لكنه لم يوف أبدا بها. وفقا لهذه الاتفاقية، قامت إسرائيل بتقديم الالتزامات التالية فيما يتعلق بالمرحلتين الأولى والثانية المتعلقتين بالمزيد من إعادة الانتشار[٣٠]:

أولا: في ٥ سبتمبر ١٩٩٩: التنازل عن ٧٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة (أ) و ٣٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب)

ثانيا: في ١٥ نوفمبر ١٩٩٩: التنازل عن ٢٪ من منطقة (ب) إلى المنطقة (أ) و ٣٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب)

ثالثا: في ٢٠ يناير ٢٠٠٠: التنازل عن ١٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة (أ) و ٥٪ من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ).

ووفقا لما ذكره بونداك:

لم تشهد "سنوات أوسلو" في ظل حكومة باراك نهاية العقلية الاحتلالية الإسرائيلية، ولم تمكن الفلسطينيين من السيطرة الحقيقية على أكثر من ثلاثة ملايين من مواطني السلطة الفلسطينية، ولم تضع حدا للبناء في المستوطنات

أو لمصادرة الأراضي، ولم تسمح بنمو اقتصادي في الأراضي الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، ثارت العديد من الأسئلة حول صحة تصريحات باراك المتكررة بأنه رئيس الوزراء الوحيد الذي لم يتنازل عن أراضٍ للفلسطينيين. وقد ازدادت الشكوك بعد أن بات واضحا للفلسطينيين أن باراك لن يتنازل عن القرى الثلاث في ضواحي القدس (أبو ديس، والعيزرية، وعرب السواحرة) لسيطرة السلطة الفلسطينية بعد أن وافق كل من الحكومة والكنيست على التنازل[٣١]

وقد أشار مناحيم كلاين، الذي عمل مستشارا للوفد الإسرائيلي في كامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠، إلى أن "كلا من نتنياهو وشارون قد دعما اتفاقية الوضع النهائي التي من شأنها أن تعطي الفلسطينيين مساحة تبلغ من ٤٠ إلى ٥٠ في المئة وحسب من الضفة الغربية لقيام دولة فلسطينية. كما عرض باراك صفقة مماثلة على الفلسطينيين في محادثات خاصة في عام ١٩٩٩، فكان ذلك بمثابة نقطة انطلاق له في مفاوضات لاحقة. وهكذا اشترك باراك ونتنياهو في نفس المفهوم[٣٢]."

وفي ظل عملية سلام لم تقدم أي شيء تقريبا اندلعت الانتفاضة بسبب الاستياء الشعبي الفلسطيني. وجدير بالذكر أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت قد شاركت قبل تلك الانتفاضة بوقت طويل في نوع من الخطاب السياسي القائم على إخفاء الحقيقة والذي ينبني على (أ) تظاهر خادع بالتفاوض في ظل إحكام قبضتها على الأرض والسيطرة على المزيد منها من خلال التوسع في إقامة المستوطنات و(ب) تخليد خرافة الأرض مقابل السلام في الساحة الدولية ولفكرة إسرائيل باعتبارها "شريكا عاقلا في المفاوضات." ويعد هذا أمرا جوهريا في العرف الجيوسياسي الإسرائيلي

الذي تمارسه كل "الأحزاب الصهيونية،" كما يطلق عليها في اللغة السياسية الإسرائيلية. فليس هناك اختلاف جيوسياسي في تلك التسمية بين الليكود، أو العمل، أو حزب شينوي Shinui القومي العلماني الذي حقق نجاحا مؤخرا، أو الأحزاب الدينية المتعددة. وقد استغلت الحكومات عدم التكافؤ الهائل في القوة ومن ثم قامت بفرض حل من جانب واحد وهو "اللاحل." يعكس هذا "اللاحل"، الذي دام لسنوات، استراتيجية أساسية من عدم اتخاذ القرار والتي تتجسد على نحو بارز في تأجيل قضايا "الوضع النهائي" الرئيسة ذات الأهمية المحورية، بل والوجودية، للجانب الفلسطيني. ولا يزال التلاعب الإسرائيلي بالإدراك الجماهيري للصراع على "المستوى الدولي،" كما هو الحال الآن، جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية، كما هو واضح، على سبيل المثال، في أسلوب المواربة بعد ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن ما يسمى بمعايير كلينتون، والتي تدعي إسرائيل أنها هي الطرف الذي قَبِل بهذه المعايير، وليس الفلسطينيين[٣٣]. يعد هذا النوع من المرواغة جزءا أساسيا من الخطاب التفاوضي الإسرائيلي ومن "التحوير" الحكومي الذي أُسبغ على المواقف التفاوضية الإسرائيلية المفترضة. وكما يُذَكِّرنا كلاين:

فشلت [اتفاقية] أوسلو باعتبارها نموذجا للاتفاقيات المؤقتة التي يتبعها تحرك تدريجي نحو اتفاق الوضع النهائي. واليوم، لا يقبل الفلسطينيون، وقليل جدا داخل إسرائيل، عملية أخرى مؤقتة. فالإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء يريدون الآن أن يعرفوا ما سيؤول إليه الوضع في المرحلة النهائية. فالإسرائيليون يريدون، على سبيل المثال، أن يعرفوا إذا كان اللاجئون الفلسطينيون سيطلبون العودة إلى إسرائيل أم لا؟ فكلا الجانبين

بحاجة إلى معرفة من سيكون صاحب السيادة على جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف) والبلدة القديمة. كما أن كلا الطرفين لا يريد الاستمرار في اللعب عن طريق استئناف المفاوضات التي تترك المستقبل دون حل. ويريد شارون والمستوطنون، بطبيعة الحال، ترك المستقبل مفتوحا من أجل كسب مزيد من السيطرة على الأراضي، على أمل أن يتمكنوا من إلحاق الهزيمة بالفلسطينيين في نهاية المطاف[٣٤].

التصور الإسرائيلي لقيام "الدولة الفلسطينية"

يسعى هذا الجزء إلى دراسة طبيعة الدولة الفلسطينية التي تدور بخلد القادة الإسرائيليين كنتاج نهائي لاتفاقية أوسلو أو أي اتفاقية/اتفاقيات أخرى قد يتوصلوا إليها مع الفلسطينيين. بعبارة أخرى، يُشترط على قيام دولة فلسطينية مستقبلية أن تكون متسقة من حيث الأرض والاقتصاد والسياسة مع المبدأ الجيوسياسي الأكبر للمشروع الصهيوني للاستيطان، والاستعمار، وخلاص الأرض، وتوسيع حدود الدولة وأراضيها، في مقابل تنازلات بسيطة. وفي حال حدوث خلاف ذلك، يتم إدانة قادتها وسكانها، وتشويه صورتهم عبر وصفهم "بالإرهابيين"، ونزع الشرعية عنهم[٣٥]. إن إسرائيل تبتغي تعاونا من الطرف الآخر. لكنها لم تجد فلسطينيين من هذا القبيل حتى الآن. ولذا فهي تدعو لظهور "قيادة" جديدة. فالاستراتيجية الإسرائيلية هنا تقوم على محورين: حرب الخطابة والحرب الاستعمارية بقوة النيران، وكلاهما يهدف إلى تقويض هياكل القيادة الحالية.

تحاول الطبقة السياسية الإسرائيلية، وهى في موقف من عدم تكافؤ جذري للقوة، فرض هيمنتها السياسية - هيمنة طائرات الهليكوبتر- على محيط الدولة الفلسطينية المستقبلية. ويمكن هنا تطبيق تحليل أنطونيو جرامشي لهيمنة الجماعات الاجتماعية المسيطرة وطريقة تفعيلها لهذه الهيمنة للمساعدة في إلقاء الضوء على ممارسات الحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع الفلسطينيين. يشير جرامشي إلى ثلاثة طرق لتحقيق الهيمنة، وهي: الإكراه، والتراضي، والفساد/ الغش[٣٦]". ينطوي الإكراه على استخدام القوة أو التهديد المعقول في ذلك؛ أما التراضي فيستلزم وجود القيادة الأخلاقية. وبعبارة جرامشي[٣٧]: "بين التراضي والقوة يقع الفساد/الغش (الذي يعد من سمات المواقف التي يصعب فيها ممارسة وظيفة الهيمنة، وعندما ينطوي استخدام القوة على مخاطرة كبيرة). يكمن هذا في التسبب في نزع البعد الأخلاقي عن الخصم (أو الخصوم) وشلهم عن طريق شراء قادتهم، سواء في الخفاء أو، في حالة وجود خطر وشيك، في العلن، من أجل بث الفوضى والبلبلة في صفوفه[٣٨]."

وقد كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي انخرطت في محادثات السلام مع الفلسطينيين تعمل في الواقع، بشكل مباشر وغير مباشر، على تقويض أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، أى على إبطال شرعية الجانب الآخر. وقد صاحب ذلك قدر كبير من الخداع من جانب إسرائيل (في وسائل الإعلام وغيرها من المنابر) ضد القيادة الفلسطينية لعدم قدرتها المفترضة (أو عدم رغبتها) على وقف الهجمات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية. باختصار، كيف يمكن لزعيم دولة (وبالتالي حكومته) أن يقاوم الإرهاب إذا لم يسمح له بأن يكون له دولة، وهو لا يمتلك الوسائل المناسبة

للسيطرة على شعبه؟ بل هو نوع من "الوضع العبثي المعقد " أو ما سماه مناحيم كلاين "الوضع المستحيل[٣٩]." فلم يُسمح بالفعل لعرفات بالحصول على أي دولة وأى أرض لازمة لقيام دولة، ومع ذلك كان يتم الحكم علي تصرفاته من قبل إسرائيل والإدارة الأمريكية كما لو كان حقا على رأس دولة فاعلة تماما يمكنها الحفاظ على أمن سكانها في حال أرادت ذلك. وهذا خداع كبير، وهو واحد في قائمة الحيل التي تشن إسرائيل من خلالها حرب الخطاب التي تنتهجها ضد الفلسطينيين عن طريق تصوير حججهم ومقترحاتهم على أنها مخادعة وإظهار قادتهم على أنهم "غير جديرين بالثقة" (ما يعني من وجهة النظر الإسرائيلية أنهم ليسوا على استعداد للتعاون).

فلننظر في العناصر الأساسية التي تعد من مقومات الدولة، وكيف أن بعض هذه العناصر غير موجودة (أو غير قابلة للوجود) في حالة فلسطين في الوقت الراهن. يشير أي كتاب دراسي عن الجغرافيا السياسية إلى أن أى دولة تحتاج إلى خمسة عناصر أساسية (لكي تكون دولة) (هي الأرض، وسكان مقيمون بشكل دائم، وحكومة، واقتصاد منظم، ونظام لحرية الحركة والتداول)، بالإضافة إلى "السيادة" و"اعتراف" العالم بها[٤٠].

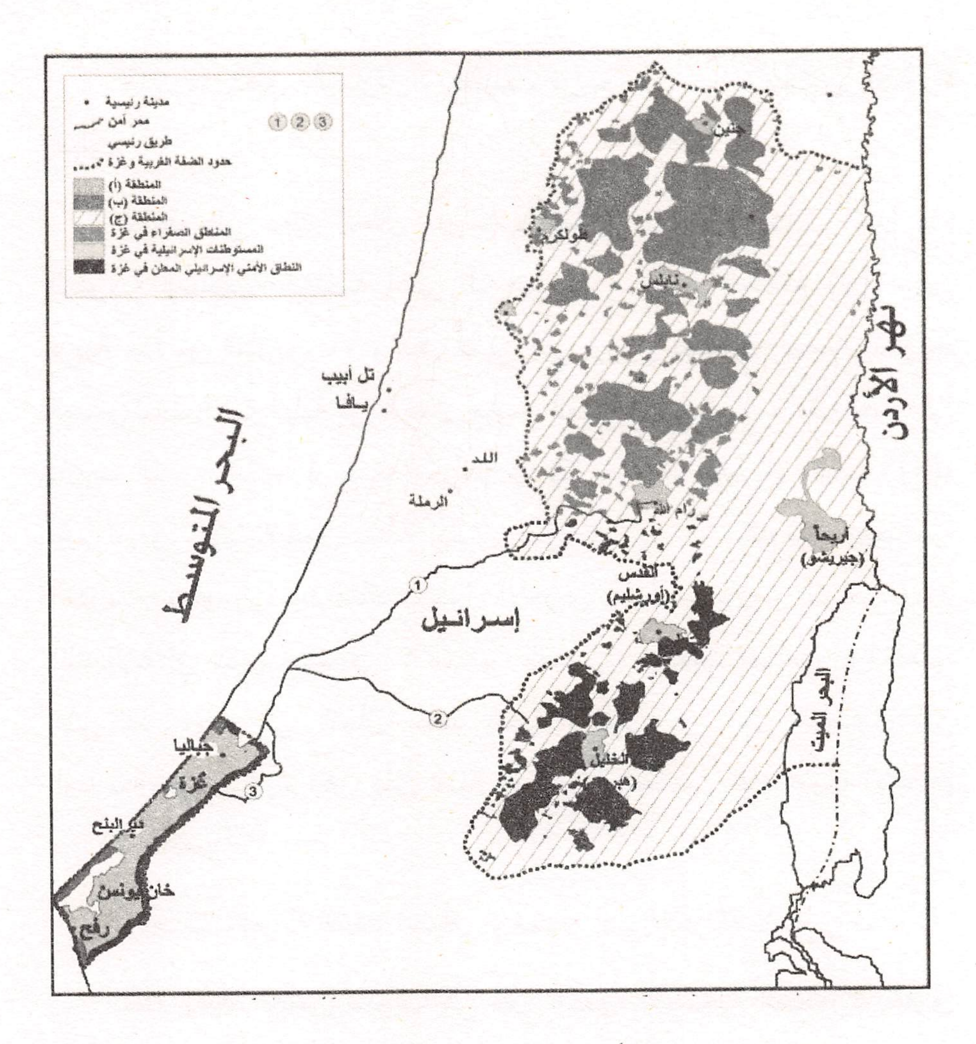
تقتصر مناقشتي على تلك العناصر اللازمة لقيام الدولة والتي ترتبط بفكرة الخداع الجوهري الكامنة في اتهام القيادة الفلسطينية بعدم القدرة على مكافحة وقمع الإرهاب. وفيما يتعلق بعنصر الأرض، لم تقم اتفاقية أوسلو والاتفاقيات اللاحقة بقصر ممارسة السلطة الفلسطينية لسيطرتها على نسبة صغيرة من الأرض (المنطقة أ) وتقاسم السيطرة على مناطق إضافية في المنطقة (ب)، بل إن هذه المناطق تعاني من التفتت الشديد وتعد بمثابة جيوب

واقعة ضمن مساحة أكبر (المنطقة ج على سبيل المثال) تشكل حوالي ٧٠٪ من الضفة الغربية وتقع تحت السيطرة الإسرائيلية. يتضح مدى ذلك التفتت في شكل (١٠). ففي حين تتراوح جيوب المناطق (أ) من ١٥ إلى ٢٠ جيب استيطانيا، يصل عدد جيوب المناطق (ب) إلى ١٩٠ جيبا. وهي جيبا معزولة عن بعضها البعض بسبب وجود المستوطنات اليهودية والطرق (وهي جيوب يهودية في الواقع) التي تؤدي إلى تلك المستوطنات التي تخترق المنطقة (ب).

من أجل الوصول إلى فهم أفضل لاستراتيجية التفتيت والتجزئة تلك، دعونا نلقي نظرة على مفهوم حرية الحركة والتداول. يعد نظام حرية الحركة والتداول، فيما يتعلق بالتدفقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، عنصرا مهما في قيام الدولة بوظيفتها. "فلكي تقوم الدولة بوظيفتها،" وفقا لجلاسنر، "لابد من وجود وسائل منظمة لنقل البضائع والأشخاص والأفكار من مكان إلى آخر. كما تندرج تحت مصطلح 'حرية الحركة والتداول' كل أشكال وسائل النقل والاتصال، رغم أنه يجب أن يتاح للدولة الحديثة امتلاك أشكال أكثر تطورا من سعاة البريد أو أساليب التواصل البدائية على شاكلة برقيات الأدغال(*) Bush Telegraph"(٤١). وإذا نظرنا إلى تفتيت الأراضي الفلسطينية حسبما نصت اتفاقية أوسلو وحسبما نجم عن أحداث الانتفاضة الثانية فيما بعد، فمن المدهش أنه تم فرض قيود منتظمة على حركة الناس والبضائع فيما بين قطاع غزة والضفة الغربية وداخل هاتين المنطقتين. وكما يوضح

(*) برقيات الأدغال تعبير اصطلاحي للدلالة على أساليب التواصل في المجتمعات البدائية كقرع الطبول أو الصراخ والصياح من شجرة أو منطقة عالية إلى أخرى. (المترجم)

الموقع الإلكتروني للجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (LAW)، ومقرها رام الله: "يؤثر فرض قيود على السفر على الجميع. فعلى سبيل المثال، يتم تقييد حركة الطلاب كذلك، فلم يتمكن طلاب غزة تحديدا من الحصول على التصاريح اللازمة لحضور محاضراتهم في الضفة الغربية[٤٢]." وتتمثل إحدى استراتيجيات إضعاف قوة الطرف الآخر في الحد من حركته الحرة إلى حدود العبث. وبالتالي فإن القوة الاحتلالية الإسرائيلية ضالعة في تعطيل التنقل لشل الأداء الوظيفي للاقتصاد، والنظام السياسي، والنظام الأمني، والرعاية الطبية، والمدارس، وغيرها من المؤسسات.



شكل (١٠) تقسيم الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية أوسلو الثانية (١٩٩٥).

المصدر: مقتبسة من "خرائط الشرق الأوسط – إسرائيل وفلسطين بعد اتفاقية أوسلو الثانية.

www.mideastweb.org/palestineisraeloslo.htm (accessed February 24, 2003).

وفي ما يتعلق بالمدارس وتعطيلها، ترسم منى حمزة محيسن الصورة التالية:

لنأخذ على سبيل المثال مدرسة طاليتا في بلدة بيت جالا. [تقع] هذه المدرسة المسيحية الخاصة أعلى تلة فيما يعرف باسم المنطقة (ج)، وهي قريبة جدا من الطريق ٦٠ والذي أنشئ على أراض فلسطينية مصادَرة لربط المستوطنات الإسرائيلية في الخليل جنوب الضفة الغربية بمستوطنة جيلو في جنوب القدس. وكلما فرضت إسرائيل إغلاقا بين المناطق (أ) و(ب) و(ج)، يقيم الجنود الإسرائيليون نقطة تفتيش على بعد أقل من كيلومتر واحد من المدرسة، ويقومون بسد منافذ الدخول الأخرى بأكوام عالية من التراب. وبعد ذلك الإغلاق الذي حدث في ٤ سبتمبر الماضي، اضطر المعلمون والطلاب على حد سواء إلى التسلل خلف نقطة التفتيش من أجل الوصول إلى المدرسة، في حين لم يكن على أطفال الروضة الحضور قبل انتهاء الإغلاق في ١٥ سبتمبر[٤٣].

ويعد ذلك بمثابة تفتيت استباقي وحصار على الحركة لا نظير له .

تقدم وثيقة "خمس سنوات في ظل أوسلو: التضحية المستمرة بحقوق الإنسان - موجز لانتهاكات حقوق الإنسان منذ إعلان المبادئ،" الصادرة من قبل الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (LAW) بتاريخ سبتمبر عام ١٩٩٨، رؤي ثاقبة حول إبطال نظام التنقل في أوقات الغلق/الحصار، وقد جاء في هذه الوثيقة ما يلي:

لقد عُرفت السلطات الإسرائيلية بفرض ما يمكن تسميته بالحصار، حيث تكاد تكون تنقلات السكان الفلسطينيين مستحيلة، وحيث يتم عرقلة عمليات الإغاثة الإنسانية في كثير من الأحيان. وعادة ما يُفرض الحصار في العطلات والأعياد اليهودية، وبعد التفجيرات، وبعد الاشتباكات مع الفلسطينيين، أو قبل احتجاجات متوقعة. أما الإغلاق فيتسبب في صعوبات اقتصادية كبيرة، حيث يُحرم العمال الفلسطينيون الذين يقومون بكسب رزقهم في إسرائيل من إمكانية الوصول إلى أماكن عملهم. وغالبا ما يؤدي الإغلاق إلى إتلاف المنتجات الزراعية الفلسطينية كالخضراوات وما إلى ذلك، كما أن حظر ذهاب الصيادين إلى البحر، في حالة غزة، يمنع عنهم أي دخل محتمل، حيث يصبحون غير قادرين على القيام بما يكفل لهم معيشتهم. وتشير التقديرات إلى أن كُلفة الإغلاق تصل إلى ستة ملايين دولار أمريكي يوميا، أما في عام ١٩٩٧، فقد بلغ مجموع تكاليف الإغلاق لتلك الفترة نحو ٢٣٠ مليون دولار أمريكي. ولهذا تأثير مدمر على الصناعة المحلية. كما يعرقل الإغلاق أيضا عمل خدمات الطوارئ الطبية بصورة روتينية مما يحرم الأفراد من الرعاية العاجلة[٤٤].

وبالتالي يصبح الإغلاق مراوغة ظاهرية بحجة الدواعي "الأمنية"، ذلك الشعار الإسرائيلي الرنان، لكنه في الواقع أسلوب تفتيت وإيقاف استباقي جذري للتنقل يؤثر بشكل مباشر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي واقع الأمر، يقع النظام المتزايد للتفتيت الاقتصادي في صميم الجغرافيا الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية، إلى جانب وسائل مختلفة لمصادرة الأرض.

وثمة توجه بين المعلقين والقادة الإسرائيليين (خاصة نتنياهو) للتشويش على جغرافية التفتيت المنصوص عليها في اتفاقية أوسلو والتي تشير إلى نسبة السكان الفلسطينيين الذين أصبحوا "أصحاب حكم ذاتي." وهذا أسلوب آخر للخداع. ويوضح أستاذ الهيدرولوجيا بالجامعة العبرية حاييم جفيرتسمان هذا الاتجاه المضلل، حسبما أورده ديفيد ماكوفسكي، في دراسته لتأثير انسحاب إسرائيل من ٩ إلى ١٠٪ من الأراضي على الديمغرافيا والاستيطان اليهودي في عهد نتنياهو، ما يلي:

يعيش ما يقرب من ٨٦٪ من سكان الضفة الغربية الفلسطينيين في ظل السلطة الفلسطينية وسوف تصل هذه النسبة إلى ٩٣٪ إذا تم إدراج غزة. وفي حين يحب نتنياهو أن يتباهى في الوقت الراهن بأن ٩٨٪ من فلسطينيي الضفة الغربية يعيشون في ظل الحكم الذاتي، فإن هذا الرقم مضلل جدا. إن نتنياهو يشير إلى الحكم الذاتي المدني وحسب. فالجيش الإسرائيلي، في الواقع، يتمتع بالسيطرة الطاغية على جميع المناطق الريفية تقريبا، والتي تشمل نحو ٩٧٪ من الضفة الغربية. ووفقا لحسابات جفيرتسمان، يعيش ٣٧٪ فقط (588,000 من أصل 1,561,000) من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية تحت سيطرة السلطة الفلسطينية الكاملة حاليا[٤٥].

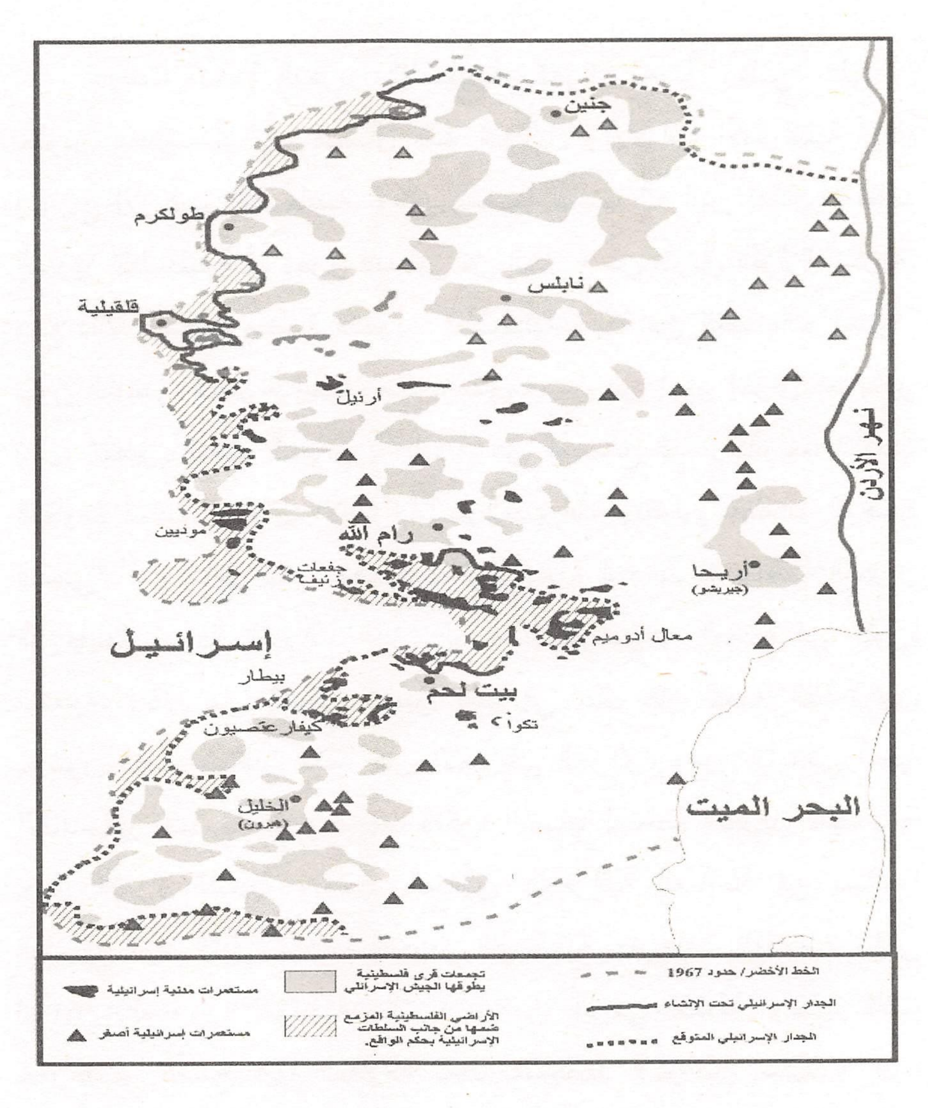
إذا قبلنا بيان جفيرتسمان (الذي أورده ماكوفسكي) بأن الجيش الإسرائيلي يسيطر على ٩٧٪ من أراضي الضفة الغربية و ١٠٠٪ من سماء وحدود كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فيمكننا القول بأن السيادة كعنصر أساسي لقيام الدولة ليس لها وجود. ويمكن هنا استخدام غياب السيادة وحدها لتبرير أنه لمن المجحف إلقاء اللوم على عرفات لعدم مكافحته للإرهاب، وأنه

لمن المستحيل أن يتمكن من فعل ذلك حتى ولو بذل قصارى جهده. فالافتقار إلى السيادة يحول دون الرقابة الفعالة. والجانب الإسرائيلي يعلم ذلك جيدا.

يرتبط مفهوم السيادة في تعريف فيبر للدولة بشكل كبير بمفهوم آخر وهو الإقليمية و"السيطرة على وسائل العنف". وينطوي تعريف فيبر على ثلاثة عناصر رئيسية هي: (١) وجود موظفين إداريين نظاميين ومؤهلين (٢) لتعزيز المطالبة بالسيطرة المشروعة على وسائل العنف و(٣) لدعم هذا الاحتكار ضمن منطقة محددة من الأرض[٤٦]. إن نطاق تفتيت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاثة مستويات من السيطرة الإسرائيلية، وإجمالي قدرة إسرائيل العسكرية على الحفاظ على سيطرة وسائل العنف على كل السكان، هي أمور شلت قدرة عرفات على فرض الأمن في فضاء ليس له ولاية عليه. ولقد كان هذا الوضع أكثر وضوحا منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، حينما اجتاحت الدبابات الإسرائيلية مدنا فلسطينية ومناطق حضرية كبرى، وفرضت عليها الحصار العسكري والاقتصادي. وقد حال هذا الاستيلاء العسكري على السلطة منذ ذلك الحين دون انتقال شرطة عرفات من مدينة إلى أخرى، وقلص بشكل كبير من قدرتها على أداء معظم وظائفها. فلقد كانت الشرطة في الواقع مكبلة بالقيود. وقد أُخضع قطاع غزة لوضع جديد في ظل هذا الفرض للعنف والسيطرة العسكرية، والذي يهدف إلى تدمير حماس في "فضاءات المقاومة" الخاصة بها. ويقدم الشكل (١١) خريطة توضيحية للحصار المفروض على المناطق الفلسطينية. ومع ذلك، استطاع باراك أن يخبر مادلين أولبرايت والرئيس الفرنسي جاك شيراك أن عرفات "يمكنه وقف الانتفاضة بمكالمتين هاتفيتين منه[٤٧]."

خداع العدو: من فضاء المقاومة إلى فضاء السلطة المعاقة

إن شكل الحكومة الذي أوجدته اتفاقية أوسلو والأسلوب الذي تم الضغط به على تلك الإدارة للامتثال لمطالب القادة الإسرائيليين التي لا تنتهي كانا مُقيدَين سياسيا بفعل الحتمية الجيوسياسية. إن الأكثر أهمية هو الدلالة الجغرافية وراء تغيير لقب ياسر عرفات من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى رئيس السلطة الفلسطينية. فهذا التغيير يشتمل على تغييرات هيكلية في الهيئة السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية، والتي غيرت بدورها المناطق الجغرافية للنضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير. فقد حوّلت "فضاءات المقاومة الفلسطينية" إلى " فضاءات القوة الفعالة."



شكل (١١): الضفة الغربية، منطقة المحليات الفلسطينية تحت حصار الجيش الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية، ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

المصدر: مقتبسة من "حق الشفعة من أجل التسوية في الضفة الغربية والقدس"، أكتوبر ٢٠٠٢.

www.nad-plo.org/maps/pre-emp.htm (accessed February 24, 2003).

عزمت منظمة التحرير الفلسطينية، كحركة تحرير وطني، على أن تمارس مختلف أساليب النضال ضد إسرائيل والأهداف الإسرائيلية داخل وخارج الأراضي الفلسطينية. وكان واضحا لقادتها أنه ليس بمقدور منظمة التحرير الفلسطينية أن تحرر فلسطين من الخارج عن طريق القوة العسكرية. ومع ذلك وضعت منظمة التحرير الفلسطينية شبكة من الفضاءات المناوئة تكون المناطق الجغرافية للمقاومة. فالمقاومة، من بين أمور أخرى كما يشير بايل، "تتعلق بالتعبئة الجماهيرية للدفاع عن المصالح المشتركة، حيث تتحدد المقاومة أساسا بالأفعال: الإضرابات، والمسيرات، وتكوين منظمات المجتمع المحلي[٤٨]، وما إلى ذلك." وقد تَبِعت أيديولوجية الحرب عند منظمة التحرير الفلسطينية تجربة الثورات الجزائرية ضد الفرنسيين، الممثلة في الثورة الشعبية. وكان من الممكن تطبيق ذلك في حال كان جميع الفلسطينيين يعيشون داخل فلسطين مثلما كان الأمر في الجزائر. ومن هنا تأتي أهمية الانتفاضتين المتمثلة في وضعهما الفكرة الأصلية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول الثورة الشعبية وتوحيد المناطق الجغرافية للمقاومة في سياقهما الصحيح. وقد أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية جغرافيات للمقاومة، والتي لم تكن بالضرورة لمواجهة مباشرة مع من هم في السلطة، ولكنها كانت جغرافيات "تصبح فيها المقاومة نمطا مشخصا لأعراض علاقات القوة المختلفة، وإيجاد طرق للالتفاف عليها، أو تحملها، أو تغييرها[٤٩]." وقد كانت اتفاقية أوسلو استراتيجية اضطُر عرفات بواسطتها (ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية) أن يبتعد عن ممارسة جغرافية المقاومة. فقد وجهته نحو فضاء جديد من شأنه أن يمنحه وأجهزته الرقابية السلطة من خلال الوعد

بالاعتراف والشرعية. إلا أنه قد تم إلغاء جغرافية المقاومة وفضائها على أرض الواقع من خلال تحولات منظمة التحرير الفلسطينية. ومن ثم تحتل السلطة الفلسطينية التي يرأسها الرئيس عرفات والكائنة في المنطقة (أ)، التي تمثل شكلا من أشكال الحكم شبه الذاتي، في الواقع، "فضاء من السلطة"، مهما بلغت هذه السلطة من ضعف. ومن هذا المنظور، كانت الحكومة الفلسطينية التي انبثقت من اتفاقية أوسلو ضعيفة خِلقيا منذ الولادة، وكان ينظر إليها على هذا النحو، أى كفضاء من السلطة الواهنة في أحسن الأحوال. وكان هذا هو ما هدف الإسرائيليون إلى تحقيقه في جميع مناقشاتهم ومقترحاتهم. وقد نبعت هذه الشرعية الواهنة إلى حد كبير من القوة المهيمنة، التي تجسدها إسرائيل. ولكي يتم إضفاء الشرعية على تلك الحكومة الجديدة، أصرت إسرائيل أن تغير منظمة التحرير الفلسطينية من ميثاقها، ولم تنفك عن دعوة الزعيم الفلسطيني لإدانة الإرهاب والتأكيد على أنه ورفاقه كانوا شركاء "حقيقيين" في عملية السلام، فيما يعتبر شكلا من أشكال الابتزاز السياسي في موقف يعاني فيه السكان في الأراضي الفلسطينية من إحتلال وحشي.

يجب أن ينطوي اعتراف إسرائيل بشكل من أشكال الحكومة للفلسطينيين على عدم فرضها قيودا على موظفيها العموميين وقيادتها. ومع ذلك، ووفقا للموقع الإلكتروني للجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (LAW)، "يحتاج الموظفون العموميون في السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إذن للسفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وبينما تمنح إسرائيل صفة كبار الشخصيات لعدد من كبار المسئولين وللمجلس التشريعي الفلسطيني، فلا تزال حركتهم مقيدة رغم ذلك بسبب التأخيرات والمضايقات في نقاط

التفتيش. وكثيرا ما يحدث هذا لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الغزاويين عند سفرهم إلى الضفة الغربية لحضور جلسات المجلس(٥٠)."

يتضح ضعف حكومة عرفات بشكل خاص في الأزمات الحالية للانتفاضة ومفارقاتها: فمن ناحية، تصر إسرائيل على إجراء انتخابات فلسطينية، ولكن في نفس الوقت، لا يتمكن أعضاء المجلس من الوصول إلى مقر عرفات في رام الله. غني عن القول أن تقييد حركة عرفات خارج رام الله لفترة طويلة هي في الواقع استراتيجية تجميد مكاني للحركة، ما جعل حكومته غير فعالة إلى أقصى حد. ومن الخطأ القول بأن عرفات ورفاقه كانوا أدوات في أيدي قادة إسرائيل والإدارة الأمريكية. فعلى العكس من ذلك، كان أداء عرفات وفريقه التفاوضي في اتفاقية كامب ديفيد الثانية واعيا يُستدل به: فقد رفضوا الاستسلام للهيمنة الإسرائيلية (المدعومة بنفوذ الرئيس كلينتون) ولم يُبدوا استعدادا لقبول استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي ستولد عليها الدولة الفلسطينية الجديدة. لقد أدركوا التناقض الأساسي هنا: إن الدولة التي قد يحصلون عليها في يوم من الأيام ستكون فضاء واهنا من السلطة، في ظل التلاعب التام تقريبا، ومن ثم رفضوا القبول بذلك.

إن الجغرافيات الفلسطينية للمقاومة مجزأة ومفتتة، كما يتم حظر الحركة والتداول فيها من خلال فرض الإغلاق و"فضاءات السيطرة التامة." فلقد تآكلت "فضاءات السلطة" الفلسطينية لدرجة العدم، وأصبحت "فضاءات انعدام السلطة" أو "فضاءات اللاحراك." في الواقع، يعد تحويل فضاءات المقاومة الفلسطينية إلى "فضاءات من الشعور بالعجز وانعدام السلطة" واحدة من الاستراتيجيات الإسرائيلية الكبرى لتهدئة الانتفاضة، والتغطية على ٣٥

عاما من الاحتلال. بعبارة أخرى، تحولت جغرافية المقاومة إلى "جغرافية اللاحراك" من خلال التضييق على حرية التنقل، وتفتيت الأراضي، وتوصيل العنف إلى مستوى كل الأسرة، وتدمير الخدمات الطبية، وتحطيم الحيز الذي تشغله المقاومة في أصغر مستوياتها، أي على مستوى الفرد والأسرة والحي. هذه كلها أساليب في الحملة الإسرائيلية لتحويل فضاء المقاومة إلى فضاء من اللاسيطرة، وعدم التمكين، والاقتصاد المتراجع والمنخنق، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بواسطة الخنق المكاني لتداوله. إن أسلحة إسرائيل هي قوة النيران الهائلة على الأرض الواقع، أما قوة الخداع المرتبطة بالتلاعب في صورة الفلسطينيين فمجالها الساحة الدولية. إن أبرز منعطفات الخداع هو وصف أولئك الذين يتصدون لمقاومة أطول احتلال عسكري منذ الحرب العالمية الثانية، والذي يموله في جزء كبير منه دافع الضرائب الأمريكي، على أنهم جناة. ولهذا السلاح الخطابي صداه في واشنطن.

إن الاستراتيجية الإقليمية المرتبطة بتقديم تنازلات سياسية من دون السيطرة اللازمة على الأراضي قد أظهرت السلطة الفلسطينية بمظهر من له السيطرة والسيادة من دون أثر مادي. فقد وُصمت السلطة الفلسطينية بأنها، في أحسن الأحوال، غير فعالة في محاولتها للسيطرة على الأنشطة الإرهابية، وبأنها، في أسوأ الأحوال، متواطئة في مثل هذه الأعمال. ومع ذلك، فقد مُنعت السلطة الفلسطينية من السيطرة على التفاعلات المرتبطة بالأرض والتي تشكل الأسس الجغرافية لجميع الدول، ومن ثم إعاقة قدرتها على التعامل الأمني مع الإرهاب. وقد أتاح الوجود المظهري للدولة تصنيف السلطة الفلسطينية على أنها راعية للإرهاب، في حين منعها استمرار الصراع على الأرض من فرض الأمن على أراضيها. وبناء على ذلك، تسمح أنشطة الصراع المسلح المتواصلة لإسرائيل بإحكام سيطرتها على الأراضي.

وختاما، لقد فشلت محاولات إسرائيل بوضوح في تحقيق الهيمنة عن طريق وسائل التراضي (إذا استخدمنا مصطلحات جرامشي). كذلك لم تكن إسرائيل قادرة على تحقيق الهيمنة عن طريق رشوة القيادات الفلسطينية (أي، عن طريق الفساد والغش). ومع دخول الانتفاضة الثانية شهرها الثاني والأربعين وتحول توجهات الناخب الإسرائيلي نحو اليمين، فمن المرجح أن شارون يخطط لتحقيق الهيمنة عن طريق تكثيف حدة وسائل الإكراه. فقد قال لصحيفة هاآرتس الإسرائيلية في ٥ مارس ٢٠٠٢، "لا تتوقعوا أن يتصدي عرفات للإرهاب. علينا أن نتسبب لهم في خسائر فادحة ليعرفوا أنهم لا يستطيعون الاستمرار في استخدام الإرهاب وتحقيق مكاسب سياسية." كما نُقل عنه أيضا قوله بأنه يجب "ضرب [الفلسطينيين] بشدة حتى يطلبوا الرحمة[٥١]." وتتألف هذه الاستراتيجية من شقين: استخدام القوة محليا وتدمير "فضاءات المقاومة" مع التأكيد على أن أي من فضاءات السلطة الفلسطينية الفعالة ستتحول إلى "فضاءات من انعدام السلطة،" وفي الوقت نفسه، وعلى صعيد حرب الخطاب السياسي، إنتاج صور ذهنية وخطاب خداع في المستويات العليا من النزاع، خاصة للاستهلاك الدولي في الحرب الدعائية الجارية.

الآثار والنتائج

لقد حاولت هنا إبراز جوانب مكانية سياسية spatiopolitical معينة من اتفاقيات السلام بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية خلال العقد الماضي، وتسليط الضوء على خطابها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد كان التركيز الرئيسي في الجزء الأول من هذا الفصل على

الأراضي التي رغب كلا الطرفين في السيطرة الحصرية عليها. أما في الجزء الثاني، فحاولت أن أظهر الأهمية الجوهرية للأرض في إقامة دولة قابلة للحياة، وكيف أن ممارسات الحكومة الإسرائيلية لخلق حقائق على الأرض جعلت من إقامة هذه الدولة أمرا مستحيلا بالنسبة للفلسطينيين من الناحية العملية. وفي حين كانت هذه الممارسات عاملا أساسيا في اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر عام ٢٠٠٠، فإن هذا الفصل يعترف ضمنيا بهذه العواقب ولكن في نطاق يركز على القضايا والاتفاقيات المتعلقة بالسلام. فكان القصد من وراء مناقشة الانتفاضة الثانية هنا هو التأكيد، في المقام الأول، على استمرارية عمليات مكانية معينة وصولا إلى الوقت الحاضر، وتوضيح أن الانتفاضة أوجدت، من خلال جغرافية المقاومة ، مستويات جديدة من الكثافة في هذه العمليات.

يدعو هذا الفصل الباحثين إلى قراءة "سنوات أوسلو" بشكل صحيح، وإلى النظر في هذه الفترة لرؤية ما أفضت إليه وما وصلت إليه الآن من طريق مسدود، وإلى تعلم الدرس من ذلك. وقد يبدو سخيفا في هذا الوقت أن نتحدث عن احتمالات السلام بعدما أصبح قتل الأبرياء عادة يومية. ومع ذلك، فإن واجبنا كجغرافيين وباحثين هو خلق فهم أعمق للأحداث وأبعادها المكانية المتميزة دون الانسياق وراء الخطابات المضللة لوسائل الإعلام.

ومن المفيد وضع سنوات أوسلو في منظور أفضل. فقبل اتفاقية أوسلو، كانت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عمليا في حرب لا نهاية لها والتي بلغت ذروتها في الانتفاضة الأولى. وقد كانت إسرائيل قادرة على تبرير احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة جزئيا بعدم وجود اعتراف بها من جانب

الفلسطينيين. ولكن إسرائيل قدمت كذلك العديد من المبررات الأخرى على مدى عقود للتمسك بالأراضي العربية التي استولت عليها قبل فترة أوسلو. من هذه المبررات تلك التي تعلقت بالضرورة الجغرافية والدفاع عن النفس (كأن يقال، على سبيل المثال: إن الفضاء الإسرائيلي ضيق أو صغير، ولذا فهو عرضة للهجمات الخارجية)، ومنها ما يتعلق بالموارد (إسرائيل ليس لديها ما يكفي من الموارد المائية)، والتاريخ (استعادة مملكة صهيون)، وقانون الغاب (عدم وجود شريك سلام ذى مصداقية وديمقراطية)، و"معاداة السامية" من قبل العرب (على الرغم من أنه ينبغي أن يكون واضحا أن الإسرائيليين في حالة حرب مع العالم العربي بسبب الاستعمار، لا بسبب هويتهم اليهودية)، وأبعاد نفسية (حيث تُذكِّر بعض التلال والمناطق المتاخمة لحدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ الإسرائيليين بذكريات سيئة تتعلق باستهداف منازلهم من هذه المناطق)، والسياسة بطبيعة الحال (إسرائيل هي الديمقراطية المستنيرة والعرب سيكونون أفضل حالا في ظل سيادة إسرائيل، "التي تمثل الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"). وقد قُدم هذا التبرير الأخير إلى حد كبير بخصوص سكان هضبة الجولان السورية، إذ جادل بأن سكان الجولان يفضلون البقاء في إسرائيل بدلا من العودة إلى سوريا في ظل أي اتفاقية سلام معها.

ومع توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لم يعد الكثير من هذه التبريرات المرتبطة بالحفاظ على أرض الآخر صالحة. فلماذا لا تزال الحكومة الإسرائيلية تتمسك بالأراضي الفلسطينية إذا كانت تدعي أنها توافق على صيغة الأرض مقابل السلام، ولماذا تستمر هذه

الممارسة على الرغم من توقيعها اتفاقا مع الفلسطينيين يشير صراحة إلى أن اتفاقية أوسلو والاتفاقيات اللاحقة يجب أن تؤدي جميعها إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، والتي ستؤدي بدورها في النهاية إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل في الأراضي التي أحتلت عسكريا في يونيو ١٩٦٧؟

من الممكن أن تكمن الإجابة في سلوك الحكومة الإسرائيلية المتعلق باستراتيجيتها المخادعة بعد توقيع الاتفاقية: فهي تظهر نفسها بمظهر السخي الباحث عن السلام بينما تظهر الطرف الآخر على أنه لا يستجيب للتفسير الصحيح للاتفاقية. فبمجرد أن توقع إسرائيل اتفاقا ما، تسعى للحصول على نتائج فورية لنفسها بينما تستنكر في الوقت نفسه مطالب الجانب الآخر من خلال المماطلة واختراع أساليب جديدة لتفسير ما تم الاتفاق عليه. هذه هي السياسة الواقعية الإسرائيلية، التي تقع في لب مبدأها الجيوسياسي. لقد اكتسبت إسرائيل في أوسلو ما كانت تصبو إليه لفترة طويلة: اعتراف فلسطيني رسمي بالحق في الوجود على أرض فلسطين، وهذا مكسب لا يقل أهمية بالنسبة لإسرائيل عن وعد بلفور. فكان هذا تسوية تاريخية اعترفت بسيادة إسرائيل على المناطق التي أُخذت من الفلسطينيين بالقوة في حرب عام ١٩٤٨، و التي بلغت نسبة ٧٧٪ من وطنهم.

ولقد استخدمت إسرائيل اتفاقية أوسلو مبررا لتجاوز القانون الدولي. ولم يكن الفلسطينيون من جانبهم قادرين على إقناع المجتمع الدولي بالتدخل لوقف الانتهاكات الإسرائيلية. وبعبارة أخرى، كما يبين الموقع الإلكتروني للجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (LAW): "لم يكن المجتمع

الدولي على استعداد لفرض الاعتراف بالحقوق الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تبني المجتمع الدولي وجهة نظر مفادها أن عملية التفاوض هي عملية بين طرفين وأن مشاركة الدول الأخرى سيعتبر تدخلا(٥٢)." لقد كانت اتفاقية أوسلو كابوسا دبلوماسيا للفلسطينيين، الأمر الذي قد يفسر جزئيا حرص المفاوضين الفلسطينيين على المضي قدما إلى المرحلة النهائية في حين أنهم اعترضوا، في نفس الوقت، على تجاوز تنفيذ الاتفاقيات المؤقتة التي قد تسهم في إعفاء إسرائيل من التزاماتها.

وفي مفاوضات كامب ديفيد الثانية، سعى باراك والإدارة الأمريكية في عهد كلينتون، إلى فرض الحل النهائي على الفلسطينيين الذي كان من المحتمل، في حال نجاحه، أن يُستخدم كبديل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالشأن ذاته. وقد دعمت الإدارة الأمريكية، في الواقع، وفي جميع مراحل عملية السلام برمتها، موقف إسرائيل وسعت إلى "إنقاذها" من "فخ" قرارات مجلس الأمن الدولي، ذلك الفخ الذي يدعو إسرائيل إلى الامتثال والانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة(٥٣). تتمثل نقطة الانطلاق الإسرائيلية في أن الأراضي المحتلة هي أراض تقع تحت سيطرتها الفعلية. ولو أن الفلسطينيين لم يوافقوا على تأجيل التفاوض حول قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية، ولو أن هذه القضية أثيرت في بداية المفاوضات، لكان من الممكن لإسرائيل أن تفهم على الأرجح أن الفلسطينيين لم يتخلوا عن ملكيتهم لأراضي ما قبل عام ١٩٦٧. فمن وجهة نظر الفلسطينيين، تعد مسألة حق العودة للفلسطينيين أمرا غير قابل للتفاوض ولا يمكن حله من خلال صفقة شاملة في كامب ديفيد أو أوسلو أو طابا. ومن الثوابت أنه خلال الاجتماع

الذي دام لأسبوعين أثناء اتفاقية كامب ديفيد الثانية (يوليو ٢٠٠٢)، ارتفع صوت اللاجئين الفلسطينيين في كل مكان، يحث المفاوضين الفلسطينيين بل و"يهددهم" بعدم "التلاعب" بمسألة حق العودة.

ويعكس تصريح بن مائير بخصوص هذه القضية الموقف الرسمي الإسرائيلي في الوقت الراهن. فقد كانت "نصيحته" للفلسطينيين على النحو التالي:

> **يجب على الفلسطينيين فهم وقبول حقيقة أن إسرائيل لا تستطيع أن تعترف ولن تعترف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين. ففي عودة اللاجئين الفلسطينيين على نحو فعَّال طمس لهوية إسرائيل كدولة يهودية، دولة تم إنشاؤها باعتبارها ملاذا نهائيا لليهود. ولن تقبل أية حكومة إسرائيلية حق العودة، سواء كانت بقيادة الليكود أو العمل.. وما يمكن لإسرائيل أن تقبله على الأرجح هو عودة من 50,000 إلى 75,000 من اللاجئين في سياق لم شمل الأسر وأن تشارك أيضا في جهد دولي لتعويض البقية منهم(٥٤).**

تشير هذه الكلمات إلى استخدام الديموغرافيا والهوية الوطنية من قبل إسرائيل كمبرر لمطالبتها بالأرض. ولكن هذا المطلب المتمركز حول الديموغرافيا هو مطلب ذي طبيعة عنصرية، أي أنه يدور حول فكرة الحكم العرقي. فدائما ما ينظر للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من قبل بعض شرائح المجتمع الإسرائيلي اليهودي باعتبارهم تهديدا "للهوية اليهودية" للدولة.

وبشكل متناقض، فلننظر في الوضع والديموغرافيا الحاليين للتركيبة السكانية للمستوطنين اليهود في الخليل ومناطق أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذين يعيشون محاطين بمناطق غير يهودية بالكامل. لم لا

يريدون العيش في المناطق المأهولة بالسكان اليهود؟ تاريخيا، من الممكن أيضا دحض هذا التبرير الديموغرافي. وفقا لتايكيفا هونيج بارناس، لم يؤخذ هذا الادعاء حتى بعين الاعتبار عندما وافق القادة الصهاينة على خطة الأمم المتحدة للتقسيم في عام ١٩٤٧ (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين [UNSCOP]، ٣١ أغسطس،١٩٤٧). فطبقا لهذه الخطة، "كان من المفترض أن يكون هناك عدد متساوٍ تقريبا من اليهود والعرب في الدولة اليهودية. وقد فاقت المصالح الصهيونية الإقليمية التي دعمتها اللجنة تطلعات اليهود إلى قيام دولة "نظيفة" خالية من العرب الذين سينتهون بالتالي حتما في دولة غالبيتها من غير اليهود [فقد تم تخصيص ٥٥٪ من الأراضي، بشكل غير عادل، للدولة اليهودية، في حين لم تكن ملكية اليهود للأرض في فلسطين لا تزيد على ٦٪ في ذلك الوقت] [٥٥]."

بالتوازي مع الحديث عن حق العودة للفلسطينيين، والذي لابد من التعامل معه عاجلا أو آجلا في أي مبادرة جديدة لاستئناف محادثات السلام، تُلمح الآن بعض الأوساط في الحكومة الإسرائيلية والشخصيات العامة إلى "حل" جذري عن طريق "نقل وتهجير" السكان (سياسة الترانسفير) أي إعادة توطين قطاعات كبيرة من السكان الفلسطينيين عبر نهر الأردن (ليستقر بهم المقام داخل حدود المملكة الأردنية). وهذه الأصوات تزداد ارتفاعا، مع صمت مثير للقلق من جانب الحكومة الإسرائيلية. إن توقيت هذه الأصوات (والتي جاءت مع اندلاع الانتفاضة) التي تدعو إلى نقل الفلسطينيين من الضفة الغربية بل وحتى من الجليل بالقوة يوحي بأن التهديد الديموغرافي ليهودية المكان يمكن استخدامه أيضا كمبرر للتمسك بالأرض. وبعبارة

أخرى، يجب على الفلسطينيين قبول ما تعرضه إسرائيل الآن قبل فوات الأوان، وقبل أن "يفقدوا كل أرض فلسطين."

ماذا ستكون طبيعة الدولة الفلسطينية المستقبلية، بعيدا عن البانتوستان ذي الشعبتين (الضفة وغزة)؟ الجواب هو: علينا أن نخمن. فانتخاب شارون في الحكومة الإسرائيلية اليمينية التي تقع دوائرها الانتخابية بشكل كبير بين المستوطنين لا يبشر بخير فيما يتعلق بالتوصل إلى حل. كما يدرك مجلس الوزراء الإسرائيلي الجديد أن خارطة الطريق التي طرحها بوش ستنص على البنود التي ستقبلها إسرائيل، وأن الطبقة السياسية الإسرائيلية وشريحة كبيرة من الناخبين الإسرائيليين في الوقت الراهن هم أقرب حلفاء واشنطن إلى حد كبير، وأن استراتيجية الخداع ذات الأهمية المحورية في المبدأ الجيوسياسي الإسرائيلي وفي تنفيذه قد ظهرت مجددا باعتبارها واحدة من الأسلحة الرئيسة في المبدأ الجيوسياسي الجديد لواشنطن والمتعلق بتخليص العالم من "الدول المارقة."

الهوامش

اتقدم بالشكر إلى كولن فلنت على تعليقاته ومقترحاته الممتازة في مراجعة هذا الفصل. وأشكر أيضا بيل تمبلر وفرجينيا ممدوح على تعليقاتهما ومساعدتهما التحريرية في المراحل الأولى من كتابة هذا الفصل. ومع ذلك، فإنني أتحمل بمفردي مسئولية كل ما جاء في هذا الفصل.

(١) فالتسر "الحروب العادلة وغير العادلة"، ص ١٢.

(٢) فلاح "إعادة تصور الخطاب الحالي"؛ نيومان وفلاح "سد الفجوة".

(٣) أراب جيتواي "الجامعة العربية"؛ منبر السياسة العالمية "القادة العرب يتبنون خطة سلام الشرق الأوسط"؛ صحيفة الجارديان "قمة الجامعة العربية"؛ مجلة الصحافة العالمية "المملكة العربية السعودية".

(٤) من بين الطبقة السياسية الإسرائيلية في اليمين، كان بنيامين نتنياهو أكثر أنصارها حماسا، والذي كان يعمل بطرق عديدة على تطبيق هذه الاستراتيجية منذ ١٩٩٦، خلال فترة رئاسته للوزراء في إسرائيل، على نحو ما يذهب تقرير حديث (انظر: معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة، أورشليم، واشنطن (التحطيم النظيف)".

(٥) انظر: هاس "تهديدات الطرد الجماعي الإجباري".

(٦) فلاح "الديناميكيات والأنماط"؛ رويفيني "الاستعمارية الأصولية".

(٧) بن "إسرائيل تريد أكثر من ١٠٠ تصحيح على خريطة الطريق".

(٨) سنقدم مناقشة موسعة لهذه المصطلحات لاحقا، وسنتبنى تعريف "جغرافيات المقاومة" نقلا عن ستيف بايل و ميشيل كايث (محرران) "جغرافيات المقاومة" (لندن: روتليدج، ١٩٩٧).

(٩) فلاح "انتفاضة الأقصى"؛ فلاح "إعادة النظر في "الخط الأخضر".

(١٠) شاليم "الجدار الحديدي".

(١١) موقع فتح أونلاين "الافتتاحية: من الخداع إلى السيطرة المشتركة".

(١٢) كاكوفيتش "التغير الإقليمي السلمي"، ورد في: نيومان وفلاح "سد الفجوة"، ص ١١٤.

(١٣) نيتشمان "العالم الرابع".

(١٤) جيدينس "الدولة القومية والعنف"، ص ٩؛ تيلور "الجغرافيا السياسية"، ص ٣٦.

(١٥) زونيس "الولايات المتحدة وانهيار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية"، ص ٧٥.

(١٦) "إعلان مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي المرحلية"، المادة ٥، الفقرة ٣.

(١٧) فلاح "الديناميكيات والأنماط".

(١٨) زونيس "الولايات المتحدة وانهيار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية"، ص ٧٦.

(١٩) نشرات "بيتسليم" الصحفية "المستوطنات مبنية على ١,٧% من أراضي الضفة الغربية، وتسيطر على ١٤,٩% منها"، الفقرة ٤.

(٢٠) زونيس "الولايات المتحدة وانهيار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية"، ص ٧٤.

(٢١) المرجع السابق، ص ٧٥، ٧٦.

(٢٢) فيسك "مرآة إعلام الولايات المتحدة تشوه الشرق الأوسط"، الفقرة ٥.

(٢٣) باري "مقدمة في التغطية الإعلامية"، الفقرة ٨.

(٢٤) زونيس "الولايات المتحدة وانهيار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية"، ص ٧٠.

(٢٥) فلاح "الديناميكيات والأنماط"، ص ١٨٣.

(٢٦) "صحيفة الحقائق: عملية السلام".

(٢٧) أريجا "ملخص انتهاكات حقوق الإنسان" الفقرة ٥.

(٢٨) المرجع السابق، الفقرة ٦.

(٢٩) مدايست ويب "مذكرة واي ريفر".

(٣٠) "مذكرة شرم الشيخ، ٤ سبتمبر ١٩٩٩".

(٣١) بونداك "من أوسلو إلى طابا".

(٣٢) كلاين "أصول الانتفاضة الثانية"، الفقرة ٦٦.

(٣٣) المرجع السابق، الفقرة ٣٧.

(٣٤) المرجع السابق، الفقرة ٥٣.

(٣٥) بنفنستي "إما صهيوني أو إرهابي".

(٣٦) جرامشي "مختارات من مذكرات السجن".

(٣٧) أريجي "ثلاث حالات هيمنة في الرأسمالية التاريخية"، ص ١٤٩.

(٣٨) جرامشي "مختارات من مذكرات السجن"، ص ٨٠.

(٣٩) كلاين "أصول الانتفاضة الثانية"، الفقرة ٢.

(٤٠) جلاسنر "الجغرافيا السياسية"، ص ٣٥ــ ٣٦.

(٤١) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٤٢) لو "التفرقة العنصرية والمعازل والكانتونات" الفقرة ١١.

(٤٣) حمزة محيسن "مبادئ أوسلو" الفقرة ٥.

(٤٤) لو "خمس سنوات على أوسلو"، الفقرتان ١٩ و ٢٠.

(٤٥) ماكوفسكي "٩% أم ١٣%؟ ماذا يعني كل هذا؟".

(٤٦) جيدينس "الدولة القومية والعنف"، ص ١٨.

(٤٧) كلاين "أصول الانتفاضة الثانية"، الفقرة ٦.

(٤٨) بايل "المقدمة"، ص ٤.

(٤٩) المرجع السابق، ص ٣.

(٥٠) لو "التفرقة العنصرية والمعازل والكانتونات" الفقرة ١١.

(٥١) ورد في: هيرمان "الإرهاب العام يتصاعد"، ص ١٢٠.

(٥٢) لو "التفرقة العنصرية والمعازل والكانتونات" الفقرة ١٩.

(٥٣) زونيس "الولايات المتحدة وانهيار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية"، ص ٨٢.

(٥٤) بن مائير "خلف العنف الإسرائيلي الفلسطيني وما بعده"، ص ٨٧.

(٥٥) هونيج بارناس "التراجع عن الاعتراف الكامل بحق العودة ــ الآن؟؟".

المراجع

Arab Gateway. "Arab League: Arab Peace Initiative, 2002." www.al-bab.com/arab/docs/league/peace02.htm (last revised March 28, 2002; accessed June 7, 2003).

Ariga. "Summary of Human Rights Violations since the Signing of the Oslo Accords." www.ariga.com/5759/law001.htm (last revised September 1998; accessed June 7, 2003).

Arrighi, Giovanni. "The Three Hegemonies of Historical Capitalism." In *Gramsci, Historical Materialism, and International Relations*, ed. Stephen Gill, 148–185. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Ben-Meir, Alon. "Behind the Palestinian-Israeli Violence and Beyond." *Middle East Policy* 8 (March 2001): 81–88.

tional Boundaries and Political Geography, ed. C. Schofield, D. Newman, A. Drysdale, and Janet Allison Brown, 493–511. London: Kluwer Law International, 2002.

Falah, Ghazi. "Dynamics and Patterns of the Shrinking of Arab Lands in Palestine." *Political Geography* 22 (2003): 179–209.

Fateh Online. "Editorials: From Deception to Joint Control." www.fateh.net/e_editor/98/310898.htm (revised 1998; accessed October 9, 2002).

Fisk, Robert. "U.S. Media Mirror Distorts Middle East." www.mideastfacts.com/us_media_fisk.html (revised September 10, 2002; accessed June 7, 2003).

Giddens, Anthony. *The Nation-State and Violence*. Berkeley: University of California Press, 1987.

Glassner, Martin I. *Political Geography*. New York: Wiley, 1993.

Global Policy Forum. "Arab Leaders Endorse Mideast Peace Plan." globalpolicy.org/security/issues/israel-palestine/2002/0328saudi.htm (revised March 28, 2002; accessed June 7, 2003).

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci*. Translated by Q. Hoare and G. Nowell Smith. New York: International Publishers, 1971.

Guardian Unlimited. "The Arab League Summit." www.guardian.co.uk/theissues/article/0,6512,675015,00.html (revised March 28, 2002; accessed June 7, 2003).

Hamzeh-Muhaisen, Muna. "The ABC's Of Oslo." www.jmcc.org/media/report/97/Sep/3.htm#four (revised September 1997; accessed June 8, 2003).

Hass, Amira. "Threats of Forced Mass Expulsion." *Le Monde Diplomatique*, February 19, 2003. www.worldwar3report.com/lmd.html (accessed April 7, 2004).

Herman, Edward S. "Wholesale Terrorism Escalates: The Threat of Genocide." *Arab Studies Quarterly* 24 (spring/summer 2002): 119–128.

Honig-Parnass, Tikva. "Retreating from Full Recognition of the Right of Return—Now??!" between-lines.org/archives/2002/mar/Tikva_Hong-Parnass.htm (revised March 2002; accessed March 2, 2003).

The Institute for Advanced Strategic and Political Studies Jerusalem, Washington. "A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm." www.israeleconomy.org/strat1.htm (revised February 2003; accessed June 7, 2003).

Kacowicz, A. M. *Peaceful Territorial Change*. Columbia: University of South Carolina Press, 1994.

Klein, Menachem. "The Origins of Intifada II and Rescuing Peace for Israelis and Palestinians." middleeastinfo.org/article1705.html (revised December 25, 2002; accessed June 7, 2003).

Law. "Five Years of Oslo: The Continuing Victimisation of Human Rights." www.gush-shalom.org/archives/oslofive.doc (revised September 1998; accessed June 8, 2003).

Law. "Apartheid, Bantustans, Cantonization: The ABC of Oslo." www.lawsociety.org/Reports/reports/1998/abc.html (revised February 28, 2003; accessed June 7, 2003).

Makovsky, David. "9 Percent? 13 Percent? What Does It All Mean?" *Ha'aretz English Edition*, May 21, 1998. www.embajada-isreal.es/political/t-ph-02.html (accessed March 1, 2003).

MidEast Web. "The Oslo Interim Agreement, September 28, 1995." www.mideastweb.org/meosint.htm (accessed June 7, 2003).

MidEast Web. "The Wye River Memorandum, October 13, 1998." www.mideastweb.org/mewye.htm (accessed June 7, 2003).

Newman, David, and Ghazi Falah. "Bridging the Gap: Palestinian and Israeli Discourses on Autonomy and Statehood." *Transactions of the Institute of British Geographers* 22 (1997): 111–129.

Nietschmann, Bernard Q. "The Fourth World: Nations versus States." In *Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the Twenty-first Century*, ed. G. J. Demko and W. B. Wood, 225–242. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Parry, Nigel. "Introduction to Media Coverage." electronicintifada.net/introduction/mediacoverage.html (revised February 17, 2003; accessed June 7, 2003).

Pile, Steve. "Introduction: Opposition, Political Identities, and Spaces of Resistance." In *Geographies of Resistance*, ed. Steve Pile and Michael Keith, 1–32. London: Routledge, 1997.

Pile, Steve, and Michael Keith, eds. *Geographies of Resistance*. London: Routledge, 1997.

Pundak, Ron. "From Oslo to Taba: What Went Wrong?" *Survival* 43 (autumn 2001): 31–45.

Reuveny, R. "Fundamentalist Colonialism: The Geopolitics of Israeli-Palestinian Conflict." *Political Geography* 22 (2003): 347–380.

"Sharm el-Sheikh Memorandum 4 September 1999." *Le Monde diplomatique*. mondediplo.com/focus/mideast/charm99-en (revised February 28, 2003; accessed June 7, 2003).

Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: Norton, 2001.

Taylor, Peter, J. *Political Geography: World-Economy, Nation-State, and Locality*. 3rd ed. London: Longman, 1993.

Walzer, Michael. *Just and Unjust Wars*. 3rd ed. New York: Basic Books, 2000.

World Press Review. "Saudi Arabia: A Prince's Olive Branch." www.worldpress.org/Mideast/505.cfm (revised May 2002; accessed June 7, 2003).

Zunes, Stephen. "The United States and the Breakdown of the Israeli-Palestinian Peace Process." *Middle East Policy* 8 (2001): 66–85.

الفصل السادس عشر

ثنائية الحدود المشتركة والصراعات العرقية

بقلم: ديفيد نيومان DAVID NEWMAN

ربما أصبح اختراق الحدود الجغرافية أمرا أيسر عن ذى قبل ولكنها تظل الخطوط الواضحة التى تحدد حجم الدولة ومواطنة من يعيشون فيها. وعلى الرغم من الحديث حول القضاء على الارتباط الإقليمي و"نهاية الدولة،" تبقى الحدود الجغرافية الواضحة التى تفصل بين الدول وفقا للنظام الدولي بمثابة محددات قوية للسلطة والسيادة الجزئية فى عالمنا المعاصر. ولقد تغير الأثر النسبى لهذه الحدود على الأنظمة المحيطة الحاكمة للأراضى المتاخمة للحدود ويرجع ذلك فى حالات كثيرة إلى إتاحة القدر الأكبر من حرية حركة البشر والسلع والمعلومات والتبادل الثقافى[١]. ولكن يبقى أثر هذه التغيرات مختلفا ومؤثرا فى بعض المناطق، فعلى سبيل المثال ظهر أثر هذه التغيرات جليا فقط فى أوروبا الغربية دون غيرها من المناطق التي ما تزال الحدود الجغرافية تحتفظ فيها بوظيفتها التقليدية بوصفها حاجزا لحرية الحركة والتفاعل.

وفى محاولة لفهم هذه التغيرات، شهدت الدراسات المتعلقة بالحدود الجغرافية نهضة كبرى فى العقد الماضى[٢]. فمن دراسة الخطوط الواضحة لحدود الأقاليم وعملية ترسيم الحدود تبنى البحث المعاصر مجالا واسعا من الموضوعات المتعلقة بدراسة الحدود مثل الهويات الإقليمية والحدود الجغرافية وأنظمة الحكم المرتبطة بها وفهمها وطبيعة إدارتها. ولقد شهد تحليل الحدود الجغرافية تحولا من التركيز على أهمية الحدود الدولية ليشمل مجالا من النطاقات المكانية والإدارية داخل الدولة حيث يصبح الأثر الوظيفى للحدود على الحياة اليومية للناس بنفس قدر الأهمية الذي تتمتع به الخطوط الفاصلة بين الدول، إن لم يكن أكثر أهمية منها.

إن ما يشكل الأهمية الكبرى فى فهمنا لكيفية تأثير الحدود على التفاعل والتعاون و/أو الصراع بين الشعوب هو عملية ترسيم الحدود وليس اتجاه الخط الفاصل فى حد ذاته(٣). فذلك جزء من عملية ديناميكية حيث لا تمثل فيها الحدود انعاكسا للحالة الرسمية السياسية والإدارية التى تحددها الدولة فحسب وإنما تعاد صياغة الحدود نتيجة للحرب وفض النزاعات والمفاوضات والإملاءات أحادية الجانب وهكذا. ولا تزال الصراعات قائمة داخل الحدود وحولها، وقد يحدث ذلك فى بعض الحالات نتيجة للمشكلات التقليدية لترسيم الحدود فيما يتعلق بالخصائص الإقليمية مثل الموارد الطبيعية، وفى بعض الحالات الأخرى نتيجة عدم توافقها مع الآفاق الآخذة في التوسع لسياسة الهوية.

ويناقش هذا الفصل بعض الصراعات الحدودية / الإقليمية المعاصرة التى ظهرت كنتاج للإرث السياسى والاستعمارى السابق من ناحية والتى تعكس عدم التوافق بين الهوية والإقليم من ناحية أخرى. ولا تركز المناقشة على التحليل التقليدى للخطوط الحدودية بين الدول فحسب ولكنها تدرس الطريقة التى يتم التعبير بها عن هذه الصراعات الحدودية فى مستويات مكانية أخرى وكيفية إدراكها كشىء حقيقى ملموس فى بعض الحالات. وتوضح هذه المناقشة مدى أهمية الحدود فى النظام المعاصر للدولة لتحديد علاقات القوة بين الأغلبية والأقلية وللتعبير عن الإرادة الذاتية والاستقلالية للجماعات العرقية.

وقد تركزت بعض الصراعات الإقليمية العرقية الكبرى التى احتلت مكانا بارزا فى الخريطة السياسية للعالم فى العقد الماضى حول محاولات تطهير الأقاليم من الأقليات (وذلك إما بالطرد أو القتل الجماعى) ومن ثم

تكوين أقاليم ذات طبيعة عرقية متجانسة. ولعل بعض الحالات مثل البلقان والصراع الإسرائيلى- الفلسطينى وقبرص ومشكلة الأكراد تمثل مخالفة واضحة للنظرية التى تشير إلى أن الحدود الجغرافية لم تعد ذات جدوى أو أن السلطة المشتركة والقومية الثنائية داخل إقليم محدد يمثلان الواقع الحالى الجديد. فلا تزال لدى المجموعات العرقية الرغبة فى الحصول على أقاليمهم التى يعبرون من خلالها عن هويتهم القومية والتى تحمل بين جنباتها أماكنهم الأسطورية، ومن ثم فهم على أهبة الاستعداد للكفاح من أجل ما يرونه حقهم فى الحكم والسيطرة على إقليمهم "القومى" الذى يعتبرونه "وطنا". وفى إطار السياق الرمزى للإقليم الذى يعد بمثابة "الوطن" يبقى الموقع وترسيم الحدود والحفاظ المستمر على الحدود الجغرافية الواضحة أمرا رئيسيا لفهمنا للتنظيم المكانى والسياسى للجماعات العرقية ورغبتهم فى السيطرة على أراضيهم. ويمثل الحيز المكانى الذى يشغله الوطن عنصرا أساسيا فى تكوين وتماسك هوياتهم القومية.

تركز الصراعات التى يتناولها هذا الفصل على تلك الأماكن التى تقع فيها الإقليمية العرقية وما يرتبط بها من توترات حول الحدود، حيث تستمر عمليات ترسيم الحدود فى تحديد المجموعة الأساسية لهوية الأغلبية والأقلية ووصولهم إلى السلطة والتحكم فى مصائرهم. ومن أبرز الأماكن التى يقع فيها صراع داخل وحول المناطق الحدودية قبرص والبلقان (البوسنة وكوسوفو على وجه الخصوص) والأراضى الإسرائيلية- الفلسطينية. ولقد تأثرت هذه الأماكن بالحدود الجغرافية التى تم فرضها فى الماضى والتى لم تراع الحقائق القومية العرقية التى لا تزال آثارها باقية فى إعادة تشكيل الخريطة السياسية المعاصرة للعالم. ولقد لعبت خرافة الدولة القومية دورا فى

اعتقادنا بأن الترتيبات الإقليمية التي أقرتها معاهدة ويستفاليا قد جاءت متماسة مع التشتت الجغرافى للمجموعات العرقية والقومية. ولكن حتى فى هذه الحالات التى تشير إلى درجة عالية من التماس النسبى بين الاثنين فإن هذا قد انخفض بصورة ملحوظة فى العقدين الماضيين وبخاصة فى هذه المناطق التى شهدت هجرة جماعية لجماعات جديدة و/أو تلك المناطق التى شهدت تصاعدا للتمكين الذاتي للأقليات التى لم تعد تشعر بالخوف من التعبير عن تطلعاتها القومية والإقليمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الحدود ليست دائما حدودا إقليمية؛ فمن الممكن أن تقع عند الحد الفاصل داخل الدولة ذاتها أو داخل المناطق البلدية أو السكنية أو الأحياء. وتظل الرغبة فى الفصل القومى العرقى والتجانس الإقليمى فكرة كبرى لدى عدد كبير من الجماعات القومية وبخاصة تلك الجماعات التى لم تذق طعم الاستقلال فى الماضى وهو ما سيتناوله هذا الفصل.

ولكن ما يثير الصراعات المتقطعة بين الحين والآخر لا يكمن فى هذه الخطوط الواضحة الفاصلة بين الدول فحسب. فالحدود الإقليمية العرقية واضحة على عدد من المستويات الأخرى ليس أقلها المستويات المحلية والبالغة الصغر الخاصة بالسلوك المكانى. كما تشير درجة انفصال أو اتصال الجماعات فى الأحياء والمبانى السكنية و/أو التفاعلات الاقتصادية اليومية إلى وجود حدود يسهل اختراقها بطريقة أو بأخرى من خلال الحركة والتفاعل. ومن ناحية أخرى تعكس هذه الحدود الثقة السياسية أو الخوف المتبادل بين الشعوب التى تستعد لاختراق هذه الحدود أو تخشاها. ومن الممكن، في نفس الوقت، أن يكون مدى مثل هذا التفاعل والحركة بين

الحدود عاملا محددا إما "لفتح" وتخفيف القيود المفروضة على الحدود بصورة رسمية أو "إغلاق" وإحكام القبضة على الحدود فى حالات الصراع العرقى المحتدم. وفى عدد كبير من هذه الحالات لا توجد الحدود بصفتها المادية باعتبارها سورا أو حائطا أو بوجود حرس الحدود والقيود الرسمية. وفى بعض الحالات نجد هذه الحدود داخل كيان سياسى إقليمى واحد حيث تؤدى إقامة حدود مادية إلى شرعية الفصل الإقليمى وهو ما ترفضه الدولة. ومع ذلك فإن مستوى التفاعل بين الجماعات العرقية والأحياء المجاورة لها والأسواق التجارية قد يعكس وجود حدود ملموسة ذات تأثير أقوى بكثير سواء كانت هناك حدود مادية أم لا.

الإرث العرقى للانقسام والتجزئة

تعد الحدود الدولية من موروثات التكوين المعاصر للدولة. وبرغم فتح الحدود فى أوروبا الغربية يبقى الإرث الإقليمى من انقسام وتجزئة وفرض للحدود عنصرا بارزا فى الخريطة السياسية للعالم. وقد نجم عن الأشكال المفروضة من التجزئة والحدود نشوب صراعات – تم التوصل إلى حلول سلمية بشأن بعضها بمرور الوقت بينما لا يزال البعض الآخر مصدرا للصراع والتوتر الإقليمى العرقى المستمر – والدعاوى، والدعاوى المضادة. ولا يزال إرث الحدود المفروضة جليا على الكثير من الصراعات الإقليمية وبخاصة فى قارة إفريقيا[٤] وكذلك الصراع الحدودى بين العراق وتركيا وإيران وموطن الأكراد[٥] والبلقان. وما تزال مشكلات التقسيم والتجزئة فى كل من إسرائيل وفلسطين وشمال أيرلندا والهند وباكستان وكوريا الشمالية

والجنوبية أمورا عالقة تنذر بالخطر[٦]. كما تركزت عودة بعض الدول للظهور فى وسط وشرق أوروبا منذ أوائل التسعينيات على مسألة الحدود الموجودة التى كان بعضها حدودا للدول فى الماضى وتم تصنيفها كحدود داخلية وإدارية إبان الحكم السوفيتى واليوجوسلافى[٧]. ولقد احتفظت هذه الحدود بوظيفتها كأشرطة حدودية سابقة للمجموعات العرقية والقومية داخل أقاليمهم الموجودة سابقا. يمكننا القول بإيجاز إن الإرث الخاص بتشكيل الحدود الدولية يظل عنصرا رئيسيا فى الصراع الإقليمى العرقى. فمن الممكن فتح أو إلغاء أو فرض أو تغيير وظيفة هذه الحدود إلا أن وجودها على أرض الواقع يشكل واقعا إقليميا وافتراضا جغرافيا يجري حولها السلوك السياسي. وقد تتضاءل الأهمية النسبية لهذه الحدود ولكنه ليس من المحتمل أن تختفى تماما حيث تظل محددات حدودية للمجموعات العرقية حين يستمر عدد كبير من هذه المجموعات فى خوض الصراعات من أجل الوصول إلى أقاليم متجانسة عرقيا والسيطرة عليها على حساب المجموعات العرقية المجاورة.

ولقد فرضت القوى الاستعمارية عددا من الحدود الجغرافية المعاصرة على مستعمراتها وذلك لإقامة دول جديدة وبخاصة فى إفريقيا والشرق الأوسط. وتحولت الأقاليم التى اتسمت بالقبلية وحركية السكان إلى أقاليم ثابتة تفرض قيودا على الحركة لم تكن تعرفها فى الماضى. كما انقسمت بعض الأقاليم القبلية والبدوية إلى دولتين أو أكثر بينما انغلقت بعض المجموعات القبلية الأخرى على نفسها فى إقليم واحد مما ينبئ باندلاع حروب أهلية مستقبلية وعمليات قتل جماعى وقدر هائل من عدم الاستقرار على المستويين السياسى والإقليمى. وهذا أمر يدعو إلى السخرية، نظرا لأن المبدأ القانونى

الذى ينص على احتفاظ الأطراف المتناحرة بالأراضى التى تمكنت من الاستيلاء عليها خلال فترة الحرب كان يهدف قبل كل شيء إلى ضمان وجود النظام والاستقرار بغض النظر عن سبل الوصول إلى الملكية والسيطرة. وقد كان ذلك المبدأ القانوني جوهر فكرة ويستفاليا الخاصة بسيادة الدولة والتي انتقلت إلى المناطق التى مرت فيما بعد بمرحلة القضاء على الاستعمار[٨] وقد بدأت العديد من الدول الإفريقية فى الوقت الحالى فى التعامل مع هذه الحقائق الإقليمية فى الوقت الذى يخبرنا فيه الخطاب الغربى بأن العالم قد أصبح أو فى طريقه إلى أن يصبح عالما بلا حدود جغرافية. ولكن يظل التثبيت الإقليمي أحد أكبر الموروثات لنظام الدولة الناجم عن سلام ويستفاليا ومن ثم لا يزال الخط الفاصل المرسوم على الرمال محلا للصراعات والحروب والقلاقل السياسية.

الحدود والصراع العرقى على المستوى المحلى

ميزت الجغرافيا السياسية على نحو تقليدى بين المستويات المكانية المختلفة للتحليل، أى المستوى العالمى ومستوى الدولة والمستوى المحلى وهو تمييز كان شائعا فى الكثير من الكتب المدرسية التى كانت بمثابة مقدمة عن الجغرافيا السياسية فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. ومثلما تتضاءل أهمية الدولة فى الخريطة السياسية المتغيرة للعالم، يتحول كذلك التركيز على السلطة الإقليمية بطريقة قللت من أهمية هذا التمييز القائم على الحيز المكانى أكثر من المنهج ذاته. ولقد حاز نهج الصراع الإقليمى العرقى على المستويين المحلى والإقليمى نفس القدر من الأهمية على مستوى الدولة.

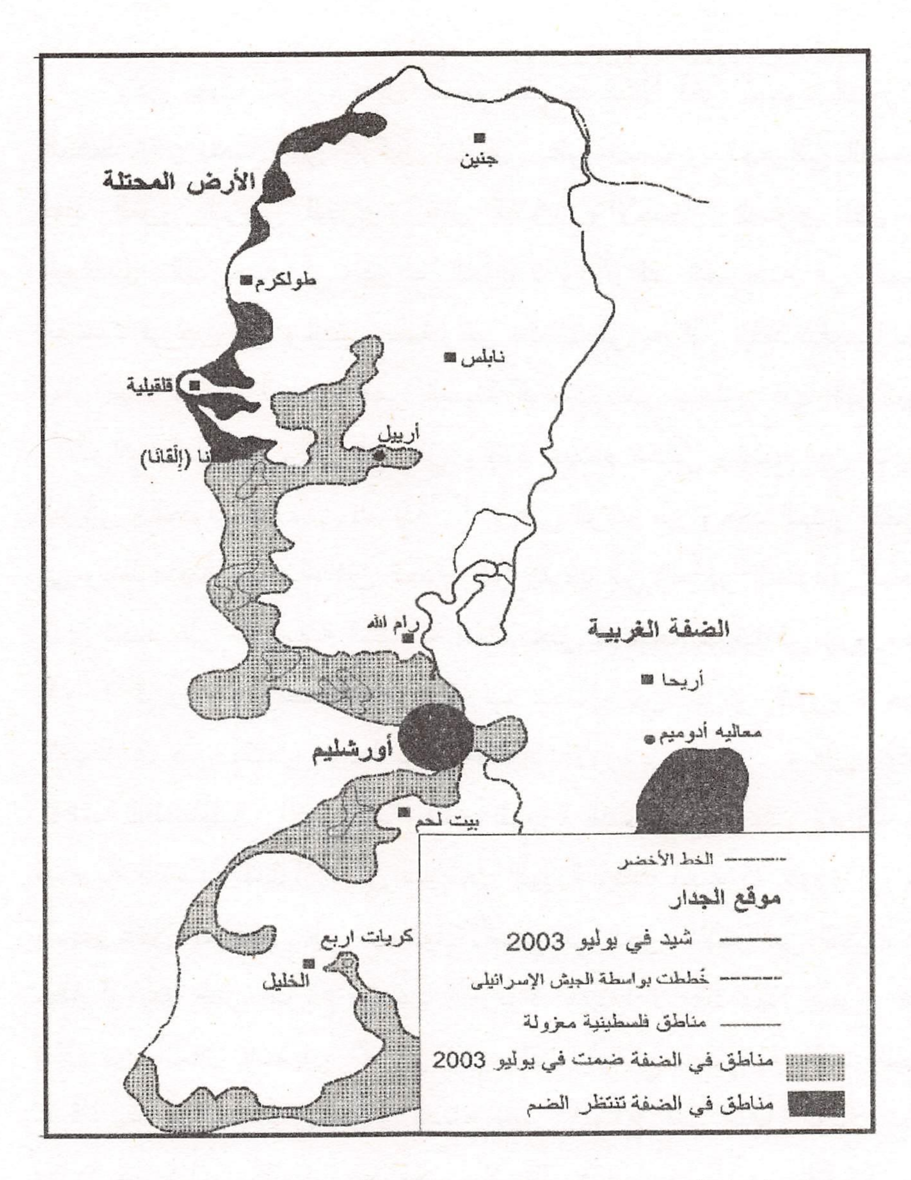
وفى حالات أخرى ظهر انعكاس الجغرافيا القائمة على بث الخوف والتهديد فى غياب التفاعلات المكانية على المستويات الصغرى، وظهرت من خلال عزل السكان وفصلهم على مستوى المبانى السكنية أو القرى التى تسكنها مجموعة عرقية واحدة بطريقة لا تظهر بصورة دائمة على مستوى الحدود الداخلية للدولة أو بين الأقاليم. وغالبا ما يظهر المستوى المتعلق بالحدود بين الأقاليم من خلال بعض الإجراءات الرسمية للفصل مثل وضع المتاريس وبناء الجدران العازلة والإجراءات الجمركية. أما فيما يتعلق بالحدود داخل الدولة الواحدة فلا تقام الحدود فى إطار من الأنماط الوظيفية التى يعيها أغلب الناس ويدركون مغزاها جيدا؛ فهم يعبرون الحد الفاصل بين مجموعة عرقية وأخرى فى بعض الأماكن ويتجنبون ذلك تماما فى أماكن أخرى. وتنشب الصراعات الإقليمية العرقية على المستوى المحلى أو بين البلديات وعلى الخط الواضح للفصل الوظيفى بين الحدود بنفس القدر الذى تنشب به الصراعات على الخط الرسمى الفاصل بين الدول.

ويعد الصراع الفلسطينى- الإسرائيلى نموذجا جيدا للصراعات القومية العرقية التى يتم التعبير عنها من خلال ترسيم الحدود وفرضها على المستوى المحلى، سواء كانت هذه الحدود حدودا حقيقية أم تصورية. ولقد ظهر هذا جليا فى صورة الجدار العازل الذى تم بناؤه مؤخرا(٩). فبعد اندلاع أعمال عنف ووقوع تفجيرات انتحارية وقعت الحكومة الإسرائيلية تحت ضغط شعبى قوى لبناء سور لمنع الفلسطينيين من التحرك من جانب حدودى إلى آخر، وهو الأمر الذى وجد فيه البعض حلا لتعزيز أمن المدنيين الإسرائيليين. وهو قرار أحادى الجانب انفردت به الحكومة الإسرائيلية واتخذ مسارا موازيا لحدود الخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية (انظر شكل ١٢).

ولقد فُرضت حدود الخط الأخضر كعلامة مميزة على المنظر الطبيعي الفلسطيني- الإسرائيلي كنتيجة لحرب الاستقلال الإسرائيلية وما تلاها من مباحثات لإقامة هدنة بين إسرائيل والأردن فى الفترة بين عاميّ ١٩٤٨-١٩٤٩. ولقد تم تقسيم المنظر الطبيعي الوظيفي الواحد functional landscape إلى كيانين لكل منهما بعده الإقليمي والسياسي، أصبح أحدهما جزءا من إسرائيل بينما عُرف الآخر بالضفة الغربية التى ظلت تحت الإدارة الأردنية حتى اجتاحتها إسرائيل فى حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. ومنذ هذا التاريخ بقيت الضفة الغربية أرضا محتلة بينما بقيت حدود الخط الأخضر حدودا إدارية عازلة. ويُفترض بوجه عام أن الخط الأخضر سيصبح حدا جغرافيا لأية دولة فلسطينية مستقبلية وذلك على الرغم من أنه يُفترض كذلك حدوث تعديلات حدودية وتبادلات إقليمية بين الجانبين كوسيلة للوصول إلى خط حدودي يعكس الواقع الجغرافى المتغير لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين(١٠). فكل من الفلسطينيين والإسرائيليين - وبخاصة المستوطنين الإسرائيليين - يجدون أنفسهم بين جانبيّ الحدود. ومن المفترض أن يستوجب أى حل نهائى لهذا الصراع المرتبط بالأرض إخلاء هذه المستوطنات ولذلك يمثل بناء أى جدار عازل أو سور تهديدا للمستوطنين الإسرائيليين حيث يعتبرونه أول مراحل إقامة الحدود السياسية وهو ما يرفضونه تماما.

ولقد رُوعى مؤخرا فى بناء الجدار العازل أن يتضمن المستوطنات الإسرائيلية القريبة من حدود الخط الأخضر غير أن ذلك قد أدى إلى دخول عدد قليل من القرى الفلسطينية ضمن هذه المنطقة مما جعل الفلسطينيين بمثابة "رهائن" بحكم موقعهم الكائن غرب الجدار العازل وشرق حدود الخط الأخضر.

وتجدر الإشارة إلى أن التأثيرات الضمنية طويلة المدى لهذا الجدار العازل ليست واضحة؛ فلقد عزز هذا الجدار من مفهوم الحدود وأكد على أن حل النزاع – ذلك إذا تم التوصل إلى حل يوما ما فى هذا الإقليم – سيكمن فى الفصل بين إقليمين وسكانهما. ويتبنى بناء هذا الجدار الكثير من الوظائف الكلاسيكية المتعارف عليها لوظائف الحدود الجغرافية وهو أمر من شأنه أن يؤدى إلى تفاقم الصراع واحتدامه من ناحية، ومن المحتمل وضع أسس للترسيم الإقليمى للحدود بين كيانات سياسية منفصلة من ناحية أخرى. ويكمن الهدف من إقامة جدار فاصل فى كونه فاصلا حدوديا بين شعبين يكره كل منهما الآخر ويخشاه وليس بين جيران يقبلون بعضهم البعض(١١). ويقام هذا الجدار على أكثر المستويات محليةً حيث يفصل بين المدن والقرى فى مسافة لا تتعدى مئات الأمتار. ولقد تزامن إنشاء الجدار مع إنشاء الطريق السريع داخل إسرائيل وهو طريق يربط بين الشمال والجنوب ويمر داخل مركز الدولة. ولقد تم التخطيط لتفادى مروره عبر حدود الخط الأخضر وهو ما يؤكد أكثر على الفكرة المتعلقة بقيام الحدود بالفصل بين إقليم وآخر(١٢).



شكل (١٢) الحدود المتنافسة: حدود الخط الأخضر والجدار العازل بين إسرائيل والضفة الغربية. المصدر: أُعيد رسم هذه الخريطة من:

"Anti-Apartheid Wall Campaign Poster Map in Arabic," March 21, 2004, on "Stop the Wall" Web site. http://stopthewall .org/maps/430.shtml (accessed May 13, 2004).

ومن جهة أخرى، يمثل تقسيم نيقوسيا مثالا آخر لوجود السور أو الحائط الذى يفصل بين عرقين مختلفين على المستوى الجغرافى الصغير. فمنذ الغزو التركى للجزيرة عام ١٩٧٤ والاحتجاز القسري لكل من اليونانيين القبارصة في جنوب الجزيرة والأتراك القبارصة في شمالها انقسمت قبرص إلى وحدتين صغيرتين متجانستين عرقيا. وتعد نيقوسيا خير مثال لهذا التقسيم المادى؛ فهى المدينة الوحيدة التى يتّجاور فيها اليونانيون والأتراك القبارصة ولكن فى ظل وجود انقسام مكانىّ واضح بين الشمال التركى والجنوب اليونانى للمدينة(١٣). وعلى الرغم من وجود الجدار العازل فى وسط مدينة صاخبة، فإن الجدار كان أقرب إلى الحاجز الحدودى المحكم الذى نجده على الخريطة السياسية للعالم حتى تم فتحه جزئيا فى إبريل عام ٢٠٠٣ فى دلالة واضحة على تقارب محتمل بين جزئىّ الجزيرة حيث اتجهت قبرص بكامل قوتها نحو الاتحاد الأوروبى الكبير. وعلى عكس القضية الفلسطينية- الإسرائيلية، قللت الهجرة القسرية للجماعات العرقية من صعوبة التوصل لحلول بشأن سياسات الهوية وذلك لصعوبة عودة أىّ من المجموعتين العرقيتين إلى موطنها الأصلى فى الجزء الآخر من المدينة فى حالة أو عند فض النزاع وتوحيد الجزيرة. وبينما لا يعتد بهذا كمبرر لأى شكل من أشكال التطهير العرقى فلقد خلقت الوقائع الملموسة واقعا إقليميا عرقيا بعد فوات الأوان والذى يصلح لفض النزاع على أساس دولة متحدة مكونة من كيانين إقليميين مختلفين. ولا يقلل هذا بأى شكل من الأشكال من الشعور بحنين جارف إلى الوطن القديم والارتباط به. ولعل ما يوضح ذلك هو قيام ثلث سكان الجزيرة بعبور الخط الفاصل عقب فتحه الجزئى عام ٢٠٠٣ لزيارة منازلهم القديمة(١٤).

ولكن ليس من الضرورى بناء سور أو جدار مادى لإقامة حدود إقليمية عرقية مُحكمة على المستوى المحلى أو الداخلى للدولة. فهناك أنماط للفصل الإقليمى الواضح بين المجموعات المتناحرة كما هو الحال فى العديد من الأقاليم والمدن فى البلقان بعد الحروب الأهلية والتطهير العرقى ومحاولات القتل الجماعى فى فترة التسعينيات[٤٠]. وتعمل الجغرافيا المشتركة القائمة على الخوف و/أو التهديد على فصل واضح بين الشعوب بما فيهم أولئك الذين تم إبعادهم عن منازلهم ونقلهم إلى الجانب الحدودى "الآخر". وتمتزج الرغبة فى العودة إلى منازلهم بالخوف من العودة إلى وضعهم السابق كأقلية عرقية تسيطر عليها الأغلبية. وبينما تعزز القوات الدولية مبدأ عودة اللاجئين فى أماكن مثل البوسنة وكوسوفو إلا أنه لا يتم تطبيقه عمليا وذلك للمعارضة التى يلقاها هذا المبدأ من قبل المجموعة العرقية السائدة فى كل إقليم، والخوف من تجدد العنف والصراع اللذين قد يندلعان فور عودتهم، وإدراك حقيقة أنه لن تبقى أى مظلة لحماية المجموعات العرقية العائدة حال مغادرة قوات حفظ السلام للإقليم.

ولا تبرز أهمية الحدود العرقية بالغة الصغر فى أى مكان أكثر من مدينة ميتروفيكا الواقعة شمال كوسوفو حيث يفصل النهر بين جنوب المدينة الذى تسكنه الأغلبية الألبانية والأحياء الصربية الشمالية. فلقد اعتاد الصرب أن يقطنوا فى منطقة جنوب النهر إلى أن قامت الأغلبية الألبانية بطردهم تقريبا معتبرةً ذلك ليس أكثر من رد فعل انتقامى للعنف الذى مارسه الصرب ضدهم. وعلى الرغم من ادعاء القوات الدولية بأن المدينة كيان واحد متحد، يعد الجسر الذى يمر عبر النهر بمثابة أرض خالية لا يقطنها أحد ولا تمر

بها سوى الدوريات التابعة للأمم المتحدة وقوات حفظ السلام. وإذا تجرأ مواطن صربى أو ألبانى وعبر هذا الجسر فقد تتعرض حياته للخطر. فغالبا ما يقوم مراقبو الجسر الصربيون برصد المواطنين الألبان الذين يعبرون إلى الأجزاء الشمالية للمدينة، حيث يجلس هؤلاء المراقبون فى المقاهى المطلة على الجسر ويمثلون تهديدا لحياة الألبان الذين يقومون بعبور الحدود.

وثمة مثال آخر لحد فاصل أو جدار غير مادىّ وهو ذلك الذى يقع فى مدينة القدس ويفصل بين الأحياء الفلسطينية الواقعة شرق القدس والأحياء اليهودية الواقعة غربها. وتجدر الإشارة إلى أنه قبل بداية الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ كان الإسرائيليون والفلسطينيون يعبرون الجانب الآخر للمدينة بسهولة نسبية حيث وجد بعض الفلسطينيين عملا لهم فى القدس الغربية بينما وجد الإسرائيليون سلعا وخدمات أقل ثمنا فى القدس الشرقية[١٦]. وكانت الأكشاك التى يباع فيها البطيخ عند بوابة دمشق بمثابة نقطة التلاقى أو الاتصال بين القدس الشرقية والغربية حيث اعتاد الناس من سكان مدينة القدس بجزئيها شراء الفاكهة واحتساء القهوة ليلا. كما تردد الكثيرون من هاتين المجموعتين القوميتين على أسواق المدينة القديمة. لكن الحال لم يبق على ما كان عليه؛ فالأماكن التى شهدت القدر الأدنى من التفاعل الاقتصادى أصبحت الآن أماكن متشابهة عرقيا إلى درجة بعيدة نظرا لخشية الفلسطينيين والإسرائيليين من عبور الحدود بغض النظر عن كونها حدودا غير مادية وغير واضحة المعالم. ولقد أُنشئ طريق عام داخلي جديد يربط بين مدينة القدس القديمة والأحياء الشمالية وذلك على مقربة من الأجزاء الحدودية القديمة (قبل عام ١٩٦٧ حيث كان هناك سور وجدار يفصل بين القدس

الغربية الإسرائيلية والقدس الشرقية التى كانت واقعة تحت السيطرة الأردنية). وذلك يدعم مفهوم الفصل بين الأحياء اليهودية والفلسطينية على جانبى الطريق. ويبقى فندق أميريكان كولوني American Colony واحدا من الأماكن القليلة التى تشهد تفاعلا بين الطرفين حيث يرتاده الصحفيون الأجانب وتجتمع فيه المجموعات الإسرائيلية والفلسطينية الداعية للسلام ويشهد كذلك مفاوضات بين الجانبين.

إدراك الحدود الإقليمية العرقية

غالبا ما تدرك المجموعات العرقية الخطوط الفاصلة فى الأماكن التى تغيب عنها الحدود الإقليمية المادية. وتنتشر الحدود التصورية فى الأحياء الحضارية على وجه الخصوص، حيث تصنع عمليات الفصل العرقى الاختياري حدودا بطول الشوارع والمعالم الرئيسية الحضارية الأخرى والتى لا يجوز لسكان جانب واحد من المدينة عبورها. ولا تتزامن هذه الحواجز المدركة بالضرورة مع أى شكل من أشكال الحدود الإدارية أو المحلية. فالسكان يصنعون حدودهم الداخلية حيث لا يعبرون طرقا بعينها ولا يشترون من متاجر معينة ولا تخرج ثرثرتهم المحلية عن نطاق مبانيهم السكنية القليلة. ولا تتزامن دائما هذه الحواجز بالضرورة مع التقسيمات الفرعية الإحصائية والمحلية للمدينة لأغراض تخطيطية وإدارية. وقد يضغط السكان فى الغالب على المجالس البلدية المحلية للحصول على الموارد والخدمات لمناطقهم السكنية حتى وإن لم يتوافق ذلك مع الخطط الاستراتيجية التى يضعها مسئولو المدينة. كما تشير الأسماء التى تطلق على هذه الأحياء إلى

مجموعة السكان التى تقطنها حتى وإن لم يظهر ذلك فى الخرائط الرسمية للمدينة. وتتحدد الحدود الوظيفية والمدركة التى تتعرض للتوسع أو الانكماش الدائم ببناء طرق ومشاريع سكنية ومتاجر ومطاعم عرقية جديدة وذلك بغض النظر عن مدى ملائمة ذلك مع النظام الهرمى للخطوط البلدية والإحصائية للفصل الإدارى. ويحدث صراع على الموارد داخل هذه الأحياء وبين جنباتها ويمثل النجاح أو الفشل فى الحصول على الموارد عاملا ديناميكيا فى سبيل استمرار رسم وتحديد الحدود الوظيفية والمدركة من جديد. ويؤدى مديرو الإسكان والعقارات دورا بالغ الأهمية فى تثبيت هذه الحدود المدركة وذلك بقيامهم بفتح شوارع مجاورة قابلة "للاختراق" من قبل مجموعات اقتصادية أو عرقية مختلفة أو الإبقاء على الخطوط الفاصلة بين المناطق السكنية عن طريق سياسات إدارية واقتصادية كانت تهدف إلى إقصاء البعض وإدماج البعض الآخر. وكما تعكس الخطوط الحضارية الصراع العرقى على المستوى القومى (مثل اليهود والعرب فى القدس أو الكاثوليك والبروتستانت في مدينة بلفاست بأيرلندا) فمن الممكن فى النهاية أن تتحول الخطوط الوظيفية والمدركة للحياة اليومية إلى خطوط رسمية للفصل المحلى والإدارى.

وثمة ما يميز الحدود الواقعة بين الدول، فهى حدود موجودة فى الأصل ومن ثم لا توجد حاجة إلى تصورها ذهنيا. وتوجد وظائف حقيقية للحواجز والتى تعمل جنبا إلى جنب مع هذه الحدود والتى يراها المواطنون ويشعرون بها. ورغم ذلك، فإن تأثير هذه الحدود على المناطق الحدودية هو تأثير تصوري بقدر ما هو تجربة مادية، وهو يعتمد بشكل كبير على مدى "فتح" أو "إغلاق" هذه الحدود وإلى أى درجة يتم قبول حركة المواطنين عبرها. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية طريقة إدارة الحدود فى هذا الصدد

للسماح بدرجة أكثر أو أقل من التفاعل على المستوى المحلى (وهو ما سنناقشه لاحقا). وقد تؤدى هذه الأهمية إلى "الفتح" الرسمى للحدود كما حدث لحدود كثيرة فى أوروبا الغربية فى السنوات الخمسين الأخيرة.

وفى المواقف التى ينشب فيها الصراع قد تتساوى الحدود المدركة والحدود الجغرافية الحقيقية فى التأثير على طبيعة العلاقات السياسية بين المجموعات العرقية. وفى حالات كثيرة تعكس الحدود المدركة الموقف الفعلى على نحو أكثر دقة. وبينما يوجد حاجز حدودى فى نيقوسيا للفصل بين القبارصة اليونانيين والأتراك وعلى الرغم من عدم وجود ذلك الحاجز على الإطلاق فى بلفاست والقدس فإن الجغرافيا الشائعة القائمة على الخوف بين الكاثوليك والبروتستانت فى بلفاست أو اليهود والعرب فى القدس تبنى حدودا مدركة لا يجرؤ على عبورها أحد(١٧). وتمثل الجدران العازلة أو الخطوط التى تُبقى على السلام فى بلفاست تجليات واضحة للحدود المدركة إلا أنها لا تشكل أى شكل رسمى للحدود الجغرافية.

ومن الممكن بناء حواجز مادية فى صورة أسوار أو جدران نتيجة للوعى المتنامى بين صناع السياسة بوجود حدود مدركة، بينما قد يؤدى إدراك عدم جدوى الحدود وإمكانية التفاعل الآمن بين سكان كلا الجانبين إلى إزالة جميع الأشكال الرسمية للحدود من أسوار وجدران ومكاتب جمركية. ويعتبر عبور الفرنسيين والأسبان بطول تقسيم الحدود على جبال البرانس Pyrenees divide لأغراض تتعلق بالطعام والطهى، أو عمل الهولنديين فى مدن البلجيكيين والعكس وإرسال أطفالهم إلى المدارس الواقعة عبر الحدود (نذكر أمثلة قليلة فى أوروبا الغربية) عملية موازية للفتح الرسمى للحدود الذى تم عند توسع الاتحاد الأوروبى مما أسهم فى تيسير فتحها.

ومن الممكن أن نميز تمييزا اعتباطيا بين إقامة "أسوار" لإيجاد جيران "طيبين" (أى مستقرين ومنظمين) وإقامة علاقات طيبة معهم وبناء "جدران" بهدف توظيفها كحواجز منيعة لمنع حدوث أى شكل من أشكال التواصل أو الحركة عبر الحدود. ومن الناحية الإدراكية، يمثل الجدار - وهو قطعة خرسانية تحجب الجانب "الآخر" - (سواء كان هذا الجدار مزخرفا أم لا) تهديدا أكبر من ذلك الذى يمثله السور. فبغض النظر عن كمية الأسلاك الشائكة التى يحويها السور، فإنه لا يحجب رؤية الجانب الآخر حتى وإن كانت غير واضحة[١٨]. وقد لا يخرج ما سبق عن كونه تمييزا اعتباطيا، ولكن نظرا لأهمية إدراك العين لسكان الحدود فقد يشكل هذا كل الاختلاف بين الرغبة فى الاحتفاظ بفصل كامل أو المحاولة لتحقيق أدنى مستويات التواصل أو رؤية "العدو" على الجانب الآخر من الحدود باعتباره إنسانا أو إلغاء وجوده من العقل بكل بساطة. ويجب أن نأخذ فى الاعتبار التأثيرات الضمنية الإدراكية للاحتفاظ بالأسوار أو الجدران كعلامات دالة على الفصل عند محاولة فض النزاعات العرقية على الحدود المشتركة[١٩]. ويتحتم علينا أن نحدد إذا كانت هذه العلامات تقوم بالوظيفة التى تقوم بها الحواجز وهى الإقصاء أم تقوم بوظيفة السطح البينى Interface وهى إتاحة قدر من التواصل عبر الحدود. يكمن الفشل الذريع الذى يصاب به خبراء الأمن عند استشارتهم بشأن إقامة حدود جديدة فى عدم أخذهم فى الاعتبار الأبعاد الإدراكية والاجتماعية لطبيعة الحدود. فلا يشغل بالهم سوى الحواجز ودور الحدود فى فرض السيطرة فى حالة السلم أو عند نشوب نزاع. ففكرة الحدود التي ليس لها حضور مادي هي فكرة غير واردة فى الخطاب الأمنى[٢٠].

إن الجدار قطعة خرسانية وبالتالى فهو يحول سكان الجانب المقابل إلى "آخر" بكل معنى الكلمة. كما يجعلهم هذا الجدار غير مرئيين ومن ثم يصبح من السهل على سكان كل جانب بناء هوياتهم بمعزل عن الآخر وتكوين صورة ذهنية عن هوية "الآخر" بمعزل عن رؤية وتفاعلات العالم الخارجي. فدائما ما يكون "الآخر" إرهابيا أو قائدا لدبابة ولكن نادرا ما ينظر إليه كأب أو موظف يمارس حياته بصورة طبيعية كأى شخص آخر. وكلما أصبح الآخر غير مرئى انخفضت حقيقة وجوده وازداد الاختلاف المدرك والشعور بالتهديد. وتعمل الحدود المادية على تقوية فكرة "الاختلاف" وبخاصة فى الأماكن التى يؤثر فيها الصراع العرقى والخوف المشترك على التفاعلات اليومية. ولذلك فإن أولى خطوات فض النزاع فى طريق عملية السلام نحو عالم من المصالحة والحوار المشترك تكمن فى العمل على إزالة الأسوار والجدران – وبخاصة الحدود المادية – بدلا من تقويتها. فبعد تحقيق السلام، وحين يصحو سكان كل من مستعمرة كِفار سافا فى إسرائيل ومدينة قلقيلية فى الضفة الغربية ليجدوا القطع الخرسانية خارج نوافذ منازلهم تفصل بينهم بصورة أكبر من ذى قبل سيحيا سكان كلتا المدينتين على مقربة من بعضهم البعض ولكن لا يجمعهم سوى القليل من الفهم والتفاعل. وقد يتم فض النزاع ولكن سيبقى هناك سلام بارد وتلوح فى الأفق المخاوف والتهديدات المشتركة بينهم.

حدود الهوية كمناطق للصراع

يشير دانييل تسوريك Daniel Dzurek فى دراسته للنزاعات حول الحدود إلى أهمية العوامل الخاصة بالهوية – وبالأخص المزيج القاتل الجامع

بين العرقية والدين – فى تحديد أى من هذه النزاعات أكثر أهمية من البعض الآخر[٢١]. ويثير ذلك السؤال التالى المتعلق بدراسات الحدود: ما الذى يتحدد أولا؟ أى ما الذى يأتى أولا؟ البيضة أم الدجاجة؟ هل يؤدى ترسيم الحدود وفرض حدود معينة على مشهد طبيعي ما إلى تكوين هويات إقليمية مميزة ومنفصلة مثل قيام مجموعات عرقية ما ببناء مساكنهم على جانبى الخط الحدودى الفاصل؟ أم هل ستحدد الهويات الموجودة فى الأصل اتجاه الفصل بينهم وبين السكان الآخرين ولا توجد بالطبع إجابة واحدة على هذا السؤال. فسياسة القوة تقوم بدور كبير فى سبل ترسيم الحدود ومدى تزامنها مع التشتت الجغرافى للمجموعات ذات الهوية الواحدة[٢٢].

وتقع القضايا المتعلقة بالهوية بدرجة متزايدة فى عمق الصراع الحدودى بنفس القدر – إن لم يكن أكثر – للدرجة التى تتمكن الدولة بفضل ترسيم الحدود من السيطرة على الموارد الطبيعية القيمة والنادرة مثل المياه والنفط والمواد المعدنية. فكلما مرت الحدود عبر الخط الفاصل لكل من الهوية والموارد الطبيعية فى وقت واحد ازدادت احتمالية نشوب الصراع. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المجموعات التى تشكل الأقلية لا تستفيد بالضرورة من المصالح الاقتصادية المحتملة للموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال استغلت حكومة صدام حسين آبار النفط الكردية فى كركوك، كما حاولت أن تفرض تغييرا بالقوة على التوازن العرقى لهذه المدينة الكردية المهمة. ولقد أجدى استغلال الحكومة البريطانية للموارد النفطية على شواطئ بحر الشمال نفعا فى التأكيد على مفهوم الهوية الأسكتلندية والتى تظهر الآن فى انتقال بعض القوى الإدارية إلى إدنبرة. وكلما مرت الخطوط الإقليمية الفاصلة عبر

الحدود المشتركة للهوية والموارد الطبيعية كلما أصبحت الحكومات أكثر تشككا بشأن أقلياتها العرقية أو القومية التى بدورها تطالب بأحقيتها فى هذه الموارد. وهو ما يؤدى إلى زيادة إدراك الاختلاف بصورة كبيرة ويصحب ذلك شعور باستغلال جماعة "الأنا" وأرضها من قبل "الآخر" المستبد.

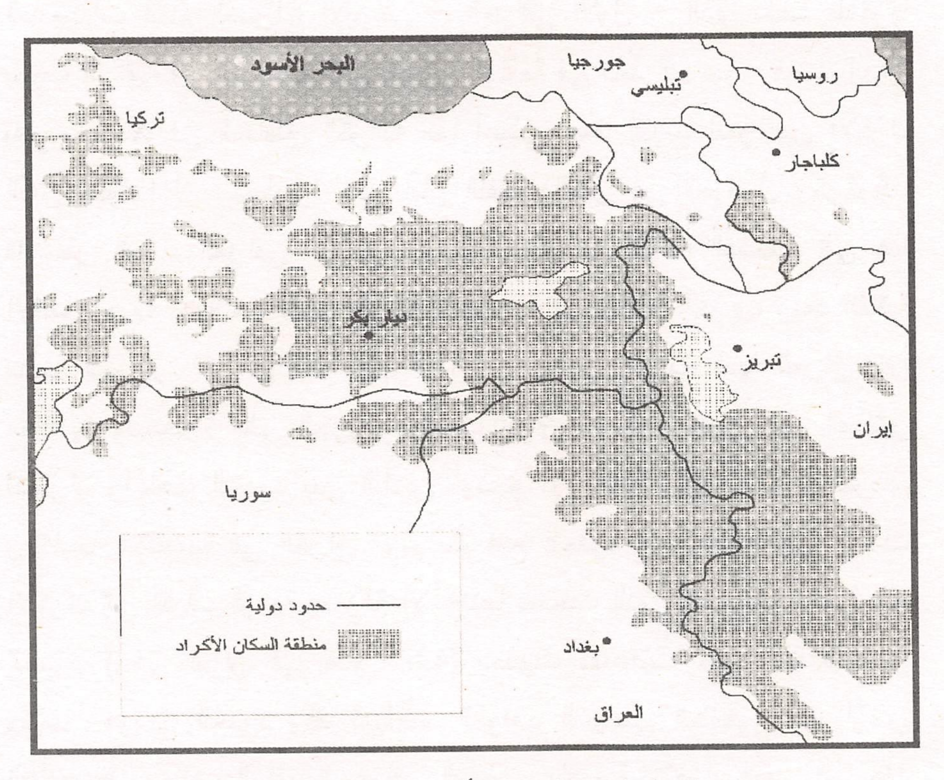
ومن ثم تستمر الحدود فى القيام بدور مهم فى تشكيل الهويات الإقليمية والحفاظ عليها[٢٣]. وستركز التنشئة الاجتماعية المتعلقة بالأرض في كثير من الأحيان، والتي ترتبط فيها الهوية القومية بالفضاءات والأماكن الأسطورية والتي تصبح من خلالها بعض المناطق أكثر أهمية أو "قدسية" من مناطق أخرى، على تلك الأقاليم الواقعة خلف الحدود الجغرافية للدولة ولكنها تقع داخل المنطقة المأهولة التي تحدد هوية مجموعة معينة. فعلى سبيل المثال لا تقع أهم المناطق التوراتية بالنسبة للإسرائيليين داخل إسرائيل وإنما تقع فى الضفة الغربية (يهودا والسامرة). ودائما ما تعتبر المناطق الواقعة خلف الحدود بمثابة جزء من الوطن التاريخى القديم بينما لا تعدو الحدود الفاصلة الحالية عن كونها انحرافا نتيجة للظلم التاريخى والحرب والاستعمار والاحتلال. ويعد الإحساس "بالظلم" الإقليمى عاملا رئيسيا فى تفسير العلاقة بين الهوية والأرض فى عالمنا الحالى الذى يتكون من الدول غير القومية. مادامت هناك أقلية عرقية تسكن فى الجانب الحدودى "الخطأ" ستبقى حتمية إعادة رسم الحدود أو دعم حقوق الأقلية. ومن المثير للسخرية أن إعادة ترتيب الأقاليم وتوزيعها الذى تم على مدار العقدين الماضيين وعمل على تفتيت أهمية الحدود الجغرافية للدول قد أدى إلى تقوية دور الهويات الإقليمية للمناطق وأشباه الدول.

وفى النهاية من الممكن أن يتم ترسيم الحدود الإسرائيلية الفلسطينية بطول أو على مقربة من حدود الخط الأخضر التى تفصل إسرائيل عن الضفة الغربية. وقد يؤدى ذلك إلى إنهاء الصراع الإقليمى ولكنه لا يحل الصراع المتعلق بالهوية العرقية الذى سيلقى بظلاله على أى حدود فاصلة يتم تحديدها. ولقد نجم عن فرض هذا الخط الفاصل فى عامىّ ١٩٤٨-١٩٤٩ انفصال السكان الفلسطينيين العرب عن المنطقة فصار بعضهم فلسطينيين يسكنون فى الضفة الغربية، بينما ظل البعض الآخر في إسرائيل يطلق عليهم "عرب إسرائيل". وعلى الرغم من محاولات السياسيين والأكاديميين الإسرائيليين للحفاظ على هذا التمييز حتى فى الفترة التى تلت حرب ١٩٦٧ فإن هذا التمييز يعد تمييزا مصطنعا لارتباطه بمجموعة قومية عرقية واحدة. ولا يزال هناك الكثير من الإسرائيليين الذين يؤمنون بأن الحدود المصطنعة التى تم فرضها عام ١٩٤٩ – أى حدود الخط الأخضر الفاصلة التى قد تشكل حدود الدولة الفلسطينية فيما بعد – قد خلقت انقساما بين مجموعتين منفصلتين للفلسطينيين العرب. وهى رؤية حتمية للصراع على الحدود المشتركة. ولا تجد أية حدود جغرافية تستطيع أن تخلق التجانس العرقى نظرا لغياب النقل القسرى للسكان. ويكمن الحل البديل فى دولة ذات قومية ثنائية أو عرقية يتقاسم سكانها الأرض والسلطة دون الحاجة إلى حدود إقليمية[٢٤] وهو ما يرفضه الإسرائيليون والفلسطينيون. ويرجع ذلك إلى انعدام الثقة بينهما فى إطار تقاسم السلطة. وعلاوة على ذلك فلقد أظهرت استطلاعات الرأى فى إسرائيل أن أهم هدف للمواطنين الإسرائيليين بشتى اتجاهاتهم (اليسار واليمين) هو الحفاظ على أغلبية يهودية ديموجرافية واضحة كحجر الزاوية ومنطق الوجود للدولة.

ولقد عادت مشكلة الحدود الكردية فى موقع الصدارة مجددا نتيجة للحرب على العراق عام ٢٠٠٣. فلقد خلف انقسام الأراضى الكردية وراءه فى أعقاب الحرب العالمية الأولى والواقع الجغرافى السياسى الجديد للإقليم أثناء هذه الفترة واحدة من أصعب المشكلات المتعلقة بالحدود والهوية على سطح الكرة الأرضية (انظر الشكل رقم ١٣). ولقد ظهرت أهمية الحدود الإقليمية الفاصلة بين تركيا وإيران والعراق فى عدة مناسبات فى الخمسين سنة الماضية وبخاصة فى أوقات التوتر بين الدول المتجاورة[٢٥]. وفى أوائل السبعينيات أثناء الصراع الإيرانى - العراقى الأول - الذى نشب ظاهرياً بسبب الرغبة فى السيطرة على الجزر الواقعة فى شط العرب – قامت إيران بفتح حدودها فى المناطق الكردية مما أعطى عمقا إقليميا للعراقيين الأكراد الذين حاولوا أن يسيطروا على آبار النفط والمدن فى الموصل وكركوك. فاضطر النظام العراقى إلى إرسال عدد كبير من قواته المسلحة إلى هذا الإقليم كجبهة ثانية مما شتت قدراته العسكرية فى مناطق أخرى. وبعد اتفاقية مدينة الجزائر التى أبرمت عام ١٩٧٥ – والتى تنازلت فيها العراق عن مطالبها بالسيطرة على الجزر – قامت إيران بسحب دعمها غير المباشر للأكراد وأغلقت الحدود بين البلدين. ونجم عن ذلك انهيار التمرد الكردى ومكاسبه الإقليمية فى العراق. ولم يتم فتح الحدود المصطنعة التى قسَّمت الأكراد إلى أقليات قومية منعزلة إلا عندما سمحت الدول المسيطرة على تلك الحدود (وهى إيران فى هذه الحالة) بحدوث تفاعلات عبر هذه الحدود. وتتميز هويات الحدود وفقا لمطالب الموقف السياسى الحقيقى على أرض الواقع. فلم يختلف الواقع الجغرافى السياسى بالنسبة للأكراد اليوم عما كان عليه فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث تجمد الحدود الإقليمية

المفروضة فى منطقة عرقية وقومية واحدة الوضع ويظل التشتت الإقليمى قائما.

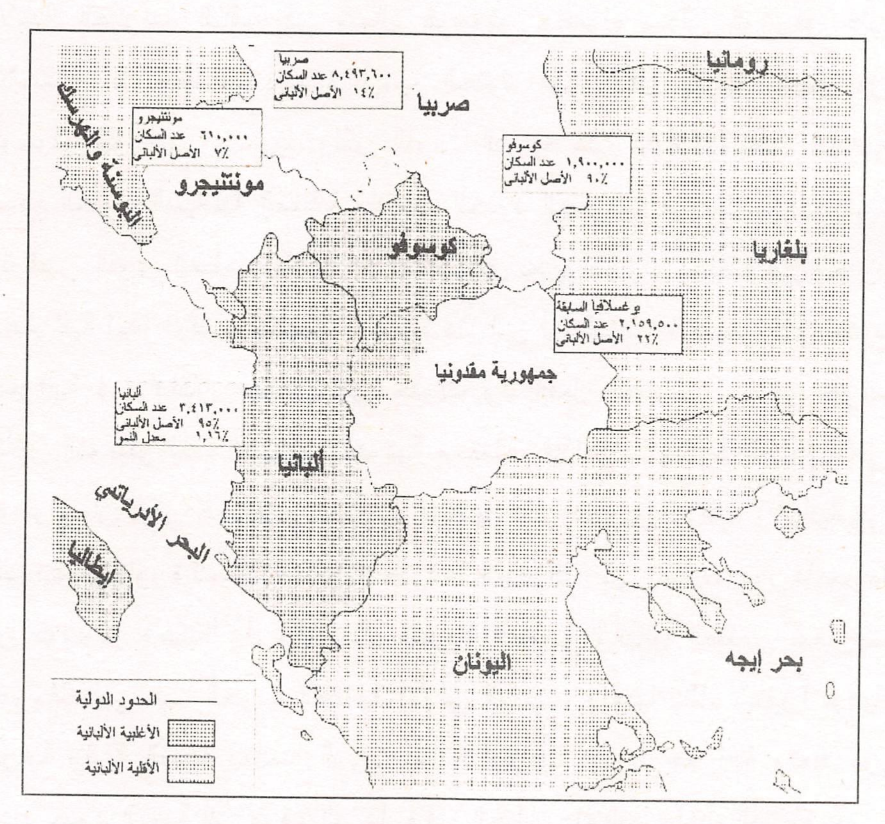
وتعد البلقان حالة أخرى للصراع الإقليمى المعاصر الذى يدور حول حدود الهوية. فهى الحالة الأكثر تعقيدا إذا ما قورنت بالقضية الإسرائيلية-الفلسطينية والقضية الكردية ذلك لما تمثله من مزيج معقد من الأقاليم والهويات العرقية القومية. ولا تتوافق الحدود الجغرافية للمقاطعات اليوغوسلافية مع حدود الهوية؛ فالتركيبة المعقدة للمجموعات العرقية القومية تنتشر فى جميع الأقاليم.



شكل (١٣) توزيع السكان الأكراد عبر الحدود. المصدر:

Thomas Poulsen, Nations and States: A Geographic Background to World Affairs, 173 (Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall, 1995).

وفى أعقاب تفتت يوغوسلافيا شعرت الأقلية المكبوتة بالإحباط واندلعت حروب عرقية وكانت هناك محاولات لارتكاب عمليات قتل وتطهير عرقى جماعى فى كل من البوسنة وكوسوفو. ولم ينتج عن فرض أنظمة دولية للسيطرة على الحدود إلا قدرا محدودا من الاستقلال السياسى برغم فشل هذه الأنظمة فى خلق مناخ يسمح بعودة جميع الأقليات التى تعرضت للطرد إلى الأماكن التى كانوا يسكنونها سابقا.



شكل (١٤) توزيع الألبان فى إقليم البلقان. المصدر: Poulsen, Nations and States, 124.

تتعدد الترتيبات الإقليمية المحتملة لهذا الإقليم. ففى كوسوفو مثلا تم تقليص حجم الأقلية الصربية الأصلية إلى النصف. فقد طالبت الأمم المتحدة والقوى الأوروبية بالسماح بعودة الصرب المرحلين إلى منازلهم إلا أن الأغلبية الألبانية رفضت ذلك رغبةً منها فى تحقيق الاستقلال التام لكوسوفو ككيان مستقل وليس كمجرد مقاطعة خاصة بالأقلية فى الدولة الصربية الجديدة (يوغوسلافيا) التى تضم اليوم صربيا ومونتينيجرو (الجبل الأسود) والتى يشكل فيها الصرب الأغلبية الواضحة (انظر شكل ١٤). وتعارض الأقلية الصربية الباقية فى شمال كوسوفو حصول سكان كوسوفو على الاستقلال بل وتطالب بإعادة ترسيم الحدود على الأقل بطريقة تجعل من كوسوفو جزءا من صربيا. ولكن القوات الدولية على أهبة الاستعداد لدراسة جميع الحلول السياسية الممكنة مادامت الحدود الجغرافية فى مكانها الأصلى. وترفض القوى العظمى بالإجماع إحداث أى تغييرات ولو بسيطة فى الحدود الجغرافية لهذا الإقليم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيير الإقليمى لأى حدود جغرافية فى البلقان سيؤدى إلى حدوث رد الفعل المتسلسل أو ما يعُرف بتأثير الدومينو لعدة تغييرات حدودية محتملة. فإذا كُتب للأقلية الصربية فى كوسوفو أن تبقى كجزء من صربيا فسيمهد ذلك الطريق للأقلية الألبانية فى مقدونيا المجاورة للمطالبة بتغيير حدودها الجغرافية كى تصبح بدورها جزءا من كوسوفو وهكذا[٢٦]. ولا تمثل صربيا العظمى وألبانيا العظمى شعارات للمرحلة التى تلت الحرب العالمية الأولى فحسب، ولكنها تظل رموزا قومية عرقية وثيقة الصلة بعالمنا الذى ربما لا يعرف حدودا جغرافية وتعيد من جديد حدود الهوية إلى موقع الصدارة فى الخطاب الإقليمى لهذه المناطق.

بينما تم ترسيم الحدود لأغلب – إن لم يكن لجميع – الحدود الجغرافية الكبرى على مستوى العالم تحول الاهتمام إلى فهم سبل إدارة الحدود وإعداد نظمها. فترسيم الحدود وإعادة ترسيمها ما هو إلا طريقة ممكنة أكثر منها فاشلة لفض النزاعات الإقليمية العرقية. وقد أصبح المسار المحدد للخطوط الفاصلة بين الأقاليم والهويات المختلفة مسألة تتعلق في المقام الأول بقضية الهيبة والاحترام أكثر من ارتباطها بتسيير وإدارة نظام الحدود بصورة يومية. ولقد أصبح من السهل تصور حل للنزاع من خلال أنظمة الحدود لإتاحة قدر أكبر من التفاعل والتعاون عبر الحدود بين سكان جانبيّ الفاصل الحدودى دون الحاجة إلى الخوض فى إشكالية إعادة ترسيم الحدود.

وتتراوح الأنظمة التقليدية للحدود بين سلسلة وظيفية منتظمة من الحدود المغلقة أو مُحكمة الإغلاق إلى الحدود المفتوحة أو غيابها من الأساس. وتقع أغلب الحدود بين الدول فى نطاق هذه السلسلة المنتظمة وإن تفاوتت درجات فتحها وإغلاقها. ويتحدد ذلك بحسب طبيعة التعاون عبر الحدود والإدارة المشتركة لها. وتتماثل طبيعة أنظمة هذه الحدود مع الأنواع المثالية للحدود التى طرحها أوسكار مارتينيز فى دراسته حول "ديناميكية التفاعل الحدودى" والتى يحدد فيها أربعة أنواع مثالية هى:

١- حدود عزل يسودها جو من التوتر ومن ثم فهى حدود مغلقة وقد ينعدم التواصل عبرها.

٢- حدود تعايش سلمي تعرف الاستقرار من آن لآخر. ولا تفتح هذه الحدود على مصارعها وإنما تفتح بالدرجة التى تسمح بتفاعل محدود عبرها.

٣- حدود تعتمد على كلا الجانبين وهى حدود يسودها الاستقرار أغلب الوقت وتتميز بدرجة أكبر من التفاعل عبرها وتحكمها علاقات ودية ومتعاونة بين السكان من كلا الجانبين.

٤- حدود تكاملية تتسم بالاستقرار الشديد. وتندمج اقتصاديات الدول المجاورة لهذه الحدود ولا توجد أية قيود على حركة السكان ونقل السلع عبرها[٢٧].

وعند نشوب أى صراع – مثل الصراعات التى عرض لها هذا الفصل وحتى بعد التحقق المبدئى لاتفاقية فض النزاع – قد نتوقع أن يعكس نظام الحدود الجانب البعيد لهذه السلسلة المنتظمة التى سبق الإشارة إليها. ولكن وكجزء من حل النزاع فمن المحتمل أن تؤدى إدارة نظام الحدود بهذه الطريقة التى تشجع على التفاعل عبر الحدود إلى وجود قدر أكبر من التعاون على المستوى الشعبى بين سكان جانبىّ الفاصل الحدودى. ولقد كانت هناك بعض المحاولات لإنشاء متنزهات لدعم السلام على الحدود المشتركة فى بعض المواقع[٢٨]. وفى حالات كهذه لا يتغير المسار المادى للحدود بالضرورة ولكن تزيد درجة التفاعل عبر الحدود. ولم يدخر الاتحاد الأوروبى جهدا ولا مالا فى سبيل إنشاء مناطق اليورو عبر الحدود داخل الاتحاد الأوروبى وخارجه مع البلدان المجاورة. ونجح ذلك فى خلق مستويات أعلى للتعاون والتفاهم المشترك بين الشعوب المتجاورة بينما ظلت مسألة ترسيم الحدود غير ذات أهمية حيث لم يتطرق إليها أحد.

وقد تتم إدارة أنظمة الحدود من جانب واحد فقط فى أوقات الصراع أو التوتر المشترك ويعمل كل جانب على تطبيق الإجراءات التى تتماشى مع الصالح العام (انظر جدول ٣). وفى حالة وجود حدود مفتوحة ويسهل

المرور عبرها يتم إدارة وتخطيط أنظمة الحدود بتعاون تام ومشترك بين كلا الجانبين وذلك لتحقيق الحد الأقصى من المصالح عبر الحدود والوصول بتكاليف نقل الفائض للخارج إلى الحد الأدنى. وتقع أغلب المواقف الحدودية فى مكان ما بين هذين القطبين – أى بين إدارة الحدود من جانب واحد أو من كلا الجانبين – وهو ما يؤدى إلى ظهور مستويات متنوعة للتعاون بين هذه المناطق التى لا تشهد مصالحها المشتركة أى تهديد (محتمل أو حقيقى) من ممارسات الجانب "الآخر" و/أو عندما تصب هذه الممارسات المشتركة فى المصلحة المشتركة لكلا الجانبين.

ستشهد الطبيعة الخاصة بإدارة الحدود تغييرا وفقا للوظائف الخاصة المعنية بها (انظر جدول ٤). ولذلك فلنا أن نتوقع أن تركز الدول التى تتميز بموقع دفاعى واستراتيجى قوي (مثل إسرائيل) على وظيفة الحدود بوصفها حاجزا أو مانعا أو أن تستخدم هذا الخطاب كوسيلة لمنع التعاون فى مناطق أخرى مثل التعاون الاقتصادى وتنقل العمال المهاجرين أو السائحين والتخطيط المشترك والإدارة المحلية و/أو التعاون فى المناطق التى يتراجع فيها الاهتمام بالبيئة ويزيد فيها الفائض المهدر. ويقوم التفاعل بين هذه العوامل بدور بالغ الأهمية فى تحديد مدى احتفاظ الحدود بواقعهم الحالى وعدم تعرضها لإعادة ترسيمها وهو أمر شديد الحساسية من الناحية السياسية. وفى الوقت نفسه تصبح هذه الحدود قابلة للاختراق من الناحية الوظيفية وتبتعد بذلك عن كونها مانعا للحركة والتفاعل والتعاون.

جدول (٣) الأنواع المحتملة لأنظمة حكم وإدارة الحدود

طبيعة الحدود	مغلقة/مُحكمة الغلق	مفتوحة/مغلقة	مفتوحة
نوع نظام الحدود / إدارتها	أحادية الجانب: لا يوجد تعاون	التعاون: الفصل الوظيفى	التخطيط المشترك: خطة رئيسية / رسم تخطيطى
	يقوم الجانب المسيطر بفرض الحدود وهو ما يحدد بدوره اتجاه إدارتها وفقا لمصالحها الشخصية بغض النظر عن مصالح الجانب الأخر.	توجد اتفاقية أساسية بشأن مسار الحدود وليس بشأن درجة فتحها أو إغلاقها للتحرك والتعاون عبرها. وتجنح الاعتبارات الدفاعية إلى غلقها بينما تميل التفاعلات الاقتصادية والاهتمامات البيئية المشتركة إلى أنماط "مفتوحة" للأنشطة التى تقع عبر الحدود.	يمثل هذا وضعا لما بعد الصراع حيث تُفتح الحدود على مصارعها للتفاعل وحيث لا يكون للاعتبارات الدفاعية أو الأمنية سوى قدر ضئيل من الاهتمام أو لا محل لها على الإطلاق. ومن الممكن أن يكون التخطيط والإدارة عبر الحدود فى مصلحة كلا الطرفين.

جدول (٤) خصائص الأنشطة التى تتم عبر الحدود

طبيعة الحدود	مغلقة/مُحكمة الغلق	مفتوحة/مغلقة	مفتوحة
الخصائص الوظيفية:	تخطيط وملكية مشتركة للمناطق الصناعية	إدارة مشتركة للمصانع والمراكز التجارية التى تقع	أنشطة اقتصادية منفصلة

(تجمعات صناعية / مراكز تجارية)	والتجارية على جانبىّ الخط الحدودى.	على الخط الحدودى.	
هجرة العمالة: (رحلة العمل اليومية)	رحلة عمل يومية دون تأشيرة والضريبة اختيارية فى أى من الدولتين.	رحلة عمل يومية محدودة ويتم العمل بنظام التأشيرات	لا تجوز الهجرة ويتم التوظيف وفقا للدولة محل الإقامة.
هجرة السائحين: (الهجرة الموسمية)	حرية الحركة وسهولة الدخول بصفة يومية وموسمية.	هجرة محدودة للسائحين ويتم العمل بنظام التأشيرة.	غير مسموح بوجود سائحين ولا توجد تأشيرة دخول.
التنسيق على مستوى البنية التحتية (الطرق والسكك الحديدية والكهرباء والمياه...إلخ).	التوحيد القياسى للبنية التحتية وتقاسم الموارد والمياه والكهرباء والحركة...إلخ.	التعاون فى التوحيد القياسى للبنية التحتية وتقاسم الموارد.	بنية تحتية منفصلة (كهرباء، مياه، طرق مقياس مختلف.
- الإدارة البيئية (التدفق ومجارى المياه والتلوث)	إدارة بيئية مشتركة والقيام بدوريات مشتركة وتعزيز المعايير القياسية.	التعاون لمنع التأثيرات الضارة لتدفق التلوث.	لا توجد إدارة بيئية. وتؤدى تأثيرات التلوث إلى ضرر بيئى وتكلفة باهظة.

الاعتبارات الدفاعية/الأمنية	لا توجد اعتبارات دفاعية أو أمنية.	اعتبارات دفاعية محدودة نقاط تفتيش شرطية ومراقبة جوازات السفر.	يغلب الطابع العسكرى أو شبه العسكرى على الأقاليم ويشغل أهمية أكبر من الأنشطة المدنية.
- الإدارة المحلية (التخلص من القمامة والإدارة البيئية والأنشطة الاجتماعية والثقافية)	مجالس محلية مشتركة عبر الحدود وتخطيط مشترك فى مناطق المصلحة المشتركة	تنسيق محلى بين السلطات المحلية المنفصلة لتحقيق غرض معين.	إدارة محلية منفصلة حتى فى مناطق المصلحة المشتركة.
- القانون والنظام (الأنشطة الشرطية ومنع التهريب والجرائم الأخرى التى تقع عبر الحدود).	التعاون فى مجال الأمن والنظام وتبادل المعلومات والحق فى المجرمين عبر الحدود.	التنسيق فى مجال الأمن والنظام عبر الحدود.	لا يوجد تنسيق إلا فى حالات التهريب والمخدرات.

وهكذا لا تصبح إجراءات فتح الحدود مجرد نتيجة لتوقيع اتفاقية وفرض حدود على أرض الواقع. وقد يحتمل وجود فترة انتقالية بعد فرض الحدود لإتاحة الفرصة لقيام كل جانب تدريجيا ببناء مستوى جديد من الثقة مما سيترتب عليه زيادة الاستعداد لخلق قنوات جديدة للتعاون عبر الحدود فى مجالات عدة بما فيها هجرة العمالة والسياحة والأنشطة التجارية والحدائق الصناعية المشتركة والإدارة البيئية وهكذا. وهذه هى الإجراءات التى تتحول

بها "الصراعات المحتملة والظواهر الديناميكية المبنية على التواصل من شكل متوقع من العمليات المتصلة التى تتسم بـــ "لا" قاطعة إلى "نعم" محتملة"[٢٩]. وتتسم هذه الإجراءات بالديناميكية وتهدف فى الأساس إلى خلق تلك الأنظمة الحدودية التى ستتيح إدارة الحدود بكفاءة تامة من ناحية، ولكنها ستساهم فى فتح الحدود بدرجة أكبر من ناحية أخرى.

وفى تلك الحالات التى يتم فيها فرض الحدود وترسيمها كجزء من فض النزاع – كما هو متوقع فى الشأن الإسرائيلى – الفلسطينى – ستحدد طبيعة نظام حكم الحدود درجة من التعامل الوظيفي الاعتيادي بين الدولتين لإتاحة التعاون الاقتصادى والبيئى والتخطيط أو منعه كلية. وسيواجه الفلسطينيون الأزمة التقليدية لما بعد الاستعمار وهى الحفاظ على العلاقات عبر الحدود المفتوحة لتحقيق مكاسب اقتصادية على المدى القصير أو قطع جميع العلاقات مع المحتل السابق من خلال حدود مُحكمة الغلق بما يمنع إقامة علاقة جديدة مع الاستعمار الجديد وهو ما سيحملهم تكاليف اقتصادية باهظة علي المدى القصير وسيؤدى إلى زعزعة الاستقرار مما قد يخلق حالة أكبر من عدم الاستقرار السياسى إذا لم يتم السيطرة على الموقف. ولا نستطيع أن نحدد إذا كان من الممكن أن يؤدى عدم التناسق السياسى والاقتصادى قصير المدى فى هذه العلاقة الاستعمارية الجديدة إلى التبعية الاقتصادية للدولة الجديدة على المدى البعيد. فلقد أدت تجربة ما بعد الاستعمار إلى خلق وضع اقتصادى غير متناسق ودولة جديدة تعتمد اقتصاديا على جارتها الأكثر قوة ولذلك فإن قرار غلق حدود الدولة الجديدة بإحكام يرجع إلى اعتبارات سياسية – كالرغبة فى إظهار الاستقلال السياسى

والمساواة بين الدول. وقد ترجع الرغبة فى التعاون البيئى والاقتصادى إلى كونها بداية للخطاب الإسرائيلى الدفاعى الذى يطالب بإدارة صارمة للحدود مما يؤدى إلى خلق مناخ من التوتر وربما تأجيج الصراع من جديد حتى فى ظل تحقق اتفاقية السلام على أسس واضحة ومحددة للفصل الإقليمى. ولو ظلت الجدران فى موقعها تبقى المدركات السلبية كما هى على الرغم من حل النزاع. وقد يتم وقف العنف ولكن ليس بوسع أحد سوى تقديم القليل لتعزيز التعاون بين شعبين في حالة عداء.

وثمة احتمال للمساواة فى الحقوق السياسية وانخفاض حدة التوتر بين الدول فى تلك الحالات التى تظل فيها المجموعات القومية العرقية تسكن فى الدول المجاورة القائمة على وجود حدود إقليمية (مثل الأكراد فى إيران والعراق وتركيا، والفلسطينيين فى إسرائيل، والصرب فى كوسوفو التى حصلت على استقلالها حديثا، والألبان فى مقدونيا وكوسوفو) وذلك لدفع عجلة التعاون فيما بين هذه الدول فى إطار من الأقاليم الحدودية المتجانسة ثقافيا وهو ما يتناقض مع تشكيل دول ذات أقاليم جديدة متجانسة عرقيا والتى تحاول أن تغلق حدودها بإحكام أمام جيرانها الذين ينتمون إلى خلفية عرقية مختلفة. ومن ثم ينبغى أن يركز حل النزاع داخل الحدود وحولها على طبيعة التفاعل داخلها وليس على المهمة شبه المستحيلة لإعادة ترسيم الحدود وما تحمله من خطر داهم ينذر بنشوب الصراع. ويعد ذلك شكلا من أشكال إعادة ترتيب الأقاليم وتوزيعها reterritorialization وهو ما من شأنه أن يخلق ملائمة أفضل مع الواقع الإقليمى والسياسى فى النظام العالمى الحالى حيث تستمر الدول فى الدفاع المستميت عن تكاملها الإقليمى على الرغم من التأثير

الوظيفى للإقليم نفسه وحدوده التى تغيرت وربما أصبح من السهل اجتيازها، كما يواجه مفهومها المطلق للسيادة الإقليمية بعض التحديات. ولقد وصف هيربرت ديتجن Herbert Dittgen ذلك "بفقدان الحكم الذاتى، والاحتفاظ بالسيادة" ويراه مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتغيرات الوظيفية المعاصرة فى الدور والدلالة الخاصة بالحدود فى نظام عالمى متغير[٣٠].

وقد يكون التفاعل والتصورات على المستوى المحلى على خلاف مع التصورات الرسمية للدولة لما تمثله بالضبط مؤسسة الحدود. ويظهر سكان الأقاليم الحدودية اهتماما كبيرا بالتفاعل مع الجانب "الآخر" وبخاصة فى المناطق التى تعود عليهم بمصالح مثل الفرص الاقتصادية والتنوع الثقافي وذلك فى ظل صراع على حدود مسلحة ومُحكمة الغلق. وتظل الحدود بمثابة حواجز مادام هناك خطر يهدد أمنها من الجانب الآخر سواء كان ذلك حقيقيا أم تصوريا. وعندما يكون التهديد تصوريا تلجأ الحكومات فى الغالب إلى اعتباره وسيلة للتأكيد على الطبيعة القاطعة للحدود، كملجأ أخير للتمسك بالمفاهيم التقليدية للسيادة والحكم الإقليمى المطلق. وربما تمت إزالة الحدود المادية فى داخل الاتحاد الأوروبى ولكن تبقى اللغة دائما حاجزا كبيرا وأساسيا. ولقد احتفظت بعض دول الاتحاد الأوروبى بعملتها المنفصلة عن اليورو مما يعد شكلا آخر من أشكال الحدود الحديثة فى أماكن جديدة والتى ستبقى على حالها حتى تتعامل جميع الدول الأعضاء بعملة موحدة.

وعندما يكون التهديد أو الخوف من الآخر أمرا مدركا أكثر منه حقيقى فمن الممكن أن تغيره التفاعلات بين سكان المناطق الحدودية، وهو غالبا ما يحدث فى أعقاب الصراع مباشرةً حيث يتم إنجاز الاتفاقيات على أرض

الواقع ولكن تبقى الشكوك المشتركة بين الحكومات والشعوب. ويلعب سكان المناطق الحدودية دورا كبيرا فى تحطيم مفهوم الحدود بوصفها حواجز وذلك من خلال الأنشطة التى يقومون بها عبرها والتى من شأنها أن تجبر الحكومات على تغيير الوضع الرسمى للحدود تماشيا مع الحقائق الوظيفية التى تظهر حينا بعد آخر وليس العكس. ولا تتزامن القوانين الجغرافية السياسية للشعوب بالضرورة مع نظيرتها من قوانين الحكومات، فكلما تغير الواقع السياسى قلت حدة الصراع، وغالبا ما يدرك الشعب إمكانية عبور الحدود والنفاذ عبرها على نحو أسرع من رجال السياسة والحكومات.

الخاتمة

حاول هذا الفصل أن يعيد التركيز على دراسة الحدود بوصفها مكونا فى الصراع القومى العرقى المعاصر. ويتضح من خلال وجود هذه الصراعات أهمية الحدود والأقاليم فيما يطلق عليه عالمنا المجرد من الحدود والذى أعيد فيه ترتيب الأقاليم وتوزيعها. وفى نفس الوقت تغيرت طبيعة هذه الصراعات حيث لم يصبح ترسيم "الخطوط الإقليمية الواضحة الفاصلة" أمرا على نفس القدر من الأهمية التى تحظى بها مدركات هذه الحدود والتفاعل عبرها كجزء من أنظمة الحدود وما تعكسه من وسيلة إدارتها. يجب فهم الحدود على أنها عامل ديناميكي فى حد ذاته وليس مجرد نتاج للقرار السياسى. وكما يشير "غلق" الحدود عادة إلى الصراع ووجود توترات عبر الحدود يشير "فتحها" كذلك إلى الانتقال من الصراع والحواجز إلى حل النزاع والتواصل. ولا ينبغى أن تقتصر أية دراسة على الدور المعاصر

للحدود فى الصراع القومى العرقى فقط وإنما يجب أن تلقى الضوء على السبل التى تخلق من خلالها الحدود مناطق انتقالية تتيح لسكان كلا الجانبين اللقاء والتفاعل والتعاون ومن ثم تخف حدة التوترات فيما بين الدول أو المجموعة[٣١]. وبذلك تمضى إمكانية التوصل إلى حلول بشأن هذه الصراعات قدما إلى الأمام على المستويين القومى والمحلى فى بحثنا المستمر عن بيئة جغرافية سياسية أكثر استقرارا وأمنا.

الهوامش

(١) المنطقة الحدودية هي المنطقة التي تتأثر فيها ممارسات وأنشطة معينة بوجود خط حدودي قريب. وهذه يمكن أن تكون منطقة إقليمية أو إقليم اجتماعي، ولا يكون بالضرورة متساويا من حيث الحجم أو طبيعة النشاط على جانبي الحدود. وهذه المناطق إما أن تعكس الخلاف على الحدود، أو تشكل مناطق تعاون وتفاعل بين الشعوب على الجانبين.

(٢) نيومان وباسي "الأسوار والجيران في عالم ما بعد الحداثة"؛ ديفيد نيومان "نحو الألفية"؛ نيومان "الحدود".

(٣) نيومان "تنظير الحدود".

(٤) للاطلاع على مناقشات مختلفة للإرث المعاصر لفرض الحدود الإفريقية، انظر: بينينو "الصراع الحدودي الإثيوبي- الإريتري"؛ دانييل "الحدود الإفريقية"؛ جريجس "تصميم الحدود لقارة"؛ ليمون "الحدود الداخلية في جنوب أفريقيا".

(٥) سيزري "المشكلة الكردية في تركيا".

(٦) لمناقشة التقسيم، انظر: فريزر "التقسيم في أيرلندا والهند وفلسطين"؛ ووترمان "الدول المقسمة"؛ ووترمان "التقسيم والانفصال والسلام في عصرنا".

(٧) كولوسوف "الجغرافيا السياسية للأقليات الأوروبية"؛ موتيل "تجسيد الحدود ــ هوس الأمة".

(٨) كاستيلينو وألين "الحق في الإقليم في القانون الدولي".

(٩) لمناقشات مختلفة للصراع الإقليمي الإسرائيلي- الفلسطيني وقضايا رسم الحدود، انظر: نيومان "بناء أسوار الفصل الإقليمي"؛ نيومان "جيوبوليتيكا صنع السلام في إسرائيل ــ فلسطين"؛ فلاح "إعادة تصور الخطاب الحالي"؛ فلاح ونيومان "المظهر المكاني للتهديد"؛ نيومان "حدود أم جسور".

(١٠) براور "رسم الحدود الإسرائيلية الفلسطينية"؛ فلاح "إعادة النظر في الخط الأخضر"؛ نيومان "الحدود في تغير مستمر".

(١١) ويليامز "الحدود الإقليمية والأخلاقيات الدولية والجغرافيا".

(١٢) للاطلاع على تقرير مدهش عن التفاعل بين الطرق والخطوط والمناطق الحدودية، انظر: أصبهاني "الطرق والمتنافسون".

(١٣) كليوت ومانزفيلد "المشهد السياسي للتقسيم".

(١٤) انظر: النيويورك تايمز، ٩ مايو ٢٠٠٣، التي تصف حركة القبارصة عبر الحدود بحثا عن منازلهم السابقة والمشاهد المتخيلة.

(١٥) انظر: دالمان، الفصل التاسع من الكتاب الذي بين أيدينا؛ كليمنسيتش "الحدود والنظام الداخلي وهويات البوسنة والهرسك"؛ ميلينكوسكي وتاليفسكي "حدود جمهورية مقدونيا".

(١٦) رومان و فاينجرود "العيش معا منفصلين"؛ فاسرشتاين "القدس المقسمة".

(١٧) بالنسبة لدراسات القدس، انظر: رومان وفاينجرود "نحيا معا منفصلين"؛ دمبر "سياسة القدس منذ ١٩٦٧"؛ فاسرشتاين "القدس المقسمة". وبالنسبة لدراسات بلفاست، انظر: بول "التكامل والتقسيم"؛ بولنز "على أرض ضيقة"؛ نايل وشفيدلر "التخطيط الحضري والاحتواء الثقافي".

(١٨) يمكن وصف خط التقسيم غير المادي في القدس بأنه "حائط زجاجي"، مع الرؤية والوصول الكامل عبر الحد، ولكنه يمثل جدارا قائما طوال الوقت.

(١٩) نيومان "تنظير الحدود".

(٢٠) كان هذا يحدث مرارا وتكرارا في المفاوضات والمناقشات التي لا تنتهي التي أحاطت طبيعة الحدود الإسرائيلية الفلسطينية المستقبلية.

(٢١) دزوريك "ما الذي يجعل بعض النزاعات الحدودية مهمة؟"

(٢٢) لمناقشات مختلفة عن العلاقة بين الحدود وتكوين الهوية، انظر: ويلسون ودونان "هويات الحدود"؛ ألبرت، جاكسون، ولابيد "الهويات والحدود والنظم".

(٢٣) باسي "الأقاليم والحدود والوعي"؛ مارفي "المطالبات القومية بالأقاليم في نظام الدولة الحديثة".

(٢٤) بيفتاشيل "المجتمع الإسرائيلي والتصالح الإسرائيلي - الفلسطيني".

(٢٥) سيزري "المشكلة الكردية في تركيا".

(٢٦) ميلينكوسكي وتاليفسكي "حدود جمهورية مقدونيا".

(٢٧) مارتينيز "ديناميكيات تفاعل الحدود".

(٢٨) دوفي "حدائق السلام"؛ كليوت "التصميم الكبير للسلام"؛ كليوت "حدائق السلام عبر الحدود".

(٢٩) هذه الأفكار مأخوذة من: لوهمان "نظريات التمييز". وقد تطورت كإطار تحليلي مناسب لدراسة الصراعات الحدودية الأوروبية، كجزء من مشروع بحثي يموله الاتحاد الأوروبي قام به: ألبرت، ديتس، وشتتر "الاتحاد الأوروبي والصراعات الحدودية"؛ شتتر "مقترحات لاتجاه نظري للنظم"؛ شتتر، ديتس، وألبرت "الاتحاد الأوروبي وتحول الصراعات الحدودية: تنظير أثر التكامل والارتباط".

(٣٠) ديتجين "نهاية الدولة القومية؟"

(٣١) يختلف هذا عن فكرة المنطقة الحاجزة، حيث يكون هدف هذه المنطقة مجرد توسيع مدى الحاجز، وليس تكوين نقاط اتصال.

المراجع

Albert, Mathias, Thomas Diez, and Stephan Stetter. "The European Union and Border Conflicts: Some Conceptual Clarifications." Paper presented at the Twenty-seventh Annual Conference of the British International Studies Association (BISA), London School of Economics, December 2002.

Albert, Mathias, David Jacobson, and Yosef Lapid, eds. *Identities, Borders, Orders: Rethinking International Relations Theory*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2001.

Boal, F. "Integration and Division: Sharing and Segregating in Belfast." *Planning Practice and Research* 11 (1996): 151–158.

Bollens, Scott. *On Narrow Ground: Urban Policy and Ethnic Conflict in Jerusalem and Belfast*. Albany: State University of New York Press, 2000.

Brawer, Moshe. "The Making of an Israeli-Palestinian Boundary." In *The Razor's Edge: International Boundaries and Political Geography*, ed. Clive Schofield, David Newman, Alasdair Drysdale, and Janet Allison-Brown, 473–492. London: Kluwer Law International, 2002.

Castellino, Joshua, and Steve Allen. *Title to Territory in International Law*. Aldershot: Ashgate, 2003.

Cizre, U. "Turkey's Kurdish Problem: Borders, Identity, and Hegemony." In *Right-Sizing the State: The Politics of Moving Borders*, ed. B. O'Leary, I. Lustick, and T. Callaghy, 222–252. Oxford: Oxford University Press, 2001.

Daniel, Tim. "African Boundaries: New Order, Historic Tensions." In *Borderlands under Stress*, ed. Martin Pratt and Janet Allison-Brown, 211–226. London: Kluwer Law International, 2000.

Dittgen, Herbert. "The End of the Nation-State? Borders in the Age of Globalization." In *Borderlands under Stress*, ed. Martin Pratt and Janet Allison-Brown, 49–68. London: Kluwer Law International, 2000.

Duffy, Rosalyn. "Peace Parks: The Paradox of Globalization." *Geopolitics* 6 (2001): 1–26.

Dumper, M. *The Politics of Jerusalem since 1967*. New York: Columbia University Press, 1996.

Dzurek, Daniel. "What Makes Some Boundary Disputes Important?" *Boundary and Security Bulletin* 7 (1999): 83–89.

Falah, Ghazi. "Re-envisioning Current Discourse: Alternative Territorial Configurations of Palestinian Statehood." *Canadian Geographer* 41 (1997): 307–330.

Falah, Ghazi. "The Green Line Revisited: October 2000." In *The Razor's Edge: International Boundaries and Political Geography*, ed. Clive Schofield, David Newman, Alasdair Drysdale, and Janet Allison-Brown, 493–511. London: Kluwer Law International, 2002.

Falah, Ghazi, and David Newman. "The Spatial Manifestation of Threat: Israelis and Palestinians Seek a "Good" Border." *Political Geography* 14 (1995): 689–706.

Fraser, T. *Partition in Ireland, India, and Palestine: Theory and Practice*. London. Macmillan, 1984.

Griggs, Richard. "Designing Boundaries for a Continent: The Geopolitics of an African Renaissance." In *Borderlands under Stress*, ed. Martin Pratt and Janet Allison-Brown, 227–250. London: Kluwer Law International, 2000.

Ispahani, Mahnaz. *Roads and Rivals: The Politics of Access in the Borderlands of Asia.*

London: Tauris, 1989.
Klemencic, Mladan. "The Boundaries, Internal Order, and Identities of Bosnia and Herzegovina." *Boundary and Security Bulletin* 8 (2000): 63–71.
Kliot, Nurit. "The Grand Design for Peace: Planning Transborder Cooperation in the Red Sea." *Political Geography* 16 (1997): 581–603.
Kliot, Nurit. "Transborder Peace Parks: The Political Geography of Cooperation (and Conflict) in Borderlands." In *The Razor's Edge: International Boundaries and Political Geography*, ed. Clive Schofield, David Newman, Alasdair Drysdale, and Janet Allison-Brown, 407–437. London: Kluwer Law International, 2002.
Kliot, Nurit, and Yoel Mansfeld. "The Political Landscape of Partition: The Case of Cyprus." *Political Geography* 16 (1997): 495–521.
Kolossov, Vladimir. "The Political Geography of European Minorities: Past and Future." *Political Geography* 17 (1998): 517–534.
Lemon, Anthony. "South Africa's Internal Boundaries: The Spatial Engineering of Land and Power in the Twentieth Century." In *The Razor's Edge: International Boundaries and Political Geography*, ed. Clive Schofield, David Newman, Alasdair Drysdale, and Janet Allison-Brown, 303–322. London: Kluwer Law International, 2002.
Luhmann, N. *Theories of Distinction: Redescribing the Descriptions of Modernity*. Translated and edited by William Rasch. Stanford, CA: Stanford University Press, 2002.
Martinez, Oskar. "The Dynamics of Border Interaction: New Approaches to Border Analysis." In *World Boundaries, vol. 1, Global Boundaries*, ed. Clive Schofield, 1–15. London: Routledge, 1994.
Milenkoski, Mile, and Jove Talevski. "The Borders of the Republic of Macedonia." *Boundary and Security Bulletin* 9 (2001): 79–85.
Motyl, Alexander. "Reifying Boundaries—Fetishizing the Nation: Soviet Legacies and Elite Legitimacy in Post-Soviet States." In *Right-Sizing the State: The Politics of Moving Borders*, ed. B. O'Leary, I. Lustick, and T. Callaghy, 201–221. Oxford: Oxford University Press, 2001.
Murphy, Alexander. "National Claims to Territory in the Modern State System: Geographical Considerations." *Geopolitics* 7 (2002): 193–214.
Neill, William, and Hanns-Uve Schwedler, eds. *Urban Planning and Cultural Inclusion: Lessons from Belfast and Berlin.* Houndmills; UK: Palgrave Macmillan, 2001.
Newman, David. *Boundaries in Flux: The Green Line Boundary between Israel and the West Bank*. Boundary and Territory Briefing, vol. 1. Dunham, UK: International Boundaries Research Unit, University of Durham, 1995.
Newman, David. "Creating the Fences of Territorial Separation: The Discourse of Israeli-Palestinian Conflict Resolution." *Geopolitics and International Boundaries* 2 (1998): 1–35.
Newman, David. "Into the Millennium: The Study of International Boundaries in an Era of Global and Technological Change." *Boundary and Security Bulletin* 7 (1999): 63–71.
Newman, David. "Boundaries." In *A Companion to Political Geography*, ed. John Agnew, Gerard Toal, and Kathryn Mitchell, 123–137. Oxford: Blackwell, 2002.
Newman, David. "The Geopolitics of Peacemaking in Israel-Palestine." *Political Geography* 21 (2002): 629–646.
Newman, David. "Barriers or Bridges? On Borders, Fences and Walls—Israel's Separation

Fence." *Tikkun* 18 (2003): 54–58.
Newman, David. "Theorizing Borders." *Journal of Borderland Studies* 18 (2003).
Newman, David, and Anssi Paasi. "Fences and Neighbours in the Postmodern World: Boundary Narratives in Political Geography." *Progress in Human Geography* 22 (1998): 186–207.
Paasi, Anssi. *Territories, Boundaries, and Consciousness*. New York: Wiley, 1996.
Peninou, J. "The Ethiopian-Eritrean Border Conflict." *Boundary and Security Bulletin* 6 (1998): 46–50.
Romann, Michael, and Alex Weingrod. *Living Together Separately: Jews and Arabs in Contemporary Jerusalem*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991.
Simons, Marlise. "Nicossia Journal; On a Severed Street in Cyprus, the Healing Begins." *New York Times*, May 9, 2003, section A, page 4.
Stetter, Stephan, Thomas Diez, and Mathias Albert. "The European Union and the Transformation of Border Conflicts: Theorizing the Impact of Integration and Association." Paper presented at the International Studies Association Conference, Budapest, June 2003.
Wasserstein, Bernard. *Divided Jerusalem: The Struggle for the Holy City*. London: Profile, 2001.
Waterman, Stanley. "Partitioned States." *Political Geography Quarterly* 6 (1987): 151–170.
Waterman, Stanley. "Partition, Secession, and Peace in Our Time." *GeoJournal* 39 (1996): 345–352.
Williams, John. "Territorial Borders, International Ethics, and Geography: Do Good Fences Still Make Good Neighbours?" *Geopolitics* 8 (2003): 25–46.
Wilson, Thomas, and Hastings Donnan, eds. *Border Identities: Nation and State at International Frontiers*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
Yiftachel, Oren. "Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: Ethnocracy and Its Territorial Contradictions." *Middle East Journal* 51 (1997): 505–519.

الفصل السابع عشر

حركات السلام..رؤية جغرافية

بقلم: جنترام هيرب GUNTRAM H.HERB

لم يسجل الجغرافيون حضورا بارزا فى دراسة حركات السلام. وهو أمر لا يدعو للدهشة نظرا لاهتمامهم الأكبر بمجالىّ الحرب والإمبريالية[١]. وحتى الآن فإن الدراسة التى أجراها برون Brunn عام ١٩٨٥ هى المسح الجغرافى الوحيد الشامل عن حركات السلام، وهي عبارة عن دليل لمنظمات السلام وأنشطتها التى تغطى الولايات المتحدة بصورة أساسية[٢]. أما الدراسات الأخرى للجغرافيين فهى قليلة وتركز على الحملات الفردية المناهضة للحرب أو استراتيجيات نزع السلاح[٣]. ومع هذا فلقد أسهم الجغرافيون إسهاما كبيرا مؤخرا فى تحليل السياق النظرى الأوسع لحركات السلام. وتقدم هذه الأعمال تصورات مكانية لتعبئة الحركة الاجتماعية[٤] إلا أن الاستحسان العام للأبعاد الجغرافية لحركات السلام لا يزال غائبا. ويمثل هذا الفصل خطوة تجريبية فى هذا الاتجاه.

وتسير هذه الدراسة فى أربعة محاور. يتناول الأول منها الخصائص العامة لحركات السلام عبر مناقشة المشاكل المتعلقة بالتعريف وتقدم الأسس الفكرية والفلسفية التي تقوم عليها أنشطة السلام. أما المحور الثانى فيعرض لجغرافية حركات السلام من منظور تاريخى، معرجا على تطور جماعات السلام المنظمة بدءا من بداياتها فى القرن التاسع عشر وحتى الآن. وسوف تدور المناقشة في إطار النطاقات المختلفة للسياقات الجغرافية السياسية والمجتمعية المتغيرة. وستتيح لنا هذه الجغرافيا التاريخية التعرف على الكثافة المتغيرة للنشاط. أما المحور الثالث فيتناول جغرافية حركات السلام

المعاصرة من زاوية المفاهيم، وهو قسم متخم بالمفاهيم النظرية المستقاة من الأدبيات الحديثة للحركات الاجتماعية مما يتيح لنا فحص ودراسة أماكن حشد هذه الحركات. وقد اتخذنا من حركة السلام فى عام ١٩٨٥ المناهضة للتسليح النووى دراسة حالة لتوضيح الرؤى التى يمكن اكتسابها من المنهج الجغرافى. وسأعرض أخيرا فى الخاتمة للتأثيرات الضمنية الكبرى التى تنبع من المناقشات حول الجغرافيا التاريخية والمفاهيم.

خصائص حركات السلام

إن السلام يعنى أكبر من مجرد غياب الحرب. فعلى الرغم من التعريف التقليدى بأنه نقيض للحرب فإن باحثي ونشطاء السلام يتبنون الآن مفهوما للسلام يتضمن الشروط الضرورية للوصول إلى مجتمع غير عنيف وعادل على كل مستويات النشاط الإنسانى. ولا تسعى حركات السلام المعاصرة إلى إلغاء العنف الظاهر للحرب فحسب وإنما تناضل أيضا من أجل تحويل البنى الاجتماعية المسئولة عن الموت والمعاناة الإنسانية(٥). وبحسب الرؤية "الإيجابية" للسلام فإن الحرب تمتلك الأسس البنيوية ذاتها مثل العنف الشائع والفقر والتدهور البيئى. ولقد كان للنقد النسوى والراديكالى لسلطة الرجل والرأسمالية والإمبريالية تأثيرا عميقا على إعادة صياغة مفاهيم الحرب والسلام بدءا من أوائل سبعينيات القرن العشرين(٦).

إن فكرة السلام الإيجابى تجعل التمييز بين حركات السلام من بين عدد لا يحصى من الجماعات المشاركة فى التغير المجتمعى أمرا صعبًا. وبحسب تقدير بعض الكتاب يوجد ما يربو على ٢٥٠ ألف منظمة فى العالم النامى

وحده[٧]. ومن الممكن أن تستبعد اللائحة المنظمات البيروقراطية غير الحكومية التى لا تعمل بالسياسة (منظمات المجتمع المدني NGOs) والتى ينصب اهتمامها على تسهيل توفير الخدمات الاجتماعية فقط. ولكن حتى الجماعات التى تعمل من أجل التغيير الهيكلى وتدمج ممارسات مختلفة للاحتجاج الاجتماعى والهويات الاجتماعية تتحدى التصنيف السهل بكونها تكرس جهودها من أجل السلام[٨]. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المنظمات تستخدم مصطلح "السلام" لإخفاء نياتها الحقيقية. ومن الأمثلة التاريخية على ذلك مجلس السلم العالمي الموالي للسوفيت الذى أيد سياسات النظام الشمولى وكذلك المنظمات الموالية لحلف الناتو التى أُنشئت لمقاومة حركات نزع السلاح النووى فى ثمانينيات القرن العشرين[٩].

ومن الملاحظ أن معظم المطبوعات حول حركات السلام لم تعرض لمسألة تعريفها وإنما اقتصرت تحليلاتها على المنظمات والجماعات المعارضة للحرب أو الأنشطة المتعلقة بها. ومن ثم فإن المفهوم السلبى للسلام يجتاح الأدبيات الخاصة بحركات السلام. أما الجماعات التى تعمل من أجل السلام الإيجابى وبخاصة المنظمات الشعبية فى العالم النامى فتتناولها الأدبيات التي تعالج الحركات الاجتماعية الجديدة. لقد حاولت إيليز بولدينج أن تملأ هذا الفراغ وتخاطب كلا من الجماعات المعارضة للحرب والجماعات المشاركة فى عملية "بناء السلام"، أى الأنشطة التى يقومون بها من أجل خلق عدالة اجتماعية، لكن اختياراتها كانت انتقائية. وتستخدم بولدينج هذه الأمثلة لتبرز رأيها المحورى بأن لثقافات السلام تاريخا طويلا وأننا نستطيع أن نتعلم منها لخلق عالم يخلو من العنف البنيوي[١٠].

وعلى الصعيد الأكثر جوهرية، يبدو أنه يوجد اتفاق عام فى الأدبيات على ضرورة وضع تلك المنظمات التى تنبذ العنف فى حملاتها والتى لا تتبع الحكومات بأى شكل من الأشكال تحت عنوان "حركات السلام". وعلاوة على ذلك فثمة تمييز بين الحركات التى تعمل من أجل التحول الأساسى لنظام الحرب الحالى وتلك الحركات المعارضة لحرب أو لأسلحة محددة. إن النبذ الكامل للتسلح والسياسات العسكرية (والتى عادة ما يطلق عليها السلمية المطلقة) تستلزم قناعة عميقة بأن الحروب كلها خاطئة ولا يوجد أى مبرر لقتل أى إنسان آخر[١١]. ويلتزم دعاة السلام على نحو عميق بهذه المعتقدات وهم على أهبة الاستعداد للقيام بتضحيات شخصية قوية. فهم يرفضون التجنيد ودفع الضرائب التى تنفق على الجيش والمشاركة فى أى نشاط يتغاضى عن العنف والكراهية، ولكنهم سوف يشاركون فى المقاومة غير العنيفة حتى وإن يعنى هذا مخالفة القانون وسيقبلون تعرضهم لأشكال من القمع من جانب الدولة مثل قضاء أحكام بالسجن لمدد طويلة لكونهم معارضين يتمتعون بضمير حى. وتتسم أفعالهم بالتركيز على المدى الطويل وتعززها رؤى دينية أو أيديولوجية قوية. ويسعى دعاة السلام إلى تحقيق هدفهم بخلق عالم جديد بقناعة يمكن وصفها على أنها صورة إيجابية للحماسة التبشيرية. ونظرا لموقفهم الثابت العنيد، يمثل دعاة السلام أقلية صغيرة فى حركات السلام ولكنهم هم الذين يبقون قضية السلام حيةً فى الأوقات التى يواجه خلالها نشاط السلام انحدارا وفقدانا للدعم الشعبي العام[١٢].

وبدلا من تغيير نظام الحرب برمته، فإن العديد من حركات السلام تضع نصب أعينها قضيةً واحدة. فهم يرون أن وجود هدف واحد واضح،

مثل معارضة الحروب أو نظم الأسلحة، بوسعه أن يلقى قبولا عاما ويساعد النشطاء على تعبئة الحركات الجماهيرية. ومع ذلك تفتقر هذه الحركات إلى الاستمرارية بوجه عام. فبمجرد حل القضية أو تحقيق قدر ضئيل من النجاح الملموس يخبو الدعم الشعبي سريعا وتتفرق الحركة.

وبينما قامت التقاليد الدينية بتقديم إلهام فلسفي للنشاط السياسى على نحو دائم – والذى يؤكده الدور البارز لمجتمع الأصدقاء الدينى (الكويكرز Quakers) والجماعات الدينية الأخرى فى حركات السلام حتى يومنا هذا – فإن الفلسفات العلمانية للسلام أصبحت سائدة فى أواخر القرن التاسع عشر. ولقد وقعت هذه الفلسفات تحت تأثير الاتجاهات الفكرية السائدة، وخاصة الأفكار المستمدة من الدولية (الأممية) الليبرالية Liberal internationalism، والاشتراكية، والفوضوية (الأناركية)، والنسوية.

وتقوم فكرة الدولية الليبرالية، والتى يطلق عليها المثالية أيضا، على أن الحروب تندلع نتيجةً سوء التفاهم وأنه من الممكن تجنب قيامها من خلال مستوى أفضل من التعاون الدولى والتحكيم والوساطة والمعاهدات التى تستخدم كمشاريع نخبوية تناشد المصلحة الذاتية المتعاونة والرشيدة للحكومات أو بممارسة الضغوط من خلال الرأى العام[١٣]. وتتعارض المثالية على نحو مباشر مع الواقعية، وهو أمر شائع فى نظرية العلاقات الدولية. وتؤكد الواقعية على أن الحرب والصراع خصائص حتمية للنظام الدولى كما تؤكد على ضرورة القوة العسكرية لضمان الأمن القومى أو الجمعى. ويؤدى نزع السلاح، وفقا للفكر الواقعي، إلى كارثة[١٤].

وفي الوقت الذي تتطلع فيه الدولية الليبرالية إلى طبقة وسطى مستنيرة لإحداث التغيير، فإن الاشتراكية والفوضوية يعملان على إحداث تحول جذري في المجتمع وعلى إنهاء النظام الرأسمالى. ويختلف دعاة السلام فى هذه الفلسفات الراديكالية، فبينما نجد طوائف تجيز استخدام العنف، ينظر الاشتراكيون إلى الحزب السياسى على أنه وسيلةً للتغيير ويسلم أغلبهم بالدولة القومية فى هذه العملية(١٥).

ويلتزم معظم دعاة الفوضوية باللاعنف ويرفضون بنية السلطة الهرمية للدولة والتى يحملونها مسئولية نشوب الحرب. ولقد طال تأثير أفكارهم حركات السلام خارج أوروبا. فعلى سبيل المثال قام غاندى باستخدام كتابات ليو تولستوى فى تطوير حملته للعصيان المدنى فى الهند(١٦). وكان اثنان بارزان من دعاة الفوضوية، بيتر كروبوتكين Peter Kropotkin وإليزيه ريكلوس Élisée Reclus، جغرافيين شعرا بأن الجغرافيا مفتاح رئيسي لإحلال السلام(١٧).

كثيرا ما كان تأثير النسوية على أنشطة السلام مهمشا فى مجال العلم، ولكن أظهرت أعمال بيتى ريردون Betty Reardon وإليز بولدينج Elise Boulding كيفية الربط الهيكلى بين أدوار الجنسين والبنى السلطوية من جهة والعنف والحرب من جهة أخرى. ومنذ بدايات جماعات السلام المنظمة كانت النسوية أداة للمساعدة فى ابتكار صور جديدة للنشاط الاجتماعى. تنسب بولدينج مثلا الفضل إلى دعاة الفكر النسوي الاجتماعي أو الإنساني لكونهم المؤسسين الحقيقيين لشبكات الجماعات التى تعمل من أجل المصلحة الإنسانية والعدالة الاجتماعية عبر الحدود(١٨).

الجغرافيا التاريخية لحركات السلام

سأعرض فيما يلى تاريخا جغرافيا لحركات السلام منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر وذلك لفهم ما كان له الأثر فى التعبئة العامة من أجل السلام على نحو أفضل. وتحتم الضرورة أن أقوم برسم اللوحة التى أعرض لخطوطها العريضة، وسأقوم بالتركيز على أربع فترات كبرى وهى:

١- الفترة المبكرة التى وصلت إلى ذروتها فى الحركة الشعبية الأولى للسلام فى أواخر القرن التاسع عشر.

٢- أثر الحرب العالمية الأولى والثانية اللتين تمثلان نقطة تحول فيما يتعلق بنطاق وكثافة الحرب.

٣- الذروة الثانية للتعبئة الجماهيرية العامة للسلام فى ستينيات القرن العشرين.

٤- ذروة حركات السلام حتى وقتنا الحالى وهى الحملة المناهضة للأسلحة النووية فى الثمانينيات.

وعلى الرغم من أننى أدرك وجود تغيرات إقليمية مهمة فى أحيان كثيرة، فإن تركيزى ينصب على إظهار الأهمية الخاصة بمفهومين جغرافيين. أولا: إن السياق الجغرافى السياسى والاجتماعى والفكرى يجدى نفعا فى دراسة صيغ الأعمال والمنظمات التى كانت سائدة فيما مضى. ثانيا: تم تيسير وتقييد صيغة العمل بتركيزها على نطاقات جغرافية خاصة حددت النطاق الجغرافى للنشاط. ولقد كان للدولة القومية على وجه الخصوص دورا بالغ الأهمية فى تعريف النطاق الجغرافى لحركات السلام وقدرتها على مناقشة الرؤى السلبية أو الإيجابية للسلام.

المنشأ والذروة الأولى

ترجع معظم كتب التاريخ بدايات جماعات السلام إلى أعقاب حروب نابليون ولكنها ترجع جذورها إلى الإيمان المبكر بنشاط السلام. إن جميع الأديان تنادى فعليا بالسلام ونبذ العنف ويرجع تاريخ الاحتجاجات الشعبية التى قامت بها الجماعات الدينية إلى فجر التاريخ الميلادي. وثمة نماذج مبكرة من اللاعنف لدى كل من اليهود، ومتصوفة الإسلام، والمسيحيين، ومنها تلك المظاهرة التى قام بها ٤٠٠,٠٠٠ شخص فى مدينة فيرونا بشمال إيطاليا فى منتصف القرن الثالث عشر ضد قيام حرب أهلية دموية. وفى منتصف القرن السابع عشر ضمن إنشاء مستعمرة "ويليام بين William Penn" لمجتمع الأصدقاء الديني (كويكرز Quakers) علاقات سلمية مع السكان الأمريكيين الأصليين طوال سبعين عاما[١٩]. ومع هذا تتغير مواقف معظم الأديان إزاء السلام ويزخر التاريخ بنماذج من الحروب التى باركتها القيادات الدينية[٢٠].

وتمثل الفترة التى تلت حروب نابليون نقطة تحول لحركات السلام بطرق عديدة. فمن الناحية السياسية نرى مفهوما جديدا للحكم. فبعد الثورتين الفرنسية والأمريكية، واستنادا إلى الفلسفات السياسية التعاقدية لجون لوك ومونتسبكيو وجان جاك روسو، يُنظر إلى السلطة السياسية على أنها تقع الآن فى يد الشعب[٢١]. وشجعت فكرة السيادة الشعبية على قيام المواطنين بالمشاركة فى شئون الدولة على نحو أكبر.

ومن الناحية الاجتماعية، بزغت حركات مقاومة كرد فعل على اتجاه سلطة الدولة إلى محو الاختلافات المحلية من خلال فرض لغة وتعليم ورموز موحدة، كما ساهم ذلك بشكل غير مقصود في حشد حركات السلام على

نطاق أوسع[٢٢]. أما من الناحية الاقتصادية فلقد أتى التصنيع بقضايا العدالة الاجتماعية فى الصدارة، بينما يسَّر التمدن من تجمع أعداد كبيرة من المحتجين. وعلى الصعيد العسكرى، فإن مفهوم السيادة الشعبية قدم نوعا جديدا من الحرب مستندا على جيوش ضخمة من المجندين. ومن هنا كان لمجازر الحرب أثر عميق على السكان وذلك لتأثر مناطق شاسعة بالتجربة التى سماها كلاوسفيتز "الحرب المطلقة" والتى أعيدت إلى الديار من جديد[٢٣]. ولقد تشكلت أولى جماعات السلام المنظمة فى الولايات المتحدة وبريطانيا فى هذه الفترة وتضمنت أول الجمعيات النسائية للسلام[٢٤]. وعقد أول اجتماع عام للسلام عام ١٨٤٣ فى لندن وحضره ٣٢٤ موفدا من الولايات المتحدة وأوروبا[٢٥].

وبلغ الدعم الشعبى الكبير لحركات السلام المنظمة ذروته فى أواخر القرن التاسع عشر. فبحلول القرن التاسع عشر، كان هناك ما يربو على ٤٠٠ جمعية للسلام فى أوروبا والولايات المتحدة[٢٦]. وقد أثمرت جهود هذه الجمعيات عن نتائج ملموسة؛ ففى العقد الأخير للقرن التاسع عشر نجح التحكيم الدولى فى منع الحرب فى أكثر من ستين حالة، وفى عام ١٩٠٥ انفصلت السويد سلميا عن النرويج بمساعدة حركات السلام فى كلا البلدين[٢٧]. ولقد ساعدت التعبئة التى امتدت لما وراء الحدود الوطنية عبر وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصالات مثل السكك الحديدية والتليغراف في إنشاء العديد من الكيانات الدولية التى تكرس جهودها للسلام. وكان مؤتمر السلام العالمى يعقد سنويا بعد عام ١٨٩٢، وفى عام ١٨٩٩ أُنشئت محكمة لاهاى وهى أول محكمة دائمة للتحكيم الدولى. ونتيجةً لتكاتف الجهود شاركت الحكومات الوطنية والتقت فى مؤتمرىّ لاهاى فى عامىّ ١٨٩٩

و١٩٠٧ حيث صدرت بيانات تجرم استخدام الأسلحة غير الإنسانية مثل الغازات السامة ورصاص الدمدم dumdum، بالإضافة إلى القتل العمد للمدنيين[٢٨].

ولقد تزايد الاهتمام العام بقضايا السلام فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الأولى للدرجة التى أدت إلى نشر خمسة عشر ببليوجرافيا حول موضوع السلام فى الفترة بين عامىّ ١٨٨٨ و١٩١٤[٢٩]. وكان من الواضح أن تصاعد نشاط السلام جاء ردا على التوترات الدولية الشديدة وسباق التسلح بين الدول الأوروبية الكبرى. وكانت هناك أمثلة بارزة على ذلك في مقدمتها تطلعات ألمانيا الاستعمارية التى تتلخص فى مطلبها المُلح فى حجز "مكان لها تحت الشمس"، وتحذير هالفورد ماكيندر Halford Mackinder من التحدى الذى تمثله القوة البرية التى تهدد الهيمنة البحرية البريطانية والطموحات الإقليمية الأمريكية التى تتوافق مع تخطيط ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan. وتوضح هذه الأمثلة جميعها كيف كانت الجغرافيا السياسية والروح العسكرية يصيغان الخطاب السائد فى هذه الفترة[٣٠].

أثر الحرب العالمية الأولى والثانية

بلغ الدمار والموت الذى شهدته الحرب العالمية الأولى مستوى غير مسبوق؛ فعلى سبيل المثال قُتل ٦٠,٠٠٠ جندى بريطانى فى غضون ساعات فى اليوم الأول من معركة السوم Battle of the Somme عام ١٩١٦. وبنهاية الحرب راح ٨,٥ مليون جندى ضحية لقتال دام أربع سنوات[٣١]. لقد غير التقدم التكنولوجى فى التسليح والنقل والاتصال من نطاق وحدَّة الحرب

فى الأساس وأصبحت الحرب "عملا إنسانيا جماعيا" شارك فيه جميع السكان فى الدولة[٣٢]. وفى حرب شاملة كهذه أصبحت جميع موارد الدولة – الإنسانية والطبيعية والتكنولوجية – أهدافا شرعية فى معركة من أجل البقاء الوطنى. ولم يعد الحل السلمى الوسط أمرا مطروحا على الساحة[٣٣].

وعلى الرغم من حدة القتل فإن تأثيره على نشاط السلام كان متداخلا نظرا للإطار القومى والوطنى الذى وُضع فيه هذا الصراع. ولقد وجهت تهمة الخيانة إلى نشطاء السلام أثناء الحرب مما اضطرهم إلى النضال ضد القمع الذى مارسته الحكومة. ويذهب يونج Young إلى أن الحركة الأمريكية المناهضة للحرب تعرضت لقمع على يد حملات الشرطة والاعتقالات وإجراءات الحراسة. ومع هذا لم تختف حركات السلام على نحو كامل ويرجع الفضل فى ذلك إلى دعاة السلام الملتزمين. ورفض ١٦,٥٠٠ شخص فى بريطانيا تأدية الخدمة العسكرية، وقد مَثَل منهم نحو ٦٠٠٠ شخص أمام محاكم عسكرية. كما رفض التجنيد أيضا ٤٠٠٠ شخص فى الولايات المتحدة، وأُنشئت العديد من الحركات المناهضة للتجنيد. وأنشئت أيضا حركة زمالة التصالح فى كل من بريطانيا عام ١٩١٤ والولايات المتحدة عام ١٩١٥. وفى عام ١٩١٧ – وهو العام الذى دخلت فيه الولايات المتحدة الحرب – تم إنشاء لجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات[٣٤].

ومن بين المجهودات الشجاعة التى بذلها دعاة السلام، يبرز التحريض النسوي على نحو خاص. ففى عام ١٩١٤ قامت نحو ١٥٠٠ سيدة بمسيرة مناهضة للحرب فى نيويورك وبعد مضى عام على ذلك أُنشئ حزب السلام النسوي women's peace party. ونظمت كلارا زيتكين Clara Zetkin ،

الاشتراكية الشهيرة، مؤتمرا اشتراكيا دوليا للنساء فى سويسرا عام ١٩١٥، كما عقد المنادون بمنح المرأة حق الاقتراع فى هولندا اجتماعا فى لاهاى فى نفس العام للمطالبة بإحلال السلام. ولقد جمع الحدثان نساء الدول المتحاربة معا. واستمرت الاجتماعات فى لاهاى، وتمخض عنها إقامة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية WILPF عام ١٩١٩[٣٥].

غير أن حركة السلام تلقت ضربة قوية حين تسبب البعد القومى للحرب فى انقسام جماعات كثيرة. وتخلى بعض المشاركين فى الحملة المنادية بحق الاقتراع عن المطالبة بالسلام وانضموا إلى المجهود الحربى تحت لواء الوطنية[٣٦]. وخضعت معظم الأحزاب الاشتراكية إلى الخطابة القومية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى وصوتت من أجل اعتمادات الحرب[٣٧]. ولقد أظهرت جمعية السلام الأمريكية ذات التوجه الليبرالى دعمها لقرار الحكومة الأمريكية بالانضمام إلى الحرب ضد ألمانيا وحلفائها[٣٨]. ولم يتخل عن هذه القضية الوطنية إلا دعاة الفكر الفوضوى.

ولقد أدى انفصال النمسا والمجر وإقامة دول مستقلة فى معاهدات السلام التى تلت الحرب إلى تعزيز الفكر القومى على نحو أكثر. ولقد لطَّف ذلك، بالإضافة إلى الاضطراب الاقتصادى الذى شهدته عشرينيات القرن العشرين، من النفور العام من القتل الوحشى فى حرب الخنادق وأعاق جهود السلام عبر الدول المختلفة. وركز نشاط السلام على المؤسسات التى ساعدت على منع الحرب مثل عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية وركز أيضا على حملات نزع السلاح والجهود المناهضة للتجنيد. ومن أمثلة ذلك ما قام به المكتب الدولى السلام فى مؤتمر نزع السلاح الذى عقدته عصبة الأمم عام

١٩٣٢، وكذلك إنشاء المدرسة الدولية فى جنيف لغرس أفكار عن السلام فى التعليم الذى يتلقاه أبناء الدبلوماسيين. وفى بريطانيا أُنشئ أيضا اتحاد التعهد بالسلام ومجلته الدورية "أخبار السلام Peace News" لمساعدة رافضى الخدمة العسكرية[٣٩].

وكان لظهور الفاشية فى أوروبا فى الثلاثينيات تداعيات سلبية إضافية على حركات السلام. وأصبح دعاة السلام البارزين مثل ألبرت أينشتاين وبرتراند راسل على قناعة تامة بضرورة اللجوء إلى السبل العسكرية لوقف الديكتاتوريات فى ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا. وحتى أكثر المنظمات المناهضة للحرب مثل الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية WILPF قبلت الحرب على نحو جزئى لمواجهة التهديد الفاشى. وكما حدث فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الأولى لم تستطع حركات السلام أن تمنع سباق التسليح.

ويرى يونج أن المضمون القومى للسياسة فى سنوات الحرب قد دعم من مفاهيم الأمن الجماعى من خلال القوة وساعد على إكساب الحرب الشرعية كأداة سياسية. وساعدت الجبهات المناهضة للفاشية فى ذلك ووضعت الأساس لنظرية الحرب العادلة فى الحرب العالمية الثانية. وقدمت شبكة الاتصالات الموسعة وتزايد معرفة القراءة والكتابة على مستوى العالم سبلا أكثر تأثيرا لنقل هذه الأفكار وساعدت على إسكات الأصوات المتبقية التى تنادى باتباع نهج اللاعنف[٤٠].

وقد ازدهرت، فى الناحية الأخرى من العالم، حركة غاندى للعدالة الاجتماعية فى الهند. فبدءًا من عام ١٩١٧ قاد غاندى حملة تقوم على مفهومي ساتياجراها satyagraha (قوة الحقيقة) وأهيمسا ahimsa (اللاعنف)

والتى قام بتطويرهما أثناء نضاله ضد العنصرية البريطانية خلال إقامته فى جنوب إفريقيا، وقبل عودته منها إلى وطنه في الهند[٤١]. ويدعى بولدينج أن حركة غاندى ألهمت نشاط السلام فى أوروبا إلا أنه لا يقدم دليلا كافيا على ذلك[٤٢]. فالتحول التدريجى للعديد من جماعات السلام الأوروبية من توجه يدعو إلى السلم إلى توجه ينادى باستخدام القوة العسكرية لفرض السلام يشكك فى هذا الإدعاء. ويبدو أننا في حاجة لإعادة النظر في الافتراض القائل بأن أهوال الحرب الشاملة جعلت الناس يصبون إلى السلام. وعلى نحو أكثر دقة، يبدو أن ما يدفع الناس إلى السلام هو رغبتهم فى الشعور بالأمن والحماية[٤٣].

كان للحرب العالمية الثانية تأثير مباشر على أنشطة حركات السلام، إلا أنه يقل عن تأثير الصراع العالمى السابق. ففي حين وقع ضعف عدد الضحايا تقريبا فى المعركة وارتفع عدد الضحايا من المدنيين حيث قارب عدد القتلى من الجنود، فإن الحرب الأكثر حركية نتيجة لاستخدام الدبابات والطائرات قد حلت محل جمود الخنادق. ولقد أحيا ذلك شعورا بإثارة ورومانتيكية المعارك، ذلك الشعور الذي احتفت به الأفلام والروايات طوال الخمسين سنة الماضية. والأهم من ذلك أنه كان ينظر إلى الحرب على نطاق واسع على أنها ضرورية وعادلة. فالفظائع التى ارتكبها النازيون والتى وصلت إلى ذروتها فى الهولوكوست وكذلك جرائم الحرب اليابانية فى الشرق الأقصى قد بعثت برسالة مفادها أن ترضية الحكام الديكتاتوريين يؤدى إلى الهلاك. ولقد أطال إرهاب ستالين فى الاتحاد السوفيتى هذه الرسالة حتى بدايات الحرب الباردة. ولقد ساعدت الحاجة إلى إعادة بناء اقتصاد

الدول الأوروبية الذى مزقته الحرب على تحويل الاهتمام والدعم الشعبيَيْن عن حركات السلام[٤٤].

وفى الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى فى قارة آسيا خلقت جهود التحرر وإنهاء الاستعمار انحيازا تجاه الفكر القومي فى الدول حديثة الاستقلال، بشكل مشابه للانحياز الذي تشكل في أوربا تجاه إعاقة نشاط حركات السلام العابرة للحدود. فبعدما قامت حركات المقاومة بالمساعدة على التخلص من عبودية الاحتلال اليابانى لم تكن على استعداد لقبول فرض الحكم الأوروبى الاستعمارى من جديد في فترة الحرب العالمية الثانية، وتطلعت إلى حكم عسكري قومي لإحلال الأمن والأمان. وكانت اليابان هى الدولة الوحيدة التى تفاخرت بوجود حركات سلام قوية بعد أن خاضت أهوال الحرب التى دُمرت خلالها مدينتا هيروشيما ونجازاكى.

وقبل منتصف الخمسينيات كان نشاط السلام أمرا مشينا. ففى أثناء التوترات الأيديولوجية الشديدة فى مطلع الحرب الباردة، والتى تمثلها المكارثية فى الولايات المتحدة ومناهضة الشيوعية فى أوروبا الغربية، وُصم دعاة السلام بالخيانة ووُضعوا فى القائمة السوداء. وبالإضافة إلى ذلك قامت حملات الأحزاب الشيوعية فى أوروبا والاتحاد السوفيتى بالتستر على السياسات الرسمية للكتلة السوفيتية وكأنها أعمال سلمية. وقامت هذه الحملات بإنشاء مجلس السلم العالمي الموالي للسوفيت والذى قام بتحدى حركات السلام الغربية للتمييز بين جهودهم المبذولة من أجل نزع السلاح وتلك الدعاية التى تتم برعاية الدولة.

الذروة الثانية: من خمسينيات إلى ستينيات القرن العشرين

بعد مضى نحو عشر سنوات على نهاية الحرب العالمية الأولى، دبت الروح من جديد في نشاط السلام. وكانت القوة الرئيسية المحركة لذلك ممثلة في القلق الشعبى المتزايد حيال سباق التسلح النووى. أولا، كانت هناك درجة أكبر من الوعى بآثار التجارب النووية واسعة النطاق. ولم يؤثر تفجير أول قنبلة هيدروجينية أمريكية فى جزيرة بيكينى المرجانية فى المحيط الهادئ عام ١٩٥٤ على السكان الأصليين فى جزر المارشال فحسب، والذى كان من الممكن إبقاؤه سرا، وإنما أدى الغبار النووى الناتج عن ذلك إلى إصابة العديد من صائدى الأسماك الأمريكيين واليابانيين. وبعودة مركب صيد إلى اليابان وعلى متنها طاقم مريض على نحو خطير من جراء الإصابة بالتسمم الإشعاعى ارتفع الصياح والاحتجاج واحتل الخبر عناوين الصحف الرئيسية فى الغرب.

ثانيا، ساور العلماء القلق حول مخاطر الأسلحة النووية وسباق التسلح وشاركوا فى مناقشة عامة حول المخاطر المحتملة للغبار النووى وأسسوا معاهد بحثية للسلام للمساعدة فى تطوير سياسات بديلة عن الحرب. ولقد عبروا عن رؤاهم من خلال لقاءات دورية مثل مؤتمر بوجواش Pugwash والذى جمع علماء من الشرق والغرب وإصدار منشورات مثل نشرة علماء الذرة The Bulletin of Atomic Scientists [٤٥].

ثالثا، شعرت الدول التى لم تكن طرفا مباشرا فى الصراع ثنائى القطبية بين الغرب والدائرة السوفيتية بالقلق من تورطها فى ذلك ورفضت التجارب التى كانت تُجرى فى الأساس فى المناطق الأقل تنمية مثل صحراء

شمال إفريقيا والمحيط الهادى. وطالبت هذه الدول بوقف هذه التجارب فى مؤتمر باندونج الذى عقد عام ١٩٥٥ وقاموا بعقد اجتماع حول نزع السلاح فى العاصمة الغانية أكرا عام ١٩٦٢. وفى عام ١٩٦٧، أى بعد مرور خمس سنوات على ذلك، صنفت أربع وعشرون دولة فى أمريكا اللاتينية نفسها على أنها مناطق خالية من السلاح النووى وذلك بالتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو[٤٦] Tlatelolco.

وقد حازت حركات السلام حشدا رائعا ردا على التهديد النووى. وقامت بعض المنظمات، مثل الحملة البريطانية لنزع السلاح النووى (CND) التى أُنشئت عام ١٩٥٨، بحركات مشابهة فى عدة دول مثل ألمانيا الغربية وسويسرا والسويد وفرنسا والدنمارك والنرويج واليونان وكندا ونيوزيلاندا واليابان. وجذبت المظاهرات التى قامت هذه الحركات بتنظيمها نحو ١٠٠,٠٠٠ مشارك فى بريطانيا وألمانيا الغربية. وفى الولايات المتحدة، انضم للجنة الوطنية للسياسة النووية الحكيمة ٢٥,٠٠٠ عضو وأنشئ لها ١٣٠ فرعا محليا بحلول عام ١٩٥٨. ولقد قامت هذه الحملة بحملات إعلامية عامة، مثل مركز الاستعلامات فى ميدان تايمز فى نيويورك والذى جذب ما يقدر بـــ ٤٠,٠٠٠ زائر فى أربعة أسابيع، وقامت اللجنة أيضا بمظاهرات كبيرة العدد وقامت كذلك بتعيين أعضائها من جماعات الضغط lobbyists فى واشنطن[٤٧].

ولقد قامت جماعتان فى الولايات المتحدة وكندا بوضع الأسس المرتبطة باندلاع الاحتجاجات المستقبلية المطالبة بالسلام وأذنت الجماعتان بوقوع الأعمال القوية المطالبة بالسلام من قبل أنصار المرأة والبيئة في

ثمانينيات القرن العشرين. وبدأت ربات البيوت فى سياتل ما يعرف بإضراب المرأة من أجل السلام عام ١٩٦١ حيث قمن بتنظيم إضراب عمالي لمدة يوم واحد انضمت إليه الآلاف من نساء الطبقة الوسطى من البيض حيث تركن مقر أعمالهن ومطابخهن للاحتجاج على سباق التسلح النووى. وبرز نضالهن من بين منظمات السلام التقليدية لكونه يشكل أساس الممارسات اليومية الملموسة ونظرا لقيامه على بنية شعبية غير هرمية(٤٨).

ولقد ساعدت لجنة نبذ أعمال العنف على إبراز أحداث العصيان المدنى والتدخل غير العنيف عبر الحدود. وقامت اللجنة بتنظيم رحلات احتجاجية إلى المناطق التى تجرى فيها الولايات المتحدة تجاربها النووية فى جنوب المحيط الهادى، وإلى الميناء الروسي ذي الترسانة النووية لينتجراد (سان بترسبرج الآن) وكذلك إلى الموقع الذى أجرت فيه فرنسا تجاربها عام ١٩٥٩ فى صحراء شمال إفريقيا. ولم تفلح هذه الحملات فى منع التجارب ولكنها أثارت انتباه وسائل الإعلام وتنبأت بالاحتجاجات المذهلة التى قامت بها منظمة السلام الأخضر فى الثمانينيات(٤٩). ولم يحظ الاحتجاج على التجارب التى تجرى فى صحراء شمال إفريقيا بدعاية تُذكر داخل فرنسا أو خارجها إلا أنه كان من الأهمية بمكان حيث ألهب حماس حركات السلام فى الدول الإفريقية وأدى إلى تشكيل لواء السلام العالمى وإقامة مركز تدريب لنبذ أعمال العنف فى تنزانيا عام ١٩٦١(٥٠).

وعلى الرغم من كثافة حملة حظر استخدام القنبلة النووية ونطاقها الدولى الواسع فإن القاعدة الداعمة للحركة تفككت عام ١٩٦٤ بعد تفعيل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية. ولم تمثل تلك المعاهدة سوى إنجاز

صغير نظرا لاستمرار إجراء التجارب سرا، إلا أن الهدف الأكبر قد تحقق وعاد النشطاء المنهكون إلى حياتهم الطبيعية أو انشغلوا بالحرب الأمريكية المتصاعدة فى فيتنام(٥١).

لقد اختلفت حركة حرب فيتنام عن حركة نزع السلاح النووى فى مناحٍ كثيرة. فلقد دعم الحملة السابقة فى الأساس أفراد الطبقة الوسطى من البيض وكانت هذه الحملة ذات توجه ليبرالى ينبذ العنف، بينما كانت حركة المقاومة لحرب فيتنام تتسم بالبلاغة الثورية واشتملت أيضا على أعمال قتالية(٥٢). ومع ذلك قام نشطاء السلام الذين ينادون بنبذ العنف بدور حاسم وزادت الحملة من أجل العدالة الاجتماعية بقيادة مارتن لوثر كينج من قوة الحركة(٥٣). ولقد تأثرت وتوارت حركة السلام المناهضة لتورط الولايات المتحدة في فيتنام بثقافة الاحتجاج فى أواخر ستينيات القرن العشرين، بما فيها الثقافة المرتبطة بالحركة الطلابية، وجماعات الهيبيز التى تنادى بالتسرب من التعليم، والقوة السوداء التى تنادى بالمساواة الاجتماعية والفخر العرقى. ومن ثم افتقرت حركة السلام إلى الأجندة الواضحة والطبيعة السلمية التى اتسمت بها حركات السلام السابقة، ولكن الاحتجاجات كان لها أثر حاسم على السياسة الخارجية الأمريكية(٥٤). ففى فيتنام لجأت حركات السلام البوذية إلى استراتيجيات سلمية متنوعة وتضمنت عددا كبيرا من الناس والأعمال لخلق صورة مغايرة تماما لصور الرهبان الذين أشعلوا النار فى أنفسهم والتى التقطتها وسائل الإعلام الغربية(٥٥). ولكن يجب أن ننسب الفضل إلى وسائل الإعلام الغربية لقيامها بزيادة الوعى بالفظائع التى ارتكبت فى فيتنام كما كانت أداة ساعدت على توسيع القاعدة الشعبية(٥٦).

الذروة الثالثة: الثمانينيات

بلغ نشاط السلام ذروته فى ثمانينيات القرن العشرين وحتى وقتنا الحالى. فلقد ظهرت حركة عالمية تضمنت قدرا أكبر من الاحتجاجات الضخمة وفيما بين الدول المختلفة على نحو لم تشهده فترة الستينيات. فقد أدي التقارب فيما بين قوى عديدة إلى ظهور مجموعة فريدة من السياقات الجغرافية السياسية والمجتمعية، وبخاصة فى أوروبا، حيث تلقت الحركة أكبر دعم لها. وعلى صعيد الجغرافيا السياسية، كانت الثمانينيات فترة تجدد الحرب الباردة. فقد أخل قرار الناتو لعام ١٩٧٩ والذى قضى بوضع صواريخ متوسطة المدى فى أوروبا لمقاومة القوات التقليدية الفائقة لحلف وارسو بالتوازن المؤقت للأسلحة النووية. ولقد أدى انتخاب رونالد ريجان كرئيس للولايات المتحدة عام ١٩٨٠ واقترانه بحرب نووية محدودة كخيار للسياسة الخارجية إلى رفع درجة التوتر بين الشرق والغرب إلى مستويات جديدة. ولقد جاء الرد الشعبى على هذا الوضع العسكرى والأيديولوجى الجديد فى صورة مخاوف واسعة النطاق من سباق جديد للتسلح النووى.

وعلى الصعيد المجتمعى، تصدرت هذه الفترة ثلاث أجندات مختلفة. أولا، كانت هناك مشاعر بيئية قوية مناهضة للقوة النووية أدت إلى تأسيس الأحزاب الخضر، وجمعيات المواطنين، ومنظمات مثل منظمة السلام الأخضر. ثانيا، بدأت حركات المرأة تشق طريقها فى صلب المجتمع. ثالثا، كانت هناك أزمة هوية فى الثقافات الاستهلاكية الغربية والتى أدت إلى البحث عن الجذور المحلية للثقافة المجتمعية[٥٧]. وتمثل ذلك فى جمعيات المواطنين وإحياء الفولكلور الإقليمى والهوية فى أوروبا، مثل القومية

القطالونية في إسبانيا على سبيل المثال، وفى تجدد الاهتمام بالسياسات المحلية فى الولايات المتحدة.

وجمعت المخاوف من حملة نزع السلاح النووى والقوات المشتركة بين هذه الحركات الثلاث. ولم يكن من الممكن الفصل بين مخاوف الحركة البيئية حول التأثير البيئى للقوة النووية والأسلحة النووية وذلك لإمكانية تحويل الوقود النووى إلى مواد يمكن استخدامها فى صنع الأسلحة وكذلك للعواقب البيئية الناجمة عن تخزين الأسلحة. واعتمد تمكين المرأة على إصلاح المجتمع الأبوى والذى كان معروفا بدوره كأساس بنيوى للجيش. وفرضت الهياكل السلطوية واسعة النطاق قيودا على التعبير عن الخصوصية المحلية لكل من الثقافة والهوية، ومن أمثلة تلك القيود ما فرضته الحكومات القومية أو المصالح الأمنية لحلف الناتو فى مواجهة حلف وارسو.

ولقد شهدت الحركة افتتاحا مثيرا حيث صاحبتها مظاهرات عفوية حاشدة فى اثنتى عشرة عاصمة أوروبية ومدن كبرى أخرى وذلك لمعارضة التسلح النووى، وجذبت هذه التظاهرات ملايين الأشخاص بين شهرىّ أكتوبر وديسمبر من عام ١٩٨١. واستمرت الاحتجاجات الشعبية فى الثمانينيات فى كل من أوروبا وكندا وأستراليا والولايات المتحدة بما فيها تجمع ما يقرب من مليون شخص فى سنترال بارك فى مدينة نيويورك فى شهر يونيو عام ١٩٨٢. وظهرت حركة أوروبية لنزع السلاح النووى مدفوعة بنداء المؤرخين البريطانيين إى بى تومسون E. P. Thompson وكين كوتس Ken Coates بإخلاء أوروبا من السلاح النووى، وعممت مئات المناطق المحلية فى جميع أنحاء أوروبا نزع السلاح بإعلانها مناطق خالية من الأسلحة

النووية[٥٨]. وعلى نحو مشابه أجرت عدة بلديات فى الولايات المتحدة استفتاءات طالبت بوقف الأبحاث العلمية وإجراء التجارب وإنتاج ونشر الأسلحة النووية[٥٩].

إن التقارب بين نزع السلاح النووى والحركات الاجتماعية الأخرى لم يسفر عن التآزر والتعاون فحسب وإنما دعم أيضا ابتكار الأساليب وأشكال مختلفة من التنظيم. ولقد كانت الجمعيات المدافعة عن البيئة مثل منظمة السلام الأخضر تدرك أهمية وسائل الإعلام وقامت بتنظيم عصيان مدنى مثل تسلق الأبراج والمداخن أو رسو القوارب على السفن النووية. وبرعت جمعيات المواطنين والمرأة فى التنظيم الشعبى لتناول مخاوف المجتمع المحلى، كما قامت بتنظيم احتجاجات تمس الممارسات اليومية الملموسة ومن ثم اكتسبت هذه الاحتجاجات أرضية واضحة. كما قامت جمعيات أنصار المرأة والبيئة، مثل الأحزاب الخضر، بإقامة شبكة دولية من النشطاء الشعبيين. فعلى سبيل المثال، قام محتجو جماعة جرينهام كومون Greenham Common بدعوة النساء من دول جزر المحيط الهادى إلى جولات للتحدث وساعدتهم على إقامة منظمة لحملتهم فى بريطانيا[٦٠]. ونتيجة لهذه الأنشطة المتنوعة لم يعد نشاط السلام أمرا تراتبيا يبدأ من أعلى إلى أسفل فى الأساس، كما كانت عليه الحملة فى الخمسينيات والستينيات، ولكنها كانت قائمة على بنية غير هرمية مرنة وامتد نطاقها عبر الحدود الوطنية.

وقد حاول معارضو الحملة المناهضة للأسلحة النووية إظهارها مؤامرة شيوعية ووجهوا إليها تهم التواطؤ مع الاتحاد السوفيتى، إلا أن الدعم واسع النطاق الذى تلقته هذه الحملة أكد على مصداقيتها حيث دعمتها جهات

مهنية مشهود لها بالاحترام مثل أطباء من أجل المسئولية الاجتماعية واتحاد العلماء المهتمين والمجتمع الترفيهى وكبرى المنظمات القومية فى الولايات المتحدة مثل مؤتمر الولايات المتحدة لرؤساء البلديات والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية فى أوروبا بالإضافة إلى الكنائس ووسائل الإعلام الرئيسية على وجه الخصوص. وعززت الدراسات الاستقصائية من الدعم الشعبى للحركة حيث تراوح بين ٥٥% و ٨١% من السكان فى دول حلف الناتو. وازداد عدد أعضاء اللجنة الوطنية للسياسة النووية الحكيمة SANE من ٤٠٠٠ عضو فى السبعينيات إلى ١٥٠,٠٠٠ عضو فى الثمانينيات. وبلغ عدد أعضاء الحملة البريطانية لنزع السلاح النووى ١٠٠,٠٠٠ عضو فى عام ١٩٨٤ وبلغ عدد فروعها المحلية ١٠٠٠ فرع فى عام ١٩٨١[٦١].

وفى ديسمبر من عام ١٩٨٧، احتفل المطالبون بنزع السلاح النووى بالنصر عندما اجتمع ميخائيل جورباتشوف وريجان للتوقيع على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة INF والتى نصت على إزالة القذائف النووية المتوسطة وقصيرة المدى من أوروبا. وعلى الرغم من أن المجموعات المحافظة أرجعت الفضل فى هذا على نحو أكثر إلى موقف ريجان المتشدد تجاه الاتحاد السوفيتى فإنه ينبغى على الأقل الاعتراف بفضل حركة السلام فى فتح سياسة دفاعية للعملية الديمقراطية. علاوة على ذلك، فإنه نظرا للصلات الوثيقة التى تربط بين نشطاء السلام والمجموعات المماثلة عبر الستار الحديدى ثبت أن قيمتهم لا تقدر بثمن فيما يتعلق بإقامة حوار مع مجموعات المعارضة بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩. ولكن لم تنجح الحركة نجاحا كاملا، إذ لم تستطع مد الحركة إلى بلدان كثيرة فى جنوب

الكرة الأرضية. وعلى الرغم من وجود محاولات لإقامة تحالفات فإنه أصبح من الواضح أن نزع السلاح النووى والحاجة إلى التغلب على الانقسام بين الشرق والغرب لم يتصدرا الأجندة الرئيسية لحركات السلام فى الدول النامية وإنما تصدرتها العدالة الاجتماعية[٦٢].

لقد اختلفت الحملة المناهضة للأسلحة النووية فى الثمانينيات عن سابقتها من حيث النطاق والمدى، ولكن وكما حدث من قبل اشترك بعض أعضائها فى صراعات أخرى من أجل السلام. ولعل معارضة السياسة الخارجية العدوانية التى انتهجتها الولايات المتحدة بقيادة ريجان ضد الاتحاد السوفييتى كانت دافعا مهما للحركة المناهضة للأسلحة النووية فى الثمانينيات. وعندما بدأت الولايات المتحدة فى زيادة مشاركتها فى الحروب الإقليمية المتعلقة بالمجموعات الشيوعية فى أمريكا الوسطى، مثل السلفادور ونيكاراجوا وجواتيمالا، انتقل اهتمام نشطاء السلام إلى هذه الساحة أيضا. ولقد شاركت نحو ١٠٠٠ مجموعة فى معارضة الحرب فى أمريكا اللاتينية وزار ٧٠,٠٠٠ مواطن أمريكى نيكاراجوا فى الثمانينيات للحصول على ملاحظات مباشرة لموازنة المعلومات التى تدلى بها الحكومة ووسائل الإعلام[٦٣].

وبرزت المنظمات التابعة للكنيسة فى حملة أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص. فمن ناحية، بدأت الكنائس فى اتباع أجندة صارمة من أجل السلام وأصبحت تشارك فى النضال ضد الأسلحة النووية بصورة أكبر فى الثمانينيات مقارنةً بالخمسينيات والستينيات. ومن ناحية أخرى أصبحت هناك قاعدة دينية للعديد من حركات المقاومة فى أمريكا اللاتينية. ومن بين هذه

القواعد حركة المجتمع الأساسية الكاثوليكية لخدمة السلام والعدالة(٦٤) Servicio Paz y Justicia (SERPAJ). ولقد تعاون النشطاء الأمريكيون والأوروبيون تعاونا وثيقا مع هذه الحركات المحلية وقاموا بتطوير وسائل مبتكرة جريئة تخلو من العنف. وقام الكثيرون بإمداد لاجئي السلفادور وجواتيمالا بالمأوى وطرق للهروب التى تشبه خطوط الأنفاق تحت الأرض التى استخدمها السود فى فترة العبودية فى الولايات المتحدة، وهو عمل يستوجب عقوبة السجن لمدة طويلة. وقام ٤٠٠٠ من النشطاء الآخرين باستخدام أنفسهم كدروع بشرية فى مناطق القتال الواقعة تحت تهديد هجمات أتباع حركة كونترا المدعومة من الولايات المتحدة(٦٥).

ولقد شهد النشاط المرتبط بالسلام انحدارا فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة وحقبة ريجان ثم ازداد كثافة لمدة قصيرة أثناء حرب الخليج. ولكن على الرغم من شرعية الحرب ضد صدام حسين والتى أقر بها مجلس الأمن، لم تفلح الاحتجاجات فى اكتساب الدعم الشعبى الكافى كى تتطور وتصبح حركة حاشدة. وبالإضافة إلى ذلك فقد تعلم القادة العسكريون فى الغرب من الدرس الخاص بتأثير التقارير الحرجة لوسائل الإعلام على المواقف العامة فى فترة حرب فيتنام وقاموا بفرض قيود محكمة على الصحفيين.

وفى عام ٢٠٠٣ واجهت المظاهرات التى اندلعت فى أوروبا والولايات المتحدة لمناهضة الحرب على العراق صعوبات فى الوصول إلى قاعدة جماهيرية حاشدة وذلك على الرغم من فشل إدارة بوش فى الحصول على دعم مجلس الأمن للعمل العسكرى الذى طالبت به. ويبدو أن صياغة

الحرب فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر بوصفها حربا على الإرهاب ووضعها فى إطار الدفاع القومي عن النفس فى الولايات المتحدة قد أدى مرة أخرى إلى حدوث انقسامات أيديولوجية بين الأشخاص المهمومين بالسلام. وبالإضافة إلى ذلك لم تتخذ وسائل الإعلام موقفا حاسما كالذى اتخذته فى ذروتيَّ الستينيات والثمانينيات. ففى الولايات المتحدة كان انتقاد الحكومة أمرا مرفوضا ويوصف بأنه عمل غير وطنى فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ولم تجرؤ وسائل الإعلام المحلية وكذلك المعارضة فى الحزب الديمقراطى بمساندة حركة السلام على نحو علنى. ورأت وسائل الإعلام المستقلة وجماعات السلام أنه كان يتم تهميش أعمال السلام على نحو مستمر فى وسائل الإعلام الأمريكية حيث كانت التقارير مقتضبة تختبئ بين الأخبار الأخرى، كما عملت وسائل الإعلام على تقليل الأعداد الحقيقية للمشاركين فى المظاهرات.

مكان وحيز حركات السلام: قضايا المفاهيم

تقع المناهج النظرية لحركات السلام فى إطار الأدبيات الكبيرة والمتنامية للحركات الاجتماعية. ولقد قام علماء الاجتماع والسياسة بمعظم الإسهامات الأكاديمية فى هذا المجال إلا أنهم أغفلوا بوجه عام الأبعاد المكانية. وحتى وقت قريب مثل عام ٢٠٠٠ تحسَّر ميلر على عدم الاهتمام بالمكان فى وضع المفاهيم الخاصة بتعبئة الحركة الاجتماعية خارج علم الجغرافيا[٦٦]. وفيما يلى سأقوم باستخدام المثال الخاص بذروة نشاط حركة السلام فى الثمانينيات لعرض إسهام الجغرافيين فى فهمنا لمكان وحيز

حركات السلام والاحتجاجات. ولعل الكتاب الذى قام ببيرت كلانديرمانس Bert Klandermans بتحريره يمثل التحليل الأشمل والأدق لحركات السلام الأولى فى الثمانينيات[٦٧]. وستمثل دراسته خلفية لتوضيح المفاهيم الجغرافية التى يمكن تطبيقها على البحث المتعلق بحركات السلام حيث سيتيح لى هذا النهج شرح مزايا المنظور الجغرافى دون الحاجة إلى الذهاب بالقارئ بعيدا إلى التعقيدات اللغوية المجردة للنظرية الاجتماعية التى تقع خلف المفاهيم التى يضعها الجغرافيون[٦٨].

يقوم عمل كلانديرمانس المفاهيمى على النتائج التى توصلت إليها دراسات الحالة للاحتجاجات فى كل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية الخمس التى نُشرت فيها صواريخ كروز. ويهدف كلانديرمانس إلى دراسة أسباب وسبل التعبئة من أجل حركات السلام. ويقوم بتحليل ذلك فى سياق النموذجين المفاهيميين السائدين فى البحث المتعلق بالحركة الاجتماعية وهما نظرية تعبئة الموارد ونظرية الحركة الاجتماعية الجديدة. وبعد استعراض كل نظرية بإيجاز سأقوم بدراسة النتائج التى وصل إليها فى ضوء الرؤى التى يطرحها النهج المكانى.

تطرح نظرية تعبئة الموارد فكرة أن الحركات الاحتجاجية تنشأ عندما تكون الموارد والفرص مبشرة، مثلما تقوم البنى السياسية بتسهيل التنظيم والحشد وعندما تتعاطف الأحزاب أو الجماعات الأخرى مع القضية، أو عندما يسمح الموقف المجتمعى بنجاح الحركة. ولعل وجود المظالم فى المجتمعات الحالية على نحو مستمر هو الركيزة الأساسية لهذه النظرية. ومن ثم لا يمكن اعتبار هذه المظالم عاملا حاسما وإنما ما يحفز على هذا الحشد

هو الموارد المتاحة للحركة مثل الموارد التنظيمية الجيدة وهياكل الفرص السياسية وانتشار الاحتجاجات. وتقوم هذه النقطة الثانية على الاعتقاد بأن الاحتجاجات تزداد حدتها فى فترات معينة؛ حيث تظهر هذه الاحتجاجات فى شكل دورات(٦٩).

وعلى النقيض من ذلك، تقوم نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة على فكرة أن ظهور تظلمات جديدة يؤدى إلى الحشد. وتعود أسباب هذه التظلمات إلى تغيرات هيكلية كبيرة فى المجتمع مثل التداعيات السلبية على وجه الخصوص التى تنبع من التصنيع والنمو الاقتصادى. ويميز من يتبنون هذه النظرية بين هذه الحركات الاجتماعية الجديدة، مثل الحركات المدافعة عن المرأة والبيئة، والحركات القديمة، مثل نقابات العمال، وذلك فى ضوء رفضهم للقيم التقليدية للمجتمعات الرأسمالية وصيغها غير التقليدية للتنظيم وخطط الاحتجاجات، وكذلك فيما يتعلق بانفصالهم عن السياسة وأنصارهم. ويسعى المشاركون فى الحركة الاجتماعية الجديدة إلى "خلق علاقة مختلفة مع الطبيعة وجسم الإنسان والجنس الآخر والعمل والاستهلاك" ويضم المشاركون فى هذه الحركة الجماعات التى عمل التصنيع على تهميشها وكذلك أفراد الطبقة الوسطى الجديدة(٧٠).

ويرى كلانديرمانس أنه ليس بإمكان نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة شرح حركة السلام فى أوائل الثمانينيات شرحا وافيا. ويعترف بأن " النقد الأساسى للمجتمع الصناعى الحديث كان يتم بصورة ضمنية فى إطار نشاط حركة السلام فى الكثير من الأحيان"، إلا أنه يدعى بأن هذا النقد لم يحظ بتأييد جميع المشاركين فى هذه الحركة على مستوى شامل. ويرى

كلاندير مانس أنه كان هناك قدر ضئيل من التداخل فى بعض الدول بين نشطاء السلام والحركات الاجتماعية الجديدة الأخرى مثل الحركة النسوية، ويقول أيضا إن صيغها التنظيمية وخطط الاحتجاجات كانت تقليدية بوجه عام وبخاصة التظاهرات الحاشدة والالتماسات[٧١].

لكن كلاندير مانس يقر بصحة التركيز الذي توليه الحركة الاجتماعية الجديدة على دور المظالم فى الحشد، ويشير إلى المخاطر الملحة للأسلحة النووية فى أواخر السبعينيات[٧٢]. كما يؤكد على أن احتجاجات السلام تندلع من أجل المخاطر المحتملة وعلى أن المشكلات التى يتم الحشد من أجلها هى مشكلات اجتماعية بامتياز[٧٣]. ويحدد كلاندير مانس مصدر الأخطار الملحة الجديدة بأن مخاوف متعلقة بالأسلحة النووية تتزايد على نحو ثابت فى الخطاب العام للمؤسسات التى تحظى بالاحترام، مثل الكنائس على سبيل المثال، وتمتزج هذه المخاوف بالعبارات الرنانة لإدارة ريجان.

وتساعد العناصر الرئيسية الثلاثة فى نظرية تعبئة الموارد على سد الثغرات. ويؤكد كلاندير مانس على قدرة الحشد من أجل حركة السلام على الاعتماد أولا على الموارد التنظيمية الجيدة التى عملت الحركات الاجتماعية الجديدة الحالية مثل الحركات النسوية والبيئية على تطويرها خلال السنوات السابقة، وثانيا على هياكل الفرص السياسية الواعدة وذلك للاهتمام الشديد الذى أولته المنظمات السياسية التقليدية والمؤسسات بتكوين تحالفات. وكان ينظر إلى النقد الذى يُوجه إلى التسلح النووى على أنه طريقة ملائمة وغير مثيرة للجدل تتبناها أحزاب المعارضة لتقويض سلطة الحكومات المحافظة فى الدول النووية الست[٧٤]. وأخيرا يعتمد هذا الحشد على المناخ الذى يشجع

على الاحتجاجات والذى شكلته دورة الاحتجاجات التى اندلعت فى السبعينيات. ووفقا لرؤية كلانديرمانس فإن حركات السلام كانت امتدادا لهذه الموجة من الاحتجاجات.

إن التفسير الذى يقدمه كلانديرمانس لا يوضح بشكل كامل سير العمليات التى تجرى وراء الحشد لحركات السلام فى الثمانينيات. ويحرص كلانديرمانس على التعرف على أبعاد اجتماعية مختلفة للحركة مثل قيمها وعدد أعضائها ولكنه يتغاضى عن التنوعات الإقليمية داخل الدول. ويرتبط تحليله ارتباطا وثيقا بالمستويات القومية والدولية، إلا أنه يتجاهل السياق الجغرافى. ومن الممكن استخدام السياق الجغرافى للمكان حتى نفهم منشأ الحركة على نحو عميق.

وتتميز الحركات الاجتماعية الجديدة بوجه عام بأنها حركات ترتكز على مسألة الهوية. وقد رأى الجغرافيون أن جميع الهويات تتألف من مكونات مكانية ويتم التفاوض عليها من خلال المكان. وتضرب بعض الهويات بجذورها فى المكان، مثل الهوية الإقليمية أو القومية، والتى تقوم على فرضية الارتباط بمكان محدد. وحتى الهويات التى تقوم على ما يبدو على متغيرات غير مكانية واجتماعية، مثل هذه الهويات التى ترتكز على العرق والنوع، يتم بناؤها من خلال أماكن التفاعل[٧٥]. ويتضمن هذا السياق المكانى الوقائع المادية التى تولدها العمليات الاقتصادية والسياسية (مثل الاقتصاد والدولة) وكذلك عمليات التفاعل اليومى التى تخلق وجودنا فى المجتمع واندماجنا فيه. وبالإضافة إلى ذلك تستند الهوية، أو الانتماء إلى مجموعة ما، إلى عملية تضاد مع الآخر، أى تستند على الوجود فى الداخل

بدلا من الخارج، أو كما يقول كريسويل، "أن يكون الوجود في محله في مقابل الوجود في غير محله"(٧٦) .

يساعدنا التركيز على المكان في التصالح مع حقيقة أن حركة السلام فى الثمانينيات كانت لها العناصر التى تميز الحركات الاجتماعية الجديدة والتقليدية. وبدلا من اعتبار حركة السلام هجينا - وهو ما يؤيده كلانديرمانس - يمكننا القول بأن حركة السلام اتخذت شكل حركة اجتماعية جديدة فى بعض الأماكن بينما كانت حركة تقليدية على نحو أكبر فى أماكن أخرى.

يمثل احتجاج "جرينهام كومون" مثالا على ذلك. فطوال عدة سنوات فى الثمانينيات قامت مجموعة من النساء بإقامة معسكر للسلام بجوار قاعدة للصواريخ وصنعن نموذجا من العالم الذى يسعين لخلقه من خلال أنشطتهن اليومية؛ حيث "تبذن العنف وانسجمن مع الطبيعة ومارسن الديمقراطية التشاركية والإعاشة التكافلية." (٧٧) ويرى كلانديرمانس فى ذلك انحرافا عن الأنماط التقليدية الأخرى الواضحة للاحتجاجات التى قامت بها حركة السلام فى الثمانينيات مثل التظاهرات الحاشدة.

ولقد أظهر كريسويل مع ذلك أن الاحتجاج كان تعبيرا مباشرا عن هوية النشطاء. ولقد كانت أنشطة النساء اليومية مثل التمريض وغسل الملابس والغناء أمورا طبيعية تماما فى إطار المنزل ولكنها لم تتناسب مع القاعدة الخاصة بالأماكن العامة فى الريف الإنجليزى الراقى. فكان يُنظر إلى النشطاء على أنهم يسلكون سلوكا "فى غير محله". ولقد أدت هذه الأفعال إلى حدوث أمرين. فقد اضطر الجمهور إلى التفكر حول المسموح وغير المسموح وذلك على إثر مواجهتهم بالانتقادات الصارخة للقواعد التقليدية

للمجتمع الصناعى الحديث. وفى نفس الوقت، أدى التفاعل المشترك فيما بين النساء فى هذا المكان وكذلك الرفض الشعبى الذى واجههن إلى تقوية هويتهن كدعاة بالمساواة ومناصرات للسلام(٧٨).

وفي حالة جرينهام كومون، لم يحدث تداخل بين حركة السلام والحركة الاجتماعية الجديدة فيما يتعلق بالأشخاص والأفكار فحسب، وإنما تم تشكيل "هوية للسلام" (وعلى نحو أكثر دقة هوية للسلام تقوم على النوع الاجتماعي) فى نفس السياق المكانى. ويتيح لنا هذا المفهوم الكلي للمكان رؤية مدى أهمية الموقع وأوضاع حركات السلام. إن اهتمام كلانديرمانس بالصيغة الأكثر وضوحا للاحتجاجات - أى المظاهرات الحاشدة - يشتت انتباهنا عن العملية الاجتماعية المكانية التى تتوارى خلف الحشد. وبالنسبة لكلانديرمانس يتم تقييم حركة السلام فى ضوء ظهورها وليس انتشارها. ومع ذلك فإن الموقع العام للممارسات التى تعتبر ممارسات خاصة قد جلبت القضايا المتعلقة بالتربية والتكافل إلى المجال العام الذى أكد على القوة العسكرية والاختلافات القومية والأيديولوجية.

ومن الممكن أن يستفيد كلانديرمانس عند تناوله للمظالم من الانتباه إلى السياق المكانى. فلقد اختلفت المخاطر الملحة بشأن سباق التسلح النووى وسبل ترجمة هذه المظالم إلى أفعال من مكان إلى آخر. وإنه لمن المهم أن نؤكد مرة أخرى على أن المكان مفهوم كلي شامل لا يضم التفاعلات الاجتماعية التى تقوم بتشكيل إطار مشترك من التفسير فحسب وإنما يشمل أيضا الوقائع المادية التى تؤثر فى التجربة الشخصية على نحو مباشر. ففى الحملة التى دعت إلى تجميد البرنامج النووى فى الثمانينيات على سبيل

المثال جمعت القيم التى اقترنت بحركة السلام بين أغلب أفراد الطبقة الوسطى من سكان كمبريدج وماساتشوسيتس الذين تلقوا تعليما جيدا. ولكن فى نهاية الأمر وبعد إجراء تصويت على إجراء مقترح بإبطاء سباق التسلح فى كمبريدج، قوبل هذا المقترح بالرفض نظرا لعمل العديد من السكان فى مجال الصناعة الدفاعية وخشيتهم من تأثير هذا الإجراء على مصدر رزقهم[٧٩].

وتجدر الإشارة إلى أن المكان ليس مرادفا للمحلية. فلقد كانت هناك أبعادا مكانية أيضا للحشد من أجل السلام فى الثمانينيات على المستويين الإقليمى والوطنى. وكما سبق وذكرنا فإن الهويات التى تقوم على المكان تُعرِّف الانتماء فى ضوء تعارضه مع الآخر. ومن الممكن الربط بين ما أشار إليه كلانديرمانس حول قيام المظالم بخلق شكل جديد من المخاطر الملحة للأسلحة النووية والمكان. إن الإدراك الحسى بوجود تهديد خارجى يحفز على الحشد من أجل السلام. فمثلا عندما وضعت حكومة مارجريت تاتشر قضية الصواريخ النووية فى إطار القدرة القومية لإنجلترا ازداد نشاط السلام المناهض للتسلح النووى فى ويلز وسكوتلاندا[٨٠]. ولقد عضدت المشاعر القومية والمناهضة لأمريكا كثيرا من حركات السلام فى دول أوروبية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك ساعدت مثل هذه الهويات الإقليمية والقومية على توحيد صفوف الحركة الاجتماعية الجديدة والقديمة.

وأخيرا، من الممكن أن يستفيد كلاندير مانس من المنهج الجغرافى فى تناوله لنظرية تعبئة الموارد. فمن المهم أن ندرك أن الموارد التنظيمية للحركات السابقة والمناخ العام الذى يؤدى إلى اندلاع احتجاجات هى أمور

رئيسية لنجاح الحشد من أجل السلام، إلا أننا فى حاجة أيضا إلى دراسة الأماكن التى تتركز فيها الاحتجاجات والموارد التنظيمية. وتختلف إمكانية اندلاع الاحتجاجات من مكان لآخر نتيجة لخصائص المكان وكذلك موقعه فى الشبكات الاجتماعية الأكبر وهياكل السلطة الاقتصادية والسياسية[٨١]. فمثلا عندما يتم الدفع بالمناورات العسكرية إلى مناطق حساسة بيئيا تتلاقى مصالح أنصار حماية البيئة ونشطاء السلام فى مكان واحد. وسوف تعتمد إمكانية المكان على الحشد مع ذلك على كل من الموارد المحلية والأهمية التى يحظى بها المكان عند الجمهور الإقليمى أو الوطنى. فعلى سبيل المثال، ساند المشهد الثقافي المضاد والقوي وكذلك اليسار الجديد المعارض للحكومة في برلين في ثمانينيات القرن العشرين تأسيس تحالفات من أجل السلام بين المجموعات المستقلة بذاتها[٨٢]..

وبالإضافة إلى دور الجغرافيين فى تعميق فهمنا فيما يتعلق بقدرة حركات السلام على الحشد فإنهم أمدونا برؤى ثاقبة حول السبل التى تخوض بها هذه الحركات صراعاتها. ويعد الفضاء والنطاق بمثابة المفهومين الرئيسيين فى هذا الصدد. إذ تعتمد فاعلية أعمال السلام على قدرة جماعات السلام على "إيجاد وخلق فضاءات، على المستويين المجازى والواقعي" لاختبار الأيديولوجيات السائدة[٨٣]. وفى أغلب الأحيان لا تجد الحركات فضاء تقاوم من خلاله إلا على هامش السلطة الاجتماعية، أى بعيدا عن أعين الحكومة والجهات الاقتصادية القوية[٨٤].

ويحظى النطاق الجغرافي بأهمية خاصة فيما يتعلق بالطريقة التى يُستخدم بها الفضاء. وتجدر الإشارة إلى أن النطاق ليس كيانا ثابتا؛ فمن

الممكن أن تحاول حركات السلام وكذلك الحكومات والجهات القوية الأخرى التى تعارضها تحديد نطاق الصراع. فعلى سبيل المثال نجحت الحركة المناهضة للتمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا فى مد نطاق صراعها ضد حكومة البيض من النطاق المحلى إلى الدولى، بينما شهد نطاق حملة تجميد البرنامج النووى فى منطقة بوسطن الكبيرة قفزةً مبكرة وفشلت فى أن تحقق النجاح الذى حققته فى وسط الولاية على الرغم من الفرص القليلة المتاحة(٨٥). وعلى نحو مماثل، يتمتع النشاط السياسي للمرأة بفاعلية كبرى على الصعيد المحلى، إلا أنه لا يصل بوجه عام إلى نطاقات أكبر(٨٦). وتصل حركات السلام إلى أعلى درجات فاعليتها عندما تستخدم المخاوف المحلية للحشد على نطاق دولى وتسمو بنطاق الدولة وروابطها مع أيديولوجية الوطنية والتعبيرات العسكرية التى ترتبط بها.

خاتمة

على الرغم من عمليات الفصل والنكسات الزمنية تبقى عناصر عديدة فى حركات السلام صامدة. أولا، توجد الاستمرارية فيما يتعلق بالتنظيم والأعمال؛ فمن الممكن الاعتماد على نشطاء السلام الملتزمين لحمل شعلة الفكر المتعلق بالسلام حتى خلال الأوقات العصيبة. ويعتبر رافضو أداء الخدمة العسكرية وأنصار المرأة أمثلة صارخة خلال الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من الإدانة العامة للنشطاء المناهضين للحرب بالخيانة، فإنهم رفضوا الانضمام إلى جيوش بلدانهم وانضمت النساء إلى النشطاء الذين يتبنون نفس التوجه الفكرى فى دول العدو للدعوة إلى السلام.

وكما أظهرت الاحتجاجات المناهضة للبرنامج النووى، تم التقاط الابتكارات التى جاءت فى المقدمة مرة واحدة والعمل على تحسينها فى فترات لاحقة. وفي ثمانينيات القرن العشرين قام النمط السائد للتنظيم والعمل على كل من القاعدة الشعبية والمنظمات غير الهرمية والأعمال التى قامت بها جماعات قليلة رائدة فى الستينيات، مدركة لأهمية وسائل الإعلام. ويرتبط بذلك التعاون بين حركات السلام والجماعات التى تجمعها المخاوف حول بعض أبعاد منظومة الحرب أو الأسلحة. فعلى سبيل المثال عندما اتحد نشطاء السلام ودعاة حماية البيئة لمعارضة الوقود النووى فإنهم لم يقوموا بتوسيع قاعدة الدعم فحسب وإنما ساعدوا على تنويع أعمال الاحتجاج.

ثانيا: يمثل التركيز الضيق على قضية محددة مصدر خطر مُهدد لنجاح حركات السلام على المدى الطويل. ولقد تفككت الحركات الجماعية فى الستينيات والثمانينيات على نحو سريع بعض الشيء بمجرد تحقيقها إنجازات صغيرة أو التوقيع على معاهدات دولية ذات نتائج محدودة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التركيز على قضية واحدة يسهل على الحكومات حلّ المعارضة من خلال تقديم تنازلات عديمة الأهمية ولكنها ملموسة.

ثالثا: إن ما يؤدى بصورة أساسية إلى الحشد من أجل السلام هو التهديد الوشيك بقيام حرب وليس خوض تجربة الحرب ذاتها. وعلى الرغم من أهوال الحرب العالمية الأولى والثانية لم يشهد نشاط السلام زيادة مثيرة للانتباه فى الفترة التى تلت ذلك. فبدلا من العمل على إلغاء منظومة الحرب اجتاح الناس الحنين إلى الشعور بالأمان وتطلعوا إلى المؤسسات التى دعمتها القوة العسكرية، مثل ترتيبات الأمن الجماعى أو المنظمات الدولية، للسيطرة

على اندلاع الأعمال العدائية..ويبدو أن الإطار الذى يوضع فيه التهديد بقيام حرب والسبل التى تجعل من هذا الإطار محل ثقة لهو أمر شديد الأهمية. وتلعب المؤسسات التى تحظى بالاحترام، مثل الكنائس أو المؤسسات العلمية، ووسائل الإعلام دورا حاسما فى تحديد قوة الحشد.

تأتى معظم حركات السلام التى تناولها هذا الفصل من شمال الكرة الأرضية، وهو ما قد يبدو محيرا نظرا لاندلاع غالبية الحروب التي يشهدها العالم اليوم فى النصف الجنوبى من العالم[٨٧]. وبعيدا عن الانحياز العام للغرب فى الأدبيات التى تتناول حركات السلام والتى شكلت أساس هذه الدراسة، فإن هناك أسبابا جيدة لهذا التناقض. إن معظم الحروب الحالية حروب أهلية مما يعنى أنه فى الكثير من الأحيان ينقسم السكان على نحو حاد ويأخذ نشاط السلام بعدا أيديولوجيا. ونظرا للإرث الاستعمارى للحكم العسكرى تفتقر العديد من الدول النامية إلى المؤسسات المدنية والهياكل الديمقراطية. وبوجه عام لا تمنح هذه الدول شعوبها الحق فى حرية التعبير والتمثيل النيابي. وأخيرا فإن نزع السلاح لا يمثل مصدرا رئيسيا للقلق وذلك لافتقار معظم الدول إلى العناصر الأساسية للوجود الإنسانى. وكما يشير جيونج Jeong فإن "النشطاء الراديكاليين يوجهون معظم طاقتهم إلى النضال من أجل الحقوق الأساسية التى قد سلمت بها حركة السلام فى الغرب[٨٨]."

هذا ويتركز نشاط السلام فى العالم النامى حول الظلم الواقع نتيجة للمنظومة الاقتصادية الحديثة. إن هذه الأفعال التى يصعب فصلها عن بعضها البعض والتى تلاحقها عشرات الآلاف من الجماعات المحلية تسعى إلى الحفاظ على البيئة والتقاليد الثقافية والحريات الأساسية. ولا ترتبط الصراعات عادة

بمظاهرات حاشدة مثل تلك المظاهرات التى تقوم فى النصف الشمالى من العالم وإنما تميل إلى الارتباط بسياقها المحلي أو الإقليمي الضيق. ومن ثم فهى لا تحظى بنفس القدر من اهتمام وسائل الإعلام. وتساعد تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، مثل الإنترنت، على الربط بين حركاتهم لإقامة شبكات لنشاط السلام، إلا أن الحشد لا يزال يواجه تحديات كبيرة مثل الوصول إلى التكنولوجيا والمخاطر الناشئة عن الاعتماد على الغرب للحصول عليها والحاجة إلى التواصل المباشر لإقامة علاقة قائمة على الثقة.

إن الجغرافيين يملكون القدرة على القيام بدور مهم فى تقدم قضية حركات السلام فى العالم النامى. وتقدم الأعمال التى تتناول جغرافية المقاومة رؤية ثاقبة لتطوير الاستراتيجيات الفاعلة وأساليب الاحتجاج[٨٩]. وهناك بعض الحالات، مثل مجموعة زاباتيستا فى المكسيك، التي تخرج عن نطاق حركات السلام لتضمنها أعمال عنف إلا أن بعض المفاهيم مثل تلك المتعلقة بفضاءات الالتقاء، والتى تعبر عن الروابط بين الحركات المحلية عن طريق الأنشطة الافتراضية (عبر الإنترنت) والمادية الملموسة (مثل المؤتمرات والمظاهرات) تنطبق أيضا على الحملات الرافضة للعنف[٩٠]. واللافت للنظر أن التعرف على السبل التى يستطيع من خلالها النطاق الجغرافى لأنشطتهم عرقلة أو تيسير حركات السلام هو ما يهم فى مواجهة الصراعات القومية المعاصرة فى سياق من الاتصال العالمى المتنامى. ولسوف تقوم حركات السلام فى المستقبل بالاستفادة من والانخراط في الاتصال الجغرافي المتنامي.

الهوامش

أتقدم بالشكر للطلاب الذين درست لهم منهج جغرافية السلام في كلية ميدلبوري في نهاية ٢٠٠٢ على أفكارهم المحفزة عن الأبعاد الجغرافية للسلام. وهذا الفصل إهداء إلى جون شتام، ناشط السلام في جماعة كويكر البروتستانتية.

(١) شتودارت "الجغرافيا والحرب"؛ كيربي "ماذا فعلت في الحرب يا أبي؟".

(٢) برون "جغرافية حركات السلام".

(٣) بلرنابي "المناطق الخالية من الأسلحة النووية"؛ كتر، هولكومب، و شاتن "الأنماط المكانية لمساندة تجميد الأسلحة النووية"؛ كتر وآخرون "من الشعوب إلى سياسة المحترفين".

(٤) انظر: ميلر "الجغرافيا والحركات الاجتماعية"، الذي يشمل مقالين مبكرين له في "الجغرافيا السياسية".

(٥) جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٢٣، ٣٣٧.

(٦) انظر خاصة: بولدنج "ثقافات السلام"؛ ريردون "الجنسانية ونظام الحرب".

(٧) برايز "المنظمات غير الحكومية على خط الجبهة الجيوبوليتيكية"، ص ٢٦٣.

(٨) انظر: ديميروفيتش "المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية"، من أجل التمييز الموثق جيدا والمفيد نوعا ما بين المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية.

(٩) كارتر "حركات السلام"، ص ١٤.

(١٠) بولدنج "ثقافات السلام"، الفصل الثالث.

(١١) جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٣٥٤.

(١٢) المرجع السابق، ص ٣٥٤ـ ٣٥٥؛ بروك ويونج "حب السلام في القرن العشرين"، الفصل الأول.

(١٣) كارتر "حركات السلام"، ص ٢٠ــ ٢١؛ يونج "حركات السلام في التاريخ".

(١٤) كارتر "حركات السلام"، ص ٢٢؛ أولوفلين وفان دير فوستن "الجغرافيا السياسية للحرب والسلام".

(١٥) يونج "حركات السلام في التاريخ"، ص ١٤٤ــ ١٤٦.

(١٦) بلونت وويليس "جغرافيات المنشقين"، ص ١٧ــ ١٨؛ إيكرمان و دوفال "ممارسة قوة أكثر فعالية"، ص ٥٦.

(١٧) انظر: برايتبارت "بيتر كروبوتكين، الجغرافي الفوضوي"؛ دونبار "إيليزيه روكلو، جغرافي وفوضوي". وقد ظهرت أفكار كروبوتكين وروكلو ثانية عند ميريت "تدريس العدالة الاجتماعية"؛ مارسدن "الجغرافيا وقرنان من تعليم السلام والتفاهم الدولي".

(١٨) بولدنج "ثقافات السلام"، خاصة ص ١٠٨؛ ريردون "الجنسانية ونظام الحرب".

(١٩) بولدنج "ثقافات السلام"، ص ٥٨ــ ٥٩.

(٢٠) باراش "الإلهام الديني".

(٢١) هيرب "الهوية القومية والإرهاب"، ص ١١.

(٢٢) انظر: الفصل السادس من الكتاب الذي بين أيدينا.

(٢٣) تونشند "المقدمة"، ص ٦ــ ٧.

(٢٤) بولدنج "ثقافات السلام"، ص ٦٠؛ كارتر "حركات السلام"، ص ٢.

(٢٥) جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٣٣٩.

(٢٦) كارتر "حركات السلام"، ص ٦.

(٢٧) بولدنج "ثقافات السلام"، ص ٦١.

(٢٨) جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٣٤١.

(٢٩) بولدنج "ثقافات السلام"، ص ٦٢.

(٣٠) ممدوح، الفصل الثالث من الكتاب الذي بين أيدينا؛ باركر "الفكر الجيوبوليتيكي الغربي في القرن العشرين".

(٣١) فان كريفيلد "التقنية والحرب العالمية الأولى"؛ أولوفلين وفان دير فوستن "الجغرافيا السياسية للحرب والسلام"، ص ٩٣.

(٣٢) أولوفلين وفان دير فوستن "الجغرافيا السياسية للحرب والسلام"، ص ١٠١.

(٣٣) تونشند "المقدمة"، ص ١٢_ ١٥.

(٣٤) يونج "حركات السلام في التاريخ"، ص ١٦٣؛ كارتر "حركات السلام"، ص ٧.

(٣٥) بولدنج "ثقافات السلام"، ص ٦٣_ ٦٤؛ كارتر "حركات السلام"، ص ٧_ ٨؛ جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٣٤٢_ ٣٤٣.

(٣٦) كارتر "حركات السلام"، ص ٨.

(٣٧) يونج "حركات السلام في التاريخ"، ص ١٤٦؛ بلونت و ويليس "جغرافيات المنشقين"، ص ١٥_ ١٧.

(٣٨) جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٣٤٢.

(٣٩) بولدنج "ثقافات السلام"، ص ٦٤؛ كارتر "حركات السلام"، ص ١٠_ ١١.

(٤٠) يونج "حركات السلام في التاريخ"، ص ١٤٩_ ١٥٠.

(٤١) إيكرمان ودوفال ""ممارسة قوة أكثر فعالية""، ص ٦٢_ ٦٦.

(٤٢) بولدنج "ثقافات السلام"، ص ٦٢.

(٤٣) مثلا، يذكر أولوفلين وفان دير فوستن "الجغرافيا السياسية للحرب والسلام" أنه كان هناك اندفاع في الدعوة إلى السلام بعد الحرب العالمية الأولى. ولمناقشة حوارات حركات السلام لأفكار الأمن الجماعي، انظر: هيرمون "حركة تعليم السلام الدولية ١٩١٩_ ١٩٣٩" وجوزيفسون "البحث عن السلام الدائم".

(٤٤) كارتر "حركات السلام"، الفصل الثاني.

(٤٥) المرجع السابق، ٣٥_ ٣٦؛ بولدنج "ثقافات السلام"، ص ٦٨_ ٧٤.

(٤٦) بارنابي "المناطق الخالية من الأسلحة النووية". النص الكامل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) متاحة على الموقع: http□//www.unog.ch/frames/disarm/distreat/tlatelol.htm (وتم الاطلاع عليه في ٢ يونيو ٢٠٠٣).

(٤٧) كارتر "حركات السلام"، ص ٤٢.

(٤٨) سويردلو "إضراب النساء من أجل السلام".

(٤٩) كارتر "حركات السلام"، ص ٤٤ــ ٤٥.

(٥٠) كارتر "فريق احتجاج الصحراء"؛ جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٣٤٤.

(٥١) بولدنج "ثقافات السلام"، ص ٧٧.

(٥٢) كارتر "حركات السلام"، ص ٨٥ــ ٨٦.

(٥٣) جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٣٤٤ــ ٣٤٥.

(٥٤) كارتر "حركات السلام"، ص ٨٦.

(٥٥) بولدنج "ثقافات السلام"، ص ٧٩.

(٥٦) إليوت "تأثير الإعلام"، خاصة ص ١٧٩.

(٥٧) انظر: أوسنبروجه "الأيديولوجيات الإقليمية في ألمانيا الغربية"، ص ٣٩٤ــ ٣٩٦، لمناقشة هذا السياق المجتمعي في ألمانيا الغربية.

(٥٨) يونج "حركات السلام في التاريخ"، ص ١٥٤ــ ١٥٧.

(٥٩) كتر، هولكومب، وشاتين "الأنماط المكانية لمساندة تجميد الأسلحة النووية".

(٦٠) كارتر "حركات السلام"، ص ١٧٥.

(٦١) جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٣٤٨ــ ٣٤٩، ٣٥٧؛ كارتر "حركات السلام"، ص ١٤٨ــ ١٦٠.

(٦٢) كارتر "حركات السلام"، ص ١٤٩ــ ١٥٠، ١٧٨ــ ١٧٩.

(٦٣) جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٣٤٧.

(٦٤) بولدنج "ثقافات السلام"، ص ٨٣.

(٦٥) جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٣٥١ــ ٣٥٢.

(٦٦) ميلر "الجغرافيا والحركات الاجتماعية"، ص ٣ــ ٧.

(٦٧) كلاندرمانز "حركات السلام في أوروبا الغربية والولايات المتحدة".

(٦٨) من أجل معالجة جغرافية مستفيضة لنظرية الحركات الاجتماعية، انظر الفصلين الأول والثاني في دراسة ميلر الممتازة عن النشاط المضاد للطاقة النووية في منطقة بوسطون، "الجغرافيا والحركات الاجتماعية".

(٦٩) كلاندرمانز "حركة السلام ونظرية الحركات الاجتماعية"، ص ٤.

(٧٠) المرجع السابق، ص ٤ـ ٥، ٢٧.

(٧١) المرجع السابق، ص ٢٨ـ ٢٩.

(٧٢) المرجع السابق، ص ٣٠ـ ٣١.

(٧٣) المرجع السابق، ص ٢؛ التأكيد من كلاندرمانز.

(٧٤) لم يقدم كلاندرمانز دليلا قويا على تأكيده، ولكن التحليل الانتقائي والكارتوجرافي عند كتر وآخرون "من الشعب إلى سياسة المحترفين" يؤكد موقفه. حيث أثبتت دراستهم أن أنشطة تجميد الطاقة النووية الشعبية أصبحت جزء من جدول أعمال سياسة المحترفين.

(٧٥) ميلر "الجغرافيا والحركات الاجتماعية"، ص ٣٤.

(٧٦) كريسول "داخل المكان/خارج المكان".

(٧٧) بولدنج "ثقافات السلام"، ص ١١٩.

(٧٨) كريسول "داخل المكان/خارج المكان"، الفصل الخامس.

(٧٩) ميلر "الجغرافيا والحركات الاجتماعية"، ص ١٧٠ـ ١٧٢.

(٨٠) كارتر "حركات السلام"، ص ٢٥٨ـ ٢٥٩.

(٨١) انظر آجنيو "المكان والسياسة"، خاصة ص ٥٧، لمناقشة أبعاد المكان.

(٨٢) يونج "حركات السلام في التاريخ"، ص ١٥٦. وانظر: ميلر "الجغرافيا والحركات الاجتماعية"، لمناقشة إمكانات حشد كمبردج و ماساشوستس. ويتضح تآزر الجماعات المحلية أيضا في ثقافة الاحتجاج في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، ومدن الجامعات الراديكالية الأخرى، مثل ماديسون، وسكونسن، آن آربور، و ميتشجان.

(٨٣) شتيهلي "تقوية الكفاح السياسي"، ص ٣٨٩.

(٨٤) شتاينبيرج "تكوين الأقاليم على الهوامش".

(٨٥) كوكس "فضاءات الاستقلال"؛ ميلر "الجغرافيا والحركات الاجتماعية"، ص ١٦٩ـ ١٧٠.

(٨٦) شتيهلي وكوب "تقوية مواطنة النساء".

(٨٧) لمناقشات جغرافية الحرب المتغيرة والطبيعة الجديدة لحرب ما بعد الحداثة، انظر: أولوفلين، الفصل الخامس من الكتاب الذي بين أيدينا؛ أولوفلين وفان دير فوستن "الجغرافيا السياسية للحرب والسلام"؛ فان كريفلد "التقنية والحرب العالمية الثانية".

(٨٨) جيونج "دراسات السلام والصراع"، ص ٣٦٠.

(٨٩) بايل "المقدمة".

(٩٠) انظر مثلا: روتليدج "مقاومتنا ستكون انتقالية مثل العاصمة" و سليتر "السياسات المكانية/الحركات الاجتماعية".

المراجع

Ackerman, Peter, and Jack Duvall. *A Force More Powerful: A Century of Nonviolent Conflict.* New York: Palgrave, 2000.

Agnew, John. *Place and Politics: The Geographical Mediation of State and Society.* Boston: Allen and Unwin, 1987.

Barash, David. "Religious Inspiration." In *Approaches to Peace: A Reader in Peace Studies*, ed. David Barash, 199–202. New York: Oxford University Press, 2000.

Barnaby, Frank. "Nuclear Weapon Free Zones." In *The Geography of Peace and War*, ed. David Pepper and Alan Jenkins, 165–177. New York: Blackwell, 1985.

Blunt, Alison, and Jane Willis. *Dissident Geographies: An Introduction to Radical Ideas and Practice.* New York: Prentice Hall, 2000.

Boulding, Elise. *Cultures of Peace: The Hidden Side of History.* Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2000.

Breitbart, Myrna Margulies. "Peter Kropotkin, the Anarchist Geographer." In *Geography, Ideology, and Social Concern*, ed. D. R. Stoddart, 134–153. New York: Barnes and Noble, 1981.

Brock, Peter, and Nigel Young. *Pacifism in the Twentieth Century.* Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1999.

Brunn, Stanley. "The Geography of Peace Movements." In *The Geography of Peace and War*, ed. David Pepper and Alan Jenkins, 178–191. New York: Blackwell, 1985.

Carter, April. *Peace Movements: International Protest and World Politics since 1945.* New York: Longman, 1992.

Carter, April. "The Sahara Protest Team." In *Nonviolent Intervention across Borders: A Recurrent Vision*, ed. Yeshua Moser-Puangsuwan and Thomas Weber, 235–254. Honolulu: Spark M. Matsunaga Institute of Peace, University of Hawaii, 2000.

Cooper, Alice Holmes. *Paradoxes of Peace: German Peace Movements since 1945.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1996.

Cox, Kevin. "Spaces of Dependence, Spaces of Engagement and the Politics of Scale; or, Looking for Local Politics." *Political Geography* 17 (1998): 1–23.

Cresswell, Tim. *In Place/out of Place: Geography, Ideology, and Transgression.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.

Cutter, Susan, H. Briavel Holcomb, and Dianne Shatin. "Spatial Patterns of Support for a Nuclear Weapons Freeze." *Professional Geographer* 38 (1986): 42–52.

Cutter, Susan, H. B. Holcomb, D. Shatin, F. M. Shelley, and G. T. Marauskas. "From Grassroots to Partisan Politics: Nuclear Freeze Referenda in New Jersey and South Dakota." *Political Geography Quarterly* 6 (1987): 287–300.

Demirovic, Alex. "NGOs and Social Movements: A Study in Contrasts." *Capitalism, Nature, Socialism* 11 (2000): 131–140.

Dunbar, Gary. "Élisée Reclus, Geographer and Anarchist." *Antipode* 10 (1978): 16–21.

Elliot, C. L. "The Impact of the Media on the Prosecution of Contemporary Warfare." In *The Science of War: Back to First Principles*, ed. Brian Holden Reid, 164–191. New York: Routledge, 1993.

Herb, Guntram H. "National Identity and Territory." In *Nested Identities: Nationalism, Territory, and Scale*, ed. Guntram H. Herb and David H. Kaplan, 9–30. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1999.

Hermon, Elly. "The International Peace Education Movement, 1919–1939." In *Peace Move-*

ments and Political Cultures, ed. Charles Chatfield and Peter van den Dungen, 127–142. Knoxville: University of Tennessee Press, 1988.
Jeong, Hon-Won. *Peace and Conflict Studies: An Introduction*. Burlington, VT: Ashgate, 2000.
Josephson, Harold. "The Search for Lasting Peace: Internationalism and American Foreign Policy, 1920–1950." In *Peace Movements and Political Cultures*, ed. Charles Chatfield and Peter van den Dungen, 204–221. Knoxville: University of Tennessee Press, 1988.
Kirby, Andrew. "What Did You Do in the War, Daddy?" In *Geography and Empire*, ed. Anne Godlewska and Neil Smith, 300–315. Cambridge, MA: Blackwell, 1994.
Klandermans, Bert. "The Peace Movement and Social Movement Theory." In *Peace Movements in Western Europe and the United States*, International Social Movement Research, vol. 3, ed. Bert Klandermans, 1–39. Greenwich, CT: JAI, 1991.
Klandermans, Bert, ed. *Peace Movements in Western Europe and the United States*. International Social Movement Research, vol. 3. Greenwich, CT: JAI, 1991.
Marsden, W. E. "Geography and Two Centuries of Education for Peace and International Understanding." *Geography* 85 (2000): 289–302.
Merrett, Christopher. "Teaching Social Justice: Reviving Geography's Neglected Tradition." *Journal of Geography* 99 (2000): 207–218.
Miller, Byron. *Geography and Social Movements: Comparing Antinuclear Activism in the Boston Area*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000.
O'Loughlin, John, and Herman van der Wusten. "Political Geography of War and Peace." In *Political Geography of the Twentieth Century: A Global Analysis*, ed. Peter Taylor, 63–113. London: Belhaven, 1993.
Ossenbrügge, Jürgen. "Territorial Ideologies in West Germany, 1945–1985: Between Geopolitics and Regionalist Attitudes." *Political Geography Quarterly* 8 (1989): 387–399.
Parker, Geoffrey. *Western Geopolitical Thought in the Twentieth Century*. New York: St. Martin's, 1985.
Pile, Steve. "Introduction: Opposition, Political Identities, and Spaces of Resistance." In *Geographies of Resistance*, ed. Steve Pile and Michael Keith, 1–32. New York: Routledge, 1997.
Price, Marie D. "Nongovernmental Organizations on the Geopolitical Frontline." In *Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the Twenty-first Century*, 2nd ed., ed. George J. Demko and William B. Wood, 260–278. Boulder, CO: Westview, 1999.
Reardon, Betty. *Sexism and the War System*. New York: Teachers College Press, 1985.
Routledge, Paul. "Our Resistance Will Be as Transnational as Capital: Convergence Space and Strategy in Globalising Resistance." *GeoJournal* 52 (2000): 25–33.
Slater, David. "Spatial Politics/Social Movements: Questions of (B)Orders and Resistance in Global Times." In *Geographies of Resistance*, ed. Steve Pile and Michael Keith, 258–276. New York: Routledge, 1997.
Staeheli, Lynn. "Empowering Political Struggle: Spaces and Scales of Resistance." *Political Geography* 13 (1994): 387–391.
Staeheli, Lynn, and Meghan Cope. "Empowering Women's Citizenship." *Political Geography* 13 (1994): 443–460.
Steinberg, Philip. "Territorial Formation on the Margin: Urban Anti-planning in Brooklyn." *Political Geography* 13 (1994): 461–476.
Stoddart, D. R. "Geography and War. The 'New Geography' and the 'New Army' in En-

gland, 1899–1914." *Political Geography* 11 (1992): 87–99.
Swerdlow, Amy. *Women Strike for Peace: Traditional Motherhood and Radical Politics in the* 1960s. Chicago: University of Chicago Press, 1993.
Townshend, Charles. "Introduction: The Shape of Modern War." In *The Oxford Illustrated History of Modern War*, ed. Charles Townshend, 3–18. Oxford: Oxford University Press, 1997.
Van Creveld, Martin. "Technology and War I: To 1945." In *The Oxford Illustrated History of Modern War*, ed. Charles Townshend, 175–193. Oxford: Oxford University Press, 1997.
Van Creveld, Martin. "Technology and War II: Postmodern War." In *The Oxford Illustrated History of Modern War*, ed. Charles Townshend, 298–314. Oxford: Oxford University Press, 1997.
Young, Nigel. "Peace Movements in History." In *Towards a Just World Peace*, ed. S. Mendlovitz and R. B. Walker, 137–169. London: Butterworths, 1987.

الفصل الثامن عشر

جغرافية الدبلوماسية

بقلم: ألان هنركسن ALAN K. HENRIKSON

لماذا تحدث اللقاءات الدبلوماسية أو الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، أيا كان نوعها، في الأماكن التي تتم فيها؟ وما أسباب اختيار موقع اجتماع محدد بدلا من موقع آخر، وما التداعيات المترتبة على ذلك؟ لقد كان محور الاهتمام بالنسبة للدبلوماسيين أنفسهم ولدارسي الدبلوماسية أيضا ينصب على المشاركين وعلى تعليماتهم ومصالحهم، وعلى تكتيكاتهم واستراتيجياتهم، وعلى التفاعل بين هذه الجوانب في المفاوضات الفعلية، وعلى النتائج العملية من حيث الاتفاق الرسمي وغيرها من النتائج. وهناك اعتقاد بأن سحر اللقاءات الدبلوماسية يكمن في "الخلفية" ــ أي آليات الاجتماع ذاته. ويميل السياق الطبيعي الذي يشمل الموقع الجغرافي للقاءات الدبلوماسية إلى أن يعتبر أمرا مسلما به. ولا يهدف هذا الفصل إلى اقتراح أن هذا التركيز يجب أن يكون معكوسا، ولكنه يقترح أن مسألة مكان حدوث اللقاءات الدبلوماسية تعتبر أكثر أهمية من الاعتقاد السائد بصفة عامة. وكذلك، يهدف أيضا إلى اقتراح أن اختيار المجال الدبلوماسي ــ الموقع الطبيعي والبيئة المحيطة ــ ليس حرا تماما ولا موضوع اختيار تحكمي. حيث تعمل العوامل المكانية والعوامل الأخرى، ومنها تاريخ الدبلوماسية، على إنتاج مجال أو جغرافية الدبلوماسية التي يمكن أن تعدل أو حتى تقيد اختيار الموقع والسياق.

وعلى أحد المستويات، فإن القضايا المتضمنة فيما يسمى هنا "جغرافية الدبلوماسية" تعتبر عملية بطبيعتها، ويمكن أن تكون أساسية أحيانا. وغالبا ما تكون مسألة "أين" بمثابة المسألة الأولى التي يجب تناولها. "ففي الحقيقة يعتبر

اختيار الموقع قرارا مهما في التفاوض دائما"، كما يشير محللا التفاوض جيسوالد سالاكوز Jeswald Salacuse، وجفري روبن Jeffrey Rubin. وكثيرا ما تخوض الأطراف مفاوضات طويلة وشاقة حول المكان الذي ستلتقي فيه، وذلك قبل الجلوس لمناقشة "ما" يريدون التفاوض عليه. ويرجع سبب هذا الاهتمام إلى أن المتنازعين دائما ما يفترضون ـ ولسبب وجيه ـ أن الموقع المحدد الذي يتفاوضون فيه له تأثير على استمرار العملية، وعلى نتائجها في النهاية". وبصفة عامة، ولكن مع شمول نظري، يلاحظ سالاكوز وروبن أن طرفي المفاوضات الثنائية ليس لديهما سوى أربعة خيارات عند اختيار المكان: "إما مكانك، أو مكاني، أو مكان آخر، وسيكون الاختيار الرابع (نتيجة التقدم في تقنية الاتصال) "اللا مكان".(١) ويعتبر هذا التصنيف الأساسي نقطة بداية مفيدة، وسوف نعود إليه لاحقا من أجل عرض تصنيف أكثر دقة وواقعية لاختيارات "الأماكن" الدبلوماسية.

وعلى مستوى آخر، فإن مسألة الجغرافيا الدبلوماسية تعتبر منهجية بصورة عميقة. حيث لا تركز كثيرا على الاختيارات التي يقوم بها الأطراف الدبلوماسيون أنفسهم، سواء على أساس تحكمي أم لا، فيما يتعلق بأين يلتقون، ولكنها تتضمن بدلا من ذلك الشكل الهيكلي لساحة النشاط الدولي للعملية الدبلوماسية ـ أي المجال الذي يمكن أن تتم فيه الدبلوماسية. وهذا المجال ليس جيوفيزيقيا فحسب، أي العالم الطبيعي ذاته، ولكنه جيوبوليتيكي أيضا. حيث يتحدد نمطه بالتوزيع الدولي للقوة، وبالحدود السياسية، وبالتشريعات التنظيمية، وبسجل الممارسات الدبلوماسية السابقة. وعادة ما كان المجال الجغرافي للدبلوماسية يتمركز حول أوروبا. أما اليوم، فيلاحظ

الكثيرون أنه يدور حول الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة الباقية بعد الحرب الباردة. أي أنه كان "غربيا" أو "أوروبيا أطلنطيا"، مع دخول اليابان فيه أحيانا. وبالرغم من أن عمليات التحرر من الاستعمار وعدم الاستقطاب والتحول الديمقراطي وعدم التنظيم والتحول الرقمي ــ أي العولمة ــ تفتح المزيد من العالم على الدبلوماسية، فإنه يقال إن "المركز" لم ينتقل كثيرا. وبالطبع تحدث الاجتماعات في مكان آخر، ليس في الغرب فحسب ولكن حتى بين "الآخرين". ومع ذلك، فإن المجال المكاني للدبلوماسية الحقيقية لا يزال غير شامل للكوكب كله.

لقد تزايدت الحاجة إلى الاتصال الدبلوماسي كثيرا. وتعتبر العولمة ذاتها قوة هائلة: إذ إن عملياتها المختلفة ضاعفت وعقدت العلاقات بين الدول. فهناك الآن حوالي ٢٠٠ كيان سياسي ذي سيادة في العالم، وإن كان العديد منها صغيرا وتابعا.[٢] ويحتاج قادتها الوزراء والرؤساء وحتى الملوك، بالإضافة إلى الدبلوماسيين الذين يمثلونهم إلى العلاقات الدولية. حيث تتحدد هذه العلاقات بصورة أفضل من خلال الاتصال الشخصي والمناقشة. وحتى يمكن تكوين هذه العلاقات والحفاظ عليها، يجب على القادة وممثليهم أن يسافروا ويلتقوا. وكما أن أرشميدس أحتاج إلى "مكان يقف فيه" لرفع الكرة الأرضية[*]، يحتاج الدبلوماسيون إلى "مكان للجلوس فيه معا".[٣]

(*) خلال حججه لإثبات أن كل جسم يمكن تحريكه ونقله باستخدام الروافع ضرب أرشميدس مثلا أن الكرة الأرضية نفسها يمكن أن ترفع من مكانها باستخدام رافعة، لكن المشكلة الوحيدة هي العثور على مكان يقف فيه المرء لوضع الرافعة أسفل الكرة الأرضية! (المترجم)

وأحيانا تكون اجتماعاتهم متسقة وبناءة. وأحيانا تكون متناقضة أو تنافسية أو أسوأ. فهل هناك اختلافات تتعلق بهذا التمييز الأساسي في مكان انعقاد الاجتماعات الدولية؟ وبالنسبة إلى الفكرة الأساسية التي يضمها الكتاب الذي بين أيدينا، هل هناك متغير "حرب/سلام" في تحديد موقع اللقاءات الدبلوماسية؟ وهل هناك فرصة "اختيار" أمام رجال الدولة، أم أنهم يجدون أنفسهم يتفاوضون في أحد أنواع الأماكن عندما يكون الصراع ("الحرب") وشيكا، بينما يتفاوضون في نوع آخر من الأماكن عندما يكون التعاون ("السلام") ساريا؟ وهل هناك حتى نوع من "الخرائط" التي يمكن رسمها لوصف المجال الجغرافي للسلوك الدبلوماسي طبقا للتوقعات المتغيرة للصراع أو التعاون؟ وهل يمكن حتى استخدام مثل هذه الخريطة للتنبؤ بالمكان المتوقع لحدوث اللقاءات الدبلوماسية من مختلف الأنواع؟

ويتطلب الانطلاق في هذا المشروع الكارتوجرافي شمول المعرفة التاريخية والفهم الجغرافي الذي لا ندعيه ولا نتطلع إليه هنا. ومع ذلك، يمكن حتى في نطاق المسح المختصر لكل من تاريخ الدبلوماسية وجغرافية الدبلوماسية أن نحدد ونوضح أنماطا معينة من السلوك الدبلوماسي الذي يوضح العلاقات المهمة بين "المكان" (الموقع المختار) و"الموضوع" (قضايا التفاوض) في الدبلوماسية أثناء تطورها حتى يومنا هذا.

ولكي نعرض النمط المتطور لتفاعل تاريخ وجغرافية الدبلوماسية، مع التركيز على قضية الصراع/التعاون المذكورة سلفا، يجب أن نعمم ونميز في آن واحد. حيث يقدم التصنيف طريقة للفصل أثناء التجميع. وسوف نقدم فيما يلي الخطوط العريضة الشاملة لأنماط متميزة، والتي تتضح بأمثلة من

الماضي بالإضافة إلى دبلوماسية الوقت الحاضر. فمثل تصنيف سالاكوز روبن الأساسي، والذي يتكيف ويتوسع ويشمل، يعتمد هذا المفهوم على افتراض أن الأنماط المختلفة من التمثيل والاتصال الدبلوماسي - التي تخص مختلف الأشخاص والأجندات ("الصراعية" أو "التعاونية") - يمكن أن يكون لها معانٍ جغرافية مختلفة.

وتتمثل الفرضية المقدمة هنا في أن مفاوضات "الحدود" الدولية أو المفاوضات التي تركز على الهامش الجغرافي تميل إلى أن تكون صراعية، وأن مفاوضات "ملتقى الطرق" الدولية أو المفاوضات التي تركز على المركز الجغرافي تميل إلى أن تكون تعاونية. ويرجع هذا أساسا إلى أن الحدود تكون حاسمة بطبيعتها. حيث تميل إلى إنتاج أطراف متعارضة بمواقف متعارضة ــ أي "جانبين" باختصار. ويعتبر ملتقى الطرق الذي يمثل مكانا للالتقاء وليس التعارض المباشر نقطة محورية. حيث يسهل التقارب المادي ــ بل ويبدو أحيانا أنه يفرض ــ التوافق بين "وجهات النظر" وليس الأطراف المتعارضة. ويفترض أيضا أن هناك اتجاها تاريخيا سائدا من أحدهما إلى الآخر، أي من دبلوماسية الحدود إلى دبلوماسية ملتقى الطرق. وبقدر ما يكون هناك إحلال تدريجي للتعاون الدولي محل الصراع الدولي في النظام العالمي، فإنه يجب أن يكون هناك انتقال في المجالات المختارة للقاءات الدبلوماسية المهمة من مواقع "الحدود" ــ أي المواقع الحدودية ذاتها بالإضافة إلى المواقع التي يمكن أن تتضمن الانتقال الواعي أو تخطي الحدود أو المناطق الحدودية ــ نحو مواقع "ملتقى الطرق"، أي المواقع الحضرية المستقرة والمركزية دوليا، حيث تمثل المساومة والتسوية والتعاون القاعدة وليس الاستثناء.

ومع مراعاة هذا التناقض النظري التحليلي في الأذهان، سنميز بين اثني عشر نمطا من المواقع الدبلوماسية، يتضح كل منها بأمثلة تاريخية ومعاصرة، بداية من النمط الأساسي، وهي:

١- "مكانك".

٢- "مكاني".

٣- "أماكننا".

٤- "الأماكن المحايدة" والذي يمكن أن يتضمن طرفا ثالثا كمساعد.

٥- "الأماكن الوسيطة" والذي يشير إلى موضع الحدود المشتركة أو المواقع الوسيطة الأخرى.

٦- الأماكن "المتروبوليتية"، وهو يتضمن وجود سلطة كبيرة في مدينتها الرئيسة واحتمال رعاية حكومتها الوطنية.

٧- "أماكن الجميع"، ويشير إلى مواقع قديمة أو تقليدية أو مقرات منظمات دولية متعددة الأطراف أو عالمية.

٨- "الأماكن الخطرة"، ويشير إلى الأحداث الدرامية مثل المعارك العسكرية أو الكوارث الطبيعية أو اضطرابات أو مواجهات دولية مستمرة.

٩- "الأماكن الآمنة"، ويعكس الرغبة في الأمن في المناطق البعيدة وعدم الظهور علانية أحيانا.

١٠- "الأماكن الغرائبية المثيرة Exotic"، وهو نمط من الأماكن يعتبر ترفيهيا جزئيا من حيث الهدف منه ولكنه يمكن أن يهدف أيضا إلى استكشاف أجندات جديدة.

١١- ويتمثل النمط الحادي عشر الذي يرتبط فيه المكان المختار طبيعيا بالموضوع أو السياسة التي تناقش في "أماكن الاستعراض".

١٢- أما النمط الثاني عشر والأخير فيتمثل في "اللا مكان"، حيث يبدو أن استخدام الاتصالات الحديثة يساعد على حدوث الدبلوماسية بدون الإشارة إلى الجغرافيا مطلقا.

وسوف نتناول هذه الأنماط فيما يلي باهتمام تحليلي يهدف إلى كشف إذا كان الجانب الصراعي أو التعاوني يهيمن على هذه اللقاءات. ولكن يجب أن نقدم تنصلا مهما هنا: فباستثناء ما يمكن التوصل إليه من خلال دراسة تاريخية تفصيلية جدا، بما في ذلك تحليل الأوراق الخاصة، والمقابلات الخاصة مع المسئولين الرسميين بقدر الإمكان، يمكن أن يكون من الصعب معرفة كل الأسباب التي أثرت على قرار اتباع مسار دبلوماسي معين دون آخر. إذ إن الأسباب "الحقيقية" لاختيار موقع قد لا تكون الأسباب المعلنة صراحة، أو حتى الأسباب المقبولة بصفة عامة كأسباب حاكمة. ويتمثل جزء من مزايا اتباع اتجاه المجال الجغرافي للمشكلة في أنه ينقل نوعا ما عبء التفسير من التفكير الذاتي لمتخذي القرار إلى الحقائق الموضوعية المادية والسياسية للموقف الذي يتخذون فيه القرار. وتأكيدا لذلك، فإن بعض الاجتماعات الدولية تكتسب عبر الزمن تفسيرا تاريخيا "معياريا" يشمل تفسيرات لأسباب انعقادها في مثل هذا المكان. وبالرغم من خضوع هذه

التفسيرات للمراجعة دائما، فإنها تكتسب حقيقة لذاتها ويمكن إدماجها في تحليلات مثل التحليل المعروض هنا.

"مكانك"

تتطلب الدبلوماسية التي تحدث عبر مسافات طويلة القيام بالسفر، وتفرض عبور الحدود والأقاليم عادة. ففي العلاقات الثنائية، التي تتميز عن الدبلوماسية متعددة الأطراف التي يمكن أن تتم في موقع آخر، فإن "مكانك" يعتبر من وجهة نظر طرف أو آخر من الطرفين بمثابة المكان الذي يجب أن تنعقد فيه الاجتماعات المهمة. وبهذا المعنى فإن مكان "الآخر" يعتبر المكان الحتمي والأساسي للدبلوماسية. وكما ذكرنا، فإن البعثات يجب أن تتخطى الحدود عادة. وبغض النظر عن القلق والتكاليف المرتبطة بمثل هذا الانتقال من مكان أو عاصمة أحد الطرفين إلى الآخر، يمكن أن تكون هناك قضايا رمزية ضمنية. وكحد أدنى، يتضح قدر معين من الاحترام للجانب الآخر من عملية قطع كل الطريق إليه. إذ إن الرحلة يمكن أن تشير إلى قبول التفاوت أو الدونية من حيث المكانة أو السلطة، أو حتى المستوى المعنوي. حيث إن السفر في اتجاه واحد يتضمن التوسل. وفي نفس الوقت، فإن الذهاب إلى مكان الطرف الآخر في احترام ظاهر يمكن أن يخفي أغراضا استراتيجية ويمكن أن يؤدي إلى نتائج. ومع ذلك، لا بد أن يكون هناك قلق دائما، حتى إذا لم تكن العلاقة بين الطرفين صراعية علنا.

ويظهر المثال الأسطوري على قطع مسافة طويلة للقاء الطرف الآخر في رحلة الإمبراطور هنري الخامس (زعيم الإمبراطورية الرومانية

المقدسة) في ١٠٧٧ إلى كانوسا Canossa، وهي قلعة جنوب غرب رجيو نيل إيمليا Reggio nell'Emilia في إيطاليا، حيث كان يقيم البابا جريجوري السابع. إذ كان يرجو من ذلك تجنب تجريده من اللقب الإمبراطوري المقدس. فقد اقترب من القلعة كرجل تائب بسيط، وبعد الانتظار لثلاثة أيام، حصل على الغفران. ولم يكن هذا يعني انتصارا دائما للباباوية، ومع ذلك أصبح اسم "كانوسا" مرتبطا بخضوع السلطة العلمانية للكنيسة، بل وبالمخاطرة بمكانة المرء بالذهاب بعيدا جدا إلى سلطة منافسة بصفة عامة. وقد تذكر بسمارك هذا خلال صراع بروسيا الثقافي ضد تأثير الكاثوليكية الرومانية في ألمانيا عندما قال: "لن نذهب إلى كانوسا".

وفي حالة الصين (شونجهاو Zhonghau، أو المملكة الوسطى) كانت إقامة علاقة سياسية تستلزم دفع الجزية وتقديمها في البلاط الإمبراطورى الصيني ذاته. وكان يجب القيام بعمل طقوس الانحناء الشديد المتكرر هناك، الكوتو kowtow. فلم تكن هناك دبلوماسية بمعنى العلاقات بين دول متكافئة ذات سيادة. ومن المؤكد أن شيئا ما من موقف الصين التاريخي من الزوار الأجانب كان باقيا عندما أوضح رئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون سرا للقيادة الصينية أنه مهتم بزيارة الصين. وكان مبعوثه إلى بكين ــ هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي ــ يدرك تماما الجدل الذي يمكن أن يثور حول هذه الرحلة الرئاسية غير المسبوقة إلى جمهورية الصين الشعبية ــ والتي تبدو كنوع من الاحترام، فضلا عن معناها الأيديولوجي والسياسي. ولذلك طلب كيسنجر من مضيفيه الصينيين ألا تصبح مهمته التحضيرية علنية. حيث صدر من واشنطن الإعلان عن أن الرئيس نيكسون بنفسه سيزور الصين.

وعندما تمت رحلة نيكسون في فبراير ١٩٧٢، كانت كما لو كان الزعيم الأمريكي قد هبط على القمر، حيث كانت الصين بعيدة جدا ومجهولة لدى معظم الأمريكيين في ذلك الوقت. إذ إن الخيال الكامن في رحلة عبور المحيط الهادى تغلب كثيرا على قضية عدم المواجهة. حيث ظهرت جوانب جغرافية متعددة لرحلة الرئيس حتى في بيان شنغهاي الرسمي الذي ذكر أن: "الرئيس نيكسون وفريقه زاروا بكين وشاهدوا مواقع ثقافية وصناعية وزراعية، وتجولوا أيضا في هانجشو وشنغهاي حيث شاهدوا أماكن مهمة مماثلة أثناء مواصلة المناقشات مع القادة الصينيين". وعلى المستوى الميتاجغرافي والسياسي، "اعترفت" الولايات المتحدة في بيان شنغهاي الرسمي بأن "كل الصينيين على جانبي مضيق تايوان يؤكدون أنه لا يوجد سوى صين واحدة، وأن تايوان جزء من الصين".(٤) وبالرغم من أن هذه كانت صياغة حذرة جدا لم تكن تمثل تنازلا في حد ذاتها، فإنها ساعدت على إقرار فكرة "الصين الواحدة" دوليا، وجعلت الاعتراف الرسمي الفعلي من جانب الحكومة الأمريكية بجمهورية الصين الشعبية أمرا حتميا، بالرغم من أن ذلك لم يتحقق حتى رئاسة جيمي كارتر في بداية ١٩٧٩. وهكذا فإن حقيقة أن الرئيس نيكسون تخطي الحدود الجغرافية والسياسية وذهب إلى "الصين القارية" جعلت "الصين الجزرية" (تايوان) تبدو تابعة تقريبا، بالرغم من أنها كانت لا تزال مقر الحكومة الوطنية لجمهورية الصين.

وتتمثل معادلة المعنى السلبي الذي يمكن أن يرتبط بلقاء دبلوماسي بسبب الذهاب إلى مكان "الآخر" في الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه مثل هذه العملية، خاصة إذا تمت من موقع القوة والانفتاح، ونتيجة الإحساس

بالتبادل وحتى الالتزام في بعض الحالات. فعندما طار الرئيس فرانكلين روزفلت على مراحل كل هذه المسافة إلى القرم لمقابلة الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، فقد فعل هذا - بالرغم من الصعوبة البدنية بسبب حالة شبه الشلل والضعف - من أجل التعبير عن اعترافه بأهمية التعاون السوفيتي الأمريكي مستقبلا، والتخطيط للمراحل النهائية من الحرب ضد ألمانيا واليابان أيضا. ولكي يحظى بموافقة السوفيت على بعض النقاط، قدم تنازلات في نقاط أخرى، خاصة بالنسبة إلى بولندا والصين.[٥] وبالرغم من أن تفاهمات يالطا كانت واقعية ومتوازنة بصورة معقولة بصفة عامة، لكن بعض النقاد المحافظين كانوا يصفون سفر روزفلت إلى يالطا لاحقا بأنه "ميونخ أخرى".[٦] وكان ذلك بمثابة مقارنة مع تسليم رئيس الوزراء البريطاني نيفي تشمبرلين لمصالح تشيكوسوفاكيا، عندما عبر لثلاث مرات متوالية القنال في سبتمبر ١٩٣٨ لمقابلة الزعيم النازي أدولف هتلر في أماكن مختلفة، منها ميونخ، التي كانت أكثر ملاءمة للنازي من أجل تحقيق "السلام لعصرنا".[٧]

وهناك مسافة أقصر، ولكنها ربما كانت أكثر بطولة سياسيا (بسبب اغتياله لاحقا) وهي الرحلة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات في نوفمبر ١٩٧٧ إلى القدس. حيث قدم هناك أمام الكنيست الإسرائيلي مشروعا للسلام بين بلده وإسرائيل. وأصبحت هذه أول اتفاقية سلام بين أية دولة عربية والدولة اليهودية. وقد منح الرئيس السادات، مع رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجن، جائزة نوبل للسلام في ١٩٧٨ بجدارة. ولو لم يقم القائد المصري بهذه الخطوة الأولى بعبور قناة السويس وقطع كل هذه المسافة إلى

المركز السياسي والديني لإسرائيل، لما كانت هذه النتيجة ممكنة. ومع ذلك، فقد تركته هذه الحركة الدبلوماسية التي قام بها مكشوفا.

"مكاني"

كما ذكرنا سلفا، هناك تباينات بين إجراء اللقاء في مكانك واللقاء في الخارج. إذ إن مكانك ومكان الآخر ليسا متكافئين تماما. فربما تتمثل أعظم ميزة يمكن تحقيقها من الالتقاء في الداخل، خاصة في العاصمة الوطنية أو مقر الحكومة، في القدرة على السيطرة على ظروف اللقاء، بما في ذلك الترتيبات التنظيمية الأساسية التي يجب أن تتم عادة. فعلى المستوى النفسي والتنظيمي أيضا، يوجد عامل "السيادة الإقليمية".[٨] وهناك عامل "جذب" واضح جدا في العلاقات الثنائية، إذا استطاع أحد الطرفين أن يجعل معظم المناقشات بينهما تتم في مركزه. وقد يقل احتمال ظهور التوترات في الدبلوماسية متعددة الأطراف، حيث يوجد العديد من وجهات النظر وليس مجرد جانبين متعارضين. وبالتالي تكون القضايا المتعلقة بالمجال مختلفة نوعا ما.

لقد مكنت استضافة وتنظيم التجمع الكبير من الملوك والأمراء ورجال الدولة في مؤتمر فيينا (سبتمبر ١٨١٤-يونيو ١٨١٥) وزير خارجية النمسا الأمير كليمنس فون مترنيخ من ممارسة دور "التوافق" وصنع السلام. إذ حقق هذا اللقاء - الذي كان يهدف إلى استعادة الوئام لأوروبا بعد الصراع الدولي ضد نابليون - مزايا عديدة، بالإضافة إلى إلقاء مسئوليات جسيمة على الدبلوماسية النمساوية. حيث استغل مترنيخ المدينة ذاتها كحليف. حيث

حافظ على انشغال الملوك الذين كانوا موجودين بالاحتفالات، بينما كان هو يتمتع بالحياة الاجتماعية ومراقبة الدسائس الدبلوماسية أيضا، ويركز مع رجال الدولة الذين يمثلون القوى العظمى الأخرى على القضايا الإقليمية والعملية الأخرى التي يجب تسويتها.[٩] ولم تكن النتيجة مجرد تحقيق السلام بين فرنسا والدول المتحالفة ضدها، ولكنها تمثلت فيما أصبح بعد ذلك خلال نصف القرن التالي تقريبا بمثابة "تناغم أوروبا" الذي يحقق الاستقرار. وحتى خلال مؤتمر سلام باريس الذي أعقب الحرب العالمية الأولى بعد ذلك بقرن على الأقل، كان مؤتمر فيينا يحمي صنع السلام بعد الحرب وإعادة التنظيم الدولي، وإن كان ذلك من النوع الذي تسيطر عليه قوة عظمى بشدة، وكانت عاصمة الهابسبورج تعتبر على نطاق واسع بمثابة "موطن" الدبلوماسية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك تحول في سلطة اتخاذ القرار الدولي من العالم القديم إلى العالم الجديد – من وجهة نظر قيادة الولايات المتحدة – إلى "جانبها" من المحيط الأطلنطي، والذي وصل حتى إلى المحيط الهادى. إذ إن الحرب الثانية في أوروبا نزعت مصداقية الدبلوماسية الأوروبية، وحتى المدن الأوروبية، بما فيها فيينا، التي وقعت فيها أحداث دبلوماسية تاريخية. وكان يجب عبور حدود المحيط. وكان هذا التحول للدبلوماسية يرتبط بتحول كبير للقوة بعيدا عن أوروبا إلى الولايات المتحدة. وحتى قبل نهاية الحرب، عقد "مؤتمر الأمم المتحدة عن التنظيم الدولي" في سان فرانسيسكو من أبريل إلى يونيو ١٩٤٥. وبعد ذلك، كان هناك شعور قوي داخل الولايات المتحدة ضد المشاعر الأوروبية التي تفضل موقعا أوروبيا أو آخر، لإقامة المنظمة الدولية الجديدة ذاتها على الأراضي

الأمريكية. وقد أقر الكونجرس الأمريكي بمجلسي الشيوخ والنواب بالإجماع رسميا "أن الأمم المتحدة مدعوة لتحديد موقع منظمة الأمم المتحدة داخل الولايات المتحدة"(١٠) ـــ أي "في مكاني" باختصار.

وكذلك فإن التخطيط لما أصبح في النهاية "منظمة حلف شمال الأطلنطي" كان إشارة على انتقال القوة والنفوذ السياسي أيضا. فبالرغم من أن قصة الناتو بدأت في أعقاب اجتماع لندن لمجلس وزراء الخارجية في ديسمبر ١٩٤٧، فإنها استمرت في واشنطن، حيث تقدمت المناقشات السرية في وزارة الدفاع المبنية حديثا حتى تم توقيع معاهدة شمال الأطلنطي ومعاهدة واشنطن في ٤ أبريل ١٩٤٩،(١١) وذلك بعد انضمام دول أخرى لاحقا إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا أيضا. وتعتبر حقيقة أن الناتو يعتمد على معاهدة واشنطن حقيقة مهمة. إذ إن الوجود في واشنطن سهل على وزارة الخارجية ووزارة الدفاع المفاوضات والالتزام غير المسبوق بالدفاع المشترك مع دول في أوروبا والذي أقر به القادة الجمهوريون والديمقراطيون في مجلس الشيوخ الأمريكي، فبدون موافقة ثلثي أعضائه لما كان هناك حلف الأطلنطي.(١٢)

وفي ذلك الوقت، أصبحت مدينة واشنطن العاصمة الصغيرة نسبيا تقوم بدور "الملتقى"، خاصة في مجال الدفاع الدولي. إذ كان يقال عادة "كل الطرق تؤدي إلى روما". ومع ذلك، استمر التوتر عبر الأطلنطي بين "مكاني" أو "مكانك" حتى في مجال الدفاع. إذ إن بعض الدول الأوروبية - بالرغم من أنها أعضاء في الناتو- ترغب اليوم في تأسيس مقرات عسكرية أوروبية منفصلة عن هيكل الناتو، لكي تعطي مصداقية عملية أكبر للهدف الأوروبي

المعلن "لكيان الدفاع والأمن الأوروبي" (ESDI). حيث تتبنى بلجيكا وفرنسا وألمانيا بصفة خاصة هذا الموقف. إذ إن المعاهدة التي أبرمت في واشنطن يكون من السهل على القادة الأوروبيين أن يتباعدوا سياسيا عنها، باعتبارها كيانا "أمريكيا"، مقارنة بالمعاهدة التي يمكن صياغتها معا في إحدى بلدانهم. إذ يعتمد اعتبار معاهدة أو منظمة "لي" أو "لك" جزئيا على مكان نشأتها دبلوماسيا وجغرافيا أيضا.

"أماكننا"

تتمثل الأماكن المعتادة لممارسة الدبلوماسية على أساس يومي، وخاصة الدبلوماسية الثنائية، في السفارات وفي وزارات خارجية الدول المعتمد فيها السفراء الذين يرأسون هذه السفارات. فهذه "أماكننا" في العالم الدبلوماسي، خاصة "الهيئات الدبلوماسية" التي تعيش في العواصم الوطنية حول العالم اليوم. حيث يمثل وجودها إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة بين "مكانك"/"مكاني"، التي يتمثل جوهرها في التبادل. وهكذا أصبح تبادل السفراء والدبلوماسيين الآخرين بين الحكومات الوطنية منظما جدا، لدرجة أن قضايا "المواجهة" التي يمكن أن نكون قد كسبناها أو خسرناها في مناقشة موضوع ما في عاصمة أو أخرى، أصبحت نادرة الظهور بعد الآن.

لقد أصبح هذا النظام عالميا الآن، وهو ما اتفق عليه في معاهدة فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، والتي تبناها مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التبادل والحصانات الدبلوماسية، الذي عقد في فيينا في ١٩٦١. وتشمل خصائص هذا النظام، خاصة الخصائص المهمة من المنظور الجغرافي، ما يتضمن

التعاملات الخارجية ـ أي الحصانة القانونية والأمان المادي للسفارات وامتيازات وحصانات الدبلوماسيين وأسرهم الذين يرتبطون بصورة شبه جغرافية بهذا الوضع المحمي. حيث تعتبر السفارة "إقليما أجنبيا"، لدرجة أن المتحاربين المحليين لا يستطيعون دخولها بدون موافقة الحكومة الأجنبية. وكذلك، كما تقرر المادة ٢٢، الفقرة ٢، من معاهدة فيينا، "تقع الدولة المضيفة تحت التزام خاص باتخاذ كل الخطوات المناسبة لحماية منشآت البعثة ضد أي اعتداء أو تدمير ومنع أي إخلال بسلامة البعثة أو المساس بكرامتها". ويعتبر "إقليم" الدولة داخل دولة أخرى متحركا نوعا ما أيضا. إذ إن المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا تلزم الدولة المضيفة، مع مراعاة قوانينها وتنظيماتها الخاصة المتعلقة "بمناطق" الأمن القومي، "بأن تضمن لكل أعضاء البعثة حرية الحركة والسفر في أراضيها". وتنص الاتفاقية أيضا على أن الأمتعة الشخصية والممتلكات الأسرية للدبلوماسيين وأسرهم لا يمكن فحصها عادة عند دخول أو مغادرة البلاد من جانب الدولة المضيفة أو دولة أخرى يعبرونها بصورة انتقالية. وكذلك فإن الحاويات والمغلفات الدبلوماسية، التي تكون ما يسمى الحقيبة الدبلوماسية، لا يمكن انتهاكها في ظل المعاهدة. وهكذا فإن "أماكننا" المتعلقة بالدبلوماسية لا تقتصر على مجموع المحطات الدبلوماسية في الخارج، ولكنها تشمل أيضا شبكة الاتصال التي تربط بينها.

وبالرغم من أن نظام إقامة سفارات وطنية على أراض أجنبية تبنته معاهدة دولية عامة تقريبا، فإنه ليس خاليا من المشاكل. فخلال الثورة الإيرانية في ١٩٧٩ مثلا، حوصرت سفارة الولايات المتحدة في طهران، وأخذ أعضاؤها رهائن لدى مجموعة من الطلاب الإيرانيين الذين طالبوا

بتسليم الشاه الذي هرب إلى الولايات المتحدة طالبا السلامة الشخصية والعلاج الطبي. وكان هذا انتهاكا صارخا لاتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، حيث بدا حصار السفارة الأمريكية كهجوم على النظام الدبلوماسي ذاته. إذ إن حقيقة أن فعل الطلاب هذا بدا مقبولا لدى النظام الثوري لآية الله الخميني زاد الإحساس بالتحدي للنظام الدبلوماسي المستقر منذ زمن طويل. ولكن اكتشاف الطلاب داخل السفارة لملفات سرية للمخابرات المركزية الأمريكية قدم للطلاب دعما أخلاقيا دوليا، وإن لم يكن قانونيا، لما فعلوه. إذ إن المادة ٤١، الفقرة ٣، من اتفاقية فيينا تقرر أن مقار البعثة الدبلوماسية "يجب ألا تستخدم في أي شيء لا يتوافق مع وظائف البعثة". ومن بين هذه الوظائف "التأكد من الأوضاع والتطورات بكل الوسائل القانونية" في الدول المضيفة، و"الإبلاغ عنها" أيضا (المادة ٣، الفقرة ١، [د]). وهكذا كان بعض جمع المعلومات مشروعا. ومع ذلك، كانت السفارة الأمريكية، وعملاء الاستخبارات المركزية الأمريكية فيها، بالنسبة للطلاب والثوريين الإيرانيين الآخرين، بمثابة وكر حقيقي للجواسيس الذين كانوا متورطين صراحة في انتهاكات "التدخل في الشئون الداخلية" في الدولة المضيفة (المادة ٤١، الفقرة ١، من اتفاقية فيينا).

وقد ساعد الاستيلاء على سفارة طهران في ١٩٧٩ ــ مثله مثل تمرد البوكسر Boxer rebellion الذي شهد حصار المفوضيات الأجنبية في بكين عام ١٩٠٠ ــ على إعلان أن الدول والحكومات ليست الأطراف الوحيدة على الساحة الدولية، وأن الحقوق السياسية الجغرافية للدبلوماسية الخارجية يمكن أن تثير احتجاجات قومية ودينية ضد ممارساتها. بل إن البعثات الدائمة

المستقرة في الخارج أصبحت مصدرا للصراع، بالرغم من النشاط التعاوني غالبا الذي يشارك فيه الدبلوماسيون الذين يخدمون فيها.

"الأماكن المحايدة"

تعتبر بعض أماكن اللقاءات الدبلوماسية جذابة بفضل حياد الدول التي تتم فيها هذه اللقاءات. ففي بعض الحالات مثل سويسرا، يكون الوضع الحيادي للدولة تاريخيا ومعترفا به دوليا، بالإضافة إلى الاختيار الذاتي والحفاظ على الذات بعناية. حيث يكون هناك التزام بحياد "الهوية"، كما يسمى، في وقت السلم كما في وقت الحرب. وفي أمثلة أخرى، قد ينبع حياد المكان أساسا من الموقع الطبيعي للدولة، أو من علاقتها بصراع دولي معين ليست طرفا فيه. ويمكن أن يسمى هذا حياد "الموقع". ومن الضروري لفكرة الموقع المحايد من أي نوع أنه كان هناك، أو أنه هناك الآن، أو أنه سيكون هناك صراع قريب - يمكن تجنبه أو حله.

وبالنسبة لاختيار الموقع المحايد، كما ذكر سالاكوس وروبن، فإن المعيار الحاسم يجب أن يتمثل في أن "كل طرف لا يحقق ميزة خاصة ولا يعاني ضررا خاصا بسبب الموقع".[١٣] ويتمثل المثال الذي يقدمانه في لقاء ديسمبر ١٩٨٩ بين الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف على ساحل مالطا، وهي الدولة التي كانت تتبع سياسة عدم الانحياز في ظل قيادتها الاشتراكية السابقة، بالرغم من أنها كانت تحت حكومة محافظة في ذلك الوقت.

ويمكن أن نلاحظ أن معظم الدول المحايدة عبارة عن دول صغيرة من حيث الحجم، بحيث إنها لا تسعى إلى أن تكون "قوى" أو أقطاب ذات نفوذ دولي، أو حتى لها مصالح دولية كبرى. حيث تحدد جغرافيتها سياساتها في بعض الأحيان. فبالرغم من أن سويسرا تقع في وسط أوروبا، لكنها معزولة بسلاسل جبلية، وهكذا يمكن تصور بقائها فعليا بعيدا عن الصراعات التي يمكن أن تدور حولها. ومع ذلك، فإنها تعتبر ملتقى طرق. إذ إن سيطرتها الطبيعية على الأنفاق التي شقت عبر الجبال تمثل عاملا يساند حيادها. فمن خلال إغلاق هذه الطرق، يمكنها إيقاف معظم حركة السكك الحديدية والطرق السريعة في أوروبا، مما يعطيها قوة سياسية عند الحاجة. وتعتبر مالطا التي تقع جيواستراتيجيا في وسط البحر المتوسط صغيرة ومكشوفة. ونظرا لأنها مكشوفة بصورة استثنائية، خاصة منذ أن فقدت الحماية البريطانية مع استقلالها في ١٩٦٤، والإغلاق التام للقاعدة البحرية البريطانية هناك في ١٩٧٩، فمن الطبيعي أن تبحث عن التعامل التجاري وعدم المواجهة مع الجميع. حيث تتمثل أصولها المتراكمة الأساسية في حوض بناء السفن، الذي يمثل أيضا عاملا مشجعا على الحياد، لأنه يجب أن يكون مفتوحا للعمل للعالم كله بدون تحيز، باعتباره ملتقى طرق بحرية أو مركزا تجاريا.

وكان يسيطر على دبلوماسية سويسرا مفهوم الحياد، وعلاقة الدولة الوسيطة بصراعات أوروبا منذ أن تأكد حيادها خلال مؤتمر فيينا. ويتضح دورها الدولي من خلال "روح جنيف" التي نتجت عن اجتماع القوى الرباعية – فرنسا، بريطانيا العظمى، الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة – في يوليو ١٩٥٥. إذ إن مكان هذا الاجتماع، موطن جون كالفن، ومقر الصليب

الأحمر، ومقر عصبة الأمم السابقة، كان مثاليا حسب التقاليد، حيث سمي "روما البروتستانتية". وكان صفاء جوها المميز مشجعا على تخفيف التوتر السياسي بين الكتلتين - الشرقية الشيوعية والغربية الرأسمالية - حيث كبحت الحرب الباردة من المواجهة المسلحة بينهما على طول الستار الحديدي. فللمرة الأولى منذ اجتماع بمالطا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وافق على اللقاء قادة القوى الأربع - رئيس وزراء فرنسا إدجار فور، ورئيس وزراء بريطانيا العظمي أنتوني إيدن، والزعيمان السوفيتيان نيكولاي بولجانين ونيكيتا خروتشوف، والرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور - بناء على دعوة الحكومة السويسرية وتحت رعاية الأمم المتحدة. وبالرغم من بساطة التقدم الحقيقي نحو نزع السلاح بين الشرق والغرب، باستثناء طرح الرئيس أيزنهاور لمشروع تفتيش "السماوات المفتوحة" المبتكر، فإن المؤتمر أدى إلى انفراجة واضحة، ولفترة تالية من الزمن. فكما أعلن رئيس الوزراء الفرنسي آنئذ، "إن الروح التي ترفرف على جنيف وتحوم فوق الأراضي السويسرية تنم عن السلام بالمعنى الدقيق للكلمة".(٤٠)

وكانت مالطا اختيارا أقل وضوحا كموقع لقاء قمة بين الشرق والغرب. ففي ١٩٨٩، كتب الرئيس بوش الذي كان يرغب في اختبار الأجواء مع نظيره السوفيتي خطابا إلى الرئيس جورباتشوف اقترح فيه اجتماعا صغيرا "بلا جدول أعمال" - وكان ترتيب مثل هذا النوع من اللقاءات في إحدى العواصم الكبيرة يمكن أن يكون أكثر صعوبة، حيث تكون المشاركة البيروقراطية أكبر. وبعد تردد بشأن المكان الذي يمكن أن ينعقد فيه مثل هذا الاجتماع، ذكر بوش لاحقا "قدمت عدة مقترحات لا يمكن قبولها

من وجهة نظر جدول مواعيد جورباتشوف، وأخيرا تم الاستقرار على مالطا، لأنها كانت ميناء هادئا لطيفا، وهي مكان لم يحدث به طقس سيئ من قبل، ولن يصاب فيه أحد بدوار البحر".[١٥] ومع تغير الظروف، هبت عاصفة شتوية كبيرة خلال اجتماعهما، حتى إن الرئيس جورباتشوف "لم يستطع الخروج من زورقه سلافا Slava".[١٦] وهكذا فقد تم الاجتماع على سطح سفينة طراد سوفيتية كبيرة، ماكسيم جوركي Maxim Gorky، التي كانت راسية في الميناء الرئيسي للجزيرة "فاليتا Valletta". ولم يحقق اجتماع القمة الثنائي الأول هذا بين القائدين الأمريكي والروسي – والذي بلغ "ذروة دوار البحر" لسوء حظ القائد السوفيتي – أي مكسب كبير لأي من الطرفين في حد ذاته، ولكنه مكن الرئيسين الأمريكي والسوفيتي من اللقاء المباشر، وذلك في الوقت الذي كان فيه هناك انتقاد عالمي واسع الانتشار لتأخر قيامهما بذلك حتى ذلك الحين. حيث ساعد هذا الاجتماع على تطوير العلاقات الثنائية التي ساعدت خلال عدة سنوات على التغلب على تقسيم أوروبا ونهاية الحرب الباردة. وبالنسبة للمضيفين المحليين، كان اجتماع بوش وجورباتشوف "فرصة عمر مالطا"، كما قال أحد المسئولين المالطيين. إذ غير "صورة" مالطا. فلم تعد مجرد "قطعة على رقعة الشطرنج العالمية"، حيث أصبحت مكانا "يمكن الاستثمار فيه بأمان، والتقاعد بسلام، والتمتع بإجازة مخططة جيدا بدون القلق من العالم".[١٧] أي أن الدبلوماسية تستطيع التأثير على الصورة الجغرافية، كما أنها تتأثر بها أيضا.

الأماكن المتوسطة

يقع المكان "الوسط" الأكثر وضوحا للاجتماع من المنظور الجغرافي السياسي على، أو قريبا من، حد مشترك بين دولتين، وعلى نقطة تقع على خط مستقيم بصورة أو بأخرى بين عاصمتي الدولتين. ولا يجب أن تكون نقطة الالتقاء هذه - بالمعنى الدقيق للكلمة - على مسافة متساوية بين مدينتي عاصمتي الدولتين. ومع ذلك، ومن الناحية الرمزية، يعتبر الموقع الحدودي "وسطا" بين الدول. وتتمثل ميزة الاجتماع في مثل هذا المكان، خاصة عندما تكون العلاقة الثنائية صراعية (كما هي العلاقات بين الدول المتجاورة مباشرة غالبا)، في أن أحد الطرفين لا يخاطر بفقدان "مكانته". إذ يجب على قائدي الجانبين التحرك حتى يصبح الاجتماع ممكنا.

وهناك مثال حديث مهم سياسيا على اللقاءات الحدودية بين الخصوم، حدث في ٢٠ فبراير ١٩٩٩، وهو الاجتماع بين رئيس وزراء الهند، أتال بيهاري فاجبابيه، ورئيس وزراء باكستان آنذاك، نواز شريف، على "الخط الفاصل" عند واجاه Wagah على حدود البنجاب بين دولتيهما، والذي تبعته مناقشات في مدينة لاهور القريبة في باكستان.(١٨) حيث أدى هذا اللقاء غير المسبوق إلى بداية "عملية" حوار لاهور الواعدة، بالرغم من أنها كانت قصيرة الأجل للأسف. حيث سافر رئيس الوزراء فاجبابيه في إشارة تواضع غير مهددة إلى الاجتماع مستقلا حافلة، وذلك لتدشين خدمة حافلات مخططة بين نيودلهي ولاهور عبر الحدود الهندية الباكستانية التي كانت مغلقة سابقا. وقد أوضحت تجربته في "دبلوماسية الحافلة" الحاجة إلى مزيد من الصلات العملية بين البلدين، واللذين كانا منفصلين بصورة مصطنعة نوعا ما بسبب

تقسيم ١٩٤٧. وفي حالة أحدث من هذا، في أبريل ٢٠٠٣، مد رئيس الوزراء فاجبايبه أيضا "يد الصداقة"، وإن كان بصورة أكثر حذرا، خلال زيارة إلى سرنجار العاصمة الصيفية لولاية جامو وكشمير الهندية وغير البعيدة عن عاصمة باكستان إسلام أباد.(١٩) وتزامنا مع هذه الجهود، عبر عدد من أعضاء البرلمان الباكستاني الحدود عند واجاه تعبيرا عن حسن النيات، حيث استقبلوا بالزهور، وهو ما فعله أعضاء البرلمان الهندي لاحقا ردا على هذه الإشارة.

ولا يقتصر دور اللقاء في مواقع حدودية مختلفة "متوسطة" على إمكانية بداية حوارات غير موجودة، ولكنه يمكن أن يحافظ على العلاقات التي كانت عدائية سابقا ثم تحولت إلى ودية. وتعتبر العلاقة بين الولايات المتحدة والمكسيك حالة واضحة في هذا المجال. إذ إن معاهدة جوادالوب هيدالجو Guadalupe Hidalgo في ١٨٤٨، والتي لا يمكن أن ينساها الأمريكيون أو المكسيكيون، تنازلت للولايات المتحدة عن أراض متنازع عليها بين الطرفين صارت تشكل اليوم معظم الجنوب الغربي للولايات المتحدة وكاليفورنيا أيضا. ففي ظل مثل هذه السياقات التاريخية والجغرافية، يصعب على لقاءات الحدود أن تكون أكثر من مجرد "إصلاح السياج". وبالرغم من أن الدولتين المتجاورتين يمكن أن تكونا غير متساويتين في الحجم أو الثروة، فإن قائديهما اللذين يلتقيان على الحدود يمكن أن يكونا متساويين في الكرامة. وعادة ما يذهب الرئيس الأمريكي الجديد إلى لقاء نظيره المكسيكي في موقع على الحدود الأمريكية المكسيكية أو قريبا منها مع بداية إدارته – ومثال ذلك اللقاء بين الرئيس المنتخب رونالد ريجان ورئيس

المكسيك آنئذ جوسيه لوبيز بورتيلو، في سيوداد جواريز Ciudad Juarez في أوائل يناير ١٩٨١. وذهب الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش - الذي كان حاكم ولاية تكساس سابقا - لأبعد من هذا في الداخل على الجانب الآخر من الحدود لمقابلة نظيره المكسيكي فايسانت فوكس في مزرعته في سان كريستوبال في ولاية جواناجواتو التي كان حاكما لها. إذ إن قضايا حساسة مثل الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة يمكن استكشافها بصورة أكثر سهولة غالبا في مثل هذه الظروف غير الرسمية بعيدا عن العواصم. وكذلك فإن بعض القضايا التي تتعلق بالحدود بصورة جغرافية خاصة - إدارة المياه، نقل الكهرباء، أو تهريب المخدرات - يمكن أن تلقى اهتماما أكثر مما يمكن أن يحدث لو نوقشت في العواصم. وهكذا فإن دبلوماسية الحدود - بالرغم من أنها يمكن أن تكون محملة بالتوتر - يمكن أن تحقق التوافق والاتحاد. فكما قال الرئيس بوش في لقائه مع الرئيس فوكس: "لقد جعلتنا الجغرافيا جيران، والتعاون والاحترام سيجعلاننا شركاء".(٢٠)

وعندما لا تكون الدول متجاورة، فإن مكان اللقاء "المتوسط" يجب أن يكون ناتجا عن عوامل أخرى بخلاف موقع خط أو منطقة الحدود السياسية القائمة، أو الجوار المشترك بصفة عامة. ففي المعركة، يلتقي القادة العسكريون والقادة السياسيون أحيانا في الميدان، والذي يمكن أن يكون بعيدا عن "وطن" أي من الطرفين. ومن المشهور أن نابليون إمبراطور فرنسا وألكسندر الأول قيصر روسيا التقيا في صيف ١٨٠٧ على عوامة في وسط نهر نيمن Niemen قرب بلدة تيلست Tilsit التي كانت في شمال بروسيا آنئذ. حيث أصبحا حليفين وقسما أوروبا بينهما هناك. لقد حدثت هذه المواجهة في

موقع "متوسط" – وليس في موقع رسمي – بينهما، ولكن على نقطة ما على ما يشبه خط "توازن" جيوبوليتيكي بين مركزي القوة الفرنسية والقوة الروسية، والذي ينطلق من باريس وموسكو البعيدتين.

وكان لقاء القمة الذي انعقد بالفعل في نقطة وسط تماما بين مركزين محددين – أحدهما عاصمة وطنية والآخر مقر رئيسي دولي – يتمثل في قمة جلاسبورو Glassboro في ١٩٦٧. إذ إن رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي أليكسي كوسيجين جاء إلى نيويورك لإلقاء كلمة في جلسة خاصة للأمم المتحدة. حيث إن اندلاع حرب الأيام الستة في الشرق الأوسط وتصاعد الصراع في فيتنام فاقما توترات الحرب الباردة. فظهرت فكرة لقاء كوسيجين أثناء وجوده في الولايات المتحدة مع الرئيس جونسون. ومع ذلك، لم يرغب رئيس الوزراء السوفيتي في الذهاب إلى واشنطن، ولم يكن من عادة رؤساء الولايات المتحدة استقبال الزوار الأجانب في نيويورك. ولذلك تم التوصل إلى حل وسط تفاوض عليه حاكم ولاية نيوجيرسي ريتشارد هيج، بحيث يلتقيان في منتصف الطريق في جلاسبورو. فقد كان هذا المجتمع الصناعي الجامعي الصغير الذي يقع في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية نيوجيرسي – الذي أصبح منذ ذلك الوقت قادرا على وصف نفسه "بمدينة القمة" – سهل الوصول إليه، إن لم يكن مناسبا تماما. وكان مكان اللقاء الدقيق في هوليبوش Hollybush، وهو منزل رئيس كلية ولاية جلاسبورو الذي تم إخلاؤه وإعداده على عجل (أصبح جامعة روان Rowan University الآن). وبالطبع لم تكن الأمور اللوجستية تمثل الاعتبارات الرئيسة. فمن الناحية المادية، كان الرئيسان يستطيعان اللقاء في أي مكان تقريبا. ومع ذلك، كانت الهندسة

السياسية للموقع المتوسط بين مدينة نيويورك وواشنطن لها منطقها الدبلوماسي الملزم ، بحيث كان المطلوب هو اختيار أي موقع بخلاف المقر الرئيس للأمم المتحدة أو البيت الأبيض.

الأماكن المتروبوليتانية

تتمتع "المدن العالمية" مثل نيويورك بقوة جاذبية لا تملكها حتى العواصم الوطنية القوية التي تعتبر صغيرة بالمعايير الحضرية، مثل واشنطن.[٢١] ومن ثم فإن الدبلوماسية، مثل النشاطات الإنسانية الأخرى التي تعتبر تبادلية وتعتمد على المعرفة، تنجذب بصورة تلقائية إلى الأماكن التي يمكن فيها تعظيم الاتصال مع الأشخاص الأثرياء والمثقفين والمتنوعين ثقافيا، والذين يعتبرون مهمين عادة وأقوياء ببساطة. وبالطبع فإن هذه المراكز تقدم أيضا مجموعة من التسهيلات - للإقامة، التسلية، البحوث المتخصصة، صفقات الأعمال، والنقل والمواصلات - التي لا تقدمها المدن الأصغر، بما في ذلك العواصم الوطنية الصغيرة حتى تلك الخاصة بدول كبيرة مثل الولايات المتحدة.

ومن الناحية التاريخية، فإن دبلوماسية المؤتمرات - التي تتضمن بعثات من دول عديدة وكذلك المنظمات غير الحكومية في عصرنا - كانت تتم غالبا في المدن الكبرى، خاصة في أوروبا. وتتمثل الأمثلة الشهيرة على دبلوماسية المراكز الكبرى في مؤتمر فيينا في ١٨١٥، ومؤتمر برلين في ١٨٨٤، ومؤتمر سلام باريس في ١٩١٩، والمؤتمر الاقتصادي في لندن في ١٩٣٣. ولذلك كان من المنطقي أن تعقد المؤتمرات الدائمة - أي المنظمات

الدولية – في المراكز الحضرية الكبرى أيضا. وعندما اتخذ قرار بعد الحرب العالمية الثانية بعدم إقامة منظمة الأمم المتحدة في أوروبا، وإقامتها في الولايات المتحدة، حيث تعتبر البداية التاريخية الجديدة ممكنة، فقد كان الاهتمام متجها حتما إلى مدينة نيويورك، فهي قلب ما أطلق عليه الجغرافي الفـــرنسي جـــان جوتمان Jean Gottmann اسم المـــدن العمـــلاقـــة أو الـــ "ميجالوبوليس".(٢٢)

وفي الحقيقة، كان هناك أيضا تفكير في أماكن أخرى عديدة محتملة في أمريكا الشمالية، منها سان فرانسيسكو، حيث عقد المؤتمر الذي أنتج ميثاق الأمم المتحدة، وفيلادلفيا، وبوسطن. ولكن في النهاية تم التوافق على فكرة وضع الهيئة الدولية الجديدة في محيط نيويورك. وبالرغم من أنه كان هناك تفكير لفترة في وضع منظمة الأمم المتحدة في مدينة "صغيرة" وليست "كبيرة"، خشية أن يؤدي القرب من مركز حضري قوي إلى منع المنظمة الدولية من تكوين شخصيتها المتميزة، فإن أعضاء اللجنة التحضيرية المسئولة عن اختيار موقع المقر الرئيس للمنظمة الدولية توصلوا إلى التفكير "في المدن الكبيرة"، وذلك بسبب "التسهيلات التعليمية والثقافية" التي تقدمها، بالإضافة إلى أسباب أخرى. وكان السبب القوي يتمثل في أن موقع المدينة الكبيرة سيسهل استخدام واستبقاء هيئة متميزة لسكرتارية المنظمة الجديدة. إذ إن المسئولين "قد يشعرون بالملل من الحياة الريفية". وكانت هناك نقطة أخرى كشفت عن الاهتمام في ذلك الوقت بأنه سيكون "أقل خطرا أن نضع المقر في مركز مدينة كبيرة، مقارنة بوضعه بعيدا عن الاتصال بالرأي العام".(٢٣) وكونت الحرب العالمية الثانية فرضية قوية لصالح الديمقراطية،

وهي حكمة ترك الناس يقولون رأيهم في شئون الحرب والسلام، وأن يكونوا قادرين على رؤية كيفية تمثيلهم دوليا. إذ إن المقر الرئيس للأمم المتحدة يجب أن يكون بمثابة "حوض سمك شفاف" يرى من بالخارج ما يدور بداخله".

وأدت صدمة ٢٠٠١/٩/١١، والتي أزالت برجي مركز التجارة العالمي من سماء نيويورك، وأودت بحياة الكثيرين من أهل نيويورك وغيرهم، إلى تركيز الانتباه على عالم المدينة وعلى الأمم المتحدة أيضا. فعقب هجمات القاعدة مباشرة، أدانت الأمم المتحدة بالإجماع الإرهاب وأفعاله في قرارات حاسمة وعملية جدا أيضا. فقد ذكر تقرير رابطة المحامين بمدينة نيويورك New York Bar Association "أن وجود الأمم المتحدة في نيويورك كون تضامنا كامنا مع سكان نيويورك في وقت التعرض لخطر الإرهاب". "وربما لم يكن رد الفعل في الجمعية العامة ومجلس الأمن ليكون بهذه القوة أو بهذه الاستمرارية لو كان عنف ٩/١١ قد حدث في مكان بعيد عن مقر الأمم المتحدة".[٢٤] بل إنه كان هناك اقتراح بأنه يجب على المنظمة نقل مقرها الرئيس إلى موقع مركز التجارة العالمي المدمر بعد تأهيله(*). وكان تفسير البعض لذلك "أن الأمم المتحدة مستأجر مثالي — إذ إن وجودها يمكن أن يمنح كل دولة صديقة أو عدوة دورا في الحفاظ على أمان نيويورك".[٢٥]

(*) كانت الفكرة التي روجتها بعض وسائل الإعلام الأمريكية آنذاك ترى أن نقل المقر الرئيس للأمم المتحدة إلى موقع برج التجارة العالمي بعد إعادة بنائه وبالتحديد في "جراوند زيرو" سيجعل دول العالم جميعها (أكثر من ١٩٠ دولة) ستلتقي كل صباح في هذا الموقع الرمزي في رسالة علنية للعالم بشجب الإرهاب والتضامن مع المدينة والولايات المتحدة. المترجم .

وهناك مدن كبرى أخرى استفادت أيضا بصورة ما من كونها المقر الرئيس للدبلوماسية الدولية. إذ إن جنيف "أصغر العواصم الكبيرة" كما تسمي نفسها كانت مقر عصبة الأمم، كما ذكرنا سلفا، وتواصل دورها الدولي النشط كمقر رئيس ثان للأمم المتحدة.[٢٦] وهناك حوالي ١٥٠ بعثة دبلوماسية معتمدة لدى الجهات العديدة التابعة للأمم المتحدة في جنيف، وذلك مثل منظمة العمل الدولية التي تعود نشأتها إلى ١٩١٩. ولا تزال جنيف لا تبارى "كمركز مؤتمرات". إذ إن فيها أكثر من ٢٠٠ قاعة اجتماعات، بعضها فخم جدا، وتستضيف مئات المؤتمرات والمعارض سنويا. وباعتبارها "مدينة السلام"، فإن جنيف تضم مقرات المراكز الرئيسة للعديد من المنظمات الإنسانية أيضا، منها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي نشأت هناك في ١٨٦٣.[٢٧] ومن الناحية الجغرافية، تعتبر المدينة نفسها ذات "موقع متميز على المحاور الرئيسة للغرب".[٢٨] ومن المؤكد أنها أكثر مواقع ملتقى الطرق أمنا.

وتعتبر فيينا مدينة كبرى أخرى أصبحت مركزا عالميا دائما. فقد كانت واحدة من أقدم العواصم الدبلوماسية – ففي وقت مؤتمر فيينا كانت رابع أكبر مدينة في العالم – وقد عادت للظهور الآن كمكان رئيس للاجتماعات الدولية. "فمع الحرب الباردة، أصبحت فيينا أبعد مكان شرقي بارد بالنسبة للعالم الغربي، أما بالنسبة للموجودين على الجانب الآخر، فقد كانت المنفذ الوحيد في الستار الحديدي"، وكما يقول سكان مدينة فيينا، فإن "الخبرة الدبلوماسية المكتسبة بصعوبة" والتي اكتسبها مؤسسو المدينة خلال تلك الحقبة الباردة، "جعلتهم في وضع مميز، والذي وصل لذروته في الخلاص من الحلفاء في ١٩٥٥". وبسبب الحياد الرسمي للنمسا بعد ذلك التاريخ، وخاصة القيادة الاشتراكية للمستشار برونو كرايسكي، أصبحت فيينا "قوة وساطة".[٢٩] "ومع

بيريسترويكا جورباتشوف ورفع الستار الحديدي، لم تعد فيينا خلفية العالم الغربي"، كما تشير المدينة رسميا. فقد "عادت إلى موقعها الجغرافي المميز كمحور للتقارب الأوروبي".(٣٠) وهي الآن موقع ملتقى طرق ذات توجه سلمي أيضا، مما يشجع على الدبلوماسية، خاصة على محاور ما كان يسمى رسميا "شرق" أوروبا.

أماكن الجميع

اعتبرت بعض مواقع الاجتماع - بحسب التقليد ونتيجة للتوافق الدولي السريع أيضا - ذات أهمية عامة باعتبارها مفتوحة ومهمة للجميع. وعادة ما ترتبط هذه المواقع بأنشطة وتطلعات مشتركة، ومن أهمها البحث عن السلام، والذي يتحقق من خلال المنافسة والتعاون في الواقع. ومن أمثلة هذه المواقع، مدينة أوليمبيا اليونانية، موطن الألعاب الأوليمبية القديمة، قرب الساحل الغربي لشبه جزيرة بلوبونيز(*) في جنوب اليونان. حيث يتمثل التقليد الذي

(*) شبه جزيرة تبلغ مساحتها ٢١,٤٣٩ كم٢، تكوّن الجزء الجنوبي من اليابس اليوناني الرئيسي. وهي أرض جبلية واسعة متوغلة جنوبًا في البحر المتوسط، وتتصل بباقي اليابس اليوناني الرئيسي من خلال برزخ كورنيث. ازدهرت بها الحضارة الميسينية في الألف الثاني قبل الميلاد في مدينتي مسيناي وبيلوس. ومن أشهر مدنها أثناء الفترة الكلاسيكية كل من كورنيث وإسبرطة. وفي ظل الحكم الروماني، كانت جزءًا من مقاطعة أخيا منذ ١٤٦ ق.م حتى القرن الرابع تقريبًا. وكانت جزءًا من الإمبراطورية البيزنطية حتى حكمها الفرنك بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر عندما كانت تعرف غالبًا باسم «موريا». وتشكل مدينة باتراس الحالية (١٦٣,٤٤٦ نسمة، ٢٠٠١) في الشمال المركز التجاري الرئيسي. تعرف في الثقافة العربية والإسلامية باسم شبه جزيرة "المورة". المترجم .

قدمه التاريخ في أنه خلال فترة الألعاب في أوليمبيا يجب أن تتوقف العداوات بين الأمم للسماح بالمرور الآمن للرياضيين ــ وكان هناك أمل في أن يدوم هذا التوقف عن العداوات.

وأصبحت أوليمبيا اليوم موقعا تراثيا عالميا تابعا لليونسكو، والمقر الرمزي لمركز الهدنة الأوليمبي العالمي. ويقع المقر الإداري الرئيس لهذا المركز في أثينا، مقر أول ألعاب أوليمبية حديثة في ١٨٩٦، ومقر أولمبياد صيف ٢٠٠٤ أيضا. وبناء على مبادرة الحكومة اليونانية واللجنة الأوليمبية الدولية أيضا، تم تدعيم فكرة "الهدنة الأوليمبية" من أجل دعم السلام بعد الألعاب ذاتها، خاصة في حالات الصراع المميت المستمر. وقد قرر كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة – الذي ساند فكرة مفهوم الهدنة الأوليمبية باعتبارها تتسق تماما مع مبادئ الأمم المتحدة – بصورة مساندة: "بينما تعتبر الهدنة الأوليمبية محدودة في مدتها ونطاقها، إلا أنها تستطيع تقديم نقطة اتفاق محايدة، وفرصة العمر لفتح الحوار، واستراحة لتقديم الإغاثة لشعب يعاني".[٣١]

وبالطبع، يتمثل "مكان الجميع" الأساس في الأمم المتحدة ذاتها. فبالرغم من أن الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة عبارة عن دول، تبدأ مقدمة الميثاق بما يلي: "نحن شعوب الأمم المتحدة". وقد أبرمت اتفاقية المقر الرئيس بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة في ٢٦ يونيو ١٩٤٧، بما يمكن الأمم المتحدة من العمل في "ضاحية المقر الرئيس" تحت سلطة وسيطرة الأمم المتحدة ذاتها، طبقا لبنود الاتفاقية. وقد منحت حقوق الانتقال من وإلى ضاحية المقر الرئيس للأشخاص المعتمدين. وفي نفس الوقت، قبلت الأمم المتحدة الالتزام "بمنع المقر الرئيس من أن يصبح ملجأ".[٣٢]

وقد فرضت قضية ما إذا كان يجب السماح "لكل فرد" له سلطة بالوصول إلى الأمم المتحدة للمشاركة في مناقشات الأمم المتحدة بقوة في ١٩٨٨، وذلك عندما رفض وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز منح تأشيرة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الذي كان مدعوا لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان المبرر - بالإضافة إلى الخوف الشديد من الإرهاب - يتمثل في أن قائد منظمة التحرير الفلسطينية لم يقبل بالكامل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢، الذي يعترف بحق "كل دولة" في الشرق الأوسط/ بما فيها دولة إسرائيل، "بالحياة في سلام".[٣٣] وردا على ذلك، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة غير مسبوقة بالتصويت على عقد جلسة استثنائية في ديسمبر ١٩٨٨ في جنيف، حتى يستطيع الرئيس عرفات التحدث أمامها، باعتبارها الجهة الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة. وبسبب هذا الضغط الدولي جزئيا، بالإضافة إلى التعديلات في الخط السياسي الخاص بالرئيس عرفات، أقامت حكومة الولايات المتحدة سريعا اتصالا رسميا مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وبالتالي تم "تصحيح" ما بدا للعديد من المراقبين على أنه "انتهاك" أمريكي لروح اتفاقية المقر الرئيس لسنة ١٩٤٧ على الأقل. وهكذا تمت استعادة انفتاح المقر الرئيس للأمم المتحدة في نيويورك كمكان للدبلوماسية "للجميع"، على ما يبدو.

الأماكن الخطرة

بالرغم من أن الممثل الدائم السابق للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، دانييل باتريك موينهان، وصف الأمم المتحدة بأنها "مكان خطر"،

فإن هذا المنبر لم يكن في الحقيقة مجالا خطرا للمحادثات الدبلوماسية مثل غيره من الأماكن الكثيرة. إذ إن معظم هذه الأماكن لم تكن أماكن اجتماعات منتظمة أبدا، ولكنها كانت بمثابة مواقع طارئة لمقابلات فريدة مثل المفاوضات السرية، لإنقاذ رهائن على سبيل المثال.(٣٤)

وهناك مكان "خطر" أكثر ثباتا للتفاوض على المستوى الحكومي يتمثل في بلدة بانمونجوم Panmunjom والتي تعرف باسم "قرية المعاهدة" وتقع على الحدود بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في المنطقة منزوعة السلاح التي تأسست نتيجة هدنة الحرب الكورية في ١٩٥٣. حيث كتب أحد السياح الزائرين "يجب أن نفكر فيها كأرض خطرة، فهي مكان غريب للموت الجماعي الكارثي".(٣٥) إذ إن المنطقة الأمنية المشتركة التي تبلغ مساحتها ١٢٥ فدانا كانت هي ذاتها مسرحا للعنف. حيث وقعت أكثر الحوادث فظاعة في ١٩٧٦، عندما قتل بعض الجنود الكوريين الشماليين الذين يسيطرون على المحاور جنديين أمريكيين، وجرحوا أعضاء آخرين من فريق عمل الأمم المتحدة. حيث كان العاملون منهمكين في قطع أغصان بعض أشجار الحور لتحسين الرؤية. واستجابة لذلك، وضعت قوات الولايات المتحدة في حالة الاستعداد للقتال. وتوصلت المفاوضات اللاحقة إلى الاتفاق على خط يقسم المنطقة الأمنية المشتركة، بل وإلى اعتذار مكتوب من زعيم جمهورية كوريا الشعبية، كيم إيل سونج.

وتعتبر هذه العلاقة "الحدودية" صراعية بطبيعتها. إذ إن الاتصال بين قوات الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة ونظام كوريا الشمالية على خط ٣٨ في بانمونجوم كان بمثابة علاقة عسكرية/ عسكرية، كما هو حال مثل

هذه الاتصالات في المناطق الحدودية. بل إن محادثات بانمونجوم كانت تتعثر كثيرا، وكانت تخضع لمحادثات دبلوماسية على مستوى أعلى في نيويورك وجنيف وبكين أيضا. ففي ضوء احتمال تطوير حكومة كوريا الشمالية لأسلحة نووية، تعقدت دبلوماسية المشكلة الكورية كثيرا وتصاعدت إلى المستوى الدولي، إن لم يكن إلى المستوى العالمي. ومع ذلك، استمر المجال "الخطر" في بانمونجوم مهما كقناة لتخفيف التوترات وتقليل الاحتكاكات المحلية بصفة خاصة. وقد أجرى ضابط أمريكي مسئول عن المحادثات العسكرية مع الكوريين الشماليين - والذي كان في ذلك الوقت نائب رئيس هيئة قيادة الأمم المتحدة - محادثات رسمية مع نظيره الكوري الشمالي، بل إنه أجرى أيضا محادثات غير رسمية في مبنى منفصل - بصورة مثيرة للجدل ولكنها ربما كانت أقل "خطورة" - حول الويسكي والبيرة[٣٦].

الأماكن الآمنة

نحن هنا أمام نمط مخالف للمواقع الخطرة للمحادثات الدولية، فهنا نجد أنفسنا في أماكن بعيدة وآمنة يصعب الوصول إليها - وذلك من أجل إبعاد المخاطر والصحافة والمتطفلين الآخرين، والحفاظ على سلامة المشاركين حتى يمكنهم التوصل بسرعة إلى اتفاق بدون إزعاج أو إرباك. وتعتبر قاعدة رايت باترسون للقوات الجوية قرب دايتون في أوهايو مؤهلة لمثل هذه الأماكن، حيث كانت مجالا لمحادثات سلام جوار البلقان خلال نوفمبر ١٩٩٥. ففي محادثات "الجوار" - وهي ابتكار دبلوماسي حديث نسبيا - تقترب الأطراف من بعضها كما لو كانت على الحدود بدون الاتصال الفعلي حتى يتم التوصل إلى اتفاق.

وقد حلت هذه القاعدة مشكلة العثور على موقع مناسب لاجتماع قمة لشخصيات بارزة في حرب البوسنة. فقد كانت بعيدة عن نيويورك وواشنطن والإعلام لتجنب التطفل، ومع ذلك كان الوصول إليها سهلا بالنقل الجوي. ويلبي استخدام قاعدة عسكرية أيضا المطلب السياسي المتمثل في تزويد ممثلي الأطراف الثلاثة المتحاربة بتسهيلات منفصلة ولكنها متماثلة. فقد كان الرئيس علي عزت بيجوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، والرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش، رئيس جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، والرئيس فرانيو توديمان، رئيس جمهورية كرواتيا، يقيمون في مقرات قادة منفصلة. وكانوا يقتربون من بعضهم في غرف الاجتماعات، التي تشمل قاعة طعام كبيرة للضباط في فندق الأمل داخل القاعدة أيضا. وعند لحظة معينة، فإن الوسيط الأمريكي ريتشارد هولبروك، والذي عرف لاحقا باسم "مكوك فوط الطعام napkin" – وجد نفسه يحمل فوط طعام رسمت عليها الحلول الممكنة للمشكلة الجغرافية لربط جيب جورادزي Goradze الشرقي بمدينة سراييفو، بين الجانبين الصربي والبوسني، واللذين كانا يجلسان متقابلين على مائدة الطعام.(٣٧)

وساعدت التقنية العسكرية أيضا جهود الوساطة الأمريكية. حيث استخدم البنتاجون "استعراض القوة" المتمثل في نظام التصوير المجسم لتضاريس المناطق المتنازع عليها في البلقان. فقد استخدم ذلك جزئيا للتأثير على مفاوضي البلقان من خلال الاستعراض المؤثر عن الصورة المفصلة لدى الجيش الأمريكي عن جغرافية بلدهم. ومع ذلك، فقد ساعد ذلك عمليا أيضا على تحديد خطوط الحدود وفي تعديل مواقع أرضية من الأقاليم بحيث

يستطيع الاتحاد البوسني الكرواتي الحصول على ٥١% من الأراضي، ويحصل الكيان الصربي البوسني على ٤٩%. وكما قال أحد المشرفين العسكريين على هذا النظام الرقمي للخرائط: "هذا الالتزام بالموارد يقول: هذا أفضل جهاز في العالم، يديره أفضل فريق في العالم، فهو أداة للحرب، ولكننا سنستخدمه للسلام لأنكم راغبون في الحضور إلى المائدة".[٣٨] وهكذا ساهمت دبلوماسية القوة مع كارتوجرافيا القوة في "اتفاقية الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك" والتي انطلقت من دايتون في ١١ نوفمبر ١٩٩٥. بل إن المكان ذاته قد ساهم في ذلك أيضا، وإن كان مصطنعا نوعا ما، أو حتى حقيقيا جزئيا. ويتذكر السفير هولبروك ذلك بعد خمس سنوات "اليوم، تعتبر "دايتون" أكثر من مجرد اسم لمدينة عظيمة في وادي ميامي في أوهايو". "لقد أصبحت دايتون رمزا للسلام حول العالم". وكان ذلك أيضا بمثابة تطبيق لمبدأ اختيار الموقع لمساعدة أسلوب التفاوض. وذكر هولبروك أنه "تم اقتراح "دايتون أخرى" للعديد من مشاكل العالم المزمنة الأخرى — من الشرق الأوسط إلى أيرلندا الشمالية، وقبرص والكونغو.[٣٩]

ويمكن استخدام عزل المفاوضين أيضا لتشجيع الاتفاق بين الحلفاء والأصدقاء. إذ إن المكان البعيد يمكن استخدامه لمثل هذه اللقاءات عندما يكون هناك جدل حول الخارج، إن لم يكن الداخل. وهكذا فإن الصراع لا يزال يمثل عاملا في اختيار المكان. وتعتبر الاجتماعات الحديثة لمجموعة الدول السبع/الثماني الصناعية مثالا على ذلك. فبالنسبة لاجتماع قمة السبع/الثماني الكبار في ٢٠٠٢ في كندا، اختار رئيس الوزراء الكندي جان شريتين قرية كاناناسكيس Kananaskis البعيدة في جبال روكي الكندية. وقد

علق جون كيرتون الباحث المراقب لعملية السبع/الثماني الكبار قائلا: "أصبحت كندا كمضيف للقمة ملتقى في مقر جبلي آمن". ولهذا السبب تحديدا، علق بقوله إنه كان يمكن أن تكون هذه القمة ذات "نتائج حقيقية" تلبي اهتمام الحكومة الكندية بمعالجة مشاكل إفريقيا، والتي دعت العديد من قادتها للحضور".(٤٠) وكانت الضغوط الخارجية – خاصة صخب وتهديد المحتجين على العولمة – تمثل أحد الاعتبارات، وربما أهمها. وقد علق جوردون سميث – الممثل الشخصي السابق لرئيس الوزراء شريتين لشئون السبع/الثماني الكبار– بقوله: "بينما يقترب تقدير تكلفة قمة كاناناسكيس من ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، فإن معظم هذه الأموال ستذهب لتأمين هذا الاجتماع، بسبب أولئك المصممين على منع عقد هذا اللقاء. ولا يمكن لوم الحكومة على هذا".(٤١)

وحتى الاجتماعات الدولية الكبيرة – مثل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة في قطر في نوفمبر ٢٠٠١ – كانت تعقد في تلك الأماكن لأسباب أمنية. إذ إن كل عضو في هذه المنظمة لا يزال في ذهنه تجربة مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي أفسده المتظاهرون في سياتل قبل ذلك بعامين. وقد وقعت هجمات القاعدة في سبتمبر قبل اجتماعهم بشهرين. وقد جرت المناقشات في الدوحة. التي كانت قرية صيد أسماك ولؤلؤ هادئة، ثم تحولت بفعل الثروة النفطية ووجود حاكم يحب التحديث إلى عاصمة ذات تسهيلات حديثة. وقد وصفت نيويورك تايمز مكان انعقاد المؤتمر بأنه "مجمع تغلقه قوات أمنية بإحكام شديد ضد أية هجمة إرهابية محتملة".(٤٢) ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة أنه من بين ١٤٤٠ مشاركا في

الاجتماع السري لمنظمة التجارة العالمية، كانت هناك بعثة إسرائيلية كبيرة. وقد ذكرت النيويورك تايمز - نقلا عن مسئول إسرائيلي قوله إن مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة كان أول اجتماع في المنطقة يقبل بعثة إسرائيلية طوال عامين - "بالرغم من أن الوزراء وصلوا إلى قطر، وهي مجتمع إسلامي محافظ على حدود السعودية، كانت البعثة الإسرائيلية هنا كبيرة".(٤٣) فبدون الموقع الآمن الذي استطاعت إمارة قطر توفيره، ورعاية منظمة التجارة العالمية، كان من المستحيل أن يكون هناك وجود تفاوضي إسرائيلي كبير على أرض عربية في ذلك الوقت.

الأماكن الغرائبية المثيرة

بالطبع يعتمد اعتبار الشيء "غريبا" جزئيا على التجربة وعلى نظرة المشاهد. فمعظم الدبلوماسيين متعلمون جيدا ويسافرون كثيرا، ولذلك لا يحتمل أن تؤثر عليهم الغرابة لا سلبا ولا إيجابا. ومع ذلك، تعتبر بعض الأماكن المحلية أكثر "اختلافا" من غيرها، ولذلك فإن الاجتماعات التي تعقد هناك تحظى بغموض وإثارة لا تتمتع بها الأماكن المألوفة. وقد يتمثل الهدف من اختيار أماكن غير مألوفة طبيعيا وثقافيا - باستثناء إثارة الاهتمام باللقاء - في "تفتح" الأذهان وتقديم طرق جديدة للنظر إلى الأمور.

وكان لقاء قمة منظمة "أبيك APEC" (مظمة التعاون الاقتصادي لدول المحيط الهادى الآسيوية) والذي عقد في نوفمبر ١٩٩٤ في بوجور Bogor في إندونيسيا، له طابع "أجنبي" لا تتمتع به أماكن اللقاءات الدبلوماسية الأخرى في أوروبا أو نصف الكرة الغربي، من منظور أمريكا وشمال

المحيط الهادى. حيث يعرف الأمريكيون تجمع دول الأبيك من حيث شموله كل من جمهورية الصين الشعبية وتايوان، وذلك من لقاء القمة الأول الذي استضافه الرئيس بيل كلينتون، والذي عقد في سياتل في ١٩٩٣. فباستثناء وجودها على الجانب الآخر من المحيط الهادى، تعتبر بوجور مكانا نادرا وخليطا من المحلي والغريب. ويعني اسمها "بلا رعاية"، وكان قد أسسها الهولنديون في ١٧٤٥ واستخدمت لاحقا كمقر لحاكمها العام (وهي اليوم المقر المؤقت لرئيس إندونيسيا). وتحوي الحدائق النباتية الشهيرة في بوجور نباتات استوائية من جميع أنحاء العالم. وكانت مكانا ممتازا لصياغة رسالة الإقليمية المنفتحة، وبحسب كلمات إعلان قادة الأبيك فإن "التجارة والاستثمار الحر المفتوح في منطقة المحيط الهادى الآسيوية لن يتأخرا عن سنة ٢٠٢٠". وفي ظل الجمال الطبيعي والصناعي المحيط بهم، كان من المناسب لهم أيضا أن يعتنقوا "التنمية المستدامة".(٤٤)

ويمكن أن يكون المكان الغريب مكانا انتقاليا بين سياق تاريخي وثقافي معين وآخر. فمن المؤكد أن إحضار المشاركين من حافة إقليم تقليدي معين "أوروبا" إلى مكان آخر "الشرق الأوسط" كان جزءا من هدف الرحلة التي رتبتها الرئاسة اليونانية للاتحاد الأوروبي لوزراء الخارجية الخمسة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول المرشحة للاتحاد الأوروبي خلال اجتماع مجلس العلاقات الخارجية والشئون العامة غير الرسمي، إلى جزر رودس وكاستيلوريزو في الفترة ٢-٤ مايو ٢٠٠٣. إذ إن الجزيرة الثانية - وهي موقع قلعة محطمة بناها فرسان القديس يوحنا - تقع أقصى شرق كل الجزر اليونانية، ويقال عنها "هنا تنتهي أوروبا وتبدأ

آسيا". وهكذا فإنها تعتبر موقعا حدوديا، مع وجود صراع ضمني فيها. وكذلك فإن الجزيرة أيزلت islet (والتي سافر إليها الوزراء بسفينة) تقع على بعد مئات الياردات فقط من الساحل التركي، وهنا استخدم هذا الموقع لأعمال النشاط الدبلوماسي. وبادر وزير الخارجية اليوناني جورج باباندريو آنذاك في رسالة مبكرة لزملائه الوزراء قائلا: "إن زملاءنا من بلغاريا ورومانيا وتركيا سينضمون إلينا للغداء، على جزيرة كاستيلوريزو، حيث ستكون لدينا الفرصة لاطلاعهم على مناقشاتنا".(٤٥) واتخذت حكومته أيضا الخطوة المهمة بإعلان أنها لم تعد تعرقل طلب تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي. وهكذا كانت "دبلوماسية الجزر" - إذا جازت تسميتها كذلك - متمما ومكملا "لدبلوماسية الزلازل" السابقة،(٤٦) والتي كانت تعتمد أيضا على الجغرافيا وأحداثها في منطقة صدام وتبادل ثقافي. إذ إن زلزالا ضخما في تركيا في ١٧ أغسطس ١٩٩٩، وهزة أصغر في اليونان في ٧ سبتمبر ١٩٩٩، تسببا في حدوث تعاون غير مسبوق بين اليونان وتركيا.

أماكن الاستعراض

يمكن أن تؤدي ظروف عقد بعض اللقاءات الدبلوماسية، حتى المؤتمرات العالمية التي تتضمن معظم دول العالم، إلى تدعيم الفكرة الخاصة باللقاء وحتى السياسات المطروحة هناك. فقد كانت ريو دى جانيرو مكان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ١٩٩٢، والمشهور شعبيا "بقمة الأرض". وكانت تبدو المكان المناسب لهذا التجمع، فقد كان أكبر مؤتمر دبلوماسي حتى ذلك الوقت، حيث شارك فيه ممثلو ١٧٩ دولة وآلاف

المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجماعات المعنية. إذ إن القرب الطبيعي لريو دى جانيرو – التي كانت معقل حزب الخضر البرازيلي – من عظمة الغابات الفارهة، وإن لم تكن قريبة من داخل الأمازون الشاسع ذاته، وكذلك التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الصارخة للمدينة ذاتها، أظهر تماما الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالبيئة ومسار التنمية، والذي كان هدف "قمة الأرض". ومن المؤكد أن "بيان مبادئ الغابات" و"اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الحيوي"، وكذلك المواقف الأخرى التي تشكلت في هذا المؤتمر، قد تأثرت بشدة بالخضرة والفقر الواضح لهذه المدينة البرازيلية.

وكانت مدينة إسطنبول مسرحا لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (هابيتات ٢) في ١٩٩٦. وكانت فكرة المؤتمر تناسب تماما جغرافية البلد المضيف. فقد أعلن الرئيس التركي آنئذ، سليمان ديميريل، صراحة في ترحيبه بالمشاركين في المؤتمر أن إسطنبول "عاصمة الإمبراطوريات" السابقة و"مدينة التاريخ الساحر"، "تقدم أيضا كل أمثلة عملية التحضر بإنجازاتها وسلبياتها". وقال أيضا إن إسطنبول واحدة من "أكبر" و"أكثر المدن الكبرى كثافة سكانية"، وتعتبر "بطرق عديدة مرآة لمدن العالم". ومع ذلك، فلها أيضا "جغرافية فريدة". حيث تمتد عبر قارتين، ولذلك "عملت عبر التاريخ مركزا للتجارة والتفاعل الثقافي بين المناطق الجوهرية في العالم". ولذلك كانت ملتقى طرق يساعد على التفاهم المتبادل والقرار المشترك كما ذكرنا هنا. وتساءل الرئيس ديميريل عما يمكن أن يكون أكثر ملاءمة لدول العالم من أن تلتقي هنا "لتوحيد جهودها لمعالجة قضايا التنمية البشرية المستدامة وتقديم مأوى مناسب للجميع؟".[٤٧]

وكانت مدينة دربان في جنوب إفريقيا مقر "المؤتمر العالمي ضد العنصرية، والتمييز العنصري، ورهاب الأجانب، والتعصب المرتبط بها" في ٢٠٠١. فقد كانت بمثابة مقر الانعقاد الطبيعي للفكرة الخاصة بالمؤتمر، والتي حظيت باهتمام عالمي كبير بسبب اختيار هذا الموقع الشهير بتاريخه العرقي المعقد ودوره البارز في التغلب على لعنة التحيز العنصري. إذ إن "الإعلان وبرنامج العمل" النهائي المثير للجدل لمؤتمر دربان - والذي كان بعض المراقبين يخشون من أن يشمل ربط الصهيونية بالعنصرية، وأن يتطلب أيضا دفع تعويضات عن الأضرار السابقة الناتجة عن الاستعمار - كان يشمل إشارات صريحة إلى السياق الجنوب إفريقي للاجتماع. وقد خلص المؤتمر أنه "بناء على استمداد الإلهام من الكفاح البطولي لشعب جنوب إفريقيا ضد نظام التفرقة العنصرية المؤسسي يدين المجتمعون في مؤتمر دربان العنصرية ويعدون بمحاربتها في كل أشكالها المتعددة، خاصة فيما يتعلق بالقارة الإفريقية والشتات الإفريقي في أي مكان آخر".[٤٨]

"اللامكان"

تشير السهولة النسبية للاتصال الإلكتروني الحديث، بالإضافة إلى متطلبات العولمة، بما في ذلك الضغوط على القادة السياسيين وغيرهم للسفر كثيرا إلى أماكن بعيدة لهم مصالح فيها، إلى إمكانية ــ بل وضرورة ــ التخلي عن لقاءات دولية عديدة لصالح الدبلوماسية "الفعلية". ويمكن أن نفترض أن هذا يمكن أن يحدث بدون اعتبار للجغرافيا أو "المكان" على الإطلاق. ومع ذلك، فلا مفر من الجغرافيا. إذ إن إبعاد الاهتمام عن مكان

المناقشة الدولية من خلال استخدام المؤتمرات اللاسلكية أو أساليب الاتصال الآنية الأخرى يثير مسألة توقيت المناقشة عندما تكون خطوط الطول متباعدة كثيرا. فبالنسبة للقادة السياسيين، الذين يختلفون عن الموظفين والدبلوماسيين الذين يفترض أن يكونوا متواجدين على مدار الساعة، يمكن أن تكون مسألة توقيت اللقاء (توقيتك أم توقيتي؟) مسألة مهمة، لأنها تثير مسائل عملية، بل ومسألة من يتكيف مع من.(٤٩) فعندما تسيطر دولة بصورة منتظمة على الجدول الزمني للحوار الدولي واتخاذ القرار، يمكن أن يظهر ما أطلق عليه "إمبريالية التوقيت".(٥٠) وهكذا فإنه حتى في عالم الألياف البصرية والاتصال بالأقمار الصناعية، يمكن أن يكون الموقع الطبيعي - أي مكان الانعقاد غير الفعلي - شيئا مهما.

ومن المنطقي أن يترتب على ذلك أن يتم استخدام أشكال الاتصال الإلكترونية للمناقشة الآنية بين قادة الحكومات والدبلوماسيين داخل أقاليم جغرافية معينة، حيث تكون فوارق المناطق الزمنية أقل ما يمكن. ويتجسد المثال الرائد على مجال الحكومات المترابطة إليكترونيا في إقليم جغرافي معين في الاتحاد الأوروبي. إذ إن نظام المراسلة الأوروبي EU's COREU، الذي تطور بهدف تبادل المعلومات والآراء والمسودات الأولية للوثائق في سياق "السياسة الأمنية والخارجية المشتركة" (CFSP)، مكّن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذلك الدول المرتبطة بهذا الاتحاد (المتصلة من خلال "شبكة الدول المشتركة" (CAN) من تنسيق قراراتها وأفعالها السياسية. إذ إن هذا النظام للاتصال عبر الاتحاد الأوروبي يناظر ويتوافق إلى حد ما مع نظم الشبكات الداخلية للحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر مطلوبة للتنسيق بين الجهات وتحديد المواقف على المستوى الوطني.

وبالنسبة لأغراض التفاوض الدولي الفعلي بين الأطراف، خاصة تلك التي لا تنتمي إلى نفس النظام الشبكي، فإن إمكانية الدبلوماسية الفعلية أو "اللامكان" تبدو محدودة أكثر. ومع ذلك، كانت هناك بعض التجارب الناجحة. وكان من بينها التفاوض الذي حدث في عام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ بين جمهورية النمسا والولايات المتحدة حول القضية الصعبة المتعلقة باستعادة الممتلكات وتقديم التعويضات لضحايا الهولوكوست. فقد التقى رئيسا البعثتين - السفير إيرنست زوخاريبا عن النمسا، والسفير اشتوارت أيزنشتات عن الولايات المتحدة - شخصيا. والمهم أنهما قد فعلا ذلك لوضع معالم التفاوض وإرساء علاقات الثقة المتبادلة ضمنيا. وفي مرحلة معينة، تمت تجربة عقد المؤتمرات لاسلكيا حيث شارك فيها ممثلو جمعيات الضحايا. ولكن هذه التجربة فشلت. فكما يتذكر السفير زوخاريبا، "لقد زادت من سوء الفهم أو الارتباك الذي كنا نريد إزالته". ومع ذلك، كان الإنترنت - وخاصة البريد الإلكتروني - يستخدم بنجاح كبير. إذ إن إرسال الرسائل وتبادل المسودات عن طريق البريد الإلكتروني سهل "التركيز على المضمون والجوهر بدون ضوضاء عاطفية"، كما ذكر زوخاريبا. وكذلك ساهم استخدام البريد الإلكتروني والمرفقات في "وضوح الصياغة" عندما كانوا يعدون نص الاتفاقية أخيرا. بل إن "عامل التوقيت" الذي ذكره زوخاريبا تحول إلى ميزة، حيث استطاعت كل بعثة أن تعمل حسب "إيقاعها" الخاص بها بدون أن تتقيد باختلاف التوقيت لست ساعات بين فيينا وواشنطن، والفرصة المحدودة التي يسمح بها هذا النظام للاتصال الصوتي الآني.[٥١] وهكذا فإنه بالنسبة إلى المفاوضات المعقدة الممتدة لفترة طويلة، يمكن أن تكون الدبلوماسية الفعلية المفصولة نوعا ما، وليس كليا، عن الجغرافيا والتوقيت المرتبط بالمكان، بمثابة مكمل بصورة متزايدة للوصول إلى التفاهم والاتفاق على المستوى الدولي.

الخاتمة

تلخيصا لكل ما سبق، يمكن أن نرى أن الدبلوماسية يمكن أن تتم اليوم في أي مكان وفي "اللامكان" أيضا. فقد كان هناك نمط لنظام العلاقات الدبلوماسية الذي كان يركز على أوروبا سابقا. ولم يكن ذلك رسميا ومؤسسيا فحسب، بل كان سياسيا وجغرافيا أيضا. ويمكن أن تتم الدبلوماسية في أماكن عديدة أكثر من ذي قبل، وذلك في أماكن الانعقاد الملائمة حول العالم. وبالرغم من أنه يمكن عقد اللقاءات الدبلوماسية في أي مكان، فإن الأمر ليس كذلك. فهناك أسباب ومنطق أيضا لما كان يسمى "جغرافية الدبلوماسية". إذ إن مسألة اختيار الموقع - كما يقول جيسوالد سالاكوز وجيفري روبن - تمثل السؤال الأول المطروح. والإجابة المطروحة لها نتائجها، بالإضافة إلى وجود قوى كبيرة وأسباب ملزمة وراءها غالبا. ونادرا ما يكون اختيار الموقع للقاء دبلوماسي تحكميا بصورة مطلقة، فكما ذكرنا يمكن أن تكون هناك عوامل شخصية وموضوعية عديدة يمكن أن تفسر عقد مؤتمر في مكان دون آخر. ومع ذلك، يكمن وراء الاختيار الحر لأطراف اللعبة الدبلوماسية المجال الجيودبلوماسي الذي تجري عليه اللعبة. إذ إن الميدان ليس ثابتا، مثل الرقعة التي توضع عليها قطع الشطرنج. فكما في لعبة الشطرنج، يتغير "الميدان" مع تحرك قطع الشطرنج وأخذها ترتيبات مختلفة تتفق عادة مع المنطق الموروث وتاريخ اللعبة أيضا، بالرغم من أنها تكون محددة أحيانا.

ويعتبر اختيار الموقع أمرا مهما، لأن "مكان" الدبلوماسية يمكن أن يؤثر على "جوهر" المهمة الدبلوماسية وعلى نجاحها أو فشلها أيضا. وبالرغم

من أن الموقع الطبيعي والسياسي للقاء الدبلوماسي نادرا ما يكون العامل الحاسم، فإنه يؤثر على ما يحدث فيه. وسواء كان "مكاني" أو "مكانك" أو "مكانا آخر"، فإنه لا يحتمل أن يكون الحد الفاصل بين الحرب والسلام. ومع ذلك، وبناء على العرض السابق والتحليل التوضيحي ـ أو مخطط "خريطة" ـ لاثني عشر نوعا مختلفا من المواقع الدبلوماسية، يمكن أن نرى أن بعض المواقع يمكن أن تكون مشجعة على الصراع، بينما هناك مواقع أخرى يمكن أن تكون مشجعة على التعاون. وبصفة عامة، فإن المواقع "الحدودية" تبدو أكثر ارتباطا بالصراع في المواجهات الثنائية بين الدول وعلى هوامش العلاقات بينها. ومع ذلك، يمكن أن تكون المواجهات بين الأطراف المتناقضة والقضايا المتعارضة شرطا مسبقا ضروريا لحل الصراع بين الدول. وعلى نفس القدر من العمومية أيضا، فإن مواقع "ملتقى الطرق" في المراكز الحضرية وغيرها تبدو بمثابة أماكن الانعقاد الأكثر تشجيعا على التعاون. وهناك اتجاه ملحوظ: الانتقال من دبلوماسية الحدود إلى دبلوماسية ملتقى الطرق. حيث تعتمد هذه الملاحظة على وجود تحرك تدريجي من الصراع الدولي إلى التعاون الدولي داخل النظام العالمي. ومع ذلك، وكما رأينا، فقد تغيرت طبيعة القضايا. إذ إن الصراع اليوم لم يعد يحدث على الحدود فقط، بل أصبح يحدث داخل المجتمعات أيضا، ومثال ذلك الحكومات المنهمكة في التفاوض على الترتيبات الاقتصادية العالمية والحركات المناهضة للعولمة. فقد تدفع الاحتجاجات داخل المراكز الدبلوماسية بهذه الدبلوماسية إلى الهامش، أو إلى المراكز "الفعلية" حيث تكون الاعتبارات المكانية أقل إلزاما بالرغم من استمرار ملاءمتها.

الهوامش

(١) سالاكوس وروبن "مكانك أم مكاني؟"، ص ٥. وانظر أيضا: سالاكوز "إبرام صفقات عالمية"، ص ١٠ــ ٢١.

(٢) هنريكسون " هل نحن في انتظار عصر ماغنيسي مقبل "A Coming 'Magnesian' Age?

(٣) سالاكوس "إبرام الصفقات العالمية"، ص ٢١، حيث الإشارة إلى الحاجة المكانية لرجال الأعمال الدوليين.

(٤) نص البيان الرسمي الأمريكي الصيني المشترك، ٢٨ فبراير ١٩٧٢، مطبوع في: كيسنجر "سنوات البيت الأبيض"، ص ١٤٩٠ــ ١٤٩٢.

(٥) كليمنس "يالطا". هناك مناقشة لاختيار مكان اجتماعات القادة الثلاثة في ص ١٠٧ــ ١١١.

(٦) تشامبرلين "الحرب الصليبية الأمريكية الثانية" ٢٠٦ــ ٢٣١.

(٧) جلبرت و جوت "ممارسو الاسترضاء والمهادنة"، ص ١٤٤ــ ١٨٥.

(٨) سالاكوس وروبن "مكانك أم مكاني؟"، ص ٥ــ ٦.

(٩) وبسار "مؤتمر فيينا"؛ نيكولسون "مؤتمر فيينا".

(١٠) الأمم المتحدة، مجلة اللجنة التحضيرية، ص ٨٤.

(١١) هنريكسون "تكوين تحالف شمال الأطلنطي"؛ رايد "عصر الخوف والأمل".

(١٢) هنريكسون "أوتاوا، واشنطن، وتأسيس الناتو". ومن خلال المقارنة التأملية مع دبلوماسية التجارة الدولية، فلو كان المؤتمر الذي عقد في هافانا في كوبا من أجل التفاوض على اتفاقية لتأسيس "منظمة التجارة الدولية" (ITO) كان قد عقد في واشنطن بدلا من ذلك، فربما كانت النتيجة قد تمثلت في إنشاء منظمة كاملة الصلاحيات، بدلا من مجرد اتفاقية الجات.

(١٣) سالاكوس وروبن "مكانك أم مكاني؟"، ص ٨.

(١٤) مدينة جنيف. الموقع الرسمي "القوى العظمى الأربع، مؤتمر".

(١٥) مقابلة مع الرئيس بوش، أكتوبر، ١٩٩٧.

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) "بعد عشر سنوات".

(١٨) بيراك "زعيم الهند يزور باكستان"، ذكرت ونوقشت في: هنركسون "المواجهة عبر الحدود، ص ١٤٢ــ ١٤٣.

(١٩) فالدمان "الهند تعلن خطوات في محاولة لإنهاء صراعها مع باكستان".

(٢٠) ملاحظات الرئيس جورج بوش والرئيس فيسانت فوكس رئيس المكسيك في مؤتمر صحفي مشترك مزرعة سانكريستوبال، سانكريستوبال، المكسيك، بيان صحفي للبيت الأبيض، ١٦ فبراير ٢٠٠١.

(٢١) هول "المدن العالمية".

(٢٢) جوتمان "ميجالوبوليس"، ص ٤.

(٢٣) الأمم المتحدة، اللجنة التحضيرية، لجنة ٨، القضايا العامة، ص ٦٢ــ ٦٣، أدلة اللجنة، التقارير الصحفية، التقارير الموجزة (١٩٤٥).

(٢٤) رابطة المحامين في مدينة نيويورك "مدينة نيويورك والأمم المتحدة".

(٢٥) بيرنشتاين "الأمم المتحدة يجب أن تنتقل إلى موقع مركز التجارة العالمي".

(٢٦) جنيف، سويسرا، مرحبا، ص ٣.

(٢٧) بوجنيو "اللجنة الدولية للصليب الأحمر".

(٢٨) جنيف، سويسرا، مرحبا، ص ٣.

(٢٩) وفي نفس الوقت، استغلت المدينة قاعدتها المستقرة والحديثة لتصبح مقرا عالميا ــ لمنظمة الطاقة الذرية الدولية (١٩٥٧)، ومنظمة الدول المصدرة للبترول (١٩٦٥)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (١٩٦٧). وفي ١٩٧٩، جعلت الأمم المتحدة فيينا، بعد نيويورك وجنيف، مقرا ثالثا لها، "المقر الوحيد في عاصمة تابعة للاتحاد الأوروبي". انظر ليفن فيينا **Livin' Vienna**، ص ١١. ويقول عمدة المدينة ميشيل

هوبل: "إن مركز فيينا الدولي، الذي يشار إليه عادة بمدينة مكتب الأمم المتحدة UNO City، يمثل "مشهد فيينا المعاصرة اليوم". انظر: "المنظمات الدولية في جنيف"، ص ٣؛ وهناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الدولية مقراتها الرئيسة في فيينا أيضا، بسبب قربها الجغرافي ووسائل الراحة الاجتماعية.

(٣٠) ليفن فيينا، ص ١١.

(٣١) مركز الهدنة الأوليمبية الدولي.

(٣٢) اتفاق الأمم المتحدة بشأن المقر الرئيس للأمم المتحدة، الموقع في ٢٦ يونيو ١٩٤٧، والذي وافقت عليه الجمعية العامة، ٣١ أكتوبر ١٩٤٧.

(٣٣) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٤٢ ــ S/RES/242 ــ ٢٢ نوفمبر ١٩٤٧.

(٣٤) بيكو "إنسان بلا مدفع".

(٣٥) سوليفان "سخافة خط الحدود".

(٣٦) كيرك "قائد أمريكي يدافع عن تجاذبه أطراف الحديث مع جنوده في مدينة بانمونجوم".

(٣٧) هولبروك "نحو نهاية حرب"، ، ص ٢٨٠ـــ ٢٨١.

(٣٨) جونسون "التفاوض على اتفاقيات سلام دايتون من خلال الخرائط الرقمية.

(٣٩) ريتشارد هولبروك، الممثل الدائم للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، خطاب إحياء الذكرى الخامسة لاتفاقيات سلام دايتون، دايتون، أوهايو، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٠.

(٤٠) جون كيرتون "دبلوماسية كندا تجاه السبعة/الثمانية الكبار والتوجه نحو كاناناسكيس".

(٤١) سميث "الدفاع عن مؤتمرات القمة".

(٤٢) كاهن "الأمم تؤيد التجارة الأكثر تحررا".

(٤٣) كاهن "المساواة في محادثات التجارة".

(٤٤) إعلان القادة الاقتصاديين للأوبك، بوجور، إندونيسيا، ١٥ نوفمبر ١٩٩٤.

(٤٥) جورج باباندريو "خطاب رئيس مجلس الوزراء إلى نظرائه في المجلس غير الرسمي (GYMNICH).

(٤٦) كرينر "دبلوماسية الزلزال".

(٤٧) سليمان ديميريل، رئيس جمهورية تركيا".

(٤٨) إعلان وبرنامج عمل دربان.

(٤٩) سالاكوس "إبرام الصفقات العالمية"، ص ٢١ـ ٢٧.

(٥٠) جليديتش "فروق التوقيت والتفاعل الدولي"، ص ٤٧.

(٥١) زوخاريبا "استخدام الإنترنت في الدبلوماسية والمفاوضات".

المراجع

Association of the Bar of the City of New York. "New York City and the United Nations: Towards a Renewed Relationship." A Report by the Special Committee on the United Nations of the Association of the Bar of the City of New York, December 2001. http://abcny.org (accessed May 18, 2003).

Bearak, Barry. "India Leader Pays Visit to Pakistan." *New York Times*, February 21, 1999, section 1, p. 1, column 5, Foreign desk.

Bernstein, Fred A. "United Nations Should Move to World Trade Center Site." *New York Daily News*, November 6, 2001.

Bugnion, François. *Le Comité International de la Croix-Rouge et la protection des victimes de la guerre*. Geneva: Comité International de la Croix-Rouge, 1994.

Chamberlin, William Henry. *America's Second Crusade*. Chicago: Henry Regnery Company, 1950.

City of Geneva—The official Web Site. "The 'Four Great Powers' Conference." www.ville-ge.ch/site99/politique/e_eynard.htm (accessed May 13, 2003).

Clemens, Diane Shaver. *Yalta*. New York: Oxford University Press, 1972.

Demirel, H. E. Süleyman. Address to the United Nations Conference on Human Settlements, Lüftü Kirdar Convention Center, Istanbul, June 3, 1996. www.un.org/Conferences/habitat/eng-stat/3/trkza.text (accessed May 4, 2003).

Durban Declaration and Programme of Action. World Conference Against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance. Durban, South Africa, August 31–September 8, 2001.

Geneva, Switzerland, Welcome: Where People Meet. Geneva: Geneva Tourism, n.d.

Gilbert, Martin, and Richard Gott. *The Appeasers*. Boston: Houghton Mifflin, 1963.

Gleditsch, Nils Petter. "Time Differences and International Interaction." *Cooperation and Conflict: Nordic Journal of International Politics* 9 (1974): 35–51.

Gottmann, Jean. *Megalopolis: The Urbanized Northeastern Seaboard of the United States*. Cambridge, MA: MIT Press, 1961.

Hall, Peter. *The World Cities*. 2nd ed. New York: McGraw-Hill, 1979.

Henrikson, Alan K. "The Creation of the North Atlantic Alliance." In *American Defense Policy*, 5th ed., ed. John R. Reichart and Steven R. Sturm, 296–323. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982.

Henrikson, Alan K. "Ottawa, Washington, and the Founding of NATO." In *Fifty Years of Canada-U.S. Defense Cooperation: The Road from Ogdensburg*, ed. Joel L. Sokolsky and Joseph T. Jockel, 82–125. Lewiston, NY: Edwin Mellen, 1992.

Henrikson, Alan K. "Facing across Borders: The Diplomacy of *Bon Voisinage*." *International Political Science Review/Revue Internationale de Science Politique* 21 (April 2000): 121–147.

Henrikson, Alan K. "A Coming 'Magnesian' Age? Small States, the Global System, and the International Community." *Geopolitics* 6 (winter 2001): 49–86.

Holbrooke, Richard. *To End a War*. New York: Random House, 1998.

Holbrooke, Richard, interview. *NewsHour with Jim Lehrer*, PBS, May 19, 1998.

International Olympic Truce Center. www.olympictruce.org/html (accessed May 25, 2003).

International Organizations in Vienna. Vienna: Press and Information Services, City of Vienna, 2002.

Johnson, Richard G. "Negotiating the Dayton Peace Accords through Digital Maps." Seminar on "Virtual Diplomacy—Case Studies," United States Institute of Peace, Washington, DC. February 25, 1999.
"Interview with President Bush—October 1997." The National Security Archive, The George Washington University, Washington, DC, http://gwu.edu/~wnsarchive/coldwar/interviews/episode-23/bush2.html (accessed May 13, 2003).
Kahn, Joseph. "Equality at Trade Talks: No Country Gets a Vote." *New York Times*, November 12, 2001, section A, p. 3, column 1, Foreign desk.
Kahn, Joseph. "Nations Back Freer Trade, Hoping to Aid Global Growth." *New York Times*, November 15, 2001, section A, p. 12, column 3, Foreign desk.
Kirk, Don. "U.S. General Defends Chats at Panmunjom." *International Herald Tribune*, December 18, 1998, 7.
Kirton, John. "Canada's G7/G8 Diplomacy and Approach to Kananaskis." G8online, 2002 Course, University of Toronto, February 21, 2003. www.library.utoronto.ca/g7/g8online/english/2002/11.html (accessed May 25, 2003).
Kissinger, Henry. *White House Years*. Boston: Little, Brown, 1979.
Kriner, Stephanie. " 'Earthquake Diplomacy' Serves to Unite Two Long-Time Mediterranean Rivals." *Disaster Relief*, September 28, 1999. www.disasterrelief.org/Disasters/990915friendship (accessed May 3, 2003).
Livin' Vienna: Einblicke in das Leben einer Metropole. Vienna: Presse- und Informationsdienst der Stadt Wien, 2000.
Nicolson, Harold. *The Congress of Vienna: A Study in Allied Unity, 1812–1822*. London: Constable, 1946.
Pampandreou, George A. Letter by the President of the Council of Ministers to his counterparts on the Informal Council (GYMNICH), Rhodes and Kastellorizo, May 2–4, 2003. www.papandreou.gr (accessed May 1, 2003).
Picco, Giandomenico. *Man without a Gun: One Diplomat's Secret Struggle to Free the Hostages, Fight Terrorism, and End a War*. New York: Times Books, 1999.
Reid, Escott. *Time of Fear and Hope: The Making of the North Atlantic Treaty*. Toronto: McClelland and Stewart, 1977.
Salacuse, Jeswald W. *Making Global Deals: What Every Executive Should Know about Negotiating Abroad*. Cambridge, MA: PON Books, the Program on Negotiation at Harvard Law School, 1991.
Salacuse, Jeswald W., and Jeffrey Z. Rubin. "Your Place or Mine? Site Location and Negotiation." *Negotiation Journal*, January 1990, 5–10.
Smith, Gordon S. "Defence of Summitry: Here's What Will, or Will Not, Happen When the World's Most Powerful Men Gather in the Hills of Alberta." *Ottawa Citizen*, June 25, 2002, A17.
Sucharipa, Ernst. "The Use of the Internet in Diplomacy and Negotiations—The Experience of a Practitioner." In 36. *Jahrbuch 2001/36th Yearbook, Diplomatische Akademie Wien*, 290–294. Vienna: Diplomatische Akademie Wien, 2000.
Sullivan, Kevin. "Borderline Absurdity: A Fun-Filled Tour of the Korean DMZ." *Washington Post*, January 11, 1998, Travel section, E1.
"Ten Years On," *The Malta Independent on Sunday Online*, November 7, 1999. www.archive.independent.com.mt/385/27.html (accessed May 13, 2003).

United Nations. *Journal of the Preparatory Commission, 24 November–24 December 1945* London: Church House, Westminster, 1945.
United Nations, Preparatory Commission. *Committee 8: General Questions, 24 November–24 December 1945.* London: Church House, Westminster, 1945.
Waldman, Amy. "India Announces Steps in Effort to End its Conflict with Pakistan." *New York Times*, May 3, 2003, section A, p. 1, column 5.
Webster, Charles K. *The Congress of Vienna, 1814–1815.* New York: Barnes and Noble, 1963.

الفصل التاسع عشر

زحزحة الستار الحديدي للسلام الدائم

توسع الناتو وحالة المجر الحديثة

بقلم: إيان أواس IAN OAS

بالنسبة لنا، هذه بداية جديدة.

– رئيس رومانيا إيون إيليسكو

الوزير الشيوعي السابق

سيصبح هذا اليوم تاريخيا. فنحن نتخذ قرارا من شأنه أن يضع نهاية لحقبة من الانقسامات . . . والحرب الباردة.

– الرئيس البولندى ألكسندر كفاشنيفسكى

الوزير الشيوعي السابق

آمل أن تذكر هذه الخطوة تلك القوات في روسيا التي ربما لا تزال تعتنق منظور الإمبراطورية السوفيتية السابقة إن تلك الأيام قد ولت . . . فهي في مزبلة التاريخ.

– فييرا فيكي فرايبرجا، رئيسة لاتفيا

يرى العقيد رايموندس جراوبي، رئيس جيش لاتفيا صغير العديد، أن انضمام بلاده إلى حلف الناتو هو جزء من عملية أكبر بكثير من الأمن العسكري وحده: "هذا يعني أننا نتقدم نحو هدفنا، وهو أن نكون جزءا قويا ودائما من الغرب[١] ." وعلى الرغم من شيوع وجهة النظر هذه بين جماهير الدول الأعضاء المنضمة إلى حلف الناتو، فهي تساعد على إثارة الكثير من الأسئلة حول العديد من التناقضات الكامنة وراء توسع الناتو. بادئ ذي بدء، لماذا يصبح العديد من الدول التي استردت سيادتها من الإمبراطورية

السوفيتية منذ ما يزيد على عشر سنوات بقليل فجأة مستعدة للانضمام إلى إمبراطورية غربية جديدة قائمة على الهيمنة؟ وعلاوة على ذلك، ما هي الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء اهتمام أعضاء حلف الناتو بالتوسع في تحالفها العسكري ليشمل دولا لا تزيد قوات بعضها على ٥٥٠٠ عسكري (لاتفيا، على سبيل المثال) (٢)؟

وهنالك المزيد مما يجب أخذه بعينْ الاعتبار فيما يتعلق بتوسع الناتو أكثر من مجرد الأمن الجيوسياسي على النحو المحدد في مجال العلاقات الدولية. فسيقال في الحقيقة، وبعيدا عن مسألة توفير الأمن لأوروبا الوسطى، إن التوسع المعاصر للناتو يمثل لحظة في دورة صعود الولايات المتحدة إلى مصاف القوى العالمية. علاوة على ذلك، سيتم إيضاح أن انضمام دول شرق ووسط أوروبا إلى الناتو قد يكون بمثابة استسلام الحداثة الاشتراكية النهائي كمنافس عالمي للغرب. ففي تلك المعركة التاريخية بين الحداثة الغربية والشرقية، صارت الآن الحداثة الاشتراكية، التي سادت خلال جزء كبير من تاريخ المنطقة في القرن العشرين، ملعونة من قبل هذه المجتمعات المدنية وينظر إليها على أنها نقيض للحداثة. في غضون ذلك، نجد أن نمط الحياة الغربي القائم على الاستهلاك الجماهيري وسكنى الضواحي، فضلا عن غيرها من العمليات الأساسية المهيمنة في أوروبا الغربية بشكل عام، قد أعلى من شأن رأسمالية السوق والمؤسسات الديمقراطية في تلك الدول وملأ فراغ السلطة بنفس سرعة أفول النجوم الحمراء السوفيتية(٣). وبهذه الطريقة، أصبح الناتو على نحو متزايد مرادفا "لمنطقة سلام،" حيث ينتمي جميع الأعضاء إلى الديمقراطية والتجارة الحرة والعلاقات المترابطة. فمن خلال

الانضمام إلى حلف الناتو، يقوم الأعضاء الجدد ببذل جهود سياسية ترمي إلى التخلص من نير الحداثة السوفيتية الفاشلة والانضمام إلى العالم "الغربي" المهيمن (أي أن تصبح "جزءا من أوروبا[٤]"). فمن خلال الاستفادة من الإطار الكلي للاقتصاد العالمي الرأسمالي باعتباره البنية التي يقوم عليها توسع الناتو، يصبح من الممكن إجراء تحليل عرضي لأسباب رغبة دول أوروبا الوسطى في الانضمام إلى حلف الناتو والمكاسب المحددة التي يتوقعها الناتو مقابل التوسع لضم أعدائه من الدول السابقة.

يستند البحث التالي على دراسة أرشيفية لكل من ردود الفعل المجرية لتوسع الناتو ومنشوراته الرسمية خلال توسعه المستمر. بمعنى، سيتم تحليل حالات الرضا والاضطراب الداخلية الناجمة عن إخضاع سيادة الدولة للمؤسسة المهيمنة، وكذلك مكاسب الولايات المتحدة من توسع الحلف. وتنبثق العديد من السيناريوهات النظرية من استخدام التحليل المقارن في تسليط الضوء على التناقض بين توسع الناتو (في وقت أصبح فيه الحلف أقل أهمية من أي وقت مضى) والأسباب التي تجعل لدول مثل المجر رغبة عارمة في الانضمام إليه. فالمجر ترغب في أن تكون "دولة حديثة" وعضوا في المجتمع الغربي، وليس في تحقيق الأمن وحسب، كما ترغب في فصل نفسها عن الحداثة السوفيتية السابقة التي كبلتها خلال السنوات الخمس والأربعين الماضية. ومع ذلك، وفي ظل هذه الرغبة، لم تزل تنشأ توترات محلية ودولية داخل المجتمع المجري، خاصة وأن الولايات المتحدة تحاول استغلال المجر لتحقيق مصالحها الخاصة (على سبيل المثال، في الحرب على الإرهاب).

أما بالنسبة لبقية هذا الفصل، فسوف تتكشف على النحو التالي. أولا، سيتم استعراض تاريخ وبنية حلف الناتو، فضلا عن دوره الحيوي في الجغرافيا السياسية الدولية خلال السنوات الخمسين الماضية. يعقب ذلك تحليل "لنجاح" الناتو طبقا لتعريف ميثاق الحلف للنجاح ومن خلال مفهوم إيمانويل كانط للسلام - فهل أتاح حلف الناتو السلام العالمي باعتباره منظمة تربط اقتصادات يعتمد كل منها على الآخر؟ وعلاوة على ذلك، أى سلام ذلك الذي يمثله الناتو؟ كذلك سيتم استعراض الدور الذي تلعبه الهيمنة الأمريكية داخل الناتو وغرضها البراجماتي من تكوين نظام هيمنة. فكيف ولماذا تستخدم الولايات المتحدة منظمة الناتو؟ وستُفضي هذه الأسئلة إلى تحديد الغرض من التوسع المعاصر للناتو في سياق زوال الاتحاد السوفيتي. وأخيرا، سيتم تحليل "مكاسب" أعضاء حلف الناتو في ظل النظام الجغرافي السياسي المعاصر من خلال النظر في الحالة المجرية في إطار عملية توسع الناتو.

الناتو: مكانته ودوره في التاريخ المعاصر

نشأت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بداية الحرب الباردة بين الهيمنة الأمريكية الناشئة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الذي كان بمثابة العائق الهائل الوحيد أمام الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. ففي ٤ أبريل ١٩٤٩، قامت اثنتا عشرة دولة بقيادة الولايات المتحدة، مستعينة بميثاق الأمم المتحدة لدعم ادعاءاتهم بأن عقد معاهدة تحالف عسكري يعد أمرا قانونيا، بالتوقيع على ميثاق إنشاء الناتو، ومن ثم أُنشئ الحلف. وهذه الدول هي بلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، وأيسلندا،

وإيطاليا، ولوكسمبورج، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة(ه). كان السبب وراء إنشاء الحلف هو التعزيز الرسمي "لأوروبا آمنة،" ولكن نظرا لإنشائه السريع في أعقاب أزمة برلين والانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا، كان الناتو بمثابة خطوة سعت الولايات المتحدة من خلالها بمنتهى الوضوح إلى ضمان أمن الدول الحرة الديمقراطية التي كانت تشارك في اقتصاد السوق المفتوحة. فلم يكن الأمن هو ما يقدمه الحلف بالضرورة لجميع "أوروبا،" وهذا ما اكتشفته المجر خلال انتفاضة عام ١٩٥٦.

الناتو هى اتفاقية عسكرية بين جميع الدول الموقعة لمساعدة بعضها البعض في حالة وقوع هجوم من جانب آخر خارج الناتو. بمعنى أن أي هجوم على إحدى الدول الأعضاء هو هجوم على جميع الدول الأعضاء. ويتحقق اتحاد القوة هذا عن طريق اتفاق الدول الأعضاء على التنازل عن جوانب معينة من سيادتها الفردية لتلك المنظمة العابرة للقوميات من أجل ضمان الحماية ضد أى استيلاء عدائي من قبل الدول الأخرى. وقد تم تأسيس حلف الناتو في الأصل ليكون جبهة موحدة ضد أي توغل عسكري سوفيتي محتمل في دول غرب أوروبا، وبدعم وعضوية من الولايات المتحدة كقوة عظمى بالإضافة إلى جارتها كندا. وهكذا استمر الناتو في النمو طوال الحرب الباردة مع اتخاذ دول جديدة القرار بالانضمام إليه نظرا للفوائد التي يمكن أن يجلبها الأمن المتبادل. ومن ثم توسع الناتو في نهاية المطاف ليشمل تركيا واليونان وألمانيا الغربية وإسبانيا. وقد دمج حلف الناتو الجهود العسكرية للدول الأوروبية الغربية ضمن هيكل واحد شامل من السيطرة التي كانت تحت إشراف الولايات المتحدة في الأساس. فلم تحافظ تلك المعاهدة

على أمن أوروبا الغربية من الهجوم السوفيتي المعهود وحسب، ولكنها سمحت أيضا بنشر صواريخ أمريكية قصيرة المدى في أوروبا لتحقيق التوازن في وجه التهديد السوفيتي النووي لهذه الدول. علاوة على ذلك، منعت المعاهدة فعليا الهجوم المتبادل من قبل الدول الأعضاء في مواجهة بعضها البعض، كما منحت أوروبا الغربية أول مظهر أمني حقيقي لها في وجه الحرب المشتركة بين الدول فيما يزيد على المائة عام، على الرغم من أن الخلافات بين تركيا واليونان قد هددت في كثير من الأحيان استقرار السلام. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد أوجدت العديد من تحالفات الاحتواء الأخرى، بما في ذلك حلف جنوب شرق آسيا (سياتو) ومنظمة الحلف المركزي (سينترو)، كان الناتو مميزا بشكل أساسي نظرا للأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لأوروبا الغربية بالنسبة للولايات المتحدة.

بعد سقوط الشيوعية، خاصة بعد تفكك حلف وارسو في عام ١٩٩١، زعم الكثيرون أن الهدف الأساسي من الحلف قد اختفى، وأنه من المرجح أن يتداعى بعد ذلك. ومع ذلك، عقد الناتو العديد من القمم خلال العقد الماضي بهدف إعادة تعريف هدفه الأساسي. فعلى أساس الاتفاق على أن المعاهدة كانت دائما متعلقة بالأمن، كانت سياسة الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة سياسة تهدف إلى توسع الحلف شرقا لضم الدول التي استقلت مؤخرا عن الأنظمة الشيوعية. وكان يقبل انضمام الدول التي سبق أن كانت في مجال سيطرة الاتحاد السوفيتي، أو البعيدة عنه تماما، إلى الحلف مادام أنها تثبت نجاحا في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوحة والحكومات الديمقراطية. وترتكز سياسة توسع الناتو على وضع استراتيجية ضمنية

يسميها أوتواتيل "بالجغرافيا السياسية التوسعية": أي نشر الديمقراطية ومبادئ السوق الحرة تحت غطاء المؤسسات القومية، حيث لا يشن أعضاؤها الحرب على بعضهم البعض، ومن ثم تستقر أوروبا من خلال انعدام الصراعات العنيفة، كما هو الحال في حلف الناتو، والتي قد تندلع وتعطل النظام العالمي [٦].

وكثيرا ما نجح حلف الناتو علي مدار تاريخه إلى حد كبير في المحافظة على السلام بين الدول والأمم التي درجت على شن حرب ضد بعضها البعض (كفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وإسبانيا، والولايات المتحدة على سبيل المثال). ولعب حلف الناتو دورا في منع الاجتياح العسكري السوفيتي لأوروبا الغربية. وبالتالي كان أداء حلف الناتو جيدا بشكل مدهش في احتواء الخلافات بين الدول الأوروبية داخل إطاره المؤسسي، ومنع الصراعات العنيفة بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء. لذا فمن المنطقي أن يكون هدف الناتو في الآونة الأخيرة هو التوسع في زيادة عدد الدول في إطار ولايته القضائية لتعزيز الأراضي التي يشملها هذا الحلف والقائمة على نموذج كانط للسلام (السلام العالمي الدائم).

نظرا لموقعه الجغرافي داخل وعبر قارة أوروبا المضطربة تاريخيا، يلخص حلف الناتو فكرة "نطاقات السلام" التي طرحها كانط بشكل أكثر وضوحا إذا ما قورن الحلف بالعديد من المؤسسات الدولية الأخرى. فقد زعم إيمانويل كانط أن السلام العالمي يمكن تحقيقه، وأن المجتمعات تسعى جاهدة لتحقيق مثل هذا السلام، حتى ولو كان من شأن تصريحاتهم العلنية أن تجعلنا نعتقد خلاف ذلك[٧]. كما أعرب عن اعتقاده بأن السلام العالمي هو عملية تطور لم تتحقق بعد، ومن المرجح أن تكتمل عبر مراحل - أولا من خلال

تعايش نطاقات سلام محددة، والتي من شأنها أن تضم كل المجتمع المدني لاحقا بعدما تصبح تلك النطاقات متكافلة في نهاية المطاف. إن الأسس الحقيقية للصراع داخل المجتمع المدني العالمي هي أسس أيديولوجية، وليست بالضرورة وطنية. فالدول هي مجرد وسيلة للتنظيم الاجتماعي تستند بشكل غير محدد حول مفهوم الأمة، لكنها لا تضع حدودا فاصلة بين هوية الإنسان وتفاعله. لكن المعارك الأيديولوجية (كالشيوعية مقابل الديمقراطية، والاقتصاد الموجه ضد الرأسمالية، والإسلام في مواجهة الإلحاد الغربي، وهلم جرا) والتي تنشأ أثناء عملية توحيد المجتمع الإنساني على صعيد عالمي تخترق حدود سيادة الدولة. وبمجرد أن تستقر الدول داخل نفس المعسكر الأيديولوجي (كالتحول الديمقراطي على سبيل المثال) وتحصل على ما يكفي من التفاعل والتكافل على الصعيد الاقتصادي، فسينتهي بها الأمر إلى حالة من السلام المتبادل، ومن ثم تُنشئ نطاقات السلام[٨].

يستند السلام عند كانط على ثلاثة عناصر، هي: التحول الديمقراطي، والتكافل الناتج عن التفاعل الاقتصادي، والعضوية المشتركة في المؤسسات الدولية[٩]. ويعد المبدأن الأولان عند كانط بمثابة شرطين أساسيين عامين لانضمام أي بلد إلى حلف الناتو، في حين يتجلى المبدأ الثالث في حلف الناتو ذاته. حيث يمثل حلف الناتو مؤسسة تجمع معا المنظمات العسكرية الخاصة بالدول التي توافق على الأيديولوجية المشتركة المتعلقة بالحكومة الديمقراطية والتجارة الحرة. فهو يقوم بربط هذه الدول بعضها ببعض متجاوزا بذلك مجرد الأنانية الاقتصادية والسياسية على مستوى الدولة، والدفع بها نحو العمل في انسجام لتحقيق المبتغى الأيديولوجي المتعلق "بالسلام الديمقراطي."

ومع ذلك، سوف تؤدي النزعة العالمية كما يُعرفها كانط إلى معارك أيديولوجية بين المعسكر المؤيد للعالمية (في هذه الحالة دول الناتو) وغيره من الأعداء غير المؤيدين للعالمية: "يجب تجاهل القواعد التي تحافظ على التعايش والتواصل الاجتماعي بين الدول إذا تطلبت الضرورات [العالمية] ذلك. فلا معنى لحسن النية مع الهراطقة، إلا من حيث الموائمة التكتيكية؛ فإن مسألة القبول المتبادل للحق في السيادة أو الاستقلال هي مسألة غير واردة فيما بين المنتَخبين والمنبوذين، ودعاة الحرية والمقموعين[١٠]." وفي ضوء ذلك، نجح حلف الناتو كمؤسسة قائمة على التكافل من أجل الدول الديمقراطية في هزيمة المقاومة السوفيتية "المهرطِقة" وفي انفتاح دول الجوار الجديد على الركائز الأيديولوجية لنطاق السلام الذي يمثله الناتو: الديمقراطية والتجارة المفتوحة والمؤسسات الدولية. ومع ذلك ثمة شيء مفقود في هذا الطرح النظري يتمثل في المناقشات المتعلقة بماهية المؤسسة التي تمتلك القدرة على الحشد المستمر لتلك المعركة من أجل العالمية. وعلاوة على ذلك، لماذا تقوم هذه المؤسسة، التي تعد، على سبيل المثال، قوة عظمى، وبكل ما أوتيت من هذه القوة المبالغ فيها، بتعزيز النزعة العالمية بدلا من أن تحاول إخضاع العالم؟

السلام زاوية الرؤية والمكاسب المأمولة

إن المعاهدة الفعلية لحلف شمال الأطلسي هي معاهدة أساسية ومباشرة بشكل ملحوظ. فهي تبدأ بمقدمة من خمس جمل تعلن أن الدول التي توقع على المعاهدة هي دول "عازمة على الحفاظ على الحرية والتراث المشترك

وحضارة شعوبها، وأنها قائمة على مبادئ الحرية والديمقراطية الفردية وسيادة القانون(١١)." ويمكن قراءة هذه المعاهدة، بشكل أساسي، على أنها لائحة اتهام مباشر ضد أولئك الذين ربما يدخلون في مواجهة عسكرية ضد الديمقراطيات الليبرالية في أوروبا- تلك الديمقراطيات التي تشكل جزءا كبيرا من الدول الرئيسة في اقتصاد العالم الرأسمالي. وبالتالي، وبالنظر إلى تحليل كانط للصراع الدولي باعتباره صداما بين أيديولوجيات ذات توجه عالمي وأخرى ذات توجه غير عالمي، فليس من المستغرب أن قام الاتحاد السوفيتي فور تأسيس الناتو بالاحتجاج بدعوى عدم قانونية الحلف بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وشكل حلف وارسو كرد فعل مقابل خسارته الدعوة. لقد بدأت معركة من أجل العالمية. ولكن هل يعد الناتو حقا بمثابة مؤسسة تستخدمها الديمقراطيات للحفاظ على الليبرالية ذات التوجه العالمي ونشرها، أم هو شيء أكثر دهاءً؟ إن الأدلة تدعم الزعم القائل بأنه قد تم إنشاء حلف الناتو، وأنه منذ ذلك الحين يتم تحريكه بدهاء من قبل فاعل قوى في النظام الجيوسياسي، وهو الهيمنة على العالم.

خرجت الولايات المتحدة إلى عالم الهيمنة من رماد الحرب العالمية الثانية. ويتم تعريف الهيمنة على العالم من خلال قدرة دولة واحدة على السيطرة على العالم اقتصاديا، تلك السيطرة التي تؤدي بدورها إلى الريادة التكنولوجية والسياسية على نطاق عالمي. وقد بدأت الولايات المتحدة صعودها إلى الهيمنة خلال سقوط المملكة المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر. وكانت المنافسة بين المملكة المتحدة وألمانيا على قيادة العالم قد أغرقت العالم في حالة من الفوضى في نهاية المطاف، تلك الفوضى التي

أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى وبلغت ذروتها مع نهاية الحرب العالمية الثانية(١٢).

مرت الهيمنة في الماضي بدورة دامت لما يقرب من ١٠٠ عام، وقد كان دورها الأساسي خلال تلك الفترة هو ضمان والحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي. وقرب نهاية دورتها، كانت الدول المتنافسة تحاول الاستحواذ على الهيمنة، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم استقرار كبير كالذي شهده النصف الأول من القرن العشرين. وتعتمد الهيمنة العالمية على استقرار وانتظام الاقتصاد السياسي الدولي لأنه يمسك بزمام السوق المحلية الأبرز في العالم، ونظرا لأنه يمكنها ضمان موقعها في السلطة فقط من خلال التداول التجاري المستقر والثابت. فمع عدم وجود ضرر مباشر على بنيتها التحتية خلال القتال، لم تتسيد الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية المشهد في الإنتاج والتجارة وحسب، بل واحتلت مكانة تمكنها من تمويل وإعادة إعمار أوروبا وتحقيق الهيمنة الكبرى(١٣).

ومع ذلك، لا تستمد القوة المهيمنة ببساطة من الاقتصاد المهيمن وحده. فحتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية رسميا، كانت الولايات المتحدة قد بدأت في إنشاء مؤسسات رقابية متجاوزة للحدود الإقليمية للمساعدة في تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي ككل. فكان من شأن تلك المؤسسات الرقابية أن تعزز من وجود مجتمع متكافل بين الدول المشاركة. وقد أُنشئت الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها من المنظمات كأدوات لترسيخ السلطة وتحقيق الاستقرار بمجرد أن تنتهي الحرب(١٤). وفي الوقت الذي توطدت فيه

دعائم هذه المنظمات ولاقت قبولا من جانب المجتمع الدولي في نهاية الحرب، كانت الولايات المتحدة على استعداد لتولي زمام القيادة المهيمنة. وكان حلف الناتو إحدى هذه المؤسسات ذات الهيمنة المتجاوزة للحدود.

وقد نجحت الولايات المتحدة من خلال هذه المؤسسة العسكرية القائمة على الترابط في التأثير على جوانب مختلفة لأربعة عشر من الجيوش الأوروبية[١٥]. وقد حصنت، علاوة على ذلك، أسواق أوروبا الغربية ضد الإمبراطورية السوفيتية المنافسة إلى حد كبير. بحيث يصبح بإمكان الأسواق الرأسمالية في الاقتصاد العالمي في ظل ذلك الاستقرار شبه التام في أوروبا الغربية أن تتفاعل في انسجام، كما يصبح في مقدور الكيان المهيمن أن يغذي حاجته إلى استغلال رأس المال في الأسواق الخارجية. وقد فعلت الولايات المتحدة الشيء نفسه في اليابان من خلال بناء تحالف عسكري دستوري معها، وذلك لمنع التوغل السوفيتي. وحتى في يومنا هذا، لا يزال الاستقرار في الدول الرئيسة في أوروبا الغربية واليابان يشكل حجر الزاوية لقوة الهيمنة الأمريكية، ولا تزال محاولات الناتو الحثيثة للإبقاء على الهيمنة تضمن عدم انزلاق دول أوروبية محددة في حرب ضد بعضها البعض.

تعتمد قدرة القوة المهيمنة على تحقيق الاستقرار على الصعيد العالمي، بعيدا عن مسألة الهيمنة الاقتصادية، على نوعين من السلطة المتجاوزة للحدود الإقليمية على الكيانات السيادية الأخرى: السلطة السياسية والسلطة العسكرية[١٦]. تبدأ السلطة المتجاوزة للحدود الإقليمية إثر ضرورات الاستغلال الاقتصادي، نظرا لحاجة الكيان المهيمن إلى أسواق مفتوحة حتى تستخدم بنجاح موقعها الاقتصادي المهيمن وتقوم باستخراج فائض رأس

المال. وهي تستطيع فتح الأسواق بطرق عدة، من خلال التهديد بالقوة بشكل أكثر وضوحا، أو الاستخدام الفعلي لها بشكل أكثر ندرة، ومن خلال إنشاء مؤسسات دولية بشكل أكثر نجاحا(١٧). فمن خلال إنشاء المؤسسات العابرة للقوميات والتي تضم دولا أخرى ولكنها تقع تحت سيطرة الكيان المهيمن، يصبح بمقدور ذلك الكيان ممارسة سيادته وإملاء رغباته على دول أخرى بينما تُمنع نفس الدول من التعدي على السيادة الخاصة به(١٨). وقد فعلت الولايات المتحدة هذا بقوة أكبر وبشمول أكثر من أى قوة مهيمنة في الماضي. فقد أنشأت مؤسسات اقتصادية لمساعدتها في التحكم في السياسات الاقتصادية للدول الأخرى (كصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة). وقامت بإنشاء مؤسسة دولية سياسية كواجهة لحكومة شبه عالمية (وهي الأمم المتحدة). وأخيرا، قامت بإنشاء تحالف عسكري عبر الأطلسي – حلف الناتو – لدرء التهديد العسكري للمعارضة الرئيسة لقوتها المهيمنة المتمثلة في الاتحاد السوفيتي.

وحتى بعدما ترسخت مكانة المؤسسات المتجاوزة للحدود الإقليمية في الاقتصاد العالمي، لا تزال توجد واجهة أخرى ملازمة بشكل أكبر للسلطة المهيمنة، وهي الحداثة الأولى prime modernity. يعرف تايلور "الحداثة الأولى" باعتبارها نمط الحياة السائد في الاقتصاد العالمي، والذي هو مرادف للهيمنة ذاتها(١٩). كذلك يُنظر للقدرات التكنولوجية للكيان المهيمن في جميع المجتمعات باعتبارها خلاصة للحداثة، ومن ثم يصبح أسلوب الحياة الخاص بالكيان المهيمن وأنماط العلاقات الاجتماعية له محل محاكاة من قبل المجتمعات الأخرى. وعلى الرغم من أن الحداثة الأولى تعد أمرا مغريا، فإنه

أداة ماكرة يستخدمها الكيان المهيمن عالميا لتقويض أيديولوجيا المقاومة ضد توسع الولايات المتحدة خارج حدودها[٢٠]. تتمركز الحداثة الأولى حول الابتكار الاقتصادي الذي نجم عن الهيمنة والذي يؤدي إلى تغيير في أسلوب الحياة. ففي ظل الهيمنة الهولندية، سادت "النزعة التجارية"؛ وفي ظل الهيمنة البريطانية، سادت "نزعة التصنيع،" وفي ظل الهيمنة الأمريكية سادت نزعة "الاستهلاك الشامل[٢١]." وتخلق تلك الابتكارات الاقتصادية أسلوبا جديدا وحديثا للحياة وللعلاقات الاجتماعية والذي يصدر بوصفه الطريق إلى المستقبل بالنسبة للدول الأخرى. وفي جوهرها، تتزلف الهيمنة إلى المجتمعات الأخرى لفتح اقتصاداتها وهياكلها السياسية للاقتصاد العالمي الرأسمالي ولقبول المؤسسات المهيمنة من خارج الحدود من خلال نشر الاعتقاد بأنه من خلال محاكاة الأسلوب المهيمن، ستتمكن الدول من اللحاق بركب العالم "الحديث" عبر "التنمية." وللأسف، فإن الحداثة الأولى مجرد سراب، أي وسيلة للحياة الفخمة التي يستحيل على معظم المجتمعات تحقيقها عاجلا أو آجلا[٢٢]. ولأن الحداثة الأولى قد بُنيت على العمليات الاستغلالية التي تصب في صالح الهيمنة، يجب أن يستمر الاستغلال حتى تبقي الحداثة الأولى. وبالتالي ليس بإمكان كل مجتمع أن "يتطور[٢٣]." ومع ذلك، ومع وضع الوعود الفارغة جانبا، لا يزال تصدير"الحلم الأمريكي" يشكل جانبا كامنا في القوة المهيمنة للولايات المتحدة.

مع سقوط الاتحاد السوفيتي، سرعان ما وجدت الولايات المتحدة نفسها في معضلة استراتيجية، فقد أصبحت قوة مهيمنة دون منافسة حقيقية. إن هذا الفراغ الهائل في الصراع على السلطة على الصعيد الدولي، والفترة التي

تلت ذلك من التكيف مع هذا الفراغ، لم يؤثرا على الدولة المهيمنة وحسب، بل أيضا على المؤسسات المتجاوزة للحدود الإقليمية التي أسستها خلال ذروة هيمنتها. فكان على هذه المؤسسات، التي ساعدت في فرض الولايات المتحدة لسيادتها على دول أخرى لحماية ونشر "نمط الحياة الغربي"، أن تعيد فجأة تحديد أدوارها حتى تظل أعضاء فاعلة في الجغرافيا السياسية العالمية. فبالنسبة للكثير من هذه المؤسسات، ولا سيما الاقتصادية منها، كصندوق النقد الدولي واتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، كان انهيار الشيوعية بمثابة حظ غير مرتقب من الفرص والتوسع. فازدادت فرصة الاستغلال ونشر السوق الرأسمالية بشكل كبير مع إتاحة مجالات جديدة توسعية للعمليات الرأسمالية. بينما كان تقدم دول العالم الثاني هو الشأن الأول، نظرا لأن شرق ووسط أوروبا ربما يتمكنان من الانضمام في نهاية المطاف إلى أوروبا الحديثة[٢٤]. ومع ذلك، فبالنسبة للمؤسسات المهيمنة الأخرى، وبشكل أساسي تلك التحالفات العسكرية التي أنشئت بالفعل لمنع انتشار الاشتراكية العالمية بقوة السلاح، كانت نهاية الحرب الباردة أمرا مربكا جدا. وكما أظهر الإجماع الدولي على حرب الخليج عام ١٩٩١، لم تكن هناك مقاومات تذكر ضد هيمنة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي[٢٥].

وكما هو الحال مع المؤسسات المهيمنة، كان الناتو واحدا من أكثر المؤسسات عرضة للخطأ بعد انتهاء النظام القائم على الثنائية القطبية، وكان يمثل مثالا صارخا للتأثير المهيمن داخل أوروبا. فعلى الرغم من أنه لم يزل يعمل كأداة لتأمين أوروبا من الوقوع في حرب فيما بينها، كانت المناوشات

التي دامت لفترة طويلة بين تركيا واليونان بمثابة تذكير مستمر بحساسية تلك المهمة المفترضة. ومع أن الهيمنة كانت ترغب بشدة في الحفاظ على حلف الناتو كمؤسسة سياسية عسكرية فعالة، كان بإمكان الدول الأوروبية التشكيك في الحاجة إليه، بل وربما إيجاد سبب لمحاولة التخلي عن نير الرقابة المهيمنة، لا سيما مع انضمام دول أكثر إلى الاتحاد الأوروبي. فكثيرا ما ناقشت المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا بالفعل إمكانية بناء قوة اليورو التي سوف تتألف من جنود من دول الاتحاد الأوروبي لمؤازرة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي[٢٦]. وبالتالي، ومن أجل الحفاظ على منظمة الناتو من الأفول تماما، فقد كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى إعادة تحديد دور الحلف بمعزل عن مسألة الدفاع عن أوروبا ضد غزو الإمبراطورية الشيوعية القادم من الشرق، حيث كان يتعين على الحلف أن يتبنى معنى أسمى من ذلك.

لقد تم ذلك عن طريق تجديد الناتو، ليس باعتباره تحالفا مناهضا للشيوعية، ولكن باعتباره تحالفا عسكريا بين الدول الأوروبية "الحديثة" (أى، صاحبة الديمقراطية والسوق المفتوحة). فقام التحالف بتغيير دوره من الدفاع العسكري وتنظيم الهجوم المضاد إلى تحالف لتسهيل التعايش السلمي وبناء الثقة بين الدول القومية الديمقراطية. وربما كان من الصعب أن تستمرئ دول أوروبية كثيرة هذا التحول لو لم تكن المنظمات الأخرى المترابطة عاجزة في التعامل مع أزمة البلقان. وبمنتصف تسعينيات القرن العشرين، كان كل من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي قد فشلت في إحباط الحروب الأهلية العنيفة التي اندلعت في "برميل بارود أوروبا." فقد

قدمت الصراعات في يوغوسلافيا السابقة، إلى جانب التوتر العرقي بين دول عديدة في مختلف أنحاء أوروبا الوسطى، حجة قوية لقيام تحالف عسكري شامل من شأنه حماية أوروبا من نفسها. وعندما استُخدم الناتو في الصراع في البوسنة، أصبح من الواضح أنه يمكن لأعضاء أوروبا الغربية، داخل ومن خلال تلك المؤسسة، أن يصلوا إلى توافق في الآراء والحفاظ على أمنهم أثناء اعتمادهم على القوة الأمريكية المهيمنة.

كانت إحدي وسائل تأمين أوروبا الحديثة من الصراعات الناتجة عن التوترات في وسط أوروبا في منتصف تسعينيات القرن العشرين هى من خلال توسع الناتو إلى دول مستقرة تنمو بشكل ديمقراطي ومن خلال الاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي (كجمهورية تشيكيا، والمجر، وبولندا)[٢٧]. وكما كان الحال مع توسع الناتو في السابق، كان التوسع المعاصر في هذه الدول يتعلق كثيرا بالدفاع عن أسواق وثقافات أوروبا الديمقراطية الرأسمالية بنفس القدر المبذول في توفير الأمن للدول المعرضة لتهديدات المضايقات الخارجية . لكن بالنسبة للحكومات من دول مختلفة، كان توسع الناتو يعني أشياء مختلفة.

فبالنسبة لدول أوروبا الغربية، اعتبر التوسع إلى حد كبير بمثابة زيادة في الاستقرار من خلال تمديد منطقة عازلة من الأمن المتبادل للدول التي كانت ذات يوم جزءا من أوروبا الحديثة بشكل أو بآخر- فلجمهورية التشيك والمجر وبولندا تاريخها المتميز في السياسة الأوروبية، كما أنها كانت دولا كاثوليكية وليست أرثوذوكسية[٢٨]. واعتبرت روسيا توسع الناتو تعديا وعملا

شبه معادٍ وعودة إلى الحرب الباردة[٢٩]. أما بالنسبة للمجر، فلم يمثل الانضمام إلى الناتو زيادة في النواحي الأمنية، حيث لم تشكل أزمة البوسنة تهديدا خطيرا بحق، بل فرصة للحاق بركاب الغرب والانضمام إلى التحالف الذي يمثل الحداثة الأولى[٣٠]. فكان توسع الناتو بالنسبة للولايات المتحدة هو الفرصة لإخضاع المنافس المهيمن، أى الاتحاد السوفيتي السابق، وبسط سيطرتها خارج الحدود[٣١]. علاوة على ذلك، فإن توسع الناتو سيؤدي في الوقت ذاته إلى زيادة أكبر في الاستقرار الداخلي لدول الأطلسي، وهو أمر مهم الآن بعدما ولى النظام القائم على الثنائية القطبية في الحرب الباردة، وبدأ نظام الدولة في الدخول إلى عهد من الفوضى والصراع العرقي[٣٢].

ومع القليل من الجدل في عام ١٩٩٨، وبعد أن أسفر الاستفتاء الوطني عن نسبة تأييد بلغت ٨٥٪، اشترت جمهورية المجر كلا من الحداثة وجوانب الأمن المصاحبين لتوسع الناتو واختارت الانضمام إلى تحالف الهيمنة العسكرية في أقل من عشر سنوات بعد حصولها على استقلالها من حلف وارسو المدعوم من الاتحاد السوفيتي. وفي الرابع من أبريل عام ١٩٩٩، وفي حفل أقيم في واشنطن العاصمة، قلب السياسة الأمريكية المهيمنة، تم الاعتراف بالمجر رسميا كعضو في المنظمة العسكرية الغربية. بعد استعراض الأسباب التي حدت بالولايات المتحدة إلى أن تدعم بقوة توسع الناتو في المجر، يجب علينا أن نبحث الآن في المنظور المعاكس: ما الذي يرى المجريون أنهم يكسبونه من دعمهم القوي لتصعيد دولتهم إلى هذه المؤسسة التي تتجاوز الحدود الإقليمية والقائمة على الهيمنة على العالم؟

المجر والناتو: السيادة مقابل التكافل

لم تكن المجر تواجه واقعا محفوفا بالمخاطر قبل انضمامها إلى الناتو. فبما أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والناتو كانت متمركزة على أراضيها بسبب الأزمة في منطقة البلقان، كانت أى تأثيرات محتملة من قبل دول الجوار المسلحة تُواجه بترتيبات استباقية. كما كانت التهديدات من قبل دول الجوار غير مؤذية إلى حد كبير، حيث لم تتعد كونها كلاما لا طائل منه من قبل المتحدثين باسم الحزب اليميني في سلوفاكيا ورومانيا، والذين لا يمتلكون سلطة حقيقية في العمليات البرلمانية لبلدانهم[٣٣]. ويمكن القول بأن الرغبة المجرية في الانضمام إلى حلف الناتو تهدف إلى بسط الأمن على الأمة المجرية بأكملها، بما في ذلك الشتات الواسع في الدول المجاورة والذي يمثل ٣٣٪ من سكان الأمة المجرية. فقد كانت رومانيا وسلوفاكيا وصربيا تحاول، على وجه الخصوص، استيعاب السكان ذوي العرق المجري الذين ناهزوا الخمسة ملايين قسرا في مجتمعاتهم، الأمر الذي أثار حفيظة الجمهورية المجرية[٣٤]. وقد زعم البعض إبان توسع الناتو أنه بمجرد انضمام المجر إلى المنظمة العسكرية، فلربما يكون لها نفوذ سياسي وسيطرة أكبر على جيرانها ومن ثم تضع حدا للتوتر العرقي في الدول الأقل ديمقراطية[٣٥]. ومع ذلك، يتجاهل مثل هذا النهج المتعلق بتخلي المجر عن سيادتها العسكرية للغرب العمليات الخارجية العديدة والأكبر حجما التي أثرت في قرار المجر بالانضمام إلى الناتو[٣٦].

يمثل انضمام المجر إلى الناتو، من وجهة النظر المجرية، ما هو أكثر بكثير من مجرد مسعي لتحقيق الأمن. فعلى الرغم من تنوع الفوائد

المُتَصوَّرة للانضمام إلى الناتو بشكل كبير بين الجماعات السياسية المتنافسة والشرائح الاجتماعية، فقد كانت هنالك سمة واحدة كامنة توحد أغلبية المجريين، وهي الرغبة في التحول رسميا من الحداثة الشرقية السابقة للإمبراطورية السوفيتية إلى الحداثة الغربية التي تمثلها هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الواقع، لم يرتبط الانضمام إلى التحالف العسكري الغربي كثيرا "بأمن" السيادة المجرية بقدر ارتباطه "بالاستقرار" من خلال التكافل. فمن خلال الانضمام إلى الدول الغربية في هذا التحالف، كانت المجر ترسخ مكانها كحليف للغرب في نظام الهيمنة الأمريكي، فهي كانت تريد الانتساب إلى الحداثة الأولى.

أما في المجر، فقد لوحظت تلك الرغبة في الترابط مع الغرب عبر طيف واسع من السكان الذين تجاوزوا إلى حد كبير خلفياتهم الأيديولوجية والطبقية والإثنية على الرغم من تنوعها. فلم يكن لدى المجريين خيار في الواقع سوى الاندماج في مؤسسة الناتو الدولية في حال رغبوا في التنمية الاقتصادية الدائمة. يعتقد آغ (Agh) أنه لكي تحافظ الدول الصغيرة في وسط أوروبا على سيادتها في فترة مابعد الشيوعية، عليها أن تتكيف مع وأن تقبل المؤسسات الدولية المتجاوزة للحدود الإقليمية التي أنشئت في فترة ابتعادهم عن الاقتصاد العالمي[٣٧]. وفي حالة رفض المجر ودول أخرى في أوروبا الوسطى قبول المؤسسات المهيمنة والغربية (كالناتو، والاتحاد الأوروبي، وسياسات هذه المنظمات)، فلربما يصبح من السهل تجاهل بعض الجوانب الاقتصادية والسياسية لسيادة هذه الدول تماما من قبل الغرب (كما تم تجاهل سيادة صربيا في كوسوفو ومن ثم تم نزعها من قبل الناتو، على سبيل

المثال) [٣٨] . ومع ذلك ينبغي الإشارة أيضا إلى أن هنالك الكثير أمام الدول الصغيرة لتستفيد منه جراء انضمامها إلى مثل هذه الهياكل السياسية الدولية. فمع دعم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية، "سيكون للمجر بالتأكيد تأثير أكبر بكثير في مناطق [وسط شرق أوروبا] والبلقان إذا كانت عضوا في حلف الناتو"[٣٩].

ويمكن تحليل أهمية تعزيز الترابط الجديد للجمهورية المجرية في الاقتصاد العالمي عبر النظر فيما تطمح كل مجموعة من المجموعات الفرعية المختلفة والمؤسسات المجرية في تحقيقه شخصيا من خلال دعم انضمام المجر إلى حلف الناتو. وسوف يقوم ما تبقى من هذا الفصل بتحليل الديناميات الكامنة وراء رغبة ثلاثة مؤسسات سياسية مجرية مهمة، وهى اثنان من الأحزاب السياسية في المجر بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية، في الانضمام إلى الناتو. فبالنسبة للحزب الاشتراكي المجري (HSP)، والذي كان يحاول أن يتخطى مرحلة كونه الحزب الشيوعي المجري السابق، أصبح دعم الانضمام إلى الناتو هو الهدف السياسي الأساسي لمحو أية شكوك حول علاقاته السوفيتية السابقة[٤٠]. كما كان الاندماج في الناتو بالنسبة لأحزاب اليمين بمثابة تأمين ضد الامبريالية الروسية في المستقبل، فضلا عن كونه شكلا من أشكال النفوذ لحماية الأقليات المجرية في الدول الواقعة قرب المجر ولكنها خارج نطاق الناتو[٤١]. أما بالنسبة للقوات المسلحة المجرية، وهو ما قد يعد أكثر أهمية، فقد مثل توسع الناتو الوسيلة الناجحة لتحديث وإعادة تحديد مكانتها في المجتمع المدني المجري[٤٢].

السياسة الداخلية والتكافل

كان قرار إجراء استفتاء على الانضمام للناتو- وكانت المجر هي الدولة الوحيدة التي قامت بذلك- قرارا ذا طبيعة سياسية بحتة نظرا لعدم معارضة أي حزب كبير لهذا الانضمام. ومع ذلك، وربما بسبب الهرج والمرج حول نجاح الاستفتاء، كانت الاستفادة ضئيلة بشكل ملفت من التحول الجذري اللامعقول للحزب الاشتراكي المجري، ذلك الحزب الذي كان على استعداد مدهش لتسليم السيادة في المجر لهيمنة الولايات المتحدة بعد ست سنوات فقط من حل حلف وارسو(٤٣). وقد قضى الحزب الشيوعي السابق ما يقرب من أربع سنوات في التحضير لانضمام المجر لحلف الناتو، دافعا تلك السياسة إلى الأمام بنجاح مذهل. فكانت قدرة الحزب الاشتراكي المجري على نقل المجر إلى الناتو بمثابة طريقة ناجحة للخلاص من الإرث الشيوعي والذي كان قد أثقل كاهل الحزب.

وقد مر الشيوعيون الجدد، والذين أعادوا تسمية أنفسهم بشكل ملائم بالحزب الاشتراكي المجري، بوقت عصيب للغاية في مناشدتهم الناخبين في أول انتخابات ديمقراطية في عام ١٩٩٠، فحصلوا فقط على ٥٪ من الأصوات على المستوى الوطني وحصلوا بالكاد على تمثيل في البرلمان. ومع ذلك، وبحلول الانتخابات الوطنية لعام ١٩٩٤، كانت النضالات الاقتصادية للانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوحة تجثم بشدة على أنفاس السكان. ومن ثم أعاد الاشتراكيون تقديم أنفسهم على أنهم متخصصون وتكنوقراط وعلى دراية أفضل بحل مشكلة المرحلة الانتقالية التي تواجه القوى العاملة المجرية، وأنه في مقدورهم على الرغم من ذلك عمل دمج

أفضل للمجر في أوروبا الحديثة[٤٤]. فكان جليا أن هذا التحول في الموقف ما هو إلا استراتيجية للشيوعيين السابقين لإنقاذ الاشتراكية الليبرالية من الاندثار كلية. فمن خلال تجديد الحزب على أنه حزب يناهض الشيوعية ويدعم الحركة العمالية ويناشد أولئك الذين يطمحون إلى أن يكونوا غربيين في نفس الوقت من خلال القول بأن مكان المجر الشرعي يقع في أوروبا "الحديثة"، استطاع الاشتراكيون اكتساح انتخابات عام ١٩٩٤ [٤٥].

ومن ثم تمكن الحزب الاشتراكي المَجري، من خلال الضغط الثابت والمتواصل خلال السنوات الأربع لحكمه (1994- 1998)، من الحصول بسهولة على ما يكفي من الدعم الوطني لتوسع الناتو والاندماج في الاتحاد الأوروبي. وقد قطعت هذه الاستراتيجية بنجاح العلاقة المتآكلة بالفعل التي حافظ عليها الحزب مع الحداثة السوفيتية القديمة، ولكن في مايو 1998، وبعد ستة أشهر من استفتاء الناتو الناجح، خسر الحزب الاشتراكي المجري الانتخابات الوطنية أمام الاتحاد المجري المدني (فيدس) (حزب الديمقراطيين الشبان). وبالرغم من عدم معارضة فيدس لتوسع حزب الناتو أو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد لعب بورقة الخطابة السياسية المعادية للأجانب بطريقة كانت كفيلة بإقصاء الاشتراكيين المنتصرين من الحكومة. وقد حاصر الحزب الاشتراكي المجري سوق العمل خلال فترة حكمه، ربما بسبب موقفه التقدمي والمؤيد للغرب، مما أدى إلى شعور بأن احتياجاته قد تم التحايل عليها لصالح الشركات الأجنبية. ومن أجل مغازلة الناخبين الذين كانوا يعانون من التحول الاقتصادي ارتدى الديمقراطيون الشبان عباءة كراهية الأجانب وفي ذلك إشارة إلى بيع الحزب الاشتراكي المجري البلد للأجانب.

وهنا أصبح الاشتراكيون فجأة، وبطريقة لا تخلو من السخرية، بمثابة الحزب المتحرر من النعرة القومية والموالي للغرب الذي كان يحاول قيادة المجر نحو الحداثة الجديدة في الوقت الذي بدأ فيه اليمين حصد أصوات العمال. وهكذا، رسخ الحزب الاشتراكي، من خلال فترة حكمه الأولى، موقفه كموالٍ للغرب وحذر من العديد من الآثار البغيضة للشيوعية. لكن ثمن هذا النجاح كان باهظا: فلقد انضمت الدولة إلى مؤسسة غربية حديثة، ولكن الحزب كان قد فقد السيطرة على جهاز الدولة لحزب رآه المجريون "قوميا" أكثر.

بعد الانتخاب الناجح للديمقراطيين الشبان في الحكومة في عام ١٩٩٨، ترددت على نحو متزايد الأسئلة المتعلقة بفقدان السيادة الوطنية وكيف أن الكثير من الموارد المجرية كانت قد بيعت للشركات الأجنبية في ظل النظام الاشتراكي. وعلى الرغم من أن خططه السياسية في البداية كانت موالية للغرب بشكل قطعي، بدأ حزب الديمقراطيين الشبان، عند وصوله إلى السلطة، في امتلاك قدر أكبر من الوعي بجمهور الناخبين المجري والذي كان يرتاب من إصلاحات الحكومة الاشتراكية السابقة. وهكذا أصبح حزب الديمقراطيين الشبان أحادي النظرة بشكل أكبر، وبدأ يعمل لحساب اليمين عن طريق إبداء استيائه في بعض الأحيان من الغرب. قد يكون هذا التحول السياسي التدريجي والخطير ناجما عن حقيقة أنه في نفس الانتخابات التي أتت بالديمقراطيين الشبان إلى السلطة حصل أيضا حزب الحقيقة والنور المجري، وهو حزب شديد القومية وانعزالي، على عدد قليل من المقاعد في البرلمان. لقد تم انتخاب حزب الحقيقة والنور على أساس معاداة السامية، ومناهضة سياسات الناتو، ومكافحة الأوْرَبة، ورغبة صريحة في ضم

أراضي الدول المجاورة التي تحتوي على العرق المجري (أي ترانسلفانيا في رومانيا، والرُبع الجنوبي من سلوفاكيا، وإقليم فويفودينا في صربيا). وبالتالي، وبعد الاستفتاء الناجح بأقل من ستة أشهر، تغيرت الديناميات الداخلية للسياسة المجرية بسرعة لتعكس المزيد من الشكوك الجماهيرية حول توسع الناتو بشكل أكثر مما كان موجودا في السابق.

لقد حاز حزب الديمقراطيين الشبان على مكاسب من توسع الناتو لأنه كان قادرا بعد ذلك مباشرة على الظهور بمظهر الموالي للغرب والمتحرر من النعرة القومية (وهذا هو الأساس الذي استند إليه البرنامج السياسي للحزب)، كما بدا قادرا بشكل متزامن أيضا على التحول نحو اليمين من خلال الإعراب عن القلق إزاء موالاة الاشتراكيين للغرب. ومن ثم وجد حزب الديمقراطيين الشبان خلال السنوات الأربع التالية في السلطة، وبرغم أنه كان داعما لتوسع الناتو في البداية، أنه واقع في مأزق متفاقم يتعلق بمحاولة استرضاء أنصار الغرب ومحاولة استقطاب الدعم من اليمين في الوقت ذاته. وقد تم القيام بذلك في المقام الأول من خلال القيادة الأحادية المتصاعدة من قبل رئيس الوزراء فيكتور أوربان، مما أدى في نهاية المطاف إلى تآكل شراكة المجر مع الغرب. فلم يمض وقت طويل حتى أدين أوربان من مختلف الدول والمؤسسات السياسية الدولية. وقد خسر بالتالي خلال السنوات الأربع التالية الدعم الدولي لتوليه قيادة المجر، على الرغم من تولي وإمساك حزب الديمقراطيين الشبان بزمام نجاح توسع الناتو في بداية رحلته في رئاسة البرلمان.

يمكن للتكافل أن يؤثر على السياسة الداخلية، كما اكتشف الديمقراطيون الشبان في انتخابات عام ٢٠٠٢. وقد يكون استياء الدول الأعضاء الأخرى في الناتو من المجر هو ما بعث على خسارتهم للانتخابات. فقبل شهر من الانتخابات التي أطاحت بالديمقراطيين الشبان من السلطة، قام أوربان بزيارة واشنطن، ليفاجأ بتجاهل الرئيس بوش له[٤٦]. وعلى الرغم من أن الناتو كان قد ساعد قبل ثلاث سنوات فقط الحزب المنتخب حديثا في الحصول على اعتراف من الولايات المتحدة والدول الأوروبية المحورية، لكن ما برح أن لعب الناتو خلال السنوات التالية دورا كبيرا في خسارة الحزب للسلطة. كذلك قامت دول أخرى ذات عضوية في الناتو بانتقاد المجر باستمرار، في ظل قيادة أوربان، على عدم القيام بالمهام المنوطة بها في التحالف. وبسبب الضغوط الخارجية، خسر حزب الديمقراطيين الشبان، الذي كان في الأصل تقدميا، شرعيته الداخلية في الحكم لمدة أربع سنوات أخرى، بعدما هُزم بفارق ضئيل من قبل الحزب الاشتراكي المجري في الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٢[٤٧].

المؤسسة العسكرية المجرية

إذا كان هناك ثمة جزء من جهاز الدولة مواليا للناتو خلال إجراءات الانضمام الأولية فإنها المؤسسة العسكرية المجرية. فقد كان سقوط الشيوعية أمرا صعبا على القوات المسلحة المجرية. فقد كانت قوة قائمة على التجنيد الإلزامي وتمتلك قواعد في حالة مزرية وتجهيزات عتيقة وآليات تتألف في معظمها من تقنيات سوفيتية بالية، كما لم يكن لدورها في المجتمع المدني أية

ملامح واضحة[٤٨]. ومن ثم أمست معنويات الجيش منخفضة جدا، كما تركت مجموعات كاملة من الجنود الخدمة العسكرية نظرا لتدني الرواتب والظروف المعيشية المزرية (فقد كانت تخصص غرفة واحدة لكل أربعة ضباط، على سبيل المثال[٤٩]). وفي الوقت الذي بدأ فيه الحزب الاشتراكي المجري في الإعداد للتقدم بطلب الحصول على عضوية الناتو في منتصف تسعينيات القرن العشرين، كان الجيش مؤيدا قويا لهذا التدبير. ولذا تطلبت عضوية الناتو تحديثات واسعة النطاق في البنية التحتية العسكرية وفي الأسلحة، والتي لم يكن يتلقاها الجيش المجري من خلال الميزانيات والتحسينات المتاحة[٥٠]. كما كان من شأن الأمن الجماعي، علاوة على ذلك، أن يقلل من مخاطر التعرض لأية اعتداءات محتملة من الدول المجاورة، الأمر الذي لم تكن المجر مستعدة لردعه منفردةً[٥١].

كان الجيش المجري يعاني من أزمة هوية إثر ٤٥ عاما على وجوده رهن الإمبراطورية السوفيتية: فقد أصبحت مكانته محل خلاف داخل المجتمع المجري[٥٢]. وعلى الرغم من نقلها رسميا لتصبح تحت إمرة السيطرة المدنية في ظل قيادة الرئيس، كانت المؤسسة العسكرية مكروهة من قبل الكثيرين في المجتمع المجري ولم تجد إلا القليل من الأمن المالي في البرلمان[٥٣]. وكانت قياداتها مملوءة بالفساد والرشوة، كما وقعت انتهاكات خطيرة في مجال الأمن[٥٤]. كانت قوانين التجنيد الإلزامي أيضا محل جدال وتغيير مستمرين، بدءا من سنتين للتجنيد وصولا إلى ستة أشهر، ثم إلى ثمانية عشر شهرا قبل أن تُرد إلى سنة واحدة. وحيث إن المؤسسة العسكرية لم تجد إلا القليل من الاستقرار كمؤسسة ذات وظيفة داخل دولتها، فقد سعت في نهاية

المطاف إلى تعزيز انضمامها إلى قوة أكبر تكون موالية لأوروبا وتتمتع بدعم هيمنة الولايات المتحدة[٥٥].

عن طريق استمالة الناس نحو الانضمام إلى الناتو، كانت القوات المسلحة المجرية تغازل رغبة المجريين في الحداثة، حيث كان التحالف الغربي العسكري بمثابة الجيوش ذات التكنولوجيا العالية والحديثة القادرة على الانقضاض بآلياتها وتقدمها التكنولوجي لتدمير الجيوش الخارجية، كما هو الحال في البوسنة. وقد زعمت القوات المسلحة المجرية أن قدرتها على الدفاع عن الدولة ستكون غير فعالة بدون الناتو. فعلى المدى البعيد، وبعد استثمار مبدئي رئيسي لتطوير العديد من النواحي التي كان الجيش المجري متخلفا فيها، فسوف تكون النفقات أقل بكثير بالنسبة للمجر بوجود الأمن المتبادل للناتو بدلا من الدفاع عن الدولة بمفردها. فكان الجيش قادرا بهذه الطريقة على مناشدة الحس الوطني – الدفاع عن الدولة القومية – وفي الوقت نفسه تعزيز فكرة التخلي عن السيادة المجرية.

ومع ذلك، فمن المثير للسخرية أن يتم إهانة المؤسسة العسكرية قبل نجاحها، وذلك بعد أن تحققت رغبتها في الانضمام إلى الناتو وزيادة التمويل في سبيل الارتقاء إلى مستوى المعايير الغربية. فقد تحمس رئيس الوزراء أوربان لزيادة تمويل الجيش في بداية عهد حكومة الديمقراطيين الشبان في عام ١٩٩٨. ومع ذلك، وبمجرد قبول عضوية البلاد في نادي الناتو، تراجع حماس البرلمان حول تمويل تحديث الجيش المجري، وهي مهمة ذات تكلفة متزايدة في دولة تعاني من الصعوبات المالية المتعلقة بالتحول إلى اقتصاد السوق المفتوحة[٥٦]. وقد استمر هذا التراجع حتى بلغ النقطة التي باتت فيها

المجر، كما هي معروفة الآن، واحدة من أعضاء الناتو الأقل التزاما بوعود استخدام التكنولوجيا ومتطلبات الإصلاح المنصوص عليها في معاهدة الانضمام إلى الناتو[٥٧].

وكما تبين مما سبق، كان لكل من المؤسسات السياسية المختلفة داخل الوسط السياسي المجري أسبابها المختلفة والمتنافسة للانضمام إلى الناتو، وعلى الرغم من ذلك فقد استندت كل هذه الأسباب إلى تصور واحد: الرغبة في أن تبدو حديثة. فبالنسبة للاشتراكيين، مثلت العضوية انفصالا عن انتمائهم القديم للحداثة السوفيتية البائدة. وبالنسبة لحزب الديمقراطيين الشبان (فيدس)، كانت العضوية فرصة للاعتراف بهم من قبل الهيمنة الأمريكية، التي تعد خلاصة الحداثة والقوة العالمية، وفرصة للحزب لإلقاء الضوء على سياساته القومية على أنها تأييد ضمني للولايات المتحدة والغرب. أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية المجرية، فقد كان الانضمام للناتو فرصة لإعادة تعريف دورها على المستوى الوطني والدولي، ورفع الروح المعنوية لأنها أصبحت مرتبطة بقوى الهيمنة العالمية. في النهاية، وعلى الرغم من تأثر كل من هذه المؤسسات بطرق مختلفة بعد الانضمام إلى الناتو، فقد تأثروا جميعا بالحداثة الأولى وبالرغبة في المشاركة في السلام الكانطي مع الغرب.

الناتو وانتهاز الفضاء المجري

في نوفمبر ٢٠٠٢، وبينما كان حلف الناتو يتماس مع حدود روسيا من خلال ضم سبع دول جديدة، كانت تجري نفس العمليات إبان التوسعة الأولى بعد الحرب الباردة في عام ١٩٩٩ [٥٨]. وتستمر الولايات المتحدة باعتبارها

القوة المهيمنة على العالم في توسيع مؤسساتها المتجاوزة للحدود الإقليمية إلى مناطق جديدة(٥٩). وعلاوة على ذلك، فليس لدول أوروبا الوسطى التي تأمل في تحسين موقعها في الاقتصاد العالمي خيار سوى الإذعان لهجوم تجاوز الولايات المتحدة لحدودها الإقليمية وإلا استُبعدت من أوروبا الحديثة(٦٠). ولا توجد اليوم معارضة أيديولوجية على أساس الدولة ضد الحداثة الأمريكية الأولى لكي تلجأ الدول إليها؛ فبإمكان الدول التي تمر بمرحلة تحول إما أن تنضم إلى الغرب أو أن تعاني من المزيد من التهميش.

وبينما يواجه حلف الناتو خطر عدم الأهمية، فما زال يعيد تعريف نفسه ويعمل كأداة للولايات المتحدة، حتى في مواجهة معارضة من قبل المؤسسات الأخرى المتجاوزة للحدود الإقليمية. لقد استخدمت الولايات المتحدة الناتو في كوسوفو على الرغم من أن الأمم المتحدة قد صوتت ضد استخدام القوة. وتأمل الولايات المتحدة اليوم في استخدام الناتو في عمليات مكافحة الإرهاب وفي حملات متعددة الأطراف ضد أولئك الذين لا يتوافقون مع السوق المفتوحة والمبادئ الديمقراطية، خاصة أولئك الذين يقاومون قوى الهيمنة المتجاوزة لحدودها الإقليمية. وعلى الرغم من ظهور المعارضة الأوروبية والقلق تجاه الهيمنة الأمريكية في بعض الأحيان داخل الناتو (المعارضة الأوروبية لسياسات الولايات المتحدة في الصراع في فلسطين، على سبيل المثال)، فستظل العديد من الدول الأوروبية الأعضاء تحترم هيمنة الولايات المتحدة ومؤسستها العسكرية لبعض الوقت.

وفي هذه الأثناء، سوف تتاح للدول الأعضاء الجديدة فرصة للقيام بدور المدافع عن العالم الحديث دون الحاجة إلى اللجوء لاستخدام القوة

العسكرية كثيرا. فبدلا من ذلك، سوف تُستخدم الدول الأعضاء الجديدة لأغراض "متخصصة" (على سبيل المثال، كخبراء في الغاز السام أو كجنود في الجبال) ومن أجل الاستقرار العام لأوروبا ككل[٦١]. كما توفر الدول الأعضاء الجديدة مجالا إقليميا آخذا في الاتساع للعمليات العسكرية وفضاءات جديدة لتدريبات الولايات المتحدة[٦٢]. والمثال الساطع على ذلك هو المجر. فقبل الاجتياح الأنجلوأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، عرضت المجر واحدة من قواعدها العسكرية للولايات المتحدة لتدريب الميليشيات العراقية[٦٣]. ومرة أخرى، تنوعت الآثار المترتبة على مثل هذا التجاوز المهيمن للحدود الإقليمية من حيث الفائدة والتأثير بالنسبة لقطاعات مختلفة من المجريين. لقد كسبت جمهورية المجر ملايين الدولارات من المساعدات عبر السماح للولايات المتحدة وغيرها من دول الناتو باستخدام قواعدها العسكرية خلال أزمات البلقان المختلفة وفي الاستعداد للحرب على العراق[٦٤]. ومع ذلك، فإن القرويين المحليين المجريين القريبين من القاعدة العسكرية كانوا دائمي الاستياء والتذمر من الوجود الأجنبي، ولا سيما في الآونة الأخيرة؛ كانوا يقولون: "لا يتعلق الأمر بخوفنا من قدوم الأجانب إلى هنا، فنحن معتادين على ذلك. لكنهم هذه المرة عرب، والأمر جد مختلف[٦٥]."

ومع ذلك، أبدت الحكومة المجرية سعادتها بأن تجعل المجر عند حسن ظن القوة المهيمنة مرة أخرى. وعلاوة على ذلك، فالجيش المجري لديه القدرة على استخدام تدفق رؤوس الأموال في أي وقت للمساعدة في إصلاح قواته العسكرية البالية. وفي المقابل، تساهم المجر بالقليل فقط وبشكل لافت للنظر مقابل ما تحصل عليه من عضويتها في الناتو: الأمن والتنمية العسكرية واستثمار رأس المال وعين الرضا من القوة المهيمنة.

كان الصراع يتصاعد في السنوات الأخيرة بين الاتحاد الأوروبي الذي يتكامل على نحو متزايد والولايات المتحدة حول دور الناتو. وقد بدأ التضارب في المصالح في التبدد في مواجهة الأسس الراسخة للسلام الكانطي داخل المؤسسة العسكرية. كذلك بدأت الفكرة المثالية للعالمية التي عززتها الحداثة الأولى خلال نصف القرن الماضي في التآكل داخل نطاق السلام هذا، ومن ثم تواجه الهيمنة صعوبة متزايدة في الإبقاء على انقياد الدول الأعضاء خلف قيادته. وقد جعلت الأحداث المعاصرة هذه الهوة أكثر وضوحا، مع وجود الخطاب السياسي الأمريكي الذي يُطلق بطريقة تثير الخلاف على تلك الدول التي تلتزم بسياسات الولايات المتحدة لقب "أوروبا الجديدة"، بالإضافة إلى وصفه المهين لتلك التي تعارض خطط الولايات المتحدة بأنها جزء من "أوروبا القديمة." ومما لا يدعو للسخرية المفرطة ربما أن نجد أن "أوروبا القديمة" تتكون في المقام الأول من أقوى أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين قد يحاولون في المستقبل القريب، على الأرجح، تبني سياسة خارجية مستقلة منفصلة عن تلك التي تتبناها الهيمنة الأمريكية. يمكن لهذا الصدع الأطلسي أن يضع أعضاء الناتو الجدد، مثل المجر، في مأزق دبلوماسي. فقد هدد الرئيس الفرنسي جاك شيراك حكومات دول أوروبا الوسطى بالاعتراض على انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي بسبب دعمها لموقف الولايات المتحدة حول الحرب في العراق والذي أثار خلافا داخل الناتو، واصفا دول أوروبا الوسطى "بسوء التربية[٦٦]."

قد يمثل هذا التصادم بين المصالح الجوهرية داخل حلف الناتو جانبا من عملية أوسع، وهي تراجع الهيمنة الأمريكية. فإذا بدأ الناتو، كمؤسسة مهيمنة

متجاوزة للحدود الإقليمية وكنطاق للسلام الكانطي، في التداعى تحت وطأة المنافسة بين الدول على الهيمنة على العالم، فلربما يتداعي كذلك الاستقرار الذي كثيرا ما حققه نظام الولايات المتحدة المهيمن على العالم. وقد يصبح السؤال للدراسات المستقبلية عندئذ كالتالي: هل قفزت دول أوروبا الوسطى على سفينة التكافل الأمريكية في الوقت المناسب تماما لكي تشاهدها تغرق؟

الهوامش

(١) فاير "خطوة البلطيق: من ظل روسيا إلى النادي الغربي".

(٢) المرجع السابق.

(٣) آغ "عمليات التحول الديمقراطي".

(٤) المرجع السابق؛ "أوروبا: مرحبا بكم"؛ فارنام "سبع أمم تأمل في العثور على مكان في الناتو"؛ هولو "الناتو ينمو ويحول اهتمامه إلى الإرهاب"؛ كروتهمر "طريق واضح لتوسع الناتو"؛ فاير "خطوة البلطيق: من ظل روسيا إلى النادي الغربي"؛ فاينس " ، ليتوانيا تعانق الناتو وتنظر لموسكو بحذر".

(٥) الناتو "دليل الناتو".

(٦) أوتواتيل "جيوبوليتيكا ما بعد الحداثة"، ص ٢٠.

(٧) بول "المجتمع الفوضوي".

(٨) سيدرمان "العودة إلى كانط".

(٩) المرجع السابق؛ بول "المجتمع الفوضوي"؛ هنتلي "الصورة الثالثة لكانط"؛ أونيل وروزيت "تقييم السلام الليبرالي بالتحديدات البديلة"؛ أونيل وروزيت "سلام كانط"؛ شتار "الديمقراطية والتكامل".

(١٠) بول "المجتمع الفوضوي"، ص ٢٥.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) آجنيو "الولايات المتحدة والهيمنة الأمريكية"؛ أريجي "القرن العشرون الطويل".

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) المرجع السابق؛ وانظر أيضا: أريجي وآخرون "الجيوبوليتيكا والتمويل الكبير".

(١٥) الناتو "دليل الناتو".

(١٦) هودسون "الخارج والعولمة والسيادة".

(١٧) بولدنج "ثلاثة أوجه للقوة".

(١٨) هودسون "الخارج والعولمة والسيادة".

(١٩) تيلور "الحداثات"، ص ٢٨ ــ ٤٣.

(٢٠) فلنت "مقاومة الجناح اليميني لعملية الهيمنة الأمريكية"؛ فلنت "المكان والزمان في جغرافية الانتخابات"، ص ٣٠٤ ــ ٣٠٦؛ تيلور "الحداثات"، ص ٢٨ ــ ٤٣.

(٢١) فلنت "مقاومة الجناح اليميني لعملية الهيمنة الأمريكية"، ص ٧٦٩ ــ ٧٧٣؛ فلنت "المكان والزمان في جغرافية الانتخابات"، ص ٣٠٤ ــ ٣٠٦؛ تيلور "الحداثات"، ص ٣١ ــ ٣٨؛ تيلور "طريقة عمل المجتمع الحديث".

(٢٢) تيلور "الحداثات"، ص ٣١ ــ ٣٨؛ تيلور "طريقة عمل المجتمع الحديث".

(٢٣) تيلور "الحداثات"، ص ٢٨ ــ ٤٣.

(٢٤) آغ "عمليات التحول الديمقراطي".

(٢٥) تيلور "محن التحول".

(٢٦) بي بي سي "الناتو يرحب بقوة التدخل السريع"؛ بي بي سي "القمة تؤيد القوة الأوروبية"؛ بي بي سي "الولايات المتحدة تحذر من القوة الأوروبية"؛ كيجان "الناتو يقول "القوة الأوروبية يجب أن تظل تحت سيطرتنا"؛ سيمون "بريطانيا والولايات المتحدة تناقشان القوة الأوروبية".

(٢٧) إيكيلين "الأبعاد الأمنية للتكامل الأوروبي".

(٢٨) آغ "عمليات التحول الديمقراطي"، ص ٢٧٣ ــ ٢٧٦.

(٢٩) بيرلموتر و كاربنتر "التوسع المكلف للناتو شرقا".

(٣٠) آغ "عمليات التحول الديمقراطي"، ص ٢٧٥ ــ ٢٧٨؛ بيجلباور "١٣٠ عاما من اللحاق بالغرب"؛ سزينيس "مضامين توسع الناتو بالنسبة للعلاقات المدنية والعسكرية في المجر".

(٣١) آغ "عمليات التحول الديمقراطي"، ص ٢٧٦.

(٣٢) إيكيلين "الأبعاد الأمنية للتكامل الأوروبي"، ص ٨ ــ ٢١؛ الناتو "توفير الأمن في منطقة أوروبا الأطلنطي".

(٣٣) رويترز "القائد السلوفاكي اليميني المتطرف يهدد بمحو بودابست.

(٣٤) بيزينسكي "المزيد من البوسنيين؟".

(٣٥) آغ "عمليات التحول الديمقراطي"، ص ٢٧٤؛ بارليت "الديمقراطية والتغير المؤسسي وسياسة الاستقرار في المجر".

(٣٦) أبادوراي "السيادة بدون الإقليمية".

(٣٧) آغ "عمليات التحول الديمقراطي"، ص ٢٧٤ـ ٢٧٠.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٢٧٤.

(٤٠) المرجع السابق؛ بيجلر "العودة إلى أوروبا"؛ زبلات "تكيف الأحزاب الشيوعية السابقة مع شرق وسط أوروبا في حقبة ما بعد الشيوعية".

(٤١) إيكيلين "الأبعاد الأمنية للتكامل الأوروبي"؛ "المسرح العرقي؛ كيم "بودابست تبحث عن تقوية العلاقات العرقية التي تربط"؛ زوكس "قصة المجهول".

(٤٢) أجوكس "الجيش المحبط"، ص ٨٦ـ ٩٢؛ بيبلر "الفساد بين أفراد الأمن في وسط وشرق أوروبا".

(٤٣) بيجلر "العودة إلى أوروبا"، ص ٩ـ ١١؛ زبلات "تكيف الأحزاب الشيوعية السابقة مع شرق وسط أوروبا في حقبة ما بعد الشيوعية"، ص١٢٥.

(٤٤) بيجلر "العودة إلى أوروبا"، ص ١؛ زبلات "تكيف الأحزاب الشيوعية السابقة مع شرق وسط أوروبا في حقبة ما بعد الشيوعية"، ص ١٣٢ـ ١٣٥.

(٤٥) بيجلر "العودة إلى أوروبا"؛ زبلات "تكيف الأحزاب الشيوعية السابقة مع شرق وسط أوروبا في حقبة ما بعد الشيوعية"، ص ١٢٥.

(٤٦) فيشر "الحزب الشيوعي يبدو قويا في المجر".

(٤٧) فيشر "المجريون يختارون الاشتراكي زعيما جديدا".

(٤٨) أجوكس "الجيش المحبط"، ص ٨٦ـ ٩٢؛ يازينيفسكي "الإصلاح المدني العسكري في بولندا والمجر في حقبة ما بعد الشيوعية".

(٤٩) أجوكس "الجيش المحبط"، ص ٨٦ـ ٩٢.

(٥٠) يازينيفسكي "الإصلاح المدني العسكري في بولندا والمجر في حقبة ما بعد الشيوعية ".

(٥١) إيكيلين "الأبعاد الأمنية للتكامل الأوروبي".

(٥٢) أجوكس "الجيش المحبط"؛ سزينيس "مضامين توسع الناتو بالنسبة للعلاقات المدنية والعسكرية في المجر".

(٥٣) أجوكس "الجيش المحبط".

(٥٤) بيبلر "الفساد بين أفراد الأمن في وسط وشرق أوروبا".

(٥٥) إيكيلين "الأبعاد الأمنية للتكامل الأوروبي والدول الأوروبية في وسط شرق أوروبا"؛ بيرلموتر وكاربنتر "التوسع المكلف للناتو شرقا"، ص ٢ـ ٦؛ سزينيس "مضامين توسع الناتو بالنسبة للعلاقات المدنية والعسكرية في المجر"؛ يازينيفسكي "الإصلاح المدني العسكري بعد الشيوعية في بولندا والمجر".

(٥٦) جوردان "اجتماع المنفيين العراقيين يهز مدينة مجرية"؛ بيرلموتر وكاربنتر "التوسع المكلف للناتو شرقا"، ص ٢ـ٦.

(٥٧) دوياش، كانتر، وسكوكروفت "إنقاذ أعمدة الناتو"؛ جوردان "اجتماع المنفيين العراقيين يهز مدينة مجرية"؛ فالندر "ثمن الناتو".

(٥٨) الدول السبع الجديدة كانت: بلغاريا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، وسلوفينيا.

(٥٩) بلاك "تهديد الحرب"؛ ديونج وريتشبورج "الناتو يوافق على الاتجاه الجديد"؛ فورد "الناتو الموسع يبحث عن دور جديد"؛ "كروتهمر "طريق واضح لتوسع الناتو"؛

(٦٠) آغ "عمليات التحول الديمقراطي"؛ في دول البلقان ووسط شرق أوروبا.

(٦١) آش "التعليق والتحليل"؛ ديونج وريتشبورج "الناتو يوافق على الاتجاه الجديد"؛ فارنام "سبع أمم تأمل في العثور على مكان في الناتو"؛ سكويتيري "الأمم الأعضاء الجديدة تبحث عن مهارات "المواقع" المفيدة".

(٦٢) فيشر "رومانيا تبحث عن دور كبير في الناتو، بتشجيع الولايات المتحدة"؛ جوردان "اجتماع المنفيين العراقيين يهز مدينة مجرية"؛ ماكأسكيل و ترينور "تهديد الحرب".

(٦٣) بي بي سي "القرويون يخشون بعثة تدريب العراق"؛ جوردان "اجتماع المنفيين العراقيين يهز مدينة مجرية"؛ ماكأسكيل وترينور "تهديد الحرب".

(٦٤) المرجع السابق.

(٦٥) جوردان "اجتماع المنفيين العراقيين يهز مدينة مجرية".

(٦٦) بي بي سي "أوروبا الجديدة تساند الاتحاد الأوروبي في العراق".

المراجع

Agh, Attila. "Processes of Democratization in the East Central European and Balkan States: Sovereignty-Related Conflicts in the Context of Europeanization." *Communist and Post-Communist Studies* 32 (1999): 263–279.

Agnew, John. "The United States and American Hegemony." In *Political Geography of the Twentieth Century: A Global Analysis*, ed. P. J. Taylor, 207–238. New York: Halsted, 1993.

Agocs, Sandor. "A Dispirited Army." In *Civil-Military Relations in Post-Communist States: Central and Eastern Europe in Transition*, ed. Anton Bebler, 86–92. Westport, CT: Praeger, 1997.

Appadurai, Arjun. "Sovereignty without Territoriality: Notes for a Postnational Geography." In *The Geography of Identity*, ed. P. Yaeger, 40–58. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1996.

Arrighi, Giovanni. *The Long Twentieth Century*. New York: Verso, 1994.

Arrighi, Giovanni, Po-keung Hui, Krishnendu Ray, and Thomas Ehrlich Reifer. "Geopolitics and High Finance." In *Chaos and Governance in the Modern World System*, ed. Giovanni Arrighi and Beverly Silver, 37–96. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999.

Ash, Timothy Garton. "Comment and Analysis: Love, Peace, and NATO: I Watched John Lennon Meet George Bush." *Guardian*, November 28, 2002, 23.

Bartlett, David L. "Democracy, Institutional Change, and Stabilisation Policy in Hungary." *Europe Asia Studies* 47 (1996): 1177–1204.

BBC. "Summit Backs Euro Force." BBC News, November 26 1999. http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk~news/politics/536638.stm (accessed February 15, 2003).

BBC. "US Sounds Alarm over Euro Force." BBC News, December 5 2000. http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/1055395.stm (accessed February 15, 2003).

BBC. "Nato Warms to Rapid Reaction Force." BBC News, September 25, 2002. http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/2277578.stm (accessed January 21, 2003).

BBC. "Villagers Fearful of Iraq Training Mission." BBC News, January 2003. http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/2664531.stm (accessed January 16, 2003).

BBC. " 'New Europe' Backs EU on Iraq." BBC News, February 19, 2003. http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/2775579.stm (accessed February 18, 2003).

Bebler, Anton. "Corruption among Security Personnel in Central and Eastern Europe." In *Army and State in Post-Communist Europe*, ed. John Lowenhardt and David Betz, 129–145. Portland, OR: Cass Publishers, 2001.

Biegelbauer, Peter S. *130 Years of Catching Up with the West*. Brookfield, VT: Ashgate, 2000.

Bigler, Robert M. "Back in Europe and Adjusting to the New Realities of the 1990s in Hungary." *East European Quarterly* 30 (1996): 205–234.

Black, Ian. "Threat of War: NATO Puts on Heavy Display of Force as Leaders Seek Role in Bush's Plans." *Guardian*, November 21, 2002, 4.

Boulding, Kenneth E. *Three Faces of Power*. Newbury Park, CA: Sage, 1990.

Bull, Hedley. *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*. 2nd Ed. New York: Columbia University Press, 1995.

Cederman, Lars-Erik. "Back to Kant." *American Political Science Review* 95 (2001): 15–31.

Deutch, John, Arnold Kanter, and Brent Scowcroft. "Saving NATO's Foundation." *Foreign*

Affairs 78: 6 (1999): 54–67.
DeYoung, Karen, and Keith B. Richburg. "NATO Approves New Direction; Enlarged Alliance to Reorganize Forces; Leaders Endorse Statement on Iraq." *Washington Post*, November 22, 2002, 1.
Eekelen, Willem van. "The Security Dimensions of European Integration and the Central-East European States." In *Civil-Military Relations in Post-Communist States*, ed. Anton A. Bebler, 8–21. Westport, CT: Praeger, 1997.
"Ethnic Pitch: Status of Ethnic Magyars in and out of Hungary." *Economist*, April 7, 2001, 55.
"Europe: Welcome Aboard! The Balts and the European Union." *Economist*, December 14, 2002, 42–43.
Farnam, Arie. "Seven Nations Hope to Find a Niche in NATO." *Christian Science Monitor*, November 21, 2002, 7.
Fisher, Ian. "Socialist Party Looks Strong in Hungary." *New York Times*, April 9, 2002, 6.
Fisher, Ian. "Hungarians Choose Socialist as New Leader." *New York Times*, April 20, 2002, 8.
Fisher, Ian. "Romania, Wooed by U.S., Looks to a Big NATO Role." *New York Times*, October 23, 2002, 3.
Flint, Colin. "Right-Wing Resistance to the Process of American Hegemony: The Changing Political Geography of Nativism in Pennsylvania, 1920–1998." *Political Geography* 20 (2001): 763–786.
Flint, Colin. "A Timespace for Electoral Geography: Economic Restructuring, Political Agency, and the Rise of the Nazi Party." *Political Geography* 20 (2001): 301–329.
Ford, Peter. "Expanded NATO Looks for New Role; Alliance Approves Seven New Members and Creates a Rapid-Reaction Force." *Christian Science Monitor*, November 22, 2002, 1.
Holley, David. "NATO Grows, Shifts Focus to Terrorism." *Los Angeles Times*, November 22, 2002, 1.
Hudson, Alan. "Offshoreness, Globalization, and Sovereignty: A Postmodern Geo-political Economy?" *Transactions of the Institute of British Geographers* 25 (2000): 269–283.
Huntley, Wade L. "Kant's Third Image: Systematic Sources of the Liberal Peace." *International Studies Quarterly* 40 (1996): 45–76.
Jeszenszky, Gyula. "More Bosnias? National and Ethnic Tensions in the Post-Communist World." Ph.D. diss., University of Michigan, 1996.
Jordan, Michael J. "Iraqi Exile Meeting Rattles Hungarian Town." *Christian Science Monitor*, January 14, 2003, 6.
Keegan, John. "Euro Force Must Stay under Our Control, Says Nato." *Daily Telegraph*, November 28, 2000. www.mvcf.com/news/cache/00195/ (accessed February 15, 2003).
Kim, Lucian. "Budapest Seeks to Strengthen Ethnic Ties That Bind." *Christian Science Monitor*, August 28, 2001, 7.
Krauthammer, Charles. "The Bold Road to NATO Expansion." *Washington Post*, November 22, 2002, 41.
MacAskill, Ewen, and Ian Traynor. "Threat of War: Bush Approves $92m to Train Iraqi Militia to Fight Saddam Hussein." *Guardian*, December 11, 2002, 17.
NATO. "Extending Security in the Euro-Atlantic Area: The Role of NATO and Its Partner Countries." Brussels: NATO Office of Information and Press, 1998.

NATO. *NATO Handbook*. Brussels: NATO Office of Information and Press, 2001.

Oneal, John R., and Bruce Russett. "Assessing the Liberal Peace with Alternative Specifications: Trade Still Reduces Conflict." *Journal of Peace Research* 36 (1999): 423–442.

Oneal, John R., and Bruce Russett. "The Kantian Peace: The Pacific Benefits of Democracy, Interdependence, and International Organizations, 1885–1992." *World Politics* 52 (1999): 1–37.

Ó Tuathail, Gearóid. "Postmodern Geopolitics? The Modern Geopolitical Imagination and Beyond." In *Rethinking Geopolitics*, ed. Gearóid Ó Tuathail and Simon Dalby, 16–38. New York: Routledge, 1998.

Perlmutter, Amos, and Ted G. Carpenter. "NATO's Expensive Trip East." *Foreign Affairs* 77 (1998): 2–6.

Reuters. "Slovak Far-Right Leader Threatens to Flatten Budapest." Reuters News Service, 1999 [cited May 6, 1999)]. No longer available.

Simeone, Nick. "Britain, U.S. Discuss Euro Force." *Journal of Aerospace and Defense Industry News*, 2001. www.aerotechnews.com/starc/2001/020901/Euro_force.html (accessed February 27, 2003).

Squitieri, Tom. "Useful 'Niche' Skills Sought from New Member Nations." *USA Today*, November 22, 2002, A8.

Starr, Harvey. "Democracy and Integration: Why Democracies Don't Fight Each Other." *Journal of Peace Research* 34 (1997): 153–162.

Steele, Jonathan. "NATO Summit: New Era as Alliance Arrives on Soviet Turf: Russia Remains Impassive on Day Baltic States Get Historic Invitation to Join Atlantic Pact." *Guardian*, November 22, 2002, 16.

Szenes, Zoltan. "The Implications of NATO Expansion for Civil-Military Relations in Hungary." In *Army and State in Post-Communist Europe*, ed. John Lowenhardt and David Betz, 78–95. Portland, OR: Cass, 2001.

Szocs, Laszlo. "A Tale of the Unexpected: The Extreme Right vis-à-vis Democracy in Post-Communist Hungary." *Ethnic and Racial Studies* 21 (1998): 1096–1115.

Taylor, P. J. "Tribulations of Transition." *Professional Geographer* 44 (1992): 10–12.

Taylor, P. J. *The Way the Modern World Works: World Hegemony to World Impasse*. Chichester, UK: Wiley, 1996.

Taylor, P. J. *Modernities: A Geohistorical Interpretation*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999.

Wallander, Celeste A. "NATO's Price: Shape Up or Ship Out." *Foreign Affairs* 82 (2002): 2–8.

Weir, Fred. "Baltics Step from Russia's Shadow into Western Club." *Christian Science Monitor*, November 20, 2002, 1.

Wines, Michael. "Eyeing Moscow Warily, Lithuania Clasps NATO." *New York Times*, November 20, 2002, 8.

Yaniszewski, Mark. "Post-Communist Civil-Military Reform in Poland and Hungary: Progress and Problems." *Armed Forces and Society* 28 (2002): 385–402.

Ziblatt, Daniel F. "The Adaptation of Ex-Communist Parties to Post-Communist East Central Europe: A Comparative Study of the East German and Hungarian Ex-Communist Parties." *Communist and Post-Communist Studies* 31 (1998): 119–137.

الفصل العشرون

الأبعاد الجيوسياسية لإنعاش مابعد الحرب

بقلم: إيان أواس IAN OAS

يعد إنعاش ما بعد الحرب مصطلحا مراوغا. فكثيرا ما يقترن بكلمات من قبيل إعادة الإعمار أو بناء الأمة والسلام، كما يمكن أن يرتبط بأحداث تاريخية مثل الحرب الأهلية الأمريكية أو خطة مارشال. وعلى الرغم من ذلك، ربما يرجع عدم وجود معنى محدد لهذا المصطلح إلى أن أجزاءه المختلفة تضفي مجموعة من المعاني عليه. فالبادئة "ما بعد" تعني بعد أو في وقت لاحق، و"الحرب" هي ممارسة للعنف أو العداء، و"الانتعاش" (أو التعافي) هو استعادة أو عودة إلى وضع حسن. وعلى هذا النحو، يمكن قراءة إنعاش ما بعد الحرب كالتالي: "بعد ممارسة العنف، عُد في وقت لاحق واستعِد العداء." على الرغم من أن هذا قد يكون لعبا بالكلمات، فإن دلالات إنعاش ما بعد الحرب تثير، في ظاهرها، بعض الأسئلة شديدة الصعوبة. منها على الأقل: ما هي الحرب وما هو السلام؛ وفي حالة غياب كل منهما، ما الذي يمكن إنعاشه واستعادته؟ في الماضي، كان الإنعاش يشمل كل مستويات المجتمع تقريبا، من المؤسسات والحكومة إلى الاقتصاد والصناعة والبنية التحتية والإسكان. كما جسد الإنعاش في أفضل حالاته التطلعات المستقبلية إلى السلام؛ أما في أسوأها، فقد ظل بمثابة الواقع الصعب لنبش الرماد للعثور على ما تبقى.

باعتبارها جزءا من الدراسة الجغرافية للحرب والسلام، تقدم هذه المقدمة التعريفية لمجال إنعاش ما بعد الحرب نبذة تاريخية عن تطوره الحديث من خلال التأكيد على تقاطعات السيادة الإقليمية والتدخل الدولي والفضاءات دون الوطنية. وينتهي الفصل بمناقشة تطبيقه في هذا المجال من

وجهة نظر الممارسين الدوليين. كما يدعو جزء من التحليل إلى مزيد من الدراسة بشأن القضايا المتعلقة بكل من الجغرافيا وإنعاش ما بعد الحرب، مثل تأثير المنظمات غير الحكومية على "الجبهات" الجيوبوليتيكية[1] أو قضايا الهجرة التي يعد الصراع العنيف أحد دوافعها[2]. وبعد الإشارة إلى إمكانات الجمع بين إنعاش ما بعد الحرب والجغرافيا، يقوم التحليل بالتلميح إلى مستويات مختلفة من الانتعاش، كما يكشف، من خلال دراسة حالة لشمال أفغانستان، عن العناصر الإقليمية لبيئات ما بعد الحرب وتأثيرها على الإنعاش على المستوى الميداني.

إنعاش ما بعد الحرب في القرن العشرين

يسير تاريخ إنعاش ما بعد الحرب بشكل مواز مع تاريخ الجغرافيا السياسية، فقد شهد هذا التاريخ مهام المدنيين بدعم محدود، من أجل استعادة ما فُقد في الحرب وقد أصبحت مهمة بالغة الصعوبة تتطلب مليارات الدولارات ومثقلة بمسئوليات الدولة وتدخل دولي ومشاركة مدنية هيكلية[3].

ما بعد الحرب العالمية الأولى: الاستجابة الحكومية والمساعدات الإنسانية

في حين أن الحرب التي ستنهي كل الحروب لربما لم يكن لها وجود، فقد مثلت الحرب العالمية الأولى تحولا كبيرا في المواقف الغربية تجاه كل من الحرب والإنعاش من بعدها. ففي أوروبا، دفعت ويلات حرب الخنادق والقصف المدفعي ومعاناة المدنيين في اتجاه حراك اجتماعي كبير. فكانت

ساحات المعارك في فرنسا بمثابة ساحة اختبار ليس للحرب الحديثة وحسب، بل وأيضا للاستجابات الحديثة للحرب والانتعاش. فقد قطعت حكومة فرنسا على نفسها التزاما غير مسبوق، تحت ضغط من مواطنيها، بدفع تعويضات مستقبلية في مقابل أضرار الحرب وقبل بدء القتال. ومع انتشار الصراع، ساعدت معاينات الدمار الذي لحق بالريف في إيجاد إمكانية لإعادة الإعمار وأيضا لإحداث تطور ملموس(٤). كان هذا مفيدا بشكل خاص، حيث كان العديد من سكان الريف يعيشون قبل الحرب في ظروف أقل بكثير من معايير المراكز الحضرية قيد التحديث. وقد أدركت فرنسا أنه يمكن اعتبار الأزمة فرصة، وهو ما يعبر عن فهم مهم أدرج في قوانين الحكومة لإعادة الإعمار وفي برنامج الإنعاش الخاص بها، كما كان حافزا للتعاون المدني والحكومي(٥). فقبل الحرب العالمية الأولى، كان جيل جديد من المهندسين المعماريين والمخططين قد أصبح مؤثرا في المناهج الغربية للتصميم والتجديد الحضري والمشاركة المجتمعية. ومن ثم قامت الحكومة الفرنسية في ظل حالة من التفاؤل بشأن نهجها التنموي بتجنيد خبراء أجانب متنوعين في هذا المجال، فكانوا بشكل أساسي أول الاستشاريين في فترة إنعاش مابعد الحرب(٦).

كذلك اشتملت عملية الإنعاش في أوروبا على أنواع أخرى من التدخل الأجنبي. فلقد ساهمت إدارة الإغاثة الأمريكية في ظل حكم الرئيس الأمريكي هربرت هوفر بدعم مالي كبير للإنعاش الفرنسي والذي استمر لعدة سنين. كما عمل المصرفيون والسياسيون الأمريكيون جنبا إلى جنب للمساعدة في تمويل إعادة تنشيط الصناعة الألمانية، واضعين خططا، مثل خطة تشارلز داويس في عام ١٩٢٤، للمساعدة في تمويل التعويضات الألمانية التي أقرتها

معاهدة فرساي. وعلى الرغم من ذلك، فمن المرجح في واقع الأمر أن يكون نظام الاقتراض الموسع هذا سببا في دعم إعادة التسلح الألماني خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين وأنه قد قدم بالتأكيد دروسا مستفادة لأجل الوصول إلى سياسة اقتصادية ملائمة والتي سيعاد النظر فيها بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه، قامت الشركات الأمريكية أيضا في كل من فرنسا وبلجيكا بالتعاقد لإعادة بناء الصناعات والبنى التحتية المدنية. بالإضافة إلى ذلك، شاركت أيضا المنظمات الدولية، مثل جمعية الشبان المسيحيين ولجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات (الكويكرز)، في عمليات الإنعاش في فرنسا من خلال العمل على إعادة بناء وتشغيل المدارس، وتنسيق عمليات الإغاثة، وبناء المساكن المؤقتة[٧]. حيث قامت الإجراءات التي اتخذت في ذلك الوقت لتقديم المساعدة داخل حدود دولة ذات سيادة بتمهيد الطريق للعمل الدولي في المستقبل. فعند نهاية الحروب، كانت المنظمات الدولية تقوم بالفعل بالانتقال إلى أجزاء أخرى من أوروبا، وذلك لدعم السكان الذين كانوا يعانون من آثار الحرب على نطاق أوسع، من خلال أنشطة الإغاثة المدنية أو ما يسمى اليوم بالإغاثة الإنسانية.

واكب نمو المجتمع المدني والتدخل الحكومي في أنشطة الإنعاش خلال وبعد الحرب العالمية الأولى التطور الكبير في اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومبادئ الإغاثة الإنسانية المرتبطة بها. فقد كُلفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تأسست في عام ١٨٦٣، برعاية الجنود الجرحى. ومع ذلك، وبحلول عام ١٨٦٤، قادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ست عشرة دولة من أوروبا والأمريكتين إلى اعتماد اتفاقية جنيف الأولى، والتي يُنظر

إليها اليوم على أنها أصل القانون الدولي الإنساني. فخلال الحربين العالميتين، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل فاعل برعاية الجنود والمدنيين بينما كانت تتصدر أيضا الجهود المبذولة لحظر الأسلحة الكيميائية، وعمليات القصف الجوي للمراكز الحضرية، واستخدام أسلحة الدمار الشامل[٨]. وبذلك لم تكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تهتم بضحايا الصراع وحسب، بل وبالتأثير على الطريقة التي تشن بها الحرب كذلك. وقد أدي تزايد الدعم السياسي والمدني لأعمال الإغاثة الإنسانية في نهاية المطاف إلى توسع كبير في اتفاقيات جنيف لتصبح مجموعة شاملة من القوانين. وبعد أن تم اعتمادها على نطاق واسع من جانب الحكومات الوطنية، ساعدت اتفاقيات جنيف بشكل أساسي في صياغة سياسات الدولة وفقا للمبادئ التي وضعتها حركة دولية خاصة. فمنذ أن تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف في عام ١٨٦٣، ظلت المدينة السويسرية الصغيرة ترحب بالهجرة المنتظمة للقائمين بأعمال الإغاثة الإنسانية. ونظرا لكونها مقرا لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وغيرها من الوكالات الرائدة للأمم المتحدة، فضلا عن مئات من المنظمات غير الحكومية الدولية، أصبحت جنيف مركزا جغرافيا بلا منازع لكل ما هو متعلق بمجال الإغاثة الإنسانية على مر السنين.

تدويل عمليات الإنعاش بعد الحرب العالمية الثانية

مثلما جرفت الحرب العالمية الثانية دولا من جميع أنحاء العالم إلى الصراع، فقد ألهمت أيضا الوصول إلى نهج دولي جديد للإنعاش بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تأثر الكثير من الدمار خلال الحرب بالجغرافيات المتغيرة

للحقبة الصناعية، والتي جعلت من المراكز الحضرية المكتظة بالسكان أهدافا مباشرة للاستراتيجية العسكرية. فمع المستويات المرتفعة من الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية المدنية، كانت المناهج المتعلقة بالتعامل مع الإنعاش في حاجة لأن تكون أكثر شمولا. فقد وضع الاتساع الناتج للنشاط معايير جديدة في مجال إعادة الإعمار وعمليات الانتعاش. وقد ظهرت عمليات الإنعاش في أوروبا بشكل فريد في إطار من التعاون الدولي الذي أنشئ للمساعدة في دفع دولها نحو سلام دائم. ففي عام ١٩٤٧، قدم مؤيدو خطة مارشال استراتيجية للتعاون تجاوزت مفاهيم مابعد الحرب العالمية الأولى حول التنمية، حيث تم النظر إلى عمليات إنعاش ما بعد الحرب بدلا من ذلك على أنها تحول للمجتمع على نطاق أوسع(٩). وكان هذا هو الحال بصفة خاصة في ألمانيا، حيث أصبحت عملية التخلص من النازية denazification بمثابة إعادة تأهيل ليس للمؤسسات السياسية وحسب، بل وأيضا للنواحي الاجتماعية كالفن المعماري والتعليم والموارد الثقافية(١٠). ومع ذلك، فقد سعت أجندة الإنعاش أيضا إلى تجنب الأخطاء التي تم ارتكابها بعد الحرب العالمية الأولى والتي شجعت على المزيد من الجفاء العالمي نحو ألمانيا. ولتحقيق ذلك، لم تركز عمليات الإنعاش على إعادة إعمار دول منفصلة، بل على تطوير التعاون المشترك بين الدول في الإنتاج التجاري والصناعي من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي الإقليمي وعلى أمل دعم الوصول إلى علاقات أوروبية أكثر سلما.

وقد كان الدور المهم الذي لعبه الاقتصاد في الإنعاش مفهوما أيضا على المستوى المحلي، حيث كانت المجتمعات حريصة على إعادة سبل المعيشة الشخصية. فقد عاد الكثيرون من العمال، في جميع أنحاء أوروبا، إلى

مصانعهم بمجرد أن أصبح في استطاعتهم ذلك دون وعد بالحصول على رواتب في كثير من الأحيان. كما عمل الأوروبيون جنبا إلى جنب داخل مجتمعاتهم المحلية لتهيئة الموارد وتقاسم مهمة إعادة الإعمار. كذلك طالبت النساء تلقائيا، خلال الحرب، بمهام في وظائف كان يقوم بها الرجال في السابق. وعند عودة الرجال إلى ديارهم، أصبح العديد من هؤلاء النساء منخرطات بهمة في عمليات الانتعاش. بهذه الطريقة، وعلى الرغم من الأجندة الأوسع للانتعاش، تم البدء في إعادة الإعمار في أوروبا على نطاق واسع بناء على مبادرات من الأفراد الذين بدأوا في العمل معا لإنعاش مجتمعاتهم. فمع دمار ما يقرب من ٩٠٪ من بعض المدن، كانت القضية الأكثر انتشارا التي تواجه المرأة الألمانية في نهاية المطاف ليست استراتيجية الجنرال مارشال لفترة ما بعد الحرب، ولكن الحاجة الملحة لإزالة الركام من منازلهن[١١].

في نفس الوقت، أثارت وعود السلام من خلال المساعدة والتعاون الدوليين في أوروبا حماسة معينة لعملية الإنعاش بالفعل، الأمر الذي تحول بدوره إلى آمال في حدوث إجراءات مماثلة في أجزاء أخرى من العالم. ففي عام ١٩٤٤، تم تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك في الاجتماع الذي عقد في ضاحية بريتون وودز، بولاية نيو هامبشاير الأمريكية. وبالرغم من أن مهمته الأولي كانت تقتصر على تمويل عملية الإنعاش الأوروبي، فلم يأخذ وقتا طويلا لكي يوسع من انتشاره في جميع أنحاء العالم تحت مسمى البنك الدولي. وفي عام ١٩٤٥، قامت الأمم المتحدة بوضع ميثاقها في سان فرانسيسكو. وقد أوجدت الأمم المتحدة، التي ولدت من رحم فشل عصبة الأمم، واجبا جديدا يتعلق بالسعي لتحقيق السلام والتعاون ليس فقط في

أوروبا أو في منطقة المحيط الهادى، ولكن في جميع أنحاء العالم. ولكن حتى مع مضي عملية إعادة الإعمار قدما في أوروبا، فقد كانت هناك حروب جديدة تلوح في الأفق. فقد تشكلت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين في عام ١٩٤٧ وقامت بتقديم اقتراحها بتقسيم الأرض. وفي غضون عام، أعلنت قيام دولة إسرائيل. وقد أدي ذلك إلى اندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى، فضلا عن ظهور هيئة أخرى من منظمات الأمم المتحدة، وهي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO)، والتي تطورت لتصبح أول وأطول بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وبينما كانت الأمم المتحدة تمهد لوجودها في منطقة الشرق الأوسط، بدأت صراعات أخرى في جذب الانتباه، مما أدى في النهاية إلى بعثات حفظ السلام التي أعقبت ذلك في شبه القارة الآسيوية (الهند/باكستان، ١٩٤٩)، وإفريقيا (الكونغو، ١٩٦٠)، وآسيا (غينيا الجديدة الغربية، ١٩٦٢)، والبحر الأبيض المتوسط (قبرص، ١٩٦٤). فأعطت هذه الصراعات فرصة للأمم المتحدة لتأكيد وجودها في العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام، ولتشجيع الحكومات الوطنية في الوقت ذاته على التأقلم مع بيئة عالمية جديدة من شأنها أن تتسم بالتدخل الخارجي الزائد في الفضاءات ذات السيادة.

السياسة والمعونة والإنعاش خلال فترة الحرب الباردة

أصبح من الواضح، في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية أن أية مفاهيم جديدة للسلام القائم على التعاون ستقع في شرك الصراعات العنيفة وسياسة الحرب الباردة التي عكرت الرؤية الإنسانية الدولية التي بدت

واضحة جدا في ختام الحرب. وبما أن السياسة القائمة على الثنائية القطبية قد أقحمت القوتين العظميين في شئون الدول الأخرى، فقد احتاج العاملون في المنظمات الإنسانية إلى السعي في تنفيذ أجنداتهم العالمية الخاصة والتركيز على رفاه السكان المدنيين. ولذا تم تأسيس العديد من المنظمات غير الحكومية المنفصلة عن الحكومات الأجنبية ومنظومة الأمم المتحدة. كما أدي نمو المنظمات غير الحكومية إلى خصخصة المساعدات الدولية بفعالية مع زيادة عدد الأفراد الذين يمكنهم توجيه خبراتهم ومواردهم نحو خدمة الآخرين، ولكن وفقا لأجندتهم الخاصة. ومن ثم بدأت وكالات الإغاثة الدولية حديثة التأسيس في الحشد لدعم السكان بتواتر أكبر فيما يسمى اليوم بحالات الطوارئ الإنسانية، حيث أعادت تعريف مناهج إنعاش ما بعد الحرب أثناء تلك العملية.

تلقت العديد من البلدان الهامشية، خلال الحرب الباردة، أعمال الإغاثة ومساعدات التنمية على حد سواء. وفي حين حافظ نشاط الإغاثة على موقف أكثر حيادية، صاحب مساعدات التنمية مرارا دعم عسكري استُخدم في كثير من الأحيان في تحقيق الطموحات السياسية. كذلك كان هناك لاعبون كبار آخرون إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مجال التنمية، هم الأمم المتحدة والبنك الدولي، حيث شارك كلاهما على نحو متزايد في استراتيجيات التنفيذ على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، ظل تدفق المساعدات إلى البلدان الهامشية منفصلا عن جغرافية وسياسة التنمية المتعلقة بالإغاثة. فمن ناحية، تركزت التنمية على الأهداف طويلة الأجل مثل النمو الاقتصادي والحكم والتقدم في مجال الخدمات الاجتماعية على المستوى الوطني. أما الإغاثة

الإنسانية، من ناحية أخرى، فقد سعت إلى تخفيف المعاناة الحادة والمعاناة على المدى القصير في فضاءات دون وطنية محددة جغرافيا.

وخلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، اتسمت حالات الطوارئ الإنسانية إلى حد كبير بالكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والزلازل والمجاعات. وقد ظهر مجددا في هذه الفترة مفهوم الكارثة باعتبارها فرصة بين ممارسي أعمال الإغاثة، والذين أدركوا التأثير غير المتوازن للكوارث على الشرائح الضعيفة اجتماعيا من السكان، وتحديدا الفقراء منهم. وقد بحثت العديد من المنظمات الإنسانية، والتي ربما لم تتأثر بسياسة المساعدات، عن سبل للبدء في تنفيذ أيديولوجياتهم في مشاريع الإغاثة الخاصة بهم، مغتنمين فرصتهم "لتغيير العالم" بأنفسهم مع جعل الحكومات والمتبرعين المناهضين لذلك يقومون بدفع تكاليف أنشطتهم[١٢]. وعلى الرغم من هذا، نظرت الحكومات المانحة والمنظمات الدولية إلى الإغاثة الإنسانية على أنها منفصلة عن التنمية الدولية.

ومع ذلك، بدأت هذه التصورات في التغير مع مرور الوقت، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة نشاط المجتمع الدولي في البلدان التي يكون قد أثر فيها الصراع العنيف على ممارسي الإغاثة والتنمية على حد سواء. ففي أمريكا الوسطى على وجه التحديد، تسببت حالات الكوارث الطبيعية والحراك السياسي الإقليمي في درجات متفاوتة من النزاع والعمل الدولي على حد سواء. وقد حدا عدم الاستقرار السياسي المتزايد وتطوير الممارسات الإنسانية خلال الكوارث بوكالات الإغاثة إلى توسيع نشاطها ليشمل بيئات الطوارئ التي اتسمت بالصراعات العنيفة. ففي الوقت الذي اندلعت فيه الحرب الأهلية

في السلفادور عام ١٩٨١، تم تقاسُم المسئوليات التي كانت تقع في يوم من الأيام على عاتق اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع عدد من المنظمات الدولية. فقد أدى الصراع في السلفادور إلى جعل أكثر من مليون ونصف المليون نسمة يعيشون كلاجئين أو كأشخاص مشردين داخل أوطانهم (IDPs) [١٣] . كما أُجبر غيرهم على ترك مجتمعاتهم بالقوة، بينما اختار آخرون مغادرة مناطق الصراع إلى مناطق حضرية وجبلية أكثر أمنا. وقد وجد العديد من السلفادوريين في وقت مبكر في المخيمات التي تديرها وكالات الإغاثة، على غرار تلك التي أنشئت خلال الكوارث الطبيعية، مأوى لهم. ومع ذلك، فرضت الوكالات تعقيدات وشروطا مبكرة على المخيمات في كثير من الأحيان لخبرتها المحدودة في بيئات الصراع، مما جلب مزيدا من المعاناة.

الإنعاش والجغرافيات المتغيرة للصراع

بحلول ثمانينيات القرن العشرين، بدأت منظمات المعونة الخوض في مواجهة مباشرة مع الروابط المهمة فيما بين معاناة المدنيين بسبب الظروف البيئية والاجتماعية والمناخات السياسية المتدهورة وما يرتبط بها من مستويات الصراع. فلقد وضعت حالات الطوارئ الإنسانية، مثل المجاعة في إثيوبيا وما ارتبط بها من صراع وكذلك زلزال عام ١٩٨٦ الذي دمر سان سلفادور، المنظمات الدولية في بيئات معقدة جراء التقاء كل من الكوارث الطبيعية وتلك التي يسببها الإنسان. وقد أدى تكرار المعاناة من مثل تلك الأحوال إلى نشأة مصطلحات مثل *حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة*، والذي استخدم لأول مرة لوصف الأوضاع في موزمبيق خلال ثمانينيات القرن

الماضي[١٤]. وبحلول نهاية الحرب الباردة، أصبح من الضروري النظر في التنمية والإغاثة وتأثيرهما في بيئات الصراع. وفيما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩، كان هناك في المتوسط خمس حالات طوارئ من تلك التي يسببها الإنسان سنويا، وبحلول عام ١٩٩٠ قفز العدد إلى عشرين حالة[١٥]. وقد وقعت العديد من هذه الصراعات، للأسف، في البلدان التي تلقت مساعدات التنمية المستمرة من الأمم المتحدة والتي شهدت نمو منظمات المجتمع المدني. وبعدما ضاعت المكاسب الصعبة في الصراع، أصبح من الواضح أن هناك حاجة لإيجاد حلول لحماية الاستثمارات القائمة ومنع المزيد من المعاناة.

وقد جلبت نهاية الحرب الباردة تحولا في نهج عمليات إنعاش مابعد الحرب. فبانهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت الحاجة إلى فهم الطريقة التي تمكنت بها الجهات المانحة والوكالات من دمج الخبرات في مجال الإغاثة والتنمية لكي تصبح أكثر فعالية في إنعاش مابعد الصراع تمثل عبئا ثقيلا على المجتمع الدولي. فمن الشرق الأوسط إلى البلقان ومن إفريقيا إلى آسيا، تفاقمت صراعات كامنة وأخرى منخفضة الحدة بسرعة لتصبح معارك أوسع نطاقا إلى أن بدا كل ركن من أركان العالم متأثرا بالحرب. وقد سمحت طبيعة هذه الصراعات بانتشارها عن طريق وسائل مرعبة لا يمكن تصورها، والتي كان لها عواقب وخيمة على المدنيين في كثير من الأحيان. وسواء كان ذلك أثناء عمليات الإبادة الجماعية في رواندا أم حروب الجماعات المسلحة (الميليشيات) في الشيشان، فقد وجد المجتمع الدولي نفسه وجها لوجه مع عجزه عن إبداء استجابة فعالة. في الوقت نفسه، كشفت

التدخلات العسكرية المأساوية في الصومال والبوسنة عن مواطن ضعف التعاون السياسي الدولي. فقد تطلبت حالات الطوارئ الإنسانية المتعاقبة بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية أكثر بكثير من مجرد متخصصين في كل مجال من مجالات الخبرة. فقد توسع نطاق النشاط الإنساني بنمط هندسي بدءا من الأمم المتحدة وصولا إلى أصغر المنظمات غير الحكومية مع بداية كل صراع جديد. وفي اندفاعها نحو تقديم الإغاثة، أثرت التغطية الإعلامية كثيرا على اهتمامات الجهات المانحة وعامة الناس مما شجع على حدوث تحولات سريعة في تركيز المنظمات غير الحكومية حيال الأزمات التي حظت بتغطية إعلامية أكبر[١٦]. فقد أصبحت مفاهيم التنسيق والممارسة الأفضل والحياد الإنساني في الصدارة عن طريق زيادة اهتمام الرأي العام الذي غالبا ما كان يعتبر العمل الإنساني فوضى منظمة في أحسن تقدير. وغالبا ما كانت الإجراءات التي يبذلها المجتمع الدولي في كفاحه من أجل المساعدة غير مكتملة أو، أسوأ من ذلك، كانت تعد مجلبة للضرر أكثر من النفع.

طوال تسعينيات القرن العشرين، تم التوصل إلى أجندات جديدة للمشاركة في الجهود المبذولة ليس فقط لإغاثة المجتمعات التي مزقتها الحروب ولكن أيضا لإنعاشها، ربما كان هذا بسبب الحماسة أكثر من الجدل المُثار حول الموضوع. وفي الوقت ذاته، تناقصت استقلالية المنظمات غير الحكومية بشكل كبير، خاصة وأن الحكومات الدولية المانحة مثل الولايات المتحدة قد وجهت المزيد من ميزانياتها من خلال المنظمات غير الحكومية بدلا من توجيهها مباشرة إلى حكومات الدول. فقبل نهاية تسعينيات القرن العشرين، كان ما يقرب من ربع التمويل الدولي للمساعدات الإنسانية يوجه

من خلال المنظمات غير الحكومية[١٧]. وقد أدت الحروب الجديدة في منطقة البلقان، على وجه الخصوص، إلى تعاظم الجهود وردود الفعل الإنسانية. كان للدروس المستفادة من الأخطاء والنجاحات هناك تأثير كبير على المنظمات غير الحكومية الدولية بحيث ساعدت على التعرف على ضرورة اتباع نهج أكثر استنارة لإنعاش مابعد الحرب. فكثيرا ما كانت أماكن العبادة الدينية في كرواتيا على سبيل المثال مستهدفة خلال الحرب. ونتيجة لذلك، كانت المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة على إعادة الإعمار في حاجة إلى أن تكون على قدر من الحساسية خصوصا حيال الانقسامات العرقية، وإلى تصميم مشاريع من شأنها تعزيز القواسم المشتركة وليس الاختلافات. كما تبنت أنشطة الإنعاش في منطقة البلقان نُهُجا أوسع نطاقا، حيث عملت العديد من المنظمات غير الحكومية في مجالات المشورة النفسية والاجتماعية أو التعليم. وقد كشفت أهمية مثل هذه المشاريع الأجندة المتنامية للمجتمع الدولي للتأثير على المجتمع وليس فقط للمساعدة في إعادة الإعمار. في الواقع، كان هذا المزيج من المنظمات غير الحكومية والقوات العسكرية الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة على أرض الواقع، ومشاركتها في مجالات أوسع من إعادة الإعمار يعني أن المجتمع الدولي، في مناطق مثل البوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية، كان قد بدأ في الأساس في القيام بدور الحكومة الانتقالية التي تنتظر أن تتأقلم فيها الجغرافيا السياسية مع عواقب الحرب.

وطوال القرن العشرين، تطور مجال إنعاش مابعد الحرب بشكل كبير. فبنهاية الحرب العالمية الثانية، كان قد تم دمج الشعور بالمسئولية من قبل الحكومات لدفع تعويضات أو حتى تطوير المجتمعات المحلية بعد الحرب

العالمية الأولى في الاستراتيجيات الأوسع لإدارة ومنع الصراعات من خلال مساعدة دولية موسعة من أجل عمليات الانتعاش. ومنذ ذلك الحين، قامت المنظمات الخاصة المتزايدة بشكل أساسي، والتي تعمل مع الحكومات وداخل النظام الدولي لتقديم الإغاثة والمساعدة الإنمائية، بخلق صناعة إنسانية تعمل في خدمة الإنعاش في الصراعات المنتشرة في مختلف أنحاء العالم.

إنعاش مابعد الحرب في حيز التطبيق

تتسم الحروب المعاصرة في كثير من الأحيان بالتقاء فريد لعوامل مختلفة مثل الصراعات العرقية، والصراعات الكامنة، والمجاعات، والاضطرابات السياسية، وتباين توزيع الموارد، وعدم الاستقرار الإقليمي[١٨]. وليست الشيشان سوى مثال واحد من أمثلة الحرب الأهلية الحديثة التي تعد جزءا لا يتجزأ من الديناميات الإقليمية الأوسع نطاقا التي قامت بشكل أساسي بخلق مستويات من نشاط الصراع. كما تخضع بيئة مابعد الصراع، فضلا عن الحرب، للديناميات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في عملية الانتقال من الحرب إلى السلام. ولذا يقدم التحقيق التالي للمجال التطبيقي للإنعاش بعض هذه المستويات أو، بمصطلح جغرافي، تدرجات النشاط، كما يكشف عن إنعاش مابعد الحرب باعتباره عملية قبل كل شيء وليس مخططا ذا نتائج متوقعة. كذلك توضح الموضوعات المعاصرة والمفاهيم على المستوى الميداني، بدورها، كيفية تأثر وتشكل ديناميات بيئات الإنعاش بواسطة التطبيق العملي.

الاحتياجات المدنية في الصراعات والانتعاش

قد يبدأ إنعاش ما بعد الحرب عادة قبل توقف الصراع، فيظهر في شكل جهود مدنية وحكومية وإنسانية مشتركة لنقل السكان المتضررين من الحرب إلى السلام. وقد يتطلب المدنيون، أثناء وبعد الحرب على حد سواء، مصادر بديلة لأشياء مثل الغذاء والوقود والمأوى. وربما يكون في مقدور بعض الأفراد التعاون داخل مجتمع ما لتلبية احتياجاته من خلال تكييف الموارد بشكل مناسب للحفاظ على الأرواح وسبل العيش والتعافي من خسائر الحرب. وقد تقدم الحكومات والجيوش، بدلا من ذلك، إمدادات في حالات الطوارئ في شكل خدمات مثل توفير الكهرباء والغذاء والماء أو حتى المساعدة في إعادة الإعمار. وقد تشترك الوكالات الدولية، بالإضافة إلى ذلك، في المساعدة في تلبية الاحتياجات.

يساعد التعرف المبكر على الاحتياجات المدنية على تحديد المدى الذي سيبلغه تأثير الحراك الدولي على عملية الإنعاش بشكل عام. ففيما يخص الممارسين، يتحقق ذلك جزئيا من خلال التمييز بين *القدرات ومواطن الضعف*. ويمكن التعرف على كل من القدرة والضعف من حيث الموارد الاجتماعية والمادية المتاحة للمدنيين. فإذا تم تعطيل إمدادات المياه في مجتمع ما، على سبيل المثال، تعتبر القدرة على حفر بئر بمثابة قدرة مادية، في حين تعتبر القدرة على تنسيق المشروع قدرة اجتماعية. وعلى العكس من ذلك، من شأن الجفاف المستمر والانقسام العرقي على حد سواء أن يتصفا بأنهما مواطن ضعف في المجتمع نفسه. وفي حال فاقت مواطن الضعف القدرات، فإن المدنيين غالبا ما يختارون طلب المساعدة من مكان آخر، سواء من

داخل بلدهم باعتبارهم مشردين داخليا أو كلاجئين من خلال عبور الحدود السياسية. وفي حين يركز الإنعاش المبكر عادة على احتياجات المشردين داخليا، فإنه يحاول أيضا بناء القدرات والحد من مواطن الضعف من أجل منع التشرد(١٩).

الإغاثة باعتبارها انتعاشا

عندما يصبح المجتمع الدولي مشاركا في الإنعاش خلال الصراع، فإن المساعدة التي يقدمها، بالإضافة إلى المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية، تصنف عادة تحت مسمى *الإغاثة*(٢٠). وفي وقت الحروب، وكما هو الحال في حالات الكوارث الطبيعية، يعد توقيت الإغاثة أمرا بالغ الأهمية حيث من الممكن لآليات المدنيين للتكيف أن تتداعى بسرعة في ظل الهجمات المباشرة على الأرواح وسبل العيش. ومع ذلك، فإن حجم الإغاثة غالبا ما يكون خاضعا للتوزيع الجغرافي والسكاني لبيئة الصراع/ما بعد الصراع. فبينما قد تتلقي شريحة واحدة من السكان مساعدات الإغاثة، قد تتعرض شرائح أخرى لأنواع أخرى من الأنشطة شبه التنموية. ومن الناحية النظرية، ينبغي أن تؤثر مواطن الضعف المتعلقة بالمدنيين على تدفق المساعدات، مع إعطاء الأولوية للسكان الأشد ضعفا. لكن مواطن الضعف لا تكون واضحة دائما، وغالبا ما تكون مرتبطة بمواقع محددة. فعلى سبيل المثال، قد تساعد المناطق ذات الإجراءات الأمنية المشددة والمتضررة بالقتال أو العرضة للسلب والنهب على تفاقم مواطن الضعف، كما هو الحال بالنسبة للعوامل البيئية والجغرافية مثل مجارى الأنهار التي تستخدم كطرق، بالرغم من كونها

عرضة للفيضانات مما يؤدي إلى قطع الطريق أمام الوصول إليها من الخارج. وربما تتضاعف مواطن الضعف أيضا بفعل التركيبة الديمغرافية المتأثرة بالصراع، مع الخلل في توازن التركيبة المجتمعية المتعلقة بالعرق أو النوع أو الفئة العمرية، والتي تتسبب في وجود مستويات أعلى من الضعف. وفي هذا الصدد، تعد التقييمات الدقيقة والمستمرة للضعف بمثابة أداة مهمة للعاملين في مجال الإغاثة والانتعاش.

ومن الملاحظ أنه في المجموعات السكانية التي تتأثر سلبا بالصراع، كثيرا ما يُجبر تقييم الاحتياجات العاملين في المنظمات الإنسانية على توفير مجموعة واسعة من الخدمات. ولكونها ذات أشكال مختلفة، قد تُقدَّم المساعدات المتعلقة بالإنعاش في شكل رعاية طبية، أو أغذية، أو ماء، أو مأوى مؤقت، أو نقل السكان المتضررين بعيدا عن مناطق الحرب. كذلك يمكن أن تُمنح مساعدات الإغاثة لشريحة واسعة من السكان داخل وخارج الحدود الدولية وذلك وفقا لحجم الصراع ، كما هو الحال في تقديم الخدمات للاجئين الروانديين داخل زائير السابقة. ففي بيئات الصراعات وما بعد الصراع، قد تشكل كميات كبيرة من المساعدات ما يشار إليه باعتباره "شبكة أمان" لإغاثة المدنيين. علاوة على ذلك، قد تساعد مستويات عالية من نشاط الإغاثة في الواقع على خلق الحيز الإنساني، والذي يعد، رغم أنه لا يلقى دائما احتراما، بمثابة مناطق جغرافية معروفة يجد فيها المدنيون قدرا أكبر من الأمن والمساعدة. وقد يكون الحيز الإنساني عبارة عن مطار يتم تأمينه لرحلات الإغاثة أو مخيمات للاجئين على طول الحدود حيث تتمكن الوكالات من العمل وهي أقل عرضة للهجوم. كما يمكن تعزيز إنشاء الحيز الإنساني

بصورة مباشرة من خلال ضغوط سياسية خارجية أو من خلال إجراءات تحقيق الاستقرار من قبل جيوش دولية، كما هو الحال مع مدن الملاذات الآمنة التابعة للأمم المتحدة في البوسنة ومنطقة حظر الطيران في شمال العراق. وقد أنشئ كل منهما في البداية للسماح بتقديم خدمات المساعدة في مناطق جغرافية محددة.

وفي مقابل ذلك، قد يكون لإجراءات المجتمع الدولي تأثير سلبي على بيئة الحرب/ ما بعد الحرب[٢١]. فمع توقف الصراع، قد تدفع احتياجات السكان المدنيين العاملين في المنظمات الإنسانية إلى توسيع نطاق شبكة الأمان الخاصة بالإغاثة. وقد تتوسع الوكالات، لا سيما في ظل عدم وجود حكومة مستقرة، فتشترك في المجالات الأوسع المتعلقة بإعادة الإعمار. ومن الناحية النظرية، يستلزم التنفيذ السليم لمساعدات إعادة الإعمار التخلص التدريجي من أنشطة الإغاثة، وينبغي اعتباره مرحلة انتقالية ضمن عملية الإنعاش وليس توسعا في عمليات الإغاثة. فربما يؤدي الفشل في الانتقال بشكل مناسب من الإغاثة إلى إعادة الإعمار إلى تعقيد عمليات الإنعاش بشكل ملحوظ. فعلى سبيل المثال، إذا كان المتحاربون على دراية بوجود شبكة أمان واسعة خاصة بالإغاثة، فقد يتشجعون على مواصلة أو استئناف القتال لأنه قد تم التقليل من معاناة المدنيين. بالإضافة إلى ذلك، قد تركن أنشطة وكالات الإغاثة الدولية إلى دعم هياكل السلطة المحلية. ففي أفغانستان، غالبا ما كان يتم توفير الانتقال الآمن للإمدادات وتوزيعها بواسطة المنظمات غير الحكومية من قبل "الزعماء" المحليين. لذا، بينما قد ينقذ العاملون في المنظمات الإنسانية حياة الناس من خلال الأعمال الوقائية، فقد تم اتهامهم

أيضا بالمساعدة في تعزيز أو حتى دعم استمرارية الصراع لفترات أطول من خلال المساعدة في تحديد المساحات التي يمكن للمتحاربين أن يواصلوا نشاطهم فيها. ويعد استغلال القائمين على أعمال المساعدات الإنسانية، جنبا إلى جنب مع وضع تصورات لشبكات الأمان والحيز الإنساني، جزءا من الجدل الدائر حول السبل الفعالة والمناسبة للتفاوض حول العمل الإنساني المحايد داخل الدول ذات السيادة[٢٢]. وسواء نوقش الأمر أم لا، رغم ذلك، فإن العمل الإنساني المبكر يستمر في تطوير الإغاثة كأداة لإدارة الصراعات والإنعاش على حد سواء.

إعادة الإعمار باعتبارها انتعاشا

عندما تخف حدة الصراع، ينتقل الإنعاش في كثير من الأحيان من الإغاثة إلى إعادة التأهيل والإعمار. فقد تتسم بيئات ما بعد الحرب بوجود المنازل المدمرة، والبنى التحتية الهشة، واقتصادات الحرب، والترتيبات السياسية غير المستقرة، والنواحي النفسية السيئة للمدنيين المتضررين. فعلى الصعيد المحلي، قد يكون لتأهيل شركات القطاع الخاص والتعليم والخدمات الصحية أسبقية على الإنعاش المرتبط بالوحدات السكنية. فما يعد مصيريا بشكل خاص هو استعادة السبل المدنية لكسب العيش، والتي تساعد على استئناف عمل الاقتصادات المحلية، مع منح الحرية اللازمة للأفراد للمشاركة في إعادة الإعمار الأكثر استدامة. ومع ذلك، فمن الممكن عرقلة نشاط إعادة الإعمار في الكثير من بيئات ما بعد الحرب بواسطة بطء عودة السكان المشردين. كما تمثل الطرق والجسور المدمَّرة وإمدادات المياه المتضاءلة

والخدمات العامة التي لا يمكن الاعتماد عليها معوقات معروفة في طريق العودة. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون المشردون على استعداد لمواجهة التحديات التي تنتظرهم في مجتمعاتهم المحلية. كما يمكن لحالة عدم وضوح الرؤية السياسية أو الاقتصادية، والصراعات العرقية التي لم تحل بعد، والتهديد المستمر المتمثل في الألغام الأرضية أن تساهم بقوة في هذه المعادلة، وغالبا ما تقيِّد العودة بدرجة أكبر من الدمار المادي. ونتيجة لذلك، قد تبقى جهود الإنعاش الأوسع محدودة إلى أن يتم إيجاد حلول تحدد ضرورة العودة المحسوبة للسكان المشردين.

وفي الوقت الذي توفر فيه المجتمعات حتما الحافز لإعادة الإعمار، يمكن للمساعدة الدولية أن تكون جوهرية، خصوصا عندما تساعد الحكومات الأجنبية والمنظمات متعددة الجنسيات في تمويل هذه العملية. وفي بعض الأحيان، قد تدفع الحكومات الوطنية، التي تعكس توجهاتها في الاستقرار الاقتصادي أو السياسي مصالح أجنبية، ثمنا سياسيا في مقابل المساعدة التي تتلقاها. فقد توضع شروط للحصول على المساعدات من قبل المانحين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وغالبا ما ترد هذه الشروط في إطار من المساعدة. وغالبا ما تكون الشروط ذات طبيعة اقتصادية، مثل إجراء إصلاحات في البنك والعملة في مقابل الحصول على قروض دولية. كما تكون سياسية في أحيان أخرى، مثل المطالبات بإجراء انتخابات حرة ونزيهة أو مشاركة الأقليات في الحكومات في مقابل الحصول على تمويل دولي لتطوير الجيش والشرطة. وقد يتم أحيانا طرح مستشارين اقتصاديين وسياسيين على مستوى عال على الصعيد الميداني

لتقديم المشورة ومراقبة الحكومات الوطنية في تنفيذ البرنامج الممول دوليا. ومن الناحية العملية، قد يعني رهن المساعدات بشروط معينة أن عائدات السلام مدفوعة بشكل غير مباشر من خلال المشاريع المدنية مثل إعادة تأهيل نظام المياه في المناطق الحضرية الممول من البنك الدولي أو التبرع بمواد بناء المساكن من قبل الاتحاد الأوروبي.

لا يقع جذب دعم الجهات المانحة لإعادة الإعمار على عاتق الحكومات الوطنية وحسب؛ بل يتم تقاسمه بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على حد سواء. وهنا أيضا، تتبع المبادئ الموجهة للتمويل مصالح الجهات المانحة ويمكنها أن تعمل إما لصالح أو ضد أجندات الأعمال الإنسانية. وغالبا ما تصارع المنظمات غير الحكومية للتعبير عن ولإيجاد توازن بين خبرتها الميدانية وأجندات الجهات المانحة. ويتم جذب دعم الجهات المانحة عموما من خلال تقديم المنظمات غير الحكومية "لمقترحات مشروعات إلى الجهات المانحة، والتي تعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (هيئة المعونة الأمريكية USAID) ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) والوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) من أكبرها. كما تقدم مقترحات المشاريع المخرجات التي تم تصميمها لتلبية حاجة معينة بشكل عام ثم المدخلات المفصلة، مثل الميزانية والمشاركة المدنية وترتيبات التنفيذ. وفي حال تنفيذها، تلتزم المنظمات غير الحكومية عادة بتقديم تقرير إلى الجهات المانحة بشأن النجاح والإخفاق. وقد ساهمت الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، على نحو متزايد، في علاقة الجهات المانحة/المنظمات غير الحكومية من خلال محاولات على المستوى الميداني لصياغة مشاريع المنظمات غير الحكومية واستراتيجيات التنفيذ حول أجندتهم الأوسع. وقد يتحقق ذلك من

خلال إشراك المنظمات غير الحكومية في اجتماعات متنوعة متعلقة بالتنسيق والأمن والاستراتيجية المتبعة. كما قد تضم الأمم المتحدة أيضا المنظمات غير الحكومية كشركاء تنفيذيين في البرامج الممولة بالفعل، كما هو الحال عند قيام منظمات الإغاثة غير الحكومية بتوزيع إمدادات قام برنامج الغذاء العالمي بالحصول عليها. فمن خلال توجيه التمويل عبر الأمم المتحدة، قد تشعر الجهات المانحة أن هناك حماية أفضل لاستثماراتها. ومع ذلك، فمن خلال شراكتها مع الأمم المتحدة والفاعلين الآخرين متعددي الجنسيات، قد تكون المنظمات غير الحكومية معتمدة على مصادر ذات دوافع سياسية للحصول على المساعدة التي قد تحد من أجندتها وتعرض استقلالها للخطر الذي من شأنه أن يسمح بموقف أكثر حيادية في بيئات الانتعاش.

التنمية باعتبارها انتعاشا

مع تقدم التأهيل وإعادة الإعمار، يتطور أيضا التحدي لإعادة المجتمع إلى وضع أفضل من الذي كان فيه عند بداية الصراع. في هذا الصدد، يمكن لبيئة ما بعد الحرب أن تمنح المجتمع في الواقع فرصة لتحقيق التغيير من منطلق جديد. وفي مجال تطبيق إنعاش ما بعد الحرب كثيرا ما يتكرر اعتبار الكارثة كما لو كانت فرصة. لكن هذا لا يعني ضمنا، مع ذلك، أن يبدأ المجتمع من لاشيء[٢٣]. بل يمكن للمدنيين والحكومات والجهات الفاعلة الدولية أن تتعاون، في وجه الإخفاقات الاجتماعية والسياسية الخطيرة، للمساعدة في بناء إطار من شأنه أن يفضي إلى تحسينات في البنية التحتية الاجتماعية والمادية وإلى مؤسسات سياسية أكثر استقرارا.

مع ذلك، توجد أنواع مختلفة من الفرص على مستويات مختلفة. ذلك لأن العاملين في تنمية عمليات الإنعاش يعدون بمثابة أدوات يتم من خلالها جعل فرص معينة من السلام الدائم ممكنة. قد تظهر التنمية في شكل أفراد وجماعات على دراية بقدرتهم على استخدام الموارد المادية والاجتماعية على نحو مستدام(٢٤). وفي هذا المقام، لا تعتمد التنمية بالضرورة على الأطراف الخارجية. وبالرغم من ذلك، تستطيع الوكالات الدولية تسهيل عملية الإنعاش من خلال مساعدة المدنيين في الحد من مواطن الضعف وزيادة قدراتهم. وتعد المساعدة التقنية أحد أشكال التنمية التي لديها القدرة على التأثير بشكل مباشر على جودة حياة المدنيين، من خلال تحسين البنى التحتية والاقتصادات وسبل العيش. لكن المساعدة الفنية قد أوجدت أيضا العديد من المشاكل في الماضي وتعرضت لانتقادات بسبب تلك الممارسات التي جعلت السكان يعتمدون على كميات متزايدة من المساعدات أو أن تصير المساعدات عرضة للاختلاس من قبل القادة الوطنيين. بالإضافة إلى ذلك، قد تثبت التحسينات التي تحققت من خلال التنمية أنها غير مستدامة مع مرور الوقت. وقد تحتاج تنمية ما بعد الحرب أو التنمية باعتبارها عملية انتعاش، لاسيما في البيئات التي حدثت فيها التنمية قبل بدء الصراع، إلى إصلاح ما أتلفه نظام المساعدات السابق قبل أن تتمكن من المضي قدما. وبناء على هذا الفهم، كانت إحدى استراتيجيات التنمية في إنعاش مابعد الصراع هي تجنب التنمية غير المستدامة عن طريق التركيز على تمكين السكان المدنيين.

قد يعمل المدنيون عادة جنبا إلى جنب مع خبراء أجانب خلال عملية الانتعاش، ما يوفر فرصة غير مسبوقة لبناء المهارات الفنية والإدارية المحلية. ويعد تدريب وضم المواطنين على أنهم موظفون في المشروع بمثابة استراتيجيات تطبيقية تنتهجها كل من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية التي تأمل في تعزيز أساليب مبتكرة وفعالة لعملية الانتعاش. كذلك قد يشجع وجود المنظمات غير الحكومية الدولية على نشأة علاقات جديدة بين أعضاء المجتمع المدني والحكومة. ويحدث هذا في الغالب من خلال سعى المنظمات غير الحكومية إلى مشاركة الحكومة في مشاريع قائمة على أساس المجتمع المحلي، مثل بناء الطرق أو إعادة توطين اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، لا يعد إنشاء المنظمات غير الحكومية المحلية أو المنتمية للسكان الأصليين، والتي تعرض خبرتهم الفريدة في الإنعاش والتنمية، أمرا غير مألوف. ففي حين أن العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية قد تبدأ عملياتها تحت مظلة المنظمات غير الحكومية الدولية، فقد تتلقى دعمها الخاص في نهاية المطاف من الجهات المانحة وتصبح قوة قابلة للاستمرار في تحقيق التنمية المستدامة. وعندما يقترن نمو المجتمع المدني هذا مع الضغوط الدولية من أجل الحكم الرشيد، فإنه قد يكون بمثابة حافز لإجراء تغييرات في هياكل ومؤسسات الدولة. ولتعزيز مثل هذه العمليات، قد تركز أنشطة الإنعاش على تبني نهج على صعيد المجتمع المحلي من أجل التخطيط القائم على المشاركة وتنفيذ المشاريع. لقد أصبح بناء المجتمع موضوعا مهما من موضوعات الانتعاش، كما أن التعليم والتدريب غالبا ما يصاحبان المشاريع المرتبطة بالصحة العامة أو الإقراض الائتماني بالغ الصغر.

الإنعاش باعتباره عملية

يوضح جدول (٥) أن اختلاف مجالات النشاط والموضوعات والمقاييس الخاصة بالإنعاش تفسر وجود مجموعة متنوعة من الأساليب في المجال التطبيقي للانتعاش. ويمكن في الواقع تجزئة الإنعاش على الصعيد الميداني بسهولة بحيث ينظر إلى الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية على أنها عمليات منفصلة ومن ثم تنفذ بواسطة وكلاء مستقلين. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة على حد سواء، قد يحدث هذا التمايز لتلبية الحاجة العملية المتعلقة بتخصيص الموارد والأنشطة. لكن لسوء الحظ، قد تطغى عقلية تقسيم العمل على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر انتقالية بل وأكثر شمولية في عملية الانتعاش.

وتعتبر حالة اللاجئين الفلسطينيين أحد الأمثلة التي تبين كيف ينظر إلى الإنعاش على أنه عملية أوسع نطاقا، وكيف يمكن أن يخلف الفشل في تنفيذ الإنعاش على صعيد المرحلة الانتقالية آثارا دائمة. ففي عام ١٩٥٠، بدأت الأمم المتحدة بتوفير مساعدات الإغاثة إلى السكان من اللاجئين الفلسطينيين عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وبعد أكثر من خمسين عاما، لا تزال الأونروا تواصل رعاية ما يعد الآن تجمعات لاجئين دائمة، والتي زادت من أقل من مليون شخص في عام ١٩٥٣ إلى نحو خمسة ملايين في عام ٢٠٠٢ [٢٥]. وفي حين أولت الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى اهتماما مشتركا للأنشطة المرتبطة بالإغاثة لمساعدة الفلسطينيين، فلربما لم يسمح انعدام خبرة المجتمع الدولي وغياب الإرادة السياسية لهم بالتنبؤ بتداعيات إنشاء شبكة الأمان الخاصة

بالإغاثة دون تأمين ما يكفي من الدعم الإقليمي للأنشطة واسعة النطاق، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تسوية سياسية دائمة وإنعاش كبير. ولسوء الحظ، فلقد جعل عدم القدرة على التفاوض على نطاقات النشاط، والتي من شأنها التحول من أنشطة الإغاثة إلى تلك المتعلقة بالتنمية الحقيقية، الحلول الدائمة بعيدة المنال على نحو متزايد، مما أسفر عن الوضع الحالي للفلسطينيين وما يرتبط به من حلقات التبعية التي أثرت على أربعة أجيال من اللاجئين وأكثر من نصف الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم.

موضوعات الإنعاش والجغرافيا: التآزر في مجال الإنعاش

من الممكن الكشف عن الاتجاهات الناشئة في الجانبين النظري والتطبيقي لإنعاش مابعد الحرب من خلال النظر في التحديات الراهنة والحلول المتعلقة بهذا المجال. ففي السنوات الأخيرة، عززت الحاجة إلى معرفة كيف ومتى يتم دمج الأنشطة المختلفة للإنعاش من وضع مبادئ يطلق عليها اسم الممارسة الفضلى. وتستمد المفاهيم المعاصرة المتعلقة بالممارسة الفضلى من تحليل التجارب الميدانية الماضية بشكل أساسي وهو يستخدم لوضع استراتيجيات جديدة لتحقيق الانتعاش. ومن خلال هذه المناهج، لم يكتف وكلاء الإنعاش بالتنفيذ على الصعيد الميداني فقط، ولكنهم تركوا تأثيرا أيضا على الجهات المانحة من خلال طريقتهم في تصميم وتقديم تقارير عن المشاريع. وكثيرا ما تستفيد الجهات المانحة من تعقيبات المنظمات غير الحكومية والخبراء الاستشاريين المستقلين لتحديد ما يمكن عمله في هذا المجال وما لا يصلح. وإذا تم تبني مفاهيم قابلة للتطبيق من هذا المجال من

قبل الجهات المانحة، فإنها قد تعاود الظهور بعد ذلك في الكتابات أو البرامج أو متطلبات تقديم الالتماسات للحصول على مشاريع الجهات المانحة. وبالرغم من أن هذه العلاقات قد أحدثت زيادة في الخبرة المؤسسية، فإنها قد أوضحت أيضا التفاوت فيما بين المعرفة على المستوى الميداني والبحث العلمي الحقيقي. وقد تلقى مجال الإنعاش في الماضي مدخلات من نظرية العلاقات الدولية، فضلا عن دراسات السلام والصراع والتنمية. إلا أنه لم يبدأ اعتبار إنعاش مابعد الحرب كمجال أكاديمي مستقل إلا في تسعينيات القرن العشرين، حيث ظهر كمجال يمكن تعزيزه من خلال الأطر والمنهجيات الخاصة به، والتي تشمل النظرية والتطبيق(٢٦).

وهناك حتما روابط جوهرية بين إنعاش مابعد الحرب والجغرافيا والتي ستشير إلى احتمال وجود توليفة من الدراسة. فخلال العقد الأخير من القرن العشرين، طرأت على خارطة العالم تغيرات سريعة. فقد اختفت أو تقلصت أجزاء من كيانات سياسية مثل الاتحاد السوفيتي وإندونيسيا ويوغوسلافيا وزائير. وفي كثير من الحالات، كان تفكك وإصلاح الدول يبدأ عن طريق الحرب ولكنه يتحقق من خلال الانتعاش. ولإنعاش مابعد الحرب صلة وثيقة بالجغرافيا، ذلك لأنه عملية لا تشتمل فقط على عودة الأفراد ولكن أيضا على إعادة تأهيل المكان، وإعادة بناء الدولة، وإعادة دمج المناطق، واستعادة المجتمع ضمن الإطار العالمي. ويمكن للتحليل الجغرافي أن يدعم إنعاش مابعد الحرب بطرق عملية جدا. فلقد أظهرت المقدمة السابقة لتطبيق الإنعاش كيفية تفاعل مجالات الإنعاش الثلاثة – الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية – عبر الزمان والمكان، وتأثيرها وتأثرها بالأنشطة المتجاوزة للنطاقات

الجغرافية. وسوف يكشف المزيد من التحليل عن الطريقة التي تؤثر بها الهياكل الاجتماعية والسياسية الإقليمية على كل من نطاق وجغرافية إنعاش مابعد الحرب في هذا المجال.

جدول (٥) النشاط، والمجالات، ونطاقات النشاط الميداني للإنعاش التطبيقي لفترة مابعد الحرب

مناطق النشاط			
المساعدة الفنية	الحكم الرشيد	بناء القدرات	الدعم الاقتصادي
المعايير الدنيا/الممارسة الفضلى	القانون/المؤسسات	التعليم/المجتمع المدني	سبل العيش/التجارة
مواطن الضعف			
الألغام الأرضية، والجفاف، وخسائر الحرب	النطاقات ذات التأمين العالي، وضيق سيطرة الحكومة	التجنيد الإلزامي، التطوع الشعبي	الابتزاز، والمحسوبية، والعقوبات

الإغاثة			
المساعدات الغذائية وغير الغذائية، المأوى	قوات الأمن الدولية، والاهتمام الإعلامي	العودة وإعادة الإدماج، آليات للتأقلم	اشتراء المؤن المحلية، إمدادات الماء/الوقود
إعادة الإعمار			
إزالة الألغام، البنية التحية، الوحدات السكنية	حفظ السلام، عوائد السلام، التنسيق	التسريح والمشاركة المجتمعية/ الملكية	الأعمال والصناعة والثروة الحيوانية والإنعاش الزراعي
التنمية			
الأجهزة/الآلات، خبراء استشاريين	جرائم الحرب، حقوق الأقليات،	نمو في المؤسسات غير	توليد الدخل، تمويلات

	حرية الإعلام	الحكومية المحلية، التراث الثقافي	صغيرة
الحكومة الوطنية			
هياكل للتعويضات والمساعدات، برامج إعادة التأهيل	حقوق الإنسان، والتعاون الدولي، والاستقرار السياسي	نظم للسلطة المحلية والخدمات الاجتماعية	دعم التجارة والصناعة
الدولية والإقليمية			
تقديم المعونة والدعم للمنظمات الدولية غير الحكومية	الدبلوماسية، والقوة، والظروف السياسية	دعم الخدمات العامة/المنظمات المحلية غير الحكومية	حزم التجارة/ التمويل

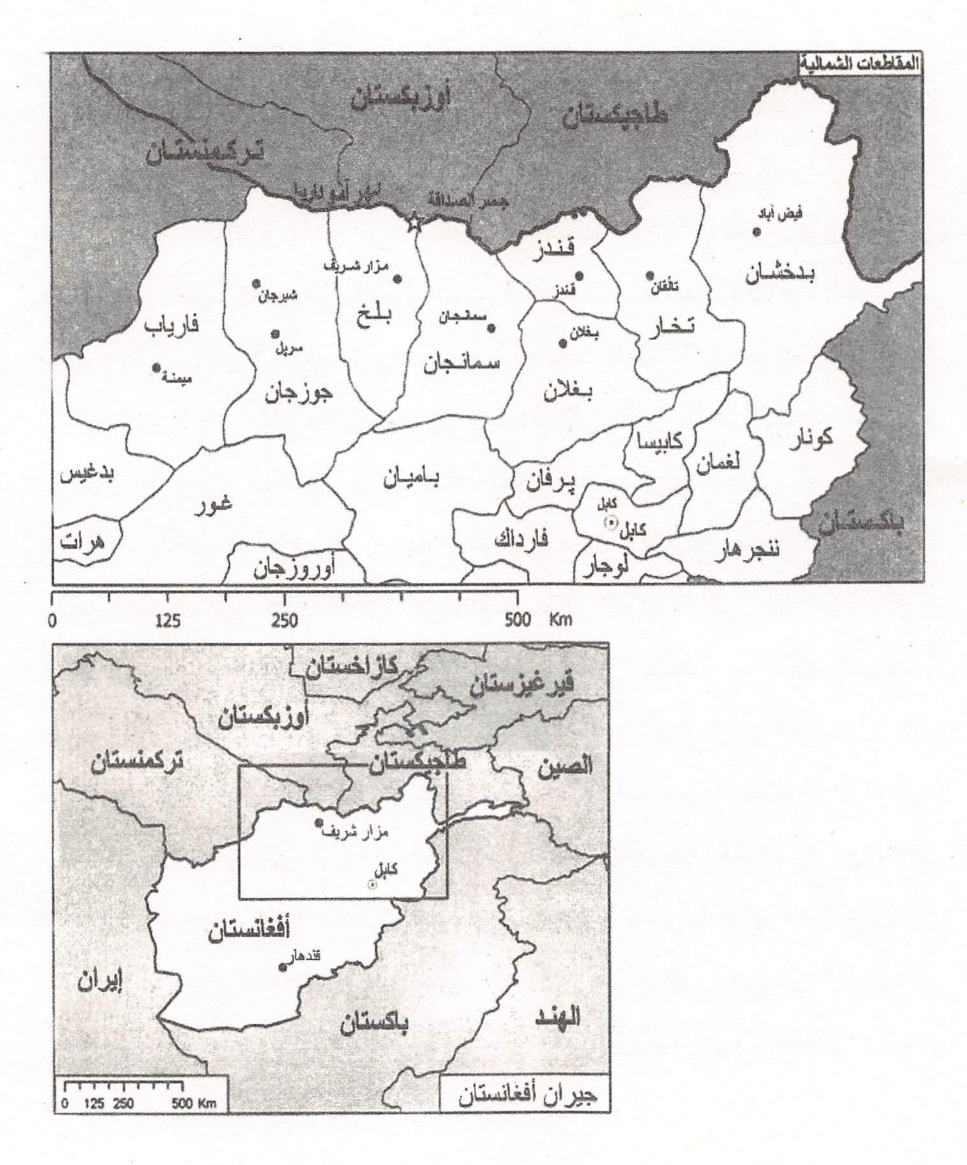
حالة شمال أفغانستان

تعد أفغانستان مثالا نادرا للتعقيدات الجغرافية وحالات التعافي في بيئات ما بعد الحرب[٢٧]. فقد ورثت البلاد، من جراء الحرب ضد السوفيت (١٩٧٨-١٩٨٩) وحلقات القتال المكثف بين الفصائل، تركة من الصراع العنيف امتدت لأكثر من عقدين. فقد كانت أفغانستان طوال تلك الفترة عبارة عن خليط متنوع من الثقافات والعرقيات التاريخية ، كما أنها تعد نطاقا افتراضيا من المناطق والأقاليم التي تتمتع بهياكل سلطة محلية. وكإقليم مميز، يتشارك شمال أفغانستان في أربع من المناطق الحدودية الستة للبلاد، وهي الحدود مع تركمانستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان عبر نهر آمو داريا، وكذلك الحدود الجبلية مع الصين. ولأغراض تحليلية، يتطلب النظر في منطقة شمال أفغانستان اشتمالها على المقاطعات التي تجاور وتقابل جمهوريات آسيا الوسطى التي تقع في الوادي الممتد بين الحد الجغرافي لنهر أمو داريا وسلسلة الجبال الجنوبية. وتشمل هذه الولايات كلا من فارياب، جوزجان، بلخ، سامنغان، بغلان، قندوز، تخار، وبدخشان (انظر شكل ١٥).

العلاقات الحدودية والروابط الإقليمية

يشترك شمال أفغانستان فيما هو أكثر من مجرد حدود سياسية مع جيرانه في آسيا الوسطى. فالصلات الإقليمية الأكثر وضوحا هي الصلات الثقافية، حيث تتألف الغالبية العظمى من سكان الشمال من الأوزبك والتركمان والطاجيك، وكذلك الهزّارة الذين يُعتقد أنهم من أصل مغولي. فقبل ترسيم الحدود السياسية الحديثة، شكلت تلك المجموعات العرقية منطقة

ديناميكية من الثقافة والتجارة. وقد واصلت شمال أفغانستان بناء الروابط الإقليمية طوال القرن الماضي من خلال التجارة عبر الحدود والعلاقات القائمة على المساعدات. كما قام السوفيت، خلال الحرب الباردة، برعاية الكثير من المشروعات في مجالات التعليم والصناعة والزراعة في المقاطعات الشمالية. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء مصنع لإنتاج الأسمدة في بلخ، والذي لا يزال يعمل، وكذلك خط أنابيب الغاز الذي يربط احتياطيات شمالية كبيرة فى مقاطعة جوزجان بتركمانستان. كما ساعد الاتحاد السوفيتي في تصميم وبناء محطات توليد طاقة كهرمائية وأخرى تعمل بالغاز والفحم، فضلا عن أنظمة الري في جميع أنحاء الشمال. وترجع أصول جامعة بلخ، والتي تأسست في عام ١٩٨٦ في مدينة مزار شريف، إلى سبعينيات القرن العشرين حيث كانت مجرد كلية "للنفط والغاز" أنشئت برعاية السوفيت. بالإضافة إلى ذلك، سعى الأفغان في كثير من الأحيان إلى الحصول على درجات علمية من معاهد عواصم دول آسيا الوسطى: طشقند، وألماتي، ودوشانبي، بل وحتى من موسكو. كما أتاحت السياسة السوفيتية في بعض الأحيان ظروفا مواتية بشكل أكبر في الشمال بالمقارنة بأجزاء أخرى من البلاد. فقد شجع السوفيت، على سبيل المثال، الإنتاج الزراعي في الشمال من أجل دعم المناطق الأخرى في أفغانستان التي شهدت حرق الحقول وتدمير شبكات الري في كثير من الأحيان.



شكل (١٥) شمال أفغانستان

المصدر : http://data.geocomm.com/catalog/AF/index.htmlGIS (accessed April 22, 2004)

بعد الانسحاب السوفيتي في عام ١٩٨٩، اختفت تقريبا قدرة شمال أفغانستان على تعبئة مواردها داخل المنطقة جنبا إلى جنب مع اختفاء القوات السوفيتية. ففي حين كان يمكن المساعدة في عملية الإنعاش بشكل كبير من خلال التجارة عبر الحدود والتعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة الناشئة، استمر تصاعد الاقتتال بين الفصائل في إضعاف العلاقات الإقليمية. وقد كانت الرقابة على الحدود في أوزبكستان صارمة لاسيما كرد فعل على تصريحات حركة طالبان المتعلقة بتوسيع نفوذها في أوزبكستان لاستعادة الأراضي "التاريخية" الممتدة على طول طريق الحرير. وقد أُخذ هذا التهديد على محمل الجد نظرا لمحاولات الاغتيال المتكررة للرئيس الأوزبكي إسلام كريموف من قبل متطرفين إسلاميين على علاقة بحركة طالبان. وفي عام ١٩٩٨، قامت أوزبكستان بإغلاق حدودها مع أفغانستان تماما عند جسر الصداقة الممتد عبر نهر أمو داريا. كذلك قامت تركمانستان في الوقت ذاته بإخضاع حدودها لرقابة مشددة. وكان المسئولون التركمان غير راغبين بشكل خاص فى قبول اللاجئين الأفغان، ولكن ترددت في الوقت نفسه شائعات بدعمهم التجارة الأفغانية المتزايدة والمزدهرة في المخدرات. وقد اتسمت العلاقات بين شمال أفغانستان وطاجيكستان بمستويات أعلى من الاتجار غير المشروع في كل من المخدرات والأسلحة، والذي وجد طريقا سهلة عبر الحدود الأطول والأكثر قابلية للاختراق والتي تسيطر عليها القوات الروسية. وبشكل عام، كان لعلاقات الحدود الإقليمية خلال تسعينيات القرن العشرين تأثير ليس إيجابيا بما يكفي على الإنعاش في شمال أفغانستان، حيث حالت الضوابط المشددة دون الحصول على السلع والتجارة والمعلومات، كما قامت في الوقت نفسه بالتوسيع من مواطن الضعف في المنطقة من خلال تسهيل نمو إنتاج الخشخاش والاقتتال بين الفصائل على حد سواء.

في حقبة ما بعد طالبان، أخذت العلاقات الإقليمية بين أفغانستان وجيرانها في الشمال دينامية جديدة تدعو للتفاؤل. ففي فبراير من عام ٢٠٠٢، وبعد شهرين فقط من انهيار حركة طالبان في الشمال، وافقت أوزبكستان، وذلك جزئيا من خلال وساطة العاملين في المنظمات الإنسانية المستقلة، على فتح جسر الصداقة لأنشطة المعونة تحت سيطرة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (UNOCHA). ومع الوجود المتزايد لكل من القوات الأمريكية والألمانية في أفغانستان وأوزبكستان، أصبح جسر الصداقة مرة أخرى نقطة عبور رئيسة للموارد العسكرية. وعلاوة على ذلك، ومع امتداد أمد التوترات في باكستان بسبب الحرب على الإرهاب حتى فصل الربيع، بدت نقاط الدخول الباكستانية أقل ترحيبا من الطرق الجديدة التي تم افتتاحها في آسيا الوسطى. ومع التحول السريع في علاقات السلطة في الشمال، استطاع قليل من المنظمات غير الحكومية العاملة على أرض الواقع أن تقدر فورا الإمكانات الكاملة لإحياء العلاقات عبر الحدود. وقد كانت الوكالات التي تعمل في مجال المساعدة التقنية في الشمال سعيدة لاكتشافها أن السلطات في أوزبكستان يمكنها، على سبيل المثال، مساعدتهم على استرداد مخططات شبكات الري الأفغانية من أقبية طشقند. كذلك رحبت منظمات غير حكومية أخرى بالفرصة غير المسبوقة لحشد الخبراء المدنيين المهرة من المنطقة. لقد وجد المهندسون في آسيا الوسطى حرية حركة جديدة كعاملين في مجال المساعدات الإنسانية وبدأوا، مدعومين بمعرفتهم بالتصميمات الصناعية السوفييتية، في التشاور حول إعادة إعمار البنية التحتية الأفغانية.

خلال الحرب الباردة، كان المجتمع الدولي للمساعدات الإنسانية نشطا لاسيما في رعاية اللاجئين الأفغان على طول الحدود مع باكستان. فمع انسحاب السوفيت، كان العديد من المنظمات قادرا على الانتقال إلى أفغانستان للمشاركة في إعادة توطين اللاجئين وإعادة الإعمار .وفي عملية الانتعاش. وفي ذات الوقت، رغم ذلك، تلقت شمال أفغانستان أشكالا أخرى من المساعدة من قبل المجتمع الدولي. من جانبها، قدمت الولايات المتحدة في أوقات مختلفة دعما عسكريا لعناصر متعارضة من هيكل السلطة الشمالي، بدأ بدعم المجاهدين في ثمانينيات القرن العشرين ثم من خلال الشراكة مع القوات المناهضة لطالبان والتي ضمت فصائل من أعداء المجاهدين السابقين. وفي نفس الأثناء، كان لبعض أمراء الحرب في الشمال علاقات قوية مع السوفيت أيضا، وهم يفعلون ذلك اليوم مع جمهوريات آسيا الوسطى. كان المغزى من تدخل الجهات الخارجية في الشمال بشكل متواصل أنه في حال عدم وجود بنية للدولة الوطنية، احتاج الكثير من أمراء الحرب أن يلعبوا دور الوسيط المستقل في التعاون الإقليمي والدولي بشأن المساعدات وتخصيص الموارد الطبيعية. وحتما تم استغلال الكثير من المنظمات غير الحكومية الحائرة بين الجهات المتعارضة من قبل أمراء الحرب والحكومات الأجنبية التي اعتبرت المساعدات الدولية قوة مساندة لبسط نفوذهم.

وبطبيعة الحال، يتردد العاملون في مجال المساعدات الإنسانية في العمل مع الفصائل التي قد تتنازل عن الهدف النهائي المتمثل في الاستقرار الدائم من خلال تعزيز الوضع الراهن. ومع ذلك، فإن هيكل السلطة لا يوجد

من دون سبب. فقد عملت هياكل السلطة المحلية في الشمال بنجاح لمقاومة كل من الفصائل المعادية والنفوذ الأجنبي. وفي أكثر المجتمعات الريفية ضعفا، يعمل "زعماء" القرية للحفاظ على النظام وحماية الثقافة ولدفع أجندات المجتمع إلى الأمام. وقد جرت العادة أن يتقاسم الزعماء النفوذ مع شيوخ القرية والملالي، وهي علاقة تشبه في نطاقها تلك العلاقة التي تجمع بين قادة الشرطة ورؤساء البلديات في المدن الغربية التي تمر بتجربة الصراع، مثل نيويورك. ولسوء الحظ، قد يتم في كثير من الأحيان مساواة محاولات مجتمع ما لحفظ الأمن بطريقة غير عادلة مع أعمال استبدادية لأمراء الحرب.

تقدم أهمية الفصائل في الشمال دروسا مستفادة لكل من إنعاش مابعد الحرب والجغرافيا والتي تسلط الضوء على التضاربات الواضحة فيما بين النطاقات. كما يمثل تاريخ وقوة العلاقات الإقليمية للشمال وهياكل السلطة، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن مركزية السلطة في كابول، مخاوف خطيرة. فالمجتمع الدولي على دراية بأن التنمية المستقبلية في أفغانستان سوف تستفيد كثيرا من الموارد الطبيعية والإقليمية والاجتماعية الكبيرة الموجودة في الشمال، ولكن حتى لو كان بإمكان التعاون مع أمراء الحرب أن يفيد جهود الإنعاش بشكل كبير في مجالات المساعدة التقنية والنمو الاقتصادي، فإن للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية أجندات أخرى تتعلق بالحكم الرشيد، مثل سيادة القانون والمشاركة المدنية. إن تميز الشمال بوصفه منطقة، واهتمامات عناصر هيكل السلطة الخاص به للحفاظ على السيطرة على التنمية الاقتصادية والدينية والاجتماعية المستقبلية للمنطقة يدعمان الحدس بأن الشمال قد يسعى إلى الحكم الذاتي في شكل إطار سياسي مستقبلي لأفغانستان. أما على الصعيد

العالمي، فيبدو وضع بعض أمراء الحرب في الشمال متناقضا تماما مع تطلعات المجتمع الدولي. ومع ذلك، يحتاج العاملون في المنظمات الإنسانية والحكومات الأجنبية، في أي أجندة لتحقيق الإنعاش في أفغانستان، إلى النظر لبعض القضايا الصعبة جدا والمتعلقة بالسيادة وتقرير المصير. ظاهريا، تشير الدوافع من وراء التدخل في الشمال، خاصة المؤشرات الإنسانية لمعاناة المدنيين، إلى حتمية التغلب على السيادة بل وإخضاع أمراء الحرب. ولايزال يطرح نفسه ذلك السؤال المتعلق بماهية السلطة وكيفية التقييم الدقيق للمصالح الإقليمية والسياسة والقدرات ومواطن الضعف. وكثيرا ما كانت الإجابة على هذا السؤال بحكم الواقع، أحيانا، هي أنه في حين قد يفضل المجتمع الدولي وجود هيكل مركزي للدولة، تنجذب المناطق نحو هيكل أكثر فيدرالية، بينما يشعر العديد من الأفغان بالضرورة بأمان أكثر وتمثيل أفضل داخل مجتمعاتهم وتجمعاتهم السكنية. وبينما قامت الجهود الدولية للإطاحة بحركة طالبان بإعطاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المعطلة في أفغانستان الفرصة الأقوى لتحقيق الإنعاش في السنوات الخمس والعشرين الماضية، فإنه يبقى أن نرى كما من هذا الإنعاش سيخضع لإملاءات المجتمع الدولي، وكم عدد المبادئ الإنسانية التي ستخضع للتفاهمات من أجل دفع عجلة الانتعاش.

الخاتمة

مع كل تهديد جديد بالعنف ومستويات متزايدة من عدم الاستقرار السياسي، فإن النظام العالمي يقوم بالموائمة باستمرار فيما بين الاستجابات الدولية والحرب. ولا يزال الإنعاش يستكمل تطوره كوسيلة تؤثر بواسطتها

الجهات الدولية في الجغرافيات المتغيرة. وفي حين لم يزل الإنعاش يعتمد على المبادرة الحكومية والمدنية بشكل دائم، فإن المجتمع الدولي يتحمل المسئوليات التي تعكس الوعي بالترابط بين السكان عبر النطاقات. ومع مرور الوقت، تتحول ممارسة الإنعاش إلى مجال مهني له نظرياته ومبادئه. ومع ذلك، فإن مستوى الكفاءة المهنية المفعلة على أرض الواقع حتى الآن قد لا ترتقي لأن توصف عن حق بأنها تعكس أهمية تلك المهمة. وزد على ذلك أن المجتمع الدولي لا يزال يخاطر بتكرار الأخطاء من خلال فشله في فهم التفاعل الهيكلي بين الموازين الدولية والإقليمية والمحلية بشكل كاف. وفي هذا، يكون لدى الجغرافيين فرصة كبيرة لمنح مجال الإنعاش الأدوات اللازمة للتحليل وكذلك أطر التفاهم التي تكشف عن تعقيدات بيئات مابعد الحرب والانتقال إلى السلام. ومع وجود نهج موحد، يمكن لممارسي الإنعاش العمل مع الجغرافيين للبحث عن إجابات لبعض الأسئلة الصعبة التي تؤرق كلا المجالين وتساعد على تعريف إنعاش مابعد الحرب في الوقت الذي تشير فيه إلى الطريق نحو السلام.

الهوامش

ظهر عدد من المفاهيم والأفكار المطروحة هنا في الدراسة والمناقشة مع زملائي للبرنامج الجامعي في دراسات إنعاش ما بعد الحرب في "وحدة البناء والتنمية بعد الحرب" في جامعة يورك، فيما بين سبتمبر ٢٠٠٠ وسبتمبر ٢٠٠١.

(١) انظر: برايز "المنظمات غير الحكومية على خط الجبهة الجيوبوليتيكية".

(٢) انظر: وود "الهجرة الدولية".

(٣) إنني أتبع كولن فلنت في الفترات الأربعة للجغرافيا السياسية: من حوالي ١٨٩٠ إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ والخمسينيات والستينيات؛ والسبعينيات؛ ومن أواخر السبعينيات حتى الوقت الراهن. ولمزيد من التحليل لهذه الفترات، انظر: فلنت "العصور المتغيرة والنطاقات المتغيرة".

(٤) قدم الأمريكي جورج فورد أول مسح حديث شامل لدمار الحرب في كتابه "خارج من الأطلال".

(٥) للمزيد عن الإنعاش والجغرافيا في فرنسا في الحرب العالمية، انظر: كلاوت "بعد الأطلال".

(٦) للمزيد عن تطلعات هذا الجيل من المخططين ورؤيتهم لإنعاش ما بعد الحرب، انظر: جيديس وسليتر "صناعة المستقبل".

(٧) بعض أنشطة لجنة خدمات الصداقة الأمريكية **AFSC** في الحرب العالمية الأولى مفصلة في: فايسبورد "بعض أشكال السلام".

(٨) للمزيد من المعلومات عن عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في الماضي والحاضر، يمكنكم زيارة موقعها **www.ICRC.org**.

(٩) لتقارير التأثير الأمريكي في إعادة إعمار ألمانيا، انظر: ديفندورف، فروهن، روبيير، محررون "السياسة الأمريكية وإعادة إعمار ألمانيا الغربية، ١٩٤٥ــ ١٩٥٥"؛ إيلوود "إعادة بناء أوروبا".

(١٠) إن مصطلح "التخلص من النازية denazification " مأخوذ من الألمانية كما استخدمه: بيرنه، و فيدرأوفباو.

(١١) ديفندورف "في أعقاب الحرب"، ص ١١.

(١٢) كانت هذه الأيديولوجية مناسبة بصفة خاصة في أمريكا الوسطى، كما جاء في: سكوت أندرسون "الرجل الذي حاول إنقاذ العالم، ص ٩٨ــ ٩٩..كان فريدريك كاني واحدا من أكثر الإنسانيين احتراما، وكان يعتبر الكوارث بمناسبة فرصة، حيث بدأ مساره في التنمية وإغاثة الطوارئ، حتى اختفى في الشيشان في ١٩٩٥. وللاطلاع على مقدمة ممتازة للسيرة الذاتية لتطور الاستجابة للكوارث منذ الحرب الباردة، وتأثير إنجازات كاني، انظر: أندرسون "الرجل الذي حاول إنقاذ العالم".

(١٣) وحدة تقييم عمليات البنك الدولي "إعادة الإعمار بعد الصراع".

(١٤) للمزيد عن هذا الموضوع، انظر: باري "الانتصارات الحربية وانهيار المبادئ الإنسانية".

(١٥) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "المساعدات الأجنبية للمصلحة القومية"، ص ١١٤.

(١٦) للمزيد عن تأثير الإعلام في الأزمات الإنسانية، انظر: بنتهول "الكوارث والإغاثة والإعلام".

(١٧) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "المساعدات الأجنبية للمصلحة القومية"، ص ١١٥.

(١٨) للمزيد عن هذا الموضوع، انظر: ساندول "إدراك تعقيد الصراع"؛ رامسبوتهام ووودهاوس "التدخل الإنساني في الصراع المعاصر".

(١٩) للمزيد عن هذا الموضوع، انظر: مينير وفايس "الإنسانية عبر الحدود".

(٢٠) من أجل دليل عملي لأعمال هيئات الإغاثة، انظر: مينير وفايس "الأعمال الإنسانية في أوقات الحروب".

(٢١) لمراجعة نقدية للأعمال الإنسانية، انظر: ماري أندرسون "لا تسبب ضررا".

(٢٢) للمزيد عن هذا الموضوع، انظر: مور "الخيارات الصعبة".

(٢٣) بوغ "إعادة التأهيل بعد الصراع".

(٢٤) بركات "تمكين المجتمع".

(٢٥) لمزيد من المعلومات، انظر موقع وكالة الاونروا على الإنترنت : **UNRWA.org** ؛ "إحصاءات اللاجئين".

(٢٦) بينما يقدم العديد من المؤسسات الأكاديمية دراسات جامعية في التنمية وحل الصراعات، كانت "وحدة البناء والتنمية بعد الحرب" في جامعة يورك، في إنجلترا، أول برنامج أكاديمي يقدم دراسات متقدمة في إنعاش ما بعد الحرب بداية من أواخر التسعينيات.

(٢٧) يأتي الكثير من دراسات الحالة من البحوث والتجارب الشخصية المكتسبة أثناء العمل مباشرة في برامج التنمية والإغاثة الإنسانية في شمال أفغانستان فيما بين يناير ويونيو ٢٠٠٢، وبصورة غير مباشرة فيما بين يونيو ٢٠٠٢ ويناير ٢٠٠٣.

المراجع

Anderson, Mary B. *Do No Harm: How Aid Can Support Peace or War*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999.

Anderson, Scott. *The Man Who Tried to Save the World*. New York: Random House, 1999.

Barakat, Sultan. "*Community Enablement*." Lecture notes from November 28, 2000. Postwar Reconstruction and Development Unit, University of York, 2000.

Benthall, Jonathan. *Disasters, Relief, and the Media*. London: Tauris, 1993.

Beyme, Klaus von. *Der Wiederaufbau: Architektur und Städtebaupolitik in beiden deutschen Staaten*. Munich: Riper, 1987.

Clout, Hugh. *After the Ruins: Restoring the Countryside of Northern France after the Great War*. Exeter: University of Exeter Press, 1996.

Diefendorf, Jeffry M. *In the Wake of War: The Reconstruction of German Cities after World War Two*. New York: Oxford University Press, 1993.

Diefendorf, Jeffry M., Alex Frohn, and Hermann-Josef Rupieper, eds. *American Policy and the Reconstruction of West Germany, 1945–1955*. New York: Cambridge University Press, 1993.

Ellwood, David W. *Rebuilding Europe: Western Europe, America, and Postwar Reconstruction*. New York: Longman, 1992.

Flint, Colin. "Changing Times, Changing Scales: World Politics and Political Geography since 1890." In *Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the Twenty-first Century*, 2nd ed., ed. George Demko and William Wood, 19–39. Boulder, CO: Westview, 1999.

Ford, George B. *Out of the Ruins*. New York: Century Co., 1919.

Geddes, Patrick, and Gilbert Slater. *The Making of the Future: Ideas at War*. London: Williams and Norgate, 1917.

Minear, Larry, and Thomas G. Weiss. *Humanitarian Action in Times of War: A Handbook for Practitioners*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993.

Minear, Larry, and Thomas G. Weiss. *Humanitarianism across Borders: Sustaining Civilians in Times of Conflict*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993.

Moore, Jonathan, ed. *Hard Choices: Moral Dilemmas in Humanitarian Intervention*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1998.

Parry, Matthew S. "Pyrrhic Victories and the Collapse of Humanitarian Principles." *Journal of Humanitarian Assistance*. www.jha.ac/articles/a094.htm (October 2, 2002; accessed February 8, 2003).

Price, Marie D. "Nongovernmental Organizations on the Geopolitical Front Line." In *Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the Twenty-first Century*, 2nd ed., ed. George Demko and William Wood, 260–278. Boulder, CO: Westview, 1999.

Pugh, Michael. "Post-conflict Rehabilitation: Social and Civil Dimensions." *Journal of Humanitarian Assistance*. www.jha.ac/articles/a034.html (June 3, 2000; accessed January 10, 2003).

Ramsbotham, Oliver, and Tom Woodhouse. *Humanitarian Intervention in Contemporary Conflict: A Reconceptualization*. Cambridge, MA: Polity Press, 1996.

Sandole, Dennis J. *Capturing the Complexity of Conflict: Dealing with Violent Ethnic Conflicts of the Post–Cold War Era*. London: Pinter, 1999.

UNRWA. Refugee Statistics. www.un.org/unrwa/pr/pdf/figures.pdf (accessed January 15, 2003).

U.S. Agency for International Development. *Foreign Aid in the National Interest.* Washington: USAID, 2002. www.usaid.gov/fani/ (accessed January 20, 2003).

Weisbord, Marvin R. *Some Form of Peace: True Stories of the American Friends Service Committee at Home and Abroad.* New York: Viking, 1968.

Wood, William B. "International Migration: One Step Forward, Two Steps Back." In *Reordering the World; Geopolitical Perspectives on the Twenty-first Century,* 2nd ed., ed. George J. Demko and William B. Wood, 154–170. Boulder, CO: Westview, 1999.

World Bank Operations Evaluation Department. "Post-conflict Reconstruction: El Salvador Case Study Summary." *OED Précis* no. 172 (summer 1998): 1–3.

مسرد بأهم الأعلام والمصطلحات

- **ابن حرب النجوم The son of Star Wars** استمرار لنهج الإدارة الأمريكية في تطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ، يسميه البعض "ابن حرب النجوم". حيث تتمثل الخطة - التي كانت تسمى أصلا "برنامج الدفاع الصاروخي القومي" - في تطوير ونشر شاشة دفاعية لكل الولايات المتحدة. يكون لها القدرة على تتبع وتدمير الصواريخ الباليستية القادمة. وقد أطلق عليه "ابن حرب النجوم" باعتباره تاليا أو وريثا لـــ "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" الأصلية - أو "حرب النجوم" - التي أطلقها الرئيس رونالد ريجان، بالرغم من أن الخطة الجديدة ليست معقدة ولا مكلفة. وتأمل واشنطون في أن أنظمة الرادار والاتصال - بالإضافة إلى الأقمار الصناعية في الفضاء - ستعطي تحذيرات مبكرة بأي هجوم محتمل.
- **آتشيه Aceh** إقليم في إندونيسيا، يقع في الطرف الشمالي من جزيرة سومطرة. وكان هذا الإقليم يعرف سابقا باسم آتشيه دار السلام (١٥١١ــ ١٩٥٩). ويوجد في ولاية آتشيه أعلى نسبة من السكان المسلمين في إندونيسيا، والذين يعيشون أساسا حسب قواعد وتقاليد الشريعة. ويعتقد أن آتشيه كانت أول مكان استقر فيه الإسلام في جنوب شرق آسيا. ففي أوائل القرن السابع عشر، كانت سلطنة آتشيه أغنى وأقوى ولاية زراعية في إقليم مضيق ملقا. وتتمتع آتشيه بتاريخ طويل

من الاستقلال السياسي والمقاومة العنيفة لسيطرة الغرباء، بما في ذلك الاستعمار الهولندي السابق والحكومة الإندونيسية. وتتمتع آتشيه بموارد طبيعية وفيرة، تشمل النفط والغاز الطبيعي، حيث تعتبر بعض التقديرات احتياطيات الغاز في آتشيه الأكبر في العالم.

- **أرنولد هنري جيو Arnold Henry Guy** (ولد في ٢٨ سبتمبر ١٨٠٧، في بودفيلرز، ومات في ٨ فبراير ١٨٨٤، في برنستون، نيوجيرسي) جيولوجي وجغرافي أمريكي من أصل سويسري. وقد أطلق اسمه على عدة ملامح جغرافية مثل: "نهر جيو الجليدي"، و"جبل جيو" على حدود نورث كارولينا وتينسي، و"جبل جيو" آخر في نيو هامبشاير. وقد أطلق على المبنى الذي يضم "قسم الإيكولوجيا والأحياء التطورية" و"قسم علوم الأرض" في برنستون "قاعة جيو" تشريفا له.

- **الأرواحية Animism** (من اللاتينية بمعنى "الروح، الحياة) عبارة عن الاعتقاد الديني بأن الظواهر الطبيعية، بما في ذلك الحيوانات والنباتات وحتى الجمادات أحيانا، لها جوهر روحي. وبالتحديد، تستخدم الأرواحية في أنثروبولوجيا الأديان كمصطلح لأديان الشعوب القبلية المحلية، خاصة قبل تطور الحضارة والأديان المنظمة. وبالرغم من أن كل قبيلة تعتبر فريدة في أساطيرها وطقوسها، غالبا ما يستخدم مصطلح الأرواحية لوصف المسار المشترك للرؤى الروحية أو الخرافية للشعوب القبلية المحلية. وهناك بعض الشعوب والأفراد غير المنتمين للنظام القبلي يعتبرون أنفسهم أرواحيين أيضا، وبالطبع فإنه ليس كل الشعوب التي تعتبر نفسها قبلية تصف نفسها بأنها أرواحية. وحتى معظم الشعوب

القبلية المحلية لا يوجد في لغاتها كلمة تقابل الأرواحية. فالكلمة مصطلح أنثروبولوجي بحت، وليست مصطلحا تستخدمه الشعوب القبلية بذاتها لوصف نفسها. وتشمل الأرواحية الاعتقاد بأنه ليس هناك فصل بين العالم الروحي أو المادي (الطبيعي)، وأن الأرواح لا توجد في البشر وحسب، ولكنها توجد أيضا في كل الحيوانات والنباتات والصخور والملامح الجغرافية مثل الجبال والأنهار أو الكيانات الأخرى في البيئة الطبيعية. بل إن الأرواحية يمكن أن تنسب الروح إلى مفاهيم مجردة مثل الكلمات أو الأسماء الحقيقية أو الاستعارات في الأساطير.

- **الأسرة الغورية Ghurid Dynasty** أسرة حاكمة أصلها من إيران، كانت سنية المذهب وذات ثقافة فارسية، بسطت حكمها على أجزاء من أفغانستان المعاصرة وباكستان وإيران من ١١٤٨ إلى ١٢١٥. وقد جاءت الأسرة بعد سقوط الإمبراطورية الغزنوية. وكانت إمبراطوريتها تتمركز حول إمارة غور، في قلب أفغانستان الحالية. وكانت تشمل خراسان في الغرب ووصلت في الشرق إلى شمال الهند حتى دلهي. وكانت عاصمتهم الأولى فيروزكوه في غور، والتي حلت محلها هيرات لاحقا، بينما استخدمت غزني ولاهور كعاصمتين إضافيتين، خاصة في شهور الشتاء. وجاء بعد هذه الأسرة أسرة خوارزم شاه في فارس، وأسرة مماليك سلطنة دلهي في شمال الهند.

- **أشعيا بومان Isaiah Bowman** (ولد في ٢٦ ديسمبر ١٨٧٨، في أونتاريو، كندا، ومات في ٦ يناير ١٩٥٠، في بالتيمور، الولايات المتحدة) جغرافي أمريكي. وقد تعلم في هارفارد على يد الجغرافي

والجيولوجي وليام موريس ديفز، ثم درس في جامعة يال من ١٩٠٥ إلى ١٩١٥، حيث قام في تلك الأثناء بثلاث رحلات إل أمريكا الجنوبية (١٩٠٧، ١٩١١، ١٩١٣)، وبعد ذلك أصبح مدير "الجمعية الجغرافية الأمريكية"، وهو المنصب الذي شغله لمدة عشرين عاما من ١٩١٥ إلى ١٩٣٥. وكان المستشار الإقليمي للرئيس وودرو ويلسون في مؤتمر سلام باريس ١٩١٨-١٩١٩، وخدم الخارجية الأمريكية كمستشار إقليمي خلال الحرب العالمية الثانية. وفي ١٩٢١، أصبح مدير "مجلس العلاقات الخارجية" المؤسس حديثا. وعمل بومان رئيسا لجامعة جون هوبكنز في بالتيمور ، بولاية ميريلاند، من ١٩٣٥ إلى ١٩٤٨.

- **الأفريكانز Afrikaans** لغة جرمانية غربية، يتحدث بها داخليا في جنوب أفريقيا وناميبيا، وبدرجة أقل في بتسوانا وزيمبابوي. وقد نشأت من لهجات هولندية في القرن السابع عشر، كان يتكلم بها أساسا المستوطنون الهولنديون في جنوب أفريقيا الحالية، حيث بدأت تتطور بصورة مستقلة. ومن ثم فهي من الناحية التاريخية إحدى بنات اللغة الهولندية. وبالرغم من أن الأفريكانز اقتبست كلمات من لغات مثل المالاوية والبرتغالية واللغات المحلية، إلا أن حوالي ٩٠ـــ ٩٥% من مفردات الأفريكانز أصله هولندي في النهاية. وهناك حوالي ٦ ملايين مواطن يتحدثونها، أو حوالي ١٣,٣% من السكان، مما يجعلها ثالث لغة من حيث الانتشار في البلاد.

- **الألزاس واللورين Alsace-Lorraine** إقليم على الحدود الفرنسية الألمانية، أنشأته الإمبراطورية الألمانية في ١٨٧١ بعد أن استولت عليه عقب انتصارها في الحرب الفرنسية - البروسية. وقد استعادت فرنسا الإقليم بعد الحرب العالمية الأولى.

- أنتيبود **Antipode** مجلة جغرافية أكاديمية راديكالية تغطي مجال الجغرافيا السياسية. وقد أسس هذه المجلة ريتشارد بيت Richard Peet وطلاب الدراسات العليا في جامعة كلارك في ١٩٦٩، واشترتها دار النشر "بلاكويل" في ١٩٨٥. حيث تنشر مقالات ذات اتجاهات ماركسية واشتراكية وفوضوية ومناهضة للعنصرية ونسائية في الجغرافيا ذات الاهتمام اليساري. وتهدف المجلة إلى مواجهة الأفكار التقليدية السائدة عن العالم من خلال الحوار، والدراسة والبحث الملتزم سياسيا، وتكوين مجالات جديدة وتصور مستقبليات جديدة. وطبقا "لتقارير اقتباس المجلات Journal Citation Reports"، فإن درجة تأثير مجلة أنتيبود في ٢٠١١ بلغت ٢,١٥، مما جعلها في المرتبة العاشرة من بين ٧٢ مجلة تحت تخصص "الجغرافيا".

- آنتيوب **Antiope** امرأة أمازونية في الأساطير اليونانية، عرفت بالقوة والجسارة وانحدرت - حسب الأسطورة الإغريقية - من أسرة ملكية وأعتقد أنها الأمازونية الوحيدة التي تزوجت.

- آندرو جاكسون **Andrew Jackson** (١٥ مارس ١٧٦٧ـ ٨ يونيو ١٨٤٥) سابع رئيس للولايات المتحدة (١٨٢٩ـ ١٨٣٧). كان سياسيا وقائدا عسكريا وشخصية محورية سيطرت على نظام الحزب الثاني في عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر، وفي عهده بدأ التطهير العرقي والإبعاد الإجباري لقبائل الأمريكيين الأصليين من الجنوب الغربي إلى غرب نهر المسيسبي. وأنشأ أنصاره المتحمسون الحزب الديمقراطي الجديد. وأصبحت الفترة ١٨٣٠ـ ١٨٥٠ تعرف بحقبة ديمقراطية جاكسون.

- **الإنسان الأخير Last man** مصطلح استخدمه الفيلسوف فريدريتش نيتشه (بالألمانية der letzte Mensch) في كتابه "هكذا تكلم زرادشت Thus Spoke Zarathustra" لوصف نقيض الكائن العملاق المتخيل "السوبرمان Übermensch"، الذي بشر بظهوره الوشيك زرادشت. فالإنسان الأخير مل من الحياة، ولا يريد تحمل المخاطر، ويبحث فقط عن الراحة والأمان. وبتطبيق الفكرة على الحضارة الأوروبية فإن الإنسان الأخير هدف نهائي لها. فحياة الإنسان الأخير مريحة. ولن يكون هناك فرق بين الحاكم والمحكوم، فضلا عن الاستغلال السياسي. ويتقلص الصراع إلى أدنى حد. وقال نيتشه: إن مجتمع الإنسان الأخير سيكون مقفرا بحيث لا يستطيع إعالة نمو الأفراد العظام. ولن يظهر الإنسان الأخير إلا إذا استطاعت البشرية تكوين المخلوق المتبلد الذي ليس لديه عاطفة ولا التزام، والذي لا يستطيع أن يحلم، والذي يقتصر على كسب قوته ويركن إلى الدعة. ويدعي الإنسان الأخير أنه اكتشف السعادة، ولكنه ينظر خلسة في كل مرة يقول فيها هذا. وتنبأ نيتشه بأن الإنسان الأخير سيكون إحدى استجابات العدمية. ولكن المضامين الكاملة لفكرة نيتشه عن "موت الإله" لم تتكشف بعد. وكما قال" "إن الحدث ذاته ضخم جدا، وبعيد جدا، وبعيد عن القدرات المتعددة للإدراك حتى بالنسبة لمبشراته التي يعتقد أنها تحققت فعلا".

- **أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci** (٢٢ يناير ١٨٩١ – ٢٧ أبريل ١٩٣٧) مفكر إيطالي، كاتب وسياسي ومنظر سياسي واجتماعي ولغوي. كان عضوا مؤسسا وقائدا للحزب الشيوعي الإيطالي، وسجنه

نظام بينيتو موسوليني الفاشي. كان جرامشي واحدا من أهم المفكرين الماركسيين في القرن العشرين، تركزت كتاباته على تحليل الثقافة والقيادة السياسية، وهو معروف بأنه مفكر شديد الأصالة في الفكر الأوروبي الحديث. وهو مشهور بمفهوم "الهيمنة الثقافية cultural hegemony" كوسيلة لاستمرار الدولة في المجتمع الرأسمالي.

- **أوسكار بيتشيل Oscar Peschel** درس القانون في لايبتسج وهايدلبيرج من ١٨٤٥ إلى ١٨٤٨. تولى رئاسة تحرير "مجلة الدول الأجنبية"، وفي ١٨٧١، أصبح أستاذا لكرسي الجغرافيا المنشأ حديثا فيما كان يسمى جامعة لايبتسج في ذلك الوقت. وكان هذا رابع أقدم كرسي للجغرافيا في ألمانيا، بعد برلين وجوتنجن وبون.

- **أوم شينريكو Aum Shinrikyo** طائفة يابانية مدرجة كمنظمة إرهابية في دول عديدة. وقد أسس هذه المنظمة شوكو أساهارا Shoko Asahara في ١٩٨٤. وحققت هذه المجموعة شهرة دولية في ١٩٩٥، عندما نفذت هجوما بغاز السارين على محطة مترو طوكيو. واسم أوم شينريكو Aum Shinrikyo مشتق من المقطع السنسكريتي (الهندي) أوم Aum، الذي يمثل العالم، يتبعه مقطع شينريكو Shinrikyo، الذي يعني "دين الحقيقة". وعادة ما يترجم هذا الاسم في الإنجليزية إلى "الحقيقة العليا". وفي يناير ٢٠٠٠، غيرت المنظمة اسمها إلى "ألف Aleph"، إشارة إلى الحرف الأول من الأبجديات العربية والعبرية والفينيقية، كما غيرت شعارها. وفي ١٩٩٥، ادعت الجماعة أن بها أكثر من ٩٠٠٠ عضو في اليابان، وأكثر من ٤٠٠٠٠ حول العالم.

- إيامون دي فاليرا Éamon de Valera (١٤ أكتوبر ١٨٨٢ - ٢٩ أغسطس ١٩٧٥) إحدى الشخصيات السياسية البارزة في أيرلندا في القرن العشرين. غطى مساره السياسي أكثر من نصف قرن (من ١٩١٧ إلى ١٩٧٣)، حيث شغل فترات عدة رئيسا للحكومة ورئيسا للدولة. وقاد إعلان دستور أيرلندا أيضا. كان فاليرا قائدا لكفاح أيرلندا من أجل الاستقلال عن بريطانيا في حرب الاستقلال، والمعارضة المناهضة للمعاهدة في الحرب الأهلية الأيرلندية التي أعقبتها (١٩٢٢ - ١٩٢٣). وكان رئيسا للحكومة من ١٩٣٢ إلى ١٩٤٨، ومن ١٩٥١ إلى ١٩٥٤، ومن ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩، عندما استقال عقب اختياره رئيسا لأيرلندا. وتغيرت عقيدته السياسية من جمهوري مقاوم إلى محافظ اجتماعيا وثقافيا. وقد اختلفت تقييمات مسار دى فاليرا كثيرا: فغالبا ما كان يوصف بأنه سياسي أيرلندي عنيد، غير ملتزم، مراوغ، ومثير للخلاف. ويرى البعض أن فترته في السلطة كانت تتصف بالركود الاقتصادي والثقافي.
- إيراوادي Irrawaddy River نهر يخترق بورما (ميانمار) من الشمال إلى الجنوب، وهو أكبر نهر في البلاد وأهم مجرى مائي تجاري. يبدأ من التقاء نهري نماي N'mai ومالي Mali، وينساب بصورة مستقيمة نسبيا من الشمال إلى الجنوب قبل أن يصب عبر دلتا إيراوادي في بحر أندامان Andaman. وتبلغ مساحة حوض تصريفه حوالي ٢٦ ألف كم٢. ومنذ القرن السادس عشر، كان هذا النهر يستخدم للتجارة والنقل، خاصة الخامات والموارد الزراعية. وفي ٢٠٠٧، وقعت حكومة بورما العسكرية اتفاقية لبناء سبعة سدود على النهر لتوليد الطاقة الكهربائية.

وقد أعربت المنظمات البيئية عن قلقها من تداعيات ذلك على النظم الإيكولوجية المتنوعة للنهر.

- **إيف لاكوست Yves Lacoste** جغرافي وجيوبوليتيكي فرنسي، ولد في ١٩٢٢ في فاس بالمغرب. وفي ١٩٧٦، أسس المجلة الجيوبوليتيكية الفرنسية "هيرودوت". وهو مؤلف "القاموس الجيوبوليتيكي" في ١٩٩٣، ومؤسس"معهد الجيوبوليتيكا الفرنسي".

- **إيليزيه روكلو Élisée Reclus** (١٥ مارس ١٨٣٠ - ٤ يوليو ١٩٠٥) جغرافي وكاتب وفوضوي فرنسي شهير. وقد أنتج عمله الشهير المكون من ١٩ مجلدا ("الجغرافيا الجديدة للعالم ..الأرض والإنسان". الجغرافيا العامة La Nouvelle Géographie universelle, la terre et les hommes ("Universal Geography") خلال فترة عشرين سنة تقريبا (١٨٧٥ــ ١٨٩٤). وفي ١٨٩٢، منح الميدالية الذهبية الشهيرة من الجمعية الجغرافية بباريس على هذا العمل، وذلك بالرغم من نفيه من فرنسا بسبب نشاطه السياسي.

- **إيلين تشرشل سمبل Ellen Churchill Semple** (ولدت في ٨ يناير ١٨٦٣، وماتت في ٨ مايو ١٩٣٢) جغرافية أمريكية. ارتبطت بالعمل في الجغرافيا الأنثروبولوجية والبيئية. حيث نقلت في سلسلة من الكتب والأوراق جوانب معينة من أعمال الجغرافي الألماني فريدريتش راتزل إلى المجتمع الأنجلوفوني. وتأثرت بحوثها بالحتمية البيئية، وهي النظرية التي تقول إن البيئة الطبيعية، وليست الأوضاع الاجتماعية، هي التي تحدد الثقافة، ومع ذلك، ركزت أعمالها المتأخرة على الآثار البيئية، في

مقابل أثر الحتمية البيئية على الثقافة، مما يعكس الرفض الأكاديمي الكبير للحتمية البيئية بعد الحرب العالمية الأولى.

- **إيمانويل دى مارتون Emmanuel de Martonne** (١٨٧٣- ١٩٥٥) جغرافي فرنسي يعد أحد العلماء المميزين في الجغرافيا الطبيعية في القرن العشرين. وكان مهتما بالجغرافيا الإقليمية، قام بتطوير مفهوم مشهد الأرض في الاتجاهات العلمية والتعليمية. واهتم بالبحث الجيومورفولوجي، خاصة عمليات الأنهار الجليدية الجبلية، وتطور السهوب الجبلية. ويتمثل أشهر أعماله في مشروعه الذي استغرق حياته تقريبا "بحث في الجغرافيا الطبيعية Traité de Géographie Physique". حيث ظهر لأول مرة في مجلدين في ١٩٠٩، ثم توسع إلى ثلاث مجلدات (أحدها خاص بالجغرافيا الحيوية) في الطبعة الرابعة في ١٩٢٥ــ ١٩٢٧، وقد وصل العمل إلى الطبعة العاشرة وقت وفاته.

- **إيو جيما Iwo Jima** : سلسلة من الجزر البركانية الأصل تقع إلى الجنوب من طوكيو بنحو ١٢٠٠ كم. كانت مسرحا للمعركة الشهيرة التي تحمل اسمها والتي نشبت بين الولايات المتحدة وإمبراطورية اليابان خلال الحرب العالمية الثانية. بدأ العالم يسمع بها نتيجة المشهد الشهير لرفع العلم الأمريكي على هذه الجزر خلال المعركة. واستمرت الولايات المتحدة محتلة لهذه الجزر منذ نهاية الحرب وحتى عام ١٩٦٨ قبل إعادتها لليابان. (المترجم)

- **بارانا Paraná River** نهر (يسمى بالإسبانية ريو بارانا Río Paraná وبالبرتغالية ريو بارانا Rio Paraná) في جنوب وسط أمريكا الجنوبية،

يجري عبر البرازيل وباراجواي والأرجنتين لحوالي ٤٨٨٠ كم (٣٠٣٠ ميل). وهو ثاني أطول الأنهار بعد الأمازون في أمريكا الجنوبية. واسمه عبارة عن اختصار عبارة "كبير مثل البحر" المشتقة من لغة التوبي Tupi. حيث يندمج أولا مع نهر باراجواي ثم ينساب مع نهار أورجواي مكونا دلتا ريو دى لا بلاتا Río de la Plata ثم يصب في المحيط الأطلنطي.

- **بول فيدال دو لا بلاش Paul Vidal de la Blache** جغرافي فرنسي (ولد في ٢٢ يناير ١٨٤٥، ومات في ٥ أبريل ١٩١٨) يعتبر مؤسس الجغرافيا الفرنسية الحديثة، وكذلك مؤسس المدرسة الفرنسية في الجيوبوليتيكا. وكان مقتنعا بفكرة "طريقة الحياة genre de vie"، وهي عبارة عن الاعتقاد بأن نمط حياة إقليم معين تعكس الهويات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والنفسية التي تنطبع على مشهد الأرض (اللاندسكيب).

- **البوير Boer** كلمة هولندية وأفريكانية تعني الفلاح، وهي تشير إلى سلالة المستوطنين المتحدثين بالهولندية في حدود الكيب الشرقية في جنوب أفريقيا خلال القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى الذين تركوا مستعمرة الكيب خلال القرن التاسع عشر للاستقرار في ولاية أورانج الحرة، والترنسفال (اللتين كونتا ما يعرف بجمهوريتي البوير) وبدرجة أقل في ناتال. وكانت دوافعهم الأساسية إلى الخروج من الكيب تتمثل في الهرب من الحكم البريطاني، والابتعاد عن الحروب الحدودية المستمرة بين الحكومة الإمبريالية البريطانية والقبائل المحلية على الحدود

الشرقية. وكانت جمهوريات البوير (التي تسمى أحيانا دول البوير) جمهوريات مستقلة ذات حكم ذاتي، كونها الفرع الحدودي الشمالي الشرقي من السكان الناطقين بالهولندية (الأفريكانيةAfrikaans) في شمال شرق ولاية الكيب وأسلافهم أساسا في المناطق الشمالية والشرقية مما يعرف الآن بدولة جنوب أفريقيا.

- بيدمونت (بيمونت) **Piedmont** أحد أقاليم إيطاليا العشرين، ويقع في شمال غرب إيطاليا على الحدود مع فرنسا. ويسكنه حوالي ٤,٤ مليون نسمة. ومدينة تورين هي عاصمة هذا الإقليم. واللغة المحلية الرئيسة هي البيمونتية. ويأتي اسم بيدمونت من لاتينية العصور الوسطى، وتعني "عند سفح الجبال". وكان بيدمونت نقطة الانطلاق المبدئية لتوحيد إيطاليا في ١٨٥٩ـ ١٨٦١، عقب الحروب السابقة غير الناجحة ضد الإمبراطورية النمساوية في ١٨٢٠ـ ١٨٢١ و١٨٤٨ـ ١٨٤٩. وأصبحت أسرة سافوي الأسرة الملكية الحاكمة لإيطاليا، وصارت معها تورين عاصمة البلاد. ولكن مع ضم مزيد من الأراضي الإيطالية وتوحيدها حدث انخفاض في أهمية بيدمونت بالنسبة للمملكة ككل، وانتقلت العاصمة إلى فلورنسا، ثم إلى روما.

- بيرل هاربر **Pearl Harbor** ميناء في جزر هاواي بالولايات المتحدة. ومعظم هذا الميناء والأراضي المحيطة به عبارة عن قاعدة بحرية في المياه العميقة تابعة للبحرية الأمريكية. وهي أيضا المقر الرئيس للأسطول الأمريكي في المحيط الهادى. وقد أدى هجوم الإمبراطورية

اليابانية على بيرل هاربر في الأحد ٧ ديسمبر ١٩٤١ إلى دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية.

- **بيوتر ألكسيفيتش كروبوتكين Pyotr Alexeyevich Kropotkin** (٩ ديسمبر ١٨٤٢- ٨ فبراير ١٩٢١) أمير، وعالم حيوان، منظر تطوري، فيلسوف، عالم، ثوري، اقتصاديا، ناشط سياسي، جغرافي، وكاتب، وواحد من أقدم الشيوعيين الفوضويين في العالم. وكان ينادي بمجتمع شيوعي خال من الحكومة المركزية ويقوم على الجمعيات التطوعية بين العمال. وكتب عدة كتب ومذكرات ومقالات، أشهرها "غزو الخبز والحقول The Conquest of Bread and Fields " و"المصانع والورش Factories and Workshops" وإسهامه العلمي الكبير "المساعدات المتبادلة: عامل تطور Mutual Aid: A Factor of Evolution". وساهم أيضا بمقال عن الفوضوية في دائرة المعرف البريطانية، الطبعة الحادية عشرة.

- **ترانسلفانيا Transylvania**، إقليم تاريخي في الجزء الأوسط من رومانيا، يحده من الشرق والجنوب سلسلة جبال الكارابات Carpathian، وتمتد ترانسلفانيا التاريخية في الغرب إلى جبال أبوسيني Apuseni، ومع ذلك لا يقتصر التعبير أحيانا على ترانسلفانيا الأصلية، ولكنه يشمل أيضا الأقاليم التاريخية مثل كريسانا Crişana وماراموريس Maramureş والجزء الروماني من بانات Banat. وغالبا ما ترتبط ترانسلفانيا بالقصص الشهيرة لمصاصي الدماء التي كان أول ظهور لها في رواية برام ستوكر (دراكولا) والاقتباسات التي بنيت عليها في الأفلام

السينمائية، بينما يشتهر الإقليم أيضا بالمناظر الجمالية لمشهد الكارابات وتاريخه البشري الثري.

- **تشارلز ماك آرثر تيلور Charles Taylor** سياسي ليبيري، ولد في ١٩٤٨، وسافر من وطنه لتلقي تعليمه الجامعي في الولايات المتحدة، وبعد عودته تلقى في دول الجوار الإفريقي تدريبا عسكريا على نمط حرب العصابات وعاد منها إلى بلاده في ١٩٨٩ قائدا لمجموعة مسلحة عرفت باسم "جبهة ليبيريا الوطنية" وانخرط في حرب أهلية في البلاد (١٩٨٩-١٩٩٦) انتهت باعدام الرئيس "صمويل دوي" وسيطرة تيلور على معظم أرجاء البلاد وتم تصنيفه حينها بأنه أحد أهم أمراء القتال في القارة الإفريقية. وفي أعقاب فترة سلام أعقبت الحرب الأهلية اضطر الشعب الليبيري لانتخابه رئيسا للبلاد عام ١٩٩٧. واتهم خلال فترة رئاسته بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية نتيجة انخراطه أيضا في الحرب الأهلية في سيراليون (١٩٩١-٢٠٠٢). وتصاعدت المعارضة لحكمه مما أدى لاشتعال الحرب الأهلية الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٣) التي أجبرته على الاستقالة وطلب اللجوء السياسي في نيجيريا. وفي ٢٠٠٦ طالبت رئيسة البلاد "إلينا سيرليف" بمحاكمته دوليا واستجاب المجتمع الدولي لطلبها وتمت إدانته في محكمة العدل الدولية في لاهاي في عام ٢٠١٢ وحكم عليه بالسجن ٥٠ عاما جراء ما اعتبرته المحكمة مشاركته وتخطيطه لعدد من أبشع الجرائم التي شهدها تاريخ الإنسانية. (المترجم).

- **تمرد عيد الفصح Easter Rising** يعرف أيضا بعصيان عيد الفصح، وتشير إليه بعض التقارير البريطانية المعاصرة بأنه تمرد جماعة "الشين فن"، وكان تمردا اجتاح أيرلندا في أسبوع عيد الفصح في ١٩١٦. وقد قام بهذا التمرد الجمهوريون الأيرلنديون بهدف إنهاء الحكم البريطاني لأيرلندا، وإقامة الجمهورية الأيرلندية في وقت كانت فيه بريطانيا متورطة بشدة في الحرب العالمية الأولى. وكان أهم تمرد في أيرلندا منذ عصيان ١٧٩٨.

- **توماس هوبس Thomas Hobbes** (٥ أبريل ١٥٨٨ – ٤ ديسمبر ١٦٧٩) فيلسوف إنجليزي، حقق شهرته من أعماله في الفلسفة السياسية. حيث أرسى كتابه "اللوثيان" (وحش بحري مذكور في التوراة) في ١٦٥١ أساس معظم الفلسفة السياسية الغربية من منظور نظرية العقد الاجتماعي. وكان هوبس داعيا إلى الحكم الديكتاتوري المطلق للدولة ذات السيادة، ولكنه طور بعض الأسس للفكر الليبرالي الأوروبي. وكان واحدا من مؤسسي الفلسفة السياسية الحديثة. وما زال فهمه للبشر على أنهم مادة وحركة، يتبعون نفس القوانين الطبيعية مثل المواد والحركات الأخرى، فهما مؤثرا؛ وكذلك فإن اعتباره أن الطبيعة البشرية تقوم على التعاون من أجل المصلحة الذاتية، واعتباره أن المجتمعات السياسية تقوم على "العقد الاجتماعي"، لا يزال واحدا من الموضوعات الكبرى في الفلسفة السياسية. وبالإضافة إلى الفلسفة السياسية، ساهم هوبس أيضا في مجموعة متنوعة من المجالات، تشمل التاريخ والهندسة وطبيعة الغازات واللاهوت والأخلاق والفلسفة العامة.

• جبهة التحرير الوطنية ساندنيستا_ **Sandinista National Liberation**

Front أصبحت هذه الجبهة الآن (بالإسبانية: Frente Sandinista de Liberación Nacional, FSLN) حزبا سياسيا اجتماعيا ديمقراطيا في نيكاراجوا. وقد بدأت شيوعية في الثمانينيات. ويسمى أعضاؤها "الساندنيستا" بالإنجليزية والإسبانية. وقد سمي الحزب على اسم أوجوستو سيزار ساندينو Augusto César Sandino، الذي قاد مقاومة نيكاراجوا للإحتلال الأمريكي في الثلاثينيات. وقد أطاحت الجبهة بأناستاسيو سوموزا ديبايلي Anastasio Somoza Debayle في ١٩٧٩، وأنهت أسرة سوموزا، وأقامت حكومة ثورية محلها. وعقب استيلائها على السلطة، حكمت الجبهة نيكاراجوا من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠، كجزء من "مجلس إعادة البناء القومي" أولا. وبعد استقالة الأعضاء الأساسيين من المجلس، مارست الجبهة السلطة المطلقة في ١٩٨١. وانتهجت سياسة التعليم الجماهيري، وخصصت موارد ضخمة للرعاية الصحية، وشجعت مساواة النوع الاجتماعي. وتشكلت ميليشيا تعرف بالكونترا للإطاحة بحكومة الجبهة في ١٩٨١، وكانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تمولها وتدربها. وفي ١٩٨٤، أجريت انتخابات وصفها مراقبون دوليون بأنها حرة وعادلة، ولكن بعض أحزاب المعارضة قاطعتها. وحصلت الجبهة على أغلبية الأصوات، وحصل الذين عارضوها على ثلث المقاعد تقريبا. وبالرغم من النصر الانتخابي الواضح للجبهة، فإن الكونترا استمرت في هجماتها العنيفة على كل من الدولة والأهداف المدنية، حتى ١٩٨٩. وبعد مراجعة الدستور في

١٩٨٧، وسنوات من مقاومة الكونترا التي تساندها الولايات المتحدة، خسرت الجبهة الانتخابات في ١٩٩٠. وظلت الجبهة بمثابة أحد الحزبين الرئيسين في نيكاراجوا. وغالبا ما تكون الجبهة في معارضة الحزب الليبرالي الدستوري. وفي الانتخابات العامة في نيكاراجوا في ٢٠٠٦، أعيد انتخاب رئيس الجبهة السابق دانيل أورتيجا Daniel Ortega رئيسا لنيكاراجوا بنسبة ٣٨,٧% من الأصوات مقابل ٢٩% لمنافسه الرئيس، مما أعاد الجبهة ثانية إلى حكم البلاد بعد ١٦ عاما من فوز المعارضة في الانتخابات، وأعيد انتخاب أورتيجا والجبهة ثانية في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر ٢٠١١.

- **جغرافي العالم العربي The Arab World Geographer** مجلة دولية تصدر من هولندا (http://arabworldgeographer.socsci.uva.nl/) تهدف إلى دعم المعرفة الجغرافية المتعلقة بالعالم العربي، تحاول المجلة نشر أعمال الجيل الجديد من الجغرافيين العرب على المجتمع البحثي والجغرافي الدولي الأوسع من خلال اللغة الإنجليزية.
- **جماعة الجيش الأحمر Red Army Faction** أشهر جماعة يسارية مسلحة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. تأسست في ١٩٧٠ واصفة نفسها بأنها "عصبة حضرية" شيوعية مناهضة للإمبريالية، تعمل في المقاومة المسلحة ضد ما تعتبره دولة فاشية. وهكذا فإن أعضاء الجيش الأحمر كانوا يستخدمون عادة التعبير الماركسي اللينيني "فصيل Faction" عندما كانوا يكتبون بالإنجليزية. وقد استمرت جماعة الجيش الأحمر من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٨، وقامت بعمليات عديدة، خاصة في

أواخر ١٩٧٧، مما أدى إلى أزمة قومية أصبحت تعرف "بالخريف الألماني". حيث كانت هذه الجماعة مسئولة عن مقتل ٣٤ شخصا، منهم العديد من الأهداف الثانوية، مثل السائقين والحراس، والكثير من الإصابات طوال الفترة التي امتدت ثلاثين عاما تقريبا. وبالرغم من أن جماعة الجيش الأحمر كانت أكثر شهرة، فإن هجماتها كانت أقل من "الخلايا الثورية Revolutionäre Zellen" التي كانت مسئولة عن ٢٦٩ هجوما بالقنابل وحرق المباني وغيرها من الهجمات فيما بين ١٩٧٣ و١٩٩٥.

- **جوفان تسفييتش Jovan Cvijić** (١٨٦٥ـ ١٦ يناير ١٩٢٧) جغرافي صربي، كان رئيسا للجمعية الجغرافية الملكية الصربية، وعميد جامعة بلجراد. وكان عالما مشهورا ذائع الصيت، حيث يعتبر مؤسس الجغرافيا في صربيا. وأجرى أول وأهم أبحاثه الميدانية في إقليم شرق صربيا. واهتمت أبحاثه في الجغرافيا الطبيعية بالتعرية في صخور الحجر الجيري (الكارست). ونال شهرته كأول عالم جغرافي تكتونيكانت بحوثه في الكارست المتأثر بالجليد بمثابة اكتشاف علمي قدم نقطة تحول في دراسات العمليات الجليدية. وبفضل هذا البحث، حدث تقدم هائل في العلم في العالم، وكذلك الأمر بالنسبة لمسحه الأنثروبوجغرافي في "شبه جزيرة البلقان، ١٩١٨"، ج ١ في ١٩٢٢، ج ٢ في ١٩٣١. لقد أجرى تسفييتش بحوثه طوال ٣٨ سنة، قاد خلالها بعثات في البلقان وجبال الكارابات الجنوبية وآسيا الصغرى. وأدت هذه البعثات إلى كتابة أوراق بحثية عديدة. ويعطي كتاب "الجيومورفولوجيا Geomorphology" الذي

كتبه في مجلدين صورة جيومورفولوجية لأراضي شبه جزيرة البلقان، ولم يفقد قيمته، ولا يزال يمثل نقطة بداية مهمة في هذا العلم.

- **جولجوثة Golgotha** حسب العقيدة المسيحية، الجولجوثة عبارة عن موقع خارج أسوار القدس في أوائل القرن الأول حيث تم صلب المسيح. والكلمة ذات أصل يوناني – آرامي، وتعني اصطلاحا: الجمجمة، أو مكان إلقاء الجثث والجماجم خارج القدس.

- **الحرب الفرنسية/البروسية** كانت الحرب الفرنسية البروسية، أو الحرب الفرنسية الألمانية، والتي يشار إليها غالبا في فرنسا بأنها حرب ١٨٧٠ (١٩ يوليو ١٨٧٠ــ ١٠ مايو ١٨٧١) صراعا بين الإمبراطورية الفرنسية الثانية ومملكة بروسيا. حيث كانت بروسيا تحظى بمساعدة اتحاد شمال ألمانيا، الذي كانت عضوا فيه، وولايات جنوب ألمانيا: بادن، فورتمبورج، بافاريا. وأدى الانتصار الكامل البروسي الألماني إلى الوحدة النهائية لألمانيا بقيادة ملك بروسيا فيلهلم الأول. وأدى أيضا إلى سقوط نابليون الثالث ونهاية الإمبراطورية الفرنسية الثانية التي حلت محلها الجمهورية الفرنسية الثالثة. وكجزء من التسوية، أخذت بروسيا إقليم الألزاس وجزءا من إقليم اللورين ليصبحا جزءا من ألمانيا، وظلا كذلك حتى الحرب العالمية الأولى، عندما عادا إلى فرنسا بمقتضى معاهدة فرساي. وعلى مدى حملة استمرت خمسة شهور، هزمت الجيوش الألمانية الجيوش الفرنسية المكونة حديثا في سلسلة من المعارك في أنحاء شمال فرنسا. وبعد حصار طويل، سقطت باريس في ١٨ يناير ١٨٧١.

• **الخمير الحمر Khmer Rouge** أطلق هذا الاسم (والذي يكتب بالإنجليزية Red Khmers) على أتباع الحزب الشيوعي الكمبودي في كمبوديا. وقد تأسس هذا الحزب في ١٩٦٨ كفرع للجيش الشعبي الفيتنامي في فيتنام الشمالية. وكان الحزب الحاكم في كمبوديا من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩، بقيادة بول بوت، نوون شيا، يينج ساري، سون سين، وخيو سامفان. وكان اسم الدولة تحت حكم الخمير الحمر من ١٩٧٥ وحتى ١٩٧٩ هو كمبوديا الديمقراطية. واشتهرت هذه المنظمة بسبب سياستها في الإبادة الجماعية. إذ إن محاولاتها في الإصلاح الزراعي أدت إلى انتشار المجاعة، بينما أدى إصرارها على الاكتفاء الذاتي المطلق – حتى في إنتاج وتوزيع الدواء – إلى وفاة الآلاف من أمراض يمكن علاجها مثل الملاريا. وكان كوادرها ينفذون الإعدام الارتجالي والتعذيب ضد العناصر التي تعتبر مناهضة، أو أثناء تطهير صفوفها الداخلية في ١٩٧٥ و١٩٧٨، والتي اعتبرت بمثابة إبادة جماعية. وبحلول ١٩٧٩، هرب زعماء الخمير الحمر من البلاد. وحلت المنظمة ذاتها رسميا في ١٩٩٩.

• **الدرب المضيء Shining Path (Sendero Luminoso)** تسمية يعرف بها الحزب الشيوعي في بيرو (بالإسبانية: Partido Comunista del Perú) وهو منظمة متهمة بالإرهاب في بيرو وخارجها. عندما بدأ الصراع الداخلي في بيرو في ١٩٨٠، كان هدف هذه المنظمة المعلن يتمثل في إحلال "الديمقراطية الجديدة" محل ما اعتبرته الديمقراطية البرجوازية. وكانت هذه المنظمة تعتبر فرض دكتاتورية البروليتاريا، ودعم الثورة الثقافية، وإطلاق الثورة العالمية، سيؤدي إلى الوصول إلى

الشيوعية النقية. وقال ممثلوها إن الدول الاشتراكية القائمة كانت رجعية، وادعوا أنهم طليعة الحركة الشيوعية العالمية. ونظرا لإدانتها الواسعة بسبب وحشيتها، بما في ذلك استخدام العنف ضد القرويين ومنظمي نقابات العمال والمسئولين المنتخبين شعبيا والسكان المدنيين عامة، كانت حكومة البيرو تصفها بأنها منظمة إرهابية. وهذه المجموعة على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للمنظمات الإرهابية الأجنبية، وكذلك فإن الاتحاد الأوروبي وكندا يصفانها بأنها منظمة إرهابية ويحظران تمويلها أو تقديم أية مساعدات مالية أخرى. ومنذ القبض على قائدها أبيمايل جوزمان Abimael Guzmán في ١٩٩٢، تراجع نشاط هذه المنظمة. وتدعي فصائل معينة من هذه المنظمة الآن أنها تكافح لإجبار الحكومة على التوصل إلى اتفاقية سلام مع المتمردين. ومثل الجماعات المسلحة في كولومبيا، تحولت بعض فصائل هذه المنظمة إلى عمليات تهريب الكوكايين الضخمة، مع إقامة علاقة وثيقة ظاهريا مع القرويين.

- **دولة العسكر The Garrison State** كان هذا المصطلح عنوان مقال في مجلة علم الاجتماع الأمريكي كتبه عالم السياسة والاجتماع هارولد لاسويل Harold Lasswell في ١٩٤١. وكان بمثابة "مركب تنموي" يوضح إمكانية وجود نخبة سياسية عسكرية تتكون من "متخصصين في العنف" في الدولة الحديثة. وكان لاسويل متأثرا بصفة خاصة بتطور الحرب الجوية، خاصة أثناء عمله خلال الحرب الصينية - اليابانية الثانية، والتي كان يعتقد أنها ستؤدي إلى "التنشئة الاجتماعية للخطر" في كل مكان.

- **الدولة الفاشلة The failed state** هي الدولة التي تعجز عن تحقيق بعض الشروط والمسئوليات الأساسية للحكومة ذات السيادة وفي مقدمتها (١) فقدان السيطرة على أراضيها، أو احتكار استخدام القوة المادية المشروعة عليها؛ (٢) ضعف السلطة الشرعية على اتخاذ قرارات جماعية؛ (٣) عدم القدرة على تقديم الخدمات العامة؛ (٤) عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل في المجتمع الدولي. وتشمل الخصائص المشتركة للدولة الفاشلة وجود دولة مركزية ضعيفة أو غير فعالة ولا تمارس سيطرة فعلية على معظم أراضيها، عدم توفير الخدمات العامة، انتشار الفساد والجريمة، وجود لاجئين وحركة قسرية للسكان، وتدهور اقتصادي حاد. ويختلف مستوى السيطرة الحكومية المطلوبة لتجنب وصف الدولة الفاشلة حسب نوع السلطات. وكذلك، فإن إعلان أن الدولة "فشلت" يعتبر أمرا مثيرا للجدل بصفة عامة، وعندما يعلن ذلك رسميا فقد تكون له نتائج جيوبوليتيكية خطيرة.

- **ديرونت وتليسي Whittlesey, Derwent** جغرافي أمريكي (ولد في ١٨٩٠ ومات في ١٩٥٦). درس في جامعة شيكاغو (١٩٢٠ـ ١٩٢٨) قبل الانضمام إلى كلية هارفارد (١٩٢٨ـ ١٩٥٦). وساهم كثيرا في الجغرافيا السياسية والجغرافيا التاريخية. ففي ١٩٢٩، قدم المصطلح الذي منحه شهرة لفترة طويلة "الاستيطان المتتابع Sequent Occupancy": أي المراحل المتتابعة للاستيطان البشري عبر الزمان في نفس المكان. وقد استمد وتليسي هذا المفهوم من الإيكولوجيا البشرية.

- **ديمقراطية جاكسون Jacksonian democracy** حركة سياسية تسعى لمزيد من الديمقراطية للشعب عبر عنها الرئيس السابع للولايات المتحدة آندرو جاكسون (١٨٢٩-١٨٣٧) وأنصاره. ظهرت هذه الحركة بعد نهاية ما سُمي "احتكار" الحكم من جانب الصفوة. وعلى عكس حقبة جيفرسون السابقة عليه، كانت ديمقراطية جاكسون تدعم قوة الرئاسة والجهاز التنفيذي على حساب الكونجرس، بينما كانت تشجع المشاركة الشعبية في الحكم. وكانوا يطالبون بقضاة منتخبين (وليسوا معينين) وأعادوا كتابة العديد من دساتير الولايات ليعكسوا القيم الجديدة. وعلى المستوى القومي، كان أتباع جاكسون يفضلون التوسع الجغرافي، ويبررونه. واستمرت حقبة جاكسون تقريبا منذ انتخابه في ١٨٢٨ حتى أصبحت قضية العبودية شائعة في ١٨٥٠، وأعادت الحرب الأهلية الأمريكية تشكيل السياسة الأمريكية مع ظهور نظام الحزب الثالث.
- **ذباب في المرهم Fly in the ointment** : تمثل هذه العبارة باللغة الإنجليزية تعبيرا رمزيا عن وجود عائق، لا يكون ظاهرا في البداية. ويتمثل المصدر المحتمل في عبارة في الإنجيل الذي أمر بجمعه وطباعته الملك جيمس في عام ١٦١١، تقول العبارة إن "الذباب الميت يجعل مرهم الصيدلي يطلق رائحة كريهة". وطوال القرون الفائتة كان هذا المثل يعني عيبا صغيرا يفسد شيئا قيما، أو يمثل مصدرا للقلق رغم الفوائد الأخرى التي تحيط بالمسار ككل. وهكذا تشير الصيغة الحديثة إلى شيء ضار قد يأتي أو يظهر في موقف سعيد غالبا، أو أن هناك شيئا خفيا، أو غير متوقع في مكان ما. (المترجم)

• رودولف رَميل Rudolph Rummel (ولد في ٢١ أكتوبر ١٩٣٢، في كليفلاند، أوهايو) أستاذ فخري للعلوم السياسية في جامعة هاواي بالولايات المتحدة. حيث قضى عمره في تجميع بيانات عن العنف الجماعي والحرب، بهدف المساعدة على حلها أو التخلص منها. وقد وضع رَميل مصطلح "قتل الشعب Democide" للتعبير عن القتل الذي تقوم به الحكومة. ويدعي بحثه أن عدد الناس الذين ماتوا بسبب "قتل الشعب" في القرن العشرين يزيد عن عدد الذين ماتوا في حروب هذا القرن كله بست مرات. واستنتج أن الديمقراطية هي شكل الحكم الأقل ميلا إلى قتل مواطنيه، وأن الديمقراطيات لا تشن الحروب ضد بعضها.

• رودولف كيلين Rudolf Kjellén (ولد في ١٣ يونيو ١٨٦٤، في تورسو، ومات في ١٤ نوفمبر ١٩٢٢، في أبسالا) عالم سياسة وسياسي سويدي، أول من صاغ مصطلح "الجيوبوليتيك". حيث تأثرت أعماله بفريدريتش راتزل. وقد قام مع ألكسندر فون همبولدت، كارل ريتر، فريدريش راتزل، بوضع أسس الجيوبوليتيكا الألمانية، والتي اعتنقها بقوة لاحقا الجنرال كارل هوسهوفر. كان كيلين من طلاب فريدريتش راتزل وكان يطور نظرية الدولة العضوية، وصاغ مصطلح "الجيوبوليتيكا" أثناء هذه العملية. وقد عرض أسس أفكاره في ١٩٠٠ في كتاب "مقدمة الجغرافيا السويدية"، بناء على محاضراته في جامعة جوتنبورج. وكان كتابه "الدولة كائن حي" الذي نشر في ١٩١٦ يعتبر بصفة عامة أهم كتبه في الجيوبوليتيكا. حيث يوضح خمسة مفاهيم أساسية تشكل الجيوبوليتيكا الألمانية: (١) ــ الإقليم Reich: عبارة عن

مفهوم إقليمي يتكون من "المجال الحيوي" والشكل العسكري الاستراتيجي؛ (٢) الشعب Volk: عبارة عن مفهوم عرقي للدولة؛ (٣) التوجه الداخلي Haushalt: عبارة عن دعوة للاكتفاء الذاتي بناء على الأرض، تشكلت كرد فعل على تقلبات الأسواق العالمية؛ (٤) المجتمع Gesellschaft: عبارة عن الجانب الاجتماعي لتنظيم الأمة، والجانب الثقافي، وقد فصل كيلين العلاقات بين الدول أكثر مما فعل راتزل؛ (٥) الحكم Regierung: عبارة عن شكل الحكم الذي تساهم بيروقراطيته وجيشه في تنسيق وسلام الشعب. وقد عارض كيلين الاقتصار على التوصيف القانوني للدول، مدعيا أن الدولة والمجتمع ليسا متعارضين، ولكنهما مركب واحد من عنصرين. فالدولة تتحمل المسئولية عن القانون والنظام، ولكنها تتحمل أيضا المسئولية عن الرفاه/التقدم الاجتماعي، والرفاه/التقدم الاقتصادي. وكان كيلين يرى أن الاكتفاء الذاتي يمثل حلا لمشكلة سياسية، وليس سياسة اقتصادية في حد ذاتها. إذ إن الاعتماد على الواردات سيعني أن الدولة لن تكون مستقلة أبدا. ويجب على الإقليم أن يوفر الإنتاج الداخلي؛ وبالنسبة إلى ألمانيا، كان وسط وجنوب أوروبا مهما مثل الشرق الأدنى وأفريقيا. ولم يكن الجنرال والجغرافي كارل هوسهوفر الذي تبنى العديد من أفكار كيلين مهتما بالسياسة الاقتصادية، ولكنه كان ينادي بالاكتفاء الذاتي أيضا، إذ إن الأمة التي في كفاح مستمر تحتاج إلى الاكتفاء الذاتي. وتبنى أدولف هتلر سياسات تتفق مع مبادئ كيلين الخمسة الرئيسة، سواء كانت كتاباته قد انتقلت إلى هتلر بشكل مباشر أو غير مباشر.

• ريتشارد هارتسهورن **Richard Hartshorne** كان جغرافيا أمريكيا لامعا. أكمل دراسته الجامعية في جامعة برنستون (١٩٢٠) ودراسة الدكتوراه في شيكاغو (١٩٢٤)، قام بالتدريس في جامعة مينيسوتا (١٩٢٤- ١٩٤٠)، ثم في جامعة ويسكونسن (١٩٤٥- ١٩٧٠)، وقضى فترة الحرب (١٩٤١ـــ ١٩٤٥) في إنشاء وإدارة قسم الجغرافيا في فرع "بحوث وتحليل مكتب الخدمات الاستراتيجية". وكان طرفا في حوار جغرافي كبير في الخمسينيات حول طبيعة المجال الحيوي للدولة. وقد نادي فريد شيفر Fred K. Schaefer بتبني "الأسلوب العلمي" ودراسة القوانين المكانية، وانتقد "الأسلوب القديم" الذي روجه هارتسهورن ووصفه "بتقليد هارتسهورن".

• زاباتيستا **Zapatista** جيش زاباتستا للتحرر الوطني (Ejército Zapatista de Liberación Nacional. EZLN) (اختصارا EZLN)، جماعة يسارية ثورية مقرها تشياباس Chiapas، الولاية الواقعة في أقصى جنوب المكسيك. ومنذ ١٩٩٤، كانت الجماعة في حرب علنية ضد "حكومة المكسيك"، بالرغم من أن هذه الحرب كانت غير عنيفة ودفاعية أساسا ضد اقتحامات عسكرية أو شبه عسكرية للولاية. وقد استمدت الجماعة اسمها من إيمليانو زاباتا Emiliano Zapata (١٨٧٩- ١٩١٩) المصلح الزراعي وقائد جيش تحرير الجنوب خلال الثورة المكسيكية، وتعتبر نفسها وريثته الأيديولوجية. وبالإشارة إلى الشخصيات الملهمة، توجد في كل القرى التي تنشط فيها زاباتيستا جداريات تحمل صور زاباتا، شي جيفارا، والقائد المحلي ماركوس.

وبالرغم من أن أيديولوجية هذه الحركة تعكس سياسات اشتراكية تحررية، توازي كلا من الفكر الماركسي التحرري والفوضوي في جوانب عديدة، فإنها ترفض وتنكر هذا التصنيف السياسي، وتحافظ الحركة على تميزها جزئيا بسبب أهمية معتقدات المايا المحلية في فكر زاباتيستا. وتربط الحركة نفسها بالحراك الاجتماعي الأوسع المناهض للعولمة والليبرالية الجديدة، وتحاول فرض السيطرة المحلية على مواردها المحلية، خاصة الأرض الزراعية.

- **سلام ويستفاليا Peace of Westphalia** سلسلة من معاهدات السلام الموقعة فيما بين مايو وأكتوبر ١٦٤٨ في مدينتي أوسنابروك Osnabrück ومونستر Münster في ألمانيا. حيث أنهت هذه المعاهدات حرب الثلاثين عاما (١٦١٨- ١٦٤٨) في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وحرب الثمانين عاما (١٥٦٨- ١٦٤٨) بين أسبانيا والجمهورية الهولندية، باعتراف أسبانيا رسميا باستقلال الجمهورية الهولندية. وقد نتجت هذه المعاهدات عن المؤتمر الدبلوماسي الكبير، مما أدى إلى بداية نظام جديد للنظام السياسي في أوروبا الوسطى، والذي سمي لاحقا سيادة ويستفاليا، بناء على مفهوم الدولة ذات السيادة، وإقرار التحيز في الشئون الدولية ضد التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. ولم تقتصر هذه المعاهدات على وضع نهاية للحروب المستمرة المدمرة التي اجتاحت أوروبا، بل إنها مثلت انتصارا للسيادة على الإمبراطورية، وللحكم الوطني على الحكم الشخصي للهابسبورج. وأصبحت ترتيبات هذه المعاهدات جزءا من القانون الدستوري

للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وأصبحت مؤشرا لمعاهدات دولية كبيرة لاحقا، ومن ثم تطور القانون الدولي بصفة عامة. ومع ذلك، لم تستعد هذه المعاهدات السلام عبر أوروبا. حيث ظلت أسبانيا وفرنسا في حالة حرب طوال الأحد عشر عاما التالية. ولكن سلام ويستفاليا وضع أساس حق تقرير المصير القومي على الأقل.

- **شعب الماوري Māori people**: هم السكان الأصليون من شعوب البولونيز التي استوطنت نيوزيلاندا. وصلت هذه الشعوب الى جزر نيوزيلاندا قادمة من جنوب شرق المحيط الهادى (مجموعة جزر بولونيزيا) قبل عام ١٣٠٠. وعاشت هذه الشعوب لعدة قرون في حالة من العزلة الاختيارية مطورة ثقافة ثرية بالأساطير والملاحم الشعبية. ولديها إنتاج وفير من المشغولات اليدوية المتميزة والفن الأدائي، كما طوروا ثقافة حربية مرموقة. ويبلغ عدد سكان الماوري اليوم نحو ٠,٦٦ مليون نسمة وهو ما يعادل ١٥ % من إجمالي سكان نيوزيلاندا البالغ ٤,٥ مليون نسمة. (المترجم)

- **الغزنويون Ghaznavids** أسرة مسلمة مملوكية تركية تبنت الثقافة الفارسية وحكمت معظم فارس وبلاد ما وراء النهر والأجزاء الشمالية من شبه القارة الهندية من ٩٧٥ إلى ١١٨٦. وقد أسس هذه الأسرة سيبوكتيجين بعد توليه حكم غزنة (إمارة غزنى الحالية في أفغانستان).

- **الفرسان التيوتون** (أو فرسان الصليب، وتعرف أحيانا باسم "الهوسبيتاليون") Teutonic Knights جماعة مسيحية ألمانية تكونت في القدس خلال فترة الحملات الصليبية في العصور الوسطى، وقد تشكلت

لمســاعدة المسيحيين على الحــج إلى الأراضي المقـدســة وإنشــاء المستشفيات. وكان أعضاؤها يعرفون عادة بفرسان الصليب. وكان المتطوعون والمرتزقة يكملون العدد عند الحاجة. تحولت هذه الجماعة في العصر الحديث إلى الجانب الديني فقط.

- **فريدريتش راتزل Friedrich Ratzel** (ولد في ٣٠ أغسطس ١٨٤٤، في كارلسروهه، بادن؛ ومات في ٩ أغسطس ١٩٠٤ في أميرلاند) جغرافي وإثنوجرافي ألماني، كان مشهورا باستخدامه لأول مرة مصطلح "المجال الحيوي"، بالمعنى الذي استخدمه الاشتراكيون القوميون لاحقا.

- **قبائل التلال Hill tribe** يستخدم هذا المصطلح في تايلاند لكل الشعوب القبلية المختلفة التي هاجرت من إقليم يونان أو التبت أو أي مكان آخر في الصين خلال العقود القليلة الماضية. وهم يسكنون الآن في المناطق الحدودية البعيدة بين شمال تايلاند ولاوس وبورما (ميانمار). وتشتهر هذه المناطق بغاباتها الكثيفة وأراضيها الجبلية. وتتمثل قبائل التلال الست الرئيسة في تايلاند في: آخا، لاها، كارين، همونج/مياو، مين/ياو، وليسو، ولكل منها لغتها وثقافتها المتميزة. وقبائل التلال عبارة عن مزارعين يعيشون على الكفاف يستخدمون الأساليب الزراعية المتمثلة في قطع وحرق الغابات الكثيفة وتمهيد أرضها للزراعة. ولكن المحافظة الشديدة على غابات تايلاند المتآكلة أجبرت الشعوب القبلية على التخلي عن أساليبها الزراعية التقليدية. وعادة ما كانت قبائل التلال شعوبا مهاجرة تهجر الأرض بعد نضوب مواردها الطبيعية.

• **كاترين هيبورن Katharine Hepburn** (١٢ مايو ١٩٠٧- ٢٩ يونيو ٢٠٠٣) ممثلة سينما ومسرح وتليفزيون أمريكية. وكانت مشهورة باستقلالها الكامل وشخصيتها القوية. وقد غطت مسيرتها كسيدة رائدة في هوليوود أكثر من ٦٠ عاما. وكانت أعمالها تغطي مجموعة من المجالات، من الكوميديا البلهاء إلى الدراما الأدبية، وحصلت على أربع جوائز أوسكار كأحسن ممثلة، وهو رقم قياسي لأي ممثل. وغالبا ما كانت شخصياتها عبارة عن نساء قويات متقدمات ذوات جوانب ضعف خفية.

• **كارل ريتر Carl Ritter** (٧ أغسطس ١٧٧٩ - ٢٨ سبتمبر ١٨٥٩) جغرافي ألماني. ويعتبر - مع ألكسندر فون همبولت - أحد مؤسسي الجغرافيا الحديثة. ومن ١٨٢٥ حتى موته، كان يشغل الكرسي الأول في الجغرافيا في جامعة برلين.

• **كارل فون كلاوسفتس** كارل فون كلاوسفتس **Carl von Clausewitz** (١٧٨٠- ١٨٣١) منظر عسكري بروسي ركز على الجوانب "الأخلاقية" (أي النفسية بالمعنى الحديث) والسياسية للحرب. ولكن أشهر أعماله "على جبهة القتال Vom Krieg " لم يكتمل قبل وفاته. وقد اعتنق كلاوسفتس مفهوما أخلاقيا للحرب، بالرغم من أنه كان له أيضا باع كبير في الأفكار الأكثر عقلانية "للتنوير الأوروبي". وغالبا ما يوصف تفكيره بأنه "هيجلي" بسبب إشاراته إلى التفكير الجدلي، ولكن بالرغم من أنه ربما كان يعرف هيجل، فإن جدليته مختلفة تماما، ولا يوجد مبرر لاعتباره من أتباعه. وقد ركز على التفاعل الجدلي بين عناصر مختلفة، موضحا كيف أن التطورات غير المتوقعة التي تتكشف تحت "ضباب

الحرب" (في مواجهة المعلومات الناقصة، أو الغامضة، أو الخاطئة تماما أحيانا، والمستويات المرتفعة من الخوف والشك والإثارة) تستدعي قرارات سريعة من القادة اليقظين. كان يدعي أن الحرب يمكن التعبير عنها كميا، أو في خرائط أو أشكال هندسية أو رسوم. ولديه العديد من الأقوال المأثورة، من أشهرها أن "الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى"، وقد حظي هذا الوصف بقبول كبير.

- **مانويل نورييجا Manuel Noriega** ولد مانويل أنتونيو نورييجا في ١١ فبراير ١٩٣٤، وكان عسكريا وسياسيا سابقا في بنما. وكان الحاكم العسكري للبلاد من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩. وخلال غزو الولايات المتحدة لبنما في ١٩٨٩، سقط من السلطة وأسر واعتقل كأسير حرب، ونقل إلى الولايات المتحدة. حيث حوكم على ثماني تهم بتهريب المخدرات وغسيل الأموال في أبريل ١٩٩٢. وانتهى حكم السجن الأمريكي على نورييجا في ٢٠٠٧، وكان ذلك متوقفا على نتيجة طلب تسليمه إلى كل من فرنسا وبنما، لاتهامه غيابيا بالقتل في ١٩٩٥، وغسيل الأموال في ١٩٩٩. وتم تسليمه إلى فرنسا في أبريل ٢٠١٠، ووصل إلى باريس في ٢٧ أبريل ٢٠١٠، وبعد إعادة محاكمته كشرط لتسليمه، ثبت أنه مذنب، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات في يوليو ٢٠١٠. ومنح سراحا مشروطا في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١، لتسليمه ليقضي سجنا بعشرين عاما في بنما، ووصل إلى بنما في ١١ ديسمبر ٢٠١١.

- **مذبحة سربرينيتشا The Srebrenica massacre**. تشير هذه المذبحة، والتي تعرف أيضا بالإبادة الجماعية، إلى قتل أكثر من ٨ آلاف من

البوشناق (المسلمين البوسنيين) في يوليو ١٩٩٥ خلال حرب البوسنة، ومعظمهم من الرجال والشباب داخل وحول مدينة سربرينيتشا في البوسنة والهرسك، وذلك على يد وحدات من جيش جمهورية الصرب بقيادة الجنرال راتكو ملاديتش. وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة هذا القتل الجماعي بأنه أسوأ جريمة على الأراضي الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. حيث قامت بهذه المذبحة وحدة صربية مسلحة تعرف "بالعقارب"، كانت جزءا من وزارة الداخلية الصربية حتى ١٩٩١ .

- **معركة السوم** **Battle of the Somme** وقعت هذه المعركة التي تعرف أيضا "بهجوم السوم" خلال الحرب العالمية الأولى فيما بين ا يوليو و١٨ نوفمبر ١٩١٦ على جانبي نهر السوم في فرنسا. حيث شهدت المعركة الجيش البريطاني - تسانده كتائب من الأقاليم الإمبراطورية البريطانية تشمل أستراليا ونيوزيلندا ونيوفوندلاند وكندا والهند وجنوب أفريقيا - يشن هجوما مشتركا مع الجيش الفرنسي على الجيش الألماني الذي إحتل مساحات كبيرة من فرنسا منذ غزو البلاد في أغسطس ١٩١٤. وكانت معركة السوم واحدة من أكبر معارك الحرب، فعند توقف القتال في أواخر ١٩١٦، عانت القوات المشاركة خسائر تزيد على المليون فرد، مما جعلها واحدة من أكثر المعارك دموية في التاريخ.

- **منظمة "ويزر" السرية** **Weather Underground** كانت هذه منظمة يسارية ثورية أمريكية. وكانت تسمى أصلا "ويزرمان Weatherman"، وأصبحت بعد ذلك تعرف بصيغة الجمع "ويزرمن Weathermen"، بالرغم من أن اسمها الكامل كما جاء في المراسلات الرسمية كان:

منظمة "ويزر" السرية Weather Underground Organization (WUO).
وقد ظهرت هذه المنظمة في ١٩٦٩ كفصيل يحمل اسم "طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي Students for a Democratic Society (SDS)، وكان هدفهم يتمثل في تكوين حزب ثوري للإطاحة العنيفة بحكومة الولايات المتحدة. ومع مواقف ثورية تتصف بعبارات تحرير السود، شنت الجماعة حملة تفجيرات في منتصف السبعينيات، بما في ذلك المساعدة من أجل تهريب المفكر وعالم النفس المثير للجدل تيموتي ليري Timothy Leary. وكانت "أيام الغضب Days of Rage"، أول مظاهرة علنية لهم في ٨ أكتوبر ١٩٦٩. وفي ١٩٧٠، أصدرت الجماعة "إعلان حالة الحرب" ضد حكومة الولايات المتحدة، تحت اسم "منظمة ويزر السرية Weather Underground Organization (WUO).

- **ميتاجغرافيا "ما وراء الجغرافيا" Metageography** : مجموعة من البنى المكانية، التي يُنظم الناس من خلالها معرفتهم بالعالم، وهي غالبا أُطر غير مقصودة لتنظيم دراسات التاريخ، والاجتماع، والأنثروبولوجيا، والاقتصاد، والعلوم السياسية، وحتى التاريخ الطبيعي. ويعني الجزء الأول من الكلمة، وهو "Meta": تجريد المعنى، وهو المفهوم الذي يذهب في بعض المعاني إلى ما وراء ما يعنيه المصطلح، ولذلك فإن علم ما وراء الجغرافيا، هو عبارة عن شبكة مربعات مفاهيمية تحدد كيف يتم تنظيم المعلومات الجغرافية. وهذه الشبكات هي مستحدثات ثقافية، ويذهب البعض إلى أن هذه الشبكات يتم استخدامها بطريقة آلية بصورة أو بأخرى، وبدون وعي، وبدون رد فعل نقدي، وتربط المفهوم بالتخيل

الجغرافي. ويُمكن أن تُستخدم كلمة (Meta)، كمفهوم شامل، ولقد ركز البعض اهتمامه على المستوى العالمي والتقسيم التقليدي للعالم إلى قارات. ولكن تقسيم العالم إلى موزايك من الدول، لا غبار عليه ويمكن تقبله، وهذا يتعارض مع ما قدمه آخرون حينما اقترحوا "علم ما وراء الجُغرافيا الجديد"، والذي يُعبر عن شبكة عالمية من التدفقات بين المدن.

- **نكوسا Nkossa** بئر بترولي بحري يقع في المياه العميقة للكونغو، على مسافة ٥٠-٦٠ كم من الساحل، وهو أحد أكبر الآبار البحرية في العالم.
- **نيكولاس سبيكمان Nicholas J. Spykman** (١٨٩٣- ١٩٤٣) عالم في الجيواستراتيجيا، أمريكي من أصل هولندي، وهو يعرف "بمؤسس سياسة الاحتواء". وكعالم سياسي، كان واحدا من مؤسسي المدرسة الواقعية التقليدية في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث نقل الفكر السياسي لأوروبا الشرقية إلى الولايات المتحدة. عمل في التدريس في معهد الدراسات الدولية في جامعة يال، مؤكدا على أنه يستحيل فهم الجيوبوليتيكا بدون فهم الجغرافيا. مات بالسرطان عن عمر ٤٩ سنة. من أهم مؤلفاته "استراتيجية أمريكا في السياسة الدولية" في ١٩٤٢ وذلك قرب دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. وكتاب "جغرافية السلام" والذي ظهر للنور في السنة التالية لموته. كان سبيكمان يميل نسبيا إلى الحتمية الجغرافية في كتاباته.
- **هالفورد ماكيندر Halford Mackinder** (ولد في ١٥ فبراير ١٨٦١، ومات في ٦ مارس ١٩٤٧) جغرافى إنجليزي، يعتبر أحد الآباء المؤسسين للجيوبوليتيكا والجيواستراتيجيا.

• **هيرودوت Hérodote** مجلة فرنسية في الجغرافيا والجيوبوليتيكا. أسسها إيف لاكوست في ١٩٧٦، وكانت مؤثرة في إحياء استخدام مصطلح الجيوبوليتيكا في فرنسا. وتشير هذه الكلمة بهذا الهجاء الفرنسي إلى اسم المؤرخ اليوناني هيرودوت.

• **الهيموفيليا Hemophilia** مجموعة من الاختلالات الجينية الوراثية التي تعرقل قدرة الدم على التخثر أو التجلط، والذي يستخدم لإيقاف النزيف عند تمزق الأوعية الدموية، وهو أكثر حدوثا لدى الذكور منه لدى الإناث. وتخفض الهيموفيليا مستويات عامل تخثر بلازما الدم في عوامل التجلط المطلوبة لعملية التجلط العادية. وهكذا فإنه عندما يجرح وعاء دموي، تتكون قشرة الجرح المؤقتة بالفعل، ولكن عناصر التجلط المفقودة تمنع تكون الليفين الضروري لاستمرار تخثر الدم. والمريض لا ينزف بغزارة أكبر من الشخص العادي، ولكنه يمكن أن ينزف لفترة أطول. وفي الحالات الحادة فإنه حتى الإصابة البسيطة يمكن أن تؤدي إلى أن فقدان الدم قد يستمر لعدة أيام أو أسابيع، أو حتى لا يشفى تماما أبدا. وفي مناطق مثل المخ أو داخل المفاصل، فإن هذا يمكن أن يكون مميتاً أو يؤدي إلى ضعف دائم.

• **الويلسونية Wilsonian** عبارة عن كلمة تستخدم لوصف نوع معين من الرؤى الأيديولوجية في السياسة الخارجية. وقد جاء هذا المصطلح من أيديولوجية الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون ونقاطه الأربعة عشر الشهيرة التي اعتقد أنها ستساعد على تحقيق السلام العالمي إذا طبقت. وتشمل المبادئ العامة التي ترتبط غالبا بالويلسونية ما يلي: (١) الدعوة

إلى نشر الديمقراطية؛ (٢) الدعوة إلى نشر الرأسمالية؛ (٣) معارضة الانعزالية وعدم التدخل؛ (٤) تشجيع الرأسمالية لصالح التدخل لتدعيم المصالح الذاتية القومية.

- **ويليام موريس ديفيز William Morris Davis** (ولد في ١٢ فبراير ١٨٥٠، ومات في ٥ فبراير ١٩٣٤) جغرافي وجيولوجي وعالم جيوموفولوجيا وعالم مناخ أمريكي، ويسمى غالبا "أبو الجغرافيا الأمريكية". عمل في قرطبة في الأرجنتين لثلاث سنوات، ثم بعد أن عمل مساعدا لناتانيال شيلر، أصبح معيدا للجيولوجيا في هارفارد في ١٨٧٩. (ولم يكمل ديفيز الدكتوراه). كان أكبر إسهاماته العلمية تأثيرا "دورة التعرية"، التي قدمها لأول مرة في ١٨٨٤، والتي كانت نموذجا لكيفية تشكيل الأنهار للأشكال الأرضية. حيث تشير هذه الدورة إلى أن الأنهار (الكبيرة) لها ثلاثة قطاعات رئيسة - المسار الأعلى، والمسار الأوسط، والمسار الأدنى - ولكل منها أشكاله الأرضية الخاصة والخصائص المرتبطة بها. ومن العلامات البارزة في مسيرة ديفز أنه أسس "رابطة الجغرافيين الأمريكيين" في ١٩٠٤. وبالرغم من أنها كانت إسهاما مبكرا مهما في الجيومورفولوجي، فإن العديد من نظريات ديفز المتعلقة بتطور المشاهد - والتي تسمى غالبا "الجيومورفولوجيا الديفيزية" - كانت تتعرض لانتقاد شديد من الجيومورفولوجيين المحدثين. وكذلك كان يتعرض للانتقاد لاتجاهه إلى تعقب وتشويه الجيومورفولوجيين الذين يختلفون مع أفكاره وأساليبه. وفي الحقيقة، فقد احتكر دراسة تطور مشهد الأرض تقريبا حتى تقاعده. وفي الوقت

الحالي، فإن اتهام ورقة علمية بأنها تستخدم "الجيومورفولوجيا الديفيزية"، يعتبر أسلوبا في توجيه نقد لاذع.

- **يانوس Janus**. في الديانات الرومانية القديمة يعد "يانوس Janus" إله البداية والمراحل الانتقالية، وهو رمز للبوابات والنوافذ وعلامات النهاية والبدء من جديد. ويُجسَد يانوس دوما في شكل إله ذي رأسين. وقد اشتق اسم بداية أول شهر في السنة الميلادية "يناير January" من اسم هذا الإله، (المترجم).

- **يونيتا UNITA** "الاتحاد القومي للاستقلال الكامل لأنجولا" (يونيتا) (بالبرتغالية: União Nacional para a Independência Total de Angola) ثاني أكبر حزب سياسي في أنجولا. وقد تأسس في ١٩٦٦، وحارب مع "الحركة الشعبية لتحرير أنجولا" (MPLA) في حرب استقلال أنجولا (١٩٦١- ١٩٧٥)، ثم حارب ضد هذه الحركة في الحرب الأهلية التي أعقبتها (١٩٧٥- ٢٠٠٢). وكانت هذه الحرب واحدة من أبرز مشاهد الحرب الباردة (الحرب بالوكالة)، حيث كانت يونيتا تتلقى المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، بينما كانت الحركة الشعبية تتلقى الدعم من الاتحاد السوفيتي وحلفائه. تشكلت يونيتا بقيادة جوناس سافمبي Jonas Savimbi منذ تأسيسها حتى وفاته في ٢٠٠٢. وأصبح أسياس ساماكوفا Isaías Samakuva خليفته في رئاسة يونيتا. وبعد وفاة سافمبي، تخلت يونيتا عن الكفاح المسلح وشاركت في سياسة الانتخابات. وحصل الحزب على ١٦ من ٢٢٠ مقعدا في الانتخابات النيابية في ٢٠٠٨.

• **يوهان هاينريش بستالوزي Johann Heinrich Pestalozzi** (ولد في ١٢ يناير ١٧٤٦، ومات في ١٧ فبراير ١٨٢٧) تربوي ومصلح تعليمي سويسري، كان يجسد الرومانسية في منهجه. وقد أسس عدة مؤسسات تعليمية في المناطق الناطقة بالألمانية والفرنسية من سويسرا، وكتب عدة أعمال تفسر مبادئه الحديثة الثورية في التعليم. ولا يزال شعاره "التعلم بالعقل واليد والقلب" يمثل مبدأ رئيسا في مدارس القرن الحادي والعشرين الناجحة. وبفضل بستالوزي، تم القضاء على الأمية في سويسرا في القرن الثامن عشر بحلول ١٨٣٠.

المساهمون في سطور

- **جيريمي بلاك Jeremy Black, MBE**: أستاذ التاريخ بجامعة إكستر، وأحد أبرز المؤرخين العسكريين في العالم. وهو محرر مجلة أرشيف Archives، وعضو مجالس "الجمعية التاريخية الملكية" و"جمعية السجلات البريطانية". وتشمل منشوراته الحديثة: "الحروب الأوروبية ١٦٦٠ــ ١٨١٥"؛ "أطلس كمبردج الحربي المصور ١٤٩٢ــ ١٧٩٢"؛ والحرب والعالم ١٤٥٠ــ ٢٠٠٠".

- **كارل دالمان Carl Dahlman**: أستاذ مساعد في قسم الجغرافيا بجامعة كارولينا الجنوبية. وتركز أبحاثه الحديثة أساسا على قضايا الهجرة القسرية والصراع، خاصة المتعلقة باللاجئين الأكراد وشمال العراق. وهو يدرس حاليا قضية الحوكمة، وعودة اللاجئين، وإعادة إعمار البوسنة، حيث يجري مع الأستاذ جيرويد أوتواتيل بحثا ميدانيا. وتشمل اهتماماته الأخرى حوكمة الانتخابات، تمويل الحملات، وجغرافية أوروبا والشرق الأوسط.

- **جيرتان ديكنك Gertjan Dijkink**: أستاذ الجغرافيا السياسية المشارك بجامعة أمستردام. وخلال العقدين الأخيرين، كانت بحوثه ودراساته تغطي العلاقة بين المكان والسلطة والتمثيل على مختلف المستويات: تنظيم الشرطة المحلية (أطروحة الدكتوراه، ١٩٨٧)؛ الخطابات القومية في التخطيط المكاني (١٩٩٠)؛ والرؤى الجيوبوليتيكية القومية (الهوية القومية والرؤى الجيوبوليتيكية، ١٩٩٦).

- **لورين دولر Lorraine Dowler**: أستاذة الجغرافيا المشاركة في جامعة ولاية بنسلفانيا. تركز اهتماماتها على تفاعل النوع مع القوميات المتشددة. وكانت بحوثها السابقة تركز على قضايا سياسات الهوية في أيرلندا الشمالية. وقد ذهبت مؤخرا إلى كوبا لدراسة السياحة السياسية من خلال دراسة مكانة المرأة في عروض الثورة. وهي تدرس أيضا جوانب النوع في فكرة البطولة في المجتمع نتيجة لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقد نشرت مقالات في دوريات: "الجغرافيا الحضرية"، "مجلة الجغرافيا"، "الجيوبوليتيكا"، و"السياسة والمكان".

- **غازي وليد فلاح Ghazi-Walid Falah**: أستاذ مشارك في قسم الجغرافيا والتخطيط في جامعة أكرون. وتشمل اهتماماته البحثية الجغرافيا الاجتماعية والسياسية والحضرية، مع تركيز خاص على إسرائيل/فلسطين. وقد ألف فلاح أربعة كتب وبحوثًا وأكثر من ثلاثين مقالا في المجلات الكبرى في التخصص. وقد ظهرت منشوراته في: "حوليات جمعية الجغرافيين الأمريكيين"، و"أعمال معهد الجغرافيين البريطانيين"، "الجغرافي الكندي"، و"الجغرافيا السياسية"، و"الجغرافي المحترف"، و"الجغرافيا الحضرية"، و"الدراسات الحضرية". ومنذ ١٩٩٨، كان محرر المجلة الدولية "جغرافي العالم العربي". ويقوم بتدريس مقررات عن جغرافية الشرق الأوسط، الجغرافيا السياسية العالمية، التنوع الثقافي، وتاريخ الفكر الجغرافي.

- **كولن فلنت Colin Flint**: أستاذ الجغرافيا المشارك في جامعة ولاية بنسلفانيا. وتشمل اهتماماته البحثية الجغرافيا السياسية ونظرية النظم العالمية. وقد نشر في مجالات جغرافية الانتخابات، وجرائم الكراهية وجماعات الكراهية والجيوبوليتيكا في عدة دوريات أهمها: "الجغرافيا السياسية"، "الجيوبوليتيكا"، "المجلة الجغرافية" "جغرافي العالم العربي"،

و"عالم السلوك الأمريكي". وهو مؤلف مشارك (مع بيتر تيلور) لكتاب "الجغرافيا السياسية: الاقتصاد العالمي، والدولة القومية، والمحلية"، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠؛ ومحرر "فضاءات الكراهية" (٢٠٠٤).

- **ليلا هاريس Leila M. Harris**: أستاذة الجغرافيا المساعدة وعضو "معهد الدراسات البيئية" بجامعة وسكونسن في ماديسون. وهي تركز على الجوانب الاجتماعية السياسية والمؤسسية للتغير البيئي والتنموي. وتتناول بحوثها الحديثة النوع والعرقية والتغيرات الجغرافية الزراعية بالنسبة إلى مشروع مياه جنوب شرق الأناضول الذي ترعاه الدولة في تركيا. وتشمل موضوعات اهتمامها الأخرى تنظيرات الدولة والأمة، مؤسسات إدارة الموارد التشاركية، وكارتوجرافيا الحفاظ على الموارد.

- **ألان هنريكسون Alan K. Henrikson**: أستاذ ومدير "مائدة فلتشر المستديرة" عن "النظام العالمي الجديد" في "مدرسة فلتشر للقانون والدبلوماسية"، بجامعة توفتس، حيث يدرس تاريخ الدبلوماسية الأمريكية والعلاقات الأوروبية الأمريكية المعاصرة والجغرافيا السياسية. وقد نشر كتابات تتعلق بالجغرافيا السياسية في: "مجلة العلوم السياسية الدولية"، "الجغرافيا السياسية"، "القرن العالمي: العولمة والأمن القومي" (تحرير ريتشارد كوجلر و إيلين فروست [٢٠٠١])، و"الجيوبوليتيكا".

- **جونترام هيرب Guntram H. Herb**: أستاذ الجغرافيا المشارك في كلية ميدلبوري، حيث يدرس مناهج في جغرافية السلام والحرب. وقد حصل على درجة الماجستير من جامعة توبنجن في ألمانيا، وعلى الدكتوراه من وسكونسن في ماديسون. وتشمل منشوراته: "تحت خريطة ألمانيا: القومية

والدعاية، ١٩١٨ــ ١٩٤٥" (١٩٩٧)، و"الهويـات المتداخلـة: القوميـة والإقليمية والنطاق" (محرر مشارك مع ديفيد كابلان، ١٩٩٩).

- **فيليب لو بيلـو Philippe Le Billon**: أستاذ مشارك في جامعة كولومبيـا البريطانية. وتركز بحوثه على العلاقات بين الموارد الطبيعية والـصراع والتنمية. وهو يحمل درجة الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، وعمـل فـي عدة دول متأثرة بالصراعات كناشط إنساني ومستشار. ونشر مقالات في: "الشئون الإفريقية"، "التنمية والتغير"، "مجلة التنمية الدوليـة"، و"الجغرافيـا السياسية".

- **فيرجينيا ممدوح Virginie Mamadouh**: محاضرة في الجغرافيا السياسية والثقافية في جامعـة أمـستردام بهولنـدا. وتـشمل مجـالات اهتمامهـا الجيوبوليتيكا والتكامل الأوروبي وعمليات العولمة.

- **كنـت ماثيوسـون Kent Mathewson**: أسـتاذ مـشارك الجغرافيـا والأنثروبولوجيا بجامعة ولاية لويزيانا، حيث يقوم بتدريس مقررات فـي الجغرافيا الثقافية، وتاريخ الجغرافيا وأمريكـا اللاتينيـة. وتـشمل كتبـه ومجلداته المحررة: "البساتين المروية في مرتفعات جواتيمـالا" (١٩٨٤)، "الثقافة والنمط والمكان: مقـالات فـي الجغرافيـا الثقافيـة والتاريخيـة" (١٩٩٣)، "إعادة قراءة الجغرافيا الثقافية" (١٩٩٤)، "مفاهيم في الجغرافيا البشرية" (١٩٩٦)، "الثقافة والأرض والتـراث" (٢٠٠٣)، (مـع مـارتن كنتسر)؛ و"الحصاد الخطر" (٢٠٠٤)، (مع ميشيل شتاينبيرج، وجوزيـف هوبس).

- **ألكسندر مورفي Alexander B. Murphy**: أستاذ الجغرافيا بجامعة أوريجون، حيث يشغل أيضا كرسي جيمس وشيرلي ريبي في الآداب والعلوم الليبرالية. وهو نائب رئيس الجمعية الجغرافية الأمريكية، والمحرر الأمريكي الشمالي لمجلة "التقدم في الجغرافيا البشرية". وفي أواخر التسعينيات، ترأس أيضا اللجنة القومية التي أشرفت على إضافة الجغرافيا إلى "برنامج التوظيف المتقدم لمجلس الكلية". وقد ألف أكثر من خمسين مقالا وعدة كتب، بما في ذلك: "الديناميكيات الإقليمية للتباين اللغوي في بلجيكا" (١٩٨٨)؛ و"الجغرافيا البشرية: الثقافة والمجتمع والمكان"، الطبعة السادسة، (١٩٩٩)، (مع هارم دى بليج).

- **ديفيد نيومان David Newman**: أستاذ الجغرافيا السياسية في قسم السياسة والحكم بجامعة بن جوريون في إسرائيل. وهو محرر مجلة "الجيوبوليتيكا". وقد نشر الكثير عن الأبعاد الإقليمية للصراع العرقي، مع تركيز خاص على منطقة إسرائيل – فلسطين.

- **إيان أواس Ian Oas**: باحث دكتوراه في الجغرافيا بجامعة منيسوتا، وقد حصل على الماجستير من جامعة ولاية بنسلفانيا. وقد درس في المجر في التسعينيات لعدة سنوات. وتشمل اهتماماته البحثية القومية في إقليم الكاربات وعبر الدانوب، وتراجع الهيمنة الأمريكية، وجيوبوليتيكا الفضاء الإلكتروني، مع تركيز خاص على منطقة إسرائيل – فلسطين.

- **جون أولوفلين John O'Loughlin**: أستاذ الجغرافيا ومدير البرنامج الجامعي الممول من مؤسسة العلوم القومية عن "العولمة والديمقراطية" في "معهد العلوم السلوكية" بجامعة كلورادو، في بولدر. وهو محرر كتاب

"الجغرافيا السياسية". وتتمثل اهتماماته البحثية في جغرافية العلاقات الدولية، وتحولات ما بعد الحرب الباردة في الاتحاد السوفيتي السابق، والجيوبوليتيكا الروسية.

- **برندان سونيكين Brendan Soennecken**: حصل على الماجستير في دراسات انتعاش ما بعد الحرب، من خلال وحدة إعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب، من قسم السياسة في جامعة يورك بإنجلترا. ومنذ تخرجه كان يعمل أو يتطوع مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المختلفة في البلقان، وآسيا الوسطى وأوروبا والكاريبي.
- **ميشيل شتاينبيرج Michael K. Steinberg**: أستاذ الجغرافيا المساعد بجامعة ولاية لويزيانا، ومحرر الأعمال الجغرافية لمطبعة الجامعة. وتركز بحوثه على قضايا النزاعات بين مجتمعات السكان الأصليين المحلية، والحكومات الوطنية، والوكالات العالمية التي تهتم باستخدام الموارد الطبيعية، ومسارات التنمية، والنتائج البيئية لهذه الصراعات. وتدرس إحدى أفكاره البحثية المتعلقة بهذا الكتاب مشاركة الشعوب المحلية في إنتاج النباتات المخدرة، وتأثير سياسات الحظر على هذه الجماعات، والصراعات السياسية والثقافية التي تنتج عن ذلك غالبا.
- **روجر شتومب Roger W. Stump**: أستاذ الجغرافيا والدراسات الدينية بجامعة ولاية نيويورك بمدينة ألبانيا، والرئيس المنتخب لقسم الجغرافيا والتخطيط. وهو مؤلف كتاب "حدود الإيمان: الرؤى الجغرافية للأصولية الدينية" (٢٠٠٠).

- **هيرمان فان دير فوستن Herman van der Wusten**: عمل أستاذا للجغرافيا السياسية بجامعة أمستردام (١٩٨٤ــ ٢٠٠١). حصل على الدكتوراه في ١٩٧٧ في موضوع المقاومة الأيرلندية السلمية والمسلحة لمواجهة السيطرة البريطانية خلال الفترة ١٨٠٠- ١٩٢١. وخلال العشرين سنة الأخيرة، كتب إسهامات مختلفة عن الجيوبوليتيكا والعنف والحركات العرقية في أوروبا. وهو يكتب الآن كتابا عن المدن والعواصم والمراكز السياسية الأخرى في أوروبا.

المترجمون فى سطور:

- **عاطف معتمد**

أستاذ بقسم الجغرافيا، كلية الآداب ــ جامعة القاهرة. حصل على الدكتوراه من جامعة سان بطرسبرج، روسيا عام ٢٠٠١. حائز على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٩. باحث ومترجم في قضايا الجغرافيا السياسية والثقافية.

- **عزت زيان**

أستاذ مشارك بمعهد التخطيط القومي. حصل في عام ١٩٩٨ على دكتوراه في الجغرافيا الاقتصادية من جامعتي القاهرة وماينتس بألمانيا، يعمل خبيرا في معهد التخطيط القومي بالقاهرة ويحاضر في المركز الديموغرافي. له العديد من الترجمات التي تدور حول قضايا السياسة والتنمية والصراعات الدولية.

- **كرم أبو سحلي**

حاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الأدب الإنجليزي من كلية الآداب جامعة القاهرة، يعمل مدرسا للدراسات النقدية والثقافية بقسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة بني سويف. له عدد من الدراسات والأبحاث المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية في الدراسات النقدية.

- **ريهام أبو دنيا**

مدرس بقسم اللغات بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة. حصلت على الليسانس من كلية الآداب - قسم اللغة الإنجليزية بجامعة القاهرة، وعلى درجتي الماجستير والدكتوراه من الجامعة نفسها. وهي باحثة ومترجمة في اللغات والآداب.

التصحيح اللغوى: محمود فتحى

الإشـــراف الفنى: حســـن كامل